

٩٠
تكملة
انعام الله على الصالحين
والجبار

بسم الله الرحمن الرحيم

مختارات من
ملفات التيار الاسلامي
(٢)

المعاملات المالية بين الحلال والحرام المجلد الثاني

اعداد مركز المحرسة للمعلومات
٣٧٤٢٠٣٣ ت ٩ ب المعادى
٤ ش

١٠١	الامانة والشجاعة والحسم في بيان دار الافتاء	الاخبار ١٩٨٧/٧/١١	جلال دويدار ٢٦٥
١٠٢	مصر: فتوح الازهر تبرك الوسط المصرفي اليوم السابع ١٩٨٧/٧/١١		٢٧٠
١٠٣	٢٥ زيادة في الاقبال على شهادات الاستثمار	الاخبار ١٩٨٧/٧/١٢	هشام مبارك ٢٧١
١٠٤	آراء علماء الدين بعد فتوى المفتي	آخر ساعة ١٩٨٧/٧/١٢	حسن علام ٢٧٢
١٠٥	كلمات	الاخبار ١٩٨٧/٧/١٢	محمد عبد المنعم ٢٧٨
١٠٦	الهضيبي ينتقد فتوى تحليل شهادات الاستثمار	الوفد ١٩٨٧/٧/١٢	٢٧٩
١٠٧	نقطة نظام: تحية لهذا الرجل	الاهالي ١٩٨٧/٧/١٢	نجاح عمر ٢٨٠
١٠٨	ملاحظات على بيان دار الافتاء	النور ١٩٨٧/٧/١٢	زكريا عامر ٢٨١
١٠٩	من منا يعمل بالسياسة تفضيلة المفتي	النور ١٩٨٧/٧/١٢	٢٨٤
١١٠	الشيخ اسماعيل صادق العدوي يعارض فتوى المفتي	النور ١٩٨٧/٧/١٢	ابراهيم نصر ٢٨٧
١١١	ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار في مصر	الحياة ١٩٨٧/٧/١٢	٢٨٩
١١٢	سعر الفائدة المصرفية والاعلانية الصامتة (٢)	الاهرام ١٩٨٧/٧/١٤	د. سعيد النجار ٢٩٠
١١٣	بيان هام لدار الافتاء	اللقاء الاسلامي ١٩٨٧/٧/١٤	رضا عكاشة ٢٩٢
١١٤	المعاملات الاسلامية	الوفد ١٩٨٧/٧/١٥	د. محمد عبد المنعم ٢٩٨
١١٥	فراة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستثمار	الوفد ١٩٨٧/٧/١٥	المستشار طارق الهشيري ٢٩٩
١١٦	مفتي الجمهورية في حوار الاسبوع	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	احمد ابو كف ٣٠١
١١٧	مفتي مصر: سلمت يدك	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	٣٠٧
١١٨	د. محمد علي مجبوب: مفتي الجمهورية اراح الناس في كل بيت وكان موفقا في فتواه	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	احمد ابو كف ٣١٠
١١٩	بنوك القطاع العام المصري تسعى لانقاذ المصرف الاسلامي الدولي	القبس ١٩٨٧/٧/١٥	عبد الله نصار ٣١٨

١٢٠	فضيلة المفتي .. في مرسى مطروح	الشعب ١٦/١٨٨٧	• محمود صادق	٢٢٠
١٢١	شهادات الاستثمار وفتوى دار الافتاء	السياسي ١٧/١٨٨٧	ابراهيم ابو داه	٢٢٢
١٢٢	وبعد ان قال المفتي كلمته	اخبار اليوم ١٨/١٨٨٧	حسن دوح	٢٢٣
١٢٣	نسمات	الاحرار ١٨/١٨٨٧	صلاح الرفاعي	٢٢٤
١٢٤	الفكر والاقتصادي الاسلامي في الربا والفائدة والنقد	الاقتصادي ١٨/١٨٨٧	د. عبدالرحمن صبري	٢٢٥
١٢٥	يوميات اقتصادية	الاقتصادي ١٨/١٨٨٧	اسامة سرايا	٢٢٢
١٢٦	بيان لعلماء الامة لحسم قضية البنوك	الشعب ١٩/١٨٨٧	• د. يوسف القرضاوي	٢٢٣
١٢٧	بشأن فتوى الفوائد	الشعب ١٩/١٨٨٧	مستشار عثمان حسين	٢٢٤
١٢٨	عن الفوائد المصرفية مرة اخرى	الشعب ١٩/١٨٨٧	عادل حسن	٢٢٣
١٢٩	اعلان المطاوي في بيان الشيخ طنطاوي	الشعب ١٩/١٨٨٧	ابراهيم البهيومي	٢٢٤
١٣٠	كبار علماء الازهر يتحدثون عن فتوى الدكتور طنطاوي	النور ٢٠/١٨٨٧		٢٥٠
١٣١	قراءة في بيان المفتي	النور ٢٠/١٨٨٧	د. محمد سيد احمد	٢٦١
١٣٢	القوة على المفتي	الاهالي ٣٠/١٨٨٧	د. محمد احمد خلف	٢٦٦
١٣٣	تأملات : تعددت الفتاوى وزاد ارتباك المسلمين	الاهالي ٢٠/١٨٨٧	امين هوليني	٢٦٩
١٣٤	ولنا كلمة : الحرام	آخر ساعة ٢٠/١٨٨٧	فاروق الطويل	٢٧١
١٣٥	بلا اقنعة : الحرام في الساحة الاسلامية	آخر ساعة ٢٠/١٨٨٧	حامد سليمان	٢٧٤
١٣٦	الغزالي والمشد يؤكدان : شهادات الاستثمار ومبادئ التوفيق لحلال	الاهرام ٢١/١٨٨٧		٢٧٦
١٣٧	دعوة للتفكير في فوائد الايداع	الاهرام ٢١/١٨٨٧	د. عبد المنعم النمر	٢٧٧
١٣٨	خالد محمد خالد : كل صور الاستثمار في البنوك حلال والخلاف الفقهي حق .. يجب احترامه	الاخبار ٢١/١٨٨٧		٢٨٠
١٣٩	دعوة للبحث : على اساس حرمان فوائد الايداع في البنوك	الاخبار ٢١/١٨٨٧	د. عبد المنعم النمر	٢٨١

٢٨٣	الامرام ١٩٨٩/٧/٢٢	١٤٠ المفتي وشهادات الاستثمار
٢٨٤	احمد بهاء الدين	١٤١ يوميات
٢٨٥	الاخبار ١٩٨٩/٧/٢٢	١٤٢ الربا حرام... ولكن ما الحكم لو اقترض سكان المقابر بفائدة يستروا عوراتهم؟
٢٨٧	عبدالوارث دسوقي	١٤٣ خالدمحمدخالديعلن: كل صور الاستثمار في البنوك حلال
٢٩٠	الوفد ١٩٨٩/٧/٢٢	١٤٤ العلماء ورجال الاقتصاد يناقشون بيان المفتي
٢٩٢	د. محمد عبدالمنعم	١٤٥ لمن تباح فوائد البنوك
٢٩٣	صلاح زلط	١٤٦ فتوى المفتي في الميزان
٢٩٥	د. عبدالعظيم	١٤٧ مرة اخرى: لا للهجوم على المفتي
٤٠٠	محمد الحيوان	١٤٨ كلمة حبيب
٤٠١	عبدالله كمال	١٤٩ اوراق المشايخ على البنوك: فتاوى للبيع
٤٠٥	د. محمد مصطفى	١٥٠ مناقشة هادئة لفتوى الشيخ طنطاوي
٤٠٩	الشعب ١٩٨٩/٧/٢٦	١٥١ بيان من الشيخ القرظي حول شهادات الاستثمار
٤١٠	صلاح الدين حافظ	١٥٢ في قضية المفتي وشهادات الاستثمار ألوان من النفاق الاجتماعي
٤١٣	حمدي البصير	١٥٣ وخير! الاقتصاد الاسلامي يعارضون المفتي
٤١٨	محمود راضي	١٥٤ شهادات استثمار اسلامية تصدرها بنك فيصل
٤١٩	د. عبدالعظيم	١٥٥ املاحقات اساسية على بيان دار الافتاء

١٥٦	وزير الاوقاف والمفتي في مؤتمر فواغل الدعاة برشيد	الاهرام ١٩٨٧/٧/٢٨	عبدالواحد عبدالقادر ٢٨
١٥٧	بيان من الشيخ الشعراوي يطالب علماء الدين بوقف الفتاوى الفردية في المسائل العليا	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٨	٢٠
١٥٨	شهادات الاستثمار لحلال وعائدا طيب	الاهرام ١٩٨٧/٧/٢٩	د. احمد شلبي ٢١
١٥٩	سيطرة رأس المال على الدين هدف حملة مشايخ البنوك على المفتي	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٩	د. البهيومي محمد ٢٣
١٦٠	حول فتوى شهادات الاستثمار	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٩	الفت الخشاب ٢٥
١٦١	حول قضية الربا: هل هذا اجتهاد يحل المشكلة	الوفد ١٩٨٧/٧/٢٩	طارق البشري ٢٧
١٦٢	العلم والحياة	الجمهورية ١٩٨٧/٧/٣٠	د. عواطف عهد ٤٠
١٦٣	شهادات الاستثمار: مناقشة للفضيلة المفتي	الاهرام ١٩٨٧/١٠/١	د. محمد شوقي ٤١
١٦٤	الشيخ الغزالي: شهادات الاستثمار وصناديق التوفير حلال	السياسي ١٩٨٧/١٠/١	٤٣
١٦٥	شهادات الاستثمار وصناديق التوفير بين التحريم والتبرير	الشعب ١٩٨٧/١٠/٢	د. محمد صلاح ٤٤
١٦٦	الشيخ يحاربون المفتي في المساجد روزاليوسف ٨٧/١٠/٣	٨٧/١٠/٣	ابراهيم عيسى و عبدالله كمال ٤٨
١٦٧	بافضيلة المفتي	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٣	٤٥٢
١٦٨	عن الفوائد البنكية وفقه التنمية	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٣	سمير معوض ٥٣
١٦٩	فض الاشتباك الفقهي	الاهرام ١٩٨٧/١٠/٣	فهمي هريدي ٥٨
١٧٠	شهادات استثمار وابعدة	الاخبار ١٩٨٧/١٠/٣	٤٦١
١٧١	رأيان حول قضية البنوك والاسلام	الاحالي ١٩٨٧/١٠/٤	خليل عبدالكريم ٤٦٢
١٧٢	كلمة اسلامية في المعاملات البنكية - خداوع الجماهير	الاحالي ١٩٨٧/١٠/٤	احمد زين السماك ٤٦٤

١٧٣	نحن في انتظار الخمر يا فضيلة المفتي	النور ١٩٨٧/١٠/٤	ابراهيم نصار	٤٦٥
١٧٤	المفتي... والحكومة... واليسار المصري	النور ١٩٨٧/١٠/٤		٤٦٧
١٧٥	فهى مويدي: فض الاشتباك الفقهي	الرأي ١٩٨٧/١٠/٥		٤٧١
١٧٦	الاسلام يرفض هذه الوصاية	الاهرام ١٩٨٧/١٠/٦		٤٧٤
١٧٧	مصر: اول دول تعرفت نظام البنوك الاسلامية	النساء ١٩٨٧/١٠/٦	محمد وهدان	٤٧٦
١٧٨	كلمة تنقشها الصراحة	المصور ١٩٨٧/١٠/٦	صبري ابو المجد	٤٧٨
١٧٩	من اوراق الامام الاكبر محمود شلتوت فتوى قديمة: تؤكد رأي المفتي في قضية الربا	الاذاعة والتلفزيون ١٩٨٧/١٠/٧		٤٨٠
١٨٠	خواطر وذكريات	السباسي ١٩٨٧/١٠/٨	ابراهيم ابو داه	٤٨٣
١٨١	كلمات اسلامية: بيان المفتي وكلمة اخيرة	الحياة ١٩٨٧/١٠/٨	صلاح عزام	٤٨٤
١٨٢	فتوى المفتي... فتحت الباب ولم يغفل بعد	اكتوبر ١٩٨٧/١٠/٨	احمد البلك	٤٨٥
١٨٣	عقلانية... الفتاوى الدولية	مايو ١٩٨٧/١٠/٩	د. فرج فودة	٤٨٩
١٨٤	حول الفائدة المصرفية	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٩	د. عبد الحميد القزالي	٤٩٣
١٨٥	مناقشة علمية معادلة لفتوى فضيلة المفتي:	الشعب ١٩٨٧/١٠/١٠	د. يوسف القرزاوي	٥٠٥
١٨٦	حول معركة اعفت: انصار التحريم والقياس الفاسد	الاهالي ١٩٨٧/١٠/١١	د. محمد احمد خلف	٥١١
١٨٧	علي هامش فتوى الدكتور طنطاوي... العلماء يتساءلون اين مجمع البحوث الاسلامية	النور ١٩٨٩/١٠/١١	عبد الصبور فاضل	٥١٤
١٨٨	الفوائد المصرفية: من الاغلبية الصامتة الى جمهور الاقتصاديين	النور ١٩٨٧/١٠/١١	د. عبد الحميد	٥١٧
١٨٩	المفتي ورجال البنوك يبحثون اصدار شهادة استثمار	اخبار اليوم ١٩٨٧/١٠/١٤	محمود سالم	٥٢٤



الأمانة والشجاعة والعزم في بيان دار الافتاء

بقلم: جلال دويدار

البيان الذي صدر عن دار الافتاء حول رأى الدين في بعض جوانب المعاملات المالية التي تتم من خلال البنوك .. خطوة هامة وشجاعة تستحق كل التكفير . هذا البيان حسم بشكل الأمانة قضية خطيرة ظلت معلقة لسنوات طويلة ومثل فرمد في اتخاذ مواقف حيالها .

وحتى يحسب الحق لأصحابه فإن فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية وزملاءه من علماء وفقهاء الدين بدار الافتاء هم أصحاب الفضل في انتهاء مناخ الغليظة الذي أدى الى معاناة ولقي قطاعات كبيرة من المسلمين .. وقد التزم فضيلة المفتي في موقفه من قضية شهادات الاستثمار بما يقضي به الدين الاسلامي مستعيناً برأى كبار فقهاء وعلمائه المشهود لهم بالعلم والصدق والأمانة بما في ذلك محاضر اجتماع لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الاسلامية عام ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري .. وكان غالبية أعضاء هذه اللجنة من فقهاء الدين قد انتقوا الى أن أرباح شهادات الاستثمار جلال ولا حرمة فيها مثلها مثل أرباح صندوق التوفير التي أفتى فضيلة المرحوم الشيخ محمود شلتوت بأنها حلال . وجاء بالفتوى : أن الربح في هذه الحالة هبة أو منحة من الدولة كما أن أسواق هذه الشهادات يتم استثمارها لصالح المجتمع والمواطنين جميعاً .. كما أن تحديد نسبة الربح مقدماً هو لصالحه صاحب المال وهو ما لم ينه عنه الدين .

ومن المؤكد أن هذا الموقف الحاسم الواضح الذي اتخذته دار الافتاء سوف تكون له آثاره البعيدة على أوضاع مصر إقتصادياً خلال المرحلة القادمة . أنه يقطع الطريق على الخداع والغش والاستغلال والظلم في المعاملات المالية التي كان ضحيتها مئات الآلاف من المسلمين من خلال عمليات نصب تتم باسم الدين . انطلق العلماء . ولما جاء في بيان دار الافتاء على أن مثل هذا السلوك حرام وغير جائز وأنه من الرذائل التي تتنافى وشريعة الله تعالى .

انني لا سمعني الا أن أحیی دار الافتاء وفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي على فتواه الحاسمة في قضية شهادات الاستثمار والتي أضاعت طريق الحق أمام المسلمين . ان هذه المبادرة تضئف رصيدا جديدا الى مواقف التي اتسمت بالشجاعة والحكمة والعلم في لقاءاته مع شباب مصر المسلم لتوضيح المفاهيم الصحيحة للدين الاسلامي . انه نموذج فريد لرجل الدعوة الاسلامية .. علما وخلفا والتزاما بشريعة الله .



الحكومة تسرقنا يا فضيلة المفتي

بقلم : عادل حسين

لضى الامر وتورط فضيلة المفتي فيما تمني ان يتجنبه . ولم تكن وحدنا ننصح . ولكن بشكل خاص ان د . احمد كمال ابو المجد طلب منا ان يتوقف اصدار الفتاوى والآراء الغربية في هذا الامر الجليل (فوائد البنوك) حتى يأخذ الحوار العلمي مداه في سلطات جادة هادئة ، (الأهرام) ٨/٢٣ / ٨٧٤ .. ويشهد الله أننا كنا نرجو مخلصين ان تبعد المناقشات الفقهية عن شبهة الفتاوى الحكومية التي قيل إنها تطلب فتوى معروف سمواها مقدما .. هذا ما قلناه ، وهذا ما اردناه . ولكن د . طنطاوى تعجل ولم يسمع النصيح . ونذكر له انه حرص على ان يسجل في صدر البيان الذي اعلنه انه « ليس من وتليفه الالتزام به في علمه الأحوال » .

ونحن بالفعل لا نلتزم بما قال . وفي ملاحظات سريعة على بيانه نقول إنه يدهشنا أنه لم يسمع (عند عرض رايه) إلى مناقشة اصحاب الآراء المعارضة لفوائد البنوك . ولم يبين لنا لماذا يرفض مذهبا إليه . واغرب من هذا انه أحل التعامل « في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها ، وفق قاعدتين متباينتين . إذ قرر انها جائزة شرعا . وإن أربحها حلال وجائزة شرعا . وراينا انه اقل هذا الحكم مرة على اساس انها مضاربة شرعية . ثم عد وقرر انها حلال لأنها معاملة جديدة بغلبة للأفراد وللأمة . مع ان القول بان شهادات الاستثمار نوع من المضاربة الشرعية (أى يجوز قياسها على معاملات ومعاميم سابقة) شيء يختلف عن القول بأنها جديدة وتحتاج حكما جديدا يختلف عن كل ما سبق ! أى البليين استندت إليه بفضيلة المفتي لحي . تصل بنا إلى ما وصلت إليه ؟

ولكن اغرب من هذا ايضا أنه طلب من المسؤولين في البيت الأهل ان ينتشروا شهادة جديدة ، ذات غايد متغير لا ينص فيها مقدما على ربح معين وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة أو النقص . ونحسب ان هذا الطلب يؤكد ان د . طنطاوى يرى خطأ شرعيا ما في شهادات الاستثمار ذات العائد الثابت . وإذا كان هذا صحيحا فهل يغير الامر او يشغل فيه ان تطلب من البيت الأهل (حسبي جاء في البيان) « تسوية الأرباح التي تمعلى لأصحاب شهادات الاستثمار بالعمائد الاستثمارى او بالربح الاستثمارى » ؟ هل تغيير الاسم يحول الحرام إلى حلال ؟

وصحيح ان فضيلة المفتي بدا بما تصور أنه الجانب الأيسر والأسهل ، فالتصريح في فتاوى على شهادات الاستثمار وما في حكمها . ولجل البحث في البنوك التجارية والحكم في فوائدها . ولكن لاشك ان اعلانه للنتائج التي توصل إليها في شهادات الاستثمار سيقتد حكمه في الشق المأجل . ولو تمهل لاكتشاف الجانبين مرتبطان بمنطق واحد . وكان يحسن لو أنه انتظر حتى تتضح له الصورة



بإبلاغها الكلمة.

□ □ □ □

■ ولد نذرت في مقال سابق أن
علة تحريم الربو تكمن في أن
الاقتصاد الإسلامي يقل قيمة

العمل - الاستغنى للصاحب في
النشاط الاقتصادي. إن الإسلام
لا يحرّم الفنى ولا يؤثم صاحب
(إذا كان من حلال). ولكنه في
الوقت نفسه يسمى لكلا يعلى
المال على العمل، ويسعى لكي
يفعل العمل (ذهنياً وعصبياً
ويدوياً) أساس العمران
والاستغلال في الأرض (أي
القيمة الشاملة).

إن صاحب المال إذا اكتفى
بعائد ثابت يعيش عليه دون
مجهود أو تفكير يكون
تنبلاً. أو يكون يغير همه
قليل الحيلة شأنه شأن الأرملة
راعية الأيتام. وإذا تحول
أصاحب الأموال إلى هذا النمط
وإذا تبذرت ملكات الإبداع
عندهم. وخلفت لديهم شجاعة
الانحياز والتحميد والتطوير،
كان معنى هذا أن قسماً مخرجاً
من الأمة أصيب بالشلل. وهذا
يصيب مجموع الأمة بكثرة
اقتصادية واجتماعية رهيبة.
ونتفاهم الكثرة إذا كان أصحاب
المال فيما يتخلون عن العمل
والخاطرة. ويعتبرون مهمة
تشغيل أموالهم لرجال الأعمال
الأجانب كى يعرفوا بها بلادهم.
إن حصول صاحب المال على
عائد ثابت (أى ربا) يهبط
بإدبيته وجويته. ولهذا حرم
على الدائن أن يحصل على الربا.
إلا أن مبدأ الحصول على دخل
ثابت يعنى أيضاً أن نظم
المجتمع تضع صاحب المال
اليليد فوق من يبذل العمل
بنفسه. فلعائد الثابت الذى
يدفعه الدين يعنى في حقة
الخصرة أن يحصل صاحب المال
القيصر على العائد الثابت المنفق
عليه مقبلاً (الربا) ولينذهب
الأخر (الذى اقترض من أجل
تجارة أو زراعة أو صناعة) في
داهية وهذا الوضع الذى يعلى
حقوق المال على حقوق العمل

مروءة إسلامياً. بل مروءة في
الدين كلها. وكان شرع الله أن
يتقاسم الاثنان (صاحب المال
والمشرف على المشروع) الحولة
والثروة. فيتشاركان المكسب في
حالة النجاح. ويتحملان معاً
الخصرة في حالة الفشل. وهذه
المشاركة تقضى بالأى يكون بين
صاحب المال وبين المشرف
المباشر على المشروع جدار عزل
سميك. ولكن يجب أن يكون
هناك تعاون وثيقة. صاحب
المال (في حالة المشاركة) وإذا لم
تكن له لفائدة ثابتة مضمونة (أن
يكون تنبلاً. ولكن سيجهد
نفسه في اختيار شركائه. وفى
تسليمه مائتته. وفى تدقيق
الصفقات. والمشراف على
المشروع سيدقق بدوره فيما
يعملونه بالمال. وفى وضع
القواعد التى تمنع التطفل
والزناح.

■ يقال إن البنوك الحديثة
غيرت الصورة. وبالتالى فإن
فوائدها تختلف تماماً عن الربا
الحرم. وبوسعنا أن نؤكد أن
هذا غير صحيح. إن البنوك
الحديثة مؤسسات علاقات.
وتنظمها في العمل علاقة الكفاءة
بالغة التعقيد. ولكن بين كل
الانشغالات والتعقيدات تقف
فكرتها الأساسية ربوية. ولا
يتسع المجال لشرح تفاصيل.
ولكن نقول في بساطة إن البنوك
الربوية تقوم بدور وسيط بين
أصحاب المدخرات وأصحاب
الأعمال. إنها تتلقى من أصحاب
المدخرات أموالهم فتكون
بالنسبة لهم في موقع الدين
وتدفع لهم لفائدة ثابتة. وهى من
نوعية أخرى تقدم ما وصلها من
أموال إلى أصحاب الأعمال فتكون
بالنسبة لهم في موقع الدائن
وتقرضهم بدفع لفائدة محددة لقاء
الفروض التى تقدمها لهم. وهى
وتحرص على أن تكون الفائدة
الثانية أعلى من الفائدة الأولى.
والفرق بينهما هو ربح البنك.
إن البنوك إذن مؤسسات تتاجر
في المال. وهى بهذه الصفة

تمارس سلطة مستبدة على كل من
يتعامل معها. سواء أكانوا في
وضع الدائن أم في وضع الدين.
فهى تعطي لأصحاب المدخرات
لفائدة محددها هي عند مستوى
ثابت بغض النظر عن مدى
النجاح أو الفشل الذى يلاقوه.
وهى تفرض على
المقرضين آخرى محدده هي
مستواها. وبغض النظر عن
النجاح أو الفشل الذى يلاقوه.
وكل هذا بجسد المفاهيم والآثار
التي جوبت من أجلها الربا.

□ □ □ □

خلاصة القول أن العمل
الصالح والمنهج هو - عند
الاقتصاد الإسلامي - علة الريح
الحلال وزيادة الثروة. فكل
لايلد بذاته مالا. ولكن يزيد المال
إذا اخرج بعمل صاحب أو
يعمل من يفتخرهم لمشركته.
ونحن نذكر بطبيعة الحال أن
الحياة المعاصرة تتطلب قيام
مؤسسات مالية علاقة (بنوك
إسلامية) لاتزال في تعقدها
وتشابكاتها عن البنوك الغربية
الحديثة. ويتطلب قيام هذه
المؤسسات وتشغيلها إبداع
علمائنا وخبرائنا. ولكن سيظل
المبدأ الحاكم لهذه المؤسسات
الجيدة هو أن كل زيادة في المال
لأتتحقق من خلال العمل
(بالشكل المختلف له) لا تكون
حلالاً.

لعل هذا لم يقل مقالاً د.
طنطاوى في فتاوى عن شهادات
الاستثمار. ولكن يجب أن نضيف
الأى أن مقالاً د. طنطاوى وما
يردنا به عليه. لاربعون أن يكون
منافسة نظرية حول الاقتصاد
الإسلامي اللاربوي. والذي
ستهدف أن نطيقه بشكل متكامل
في يوم ما. ومثل هذه المناقشة
تفيد الفقهاء والدعاة وتطمن بها
قلوبهم.

■ أما من حالنا الراهن. فلا
نظن أن من سألوا المفتي عن
حكم الشرع في الفوائد الحاقية
التي يدفعونها لأصحاب شهادات
الاستثمار. لا أنظن من سألوا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩

المفتي كفوا جليلين . السؤال نفسه فيه مقلقة ، ولابد أن يصحبه يفترون .

□ □ □ □

إن كل ما شرحناه في الفقرات السابقة كل - كما قلنا - سجلا نظريا عن الفوائد المصرفية وهل هي من الربا الحرام أو لا . وهذا الكلام يأخذ جواه العملية حال أن يكون هناك جهاز مصري بحق وحقيق ، يعمل بالفعل وفق القواعد المصرفية كما اصطلح عليها أهل الغرب ، ويلتزم بكون مطلوب أن تتسالم عن مشروعية زيادة المال بغير عمل .. ولكن أين هذا من حلقنا الزاهي في مصر ؟

إن السؤال الواجب طرحه الآن هو : هل يجوز شرعا ، أو في أي مذهب وضمي ، أن نتعامل أموال الناس بتخطيط مدير نتيجة تعاملها مع البنوك ؟ هذا مليححتاج للفتوى .

■ ولتوضيح السؤال نقول إننا نقلن بين معدل التضخم وبين الفوائد المصرفية ، فنجد أن قيمة النقود تنخفض بنسبة لاتعوضها الفوائد المدفوعة .

فأنت حين تدخر في البنك عبر أي وعاء شئت ، كان تشتري شهادات استثمار مثلا بـ ١٠٠٠ جنيه ، فإن القيمة الفعلية لهذا المبلغ ستكون في العام التالي ٧٠٠ جنيه ، وحتى إذا امتعت

عن استئثار الفوائد وأضعتها إلى رصيدك في البنك ستظل هناك خسارة صافية في قيمة المبلغ الذي أودعته .

إن الربا هو كما قلنا أن يربو (أي يزيد) ملكه من غير عمل أو جهد ، وهذا حرام .. ولكن نحن هنا يصعد نقص مدير ومطرد في أموال الناس ، فهل هذا حرام أو حلال ؟ أعلم أن فقهاءنا يختلفون في هذا الأمر ، فلبعض يرى أن الفائدة إذا كانت سلبية ، أي إذا

كانت تمثل تعويضاً جزئياً عن الخسارة في المال بسبب التضخم لا تعد من الربا الحرام .. ولكن هناك من لفهائنا من لا يرى ذلك . ويبدو أن الغربيين يتجهون بقرراض إننا أنهم مدین فرد يقترض من جار له أو صديق في حقة كهذه يكون التضخم أو انخفاض قيمة العملة مسألة خارجة عن إرادة المدین أو عن

إرادة جاره . ومن هنا اختلف العلماء حول ما إذا كان من حق الدائن أن يطلب من مدینه مبلغا إضافيا (على سبيل المثال التعويض وليس على سبيل المكسب) لمن أوجبه أن يرضى بما قدر له .

■ ولكن ما أطرحه هنا امر مختلف تماما لهذه الحالات الغربية ، ولذا لا ألتزم موضعنا لخلاف ، نحن بصدد نتلخ تتعلق بالنظم والسياسات المالية والتقدير التي تقرها الدولة ، ولستنا بصدد قضاء وقدر ، أو بصدد حالات فريدة . إن الدولة هي التي تحدد بقراواتها سعر الفائدة ، وهي التي تحدد كذلك بسياساتها معدل التضخم . والدولة هي التي تعتمد أن يكون الأول (سعر الفائدة) أقل من الثاني (التضخم) ، أي أنها تعتمد أن تكل أموال الناس بالمعامل .

■ نحن لم نصل إذن إلى أن تكون لنا سياسات مالية وتقديرية رشيدة . نحن لم نصل إلى مستوى أن يكون لنا جهاز مصري غير ربوي ! وهذا هو السبب الأول في انصراف أصحاب المدخرات عن التعامل مع - البنوك المصرية ، ومع شهادات الاستثمار والأوعية الانحرارية الأخرى ، فلفئنا تعلم أن المولة وبنوكها تسرقهم ، ولذا نراهم يجحون

عن مسرب وأوجه للتحليل تبعدهم عن المؤسسات الرسمية . والفضل الطرق التي اكتشفها أصحاب المدخرات هو أسلوب المضاربة (المضاربة الإسلامية) .

فعلت الآلاف من المواطنين دخلوا في مشروعات مشرقة صغيرة ومتوسطة مع من يظنون في دينهم وكفائهم . وهذه المشروعات المتكبرة لاتصل في أغلبها ضمن الحسابات القومية ، ولذا تقول الأرقام الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي لاينمو ، بينما على الظواهر التي نراها تدل على غير ذلك ! وقد بلغ هذا المسمى ذروته في التوسع الأسطوري الذي حققته شركات توظف الأموال المعروفة خلال أعوام ثالثة أو أربعة ، قبل أن تلتفت الدولة إليها وتقرر ضربها .

■ وليل ضرب أسلوب المشاركة وبعد ، كان البعض يفضل اكتنق قدر من مدخراته في هيئة ذهب أو فضة أو تحف ، أو في هيئة شقق بشتريةا وبتركةا مغلقة . وفي المقابل كان بعض لفر يفضل أن يحتفظ بمدخراته بال نقد الأجنبي في الخارج .. وأسوأ الحالات تمثل في تبديد المدخرات في أوجه استهلاكية ترفيية ... ولا حول ولا قوة إلا بالله .

□ □ □ □ □

حين يتحول هذا الخلل الأساسي ، حين تمتنع الدولة عن النصب والسرقة ، تكون هناك جدوى فعلية من مناقشة أسلوب زيادة الدخل وهل يكون ذلك عن طريق الربا أو عن طريق المشاركة . أما الآن ، فاهل الحكم يعمسون الإسلاميين شرعا لاندعيه حين يتصورون أن موافقا من الربا هي التي تصرف الناس عن الجهاز المصرفي النصب . وحين يتصورون بالقتال أن فتوى المفتي ستعدل المثل .



المصدر: الشَّجَر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤٠٩ - سبتمبر ١٩٨٩

أسئلة إلى علماء الإسلام

إن حديثنا السابق تضمن سؤالاً إلى فضيلة المفتي . وإلى علماء المسلمين عموماً ، عن مشروعية سرقة الدولة للمواطنين . ونحن نضيف الآن أسئلة أخرى تدور في الأذهان ، ومن واجب العلماء أن يجيبوا عن هذه الأسئلة حتى يقشع الجميع لمحك الشرع .

□ نحن نسأل مثلاً : ماهي الضوابط الشرعية لدور الخبراء الأجانب في إدارة الأمور الاقتصادية ، خاصة إذا كان هؤلاء الخبراء تابعين لدول تضرر العداء لامة الإسلام ؟

□ ماهي الضوابط الشرعية لتعليك الأجانب اصولاً إنتاجية يسيطرون من خلالها على إنتاجنا الزراعي والصناعي ؟

□ ملحكم الشرع في محاولة تنمية الدخل عن طريق أنشطة اقتصادية تفسد الاخلاق العامة . على نحو ما يحدث في كثير من مجالات السيلحة ؟

□ ملحكم الشرع في تزوير الانتخابات العامة ؟ وملحكم من يثبت في حقه ذلك ؟

□ ملحكم الشرع في العدوان على حقوق الانسان كما قررها الإسلام ؟ وملحكم الشرع تحديدًا في التعذيب ؟

و ... نكتفي بهذه المينة من الأسئلة . وترجو أن يتكرم شيوخنا وعلمائنا بإجابتها . اخذين في الاعتبار اننا لا نطلب منهم تحقيق ما إذا كان شره في ذلك يحدث في بلادنا أو لا . فهذا شأن السيفيين . ولكننا نطلب الرأي المجرد الأمين وإطلاق القواعد العامة التي نتحكم وفقاً لها .

نسأل الله أن يهدينا وإياكم .. آمين .



ارقام وهروف

مصر: فتوى الازهر تربك الوسط المصرفي

اثارت الفتوى التي اصدها الازهر، لفظاً واسماً في الازمات المصرفية المصرية. فقد قال الامام الاكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بأن الاقتراض بالربا محرم وأن الوديعة ذات الفائدة هي قرض في تعريف القانون.

الازمات المصرفية تفتش من ردود فعل عملاتها اثر الفتوى المذكورة، مما يقوى مجدداً مكانة شركات الاموال، على حساب الدائنة المصرفية. ذلك ان تلك الشركات تطرح لزيائتها عقود مريح وبضارته وفقاً لما ينصه التشريع الاسلامي.

فتوى شيخ الازهر تتعارض مع تلك التي اصدها المفتي الشيخ محمد سعيد طنطاوي، الذي ذكر ان المصلحة المالية تقضي باعتبار العمليات المالية (مثل الفائدة على الودائع وشهادات الاستثمار) عمليات مشروعة. ودعم فتواه بقوله ان «القرآن والسنة النبوية سكنا مقدماً عن موضوع تحديد نسبة الارباح».

اهمية الجدل القائم تكمن في انه يأتي مواكباً لشروع اصلاح نظام الادخار الذي تعزّم السلطات المصرية طرحه تعشياً مع خطط تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وفقاً لمطلب صندوق النقد الدولي. أولى الاجراءات الحكومية كانت رفع معدلات الفوائد على الودائع وعلى اشكال اخرى من الادخار المصري. إلا ان نجاح الخطة الجديدة مرهون بمسألة فناعة المذخورين بشرعية سلوكهم المالي هذا.



المصدر: الزحبي

التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• بعد بيان دار الافتاء • ٢٥٪ زيادة في الاقبال على شهادات

الاستثمار

كتب هشام مبرك :

قبل المخبرون على شهادات
الاستثمار فور اعلان بيان دار الافتاء
بان الشهادات خلال ولا شعبة ريا
فيها وصلت الزيادة حوال ٢٥٪ ومن
المفاهيم ان يستمر الاقبال حتى يصل
الى ٦٠٪ ، ساعد على زيادة الاقبال رابع
سفر الفوائد وبيان دار الافتاء .



المصدر : أحرار جماعة

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آراء علماء الدين بعد فتوى

المفتى

التوفير وشهادات الاستثمار حلال .. حلال

● بعد مراجعة شاملة من كبار علماء الإسلام المتخصصين في الفقه ، ورجال البنوك والاقتصاد الإسلامي أعلن مفتي الجمهورية الدكتور محمد سيد طنطاوي أن شهادات الاستثمار وما في حكمها جائزة شرعا ، وأرباحها حلال ، ومن الخير الاقبال على شراء هذه الشهادات لمساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها وبالتالي فللعائد مشروع لأن من يعين الدولة على تنفيذ هذه المشروعات النافعة يكون قد قدم لها معروفا ، وفي هذا الحالة مطلوب منها مكافئة ابتلائها بالعلاء الأخيار ..

● ولكن .. كيف حسمت دار الافتاء هذه القضية المهمة التي شغلت بال الناس طويلا وكثر فيها الجدل حتي بين العلماء انفسهم ؟ .. وبمذا استند الفقهاء بأن هذه المعاملات تعد مضاربة شرعية وليس فيها استقلال من أحد طرفي التعامل

للآخر ؟ .. وما رأى علماء الإسلام في اعلان مفتي الجمهورية الخالص بشرعية شهادات الاستثمار التي بلغت حصيلتها خلال الربع الأول من هذا العام اربعة مليارات من الجنيهات . وكذلك صناديق التوفير وقوافل البنوك والمصارف التي تصف نفسها « بالاسلامية » ، وهل العيرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها أم بالغائها واسماؤها ؟ .. وموقف البنوك المتخصصة الاجتماعية والصناعية والزراعية والعقلية التي تقدم قروضها للمستثمرين وتحصل على فوائد مقابل اجور ومصروفات إدارية ؟

• آخر ساعة ، تقدم هذا التقرير الشامل مدعما برأى علماء الإسلام في قضية كثر الجدل فيها وحسنت أخيرا بإعلان « دار الافتاء » ..

● تقرير يكتبه : حسن عادم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● في البداية يتكفف فضيلة مفتي الجمهورية الدكتور محمد سيد طنطلي عن الاتصالات التي تمت مع خبراء الاقتصاد والبنوك للتعرف على طبيعة شهادات الاستثمار ، بل ذات ، لأن الفلبية العقل من المودعين يحملون هذه الشهادات . في ١٣ أغسطس ١٩٨٩ بحث فضيلة المفتي بأسئلة مجمدة أعدها دار الإفتاء حول كل ما يتعلق بطبيعة شهادات الاستثمار إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي .. وكانت هذه التساؤلات والإجابة عنها بمثابة خطوة مهمة حول شرعية التعامل مع هذه الشهادات التي بلغت حصيلتها حتى شهر أبريل من هذا العام أربعة مليارات من الجنيهات ..

● س ما طبيعة شهادات الاستثمار .. وما الدافع إلى انشائها ؟

ج شهادات الاستثمار نوع من أنواع المخفريات عيحت الحكومة للبنك الأهلي المصري بإصدارها للمستلمة في دعم الوعي الإقتصادي وتحويل خطة التنمية ، أي أن العلاقة الحقيقية بين الدولة والأفراد . وقد صيرت طبقاً للمليون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥

● س في أي الوجه تستخدم حصيلة شهادات الاستثمار ؟

ج تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية المرحية في الخيرية وتؤدي لوزارة المالية . أي أن الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية

● س من الذي يقوم بدفع الأرباح التي تدفعها شهادات الاستثمار لأصحابها ؟

ج تتحمل وزارة المالية العوائد التي تدفعها شهادات الاستثمار . بالإضافة إلى كلفة التكاليف المتعلقة بها ..

● س هل شهادات الاستثمار تطير قرضاً أو هي وديعة لأن صاحبها يستثمر قيمتها ؟

ج شهادات الاستثمار تعتبر وديعة لأن صاحبها يستثمر قيمتها .

لجنة من كبار الفقهاء

ويعد استطلاع رأي الفقهاء على إصدار هذه الشهادات كان كلام الفقهاء عن الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وأربابها . وكانت خلاصة آراء لجنة البحوث الفلبية بمجمع البحوث الإسلامية التي عقدت لبحث هذه المسألة عام ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وتكونت من (ثلاثة عشر فقهياً) يمثلون المذاهب الأربعة . خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفي هم الأستاذة عديلة القند . محمد الحميني شحاتة . عبد الحكيم رضوان . محمد سلام مكي . وزيكريا البكري . وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم اصحاب الفضيلة ياسين سويلم . وعبد الجليل عيسى . والسيد خليل

التاريخ: ١٤ شعبان ١٩٨٩

الجراحي . وسليمان رمضان . وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي هم الشيخ محمد جيرة الله . طنطلي مصطفى . وجد الرب رمضان . وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو فضيلة الشيخ عبدالعظيم بركة

● ماذا كانت قرارات هذه اللجنة المكونة من خيرة الفقهاء الذين وكبار العلماء (ثلاثة عشر فقهياً) ؟

— أربعة منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات . وأربابها غير جائزة شرعاً . وباقي اللجنة وعددهم تسعة ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وأربابها جائزة شرعاً

والآن .. نعلموا نتعرف على آراء (الأغلبية) من أعضاء اللجنة .. عدد من الفقهاء الذين اجتمعوا شرعية شهادات الاستثمار وأربابها . والآمن من ذلك كله الأسس التي استندوا إليها في حكمهم السابق .

● رأى الشيخ ياسين سويلم

● المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة حديثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين .

● أن المعاملة في شهادات الاستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الأموال . وتقوم الدولة باستثمارها كل معاملة استثمارية هذا شأنها يطبق عليها الأصل التشريعي العام وهو أن الأصل في المنافع الإباحة . وإلّا الضمان التحريم

● وجه تطبيق الأصل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار أنها معاملة بافحة للأفراد الذين يدفعون الأموال - وتلحق للدولة أيضاً - والتي تقوم باستثمار هذه الأموال . وليس فيها ضرر أو استغلال من أحد الطرفين للآخر

● بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة مباحة شرعاً

● رأى الشيخ عبدالعظيم بركة

● أن الشهادة ذات الجواز حرف ج . المال المدفوع فيها فرض حيث انتقل هذا المال إلى ملك البنك . وأنها جائزة شرعاً . بل هي منبوبة . وإن الجائزة إن تخرج له القرعة يعتبر أخذها حلالاً لأنها هيبة من البنك أو الدولة لصاحب رأس المال . وقبول الهبة منسوب وردها مكروه

وأما الشهادات . حرف (أ ب) للتعامل فيها من باب المضاربة الصحيحة . لأن العائد في كل منهما مشترك بين صاحب المال والعمل . والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز شرعاً . حيث أن المصالح فيه متحققة . والفسدة متوهمة . والأحكام لا تبني على الأوهام . وإن ما اشترطه الفقهاء لصحة المضاربة من أن يكون الجزء المخصص من الربح لكل الطرفين مشاعاً كالمصنف أو الثالث (مثلاً) كان من أجل ألا يجرم أحد الطرفين من الربح إذا حدد الجزء الذي يأخذه أحدهما بخسعة أو عشرة (مثلاً) - فقد لا يربح



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

مسألة تحديد الربح مقدما هو لمصلحة صاحب المال ، ولتحقق النزاع بينه وبين البنك ، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما يمنع هذا التحديد مادام قد تم بقتراف من الطرفين - إذ إن المصاريف - كما ذكر فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشرطه ، ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس ، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لآفة شريكه "

وفضلا عن كل ما سبق لانه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح ، يدل على ان نسبة الربح بدأت عند انشاء هذه الشهادات بقيمة ١/٤ وصارت الآن تزيد على ٧١٦٪ ، والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما الا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما اجبره عليها احد ، ولذا ما حدث له خسارة خرجة عن ارادته فيستحيل المتعاملون معه تصنيفهم من هذه الخسارة "

الاستثمار والتوفير خلال

ويعد كل ذلك اعان فضيلة مفتي الجمهورية ان المعاملات في شهادات الاستثمار وايضا يصحبها كصديق التوفير جائزة شرعا ، وإن لربحها كذلك حلال وجائزة شرعا ، إما لانها مضمونة شرعية ، وإما لانها معاملة حبيطة ضامنة للأفراد ولامانة وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل للأخر ، ومن الخير ان يشترى الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة افراد المجتمع ، وإن يتقبل ما تمنحه له الدولة من ارباح في نظير ذلك على انها اذن من التشجيع له على مساندته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالمفادة وفي الحديث الشريف ، من أسدى إليكم معروفا شكفتموه ..

ولا شك ان من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحلال يكون قد قدم لها معروفا - ولا شك ايضا - ان الدولة مطلوب منها ان تكافأ ، لئلا يهاجم هؤلاء الأسيار ..

وطالب المفتي المسؤولين بعلية الا ان يتخذوا الاجراءات اللازمة لتسمية ارباح التي تخصي لأصحاب شهادات الاستثمار بالعملة الاستثمارى او بالربح الاستثمارى وإن يحتفوا كلمة « الفائدة » لارتباطها في الافان بشبهة « الربا » رغم الاعتراف بان العمرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها وليست بالقاتلها واسمائها ، وإن يتشاور شهادة رابعة بمسودتها وبالشهادة ذات العائد المتغير او غير الثابت ولا ينص فيها مقدما

المال غيره يحرم الطرف الآخر ، والامر هنا يختلف عن ذلك ، لأن هذه المشروعات مبنية على قواعد اقتصادية مضمونة النتائج ، وما يأخذ صاحب المال من الربح بمسبة معينة من رأس المال قدر ضليل بالنسبة لمجموع الربح الذى ثمره المشروعات التى استثمرت فيها هذه الأموال ، فحالا الطرفين استهلك وانتفى الاستغلال والحرمان ..

● رأى فضيلة الدكتور محمد سلام مدكور ، ان التعامل في شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة معاملة حبيطة ، ولا تخضع لاي نوع من العقود المسماة ، وهى معاملة نافعة للأفراد والمجتمع ، وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل للأخر ، والأرباح التى يمنحها البنك ليست من قبيل الربا لانقاذ جانب الاستغلال وانقاذ احتمال الخسارة ..

رأى شيخ الأزهر السليح

قبل كل هؤلاء العلماء الافاضل (كما يقول فضيلة المفتي) اعان فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - رحمه الله - رأيه في شأن ارباح صندوق التوفير - فقال في كتابه ، الخاتوى ، صفحة ٣٢٢ ، والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة ان ارباح صندوق التوفير حلال ، ولا حرمه فيها ، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقترض صندوق التوفير منه ، وأما تقدم به صاحبه الى مصلحة البرير من نقاء نفسه طائفا مختارا فلتفسا منها ان ثقله منه ، وهو يعرف ان المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات ، تجارية يندر فيها - ان لم

يعدم - الفساد او الخسارة ..

ولا شك (كما يقول مفتي الجمهورية) ان ارباح شهادات الاستثمار تطابق من كل الوجوه ارباح صندوق التوفير التى قال فضيلته بانها حلال ولا حرمه فيها ..

ويعد كل هذه الدوال والهجج من كبار العلماء مثالي ان تلكه مهمة وخظيرة وهى مسألة تحديد الربح مقدما .. وهى النقطة التى استند اليها الأربعة أعضاء من لجنة البحوث الفقهية الذين يرون ان المعاملة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعا بسبب تحديد الربح مقدما زمنا ومقدارا يجعلها مضمونة فاسدة لأنه قد تحدث خسارة للدينك ، وهذا نسوق رد على أعضاء اللجنة وعدم تسعة علماء على هذه النقطة بالذات

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩

على ربح معين ، ولأننا نخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص ، وبذلك تفتح الأبواب أمام جميع المعاملات التي تضمنت النفوس إلى سلامتها . وقد أبدى المستأمنون عن هذه الشهادات ارتياحهم لأنهم القراءتين ووجدوا بتفانيهما في الربح .

● ولكن .. ما موقف البنوك المتخصصة (الاجتماعية والصناعية والزراعية والطرفية) التي تقدم قروضا وتحصل على فوائد مقابل أجور ومصروفات إدارية ؟

يدخل فضيلة مفتي الجمهورية الدكتور محمد سعيد طنطاوي :

— ما تقوم به البنوك الاجتماعية التي يفترض أنها قامت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين (كنك تسمى) من أموال ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبلغا معنوية كأجور للموظفين وللعمال وغير ذلك من أرباح ومصروفات إدارية جائزة شرعا ولا حرج فيها لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمعاملين معه . وما كنهه في شأن البنوك الاجتماعية نقوله بشأن ما يوصف بالبنوك المتخصصة

● وموقف أرباح شركات توظيف الأموال ؟ — التي تجمع أموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جوانبها . وتستثمرها في الوجود للحلال التي تعود بالخير والنفعة على الأمة . وتضاعف بتصرفاتها اليومية على أرباح فرص العمل إن لا عمل له . وتساهم في المشروعات التي تنهض بالأمة معاملاتها جائزة شرعا . وأرباحها حلال . أما الشركات التي يثبت انحرفها عن هذا الطريق المستقيم بأي لون من ألوان الانحراف فإدراك الإفتاء لا تؤيدها بل وتطالب بحسابتها وإبطالها الطولية للعلة عليها ..

واستغلخت ، لفرساعة ، لراء علماء الإسلام حول اختار نخفي الآخر .

● المستشار الدكتور جمال الدين محمود — الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .. — ما نكرهه فتوى ، دار الإفتاء ، بشأن شهادات الاستثمار هو في حقيقة تريد وتجميع آراء الأغلبية الفقهاء المعاصرين في شأن هذه الشهادات . وقد بحث أمرها في مجمع البحوث الإسلامية ، ولا غير

ذلك من السنوات العلمية والأبحاث العلمية . ولوردت الفتوى أن الأغلبية من علماء المذاهب المختلفة قد أجازت هذه العلة باعتبارها (معاملة جديدة) ليست في صورة عقد من العقود الشرعية للمساواة ، ولها نفع عام للأمة وكسب الخرافد لاستثمار أموالهم مع الأمن عليها من الضياع في هذا العصر الذي قلت فيه الأمانة . ويلاحظ أنه في هذا العصر أيضا يحتاج الاستثمار في بعض المشروعات إلى أموال طائلة لا يتيسر إلا للفق من الناس . والإسلام ينهى عن أن تكون الأموال دولة بين

— — —

الإنهاء لقوله تعالى :

« لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم . وهذه العلة تسمح لآلاف الناس أن يستثمروا المال الذي معهم . والذي يكون كثيرا وهؤلاء بتجميعه ، وقد تجاوز العلماء المعاصرون مسألة تحديد الربح بنسبة معينة على أساس أنه لا يخالف نصا من الكتب أو السنة لمسيب وانقي هو أن عشرات المشروعات التي تستثمر فيها الأموال لا ياتي في الواقع أن تضر جيعها . لاسيما وأن الدولة تتولى هذا الاستثمار بواسطة أجهزتها أو مؤسساتها التجارية وتشترك هذه المؤسسات في استثمار الأموال بعد أن تتجمع في البنوك والمصارف كعقيل لهذه الشهادات التي سميت باسم (شهادات الاستثمار)

واجب البنوك

وتلحمة مهمة ينبغي نكرها أن البنوك يجب أن يكون لها سياسة معينة في استثمار الأموال من حيث تسمى الأوجه الشرعية في الاستثمار والأولويات التي يتحقق بها النفع العام للناس كمشروعات الغذاء والكساء والسكن والعلاج . وعندئذ يصبح تعاملا القبول بأن من يشترى شهادات الاستثمار يقدم مساعدة للدولة وينتظر مكافأة عليها تتمثل في علة هذه الشهادات والحقيقة أن سبب الإشكال بغضبة لشهادات الاستثمار . ولما يوضع في البنوك عامة أن القبول يعتبر ذلك قرضا . مع أن نية الدود عن مشترى شهادة الاستثمار لا تنصرف إلى علة القرض . والبنك أيضا لا حاجة به إلى علة قرض . فالقرض في



• الدكتور عبد المنعم النمر : شهادات الاستثمار تختلف عن المضاربة

وبالقضية لمعاملات البنوك المتخصصة . وقد انشئت هذه البنوك لحلجة الأفراد والمجتمع لقاء مبلغ محدد نصت القوانين على أنه لفائدة . ومما دلت هذه الفقرة : ميسرة ، لقاء حلجة الأفراد والمجتمع فإنها تكون جائزة شرعا لأن الله سبحانه تجوز عن محاسبه مرتكبي المخاطر إذا كان ذلك لضرورة أو لحاجة . يقول الله سبحانه وتعالى (وقد نعلم لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ويقول سبحانه (وما جعل عليكم في الدين من حرج) . والقاعدة الشرعية لقول الضرورات تبيح المحظورات . والمحاجات تقترل مكررة الضرورات فتبيح المحظورات ..

وبالقضية لشهادات الاستثمار فقد نصت لقانون إصدار شهادات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ، والقرار الوزاري المقتضى له رقم ٩٧ لسنة ٦٥ ، كما نصت المادة ٧٢٦ من القانون المدني على أن الودائع التي تقبل الاستثمار من باب الفرض ، وتحت قفول شهادة الاستثمار على أن الضمانة المعطاة ترفع الفقرة . غير أن الفتوى صرح في فتاواه بأنه قد اتصل بالمسؤولين في البنك الأهلي ووعدهم بخذف لفظ (لفائدة) إلى غرض استثماري أو لربح أو منحة على الفرض أو جائزة من هذه المعاملات ، وإذا استجابوا وفقا لوعدهم فإن هذه الشهادات حينئذ ستكون جائزة شرعا وبمصلحة .

شهادات الاستثمار تختلف عن المضاربة

• فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر :
— شهادات الاستثمار فيها دفع مال من جانب ، وفيها استثمار لهذا المال من جانب آخر . فهو من هذه الناحية فيها بعض الشيء بالمضاربة القديمة . لكنها تختلف عنها في أن الاستثمار في المضاربة المعروفة قديما في التجارة خاصة . أما في شهادات الاستثمار فإن استثمار أموالهم ليس في التجارة ، وإنما في أمور أخرى تقوم بها الدولة من إنشاء وتجديد المرافق ، وإقامة المسكن .. أي غير ذلك من مصالح الشعب . وليس في ذلك ضرر . كما أن الشهادات تختلف عن المضاربة في أن ربح وفائدة الشهادات للمالك . معين محدد كذا في الخطة من رأس المال . وعقد المضاربة نسبة من الربح العشر أو الخمس أو النصف .. أي لا يكن الربح لأن رأس المال .. فلذا لم تربع التجارة فلا عكس ..

معلوم الشرع من عقود الصلحة والمساعدة والبر . والملك وتقليته تجميع الأموال . والمقاصد معترفة (معترف بها) في المعاملات . وإيداع الأموال في البنوك وشراء شهادات الاستثمار له أصناف عديدة منها حفظ المال من الضياع أو الانتظار به حتى يكون منه فرصة لاستثماره بمعرفة صاحبه . ومن أسبله أيضا لكسب من روائه بطريق مأمون لا يتعرض للربح أو يخشى الخسائر للشهادات المخاطر الاحتياطي أو حالة الإلزام من بعض الناس .. ويطلب الاستثمار الدكتور جمال الدين محمود بنص جديد في قانون المصرف

الإلزام أن يلتزم حكم الواقع بقله . وإن تكون الصلحة القانونية مطابقة للشروع . ويحقق ذلك إذا استحدثنا نصا في قانون المصرف يقضي باعتبار إيداع الشخص مبلغ من المال في البنوك أو شراء شهادات استثمار مشتركة منه في تجميع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار العام والتنمية الاقتصادية تحت إشراف الدولة ورعايتها . وإن المصرف تعدد المالك الذي يستثمره الودع أو المشتري للشهادة بحسب النتيجة المعطاة لاستثمار هذه الأموال وما يفضيه صالح الاقتصاد القومي . فلذلك أننا شعب مسلم يهمل أن يكون تصرفه متفقا مع أحكام الشرع . وهذا الفضل من قيام نوعين من البنوك أحدهما يعان أنه يمثل تحت راية الإسلام . والآخر لا يمثل ذلك . فلا يمكن أن يكون المقصد المالك وطريقة الاستثمار فيها خاضعة لنهجين مختلفين . مع أن الأفراد في سلوكهم يتنازعون بحكم الشرع تقرا بلقا .

الضرورات تبيح المحظورات

• فضيلة الشيخ عبد الله المشد (رئيس لجنة

الفقوى بالأزهر) :
— الفتوى كان موقفا فيما يتعلق بالحكم بإجالة التعامل في البنوك الاجتماعية نكرا لحلجة الأفراد والمجتمع من حيث الزواج والوفيات وشراء الصيررات الصلحة والآلات للحراثة والإنتاج .. وغيرهما . لقاء مبلغ يسير يمنح للموظفين الذين يقومون بإعداد العقود لهذه المهمات وفيهما في السجلات وتحصيل تسامها والإشراف على السداد وفقا للشروط . ولم ينص القانون بأنه تكسر الاجتماعي على أن هذا المبلغ الزهيد (فائدة) ومن هنا كانت هذه المعاملة جائزة شرعا .



لكن إذا كان الذي يستثمر شركة (ملا) تشتغل في أموال كثيرة لهذا إذا خسرت في منطقة أو عملية كسبت في مناطق وعدة عمليات، ففي هذه الحالة لا يتصور فيها ما يتصور في الفرد من تعرضه للخسارة وتقصم ظهوره، فهو يحدث الشركات أو الدولة نسبة ١٠٪ مثلا من رأس المال المدفوع فلن تحديدها فلم على حساب دقيق، واحتياط شديد يؤمنها من الخسارة الكلية ..

فأخذى خلاف منه المجتهدون في حالة التعامل مع فرد بعيد التصور في التعامل مع شركة أو بنك أو حكومة، ومفاد الأمر أمر اجتهدا لكن لما إن نقول إن هذا المحذور الذي خفتم منه واحتفظت له لا وجود له غالبا، والمعاملات تبنى على الفطن كالفطن .. الحالات الغريبة، أما للتفرع فلا حكم له، كما يقلل، فلا مجال إذن لهذا الشرط، وهذا في التجارة، أي استثمار المال في التجارة المربحة لكسب والخسارة ..

لكن إذا كان الاستثمار في غرض آخر غير التجارة كما هو الحال في المال المتجمع من الشهوات فلا تتصور الخسارة ولا الربح النقدي حيث تستغله الدولة في تحقيق مصلح عامة الشعب من إنشاء وتجهيز المرافق وشق الطرق وإنشاء المستشفيات والسكن للمحتاجين إليها .. وغير ذلك ويعجل بتنفيذ هذه المشروعات ..

والدولة والشعب يكسبان بذلك نصيبا كبيرا وانبيا كبيرا؛ متمثلا في المشروعات التي تقوم وتظهر هذا خصصت الدولة من ميزانيتها مبلغا من الربح كحصصة جديدة بـ ٩٪ أو ١٠٪ أو أكثر لكل مشارك في هذا الاستثمار تشجيبا للأفراد على هذه الشركة

والذي خلفه الفقهاء المجتهدون من تحديد مبلغ على التجار الفرد المستثمر من أنه قد لا يتسبب ويضطر إلى تحمل هذا المبلغ يدفعه لرب المال لا يتصور في التعامل مع الدولة وميزانيتها، فلا وجه إذن للتخوف، ولا وجه بالقتال لأعمال هذا الشرط الإجتهدى في هذه المعاملة الجديدة، إذ لو لم تكن الدولة هي الراجحة ومعها الشعب من هذه المعاملة ما استثمرت عليها وما طلعت المزيد منها، وما رفعت نسبة الربح حين بعد حين ليصل الشعب عليها، فقد كانت عام ٦٥ حوالي ٥ ٪ والآن ارتفعت إلى أكثر من ١٦٪ ..

فشهوة الاستثمار إذن معاملة جديدة غير صورة المضاربة القديمة، ومن الصعب أن نشدها ونقيس عليها، ونجعل المضاربة بالصورة القديمة هي للمعالة المعقولة الوحيدة، ونرفض كل ما عداها، ولو كان فيه مصلحة وتيسير للناس .. ولا أظن أن العقل يقبل الوقوف بمعاملتنا الآن عند الصورة القديمة التي كانت في المجتمع الصغير في الجزيرة

العربية، لما كان منها موافقا لهذه الصورة قبلناه وتعلمنا به، وما لم يكن صورة طبق الأصل منها رفضناه ..

إن هذا شبيه بوقوفنا في آلات الحرب عند السيف والرمل، مما كان ذلك المجتمع يحارب به ونرفض كل ما عداها من أسلحة العصر .. إن مجتمعنا الحاضر فيه استثمار متعدد الأغراض غير التجارة لم يكن موجودا من قبل، عليه استثمار المال في إنشاء المرافق وغيرها مما يحتاجه الشعب من مصانع واستصلاح أراضي وشركات نقل وغير ذلك، والحاجة ملصة جدا إلى هذه الاستثمارات لحضرة الشعب وتيسير الحياة عليه غذاء، وملبس، ومسكن، ونقلا .. الخ فلم يكن ذلك نقول إن الاستثمار الحلال لا يكون إلا في التجارة لكي تتحقق صورة المضاربة القديمة، ونرفض كل الصور الأخرى ؟

هذا غير معقول ولا مقبول !! ويقول الدكتور عبد الممنع النمر — وإذا سلمنا أن من الجائز شرعا استثمار الأموال في الفجوة التي تستثمر فيها الآن يبقى أمامنا أمر محذور فقهيا وهو

تحديد نسبة الربح من رأس المال، حيث رفض الفقهاء هذا التحديد بأن يكون ١٠٪ (ملا) من رأس المال، ونقول هل رفض هذا التحديد جاء من كتاب أو سنة أو اجتهد ؟

الجواب: أنه جاء عن اجتهد العلماء توحيا منهم لعدم ظلم طرف من الأطراف، ولإسما المستثمر التجار، فقد لا يربح شيئا بينما يكون عليه أن يمدد هذا الربح المحدد لصاحب المال فتكون الخسارة عليه مضاعفة ضياع جهده والزيادة بصداد الربح المحدد لصاحب المال .. ولأننا إن هذا التصوير والإحتياط عدل في وقتها، ولكنه منزع من حالة خاصة هي حالة فرد في تجارة قد يكسب فيها وقد يخسر، فاحتفظوا له هذا الإحتياط ..



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

غير أن هناك كلمة عذبة لابد من أن نقولها في هذه القضية الخطيرة ذات الشأن في الدنيا وفي الأخرى . وهي أن عامة الناس ليسوا مؤهلين للحكم في هذه القضية . وعليهم أن يستقنوا ضمائرهم . وإذا شعروا بأن فوائد شهادات الاستئثار وصديق القواير حلال . كان لهم أن يعملوا بقوى فضيلة المفتي . وإذا شعروا بأنها ليست كذلك . كان لهم أن يمتنعوا ولا توجد قوة في الدنيا تجبرهم على التعامل في هذه الشهادة وتلك الصديق . ثم إن المفتي يتحمل المسؤولية أمام الله . وليس علينا جناح في طاعته . ومن هنا تبدو المشكلة وكأنها شرعة المضمون وليس لأحد أن يجبر هذا آخر على الإيمان برأى معين . وكل إنسان وضميره . وحسبنا كفا عند الله سبحانه . وكفى الله المؤمنين شر الخلاف .

محمود عبد المنعم مراد

لم أشأ أن أكتب تعليقاً على الفتوى التي أصدرتها دار الافتاء ؟ أو التي أصدرها فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي . بل أشأ شهادت الاستئثار وشهادات صديق القواير بغيره . وأنها حلال . وأريتها غير مصرمة للتعليق الذي يقول أن هذه الفتوى صحيحة . والذي يقول أيضاً أنها ليست كذلك . يستوجب أن يكون صاحب التعليق أوفى علماً وأصدق حكماً من صاحب الفتوى . ولست أعتقد بمثل هذا . أنسى شخصياً على الأقل . مؤهل للتعليق على فتوى أصدرها هذا الرجل بالذات . الدكتور طنطاوي .

ومن الممكن أن نقول عنه أنه رجل شجاع وأمين . ومفتاح العقل وسننير ولد ذلك عنه منذ أن تولى منصبه . وكانت له مواقف وأراء حفظت بقول الرأي العام واستحسانه . ولعلني كنت من أول الذين شبهوا للرجل الطبيب بذلك . ولست أعتقد بمثل هذا . ولا يساورني أدنى شك في أن الرجل سليم النية والسطوة . مستريح الضمير . عفيف عن أي مطمح من وراء هذه الفتوى . وهو يعلم جيداً أن غضب الله سبحانه وتعالى . أكبر وأخطر من أية منقصة صلبة أو سلطان في الدنيا الزائلة .

ومع ذلك . فإن لبعض ممن تفلحوا وتعلموا العلم الكافي بالشريعة القراء . لهم العذر في أن يخالفوا رأي المفتي . ولهم الحق في أن يظلوا مقتنعين بوجهة نظرهم في هذه المسألة . وهم أيضاً يتحملون مسؤوليات الرأي الذي يفتشونه . أو يؤمنون به . وحسبهم عند الله . خيراً أو شراً . والله هو العليم بما في الصدور .



المصدر: الوقف

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الهضيبي» ينتقد فتوى «تحليل» شهادات الاستثمار

القاهرة - «رويتر».

انتقد للمستشار مأمون الهضيبي رئيس
المجموعة البرلمانية للإخوان المسلمين
فتوى الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي
الجمهورية بشأن شهادات الاستثمار
والتوفير خلال شرعا وصف الاستثمار
الهضيبي شهادات الاستثمار والتوفير.
بأنها مسميات للقروض وفائدتها تدخل
ضمن الربا المحرم شرعا وتساءل
الهضيبي لماذا تريد الدولة تطبيق أحكام
الاسلام في جزء وعدم تطبيقه في أجزاء
أخرى ، وأشار الى أن الدولة القرضت
أربعة مليارات دولار من الدول الأجنبية
لتحويل بعض المشروعات وتراكت
قوائدها . وأصبح أجمالي الدين حاليا ٢٠
مليار دولار . وتساءل هل هذا حلال أم
حرام ؟



المصدر: **الذمى**

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحية لهدى الرجس

لم اشعر بميل لتوجيه التحية لستول .. فتر شعوري بأن لصبي المكثور سيد طنطاوى وطني جمهورية مصر العربية
كل ذلك منذ سنوات .. منذ أول مرة أعلن فيها هلال رمضان .. كنا قد اعتدنا أن نرى الهلال يعيون سعودية هذا سواء كنا قد رأيناه حقيقة أم بالتحية .. ثم وعى غير العادة وكف يمين الهلال مستندا على رأى الخبراء والمتخصصين وأهل رأى والعلم .. يومها شعرت بشيء من ربه الإعتبار .. و .. وشكرتني في ذلك كثيرون .

مضت الأيام .. وتوالى الموافق وكان آخرها ذلك البيان الذى صدر بشأن شهادات الإستثمار ومصفحات البنوك .. وقد استند على نفس المنهج .. بعد الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبرة .. فقبل أن يدل بدلوه في هذه القضية التى خلص فيها من يمين الكلام عنها ومن لا يمين .. أرسل إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأمل يسأله عن « طبيعة شهادات الإستثمار والدافع إلى انشائها وإلى أى الوجوه تستخدم حصيلة هذه الشهادات .. إلى آخر هذه الفقرة من الاسئلة التى تحدد الاجابة عليها موقف الدين منه وما إذا كان التعامل بها حلالا أم حراما .

إن لم تكن كلمة فضيلة المفتي صادرة عن تعصب أو فكر مسبق لكنها تحير عن وجهة نظر في الأحكام الشرعية التى يجب .. وكما جاء في البيان .. أن تنبئ على العلم الصحيح والفهم السليم والدراسة الواسعة الواعية لاصول الدين وفروعه والمقاصد وأهدافه .. وإن يكون المتحدث في هذه الأمور غليظه الإهتمام إلى الحق والصواب .. فإذا خفى عليه شيء سأل أهل العلم والخبرة .

صدر البيان وسط ظروف فيها للتعرف والجمود الفكر نوع من الإزهاق على كل حال يجتهد .. وفي ظل ضغوط إبتكرها أحد أطن فضيلة المفتي بشجاعته الموهوبة وبعد أن رجع إلى آراء من سبقه من العلماء التكبر وأهل الرأى والحكمة .. أن دار الإفتاء ترى أن المعاملات في شهادات الإستثمار ولعلها يشبهها كاستثمار التوفير جائزة شرعا وإن أرباحها كذلك حلالا وجائزة شرعا .. ثم قدم حيلته ذلك وهي كثيرة وأن كانت لا تجيب على كل مايقرب في الإذهان من أسئلة تلك أن المعاملات مع البنوك ليست كلها « شهادات استثمار » فهذه « القروض » على سبيل المثال .. ما رأى الشرع فيها : أن التعامل مع البنوك له صور كثيرة .. والإختلاف حول موقف الشرع منها أن وراء وقوع الكثيرين في برائن النصليين والمهرين الذين استغلوا القرض وراحوا يتهمون مدخرات البسطاء بدعوى الحلال والحرام .. ساعدتهم في ذلك أن بعض بنوك الدولة أخرجت في التوفير وأعلنت عن فروع عمليات إسلامية مما يوحي أن الفروع الأخرى غير تلك .. فما رأى الشرع في ذلك ؟

أسئلة كثيرة مازالت تدور في الأذهان .. ومازالت تنتظر كلمة الفصل فيها . مازلتنا في انتظار بيان آخر أمل أن نعرفنا إلى الهوية رؤوس جهال يغترون بخير علم .. و .. شكرا لفضيلة المفتي .. لقد عدت بنا إلى عصر العلماء المطلق بعد أن تصورنا أنه انتهى .

نجاح مر



ملاحظات على بيان دار الافتاء .. بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير والبنوك

التخصصة

يستند برأيه في هذه الفتوى في دعوة
يقدمها إلى مجمع البحوث الإسلامية الذي
يستند خلال الفترة المغطاة لإبداء رأيه في
هذه الفتوى . والجدير بالذكر أن مجمع
البحوث الإسلامية كان قد أصدر فتوى
بتحريم المعاملات الربوية في البنوك
وشهادات الاستثمار عام ١٩٦٥ فضلاً عن
أن لجمعية الأمام الأكبر شيخ الأزهر أصدر
بياناً نشره مختصراً في جريدة الأهرام في
بداية أتمتعفت الناس ثم نشر بيانه كاملاً في
مجلة الأزهر في السنة الثمانية والسنتين من
إصدار المجلة الجزء الثاني شهر صفر
١٤١٠ ميمنبر ١٩٨٩ لقراره إلى بيان
مؤتمر علماء المسلمين المنعقد في شهر
الحرم سنة ١٣٨٥ هـ مايو ١٩٦٥ وأشير
إلى أنه وقع القول برفضه بالجمعية
للنواهي وكان القرار من مؤتمري علماء
المسلمين بمجلة مؤتمري مجمع البحوث
الإسلامية بالأزهر الشريف الذي من ههنا
بحكم قانون الأزهر بين الرأي فيما بعد
في مختلفات منهجية أو اجتماعية أو
اقتصادية والذي شارك فيه العديد من
رجال القانون والاقتصاد والاجتماع من
مختلفة الأقطار في شأن المعاملات
المعاصرة كالتصريح بالربا في ١ - المصلحة على
أنواع القروض ربا محرم لا فرق في ذلك
بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية وما
يسمى بالقروض الاستثمارية لأن نصوص
الكتاب والسنن لا مجموعها كقاعدة
بتحريم الربا

٢ - كثير الربا وقيله حرام

٣ - الأرباح ربحاً محرم لاستيعابه حاجة
ولا ضرورة .

صناديق التوفير

وبالنسبة لربح الأرباح في صناديق
التوفير التي صدر بشأنها بيان دار
الافتاء المصرية . وحلها وأنها جائزة
شريعاً فلا سبق أن كثير هذا الموضوع
بالجهد المسمن من مجلة المنار سنة
١٩٠٣ م وأجاب فضيلة الأستاذ
الدكتور شيخ الجامع الأزهر فضيلة

أصدرت دار الافتاء المصرية بياناً ونشرته في مجموعة من الصحف
الوطنية ومنها جريدة الأهرام في العدد ٣٧٥٢٩ السنة ١١٤ الجمعة ٨
صفر ١٤١٠ - ٨ سبتمبر ١٩٨٩

وجاء في هذا البيان أن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير جائزة
شريعاً وأربابها حلال وأن ما تأخذ البنوك الاجتماعية وما يوصف
بالبنوك المتخصصة كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو
ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات الممنوعة
التقلعة ما هم في حاجة إليه من أموال لتنمية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في
مقابل ذلك مبالغ مناسبة يقررها الخبراء العدل على أنما أجور أو
مصرفات إدارية ما تأخذ هذه البنوك من المصارفين معها بذلك الصورة
جائزاً شريعاً

بقلم : زكريا عامر

المجموعة (ج) من شهادات الاستثمار
فهي من باب المصلحة بقرابة (صفحة ١١)
٤٢ . ٤٣ . ٤٤ من كتاب حكم ودائع
البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه
الإسلامي للمفتي علي أحمد السقاوس

شيخ الأزهر .. ولجنة الفتوى
وفي جريدة المصلحة العدد (٦٦)
السنة الثمانية الصغيرة يوم السبت
٩ صفر ١٤١٠ هـ ٩ سبتمبر سنة ١٩٨٩
في المصلحة الأولى أعلن فضيلة الشيخ
عبد الله الحمد ما نصه ، فتوى المفتي
بتحليل شهادات الاستثمار تعتبر من رأى
شخصي . والله فضيلة الشيخ عبد الله
الحمد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر في
تصريح خاص بنص الجريدة أن فتوى
الكتاتيب سببه مطلقاً مفتي الجمهورية
الأخيرة التي أعلن فيها تحليل شهادات
الاستثمار وصناديق التوفير تعتبر من رأى
شخصي محض ولم تصدر هذه الفتوى من
لجنة مكونة من دار الافتاء وأضاف أن
المفتي يتحمل مسئولية هذه الفتوى وأنه

واقول وبالله التوفيق والذي ينبغي
رأيي الذي أنت مقصودى ورفيك مطلوبى
المجموعة (١) من شهادات الاستثمار
تتمثل الشهادات ذات القيمة المتزايدة
حيث يبطل القرض على سنوات أدى
أينك لم يستردوا أصله مع الزيادة
المعدة التي أعلن عنها البنك أي أنه
يسترد القرض مع ربا عشر سنوات عملة
ولا كان هذا يستند في الاستثمار فهو
إن قرض انتهى ربوى أما المجموعة
(ب) فتتمثل الشهادات ذات الخلف
الجبرى وإليها يمكن سحب الأرباح أولاً
بأول ومضى هذا أن ربح الخلف ، أي
القرض ، يبطل كما هو وتؤخذ الزيادة
المعدة كل فترة زمنية معينة وهذا شبيه
بنوع من الربا كان فلياً في المصلحة
ومعروفاً من قبل عند الخريوق والرواقين
وهو تصبى الربا وجعله تقسماً ضرورية
ذلك أن شهادات الاستثمار تعتبر على
قرض ذلك لأن الودعة تكون بأحد المخط
والمواد فيه يقوم لخدمة المودع في حين
أنه في القرض يستند المقرض على غيره
في مصالحه الخاصة والبنوك تستخدم
البنوك في مصالحها أعضاء منها على أن
المودعين لن يتقصوا جميعاً لطلب
الاسترداد دفعة واحدة وفي وقت واحد ولا
كلت شهادات الاستثمار تعتبر على قرض
الزيادة المعروفة المعدة لأد أن تكون من
ربا النمين وهذه المجموعة (ب) كالخلف
تعد من القروض الاستثمارية الربوية إما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

الشيخ عبد الرحمن تاج مصطفه عضو هيئة كبار العلماء أجب في صفحة ٧٧ من المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية في باب بحوث التصفيية وتشريعية طابغ ما نصه : أنه لا مجال للشك في أن إيجاد المال في صندوق التوفير مع اشتراط زيادة معينة غير تنسبة من الربح هو من باب القرض بالفلدة وإذا كان يعبر في جنبه بإيجاد وديعة فهو وديعة مضبوطة مع اشتراط فلدة للمودع فهو لا محالة قرض وهو من القرض غير الحسن وليس من المضاربة في شيء ذلك أن عقد المضاربة هو شرب من علون الشركة وهو شركة بين صاحب المال والعمل ويؤخذ الأول فيه ما له ويؤخذ الثاني جهده وتساوله وما يستطيع في وسائل الاستثمار في هذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان وعلى أن يكونا شريكين أيضا في الخسارة فلذا رجحت الشركة كان الربح بينهما انصافا أو لا انصافا أو أخسلا على حسب الشربة وإذا لم ترحب الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله ويكس له قبل معاملة شيء على صاحب المال وضاع على هذا العمل كده وما يثله من جهد في العمل لأنه لا حق له إلا فيما يحصل عليه من ربح كما تقتضيه طبيعة عقد المضاربة

ويؤكد فضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر أن ربح مصنفين التوفير هو من قبيل ربا النسبية لأن الزيادة المشروطة فيه إنما هي في مقابلة الأجل على نحو ما كان يشغل به أهل الجاهلية من ربا

التصفيه وهو مثل ربا الفضل والله تلك رسالة كتونها الربا والمضاربات المصرية صفحة ٢٧٧ للدكتور عبد العزيز المزدك ربح صندوق التوفير ربا محرر أما بالنسبة لأرباح البنوك الصناعية أو الزراعية أو المالية أو بنيتها وما بين دار الائتماء المصرية بأن ما تقتضاه هذه البنوك وتأخذها من المتعاملين معها بذلك الصورة جازف شرعا ولا بأس به

المصاريف الإدارية

ويصفه مبدئية ليست هذه القروض التي تمسح للدين بقرضون منها إذ أن نفس هذه البنوك بزيادة وثق الحديث الثوري الشريف ، كل قرض جر نفعا فهو ربا وإذا جده البنك التخصيص المشر إليه في بيان دار الائتماء المصرية مصروفة الإدارية جملة واحدة ممن أن تنسب إلى

رأس المال المقرض لما كان على هذه البنوك ، أما أن يزيد عن أصل القرض تحت أي تسمية وبنيية إلى رأس المال فهذا ربا صريح وقد قال يقول فضيلة الشيخ محمد مصطفى خليل رئيس لجنة الفتوى والفتاوى بمجمع البحوث الإسلامية إن أي مبلغ زائد على أصل القرض سواء كان مقدما أو مؤشرا يخرجه عن القرض المقصود منه شرعا لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلكي والقرض الاستهلكي (أي الذي يعطيه المقرض لأغراض أخرى غير الاستهلاك) وقد كتبت القروض الربوية في الجاهلية عملة قانونيين مما وحرر الربا في جميع أنواع هذه المعاملات بنص الكتاب والسنة . والأسلام ليس فيه

غير القرض الحسن الذي لا زيادة فيه مضبوطة ومحددة سلفا . ويؤكد ذلك أيضا الدكتور عبد الجليل خليل أمين عام مجمع البحوث الإسلامية السابق ويقول في عبارة قطعية من القروض البنوك ، هذه القروض ربا محض ومحرمة شرعا ، والدكتور علي السقاوي استاذ الفقه والأصول بكفية الشريعة جامعة القاهرة يشرح الأمر بقرنه من التفصيل لما يقول المحللان في تفسيره لأيات الربا الربا الذي كان يهرله العرب ولا يحررون غيره هو القرض النسيئة والقرض بزيادة مشروطة على ما كان يترافضونه به ، وقال أيضا : الربا كان يشتمل الإقراض مطلق فلدة فليسته الله وحريمه .

وهكذا نجد أن ربا الجاهلية كان ربا مبدون وكان عبارة عن قروض يتفق على إلتفاتها عند البداية وتداول في مهلة الددة أو لتسقط سلفا مشورية أو التي يقولون بأن فوائد البنوك ليست حراما لأنها لا تحمل شبهة استغلال المخاطر وإن الصلصة من حريم الربا في الجاهلية أنه كان يمثل استقلال المقرض فيه عليهم الدكتور علي السقاوي فلذا إن العرب لم يحرروا قروض الاستهلاك وهي التي يظهر فيها الاستغلال الشديد جليا إلى في التاجر في حين أن كانت أغلب القروض في الجاهلية ليس فيها استقلال مبدون وكانت تتم بتحويل من أهل مكة لقراءه وأغنياء لوالال التجارة إلى اليمن والشام ومع ذلك اعتبرها الإسلام ربا محرما والأسلام لم يعرف غير القرض الحسن .

إنتيهاى المجتمعات

وأوجه لهم سوأا عاما . فلا لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الربا وشاعبه في ليس لجمعة الربا في ذاته ؟ وقد لاحظت الأمة من خلاف لهذا من كتاب ربههم أن أي زيادة مشروطة على

القرض في مقابل الزين هي من الربا المحرم .

• ملحق ذلك في الصلصة الرباوية من جريدة التصيب الصادرة بالمقد (٥٠٧) السنة الحادية عشرة الثلاثاء ١٣ من المحرم ١٤١٠ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٨٩ . وفي جريدة لشهار اليوم بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ العدد (٢٠١٨) السنة الثالثة والثلاثين الصلصة الحادية عشرة اعن فضيلة الشيخ أحمد الزماري رئيس جامعة علمه العراق والتي أنه لا يجوز شرعا أخذ الفلدة من البنوك وأخذ هذه الفلدة يستحق العقوبة الشرعية التي ذكرت في الكتاب والسنة

واعن الدكتور عبد الحميد الخزالي السياسية أن الفوائد التي يأخذها أو تعطيهها البنوك ربا لأنها زيادة من أصل الدين في نظير الأجل . والصف الدكتور الخزالي أن كل زيادة في وفاء أي دين استهلاكيا كان أو إنتيهايا مهما كان تكون ربا سواء كانت بشرط أو غير شرط عليها أو

بالقرض أو في غير اشتراط وسواء حدث بطريق مباشر كسر الفلدة أو بطريق غير مباشر

والدكتور عمر الأشرف من علماء لفتن في ربا صريح في أوائل البنوك فهو يشتملها الوجه الجديد ربا الماهلية وسجل ربا في مؤتمر على بكونين وهم لهذا البحث طرفة نظها من الموسوعة الاقتصادية للدكتور راشد البراوي قل فيها . إن الربا لعب دورا هاما في إنتيهاى المجتمعات ، وعلى الدكتور عمر على في هذا بقوله . وهذا ما تفعله البنوك الربوية اليوم . وفضيلة الشيخ الصلاة محمد أبو زهرة أكثر العلماء تشددا في تحريم البنوك التي يتقاضى البتات من عملائها كما يحرم الفلدة التي يأخذها المودع والدكتور عبد الله عبد الله من أعلام الاقتصاد يأخذ برأى فضيلة الشيخ العلامة محمد أبو زهرة باعتبار فوائد البنوك ربوية ولا يلبس الميراث التي يسوقها البعض في هذا الشأن

البديل الأنسب لتصحيح الأوضاع

والاستاذ الدكتور عبد الله العربي له رأى أن تسمية الربا بالفلدة لا تغير من طبيعته لأن الفلدة ليست إلا زيادة في رأس المال المقرض وكل زيادة عنه هي ربا لغة وشرعا وذلك مصداقا لحديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا . ويرى الدكتور عبد الله العربي أن جميع البنوك الإسلامية أو الاستوكية التي تؤدى عنها فلدة تعتبر قروضا ربوية



والمرکز العللی للبحث الاقتصادی الاسلامی بیجلسه الملك عبد العزيز فی تقرير لجلسه اللغة الاسلامی فی الیكسترن وضع منهج إلغاء الفلدة من الاقتصادی ترجمه السیدان عبد العظیم السید منسی والدكتور حسین عمر ابراهیم وراجعه الدكتور رفیق المصری فی صفحة ٢٢ من هذا البحث تقرير بان هناك اجتماعا ثلثا بین جميع مذاهب الفكر الاسلامی علی ان عبارة ربا تعنی الفلدة بجميع انواعها واشتقاقها وان الاعم الغزال صلب كتاب إحمیه علوم الدین فی كتابه المسمى المستقصى فی الجزء الاول صفحة ٢٨٦ يقول : المصلحة عبارة فی الاصل عن جلب منفعة او دفع مضرة ویضرب بد - جلب نفع ودفع ضرر - مقصود الشارع لا مطلق نفع او ضرر ومعنی هذا ان النفع قد یعود الامر لمنفعة وهو فی نظر الشارع مفصلة وبالمعنی فیس هناك تلازم بین المصلحة والمفسدة فی عرف الناس ولی عرف الشروع أو بعبارة اخرى بان المصلحة فی نظره هی المحافظة علی مقاصد الشارع ولو خالفت مقاصد الناس علی الاشیء عند مخالفتها للاول لیست فی الواقع مصلحة بل هواء وشهوات زینتها النفس والیسیتها العادات والتقالید ثوب المصالح رسالة دكتوراه فی اللغة الاسلامی لدكتور حسین حامد حسن صفحة ٦٦٥ وان الفرق بین الربح والربا هو ان الربح والربا یصلان معنی الزیادة والفق والیكی هذه الزیادة فی الاول وهو الربح مرشقة بالمقاصد الذی یتحول هو المال من حال الی حال وهو فی الذللی - ای الربا - حاصلة یشکل زیاده فیهِ المال نفسه كما فی الدین الذی تصحب فیهِ المائة مائة وعشرة مثلا او متشابهة یشکل مقابلة الجنس یجنسه مع الزیادة المظفرة فی ربا الفضل او الزیادة المظفرة لفرق الطول عند الاجل ربا النساء او المسبنة - انقصی ام تری - والربح حلال والربا حرام رسالة دكتوراه ساهی حسن لخدمه محمود - نظور الاعمال المصرفية بما یلتق فی الشريعة الاسلامیة صفحة ٢٧٩ .

ولا یسعی فی التظلم عن هذه الملاحظات إلا ان انكر ما ذكره ابن القيم فی كتابه اعلام الموقعین الجزء الرابع صفحة ١٥٩ وما یبعده یقول علی اللغنی ان ینكر دلیل الحكم ولا یقلقه الی المستفتی ساجدا مجردا عن قلبه وماخذة ولی صفحة ٢٢٢ من هذا المرجع - ولا یمیز للفتنی تنقیص دلیل الحرمة والمكرهه الی هذا انتهى كلام ابن القيم فی باب الفتاوی وانتقاری معلومات فقهیة فی هذا الخصوص ازید بها معلوماتی من العلماء المصنفین المخصصین لرضاء لوجه الله الكريم وعلی الله قصد السبیل □

ویطلب الدكتور عبد الله العربی بنظلم المضاربة أو عقد المضاربة ویطلب هذا العقد فی كلمتین صلب رأس المال والمضارب ویسمى لنا مفهوم هذا العقد بقرنه - إن الشخص الذی یدفع مالا فی بنك لیستثمره له هذا البیك یمشی صلب رأس المال اما البیك فیسمى مضاربا لأنه یقوم بتشغیل هذا المال واستثماره فلذا اودع شخص ماله فی بنك قلم البنك لیستثمر فی المال وتحقق ربح قسم هذا الربح بین البنك و بین المودعين والبنك والمودعين الحق فی الاتفاق علی نسبة الربح بینهما كان یأخذ كل واحد منهما نصف الربح أو ثلثه اما إذا خسر البنك فلان المضاربة تعود علی صاحب رأس المال وحده ویعشر الدكتور العربی البنك اسماء علی هذا المال وهو موكل من رب المال فی استثماره علی احسن وضع ولا یضاربه ولا عسقل عن المضاربة التي ترتب علی مغامرته الفاشلة وعلی ذلك تكون المضاربة هی البیدل الاسلامی لتصحیح ما ینخلف الشریعة الاسلامیة فی المعاملات المضاربة بكافة صورها والمضاربة تثبت باجماع الامة

ویقول فضیلة الشیخ عطیة صفر استشارت الفی لوزارة الاولاف بالقاهرة فی صفحة ٢٩ من مجلة الاقتصاد الاسلامی عن معاملات المیوک الصلابة فی إفريقيا نظیر مبلغ معين تسعیه الفلدة یدخل شغلها ضمن الربا فهو حرام وما یقال ان هذه الفلدة هی مصاریف العملیة غیر مقبول - وهذا ما کفی فی بیان دار الافتاء عن المصاریف الاداریة - لان الجهد الذی یدبل فی قرض او القراض جنبه واحد هو نفس المجهود الذی یدبل فی عملیة بائع او ملوک جنبه وضع ذلك للمضاربین (الفلدة) غیر متساویة بل متفاوتة بدرجة بعيدة لانها تصحب بنسبة رأس المال كما لا یمیز ان یقال ان هذه الفلدة جزء من ارباح استثمار المال المقترض كما یحصل فی المضاربة الشرعیة لان المضاربة فیها اشترک فی الربح والخسارة معا بخلاف ما یحصل الآن فی البیوک

الحیل المحرمة

والشیخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لادارات البحوث العلمیة والافتاء والدعوى والارشاد ویلین المجلس التأسیسی رابطة العالم الاسلامی بیمة التکرمة فی صفحة ١٧٠ فی مجلة الاقتصاد الاسلامی یقول ان فوائد البیوک حرام وهي عین الربا التي حرمها الله ورسوله صلی الله علیه وسلم ومن کثیر الذنوب



من منّا يعمل بالسياسة بالمفضلة المفتى؟

تستلزم طبيعة عملنا الصحفي-إن يكون لنا مندوبين في كل المؤسسات والوزارات التي يعمتها متفهمة نشاطاتها .. ونظرا لظروف التضييق العامة في مجتمعنا والاضغوط الغربية لحجب المعلومات عنا فقد تعوينا أن نرفض وزارة معينة أو هيئة أن يكون للنور مندوب فيها .. لكنني صممت - والله صدمت فعلا - حين جأني مندوبنا في دار الإفتاء يشكو من أن فضيلة المفتى الدكتور عطفالي يرفض مقالته ويشيق عليه في مصادر المعلومات أكثر مما يفعل مع مندوبي الصحف الأخرى حتى الشيوعية منها ..

صممت المندوب أن يحاول أن يعرف السبب من المفتى نفسه .. وأن يخبر فضيلته أننا نحتفظ بمندوب لنا في دار الإفتاء منذ أن تأسست من سبع سنوات دون أن يحدث من المندوب والجريدة ما يدفعه لهذا التضييق .. وعاد إلى المندوب للأسف ليخبرني بأغرب سبب يمكن أن يتكى عليه فضيلة المفتى وهو أن « النور » صحيفة تلعب بالسياسة لذلك أن يتعامل معها وفضيلة المفتى يقصد بالسياسة هنا مفهومها سينا غير المفهوم الذي نعرفه نحن للسياسة .. مفهومها أن السياسة لعبة المكر والدهاء والحييلة للوصول إلى الحكم .. ومفهومها للسياسة هي علم الحكم الذي ينبغي أن يخضع للقواعد الدين .. فسياستنا من أجل ديننا .. وديننا يسير على سياستنا ويرسم خطوطها ..

ولهجت - بالطبع - أن فضيلة المفتى يربط بين علمنا وبين مفهومه للسياسة .. وهو ربط نرفضه جملة وتفصيلا .. وعلمنا خير شاهد علينا في هذه الأثناء كانت هناك تحركات قدم للقائد تجرى في دار الإفتاء لإصدار فتاوى جديدة جريئة حول ربا فوائد البنوك وشهادات الاستثمار وغيرها من المعاملات الإسلامية .. ولأن فضيلة المفتى يعلم علم اليقين أن « النور » هي الجريدة الأولى التي ستهم بهذا الحدث الجلل وتتابعه بما يرضي الله ويدون مجاملة فقد كان طبيعيا أن يرفض الحصار على مندوبيها ويشيق عليه ..

ولأن المعلومات ليست في مكتب المفتى وحده فقد علمنا بضمير هذه اللقاءات من غيره .. وعلمنا تفاصيل مضحكة منها .. ومواقف طريفة .. لكننا امسكنا عن نشرها واكتفينا بتحديد فضيلة المفتى على لسان العلماء أمثاله من الواقع في المبح

ولمزيد من التحذير نشرنا بمتحصلات ولقح الندوة الاقتصادية التي كانت تهدف إلى توجيه نظر المفتى إلى خطورة ما يقدم عليه وكتب الأستاذ الجعزة دعبس مقلين مثاليين في هذه القضية .. كما نشرنا في أكثر من موضع تنبيه إلى خطورة الخطوة التي يقدم عليها ..

وقبل أن يسافر الأستاذ الجعزة دعبس إلى أمريكا حاولنا جاهدين - هو وأنا - أن نتصل بفضيلة المفتى لنذهب إليه ونصده في هذا الأمر حرصا عليه وعلى مكتبته في قلوبنا .. وقبل ذلك حرصا على ديننا وأماننا من الفتنة .. لكننا لم نوفق لأن فضيلة المفتى كان خارج القاهرة ..

هل هذا العمل سياسة مفهوم فضيلة المفتى ؟ .. هل هذه التحركات المؤدية ضحك على الناقين كما يقول ؟ ..

وشاء الله سبحانه وتعالى أن يستمر المفتى في طريقه وأن يصدر فتاوى الجريئة بإباحة شهادات الاستثمار بكافة أنواعها وصندوق التوفير .. والله حظي بهذه الفتوى التاريخية على مكانة عالية عند من يفهم صدور مثل هذه الفتوى .. والصحت له الصحف اليومية وخاصة الأخبار - لاحظ هذه الخصوصية - ومساحات واسعة لنشر الفتوى وجعلت من المفتى نجما سياسيا عظيما مثاقفا أما نحن فنجلس الآن بين ثراوين .. أما أن نأمر في ديننا والحيطة بالله ونسكت على ما كان .. وإما أن نرفض الفتوى وننتصدي لها بغيرض الرأي الآخر وهو ما سيخضب فضيلة المفتى لمن منا - إذن الذي عمل بالسياسة -

□ قبل أن تصدر فتوى المفتي بإبلاغ لائل .. جعني عشاء مع عدد من العلماء ممن لا يمكن أن يطلق عليهم وصف « المعارضة » . وكان حديث العشاء كله حول التحركات التي تتم خفية في دار الإفتاء لإصدار فتوى بإبلاغ فوائد البنوك وشهادات الاستثمار

في هذا اللقاء أجمع العلماء - واعتزروا نشر اسمهم معنا لاي حرج وأطمئنهم أنني إن أصرح باسمائهم إلا إذا طلبوا مني ذلك - أجمعوا على أن المفتي في حاجة إلى الدعاء له والاشفاق عليه من الخطوة الكبيرة التي يقدم عليها .

قال واحد منهم إذا كان المفتي يحتج بأن الدولة تضعف عليه لظهور لنا الأمر الذي صدر إليه بذلك ونحن نلتصق له العذر ونقف إلى جواره . وقال ثان كان ينبغي على فضيلة المفتي . أن يستغل فرصة الحديث عن الربا في معاملات البنوك ويوجه بالخطأ إلى أن الأمر يتطلب منه تعديل مسار البنوك الربوية لتصبح بنوكاً إسلامية تفيده البلاد والعباد وترضى الله بدلاً من أن يذهب نفسه من أجل إباحة أمور يعرف القاضي والداني أنها حرام

وقال ثالث كيف يستشير المفتي رؤساء البنوك في المعاملات الربوية هل هي حلال أم حرام .. ويوجه إليهم أسئلة ليسوا أهل الاختصاص للإجابة عليها . ويضمن استمارة الاستبيان التي طرحها أسئلة في غاية الغموض .

فيسأل - مثلاً - رئيس بنك هذا السؤال هل البنك يستغل الناس ؟ هل يتعامل بالربا ؟ ..

- كيف يكون انهم هو القاضي في قضية اتهامه ؟

لقد كان أجدي فضيلة المفتي أن يعود إلى أهل الفكر وأهل العلم ليسألهم . وقد قال شيخ الأزهر كلمته (يقصد فتواه المشورة بالإهرام والخاصة بتحرير فوائد البنوك) وينبغي على الجميع احترامها

وقال رابع . كانت أمام المفتي فرصة ذهبية للإصلاح بمناسبة الكلام عن ربا فوائد البنوك إن كان قد طلب منه - فعلاً - أن يبحنها .. كان في إمكان المفتي أن يفتي هذه الفرصة لأن يبين لأولي الأمر في بلدنا كيف تكون المعاملات المصرفية حلالاً .. كان ينبغي عليه أن يرغمهم في هذا ويرهبهم من عذاب الله إن هم أصرروا على التعامل بالربا

كان في إمكانه - بل من واجبه - الدعوة إلى تغيير المنكر وهو الآن سموع الكلمة والحمد لله فيجب كثيراً من الشباب المحن التي يتعرضون لها في المعتقلات وخلافه لأنهم يتحمسون للقضايا التي يجب أن يتحمس لها فضيلة المفتي ويكون أول الداعين إليها . وحينئذ سيؤجر عند الله تعالى وينال حب الناس

وقال خامس إن المفتي يريد أن يجل شهادات الاستثمار - طبعاً قبل أن يجلها فعلاً في مؤتمر صحفي - على أساس أنها فروض يقدمها المواطنون لدولة لتنفيذ مشروعات عامة تحتاج إلى تمويل ضخم مع جواز أن تقدم الدولة جوائز لبعض من قدموا هذه الفروض باختيار عشوائي .. ولكن ألا يجب أن يطلب المفتي من الدولة أن تقدم الضوابط المطلوبة لذلك .. وأولها أن تتفحص ما يعلن عن كل مشروع على حده . وأن تعلن حجم الفروض التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا المشروع حتى يكون المقرض على علم بالمشروع الذي يفتح أمواله فيه . أما الشهادات بوضعها الحالي - فعلاً تختلف عن ذرائع التصايب ..

وهنا قال ضيف سعودي كان معنا على مأدبة العشاء عتينا الدولة تطيق هذا .. فلما عن أنها في حاجة إلى مبلغ (كذا) لرصف طريق (كذا) . وتم بتقديم جوائز لمن يقرضها لتنفيذ هذا المشروع

والتت لقد سمعت - وأرجو أن يكون ما سمعته خطأ - أن فضيلة المفتي استشار فيمن استشار الدكتور محمد شوقي الفنجري . وهذا الرجل مؤلفه واضح من قضية الربا مثله مثل المستشار محمد سعيد المشاوي الذي تصح له الإهرام صفحاتها يكتب ما شاء ويصمم به مشاعر المسلمين والعلماء بوجه خاص . وأخفى ما أخشاه أن تصدر الفتاوى المختلفة بفوائد البنوك وشهادات الاستثمار مقعدة بآراء هذين الرجلين ومن يذو حنوها

□ في بيان المفتي دعوة للمواطنين ان يشتروا شهادات الاستثمار بهدف مساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها النافعة فلما لم يشترط المفتي على الدولة ان تعلن عن مشروعاتها النافعة هذه قبل ان تفتح باب مشاركة المواطنين فيها حتى يطمئن الناس ان ان اموالهم لم تذهب الى مشروعات غير نافعة ...

• • •

□ .. الحرب ما في بيان المفتي انه يؤكد ان شهادات الاستثمار حلال لاجد امريين فلما لانها مضرة شرعية . واما لانها معاملة حديثة نافعة للأفراد والامة

اي اذا لم يعجبك الوجه الاول . فخذها على الوجه الثاني .. وتوكل !! واعتقد ان الفتوى في مثل هذه الامور لا تصدر استنادا لاجد امريين . إما هذا وإما ذاك .. وانما تصدر استنادا لامر يقيني يدافع عنه المفتي بروحه .. وليس فيه مجال للخيار ولا للمفاضلة

• • •

□ اطالب فضيلة المفتي .. باعتباره مسلما - ان يقول لنا رايه فيما يكتبه من يسمى بالمكتور احمد صبيح منصور في جريدة الاخبار .. وان يقول لنا رايه في إصدار جريدة الاخبار على ان تفتح لهذا الرجل الفكر للنساء والضارب في الاسلام صفحاتها بسخاء

ارجو ان يعقد المفتي مؤتمرا صحفيا يعلن فيه رايه في هذا الخطب الجلل

قبل ان يظهر أحد الضباب ويلقد عقله لسكوت العلماء على هذا المنكر .. واذا لم يعقد المؤتمر الصحفي فلا اقل من ان يوجه رسالة عتاب رافعة (عاقلة) الى الاخ سعيد سنبل رئيس تحرير الاخبار بوجهه ان يوقف هذا الخبط .. فلعل هذه الرسالة تجد من الاستاذ سنبل نفس الاهتمام الذي حظيت به فتوى المفتي بإباحة شهادات الاستثمار الى الدرجة التي جعلته يبردها ، ماضيت ، لجريدته

• • •

وخلال الاسبوع الماضي نشرت الاخبار تحليفا غريبا مع رجال البنوك حول فتوى المفتي بإباحة شهادات الاستثمار في إطار الخصوصية التي اولتها لهذه الفتوى .. ومن يقرأ اول سطرين في هذا التحقيق يصاب بهستيريا الضحك .. فغلبت التحديق بقول فيهما : « إن رجال البنوك يؤكفون احترامهم واعتزازهم بفتوى المفتي .. وانهم دائما يعملون بما يقضى به فضيلته ،

.. ايئن كان رجال البنوك من فتوى المفتي السليقة التي كانت تحرم شهادات الاستثمار ولا تبيح الا الشهادة ج .. فلما لم يحترموها ويعملون بما جاء فيها .. ويأتري ماذا سيكون موقفهم لو جاءت فتوى المفتي حول فوائد البنوك على غير ما يريدون ؟

• • •

أفقت مصر والامة الاسلامية هذا الاسبوع الدكتور محمد ربيع استاذ علم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. والدكتور ربيع واحد من ابرز علماء الفكر الاستراتيجي في العالم العربي وله نظريات رائدة في الفكر السياسي الاسلامي وقد كان لحد اعداء الطاع عن النظرية السياسية الاسلامية وعن الشريعة الاسلامية اللهم ارحمه رحمة واسعة . واسكنه جنتك .. ولا تحرمنا اجره .. ولا تفتنا بعده .. يا ارحم الراحمين



المصدر : الأزهر

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ اسماعيل صادق العدوى **يمارض فتوى المفتى** **حول إباحة شهادات الإستثمار** **ودفاتر التوفير**

كتب / إبراهيم نصر :

المفتى فضيلة الشيخ إسماعيل صادق العدوى خطيب الجامع الأزهر بيلنا تاريخيا في خطبة الجمعة الماضية أعلن فيه معارضته لفتوى الدكتور محمد سيد طنطلوى مفتى الجمهورية حول إباحة شهادات الإستثمار وصناديق التوفير وإن لم يذكر المفتى بالاسم - وقطع فضيلته بحرمة شهادات الإستثمار بأنواعها وحرمة التعامل بصناديق التوفير وأكد أن ذلك كله من الربا الذى حرمه الله ورسوله بنصوص قطعية الثبوت وقطعية الدلالة

جدير بالذكر أن إيداع أى مبلغ بصناديق التوفير يستردده صاحبه بعد مدة معينة بنسبة زيادة مما يدخله في نطاق الربا المحرم

ثم اتنى الشيخ صادق العدوى على موقف الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر من فوائد البنوك وشهادات الإستثمار فقال إن شيخ الأزهر قد أراح صدرى عندما أصدر الفتوى بشجاعة . أنا لأمدح شخصا وإنما أمدح معنى منه . فقد بين للإمة حرمة كل المعاملات التى فيها الزيادة . والفائدة والربا وشهادات الإستثمار حرام حرام حرام رغم أنف القائلين بالحل . وأن شيخ الإسلام أولى أن تحترم كلمته فلم التعارض؟ ولم الخلاف في أمر حكم به الله ؟ فهل أنت - يقصد المفتى - أعلم من الله ؟ هل أنت أعلم من رسولة ؟

قال الشيخ العدوى من على منبر الجامع الأزهر إنى أسأل سؤالا واضحا في شأن الوديعة التى يقال أنها حلال

يقصد المفتى - باب في اللغة يقول بان ثمة الوديعة مع زيادة ١٠٠ هل عندك حكم قطعى ؟ ويقال إن المال يعمل ويورق فلم لا يكون على التكبس والخساسة وينتقل الأمر من إيداع بالغة إلى مشاركة ؟	يقصد ودائع دفتر التوفير التى أحلها المفتى
أكد الشيخ العدوى على حرمة البقية [ص ٣]	أنا أعطيتك ألف جنيه وديعة وأمانة عندك فهل استطيع أن أخذها ألفا ومائة ؟
	لا يحق هذا . يقال إن المال يوضع في البنوك أو دفاتر التوفير لأنها وديعة ولا تستغل فيها ... وهل عندك -



المصدر :

المُنَوَّار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٣ سبتمبر ١٩٨٩

بيان تاريخي لخطيب الجامع الأزهر ..

بقية المنشور ص ١

الله .. يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ..

وسألت الشيخ العدوي كيف يستشعر مدير بنك يلهم في الاقتصاد ومصر مليئة بالعلماء ؟ ومنها أهل الخوف من الله فأجمعوهم واستمعوا إلى كلمتهم جميعا في مؤتمر علم . يا علماء مصر هل البنك حلال أم حرام ؟ أجمعوا العلماء فالأمر خطير .

وأضاف الشيخ العدوي : أيها المسلمون من الجبن أن تسكت على أحكام الضلالة .. فلا بد من الرد عليهم حتى يرجعوا إلى الحق فلا بأسه على الدين وأحكامه لم تنقطع منذ عرض الشركون الملك والمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم لينترك دينه فلي . فساهموا على أن يعيد الهتهم يوما ويعيدوا إليه أسبوعا وأن يعيد الهتهم ويعيدوا إليه شهرا وأن يعيد الهتهم شهرا ويعيدوا إليه سنة . فترأت سورة الكافرون : لتقطع عليهم كل طريق للمسئومة وتواتر بعد تلك المسئومات الجزئية لأحداث الفترات في دين الله وإحداث الفارقة بين صفوف المسلمين

تقول إن البنك لا يستغل . اقرأ ياسيدي الجليل الفوائد الربكية التي قد تصل إلى أضعاف أضعاف أضعاف الدين والحكمك تنظر القضية .. إطلع على قضايا الناس واستغلل البنوك وما خربت منه بيوت عديدة . كن جنديا من جنود الله حتى تنعم برضاه وحتى تكرم الأمة بك . إن الأمر لعظيم فأجمع علماء الناس واسمع أهل الذكر .. فكما أنت أهل ذكر .. يقصد المخفي .. فغيرك أهل ذكر .. فأجمع أهل الذكر جميعا واجتمعوا تحت مظلة قوله تعالى : « فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »

وأوضح الشيخ العدوي أن الشؤى لاتكون في الأحكام الفقهية المستمرة وإنما تكون في المسائل التي لم يرد فيها نص في الكتاب أو السنة . حذر فضيلته في بيانه من التعامل بالربا والركون إلى الأحكام فقل إذا ظهرت الشؤى فيما حرم الله فهذا خطر عظيم على الأمة . صرحوا المسار . ولا تخضعوا للحكام فهم أهل هوى . ويراد بالإسلام أن تحدث فيه الثغرات حتى تتلاشى الأحكام شيئا فشيئا وبعد ذلك يصيح ما يصنع هؤلاء حكما قطعما بديلا عن حكم

شهادات الاستشمار فقلنا أضع مالا في شهادات الاستثمار بقصد المظفرة لا كسب ويحل ذلك . ا . ب . ج . ح . خ . د . كل ذلك حرام وإن أفتى جميع البحوث الإسلامية الفقهوى مبنوة لا دليل فيها بحال وشيخنا - يقصد المخفي - قد استند إليها وقد استند إلى صواب لوجود له

ثم وجه الشيخ العدوي حديثه إلى المخفي مؤذ أن يذكره صراحة بالاسم فقل : اتق الله في مصرف الأمة فقلذي أنزل الإسلام شرعا هو الذي حكم في هذه الأشياء من بايدين .. باب الحكم بالحرمة وباب الشهية . حتى وإن كانت عندك شبهة فحسن أحوال المسلمين وأعرضهم عن الحرام .

الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه إلا أن لكل ملك حمى . إلا أن حمى الله محارمه . . . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . . . تلك حدود الله فلا تقربوها . . . تلك حدود الله فلا تعتبوها . . .

قال الحق يورثك على الله .. قل الحق لغووظائف لايتبلى والمخاضب لاتدوم ..

ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار في مصر
بعد صدور بيان المفتي بشرعية إربأحها

[illegible][illegible][illegible][illegible]



المصري الفائدة المصرفية والاغلبية الصامتة



حاولت في مقال سابق أن أوضح الدور الذي تقوم به الفائدة في النظام الاقتصادي المعاصر وأن الفائدة تدعى أنها من قبيل الربا المحرم يؤدي إلى خلل كبير في سير هذا النظام نظرا لما لهذا الائتلاف من الأثر مدمر على النظام النقدي والنظام المصرفي والبنك المركزي في عملية الائحة والاستثمار التي يتوقف عليها مستوى المعيشة.

غير أن هناك من يقول أن الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدي نفس الوظائف التي تؤديها. ويشيع أصحاب هذا الرأي إلى ما يعتبر في نظريهم النظام الاقتصادي الأساسي الذي يعتمد على معاملات برونية من الربا المحرم مثل المضاربة أو المراهجة والمضاربة.

د. سعيد النجار

ثبتت عادة متوسطة أو قصيرة وقتها من هو على استعداد أن يدخل في عملية من مخاطر الإنتاج وأن يدخل في عملية مضاربة أو مراهجة. ولأنه لا يكون النظام المصرفي قادرا على تلبية الحاجة المتزايدة للمدخرين ومواجهة الظروف الخاصة بكل منهم ومن هنا كان التمدد والتأخير الكبير في الإذونات الاستثمارية مثل القروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل أو السندات بانواعها المتعددة وكل ذلك يسفر لفائدة ثابت وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمراهجة التي لاتعمل سلا متزايدة وقتها دخل مخبر بحسب شياخ المشروعات الاستثمارية أو فشلها. والواقع أن التقدم الاقتصادي لسوق المال إلى أي بلد من البلاد يقاس بمدى التمدد والتنويع في الأدوات الاستثمارية وطما زادت تلك الأدوات قويت الحوافز على الادخار وزادت فرصة تحويل المخبرات المشخصة إلى استثمارات

وتتم الفوضى الاقتصادية في استخدامات أكثر عناصر الإنتاج ندرة في نظامنا الاقتصادي. وتختفي في المعيشة ويتدهور مستوى المعيشة إن أخذ التحديت الكبرى التي تواجه المجتمعات المعاصرة في المجال الاقتصادي يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في عملية الاستثمار والاستثمار. ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلاد النامية مثل مصر وليكن في هذا المجال مجرد تشجيع الناس على الادخار. فلن ذلك يمثل نصف العملية فقط. فقد يدخل الأفراد وتكثف يضعون مدخراتهم تحت البطانة. ول في هذه الحالة تكون قد شاعت على المجتمع ولابد لكامل النصف الثاني من أن تعمل هذه المخبرات إلى يد المستثمرين بحيث تتحول إلى استثمارات أو تراكم رأسمال يساعد على زيادة الإنتاجية وهجوم العمالة. وهذا يتحقق عن طريق النظام المصرفي الذي يقوم بدور الوسيط بين المخبرين والمستثمرين في النظام الاقتصادي المعاصر غير أن النظام المصرفي لا يستطيع القيام بهذه الوساطة على الوجه الأمثل إلا إذا تعددت وتنوعت الأدوات الاستثمارية التي يعرضها على جمهور المدخرين. فلهذا يلجأ إلى عدم المساواة من ظروفهم الخاصة هناك من يريد أن يستثمر مدخراته بسعر لفائدة ثابت مدة طويلة. وهناك من يريد بها بسعر

وهذا كلام لا يحتمل التعميم من الناحية الاقتصادية. فلن من أوليت علم الاقتصاد التي تعطي للطلب البدئي أن عنصر الإنتاج أربعة وهي الأرض أو الطبيعة والعمل والاسكاني ورأس المال والتنظيم وأن هناك أربعة أنواع من البحوث تقابل هذا التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج وهي الربح وهو دخل الأرض أو الطبيعة والأجر وهو دخل العامل والفائدة وهي دخل رأس المال والربح وهو دخل النظام العتري الذي يحمل مخاطر الإنتاج. بعبارة أخرى فلن الفائدة مستقلة تماما عن الربح. وتختلف هذه من حيث طبيعتها ووظائفها في النظام الاقتصادي ولا يمكن أن يقوم أحدهما مقام الآخر والواقع أن إلغاء الفائدة يعني أن رأس المال وهو أكثر عناصر الإنتاج ندرة في بلد مثل مصر - يصبح في حكم المال الخاج مثل الهواء ولله هدر اقتصادي لا نهاية له فلن سعر الفائدة من وجهة نظر المستثمر يمثل تكلفة رأس المال المقرض وهذه التكلفة تقترض عليه الاقتصاد في استخدام رأس المال كما أن الأجر يلغى عليه الاقتصاد في استخدام العمل وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه التوزيع الأمثل للموارد أما إذا زالت الفائدة فلن ذلك يعني زوال السعر على الاقتصاد في استخدام رأس المال وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد

وواضح أن إلغاء الإذونات الاستثمارية التي تحمل لفائدة ثابتة يؤدي إلى التآكل الكبير لعملية الادخار والاستثمار فلن هناك عددا كبيرا من المخبرين المستثمرين ولا يريدون تحمل مخاطر المشروعات



٢- قال تعالى: «وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» ولا مراد في أن القوة الاقتصادية من أهم عناصر القوة للدولة الإسلامية وقد بلغ العالم الإسلامي الروبة عديدة في حقله ضعف وعوان وسوف يكون من شأن هذا الضعف المقلدة أضعاف ضعف إلى هوان.

١- إن الغناء المقلدة في بلد إسلامي دون بلاد العالم لابد أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال منها لاستثمار في سوق المال العالمية وهذا يؤدي إلى مزيد من القروض الخارجية أي تحقيق اعتماد العالم الإسلامي على العالم غير الإسلامي. وقد يقول قائل أننا في فقر وضعف واعتماد على الخارج مع أننا نأخذ بنظام الفوائد الثابتة والربا على ذلك واضع بسيط لأن سعر الفائدة شرط ضروري للتنمية وأعمال الأرض والقوة الاقتصادية ولكنه ليس الشرط الكافي. هناك أمور أخرى عديدة لابد من الأخذ بها لكي نحصل إلى المستوى المطلوب ونغتنم لتفعل ذلك لأسباب لا نلحق لنفوس فيها ولكن إذا سرتنا في طريق الغناء المقلدة فلتكن أختي أن تكون هذه هي نهاية الاقتصاد المصري وهذه نتيجة يعلم الله أنني لا أقولها في حقله أو حيلة وتلقها رسالة واضحة أملى وضوح الشمس وقد أعزى من أذن.

واخيرا فلنه ينبغي علينا نحن المسلمين أن ننظر دائما قوله تعالى: «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن اليو من آمن بالله واليوم الآخر والذاتية والضعف والتبعية والتي أقل على حبه نوى القربي واليتيمى والمساكين وابن السبل والسائلين في الرقاب وقام الصلاة والتي الرقة والوفور بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البياض والضراء وحين اليأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتكلمون» صدق الله العظيم

لا يطمع عنها شيئا غير أن نسبة كبيرة سوف تنسحب إلى الخارج حيث تجد مجالا ربحيا للاستثمارات في سوق المال العالمية التي أصبحت معروفة ومتاحة للعائلة وبهذا تضعيع على الاقتصاد المصري النسبة العظمى من الاستثمارات المحلية ولا يتيسر تمويل العملية الاستثمارية إلا بمزيد من القروض الخارجية ومزيد من المديونية وطبيعي أن هذه القروض تكون بفائدة التي يحددنا الدائن ولا نستطيع الاحتجاج بأن هذه مسألة ربوية معرمة

ليس-معنى ما تقدم أن التفكير الاقتصادي في مسألة الربا مجرد من أي مضمون إسلامي لأن أمعان النظر يفض من عدد من القيم الإسلامية الهامة:

١- أن الفائدة الثابتة على القروض المصرفية أو السندات مسألة جوهرية لسلامة النظام النقدي والمصرفي وضرورة لأغنى عنها لتجديد المخزونات للحلية وصحة الاستثمارات وهذا كله هو أسس التنمية الاقتصادية بعبارة أخرى فإن الغناء المقلدة يدعى أنها ربا يهدد عملية النمو الاقتصادي أي يهدد جهودنا لحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة والفرق كل كما يقولون ولو كان الفقر رجلا لقتلته كما قال الإمام على

٢- أن المسلم مطالب بعبارة الأرض ولاصعرة بغير استثمار ولا استثمار بغير أثمار ولا أثمار بغير تعدد وتنوع الأدوات الاستثمارية وأهمها تلك التي تحيل فوائدها ثباتية

بالقول في مباحة أو مضاربة وهذا لا يقتصر على الأرباب والصاحب المملكتين ولكنه يشمل قطاعات كبيرة من المجتمع تنوّف بمعيشتها على الحصول على دخل ثابت مضمون لا يتغير من عام إلى آخر بنظر الأربعية ولا يتأثرت بفشل المشروع والمهم أن تعرف أن هذه القطاعات تشمل الأغلبية الساحقة من المخزون في العقول الآلاف من هؤلاء هو الذي يمتلك القدرة على تحمل مخاطر المشروعات وتدل الإحصاءات في عدد كبير من البلاد أن أكثر من ثلثين في المائة من المخزون يضع مخزونه في الأدوات الاستثمارية التي تحمل فائدة ثابتة.

أنا نعيش اليوم في كوكب صغير فقد شهد العالم خلال المئة سنة الأخيرة بل خلال العقود الأربعة الأخيرة ثورة تكنولوجية شاسعة كثر لها أعمق الأثر على المجتمع الإنساني في كل اتجاهاته وكان من شأن ذلك ارتباط كل أجزاء العالم بعضها ببعض أوق ارتباط ولم يعد من الممكن لأي بلد من البلاد أن يعيش بمعزل عن الآخرين وهذه الحقيقة حقائق لا قوة بالسلامة موضع هذا المقال فإن الغناء المقلدة في بلد مثل مصر لا يمكن أن الاستثمارات ذات العائد الثابت تصبح في غير متناول المخزون المصري وكل ما يحدث هو أن نسبة معينة من المخزونات ترجع إلى تحت البطالة - حيث أن المخزير يفضل هذا الوضع على ضياعها في مشروعات



المصدر: الأولاد الإسلامي

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان هام لدار الإفتاء

أرباح شهادات الاستثمار وصناديق التوفير .. حلال

٤- عالمنا ومتخصصا شاركوا

في هذه الفتوى بالرأى

ماذا قالت لجنة الفقه بمجمع

البحوث وكيف أحلت صناديق التوفير ؟



كتب : رضا عكاشة

أثقت دار الإفتاء برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي طس الجمهورية لى أرباح شهيدات الاستثمار وصحيف التوفير جائزة شهرا ومال . وأن المعاملات مع البنوك المتخصصة مثل البنوك الصناعية والزراعية والمطارية مشروعة ولا حرية فيها لا تأخذ من مصاريف ادوية . وذلك بك ناصر الاجتماعي وشركات توظيف الأموال . والبنوك الإسلامية وكذلك البنوك التي تقوم بمعاملاتها على المطارية .

وشرح الخلفى : اللواء الإسلامي ، بأن البيان الذي أصدته دار الإفتاء في هذا الشأن استشاري مناقشات طويلة استمرت أكثر من شهرين . وشرك فيها بالرائى لربمون طلفا من المعلوم لهم بالقلمة . وسطوا هذا الموضوع من مختلف جوانبه .

ومن بين الذين استوضح لفصيلة الخلفى أراهم في هذا الموضوع لفصيلة الداعية الطبع محمد الطرلى والدكتور عبد المظم المر والدكتور أحمد كمال أبو الجند والدكتور

أحمد عمر هاشم . فضلا عن عشرات الاقتصاديين وأرجل القلوب .

ودعى الدكتور طنطاوى أن يكون له وقع تحت ضغط أى جهة . أيا كانت . وقال أن دار الإفتاء لا تخاف احدا . ولا تتعصب ضد احد . ولا تشوه القلم بأحد . وليس هدفها إلا إرضاح الرأى الشرعي . في هذه القضية .

ولقد لفصيلة الخلفى أن دار الإفتاء ليست جهة تنفيذية في وجهها القوة تنفيذ هذا الرأى . أو الوقوف في وجه هذا الرأى . وليست إلا جهة قلقه ولقوى .

وتشير الدكتور طنطاوى : أن الله يوجب بأى وجهة نظر في هذا الموضوع . ولكن الخريب أن البعض يجعل من نفسه ملحقا في كل شيء . وخديرا في الاقتصاد والسياسة والادارة .

وقال الخلفى في تصريحه الخاصة اللواء الإسلامي أن دار الإفتاء . سوف تبحث دائما تحت الضرورة لذلك . كل الوجه التعامل الأخرى في البنوك والمصارف . طبقا لتوضيح الأمر .

وقدما بلى نص بيان دار الإفتاء ..



الدراسة الواسعة

لثلاثين أن الكلام في الإحكام الشرعية بصفة خاصة، وفي غيرها بصفة عامة.

يجب أن يكون مبنياً على العلم الصحيح، والفهم السليم، والدراسة الواسعة الواعية، لأصول الدين وفروعه، ولتقصده وإمده.

ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور غليظه الإقناع إلى الحق والصواب، فإذا خفي عليه شيء، سأل أهل العلم والخبرة، استجابه لقوله تعالى: «فسألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» [سورة الأنبياء: الآية ٧].

والمراد بأهل الذكر هنا: هم أهل مجال العلم والطب، يسأل الأطباء، وفي مجال الفقه يسأل الفقهاء، وفي مجال الاقتصاد يسأل الاقتصاديين، وهكذا في كل علم يسأل الخبراء فيه.

وفي الحديث الصحيح: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم».

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

فليس العلم انتزاعاً ينتزعه من القلوب للناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا ما فوقها، فغير علم فضلوا، أي: في أنفسهم، واطلوا، أي: غيرهم.

عثر الكلام في هذه الأيام، عن المعاملات في البنوك والمصارف، وعما يترتب على ذلك من أرباح، وهل هي حلال أو حرام.

وله رأت دار الافتاء المصرية، أن تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات، بعد أن خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن.

وبهنا قبل أن نقول كلمتنا إن نسوق المطلق الآتي.

أولاً: أن من شأن العلماء في كل زمان ومكان، أنهم يتبحرون في الحلال الطيب، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم، أمثالاً لقوله - سبحانه -، يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً، ولا تتبعوا خطوات الشيطان، أنه نعم صواب، [سورة البقرة: الآية ١٦٨].

واستجابة لقول الرسول - صل الله عليه وسلم - في حديثه الصحيح: «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور متشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام».

أي: فمن أتبعه من الأمور التي ليس فيها الحق بعلم، فقد نزه نفسه ودينه وعرضه عن كل سوء وفحش.

وفي حديث آخر يقول - صل الله عليه وسلم - «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»، أي: أترك ما تشك في كونه حراماً، وخذ ما لا تشك في كونه حلالاً.

لذا فإن من شأن العلماء - أيضاً - أنهم إذا خاضوا مسألة فيها مجال للاجتهاد، بنوا مناقشتهم على أدلة الطيبة، والظلمة المظلمة، وعلى نحرى الحق، والابتعاد عن التعصب وعن الحكم بغيره.

وهو من سوء الظن بلا مجر، والله بشر النبي - صل الله عليه وسلم - الذين يتجهزون - فيما يقبل الاجتهاد - بشية طيبة، بالآجر الجليل.

فالل في حديثه الصحيح: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد».

والأهم السعيدة الرشيقة، هي التي يفتقر فيها عدد الأفراد الذين يتحولون على غير والتقوى، لا على الأثم والعموان.

خلاصاً: بعد هذه المطلق الأول أن دار الافتاء - تعقد - أن الكلام عن المعاملات في البنوك والمصارف لا يؤخذ جملة واحدة، بأن يقال إن المعاملات التي تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال، وإنما يؤخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة أو على الأقل يؤتى بكسلسل المتشعبة، ثم يصدر بشأنها الحكم الشرعي المناسب لها.

ولذلك لأن المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف، متعددة الجوانب، متنوعة الأغراض، مختلفة الوسائل والمقاصد.

ومع ذلك فلنا نستطيع أن نقول بصفة مجملة أن هذه المعاملات ١ - منها ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعاً، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حلال.

ب - ومنها ما اتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعاً، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حرام.

ج - ومنها ما اختلف العلماء في شأنها، وفي شأن أرباحها.

المضوك الإسلامية

وتوظيف الأموال

أما المعاملات التي اتفقوا على أنها حلال، وعلى أن أرباحها حلال، فهي كل معاملة أباحتها شريعة الإسلام.

كسليم، والشراء والمصارعة، والمشاركة والأجرة، أي غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنافع بين الناس، بطريقة اتساقها بشريعة الله - تعالى -، ولتضرب لذلك بعض الأمثلة.

المعاملات الحلال

١ - معقول به البنوك الإسلامية التي يفترض في معاملاتها، أنها تتصرف على المضاربة الشرعية، أي على غيرها من المعاملات التي أجعلها الله - تعالى - والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص، بدون تحديد سبيل لها في الزمان أو المقدار، والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها، ويتحملون جميعاً خسارتها.

بطريقة يتوافر معها الأول.

هذه المعاملات هي وأرباحها حلال وجائزة شرعاً.

وينطبق هذا الحكم - أيضاً - على هذه المعاملات، سواء أكل الذي أجراها من البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية، أم من البنوك التي لاتصف نفسها بذلك، لأن العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها، وليس بأسمائها واستمائها.



١٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

١ : مطابقة شهادات الاستثمار وما الدافع الى انشائها ؟

جـ : شهادات الاستثمار نوع من انواع الدخلات ، عمت الحكومة لئلا يترك الاهل المصري بصدارها للمساهمة في دعم الوعي الاسخري وتمويل خطة التنمية اى ان العلاقة الحقيقية بين الدولة والافراد قد عصرت طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥

٢ : في اى الوجهه تستخدم حسيمة شهادات الاستثمار ؟

جـ : تستخدم الحسيمة في تمويل مشروعات التنمية الدرجية في الموانىء وتؤدى لوزارة المالية ، اى ان الحسيمة تؤدى للدولة لتمويل خطة التنمية

٣ : من الذى يقوم بدفع الارباح التى تدرها شهادات الاستثمار لاصحابها ؟

جـ : تتحمل وزارة المالية العوائد التى شرها شهادات الاستثمار ، بالإضافة الى كلفة التكليف المتعلقة بها
٤ : هل شهادات الاستثمار تعتبر قرصا او هي وديعة اذن صاحبها باستثمار قيمتها ؟

جـ : شهادات الاستثمار تعتبر وديعة اذن صاحبها يستثمر قيمتها
هذا هو الرد الرئيسى من الاستاذ محمد نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى على اسئلة دار الافتاء المصرية

مجمع البحوث

تساعا فلذا اتفقنا بعد ذلك الى كلام الفهاء من الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وارباعها ، وجدنا كلاما طويلا لم ينته الى اتفاق على رأى واحد .

ونكتفى هنا بذكر خلاصة لآراء لجنة البحوث الفقهية - بمجمع البحوث الاسلامىة التى عقدت لبحث هذه المسألة لسنة ١٩٧٦ . برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهورى وكانت تتكون من اربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الاربعة

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفى وهم اصحاب الفضيلة الاستاذة

عبدالله المشد ، ومحمد الحسينى شمسلة ، وعبدالحكيم رضوان ومحمد سلام مذكور ، وتكريا البرى

اما المعاملات التى اتفقوا على انها حرام وغير جائزة شرعا ، فهي كل معاملة يشوبها الفس ، نوا الاستثمار او الخديعة او الظلم ، او غير ذلك من الرذائل التى تتناقض مع شريعة الله تعالى . وكل ربح يأتى عن طريق هذه المعاملات فهو حرام . لان معنى على الحرام فهو حرام

ومن امثلة ذلك ان يبيع انسان بضاعة معينة على انها سليمة ، فهذا لون من الفس . وفي الحديث الصحيح : « من غشنا لميس منا » او ان يبتز احد المتحالفين جهة الاخر ببيعها السوق . فيبيع له السلعة بضعف قيمتها او يشتري السلعة بنصف قيمتها على سبيل الاستغلال والجنس . او ان يفرض انسان لغيره مبلغ مائة جنيه مثلا - لمدة معينة فلذا حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع انتهز الدائن هذا

العجز وقال للمدين على سبيل الاستثمار اما ان تدفع مائتك . واما ان تدفع لي هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر مثلا فهذا هو الربا الجلى الذى اعلمت شريعة الاسلام حرم الله ورسوله على من يفعل ذلك

شهادات الاستثمار

تساعا واما المعاملات التى اختلف الفهاء في شأنها وفي شأن ارباعها . فعنفتها من المعاملات المستحبة . ولناخذ على سبيل المثال شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الاهلى المصرى ، والتى قل البنك ان حصيلتها حتى شهر ابريل سنة ١٩٨٩ م قد بلغت اربعة مليارات من الجنيهات

وقد رأت دار الافتاء . ان الاسئلة العلمية تقتضى عدم الفتوى في مثل هذه الامور . الا بعد سؤال الفقيهاء على امرها . والخبراء في شؤونها . اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره

فارسلت الى السيد الاستاذ رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى اسئلة معينة عن هذه الشهادت فاجاب عنها سيادته مشكورا بما يلي
الاستاذ الدكتور محمد سيد طنطوى مفتى الجمهورية

ولود ان اشير الى خطاب فضيلتكم المؤرخ في ١٣ / ٨ / ١٩٨٩ .

وفيما يل اسئلة دار الافتاء والرء

علما

ب - ما تقوم به شركات توظيف الاموال التى يفرط فيها - ايضا - انها تجمع اموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جهاتها . وتستثمرها في الوجود الحلال ، التى تعود بفكرى والنفع على الامة . وتساعد بخصرها القومية على ايجاد فرص العمل لمن لا عمل له . وتساهم في المشروعات التى تنهض بالامة . وتزيد رفاها . وغنى . ولما

القول هذه الشركات . معاملاتها جائزة شرعا ، وارباعها حلال . ودار الافتاء المصرية تؤيدها . وتدعو لها بكونها في النجاة

اما الشركات التى يثبت انحرافها عن هذا الطريق المستقيم ، باى لون من ألوان الانحراف ، فدار الافتاء تؤيدها بل تطالب بحسبها وملائز العقوبة العادلة عليها

بنك ناصر

جـ : ما تقوم به « البنوك الاجتماعية » التى يفرط فيها كذلك . انها تلت من اجل تقديم المساعدة الى المحتاجين - كنك ناصر الاجتماعى - مثلا - هذه البنوك التى تقدم للمحتاجين مام في حاجة اليه من اموال . ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبلغ معتدلة . بقرها للموقوف العول . كاجور للموظفين

والعمال . ولغير ذلك مما تتجمله هذه البنوك من اعباء مالية .

القول هذه المبالغ التى تاخذها تلك البنوك على انها اجور او مصروفات ادارية جائزة شرعا ولا حرج فيها . لانها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمحتاجين معه

د - وما قلناه في شأن البنوك الاجتماعية . نقوله بشأن موقوف البنوك الاجتماعية او الزراعة او العقارية او ملبسيتها من تلك البنوك التى تقدم لاصحاب المشروعات المتنوعة النافعة . مام في حاجة اليه من اموال تقنية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة بقرها الخبراء العول على انها اجور او مصروفات ادارية

القول ما نأخذ هذه البنوك من المتعاملين معها بتلك الصورة . جائزة شرعا ولا يباس به . لانه ايضا في مقابل خدمات معينة . تقدمها تلك البنوك للمتعاملين معها

المعاملات الحرام

سليما هذه نماذج للمعاملات والارباح ، التى اتفق الفقهاء من العلماء على انها حلال وجائزة شرعا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٠٩ هـ / سبتمبر ١٩٨٩

من أحد طرق التعامل للأخر، والأرباح التي يمنحها البنك ليست من قبيل الربا، لانتهاء جانب الاستغلال، وانتهاء إحتمال الخسارة

وصندوق التوفير

ومن قبل هؤلاء جميعا اعان فضيلة الأمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت -

رحمه الله رايه في شأن ارباح صندوق التوفير فقال في كتابه : الفتاوى ، ص ٣٣٣ - مطبعة الأزهر - ، والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية والقواعد

الفقهية السليمة ان ارباح صندوق التوفير حلال ، ولا حرمه فيها ، وذلك لان المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على

صندوق التوفير ، ولم يقترضه صندوق التوفير منه ، وإنما يقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه مطلقاً مخفلاً ، فملكها منها ان تلقاه منه ،

وهو يعرف ان الاموال المودعة لديها في معاملات تجارية ، يندبر فيها - إن لم يعدم - المصار أو الخسائر -

ولا شك ان ارباح شهادات الاستثمار ، تطابق من كل الوجوه ارباح صندوق التوفير التي قل فضيلته بأنها حلال ولا حرمه فيها

ومن كل ما سبق يتبين لنا ان الدافع إلى إنشاء شهادات الاستثمار - كما جاء في خطاب السيد رئيس إدارة البنك الاهل - هو حلجة الدولة إلى المال لتحويل خطة التنمية ، ودعم الوعي الاقتصادي ، وإن الدولة هي التي تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات وأن شهادات الاستثمار تعتبر ودعة أدن صاحبها يستثمر قيمتها ، وليست قرضاً من البنك

كما تبين لنا من خلال مراجعة ادراء لجنة البحوث الفقهية ، ان الذين يرون ان المعاملة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعاً من أهم حججهم ان تحديد الربح مقدماً زائفاً ومقداراً يجعلها مضاربة فاسدة ، لأنه لا تحدث خسارة للبنك

وقد اجاب الذين قالوا بان المعاملة في شهادات الاستثمار جائزة شرعاً ، وإن ارباحها حلال ، بان تحديد الربح مقدماً هو لمصلحة صاحب المال ، ولدفع النزاع بينه وبين البنك ، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه

للدولة - ايضاً - التي تقوم باستثمار هذه الاموال ، وليس فيها ضرر أو استغلال من أحد الطرفين للأخر هـ : ينه على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بقواعها الثلاثة مباحة شرعاً

وقال فضيلة الشيخ عبدالمعظم بركة : ان الشهادة ذات الجوائز ، حرف جـ : للمال المدفوع فيها قرض ، حيث انتقل للمال المدفوع فيها إلى ملك البنك ،

وانها جائزة شرعاً ، بل هي مشروعة ، وإن الجائزة ان تخرج له القرعة يعتبر اخذها حلالاً ، لأنها هبة من البنك أو الدولة ، لصاحب رأس المال ، وقبول الجهة مذنوب ، وبهذا عكروه .

واما الشهادات ، حرف ا بـ : فللتعامل فيها من باب المضاربة الصحيحة ، لأن المالك في كل منها مشترك بين صاحب المال والمعامل ،

والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز شرعاً ، حيث ان المصالح فيه منقطعة ، والمضرة مشروعة ، والأحكام لا تنطبق على الاموال ، وإن ما اشترطه الفقهاء لصحة

المضاربة من ان يكون الجزء المخصص من الربح لكلا الطرفين مشاعاً كالنصف أو الثلث - مثلاً - كان من أجل الايحرم أحد الطرفين من الربح اذا تحدد الجزء

الذي يأخذه احدهما بخصصة أو عشرة - مثلاً - فقد لأرباح المال غيره ، فيحرم الطرف الآخر

والأمر هنا يختلف عن ذلك ، لأن هذه المشروعات ، مبنية على قواعد اقتصادية مضمونة النتائج ، وما يأخذه صاحب

المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال قدر ضئيل بالنسبة لجموع الربح الذي قدره المشروعات التي استثمرت

فيها هذه الاموال ، فلكلا الطرفين استفاد ، وانتهى الاستغلال والحرمان وقال فضيلة الدكتور محمد سلام

مذكور مخلصته - إن التعامل في شهادات الاستثمار باتواعها الثلاثة ، معاملة حذرة ، ولا تخضع لأي نوع من العقود المسماة ، وهي معاملة تالفة للأفراد والمجتمع ، وليس فيها استغلال

وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم اصحاب الفضيلة الاستاذة يس

سويلم وعبدالجليل عيسى ، والسيد خليل الجراحي ، وسليمان رمضان

وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي وهم اصحاب الفضيلة الاستاذة ، محمد

جيرة الله ومططاوي مصطفى ، وجاد الرب رمضان ،

وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو فضيلة الشيخ عبدالمعظم بركة

حجة المحرمين

عشرًا ، وكلفت قرارات هذه اللجنة كالتالي

اربعة منهم ذهبوا الى ان هذه الشهادات وارباحها جائزة شرعاً فقد قل فضيلة الشيخ محمد جيرة الله انه لا يوجد لهذه المعاملة اصل في المذهب الشافعي ، وانها معاملة قريبة من القراض - لأن المضاربة - لأن اقل من جانب والعمل من جانب آخر

وهي الربب متكون الى ان الفراض الفاسد ، لا يشترط جزء محدد من الربح وادبه في ذلك ، مع اختلاف في العبارة - فضيلة الشيخ مططاوي مصطفى ، والشيخ جاد الرب رمضان ، والشيخ سليمان رمضان

حجة المحللين

وتسعة منهم ذهبوا الى ان هذه الشهادات وارباحها جائزة شرعاً ، فقد قل فضيلة الشيخ يس سويلم لقد كونت رأياً في الموضوع ، فلزمنا بخطة جميع البحوث الإسلامية في البحث الفقهى وخلاصته

١ - ان المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة حذيرة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين

ب - ان للمعاملة في شهادات الاستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الاموال ، وتقوم الدول باستثمارها

ج - كل معاملة استثمارية هذا شأنها يطين عليها الأصل التشريعي العام وهو ان الأصل في المنافع الاباحة ، وإن المضار التحريم

د - وجه تطبيق الامل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار انها معاملة تالفة للأفراد الذين يدفعون الاموال ، وتالفة



وسلم - يمنع هذا التحديد ، مادام قد تم بالتفويض بين الطرفين

، إذ المشتريات - كما يقول فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشركاء . ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس ، ولو لم يكن لصاحب أكل نصيب معين من الربح لكافة شريكه .

وقدنا على كل ذلك فإنه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح ، بدليل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهادات بقيمة ١/٢ وصارت الآن تزيد على ١/١٦ . والذات ما حدد نسبة الربح مقدما ، إلا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما أجبره أحد عليها وإذا ما حدثت له خسارة خارجة عن إرادته ، فسيستعمل المتعاملون معه نصيبهم من هذه الخسارة ، ومال ذلك شك

تغير اسم الفائدة

هذه خلاصة آراء العلماء في شأن الحكم الشرعي للمعاملة في شأن شهادات الاستثمار في شأن الأرباح الناتجة عنها ، ومحاضر جلسات لجنة البحوث الفقهية التي أقرت لها إليها موجودة بدار الأفتاء لمن يريد الاطلاع عليها

وقد يسأل سائل فيقول وما رأى دار الأفتاء المصرية في شأن التعامل في شهادات الاستثمار ، وفي شأن أرباحها

بعد هذا العرض الطويل -
الجواب : إن دار الأفتاء قد اقترحت

على المسئولين بالبنك الأهلي ، أن يتخذوا الإجراءات اللازمة ، لتسمية الأرباح التي تعطي لأصحاب شهادات الاستثمار ، بفائدة الاستثمارى ، أو بفربح الاستثمارى ، وأن يتخذوا كلمة

الفائدة لإرتباطها في الأذهان بشبهة الربح ، مع اعترافها بأن العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها ، وليست بألفاظها وأسماؤها

عدم تحديد الزيادة

وان ينشئوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ، أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدما على ربح معين ، وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والمقصود

وبذلك يكونون قد فتحوا الأبواب أمام جميع المعاملات التي تظمن القفوس إلى سلامتها . وقد أبدى المسئولون عن هذه الشهادات - مشكوكين - أرباحهم لهذه الاقتراحين ووعدا بتبنيها في أقرب وقت

ويشاء على كل ما سبق ، فإن دار الأفتاء المصرية ، ترى أن المعاملات في شهادات الاستثمار - وفيما يشبهها كصندوق التوفير - جائزة شرعا ، وإن أرباحها كذلك خلال وجائز شرعا

إما لأنها مضاربة شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة وغيره - وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد وللازمة ، وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل للأخر - كما قال فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور وغيره

ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع

ومن يتقبل ماتمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك ، على أنها لون من التشجيع له على مساعدتها لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة

وفي الحديث الشريف - من أسدى إليكم معروفا فكافوه ، ولا شك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحال . يكون قد قدم لها معروفا

ولا شك - أيضا - أن الدولة مطلوب منها أن تكافئ أبناءها العقلاء الأخيار ولعلنا بذلك نفرج من خلافت المشتكين ، ومن تمهيد المسعرين . فإن الأعمال بالبنات ، وكل أمرى مأنوى ، كما جاء في الحديث الصحيح وبعد فهذه كلمة عن بعض المعاملات المصرفية ، ركزنا فيها على بيان الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وأرباحها من وجهة نظر دار الأفتاء المصرية ، وقد أشرنا أن نبدا بها لفكرة الاستئذنة عنها

ويشهد الله أنى قد راجعت هذه الكلمة مع الكثيرين من رجال الفقه والاقتصاد وغيرهم ، وانطلقت بأرائهم والفكرهم

وعما قريب - بإذن الله - سنتحدث بحدس الرجوع إلى الخبراء من الاقتصاديين والفقه - عن جوانب أخرى من المعاملات التي تجرى في البنوك والمصارف ، فإنها - كما سبق أن أشرنا - متعددة المسالك ، متنوعة المقاصد ..

ونسأل الله - تعالى - أن يجنبنا جميعا الزلل في القول والعمل وأن لا يؤاخذنا إن شئنا أو أخطانا ، إنه خير مأمول ، وأكرم مستول وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



المصدر :

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعاملات الإسلامية

والأرض منسجعة، وألقينا فيها زواجر، وألقينا فيها من كل زئج بهيج، تيسرة، ونكرى لكل عبد عبداً،
ثم هي ضد خيطها من الطب إلى الطب، لينطبق منه شعاع على القلب، فيرى الرؤية المصطفوية للاتباع
وبعد المعقدة أخلاق جعل السلوك جسداً إسلامياً تسرى في كيان روح العبيدة، بعدها يأتي لتكسمل أن يفعل الناس كما يجب أن يفعل به
وأذا كان من واجبنا وحق الإسلام علينا ألا نكرى لظلم، ولا نترك مرفوعاً، تمنع علينا أن نكسر الأدلة بان الدين هو النصيحة لله والرسول، ولأمة المسلمين وعلمهم، والنصيحة والمجدد والاقتصاد، أمور متشعبة، يؤثر بعضها في بعض ويتأثر، ويمنع علينا أن ندعو إلى تغيير ما بدأ فيه النظم وأضحا، وقد طالعنا الصحف بأرب صمور لقنن العلالة بين الملك والمستاجر، المعقولات والأراضي الزراعية، وهم أضحا، وأبكي الملاة بنتيجة ظلمنا انتقروها أرواح في الأبيار، وهي غير موجودة، الفعل بها بعد ارتفاع الأسعار، وأن للملك أن يهدم عماره أن يفس عليه فإن من السنين.
والن كنت حرمتي لقوى الطبيعة من شرف النصيحة، والانخراط في صولها الناصية، فهي لم تهرس أنرك للظلم في حروب في شد ضراوة من الحروب الصفرية، إلا وهي الحروب الاقتصادية التي أنزلها، وتشتت حول الضيقة على الدول الكبيرة، ومن الحملة أن يسد بها على ذلك رجال مسلمون يسلاح التحريم لكل ما هو حبيب، وأن شريع الاقتصاد وتزجيده واستقلالة في الدول الإسلامية واجب على مسلم يؤمن بالله ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث: حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع النصر بخراب، فاصل المسائل، وهو صلى الله عليه وسلم يرد الجواب لعه أراد أن يفسح يد المسائل في سبب التحريم فقال: يا ليتكس الربح إذا جاف قلب المسائل نعم، قل فلا لأد، يا ليتك الذين أنشأوا قوانيناً قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنهم شنئاً قوم على ألا نصلوا، إجماعاً هو الرب للقوى وأنشأوا الله أن الله خبير بما تعملون.

د. محمد عبد المنعم القصيبي

ثقافتنا الدينية ..

لا حيلة بنا إلا قول قلل عن خطر الربا بعد أن قل سبحانه يمحط الله الربا، كما لا حيلة إلا بيان خطر التضخم، وارتفاع الفوائد على الأسعار، فلهذا سقم به ومعروف لدى كبار الاقتصاديين.
ولدى بحثنا هو بيان أن الإسلام دين انساني، خالص، صالح لكل الزمان والأماكن والأحوال والأشخاص، وليس أجور له من انسان يظلم أو يظلم، ثم يشتريه، وأن الضول الفائرة من سطوة الدول الغنية دابل على ما لاحظته الإسلام منذ تكملة في أن الربا استقلال القوى للضعيف، ويؤثر المحض غيرة على مظهرهم الخاصة، فيتكون معاملة لا ظم فيها لأحد المتعاملين، ويتكفرون بظنوة على الخفية الممعة، وهم يرتدون في أحضانها، ويمسكوا أنفسهم أين هم اليوم ١٥ صفر، ١٥ سبتمبر، وما أصبح المفلوطين في صوت يرفع النظم عنهم.

ومن بحثنا نحن باسم الإسلام لا نرى تنافيا بين وجود معاملات مصرفية تقليدية، وبين شركات يشترك المسلمون فيها في الربح والخسارة، أن توافرت شروط النصوص الإسلامية فيها، ولا يكون هناك التفرقة بين الإجراء بريح وهو من لنا ما استخرجوا كان ما كان.
والخلافات على لائق ضرورة من ضرورات الدنيا جميع الدين، والضعيف من أجل ذلك مراعى في كل المعاملات الإسلامية، وأن الخلفات صورة فاصلة ينفق بنية المتعامل كما هو الشان في الوديعة وأجواتها، فإن ضم وادعة المندى ضمن المندى تضمنها لا خلاف عليه من قبله، وفي الحديث: خلافة يدعون الله فلا يستجيب لهم، رجل أعطى ماله سفيها، وقد قل الله ولا تؤنوا السطوة أموالكم، ورجل دابن آخر ولم يشهد عليه، وذلك لضمان طلق المال، وأمرأة ساحت محتاجتها يستكها زوجها أشراراً لها.

ومن العجيب في أيمان أن يتكلم من الإسلام من لا يحسن التصبر عن ظلمه وأفعاله لا فرق في ذلك بين مسلم الكوفة، ومصر لها، وفلورن الأورلا ولا يطمونها، ولو قيل أمثوا حقوا لم يسطروا، وأن المعاملات الإسلامية قاضية على أساس من العطفية والإخلاق، عطفة تصل القلب بالواقع، فتملؤه علماً ووعياً.



قراءة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستثمار المفتي لم يجتهد ولم يصدر فتوى ولم يحسم الأمر

لفقيه الفقه المفتي، طبع علينا بحدوث تصدر الصعوبات كآول من صنف يروج الجمعة المفتي، قول طبع علينا بصحة، لأنني لم أستثن نوع ما قال، انه انفتي لفقيهه بان شهادات الاستثمار حلال، لكن الصنف حرص على ان تسمى فتوى الشيخ ميخائيل، وانفتحت على هذه التسمية، مما يؤكد وجه حرص من صنفه الديان، على هذا الوصف يصف به حديقته، ولكن قد علمنا ان المفتي فيما يجتهد فيه، ان احكام الشريعة انما يفتي، وفيما يشهد به من وقائع كهلل رمضان انما يصدر بيانه، لذلك ام استثنى قصد لفقيهه فور ان وقع بصري على الموضوع.

تلك لفقيهه في البداية عن وجوب ان يتحرى العقلاء العمل والطيب وان يتقوا الشهادة، وان يبتعدوا عن التخصيص، ووجب علينا في الكلام عن الاحكام الشرعية ان ننبه على العلم الصحيح والفهم السليم، والدراسة الواسعة، ونحدث عن معالجات البنوك والصراف، فنكر انه ينبغي الا نؤخذ جملة، انما تبحت كل صورة منها لاراء الحكم الشرعي بخصوصها، وان من هذه المعالجات ما هو متفق على حله، ومنها ما هو متفق على تحريمه، ومنها ما يختلف فيه، وبعد الاشارة السريعة للثغورين الاولين: عرج لفقيهه الى ما اختلف فيه، وقال ان معظمها من المعالجات المستخدمة، ومنها شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الامر، ونكر الديان، ان امارة الفتوى اقتضت دار الافتاء سؤال البنك حول هذه الشهادات في كمال البيان سلس والمقدمة سائفة، على اني لو جئت ان لفقيهه المفتي لم يبالغ بسؤال البنك عن اعراس الشهادات ووجود استخدام صحتها، وبغير ذلك من الجوانب الفنية التي تتعلق بهذا النوع من التعامل، انما شمل السؤال استفساراً من المفتي للمتحكم حول هل شهادات الاستثمار تعتبر رزوا او هي ودية، ان صلاحها باستثمار قيمتها، لان هذا السؤال يتضمن جوهر عليه الاستفادة في الحالة المروضة، وهو سؤال يتعلق بطبيعة الفتوى والفقهية النوع المعاملة المستعمل فيها، فهو يتعلق بفراخ الوصف القانوني الذي يفضي مباشرة لتسليم على نوع التعامل المبرور بينه حال او حرام، وان قال ما كتب في الآونة الاخيرة كان يتفق بتدخل هذا التعامل من زاوية هل هو ودية فتكون حلالا ام قرصا فتكون حراما، ان تصيغ الفتوى بضمي بنقل الجهد لاستعانة الوصف القانوني الذي يتحدد به الحكم الواجب اصفه في هذه الحالة، وانما قرض الوصف الحكم في تحديد الوصف الفتوى والفقهية النوع التعامل محل النزاع او للواقعة موضع الدراسة، يكون قد تعلق من صميم وتطبيق لهذا الحكم ويكون قد فوض هذا الحكم في اختيار الحكم الواجب التطبيق، لذلك راعى ان يسأل لفقيهه المفتي البنك عن

الوصف القانوني لشهادات الاستثمار. هل هي قرص ام ودية. اريدت ان الفتى يفرش لهم في حسم ما اذا كان المال المرسوق مملوكا له ام للمفتي عليه، او يفرش القصم في تحديد ما اذا كان العقد بيعا او اجارا. لك المفتي، البنك بان شهادات الاستثمار ورائع، وبهذه الفتوى اصبر المفتي ميخائيل، هنا فتمت وصف صاحب لفقيهه لحيثية بانه جبان، وانفتي عجيت ان يتقبل البنك ودار الافتاء وقضيتهما بهذه الطريقة.

كلام الفقهاء

انتقل الديان، بعد، لك اني ما اسماه بكلام الفقهاء وانفتي بنكر خلاصة لراء لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الاسلامية في ١٩٧٦، ونكر ان اللجنة طاعت برئاسة لفقيهه الشيخ العلم محمد فرج السنهوري، وانها تكونت من اربعة



بقية
المستتر
طهران
البري

عشر عضوا من لجانها الاربعة، وان اربعة منها لفظ انتقوا الى عدم جواز الشهادات شرعا، وان تسعة، تفصيلا ان جوازها وجواز ايربها، ونكر ما انتفت اليه القول ثلاثة منهم، لكن البيان بخل علينا بذكر ما راء لفقيهه الشيخ السنهوري، ويخلف علينا بنكر المستند الشرعي لاي من القول المؤيد لجوازها، ويخلف علينا بنكر مستند المعارضين لجوازها، واهم من ذلك بخل علينا الميان بنكر هل اصدرت فتاواه قرارها وما هو نص قرارها؟ وهل عرخت الآراء على مجمع البحوث وملا كان اراء المجمع في ذلك وان لم تكن عرضت لملا لم تدرج.

ان حدود علمي ان اجتماع اللجنة القطر اليها كان العرب ان اللقاء لتجسس الآراء، منه الى الاجتماع القصود به اصحاب قرار مجمع ان لفتاؤ مؤلف فقه محمد، وانفتي سبي اجتماعا موسعا، وحضره اعضاء اللجنة واخرون دعوا اليه، وما ورد في الايسة كان استخلاصا للآراء، وتحمسا لآراء بعض من علماء الجاهل الاربعة.

وان لفقيهه الشيخ السنهوري لم يبد رايه في هذا اللقاء، انما صرف اهتمامه في شين مدي صلة الراي الجدي بهاكم الجاهل الذي عليه الحكم، وذلك ان بدا له ان المتكلم يتكلم برأي شخصي له، وذلك بالغمسية ان قل بجواز الشهادات، ولعله قصد ان تتحلل حقيقة الآراء الفقهية الجيدة، ومدى ما يعطونها من تاييد فلم لو محتمل، وقد اشر الشيخ السنهوري براق الى قولين من اهم ما ابدوا في اللقاء لا يعتمدان على راي مذهب القائلين ولا على راي في المذهب، ولا هما اجتهاد على الجاهل، وانما هي نوع من الاجتهاد

الحقيقي، وبهذا اكتشف ان الجاهلين لشهادات من الجاهل المفتي لم يستعملوا في مدعهم فيما اجازوا، ولذلك لفتني اني استطلاع آراء الجاهل لم يبق الا الجاهل الوحيد بالكفاءة، والتمعية والشخصية المختبرين للقاء، يؤيدون الشهادات

ويظن ان لم تؤخذ اصوات، ولم يكن مطلوب ان فتاؤ قرار او الانتباه لواقع فقه محمد، ولكن لفتاؤ قرار في هيئة رسمية تمكنه لفتاؤ قرار ما انما دار الامر كله في اطار المداولات والاستطلاع، والتقصي

لذلك فلما جاء بيان دار الافتاء يقول بكتفت قرارات هذه اللجنة، وهو عندما يسمي ما جرى اجتماعا وقرارات، ويروي انها صدرت باغلبية تسعة اعضاء اربعة اعضاء، وضعت يوحى بانها مستوحاة الى مجمع البحوث الاسلامي عندما يوحى بذلك كله يكون الميان له جازن الصواب، والقول جازن الصواب، انما القول انه نفي في نكر الواقعة بما تقدم من عيب الرواية وما لويحي به على خلاف واقع الحال.



صناديق التوقيف

ويعد كل هذا الاضطراب والاضغاز انصبب فضيلة الشيخ المفاتي نفسه ورايه وتحمل على نفسه وقطعه، ووافاء اهتزاز القلم وتلحمه النسان وفل، ان دار الافتاء المصرية ترى ان المعاملات في شهادات الاستثمار وليها بنسبتها مصطنعة التوقيف جفزة شرعا، وان ارباعها كذلك حال وجافزة شرعا، وذلك اما لانها مضغرية، كما قال فلان او لانها معاملة حديثة كما قال فلان، وعلم بذلك يقاطع راي وراي دار الافتاء في علق الآخرين، كما لو انه راي دار الافتاء يريد ان يتخطى ويتشرف خلف هؤلاء.

لربت بل هذا الذي ذكرته ان اسجل حواري المفاتي مع بيان الشيخ المفاتي عندما قرأته، ولربت ان اوضح اني لست لقرائة الدين كقراءة، اني بعد اراسته وبعد التدبر في قوله ومعانيه، لا لجهده شافيا ولا وايها اجاز وما لحد، ولا لجهده مبرتا ليشي ان اشبهته فيما انتهى اليه.

ان الشيخ لم يجتهد ولم يصدر فتوى ولم يصمم قولا ولم يحزن رايه، بل لعنه تفلان عن جهده الافتاء لطيره، سواء كان هذا الشعر هو انك لم بعض اعضاء لجنة فرعية لجميع السموت، والد الفتوى بعبان العليل واشتد البرهان

نصيحة المفاتي

● اول هذه الملاحظات، انه في نهاية بيته لم يلزم نفسه بما نصحتنا بالانقزام به في صهر البيان نفسه، نصحتنا في البداية ان ندع ما يريب في ملا يريب ونترك ما نشك في تحريره ونأخذ ما لا نشك في حاله، ثم عرضه لامر مشكوك فيه حسب قوله وموضع خلاف حسب وصلة، ثم رجع ما ليس براجح، ونقب حتى وجد مضفر لثقة جرى فيها راي الجواز باغلبية عدية لفصر عرضه عليها، وحتى بهذا الصورة نصحتنا في النهاية ان نأخذ بما يريب وان نأخذ ما نشك في حاله، نشك في ذلك من واقع عرض للمفاتي نفسه

● وثاني هذه الملاحظات ان المفاتي فيما عرض من وجوه الراي وفيما رجع لديه وثباته لنا، لم يجتهد ولا اعمل ايا من انوات الاجتهاد او منصفه، وليسبح ان فضيلته بان القول انه فيما عرض كان مقدما بالمعنى الفقهي الاستدلالي للتقليد، ان اخذ بالقول لطيره من برهان وموقن

نظر في براهمهم ودون بحث في براهمهم المعترضين لهم، فعلى فضيلته فيما عرضه وتابعه ومقلدا محضاً.

● وثالثا هذا ان ملاحظة ان بيان المفاتي لم يتضمن ذكر نص واحد من نصوص القرآن او السنة التي تعرضت لهذا الامر، وكما نتج من ان نتعلم منه كيف يكون الافتاء فتكثير النصوص ويحفظ مناط الحكم وتجلي الوقائع وتعرض الراي، ثم يصمم الامر في رايه، وقد تلعت الناس قول الشيخ بسلف ولعله، فلم يقل قد قل، اننا قلل الرسول، انما قل قل قال الشيخ فلان والشيخ فلان والمكتوب فلان من عرض لبراهمهم، وكفى نفسه وكفانا الامر كله.

والغريب انه في نهيات البيان املحرج على المفاتي السؤال المعلق وهو ما رايه وما قوله وراي دار الافتاء وقولها، فقال فضيلته قولا لا يقتضي جوابا، وبدا من لفظه وورعه انه يقل عن الافتاء، قال قد يسأل سائل فليقل ما راي دار الافتاء والجواب ان دار الافتاء قد اقترحت على المستولين بعبيته الاصل ان يتخطوا الاجراءات الزلزلة لتسمية الارباع التي تتعلق لاصحاب شهادات الاستثمار بالحدود الاستثماري.

ولا ادرى كيف شاع شرعا لفضيلته ان يذكر ما ذكر، ان كانت الشهادات حلالا فلم تضيع الاسماء، وان كانت ربا فهل يسع له الشيع وورعه ان يتحول الحرام حلالا بتغيير الاسماء دون المعاني، وتعتدل الافتاء دون تعديل يشمل طبيعة التعامل نفسه ونوع العلاقات وخصائص العقود، ليس هذا نصحا من دار الافتاء للتيك بان يفسد، والتدليس لغة هو كتم العيب، ثم يتكلم فضيلته عن انشاء شهادة رابعة ذات علم متغير، ولا تدرى اذا كانت الشهادات الثلاث حلالا لم يوصي بربايه، وان كانت الرابعة هي الحال، فلم لا يصرح بربايه في الثلاث

لا ادرى لماذا اختار الشيخ المفاتي الاولا وبرت بيلصاح هذه اللجنة ولهم عرضه عليها، وكنت ليده فتاوى اكثر حساسا وواضح معني، صدرت عن ذات دار الافتاء التي يتولاها فضيلته الآن، وقد صدرت في عهد سلفه، الامام الاكبر شيخ الجامع الاخرى الان فضيلة الشيخ جادالحق، منها ما صدر في ١٤ مارس ١٩٩٧، وذكر ان دائون الخزائنة وسيدات الخيمة التي تصدرها الدولة بمعمل ثلث من باب القرض ببلقطة، وقد حوت الشريعة الاسلامية القروض ذات الفائدة المحددة ايا كان القرض او القرض لثا من باب الربا المحرم شرعا بلكتاب والسنة والاجماع.

ومنها الفتوى الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٩٧، لما كان القرض القروض المصنعة لشهادات الاستثمار انها قرض ببلقطة، فلن فوائد تلك الشهادات، وكذلك فوائد التوفيق او الايداع ببلقطة تدخل في نطاق ربا الزينة لا مجال للمسلم الانقاع بها، اما القول بان هذه الفائدة تدخير مكافاة من ولا الامر فلن هذا النظر غير وادري يقصدني لشهادات ذات الفائدة المحددة مقلدا، وقد جرى هذا النظر في الشهادات ذات الجواز دون القواعد.

ومنها الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ التي لياست الشهادات ذات الجواز لم اعطين، اما الفائدة المحددة مقلدا لبعض انواع اشهادات الاستثمار الاخرى وعلى الجميع المخرجة ببلقطة، فتوفيق مبالغ كذا في الخلق، فهي محرمة، لانها من باب الربا الزينة المحرم شرعا، ومنها الفتوى المؤرخة ١٢ يناير ١٩٨٠، ومنها الفتوى الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٨٠ التي ذكرت انه لا فرق في حرمة التعامل قاربيا بين الافتاء والجماعات و بين الافراد والشعوب، ومنها الفتوى المؤرخة ٢ أغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت ان شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقلدا من قبيل القرض ببلقطة، وكان كل قرض ببلقطة محرم ربا محرما... وكذلك الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١

والخيرا وليس اخرا فلن لفضيلة الامام الاكبر شيخ الاخرى حديثا تقرره الارام في ١٨ أغسطس ١٩٨٩ ذكر فيه ان، والوردية ذات الفائدة ببلقطة المحددة قرض في تعريف القفون، وكذا دون لو ان فضيلة المظلي الحال يدل ان يسأل البيت الاملي في مسألة الطبيعة العقلية العقلية لشهادات الاستثمار، ان يرجع في ذلك الى فتاوى دار الافتاء الصادرة في عهد سلفه.

او ان يسأل فضيلة الامام الاكبر، ونحن لا نود ان نعلم فضيلة المفاتي براءا مسلفه، وتعرض وتقر لفضيلته بطله في الاجتهاد، ودون التصديق ان يوافقه مع ويهينه الى الراي الصحيح، بما يتشعب مع احكام القرآن والسنة في هذا الشأن، ولكن لنا في هذا الشأن ملاحظتين التفتين على ما ذكره الشيخ المفاتي



المصدر: المصور

التاريخ: مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفتى الجمهورية في حوار الأسبوع الحلال والحرام في تعاملات البنوك

أقول لمن يتهمونني بأنني أفصل

الفتاوى للحكومة :

سنجتمع أمام الله عز وجل



●● في بيت صغير .. في مدينة نصر ، يعيش فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوي بين اولاده وكتبه ومكتبته . ميسور الحال لا يريد من الدنيا شيئاً الا مرضة الله عن وجل .. يقول كلمته الامية دون ان يخشى في الله لومة لائم .. وفي ذهنه وضميره حب الوطن ومصالح اخوانه المسلمين . بصوته الهادي ذي النبرة الموحية كان حواري "المصور" مع فضيلة المفتي د . محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية .. تحدث عن فتواه في شهادات الاستمطار .. كما تحدث عن الذين يتهمونه بأنه مفتي الحكومة . وتحدث عن الحلال والحرام حول العائد او المكافاة .. وحول تحديد الارقام .. تحدث ايضا عن رأى بقية المذاهب من واقع لحاج مجمع البحوث الاسلامية وقال بكل ثقة : ان المذاهب مائل لها جماليين في مصر حتى الآن سواء من الدارسين لها او من بعض المصريين . تحدث المفتي ايضا عن شركات توظيف الاموال ، وعن البنوك الاسلامية وعن الذين يهدرون فتوى لهذه البنوك .

كما تحدث ايضا عن الاجانب في اوربا وامريكا .. وكيف ان كل اموالهم في البنوك ويتعاملون بالفكرت الذهبي .. ونحن في مصر نقولنا تحت البطالة . وقال المفتي ان فتوى شهادات الاستمطار جاءت بعد دراسات متعمقة لكل الجوانب والآراء السالبة ، وانه راض عنها . وانه لا يبيع غير مصلحة المسلمين ومرضات الله ورسوله ●●

●● ترى ما جهات التهديد ؟ .. والى من تنتهي ؟
● واذا .. اذا شخصيا لا اعرف هذه الجهات ، وانما كل ما اطعته عليه ان بعض الصحف كتبت "حذار .. بالفضيلة المفتي" . وعليها ردت عليها بان العلم ليس فيه كلامان . وانما على الانسان ان يبلغ العلم . ولكن بلغة كما قلت ، وبصدق ، وبعد عن التعصب والنفق .

●● نبدأ مع فضيلة المفتي ، من حيث انتهى الى رأى الاقتة حول شهادات الاستمطار وافتدائها .. او جائزتها كما يحلو له ان يطلق عليها : لقد تعرضت او وصلتته تهديدات كثيرة حتى ينوك عن فتواه التريخية بقنسية لشهادات الاستمطار .. ما هدف هذه التهديدات في رايه ؟

● انها ليست فتوى تاريخية - كما تصفها - وانما هي اجندة املاء على ضميري كمسلم ، اما التهديدات فهذه المسألة يسأل عنها صاحب التهديد . اننا كل الذي سمعنا به ان بعض الجهات حاولت ان تنتهني عن ان اصدر فتوى تتعلق بالمعاملات التي تجرى في البنوك على اختلاف انواعها ، لكن الامانة العلمية تمنعني الا اتقدم للعلم ، لان الله سبحانه وتعالى امرنا ان نظهر العلم . والا تكتمه . وتوعو الذين يكتمون العلم بسوء المصير فلل سبحانه : " ان الذين يكتمون ما اوتوا من الكتاب والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولهذا يجيب على العلم الا يكتم العلم ، وانما ان يبينه للناس ، ولكن بصدق ووضوح .

●● قول ان د . يوسف القرضاوي . وهو من قادة الاخوان المسلمين المتحالفين مع حزب العمل ، كان قد صرح في جريدة الشعب بأنه اتفق معه على انه ان تصدر فتوى شهادات الاستمطار قبل الاتفاق معه .

● طبعاً .. لغونا الفضل د . يوسف القرضاوي صديق العمر ، وعالم ثقة وفعل . كما قد انتقنا على ان نتلقى ونتناقش بدون ان يكون هناك التزام من امينا لآخر . وعلنا نتلقينا في اسبوع الجزائر . لكن الظروف لم تسمح بان نقاش المسألة من كل جوانبها .. وانما ناقشناها بصورة مجملة . وكان فضيلة استمطار الشيخ الغزالي موجودا ومع ذلك لم نتكلم من ان نقاش

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكتب نفسك .. ولا تتحدث في مثل هذه الموضوعات .. لكنني وجدت ان الإلمة العلمية تقتضي ان اتحدث بما وراء حقا وصفا .. وبما اراء يقدم بيني وبينكم الآمة

حوار أجراه :

أحمد أبوكف

عدسة : شيرين شوقي

التي انا فرد من افرادها .

● تريد ان نسل فضيلتك : من اشترك او يلور معكم الفتوى الأخيرة من الطعام والمستشارين ؟

● من باب رد الجميل لاصحابه القول : إنني راجعت ، او قرأت مكتبته على عشرات من العلماء منهم من هم مشابهي ، ومن هم من زملائي ، ومن هم من ابنائي . ورجال الاقتصاد . والفنون .

فضلا على سبيل المثال من استقلتني الذين قرأت عليهم مكتبته فضيلة الدكتور احمد ابوستة . ود . عبدالله المشد . ومن زملائنا الافاضل د . احمد عمر هشام . ود . محمد عبدالمنعم القبيعي . ومن ابنائنا العدد الكثير وايضا من رجال الاقتصاد راجعت مع اخواننا الذين يعملون في البنوك مثل الاستاذ عبدالكريم محمد ، ومن رجال الفنون مثل د . احمد كمال ابوالمجد ، وغيرهم وغيرهم .. لان هذه المصالح دقيقة . والحكمة تقول : لاخاف من استشار . ولانهم من استشار .

● ويضيف فضيلة المفتي : ايضا على راس الذين قرأت عليهم مكتبته فضيلة استاذنا الشيخ سيد سابق . وفضيلة استاذنا الشيخ محمد الخازلي . وفضيلة استاذنا الشيخ عبدالعزيم عبدالستار . وايضا فضيلة استاذنا عبدالمنعم النمر . وغيرهم وغيرهم كثير . ● واضح ان فضيلتك اسلمنا اعتمدت على قرار لجنة مجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٧٦ .. على اللجنة ؟ لم يوافقوا .. ووافقوا ؟

موضوع المعاملات المصرفية بمصلحة عامة .. وكل الذي تكلمت انا عنه كان مسألة جزئية . لان الحديث عن المعاملات المصرفية كلها صعب كما قلت . نحن نتحدث عنها جزئية .. جزئية . ومسالمة مسألة . لان هذا في تصوري يكون القرب الى الانصاف والى ان يعرف الناس ما هو حال من تلك المعاملات ، وماهو غير ذلك . ● قبل ان مستشاري بعض البنوك الاسلامية ، كان لهم رأى يتناق مع المهنيين .. لان المبلغ الطائلة التي يلتفتونها في سبيل فتاواهم الشرعية لبعض هذه البنوك التي تحمل اسم "الاسلامية" يمكن ان تصل الى جيوبهم .

● انا شخصيا عندما تحدثت عن الحكم الشرعي في التعامل في شهادات الاستثمار احترست وبيئت ان هذه معاملات اتفق العلماء على انها حلال . ومنها ما تجريه البنوك الاسلامية من معاملات تقوم على المضاربة الشرعية وهذا حلال لانك فيه . ولقد ابينا فيما يتعلق بشركتكم تمويل الاموال التي تجمع اموالها من حلال وتنفقها لصالح المواطن وتفتح ابوابها لائدي العامة ، هذه الشركات ايضا نحن نؤيدها ونباركها . اما الشركات التي تنحرف عن الطريق القويم ، ف نحن لا نؤيدها . بل نطلب بمحاسبيتها محاسبة عللة . وفي الحقيقة انا لم اتعرض لاي ضيف من اي جهة من الجهات ، سوى ان بعض الناس كان يبدي وجهة نظره في صحف معينة ، ويرى ان المعاملات في البنوك بشئي صوريا والوانها هي حرام . ونحن لا نرى هذا الرأي .

● قبل ايضا ان فضيلتك - كملت للجمهورية - موظف في الحكومة ، واتك تصل لها الفتوى جميعا تريد هي ؟ والله .. اقول لمن يقول ذلك ، سنجتمع امام الله عز وجل يوم القيامة . وسيتولى الله حسابنا جميعا . ولا املك ان اقول اكثر من هذا . ولكن الحقيقة القول ان دار الافتاء لا تتأخر في اصدار فتاواها باي جهة من الجهات ولا ياتي فرد من الافراد . بل لعلي لا اسبق ان انا قلت ان المولة ربما تكون انشغال على دار الافتاء حاولت ان تقول : لا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● طبعا .. لان العلم رحم بين اهله وانا عندما اصدر فتوى تتعلق بموضوع معين ، لابد ان ارجع الى اهل الذكر والعلم والفقه والاقتصاد .. فلما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ارسلت الى الاخ الكريم الاستاذ محمد نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى اسئلة معينة بالذات . ورد عليها مشكورا . وفي الجانب الفقهى ايضا رجعت الى احوال هذه اللجنة التي كانت تتكون من اربعة عشر علما برئاسة فضيلة المرحوم الشيخ محمد احمد فرج السنهورى ، و١٣ علما يمثلون المذاهب الاربعة ، منهم ٥ يمثلون المذهب الحنفى ، و١ يمثلون المذهب المالكي ، و٢ يمثلون المذهب الشافعى ، وواحد يمثل المذهب الحنبلى . ورجعت الى محضر الجلسات ، ووجدت ان تسمية منهم يرون ان المعاملات فى شهادات الاستثمار ، والارباح التى تترتب عليها ، هى جائزة شرعا وحلال ، ولا يابس بها .

طبعا .. ليس من الانصاف ، وليس من المنطق ان نهر راي الاغلبية . وان نأخذ برأى الاقلية مع احترامنا لراى الاقلية . لكن انا شخصيا عندما راجعت هذه الاقوال ، وراجعت غيرها الكثير مما كتب فى هذا الشأن ، اطمانت نفسى اطمنانا تاما الى ان المعاملات فى شهادات الاستثمار ، وفى صندوق التوفير هى حلال .. حلال .. حلال

واستأنا الاسام الاكبر الشيخ محمود شلتوت له كلام جيد فى المعاملات . وفى صندوق التوفير . وان ارباحها حلال .. ولا فرق بين الارباح التى تأتي عن طريق صندوق التوفير ، والارباح التى تأتي عن طريق شهادات الاستثمار . لان الامرين ملك للدولة . صلتيق التوفير ملك للدولة . والارباح تعطىها الدولة .. وكذلك شهادات الاستثمار ملك للدولة والارباح تعطىها الدولة .

● لماذا لم يتحرك الزهر حتى الآن بالمسندة .. رغم ان هناك شغلته ترى ان الزهر منتهى من هذه الفتوى ؟
● لا نستطيع ان نقول ان الزهر لم يتحرك بالمسندة ..

التاريخ: ١٩٨٩ سبتمبر

الزهر تحرك بالمسندة فعلا .. فغفرت استندت الى ارائهم من علماء الزهر . ولا ينكر ذلك احد

● حول الزهر الآن ؟

● هؤلاء من الزهر الحلال

● فى ملك هذه الامور يصدر بيان من الزهر يدعم هذا الراى او ذلك .

● من يدرى ربما يصدر .. وان لم يصدر اليوم فربما يصدر غدا .. وإذا لم يصدر فكل انسان حر فيما يتعلق بتصرفه . لكن على أية حال ربما يصدر . ونحن لا نضعى المعصية ، ولكن كل ما نزعته اننا بينا ، او اجتهدنا ، ونقصد باجتهادنا وجه الله سبحانه وتعالى . وخمسة بلدا التى هى فى حلقة الى الاموال التى يتقدم بها افراد هذه الامة من اجل اعانة الدولة على مشروعها النافعة الحلال الذى يعود خيرها على كل فرد فى هذه الامة .

● فضيلته قلت انك تفضل الفصل فى جزئيات وليس عموميات المعاملات . لكن تبقى الودائع ، وسعر الفائدة وغيرهما مما يحتاج الى فتوى . فما منهجه فى الفتوى ؟

● يائز الله سلككم بعد ذلك فى الجزئيات الاخرى بعد الرجوع الى الخبراء والفقهاء .. لاني اومن بان الكلام فى الامور الاقتصادية لا يحسنه الفقهاء وحدهم ولا يحسنه الاقتصاديون وحدهم . وانما لكى تكفل الصورة على رجال الاقتصاد ان يجتمعوا برجال الفقه . اما

خفى على رجال الاقتصاد من امور فقهية . بين لهم الفقهاء . وما خفى على الفقهاء من امور اقتصادية يتولى الاقتصاديون توضيحها لرجال الفقه .

.. ويخيف مفتى الجمهورية مسائلا .. تسألنى شخصيا ، وانا رجل تخصصى تفسير وحديث وفقه : ما خطب الضمان ؟ .. نقول له معنى اسأل الخبراء . وبعد ان اسأل رجال الاقتصاد : ما خطب الضمان ؟ ويقول لى هو كذا ، وكذا . وكذا .. فلما فى هذه الحالة استطيع عن طريق اجابة الخبراء ان ابين الراى الفقهى . فلما اسير على هذا المنهج . فنحن نعيش فى عصر التخصص . ومن يمس انفه فيما ليس من تخصصه مكن من لا يحترمون انفسهم !!



الكليات ، وهكذا ، وهو يدرس مذهباً معيناً ، وصار خبيراً به . في هذه الحالة نطلق عليه انه حنفي أو شافعي .. أي درس هذا المذهب أو ذلك . ولحب إن القول : ليس معنى دراسة مذهب معين عدم معرفة سواه .. انه لكون على علم ببقية المذاهب . ولكن معرفة جزئية ، والمعرفة الأساسية هي للمذهب الذي درسته .

●● من دراسة فضيلته للمذهب الحنفي .. وبقية المذاهب ما أوجه الاختلاف ؟

●● أحب إن القول انه لا يوجد خلاف بين الأئمة الأربعة في أصل من الأصول ، أو في مسألة تكثرت بالكتاب أو السنة . وإنما الخلاف في فهم النص فقط . مثلاً إذا قل القرن الكريم "واسموا بروسكم" مثلاً . بعض العلماء يرى أن المسح للرأس كله مال الإثم الشافعي .. وبعض العلماء يرى أن الياء للتعويض ، أي ربح الرأس يكفي . وبعض العلماء يرى أن الياء لمعنى لشر . أي يكفي مسح ولو شعرة من شعرات الرأس . لكن كلهم مؤمنون بقوله تعالى "واسموا بروسكم" بمعنى أن الخلاف ليس في أمر جوهري بين المذاهب ، وإنما الخلاف في أمر فرعي .

●● لماذا لم يجمع علماء المذاهب الأربعة مسبقاً حول فتواه الأخيرة فيما يتعلق بمشاهدات الاستئثار ؟

●● اللجنة المكونة من ١٤ عالماً كانت تمثل المذاهب الأربعة . فلابد قلوا أن هذه المعاملات ليس لها أصل في المذهب هم الشافعية فقط . ومن عداهم يرون أن هذه المعاملة هي من باب المضاربة الشرعية ، أو من باب المعاملات الحميدة التي لم تكن موجودة في زمن الفقهاء القدامى . وبما أن هؤلاء الفقهاء القدامى لم يتعرضوا لمثل هذه المسائل المستحدثة ، وبما أن هذه المعاملة لا ترتب عليها استغلال من أحد الطرفين للآخر ، وإنما يترتب عليها منفعة للأمة ، فهي جائزة شرعاً وأربحها حالاً .

●● هل المذهب الرسمي الآن للدولة المصرية هو المذهب الحنفي كما كان في الماضي ؟

●● لا .. الآن دار الافتاء تقف بالمذهب الحنفي والشافعي ، والمالكي ، والحنبلي .. فخدمات المسائل فيها القوال متعددة لمذاهب متعددة ، فحين نقدر الإيسر مراعين مصالح الناس ، بشرط ألا يخالف نصاً من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

●● هل في مصر اتباع للمذهب الصنلي ؟

●● نعم ، في مصر حنبلية ، والمذهب الحنبلي يدرس في كلية الشريعة وهناك ٧ أساتذة يدرسون . وهناك طلاب يحضرون هذه الدروس الخاصة بهذا المذهب . ●● هل هذه المذاهب يأخذ بها المصريون فعلاً ؟ وهل المصريون مقسومون بين هذه المذاهب ؟ .. أنا شخصياً أشك في ذلك ؟

●● في الحقيقة المذهب للمتخصص .. أما الرجل الذي لم يدرس هذه المذاهب ، أو مذهباً منها ، فإن مذهبه مذهب مفتيه . فإذا جاسى أي انسان ، طبيياً كان أم مهنيماً زراعياً كان أم اقتصادياً لم يدرس مذهباً معيناً وسألني فلان أجيبة . حينئذ يكون مذهبه هو المذهب الذي أفتيه بناء عليه . ولايصح لمثل هذا السائل أن يقول : افطني على مذهب كذا .

●● هل مازال للمذاهب جمهور حتى الآن ؟

●● .. طبعاً ، في معظم الوجه القبلي تجد المذهب المالكي ، وفي الوجه البحري في بعض المحافظات كالبحيرة والغربية والإسكندرية تجد المذهب الشافعي . وبعض المتخصصين من الاستاذة والطلبة يتبعون المذهب الحنبلي .. وهكذا ...

لكن المذاهب جعلت للمتخصصين . مثلاً الطب يخل الأزهري من المرحلة الابتدائية ، فالاعدادية ، فالثانوية ، فمرحلة



●● يقال إن البنوك هي التي تستغل أصحاب شهادات الاستثمار؟

● هذه المسائل نحن لسنا مسؤولين عنها . أنا أرسلت إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأعلى استلة معينة : ما طبيعة شهادات الاستثمار وكيف تستعمل ؟ في رده على قل : شهادات الاستثمار الدولة في حياجة اليها ، لأن الأموال التي تجمع بواسطتها تستخدم في تنمية المشروعات كالطاقة الجصور وصف الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات والمصانع وكذا .. وكذا .. ونحن وعاء فقط جميع الأموال ونسلمها لوزارة المالية أو الخزائنة . وهذه توزعها على القطاعات المستفيدة ، الزراعية والصناعية .. وكذا وكذا .. وهي أيضا التي تتولى دفع الأرباح التي تراكما متسببة لمن اشترى هذه الشهادة .

وأنا أقول إنه من الضير للإنسان أن يشترى هذه الشهادات بنية مساهمة الدولة . وأن يتقبل ما تقدمه له الدولة في نظير ذلك كنوع من التشجيع ، للدولة تكرم أيديها الذين يقدمون أموالهم لخدمتها . وهذا من باب "ولما جيبتم بشحية فعصوا بحسن منها أو ربوها" .. أو من باب "من أسدى إليكم معروفًا...." والدولة مطلوب منها أن تكفي أيديها المخلصين .

●● هل اجتهادك في فتوى شهادات الاستثمار جعلها فتوى تأجيلية أو تأجيلية كما يقولون : بمعنى أنها أخذت من كل المذاهب . أو من ثلاثة مذاهب فقط كما حدث في لجنة مجمع البحوث الإسلامية في عام ١٩٧٦ ؟

● نستطيع القول إن الكلام عن شهادات الاستثمار كلام تكيح عن الاجتهاد . بمعنى أن هذه الشهادات لم تكن موجودة في القرون الأولى للهجرة ولا في القرن التاسع عشر الميلادي ، وإنما وجدت بالقرن رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ ، أي منذ يقرب من ربع قرن . لأن هذه المعاملات مستحددة للمعاملات المستحددة ينظر إلى الغرض منها ، ومدام الغرض منها شرعيًا وطبييًا والمقصود خدمة المجتمع والدولة . ولا يوجد فيها استغلال أو مصادرة أو غش . لأن فهي معاملات نافعة . ومعارف نافعة فهي جائزة شرعًا . وإبريلها أيضًا جائزة شرعًا .

●● هل هناك معاملات يلتبس فيها الحق بالباطل فيرى البعض أنها حلال والبعض الآخر أنها حرام ؟

● هذه المعاملات التي يلتبس فيها الحق بالباطل .. لابد أن نعرف الصورة عنها حتى نصدر الحكم . فعندما أسأل في مسألة معينة فعلى ضوء معرفتي لها أستطيع أن أقول بإنها حلال ، أو حرام ، أو فيها يلتبس الحق والباطل ، وكما يقول الحديث الشريف "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهة لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"

●● فضيلتك تقول إن العبرة في المعاملات - خاصة الحديثة - بمضمونها وحقيقتها وليست باللفظ ..

● نعم .. أنا اقترحت على الأخوة المسؤولين عن هذه الشهادات أن يزيلوا كلمة فائدة ويضعوا بدلًا منها كلمة "عائد استثماري" أو ربح استثماري . لأن كلمة فائدة ارتبطت في أذهان كثير من الناس بشبهة الربا ، مع أيضا في العبرة في



المصدر : **المصور**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

من المصبر

« مفتى مصر :

سلمت يدك »

... لنا مطمئن تماماً إلى أن العمليات في شهادات الاستمرار ، وصندوق التوفير هي " حلال ، حلال ، حلال " .

هذا ما يقوله لنا ولكم ، من خلال حوار المصور الأسبوعي ، فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي ، مفتي مصر ، لكي يحسم القضية التي طال الجدل حولها ، أكثر مما ينبغي .

يبدو أن صفحات "المصور" ستصبح مكان وزمان للقاء بين فضيلة المفتي وجمهور القراء ، حول القضايا الصحبة في عمر الوطن .

في عدد " المصور " الصادر في الثاني والعشرين من يوليو سنة ١٩٨٨ ، قال المفتي ولحوار الأسبوع في المصور أيضاً : " ضبط النسل حلال " وأكمل : " عندما نتكلم نسطي فإن ذلك لا يتعارض مع الدين كما أنه لا يتعارض مع القضاء والقدر " .

هذا الكلام الهام والمصيري حسم جدلاً عمره سنوات طويلة حول موقف الدين من ضبط النسل وتنظيمه . كان هذا الجدل يجري تحت سمع وبصر العديد من رجال الدين ، لكن معظمهم كثر السلامة ولجأ إلى الصمت . إلا هذا الرجل الذي قرر أن يتصدى لكل هذه القضايا من أجل مصلحة الوطن والمواطن .

هذه المرة ، وعند الاقتراب من موضوع شهادات الاستمرار لم يكن الأمر سهلاً أبداً .

قبل أن يعلن الرجل فتواه ، انطلقت التحذيرات من أصحاب المصالح "حذار يا فضيلة المفتي" . والتحذيرات لم تكن من الذين لهم مصلحة في انصراف المواطن عن البنوك الوطنية إلى شركات توظيف الأموال .. إنما من جهات كثرية .



بل ان بعض الحركات المسئولة نصحتها بالابتعاد عن هذا الموضوع الشامل والصعب والمعقد .
كل من امام الرجل طريقان لاتتألف لهما : إما ان يواجه الامر ، فو يدعه يمضي . خاصة ان شهادات الاستكمال عمرها الآن ربع قرن من الزمان . والفشل يؤثر للسلامة ويعتمد عن القضية كلها ..

وقد اختار الرجل المواجهة .. ذلك انه يؤمن انه "ليس من العلم كلامه" . ويرى ان على الانسان ان يبلغ العلم بامتة وصديق ويبعد عن التخصيب والنفلق .
وملما جاءت الفتوى الاولى عن ضبط النسل على صفحات "المصور" جاءت الفتوى الثانية ايضا لتعرض بتفاصيلها من خلال "المصور" .

الزميل احمد ابو كف سكرتير تحرير "المصور" .
والعقد من رحلة علاج مصرية ، ذهب إلى المفتي في منزله ليلا . بعد يوم عمل شاق ومرهق ومتعب . التقى فيه مع الدكتور محمد علي محبوب وزير الاوقاف في حوار حول نفس الموضوع .

واهم ما في المفتي توليحه المثير . انه يقول عن فتواه الجديدة :

- . . ليست فتوى تزيينية . وإنما هي اجتهاد املاء على خميري كسليم .
قل الرجل :

- دار الافتاء لا تتأثر في فتاوها بأى جهة من الجهات ولا بأى فرد من الافراد .

ويؤكد :

- مدام هدف هذه المعاملات خدمة المجتمع والدولة . ولا يوجد فيها استغلال فو مضادة فو غش . إذن فهي معاملات ناعمة . ومعاملات ناعمة فهي جائزة شرعا وأريهاها ايضا جائزة .

تحدث ايضا عن مصر والمذاهب الاربعة . وعن تجربة البنوك الإسلامية وعن شركات توظيف الاموال . وقال ايضا :

- اربيا ساجم رجال الاقتصاد ورجال الفقه لنصدر فتوى في التودع وسعر الفقة .

وفي الحقيقة فإن دار الفتوى قبل مجيء هذا الرجل اليها . كنا نتطلع إليها . عند مجيء ورحيل شهر رمضان . وفي العيدين وبداية السنة الهجرية الجديدة . أما اليوم



المصدر : المصور

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقد اختلف الامر تماما ، أصبحت دار الفتوى طرفا فعالا ومؤثرا في الواقع اليومي المصري والعربي والإسلامي . وأصبحت لها كلمة لابد من الاستماع إليها في كل القضايا المطروحة على المحلل المصري والعربي والإسلامي . قال الدكتور محمد علي محبوب ، وزير الأوقاف :
- إن مفتي الجمهورية شجاع وصالح وبحث لجهد نفسه واستخدم فكره المستنير وكذلك كلمته واستطاع ان يبحث طويلا وان يخرج برأي الشرع في قضية شهدات الاستمطر كما استطاع من قبل ان يخرج بفتوى في قضية تنظيم الأسرة .

لقد استطاع هذا الرجل بعلمه وبحكمته وبإيمانه وبصبره وسعة افقه ان يحول دار الإفتاء إلى مؤسسة تقدم كل قضايا العصر وتدخل كل بيت مسلم . كنا نود في " المصور " ، ان نقدم تحية صادقة باسم مصر كلها للمفتي العظمي ، الذي تكلم وصمت الآخرون ، وتقدم وتراجع سواء . ولكن ما فعله الرجل اكبر من كل ما يقال من التحايا . إن كل مفردات اللغة العربية لاتكفي الرجل حقه على مايقوم به من التحام حقيقي لكل المشاكل العزومة والتضيقة والمعقدة لكننا نكتفي بأن نقول له : فمبلة المفتي : " سلمت يدك " .

إنرا : الحلال والحرام في معضلات البيوت . المفتي في حوار الاسبوع ..

إنرا للدكتور محمد علي محبوب حديثه يقول فيه :
- مفتي الجمهورية لراح الناس في كل بيت وكان موافقا لى فتواه ..

على الصفحات من ١٨ إلى ٢٢

"المصور"



المصدر: _____

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . محمد علي محبوب :

فتى الجمهورية أراح الناس في كل بيت وكان موفقا في فتواه

● هناك أحكام شرعية قطعية الثبوت لا محل فيها للاجتهاد
وهناك قضايا تخضع للاجتهاد طبقا لظروف كل عصر
● في مسألة واحدة أفتى الشافعي في مصر بغير ما أفتى به في
العراق لاختلاف ظروف البنديين
● كل قضايا المعاملات المصرفية أمور تخضع للاجتهاد
والحكم بشأنها أساسه مصلحة الوطن ومصلحة الجماعة

● أنا مطمئن تماما إلى أن
المعاملات في ضمانات
الاستثمار وصناديق التوفير
حلال .. حلال .. حلال



●● في هذا اللقاء مع فضيلة د. محمد علي محبوب وزير الأوقاف .. تحدث عن فتوى شهادات الاستئثار .. ولماذا هي حلال ، كما تحدث حديث خير عن الظروف التي مرت بها دار الإفتاء في الشهور الأخيرة وهي تدقق وتدرس وتبحث من أجل الوصول إلى فتوى خالصة لوجه الله حول شهادات الاستئثار .. التي تعيش على فلتنتها كثير من الأسر المصرية . تحدث أيضا عن هؤلاء الذين يفلتون لاذنهم عما يحقق مصلحة الناس ومصلحة المجتمع والدولة .. وقال إن مفتي الجمهورية شجاع وصالح وباحث أجهد نفسه واستخدم فكره المستنير وحكمته . واستطاع أن يبحث طويلا وأن يخرج برأي الشرح في قضية شهادات الاستئثار . وهي جزئية في نظام مصري معقد .. كما استطاع من قبل أن يخرج بفتوى في مشكلة تنظيم الأسرة .

تحدث فضيلة وزير الأوقاف أيضا عن جهود الوزارة من خلال علمائها ودعاتها . مع شباب مصر الذي يحاول المضللون تضليله .. وأنه بالمحاضرة والصبر والادب استطاع الشبب أن يعود إلى رشده .. واعترف وزير الأوقاف بأن هناك فئة ضالة مضلة مازالت الحوار معها مستمرا وأن يبلس العلماء منه حتى يصلوا إلى حل ●●

لها من أن تبين وجه الشرع في المسائل التي ترد إليها .

فهمة المفتي هنا ليست أن ينشئ أحكاما فهي ليست منشئة ، وإنما هي كاشفة ، فهو يبحث عن الحكم الشرعي ويكشفه ويبينه ، وهو هنا ليس مجتهدا ينشئ حكما ، وإنما هو يبحث وينتقد ويكشف الحكم . وحكمه غير ملزم ، الرجل لا يجتهد في أن يصدر حكما جديدا ، وإنما هو يبحث وينتقد في الآراء المختلفة في القضايا المختلفة ، مثلا : هذا كتب بدا كذا ، هذا رأيه كذا .. ويستخلص بحكمته ويعلمه ويفكره المستنير مليناسب هذه القضية من حكم ليكشف هذا الحكم ويأخذه إلى المجتمع أو إلى المواطن . لفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي حقيقة بدا يقترح مثل هذه القضايا . ●● مثل ماذا ؟

●● أريد وجهة نظرهم في الفتوى الأخيرة حول شهادات الاستئثار ؟

● بداية أتوجه بكل التحية والتقدير للمعلم الجليل لفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي .

حقيقة استطاع هذا الرجل بعلمه وبحكمته وبإيمانه وبصبره وبسعة أفقه أن يحول دار الإفتاء إلى مؤسسة تقدم كل قضايا العصر وتدخل كل بيت مسلم . لقد اتقدم فضيلة المفتي القضايا الدلالية التي عانى منها المجتمع طويلا ، والتي كانت محل تساؤلات مستمرة بين الناس .

وفي تقديري أن مهمة المفتي : أن يتكلم بإيمانه الناس من خلال الأسئلة التي تطرح عليه ، ولابد أن يجيب عنها لكي يريح الناس ، وهذا هو عمل دار الإفتاء وهو الهدف من انشائها ، فهي ترد إليها مئات الرسائل في كثير من القضايا . ولابد

أعني أعتقد أن كثيرين جدا قد تلقوا هذه الفتوى بفراش والارتياح والقبول .
●●● وهذا عن قضية السلة ، قضية شهادات الاستثمار ؟

● هي قضية السلة كما وصفتها أنت ، قضية شهادات الاستثمار . أو قضية المعاملات المصرفية بصفة عامة . وتلك قضية من القضايا المعقدة ، وبسبب تعقيدها ضلعت أموال الفقراء في شركات توظيف الأموال ، لأنه ما كان أحد يفكر في البحث عن حكم شرعي سليم وواقعي لمثل هذه القضايا . يجب أن نسلم أولا بأن هناك أمكنا في الشريعة الإسلامية قطعية الثبوت والدلالة . ولا محل للاجتهاد فيها . ولا تفسير لا بتفسير الزمن ولا بتفسير المواقف ولا بتفسير الأحداث ، ككفومات . وهذه قضية لا يختلف فيها النذل ومثلها قضية الموارث وقضية الوصية ، هذه قضايا ثابتة بنصوص قطعية . ومعنى قطعية أنها ليست محل للاجتهاد لأنها تستمر منذ شرعت إلى نهاية العالم ، ولكن هناك قضايا أخرى ، وبالتحديد قضايا المعاملات ، المعاملات بصفة عامة بعضها ثابت بنصوص قطعية ، وتلك لأصل للاجتهاد فيها ، مثل الموارث . وبعضها ترك للاجتهاد للفقهاء ، وهذه باب الاجتهاد فيها مفتوح ، وهذا من دلائل عظيمة الشريعة الإسلامية ، فهي قد جاءت بأمور صالحة للمجتمعات في كل وقت حتى نهاية العالم . فقد قطعت فيها الرأي وفصلت فيها الحكم ولم تترك فيها مجالاً للاجتهاد . لكن هناك أمور أخرى وهي أمور المعاملات ، لأنها أمور متجددة . وغير ثابتة ولا مستقرة فما يصلح منها في مجتمع لا يصلح في آخر .

أما ما يصلح للقرن الأول لا يصلح للقرن الثاني . وما يصلح في المجتمع المصري لا يصلح في المجتمع العراقي .

● مثل قضية تنظيم الأسرة . وتلك من القضايا التي عانى الناس طويلا في بليلة فورية بسببها ، نحن شعب مكتفين ، كل قضية يرى فيها بعض الشبهة ، يلجأ فيها إلى الأثر الشريف أو إلى المفتي أو إلى أي مؤسسة دينية ، ولكن عادة ما يلجأ المؤمنون إلى دار الإفتاء باعتباره المفتي هو الذي يريد بصفة مستمرة على قضايلهم . وفي الحقيقة كانت قضية تنظيم الأسرة من القضايا التي انقلقتنا جميعا .

ولكن جاء الرجل ومن خلال الأسئلة التي طرحت عليه عن رأي الإسلام في تنظيم الأسرة واستطاع أن يشرح برأي الشرع في هذه القضية ، وما انتهى إليه الرجل لم يختلف عليه أحد حتى الآن . وقد درسنا في وزارة الأوقاف هذه الفتوى ، عرضتها على لجنة من كبار العلماء فاقترحوا إلى ما انتهى إليه فضيلة المفتي ، ووضحوا بالإسناد الشرعية وبالأدلة القاطعة أن فتوى قضية تنظيم الأسرة لا تختلف عليها . وأنه لاهرمه فيها ، وإنها لاتصدم مع الشرع .

اتقدم الرجل هذه القضية وحينما كنا نحضر المؤتمرات كانت توجه إليه الأسئلة بصفتها مفتيا : فتراى فضيلة المفتي في تنظيم الأسرة ؟ ولكن الرجل ما كان يجيب . بل كان يقول : سوف أبحث هذه القضية بالتفصيل . حيثما أرجع إلى المصنف . وبما الرجل يبحث ويتحقق إلى أن وصل إلى الحكم الشرعي وأصدره في صورة بيان شامل شامل . واعتقد أنها لراحت كثيرا من المؤمنين الآن . ومن حاول أن يرد عليه لم يستطيع . حتى هذه اللحظة . أن يقدم فضيلا أمم دليل فضيلة المفتي ، وكل ما كان يعترضه يعتمد أما على أحاديث ضعيفة ، أو على نصوص يوجهها غير الوجهة التي قلها فضيلة المفتي .



المسألة مبنية على انه ما دام لم يرد نص في كتاب الله ، اوفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالاصل في كل شيء يعود بالخبر على وعلى غيره ان يكون مبلغا .. والعكس صحيح .

● ما الخطوة التالية في فتوى المعاملات الاسلامية ؟

● الشهادة ذات الصلة المتغير اتفق العلماء على انها حلال ولا شبهة فيها . لكن الخلاف في نقطة واحدة حول شهادات الاستئمان واربعها ، فلبعض يرى انها ليست مضبوطة شرعية او ليست جائزة شرعا . لانها محد فيها الربح بـ ١٦٪ مثلا .. هذا التحديد يرى الفقهاء انه يجعل المضاربة فاسدة .. ولكن رد عليهم بعض العلماء - وانا احترم هذا البعض - بان هذا التحديد لدفع النزاع بينهم وبين اصحاب الاموال ، لكنه لو لم يكن هذا التحديد

موجودا لظنك قد يعطى ٨٪ وقد لا يعطى بمعنى ان هذا التحديد حماية لصاحب المال ، ومنع للنزاع بين المتعاملين . وفضلا عن ذلك فانه لم يرد نص في الكتاب والسنن بمنع هذا التحديد . وانا استطيع ان اقول بلطفنا ان زماننا هذا ان التحديد واجب واجب .

وربما يأتي احدهم ليقول ان البيه ربما يخسر . ونقول في هذه الحالة عندما ثبتت الخسارة فان صاحب المال سيتحمل جزءا منها سواء رضى ام لم يرض هذا التحديد تابع لصاحب المال ، ونعلق ايضا للبيه الذي اخذ المال لكي يتجر فيه ، وهذا يدفع البيه للاحتياط لكي يعطى صاحب المال .. حتى لا يكون صاحب المال هو الخاسر للتحديد لا يلى به . وكما قل استفتنا شيخنا عبدالوهاب خلاف استاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "فن المضاربات مبنية على التراضي بين الطرفين . ونحن الآن في زمان اسست فيه نعم الناس . ولو لم يكن لرب المال جزء معين من الربح لكانه شركه " . فلو انك امتلكت عربة تكسي وجئت بمسائق . وقلت له : ما رزق الله بيننا منكسبة لربما يأتي ويقول لم يرزق الله بشيء . لكن لو قلت له

فلتجتمعت تتغير والاحداث تتغير والظروف كذلك . خاصة في مجال المعاملات ، هنا كانت عظمة التشريع الاسلامي . ان جاء بقواعد عامة تحكم هذه المعاملات ، وترك اكل مجتهد في كل عصر ان يجتهد في القضية الفرعية او للمعاملات الفرعية . ليسود الحكم الذي يراه منسوبا لظروف المجتمع .

ولسنا هنا يبعيدون .. فالامام الشافعي رضى الله عنه سئل في بعض القضايا المعينة في العراق واصبر فيها حكما ولكن حينما انتقل الى مصر سئل عن القضايا فكسها فاصدر حكما اخر . كان المجتمع هنا غير المجتمع هناك . والاحداث هنا غيرها هناك والظروف هنا

المعاملات بمقتضاها واهدافها ، وليست بالظواهر واشكالها . وهذا لا يمنع ان اللفظ الذي يجعل الانسان لا يظن ان فيه شبهة يكون حسنا .. والقرآن الكريم ايضا علمنا ذلك . "يا ايها الذين امنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا" .. سبب نزول هذه الآية ان الرسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس بين اصحابه يردد لهم ويقول له الصحابة يا رسول الله راعنا . اي زبنا من هذا وقد تلقى بعض ضعاف الايمان هذا اللفظ وكان يوافق هذا اللفظ بالتحريف ولذلك كان الصحابة يقولون انظرنا يا رسول الله . اي شغل علينا يا رسول الله ..

● هناك معاملات متحررة لم نتحدث عنها .. تريد امثلة لها ؟

● من المعاملات التي اتفق العلماء على انها حرام المعاملات التي فيها الغش . بمعنى ان يبيع انسان بضاعة على انها سليمة ثم يبين انها مفسوخة . ويتعمد ذلك او يشتري انسان بضاعة من آخر ينصف ثمنها مستغلا جهل صاحبهيا بسعر السوق او ان يبيع له بضعة الثمن .. وهذا حرام لانه لو ان الاستفلال .

● قلت ان الاصل في المنافع الابدية . وفي المضار التحريم . هل هذا هو ما اعتمدت عليه ؟

هذا امر لائق فيه . فحين يكون الاصل في المنافع الابدية وفي المضار التحريم . فمدام هناك شيء نافع ولم يرد نص بتحريمه .. فهذا على الممين والراس .

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

الأرض ومن عليها.

● ولماذا هناك بعض الناس الذين لا يريدون لمطافئنا المعنى في طريق الاجتهاد ؟

● لا .. يمكن فقط تحديد محل النزاع .. كما يقول العلماء .. الاجتهاد مدام في امر يقبل الاجتهاد فاملا وسهلا .. وعلى العين والراس ، لكن الذين يقولون ان باب الاجتهاد قد اُغلق فهم يصدون الامور التي ثبتت من الدين بالضرورة . اي لا اجتهاد مع النص . لكن الامور التي لم يرد فيها نص وليلة للاجتهاد واختلاف الافهام . في هذه الحالة لم يقل عالم بان باب الاجتهاد قد اُغلق . اي تكف عن التفكير . مع ان القرآن الكريم في عشرات الآيات يدعونا الى التفكير .. " قل انظروا ماذا في السموات والارض " و " لو ربه الى الرسول وإلى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " . إذن باب الاجتهاد مفتوح في الامور التي لم يرد في شأنها نص يحدد معناها .

● ربما يريد هؤلاء الازهق الفكري لا اكثر ولا اقل ..

● انه اعلم بقوانينا .. لكني اقول إنهم ربما يصدون إقفال باب الاجتهاد في الامور التي لا تقبل الاجتهاد .

● انك كعالم مسلم عليك مسئولية امام الله .. فهل لنا ان نؤكد ان فتاوى لوجه الله ولصالحه الدين والوطن ؟

● طبعاً .. نحن لا نقصد بفتاوانا الا خدمة ديننا وخدمة اوطاننا ، لان هذه الاوطان التي نعيش فوق ارضها ونستغل بمسائلها ونستشلق هواها لها ديون في عمل اعنائنا ، وعلى راس هذه الديون ان نعمل من اجل خيرها وسعادتها وامتنانها وعزتها ورفقها .. ولاشك ان جمع الناس

هذا التخصي . عليك ان تعمل عليه ولي جنيته في اليوم .. ففي هذه الحالة سائق التخصي سينشط ويجتهد .. هذا التحديد صلب حلي وحله .

● شركات توظيف الاموال كلفت تحدد الربح ٢٤٪ .. او اقل ..

● مثلاً .. لكن هي تدعي انها تعطى شيئاً تحت الحساب وفي النهاية مثلاً تقول ان الربح ١٠٪ او ٢٠٪ .. لكنها في الاصل لا تحدد وتعطي شيئاً على الحساب .

● هل كان على شركات توظيف الاموال ان تحدد ؟

● .. نحن قلنا ان التحديد لا يوجد ما يمنع منه شرعاً عند بعض العلماء .

● اي يجوز هذا ويجوز ذلك . نعم .. نعم ..

● لماذا تقول فضيلتك ان شهادات الاستثمار ا و ب التعامل فيها مضاربة حلال .

● لان اصل الشهادة "ج" ليست مضاربة ، وانما هي جائزة .. هي قرعة

وجائزة .. هذا لون من الجوائز التي تقدمها الدولة او البنك للذي اشترى الشهادة "ج" مثلاً فهو يدفع شهادة قيمتها الف جنيه ، فقد تبقي ١٠ سنوات دون ان يربح .. ويمكن ان ياخذ ثوابه في اي وقت .

● هل هذا ما يشبه اليانصيب ؟

● هناك فرق .. فاليانصيب تشتري مثلاً شهادة بفلف جنيه ان لم تكن فانت تفقد ثوابك . بعكس الشهادة "ج" الالف جنيه مسهولة في الصون والامن تاخذها وانت ما تشاء .

● ومما عن شهادات ا و ب ؟

● هذه الشهادات مضاربة ، لانك تشتريها بمبلغ معينة يتسلمها اليك منك واليكت انت وكله لكي يستثمر هذه الاموال . لم يقول لك بعد حسابات الجوى ان هذا المبلغ يربح في العادة ربها معيناً يجعل لنفسه جزءاً منه ويمسك الباقي .. وهذه القشودات (ا و ب) هي مجال الفتوى التي صيرت .

● الاجتهاد في الاسلام مستمر . طبعاً .. الاجتهاد مستمر .. وسيستل

باب الاجتهاد مفتوحا الى ان يربك الله



● هل تُولف كتاباً الآن .. ومعلوم ؟
● الحقيقة ان مسألة الفتاوى تستنزف الوقت .. وأنا أكتب بحوثاً وليس كتباً .. ولكن لو جمعت هذه البحوث لأصدرت عدة كتب وليس كتاباً واحداً وإن شاء الله فسأجمعها عما قريب بإذن الله
● ويضيف فضيلة المفتي في نهاية حوارنا للمصور
● شكراً لمجلة المصور التي تعرفنا منذ عشرات السنين وذات الأسلوب والطبع المعين الذي كله خير وبركة .. ونسال الله لها التوفيق والسداد من أجل خدمة ديننا ومجتمعنا .

غيرها هناك .. ولذلك سألني الشافعي بصاحب المعنيين : القديم والجديد ولم يحترس علي تلك لحد .
نأتى الى قضية المعاملات المصرفية . هناك معاملات مستحقة سواء كتفت شهادات الاستمرار أو لوعية اخذت لشركى . أو التماس صك البنوك الائتمانية .. هذه المعاملات لا توجد لها قاعدة واحدة ثابتة تحكمها . وبالتالي فهي مثل لاقتها الفقهاء . بيد ان الفقهاء اختلفوا في كثير من هذه المعاملات .
نأخذ مثلا شهادات الاستمرار ..

فشهادات الاستمرار لم تكن موجودة في عصر التشريع الاول أو الثاني أو الثالث .. ولها هي معاملات مستحقة في العصر الحالي . ولذلك لم يبحثها الفقهاء في المعاشي . ولم يصدر بشأنها حكم لأنها لم تكن موجودة . ولكن لما وجدت الآن وطب حكم الشرع فيها حل يفت الفقهاء امامها جامعين . أم يبحثون فيها ؟

الواجب ان يبحثوا فيها ويبحثوا لها عن حكم صحيح مدائم القضية محل اجتهد واحتدل اكثر من رأى .. وهنا يكون لولى الأمر ان يأخذ بالحكم الذى يراه موقفاً لمصلحة المجتمع .

المحتور أو الممنوع ان تكون هناك قضية مقطوع فيها واجمع العلماء بلا استثناء على انها حرام حينئذ لا يجوز لأحد ان يبحث فيها أو يصدر فيها حكماً . لأن الحكم فيها قد حسم .

على كلمة الحق . وتحلوهم على البر والتقوى . واهتمام بعضهم ببعض كل هذا مملعين على تقم الأمة وراقها . والذين صلى الله عليه وسلم يقول : " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منا " .. وليس من المقل ان اجد بلدى مميته . لم لا اعمل على انقاص هذا الدين . وإن يكون عندما الاكتفاء الذاتى . وإن تملك الكثير من الاموال لكى تستغنى عن الاستدانة من الغير .. وعندما يلقى اخواننا الذين عشتوا في الخارج . يقولون لى بان الشعوب هناك لا تترك فى جيوبها الا ضروريات الحياة والشخص الأوربى والأمريكى جميع امواله فى البنوك .. والتعامل بالكرت الذهبى والشيكات فلما ارى أوروبا وأمريكا وغيرها بأنها مليئة باموال ابتلتها .. ونحن هنا فى مصر نملك فى البنوك وفى معاملاتها .. ويضع المواطن ثقوده تحت البلاطة للبنوك تؤدى رسالة .. اذا اخطأ البنك فى امر من الامور فعلينا ان نقومه ونقول الصحيح كذا . وأنا مستعد ان اسأل مسألة مسألة .. واجيب عن كل مسألة على حدة . لكننى لا اشك ان البنوك تؤدى وظيفة عظيمة من أجل خدمة المجتمع .

● ماذا يفعل دار الفتاوى الآن . وهى الجهة المنوط بها اصدار الاحكام الشرعية ؟

● دار الفتاوى الآن يشغلها ميشغل المسلمين .. فدار الفتاوى ترد على أسئلة السائلين : الاقتصادية والتشريعية . والاجتماعية والعينية وغيرها . وكل ما يشغل المسلمين يشغلها وهى على استعداد للاجابة عن أسئلة السائلين فهى المسئولة امام الله عما تؤوله . وهى لا تدعى العصمة . ولكن كل ما تدعى انها تجتهد . وأنها تقصد بفقواها وجه الله . وتحرى الحقيقة . وخدمة مصالح الناس فى حدود شريعة الله عز وجل .
● ما اهم مؤلفاتك كسنداً للتأصيل فى كلية الشريعة بالأزهر ؟

● مؤلفاتى كثيرة . ويقف على رأسها " التفسير الوسيط للقران الكريم " وهو من ١٥ مجلداً للقران الكريم كله ويقع فى اكثر من ١٠ آلاف صفحة . ولى " كتاب الدعاء " و " السرايا الحربية فى العهد النبوى " و " اسرائيل فى القارة العنصرية "



سابق لأوانه ، فهذه كتاب يكتوبون إرثهم فيها . وهناك علماء يعكفون على دراساتها . ومن الأفضل ألا يصدر فيها الحكم دفعة واحدة ، وإنما - كما قل فضيلة المفتي وأنا معه في ذلك - تبحث قضية المعاملات المصرفية مسألة مسألة .

●● وهل تعتقد أن قضية شهادات الاستثمار حسنة ؟

● نعم . اعتقد أنها حسنة الآن . فقد بحثت وأصلت ، وقد عرفنا الرأي فيها .

●● ومما عن بقية القضايا ؟

● بقية القضايا تبحث ، ونحن يصل المفتي أو غيره إلي أن هذه المعاملة حرام سوف يعلن ذلك ، ولكن نقول لمن يقول أنها حرام : ما البديل ؟ .. مع مراعاة أننا جزء من الاقتصاد العالمي ولستنا وحدنا . فحين تكون نتاجات الاقتصاد مع مجتمع عالمي ، ونحن جزء منه ، والبنوك المصرفية جزء من نظام الاقتصاد العالمي ، فلا نستطيع مصر أن توجد نظاما اقتصاديا لها وحدها خلاصا بها . إلا إذا كان في إطار علم ، لاقتصاد علم ، وفتح فيه البديل . أما أن أقول الآن أن هذه المعاملات حرام .. هنا أطلق البنوك وأوقف التعامل .. فهل هذا هو الحكم الشرعي أم يجب أن نبحث وندقق لأن الإسلام يقوم بالحكم فيه على المصلحة ؟ .. فإذا كنت أمامي أحكام مختلفة أخذت بالحكم الذي يتفق مع المصلحة .

هذا فيما يتعلق بالفوائد والمعاملات المصرفية . يجب أن تدرس جزءا جزءا .. وأن تدرس بضمير المسلم وبضمير الوطني وأقول لمن يدرس راع وأنت تدرس حكم الله أولا . ثم الحكم الذي يخرج مصر من التزامها الاقتصادية وأنتا جزء من الاقتصاد العالمي لا تستطيع أن تكفي وحدنا أو تنفصل عنه .

لما إذا وجدت قضية لجهتية ، وأنا بحكم للشرع مطالب بأن أجتهد فيها وأبين حكم الشرع فيها . فلما حينئذ لا تكون منقضا ، وإنما تكون كقطعة . فلذا اختلفت الآراء فالمراد أن يأخذ بالحكم الذي يرضى به ضميره ويبحث إليه .. مع هذا لو ذلك . وشهادات الاستثمار بهذا الوضع .

فلذا انتقلنا إلى الفوائد البنكية ومعاملات البنوك ، فإنتي اتفق مع فضيلة المفتي في أن تدرس هذه الأمور قضية قضية .

قضية . فلو كانت البنوك كثيرة والمعاملات المصرفية كثيرة . ومن الأفضل أن تدرس بتؤدة ودقوع حتى تتبين حكم الشرع فيها قضية قضية . وهذا ما اعتقد الآن أن فضيلة المفتي عاكف عليه .

هناك فوائد البنوك العالمة . وهناك أيضا الفروض الخيرية . وهناك الأديعة .

ويؤكد فضيلة الدكتور محمد علي محبوب :

● أن المعاملات الاقتصادية في جميع البنوك الحكم فيها لجهتدي وليس قطعية . بمعنى أنها قابلة للجهتد وتختلف فيها الآراء . فرأي ببيها ورأي لا يبيها . ومن هنا لا بد أن نصل إلى الموازنة من خلال الدراسة للمتنانية . حيث تبسط الآراء فيها وكل طرف يحلج بدلوه . المعارض والمؤيد . ثم يخرج في النهاية الرأي الشرعي بعد أن يقول هؤلاء العلماء رأيهم . ولوكد مرة ثانية أن المعاملات الاقتصادية في البنوك - إسلامية وغير إسلامية - خاضعة كلها للجهتد .. لا قول حراما قولا وبدا . ولا حلالا قولا وبدا . وإنما هي قضايا لجهتدية ، ومعامات المسألة لجهتدية وسوف تختلف الآراء حولها . وإذا ما اختلفت الآراء حول قضية في أن أخذ بالرأي الذي يحقق المصلحة . أما الحديث حول هذه المسائل فهو



●● اي نجتهد ولا نتفلق ببب الاجتهاد ؟
● نعم .. نجتهد .. وان وجد ببب يفتح
الخبر والامل لا تنفلقه .. بل تقدمه للدولة
والحكمم حتى ياتخذ به ..
●● كيف نستطيع ان نفتخر حكما على
حكم ؟

● عندما قللنا نقول : ان الحكم يدور مع
عقله وجودا وعمما ، فلذا كان الحكم يحقق
المصلحة العامة ، لئلا نأخذ به ونتركها غيره ..
حتى ولو كان ضعيفا . خاصة في المسائل
التي يجوز فيها الاجتهاد ويمكن ان تعتمد
فيها الآراء . فهناك قاعدة اصولية تقول
يجوز لولي الامر ان ياتخذ بما يراه المرجوح
لصالح الجماعة . مادام له سند في
التشريع .

ويقول وزير الاوقاف منها حديثه في
هذه القضية :
● ان مفتي الجمهورية اصدر حكما عجز
عنه الكثيرون .. وقال رايه بشجاعة . وهو
اي توكيخي .
ويضيف :

● لنا اسأل من يعترض على فتوى
المفتي : هل شهادات الاستفتاء يوجد فيها
راي واحد ام عدة آراء ؟ اذا كان فيها عدة
آراء فلماذا التمسك برأي واحد ولماذا لا
نأخذ بما يراه الذي يحقق المصلحة اذا كان
موجودا .

علينا ان نحترم كل راي يصل إلى
اجتهاد يحقق المصلحة العامة .. وليكن لنا
فهم سابقنا الاسوة في لعب الحوار
والمصافحة حين كان مفتي يقول : رايي
صواب يحتمل الخطأ وراي غيره خطأ
يحتمل الصواب . وذلك لعب الحوار في
الاسلام فلم يكن احد من مؤلف يتعصب
لرأيه . فهل نتعلم منهم ؟

احمد ادو كلف



بنوك القطاع العام المصري تسمى لانتقاذ المصرف الإسلامي الدولي

■ القطاع الخاص رفض المساهمة في رفع رأس المال
■ «الشريف» يسعى لبيع حصته في البنك باقرب فرصة

لمدة ثلاث سنوات على التوالي.. وفي فبراير الماضي ارتفعت حركة السحب على الودائع بالمصرف وكان غير قادر على تلبية هذه الطلبات.. وتدخل البنك المركزي لمساندة المصرف.. وقدم له قرضا وحاول بث الطمأنينة في نفوس المودعين والمساهمين بالمصرف.. ولكن عندما وجد أن هذه الإجراءات غير كافية قام بعزل مجلس الإدارة وتعيين أحمد رأفت عبيد نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر موطئا لحين الانتهاء من إجراءات اصلاحية للمصرف.. وحتى لا تتكرر كارثة شركات تلقي الأموال..

إجراءات الإصلاح للمصرف معقدة..

وجد المحضو على المصرف موقفات تواجه إجراءات الإصلاح.. أعداد بالجملة من الموظفين.. واتهامات بالصدية منهم بالاتجار بالعمل.. والاندحار حتى منح الائتمان.. وقضايا ترفع على المصرف منهم.. وتمويثات تصرف.. وشركات قام المصرف بتأسيسها ولكنها تتحكم في إدارته.. وهو أمر لا مثيل له في أي مكان.. حيث حصلت شركات المصرف على

وقد تفتت إدارة المصرف ترشيحات من المساهمين بالقطاع الخاص لمعضية مجلس الإدارة من الذكارة فتحي والي وأحمد كمال أبوالمجد.. ولهمي عبدالمطيف ورجل الأعمال عبدالمطيم نعمة والمساهم أحمد إبراهيم هندي.. ولم يتقدم عبدالمطيف الشريف أكبر المساهمين بالقطاع الخاص للترشيح لمجلس الإدارة عن شركاته.. وقال لـ«القفس» أنه إن يحضر الجمعية العمومية.. ولن يظن في الإجراءات ويسعى إلى التخلص من المساهمة في المصرف في أقرب فرصة ممكنة..

والمصرف الإسلامي هو المصرف الثاني بعد بنك فيصل الإسلامي المصري الذي بدأ تعاملاته طيبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولكنه تمرض لهزات عديدة.. الحرافات.. وقضايا في المحاكم.. وبلغات للنهابة العامة.. والمدعي الاشتراكي.. وعزل مجلس الإدارة بقرار من البنك المركزي المصري مؤرخاً في فبراير الماضي.. ولم تكن المرة الوحيدة التي تدخل فيها البنك المركزي فقد سبق أن عين موطئا على المصرف لإجراء الانتخابات وجاءت بمجلس إدارة تفرغ للخلافات والأتاهات..

والمصرف الإسلامي بدأ عمله بالتركيز على منح التمويل للسلع والاستهلاكية.. ومنع القروض والائتمان والمشاركات لملاءة متعثرين.. ولعلاء كانت هذه هي المرة الأولى التي يدخلون فيها سوق العمل.. وارتفعت نسبة الدين المدومة والمشكوك في تحصيلها وبلغت نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري.. وترتب على هذا وقد صرف أية أرباح للمساهمين في المصرف

القاهرة - «القفس» من عبدالله نصار:

وافق البنك المركزي المصري على زيادة رأسمال المصرف الإسلامي الدولي لاستثمار والتتمة من ١٢ إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي.. وهي المحاولة الثالثة لانتقاذ المصرف لحماية حقوق المساهمين وأصحاب الأيداعات..

وساهم في الزيادة الجديدة بنوك القطاع العام القاهرة والأهلي ومصر والاستدريه بنسبة ٨٠٪.. وكان المصرف قبل الزيادة مملوكا بالكامل لقطاع الخاص..

وقد تم طرح الزيادة في رأس المال من قبل أكثر من مرة ولم يقبل القطاع الخاص الاقتتاب فيها بسبب سوء أوضاع المصرف..

ووافق البنك المركزي المصري بصفة مبدئية على اختيار محمود يوسف نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة رئيسا لمجلس إدارة المصرف..

كما تم اختيار ممثلين للبنوك من القطاع العام من مجلس الإدارة وهم محمد السيد «بنك القاهرة» وصالح إبراهيم وعبدالرزاق انور «بنك مصر» ومحمد لطفي زغلول وظلمت غراب «بنك الاسكندرية» ومحمد متولي الموجي وناجي عليفة «البنك الاهلي»..

ويعد أن كان المصرف مملوكا بنسبة ١٠٠٪ للقطاع الخاص.. ويمتلك عبدالمطيف الشريف وشركاته نحو ٧٥٪ من أسهم المصرف.. أصبحت نسبة مساهمات القطاع الخاص بعد الزيادة الأخيرة لرأس المال ٢٠٪ فقط..

وتتقد غدا الجمعية العمومية لاختيار مجلس الإدارة وتعديل النظام الأساسي..

قروض من المصرف ثم عادت واستخدمت هذه القروض في شراء أسهم بالمصرف حتى تتحكم في إدارته. كما أن تحصيل المديونيات لا يتم بصورة دقيقة وأغلب العملاء هربوا أو قاموا بإخفاء البضائع والتلاعب للهروب من سداد مستحقات المصرف والغريب أن أغلبهم كانوا من أعضاء مجالس الإدارة. والمصرف كان مملوكة للقطاع الخاص بالكامل.. وكان أكبر المساهمين فيه منذ عام ١٩٨٥ هو عبد اللطيف الشريف رئيس شركة «الشريف للتنمية الاقتصادية» باسمه وباسماء شركائه.. وكانت حصته تبلغ نحو ٢٥٪ من رأسمال المصرف قبل قرار زيادة رأس المال..

ويقول عبد اللطيف الشريف: لقد اقتضى الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء السابق في عام ١٩٨٥ والدكتور سلطان ابوعلي وزير الاقتصاد وعلي نجم محافظ البنك المركزي المصري بالدخول في هذا المصرف لتصحيح أوضاعه ولكننا لم نتمكن نظرا لوجود انحرافات عديدة.. وقد بلغنا كافة الجهات المعنية بذلك.. والمصرف لا يزال يحتاج إلى مساندة تقل عن ٣٠٠ مليون جنيه على الأقل.. ويضيف أنه لن يحضر الجمعية العمومية للمصرف ولن يطعن في الإجراءات وسيحاول التخلص من المساهمة في هذا المصرف في أقرب فرصة ممكنة.. لأنه خلال الفترة الماضية لم يتمكن من فتح اعتماد واحد من خلال المصرف.. ولم تكن هناك إدارة سليمة.. ولا بد من إصلاح إداري للمصرف حرصا على أموال الناس.

أرباح وهمية في السنوات الأولى

وكشفت مصادر اقتصادية أن من الأسباب الرئيسية لتدهور حالة المصرف في السنوات الماضية هو أنه كان يصرف أرباحا وهمية في السنوات الأولى من إنشائه وذلك اعتقادا من رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت أحمد أمين فؤاد أن التجربة في بدايتها وهي رفع شعار إسلامي ولا يجب أن ينفي الناس من حولها.. وركز المصرف تمويله ومشاركاته على مشروعات استهلاكية وعلى عملاء جدد ليس لهم سابق خبرة مما أدى إلى تمزقهم.. كما استولت شركات اسمها المصرف على غالبية التمويل المتاح لديه..



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٨٩

فضيلة المفتي ..
في مرسى مطروح :
الاداء خارقا للنبوء ..
واجب على المسلمين

وزير الأوقاف : الحكومة لم تتدخل من قريب أو بعيد في فتوى شهادات الاسـتثمار

مرسى مطروح - محمود صانلي : أكد فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن الفتوى التي صدرها بشأن شهادات الاستثمار والتي قال فيها أنها حلال إنما هي على مسئولية شخصها وأنه أصدرها بوحى من ضميره وليس تقليداً لتوجيهات من الحكومة .

مسئوليته شخصيا وأنه أصدرها بوحى من ضميره وليس تقليداً لتوجيهات من الحكومة . قال أن هذه من هذه الفتوى التصديق الإجتماعية لحلة الآثار خلافاً للرأى بين العلماء مما استوجب تدخل دار الإفتاء ووضع الفتوى الصحفية حتى تكون مرشداً للجميع .. وقال فضيلة المفتي في الندوة التي أقيمت باللى الإجتماعى بمرسى مطروح أن على المتشككين أن يقولوا رأيهم ولكن دون تبريح أو استعراض عضلات ودون التصصب بالمكولات .

كما أكد فضيلة المفتي أمام جمع كرمين الشباب حضرة اللواء كمال منصور محافظ مطروح والقيادات الدينية والسياسية والشعبية أن الفصل في ذلك حلال . حلال : حلال وإن العمل في الفتوة مثله كالمصالح في أية جهة حكومية وإن جله يعمل في أحد البنوك ولو كان العمل في البنوك حراماً لنا والأقرب على عمل إمام أحد هذه البنوك وأكد أن المسلم يجب أن يحتفظ بأمواله بوزن الدولة التي تعمل على استثمارها فيما يعود على الوطن والمواطن بالإنفاذ سواء البهائشة أو غير البهائشة في صورة مشروعات توفر فرص عمل للشباب .

وأعلن الدكتور محمد سيد طنطاوي أن التنظيم الشيعي الذي تم ضبطه مؤخراً لم يخلص على أفراد بسبب اعتناهم للشعب الشيعي ولما يفض عليهم لارتكابهم أفعالا تفسد أمن الدولة .

وأعلن الدكتور محمد على معجوب وزير الأوقاف في نفس الندوة أن الحكومة لم تطلب من مفتي الجمهورية رأياً مهماً بالنسبة لموضوع شهادات الاستثمار وإنما جاءت الفتوى التي أصدرها وأكد فيها أن شهادات الاستثمار حلال من وحي ضميره وعلمه وثقافته الدينية الواسعة .. ولكنه حسم فضيلة المفتي إجتماعية الآثار جلت بين الناس .



المصدر: **الاسلام**

التاريخ: **١٧ سبتمبر ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهادات الاستثمار وفقوى دارالافتاء

كتب ابراهيم ابو داود :

المختلف فيها لا يتكون فيها رأى ملزم
او رأى قاطع
فما ذهب اليه دارالافتاء ليس ملزماً ولا
هو بالرأى الاحق بالاتباع من غيره .
لان هناك اراء فقهية ومخالفة لما ذهب
اليه دار الافتاء وان اختلفت دار الافتاء
ذلك في بيانها
لاختلاف امر عادي وعلمي ان
تلتزم بآداب الاختلاف فاللفقاء السابقون
قالوا : ان رأينا صواب يحتدل الصواب
ورأى الغير خطأ يحتدل الصواب ..

ما ان اعلنت دار الافتاء المصرية رأياها في شهادات الاستثمار التي حار
فيها كثير من الناس وشغلت بالهم لانها جزء من معاملاتهم حتى ثار الجحش
وتحولت الاجتهادات الفقهية الى اتهامات بالصالة والغبالة وعدم الامام العلم
وتهاون ..
في كل زمان ومكان ان يتصرفون الحلال
الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم
استثالا لقوله تعالى : « يا ايها الناس كلوا مما
في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات
الفيضان انه لكم عدو مبين » واستجابة لقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : « الحلال بين
والحرام بين وبينهما امور متشابها لا
يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات
فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في
الشبهات وقع في الحرام
ومعنى ذلك كما جاء في البيان : ان من
ابتغى من الامور التي التيس فيها الحق
بالباطل . فقد نزه نفسه ودينه وعرضه من
كل سوء والبيع . وكما قال الرسول صلى الله
عليه وسلم : مع ما يريهك الى ما لا يريهك
اي الترك ما تشك في كونه حراما وخذ ما لا
تشك في كونه حلالا ..
ومع هذا فان البعض ثارت ثورته
واختلف مع دار الافتاء بهذا من
مناقشتها والتجاوز معها في اطار الادب
الاسلامي للتجاوز حتى ولو كان هناك
اختلاف في الرأي فان للاختلاف ادابه
وعلى اهل الاختلاف الالتزام به حتى لا
تتحول الامور الدينية الى امور شخصية
ومن اهم اداب الاختلاف في احترام
الرأى الاخر مهما كان مغالفا لرأيتك لان
المصلحة الفقهية تعنى ان الامور

ومع ان دار الافتاء المصرية التزمت في
مقدمه بيانها بما حدث عليه الاسلام . وما
نادى به الرسول عليه الصلاة والسلام حيث
اوردت في مقدمه بيانها ان من شأن العقلاء



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبعد ان قال المفتي كلمته ؟

وهذا حرام .. وهذا امر مشتبه فيه .
وينظروا بحكمة الى القاعدة الشعبية
العريضة التي تقتضي ان تاكل لقمة
خبزها من هائل وان تجنب الحرام .
واخيرا اود من الحكومة ان تتشعر
المواطنين انها ستكون امينة على
اموالهم وان تستثمرها في مجالاتها
المعمرة وان تحثي وجه الله . وان
تسترد ثقة المواطنين في ان الحكومة
تسير على طريق العلم والدين . وان
تنتزع من صدور المواطنين ما ران
عليها من قبل من عدم الثقة . وانها
لا تعمل حسبا للعلم والعملاء ..

حسن دوح

اعجبني جرأة الدكتور محمد سيد
طنطاوي مفتي الجمهورية وهو يفتي
بشأن شهادات الاستثمار وشوائب
بعض البنوك . ويغض النظر عن
اختلاف الفقهاء المعاصرين حول هذا
الموضوع .

والذين ذهب بعضهم الى حل كل فوائد
البنوك . وذهب آخرون الى تحريمها
تحريرا قطعا . وبين هؤلاء واولئك
اولئك بعض الفقهاء في حيرة . فلما
المواطنون بين هذه الفرق . فلما
اعلن المفتي رايه وجد استجابة
كبيرة من القاعدة الشعبية التي تؤثر
الاتباع في مثل هذه القضايا . لانه

ليس في مقورهم الاجتهاد ..
ولم كنت اتصي لو ان الدكتور
طنطاوي وغيره من الفقهاء سبقوا
الزمن ولطفوا في الامر وحسبوا
الخلاف في قبل . لكم كنت اتصي ان
يسبقوا بفتاواهم الامداد ولا تشطط
الاجداد عليهم حتى يدلو بفتاواهم .
ولا ادري من اسأل اليوم عن ضياع
اموال ومخبرات المصريين الكفاحين
وهم يلقون باموالهم في جصور من
ادبي بغير حق انه يستثمر الاسواق
بفهم الاسلام ووفق شريعته . ثم

تكون النتيجة ضياع اموالهم .. وهنا
لايسوتني ان اتصي باللائمة على
العملاء الذين لم يقولوا كلمتهم في مثل
هذه الشراكات . كما اتصو باللائمة على
الحكومة التي لم تقرض قوانينها
عليهم .. واتشد باللائمة على الذين
اعلنوا شعار الاسلام ولم يلتزموا به
فضيعوا اموال الناس . ولا اعسى
المواطنين الذين القوا باموالهم بدون
وعي في ايدي هؤلاء وعلمى هذا
ما الصدم منه الا راغبني في ان تصحح
المسار ونبدأ الطريق من اوله ..
واوله في رأيي كلمة العلم والعملاء
لانها الرائد الاول . ثم موافق الحكومة
الذي ارجو الا يتجاوز دائرة العلم
والدين . لان . العلماء ورثة
الانبياء . فلما - فالرجوع من العلماء
من استسلم القسوى ان يصعدوا
موقعهم ويصراخا من هذه القضية
المعقدة فيقولوا للناس هذا حلال



المصدر: الأنصار

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خدمات

●●● وقعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أخيراً مذكرة جديدة للتفاهم العسكري في نطاق التعاون الدفاعي المشترك واشتملت على عمليات نقل الإمدادات والمعدات وعلى استخدام أجهزة التعاون المشترك في الأبحاث والبرامج.

هذا تفاهي إسرائيل في دعم خططها للتعاون الإسرائيلي ضمن بمقتضاه تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة والمعدات المتقدمة الأمر الذي يدفع العرب إلى تطوير الولايات المتحدة من أن مثل هذه الخطوات يجب ألا تكون على حساب مصالحهم وحقوقهم ولا تؤدي إلى عرقلة مساعي السلام في الشرق الأوسط للتوصل إلى الحل العادل والشامل والدائم دون مسوغات أو تأخير.

صلاح الرفاعي نائب رئيس حزب الأحرار

●●● اصدر فضيلة المفتي بيانا منذ أيام جاء فيه أن شهادات الاستسلام وصديق التوازي جازلة شرعا وإن أرباحها حلال وأوضح أن المعاملات الحديثة نافعة للأفراد ولبلاد وليس فيها استغلال . واستند إلى حديث نبوي شريف مؤداه أن تقديم المعروف للدولة يستلزم المكافأة . هذا وقد أكد البيان أن العبرة في المعاملات بالمشعور والمحقة وليس باللافق والاسماء وأن المعاملات غير الشرعية هي التي يشوبها الفس أو الاستغلال أو الخدعة وقد يعنى المقترحات لازالة الضوابط والشكوك وقد بدأت الجهات المختصة خطواتها لوضع الفتوى موضع التنفيذ وشرعت تدرس فكرة اصدار شهادات استسلام متفجرة الفلدة مع استبدال الفلدة الفلدة بالعملة.

وانني ارحب بهذا البيان الذي وضع حدا لمناكبات غفينا منها لعدة سنين وإذا كن هذا البيان قد تأخر في الصدور إلا انه قد جاء بعد تدقيق وتضمن وهكذا تصبح الاعوية الانتحارية المشار اليها ذات عقائد حلال وتنصح بالإقبال عليها لمساعدة الدولة على إنجاز مشروعاتها للتنمية وإن يستفيد الأفراد من الصلابة لتحسين احوالهم .

هذا وقد وعد فضيلة المفتي باصدار بيانات أخرى عن بقية معاملات البنوك لأن لكل تعامل ظروفه وإملاساته ولعل ذلك لايقاخر كثيرا لاستكمال وضع النقاط على الحروف

●●● صرح كريستوف سكوسيفيتسكي وزير خارجية بولندا وهو المستقل الوحيد في الوزارة البولندية الجديدة بأن مصالح بلاده ينبغي أن تكون لها الأولوية على التحالفات الأيديولوجية وأن بولندا إذ تنهى تبعيتها للاتحاد السوفيتي فلها سبقي حضور في حلف وارسو وسوف تكون علاقتها مع الاتحاد السوفيتي على قواعد المساواة والاستقلال والاحترام وعدم التدخل . إن التطوير البولندي يلقى الإعجاب من جميع دول العالم ويؤكد الحياة الديمقراطية السلمية التي تعيشها بولندا في الوقت الحاضر وهكذا انتصرت إرادة الشعب بنضاله وكفاح عمله وبدأ يجني ثمار نتيجته وحصاد صبره وإصراره .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

الفرق الاقتصادي الاسلامي في السربا والفائدة والنقود



فهناك الكثيرون من المفكرين المسلمين الذين تناولوا الفكر الاقتصادي الإسلامي أمثال :

- الرازي في كتابه « احكام القرآن »
- ابن خلدون في « مقدمته » .
- الامام ابي حامد الغزالي في كتاب « احياه علوم الدين » .
- ابو زر الغفاري .
- ابن حزم
- ابن ابي عمير في كتابه « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » .
- احمد الحلبي .
- محمد الشيباني في كتابه « الكسب » .

٥ . عبد الرحمن صبري

الخبير الاقتصادي

الا ان عسرنا الحديث يتميز بالعديد من السمات التي تجعل من الاجتهاد امرا واجبا في تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء . وعلى رأس هذه السمات :

- ١ - يتصف العصر الحديث بأن الافراد قلما يتولوا سلطات الدولة في امورهم العامة وتنزلوا عن جزء من اختصاصاتهم للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والدينية

ليس هناك من ينكر السبق الزمني للقيم الإسلامية كما عرضتها لراء المفكرين المسلمين ضمن اجتهادهم لتفسير وتفصيل مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في سبيل بناء صرح متكامل متمسك بحياة اقتصادية تكفل الرفاهية والأمن والمساواة والعدالة للأفراد المجتمع الإسلامي وكل من يستتال به . وذلك في عصور وصفها المؤرخون للفكر بفترة العصور الوسطى في أوربا .

فيميز الفكر الإسلامي بشموليته ، فيحيط بكل جوانب حياة الإنسان ، من جانب آخر عرف هذا الفكر طبيعة الإنسان وجوارحه وحواجز نشاطه الاقتصادي ، فهو يقر الملكية الفردية كما ان احكام المعاملات تتميز بالثروة والقبليية للتطور مع الظروف .. وذلك فضلا عن ان هدف السعي لكسب المال وحيازة الثروة هدف نبيل مشروط بشرف المقصد مع مراعاة حق الفقير والمحتاج وحقوق المجتمع والدولة . وهي مبادئ لم يعرفها الفكر الاقتصادي العلماني الا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي على يد التجاربيين والطبيعيين والتقليديين وعلى رأسهم ادم سميث سنة ١٧٧٦ (في كتابه ثروة الأمم)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والنشاطية .

٢ - يتميز العصر الحديث بأن المعلومات والمعلومات تتم فيه بسرعة (١٠) بين الأشخاص قد تفصل بينهم آلاف الأميال . ويبدو ذلك من خلال وسائل الاتصال السنتية والاتصالات الحديثة . وقد تتم معالجات بين الأشخاص لم يتكاثروا من قبل بفضل المؤسسات الدولية .

٣ - يتميز العصر الحديث بالتحول في الدقائق وتقسيم العمل الفصلي . بحيث لا يستطيع الفرد إلا أن يتخصص في جزء بسيط من إنتاج السلعة والخدمة الإنتاجية ، حيث يوفر له نظم المجتمع وجود السوق فرصا لتبادل لمنتجاته من خلال التبادل كوسيط للمصلحة وكقادة لتسوية المعاملات في حين تميزت عصورها قبل هجرة الرسول بأن التجارة هي قوام الأنشطة الاقتصادية للمجتمع . وكانت المعاملات تتم يدًا بيد . أما أنشطة الزراعة والصناعة فقد اختلفت مراكزها لتتوزع للخدمة ..

٤ - يتميز العصر الحديث بوجود ما يسمى بمشكلات دولية تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية . فيما بين الدول . فضلا عن التكتلات والمنظمات الاقتصادية . بحيث أصبحت الدول . وليس صلة الرحم هي نواة التنظيم الدولي المعاصر .

٥ - أصبحت سمة التنظيمات الوطنية ما يمكن تسميته بالعمل الجماعي ولقد تمت الممارسات القومية للأفراد والمؤسسات . وذابت في خضم تنظيم شامل هو التنظيم الدولي .

٦ - أصبح هناك فصل تام بين السلطات الدينية التي تقوم على شؤون الأفراد الروحية والسلطة الدينية للدولة . كل له مهامه التي يقوم بها وأصبحت هناك سيولة اجتماعية تمكن الأفراد من الأخذ . بقدر من كل منها .

٧ - تتميز المعاملات المالية في المؤسسات المصرفية في العصر الحديث بأن هناك ملايين المودعين وملايين المقرضين الذين لا تربطهم أي صلات ولكن البنوك . من خلال نظم البنوك المركزية وأسواق المال تلمس

التاريخ : ١٨ - سبتمبر ١٩٨٩

احتياجات الطرفين دون أن يتكاثروا ودون أن يستغل طرف حاجة الآخر ودون أن يحدد المورد سعر الفائدة الذي على أساسه يتم الاقتراض .

٨ - أصبحت الدولة منذ الثلاثينات في هذا القرن . حتى في أعين النظم الرأسمالية دولة متخلفة لترعى مصالح الأفراد من خلال نظم التأمين الاجتماعية واعضات العجز والبطالة ... وانتهى عهد . دع الأمور تجري في اعتناها . والذي بمقتضاها كتلت الدولة حارسه فقط لأموال الأفراد وترد العدوان

الخارجي دون ما أي تدخل في النشاط الاقتصادي والإحسان الاجتماعية للمواطنين

وإذا حاولنا أن نضرب مثلا لبعض سمات الطلب على الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي فنسجدها تتمثل في :

مبدأ تحريم الربا والفائدة

مبدأ فرض الزكاة والتكافل الاجتماعي .

وبالتالي سنتناول في التحليل الاقتصادي أهم البدائل الاستثمارية في الفكر الإسلامي كل من الأقراض والفائدة والربا والاحتفاظ بالنقد . والاكتفاء على أساس أن الشئ الثلثي ، وهو الاستثمار الثابت والاستثمار في عروض التجارة يخضعان لنفس القواعد .

بادئ ذي بدء يجب القول أنه لا يوجد مؤمن يؤمن بالكتب السماوية وبالآباء والرسل يستطيع أن يشكك في أمر تحريم الربا . ولكن الفاء نظرة واقعية على طبيعة المعاملات الدولية اليوم في عصر انتهى فيه دور الأفراد كمقرضين للمشروعات الضخمة والإنتاجية وحلت محلهم المؤسسات المالية الوطنية والدولية بحيث أصبح نشاطها يجب النشاط الفردي . يجعل من فتح باب الاجتهاد أمرا واجبا .

ومن جانب آخر ظهرت البنوك الإسلامية . وعدها الآن لا يتجاوز المائة . وبعض عامة الأفراد عندما يشكون في أمر الفائدة فإنهم يلزمون جانب الحذر ويلجأون للبنوك الإسلامية . ولكن ما موقف الدول من المؤسسات الدولية التي تقرض بأفائدة ؟ وما



التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

الكيل أو الوزن . أى أنه يعنى الزيادة التى تؤخذ عند تبادل شيء مماثل ومن أمثله قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا تبيعوا درهم بدرهمين فأنى أخاف عليكم الربا . وقوله الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً يمثل يد بيد ، ومن زاد أو استزاد فقد أربى .

أما ربا النسبة فهو فضل الخلول على الاجل وفضل العين على الدين في المكيلين أو الموزنين عند اختلاف الجنس أو غير المكيلين أو الموزنين عند اتحاد الجنس . أى أن الزيادة التى يأخذها الدائن من مدينه مقابل التأجيل ..

والربا بالمعنيين المتقدمين حرام بالنص القرأنى .

ففى سورة البقرة (٢٧٥ - ٢٧٩) الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يخطيه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا أنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله .. ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار

اثيم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فإن لم تعلقوا فاذنوا بحرب

من الله ورسوله وان تبتم فلكم رموس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ..

صدق الله العظيم وقد ارتبط مفهوم عائد رأس المال في الفكر الاقتصادي بكل من الفائدة والربح واستمر الجدل حتى بداية القرن العشرين حول طبيعة رأس المال بدوره في العملية الانتاجية ..

حتى جاء كينز وأوضح في مؤلفة النظرية العامة للتشغيل أن سعر الفائدة مجرد ظاهرة نقدية سببها ان التقود كوسيلة لتخزين الثروات لا تتضمن تحمل المكنز بتكلفة امتلاكها وخاصة النقد هذه تمثل عائقا في سبيل نمو الاستثمارات فإذا أمكن إزالة هذا العائق فإن النمو يصبح من السرعة بحيث يحتمل أن يهبط سعر الفائدة الى الصفر .

موقف الدولة نفسها من معاملاتها التى تمثل الفائدة حيز زاوية فيها ؟ . وهل هناك بديل لنظام شبكة المؤسسات المالية الحالية ؟ وهل نحن في وضع يمكننا من ايجاد بديل عالمي اسلامي للنظام المصرفي المتشاك الحالي ؟ وهل من المصلحة ان يخاف المسلم الآن من ايداع امواله في البنوك قبل ايجاد البديل ؟ وكيف نحول دين المؤمن والاضطرار الى الاكتناز خوفا من ظواهر عالم تنخفض فيه قيمة النقد سنويا نتيجة للتضخم ولابد ان توفر للمدخدين فوائد عن مدخراتهم تحول بينهم وبين تآكل قيمة مدخراتهم ؟ وما مدى مسئولية البنك الفرد عن حرمة الربا في ظل وجود البنك المركزي (بنك الحكومة) التى لها سلطات فوق البنوك .

كل ما سبق تساؤلات تراود العارفين باله والملمطين على حقيقة دور النظام المصرفي الدولي والعولمى في عمليات التنمية . وسنحاول الآن ان نلم بالاجتهادات الحالية من واقع القرآن الكريم والسنة النبوية الحنيفية والاجتهادات الأخرى ولكن قبل مناقشة الأمر أود أن أود قوله من وراء هذا المقال في جملتين أرجو أن تكونا أساسا للبحث في التفاصيل :

الأولى - هي ان الإسلام قد وضع الى جانب كل قانون . بل فوق كل قانون قانونا أعلى يقوم على الضرورة التى تبيح كل مفسور وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه (١١٩٦)

الثانية - هي انه لاجل ان يكون تطبيق القانون الضرورة على مسألة ما تطبيقا مشروعا لا يكفى ان يكون المرء علما بقواعد الشريعة بل يجب ان يكون له من الورد والقوى . ما يحجزه عن التوسع او التوسع في تطبيق الرخصة على غير موضوعها . كما يجب ان يبدأ باستدراك كل الحلول الممكنة المشروعة في الإسلام فانه ان فعل ذلك عسى الا يجد حيلة للتخفيف ولا للاستثناء كما هي سنة الله في اهل العزائم من المؤمنين ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب (٢/٢١٥)

وتعنى لفظة الربا الزيادة وهو ينقسم الى قسمين لدى الاحناف هما ربا الفضل وربا النسبة . أما ربا الفضل فهو زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي وهو

المعروف اقتصاديا فهو غير وأرد في ظل اقتصاد يحرم الفائدة من جهة ويحرم تعطيل الثروة أو حبسها من جهة أخرى ويحرم التلاعب بالأسعار من جهة ثالثة ويمكن القول ان كمية النقود المحتفظ بها في اقتصاد اسلامي تقل بدرجة ملحوظة عن الكمية المحتفظ بها في الاقتصاد الوصفي وبالتالي تختلف السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي الحقيقي اختلافا جديريا في الاقتصاد الوصفي عنها في الاقتصاد الاسلامي سواء من حيث عرض النقود أو الطلب على النقود أو من حيث الأدوات والفرض منها ..

وإذا انتقلنا للوجه الثاني من العملة سنجد انه يتلخص في تخصيص الاتفاق بين الاستهلاك والاستثمار ويتميز الفكر الاسلامي في هذا الصدد بإفراد شق خاص للزكاة باعتبارها أداة لتخصيص أوجه الاتفاق بين شقيه ..

ففي مجال تنظيم العلاقات والمعاملات كان الهدف الاسمي من وراء هذا التنظيم هو تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تنظيم العلاقة بين المنتج والمستهلك وتحريم الاحتكار ومن خلال تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ومن خلال تصديق علاقات الدائن والمدين ..

وأي جانب تنظيم المعاملات فإن الوسيلة الثانية لتحقيق الترابط الاجتماعي هي ضمان توزيع عادل للدخل بين افراد المجتمع من خلال قوانين الارث والزكاة بهدف ازالة الفوارق بين شخلاف مستويات الدخل . من خلال ترسيخ حقيقة ان المال والثروة هما ملك لله والانسان مستخلف عليهما ويجب عليه ان يحسن استغلالهما لانه سيسأل عن ماله فيما انفق يوم القيامة ..

وتعتبر الزكاة في الاسلام اهم اعمدة الرقابة والضمان الاجتماعي كما انها تعتبر اداه من أدوات السياسة النقدية من حيث انها تستهدف تحريك الاموال المكتنزة لأغراض الاستثمار المباشر أو لاقراضها ولذلك يجب ان يتوافر في توزيعها بواسطة الهيئات القائمة عليها في الدول الاسلامية الشروط التالية :

١ - الوصول بفريضة الزكاة الى قلب المسلمين لكي يصبح ثيرا وسلوكا عسا في المجتمع الاسلامي ..

وبرغم استقرار نظرية كينز في الفكر الاقتصادي على اساس ان سعر الفائدة هو جزء من التفاصيل النقدي . الا ان الكثيرين ينتقدون اهمية سعر الفائدة في تشجيع الاستثمار والتشغيل ويحاولون البحث عن بديل من اجل التغلب على مشاكل ومخاطر الكساد التضخمي السائد الآن (او كما يسميه البعض التضخم الانكماشى)

واستقر الرأي في الفكر الاقتصادي على ان الفائدة هي ثمن اقتراض واقرض النقود .. اما الربح فهو الفائض بعد دفع اجور كل عوامل الانتاج .. وهو ينشأ بسبب عوامل المخاطرة وعدم التاكيد التي يعمل في ظلها

المنظمون ويذكر تكوين الفائدة هي عائد او تكلفة رأس المال ..

ومن ثم فإن الربا في النظرية الاقتصادية الحديثة هو انفصال دورة النقود وزيادتها عن دورة الاستثمار والاضافة الى الانتاج . فليس للنقود بصفتها النقدية ثمن او تكلفة لان تزايد النقود في حد ذاته لا يخدم النظام الاقتصادي ..

فالفائدة الاساسي من تكوين المدخرات هو استثمارها في اضافة انتاج جديد . لاشباع حاجات المجتمع . وتحقيقا لذلك فقد حرمت الشريعة كنز الاموال وتجميعها بالربا .. ووجب اخراج الزكاة عن الاموال التي لا تستخدم في الاستهلاك او الاستثمار ..

مجمال القول انه مازالت الفائدة موضوع شد وجذب في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي . فنجد مثلا ان شومبيتر وهو احد الاقتصاديين البارزين في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية ان جهوده ليست سوى تفسيراً لطائفة الفائدة وليس تبريراً لها .

ومن المعروف ان سعر الفائدة يتكون من شقين الشق الاول : هو مقابل التنازل عن السيولة وهو ما يعبر عنه سعر الفائدة الحقيقي اما الشق الثاني : فهو مقابل التضخم تعويضاً عن ارتفاع الاسعار وانخفاض القوى الشرائية للنقود وبالتالي فإن سعر الفائدة مقابل الاقراض تعويضاً عن التخفيض في قيمة النقود ولا يجوز تخفيضه على هذا الاساس ..

اما في ظل الوظائف المشروعة للنقود في الاقتصاد الاسلامي فانه لا يوجد طلب على النقود الا بدافع المعاملات وكذلك بدافع الاحتياط اما الاحتفاظ بواقع المضاربة



التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

أولاً: هل الاقتراض لأغراض الاستثمار

الانتاجية يحتمل شبهة استغلال الحاجة

فقد عرفت المعاملات في صدر الإسلام القرض ولخص الإسلام على هذا النوع من المعاملة بين الناس أخذ كل من المقرض والمقترض بأدب سمح كريم به يتم صفة التعاون وتوحيده ..

فقد حث المومنين على إعمال المعسرين من المقترضين ومطالبتهم بالمسئولية وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (سورة البقرة آية ٢٨٠) ويقول الرسول الكريم رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا اقتضى (أي طلب قضاء دينه في سبيلها

ويسر) ومن ناحية أخرى حث الإسلام المقترض على أداء ما اقترضه في أول فرصة تسمح له وفي هذا يقول الرسول الكريم مثل الغني ظلم لأنه يعتبر اعتداء على شريعة الوفاء والاتصاف ومن ناحية ثالثة أوصى الله سبحانه وتعالى كلاً من المقرض والمقترض بكتابة الدين وتوثيقه والأشهاد عليه سداً لكل ذريعة من إنكار وجوده من المقترض أو سبواً أو نسيان منهما في قيمة القرض إذا تطاول عليه الزمن . وقد استقر العرف في المعاملات المصرفية على أن الفائدة هي ثمن اقتراض والقرض والنقد . ويتكون سعر الفائدة من شقين الأول وهو مقابل التنازل عن السيولة وهو ما يميز عنه بسعر الفائدة الحقيقي أما الثاني فهو مقابل التضخم تعويضاً عن ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد .. وبالتالي فإن سعر الفائدة مقابل الاقتراض يعتبر في جزء منه تعويضاً عن التغير في قيمة النقد .. ولما كان الأفراد والمؤسسات مطالبة في الشريعة الإسلامية بدراوة استثمار أموالهم حتى لا تاكلها الزكاة عاماً بعد عام وحتى لا تصبح مخزاتهم كدراً تحرمه الشريعة الإسلامية تحريماً قاطعاً ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - الوصول بوسائل الزكاة إلى مستحقيها الشرعيين في جميع أرجاء المجتمع .

٣ - الوصول بالمقرضين من مستحقي الزكاة إلى دائرة الإنتاج عن طريق تحويل الطاقات المعطلة منهم إلى قوى منتجة .

أي تطوير سلوك دافعي الزكاة وسلوك مستحقيها وبالتالي سلوك ورفاهية المجتمع كافة ..

وكرد فعل لنظرية الفائدة والنقد وتعارضها مع الفكر الإسلامي الذي يحرّم الربا ونتيجة للتناقضات السابقة قامت اليوم حركة البنوك الإسلامية التي لا يتجاوز عددها المئاة والتي تستهدف توظيف الأموال من خلال عدة صور أهمها :

- ١ - إنشاء مشروعات مبنية
- ٢ - إنشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير .
- ٣ - التمويل بالمشاركة (أو القراض)
- ٤ - التمويل بالربوطة
- ٥ - الإيجار الميسر .
- ٦ - بيع السلم كالمدة اشكال البيوع الشرعية .

ولكن نشاط هذه البنوك في الممارسة اليومية مازال يتأثر بالنظم المصرفية العفاية ولم يحدث تطوير حقيقي في ممارسة هذه البنوك لمهامها سواء في جذب المدخرات أو في توظيف الأموال .

وأهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية في التطبيق في توظيف الأموال وخاصة في حالات المشاركة عملية تقييم حصص الشريك بالعمل وهو أمر اختلف منه الفقهاء خاصة وأن التقلبات بين الشركاء بالعمل لا يمكن استظهاره إلا نتيجة لتقييم دقيق لكل ما يتوقع من هؤلاء الشركاء من أعمال ولما يجعل من انتفاع بهذه الأعمال .. ول في ضوء القرض النسبي من تحريم الربا تواجه المسلم في حياته اليومية المعديدين التساؤلات نود أن نعرض لها وأن نعرض أيضاً لآراء العلماء فيما يتعلق بهذه التساؤلات في ضوء النظرية العامة للفائدة والنقد في ضوء سمات العصر الحديث



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

يقول فضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ مصمود شلتوت في ذلك ان الربا حدد بالعرف الذي نزل فيه القرآن بالدين يكون لرجل على اخي فطالبه عند حلول اجله فيقول له الآخر اخرجني دينك وازيدك على مالك فيفعلان ذلك وهو الربا اضعافا مضاعفة فنهام الله عنه في الاسلام ..

ويعتقد فضيلته ان ضرورة المقرض وحاجته ترفع عنه اثم التعامل لانه مضطرا او في حكم المضطر والله يقول وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه الاية ١١٩ من سورة الانعام .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء فقالوا يجوز للمحتاج الاستعراض بالربح وإذا كان للأفراد ضرورة او حاجة تبيح لهم هذه المعاملة فان الامة ايضا ضرورة او حاجة كثيرا ما تدعو الى الاقتراض بالربح فالحكومة تشتت حاجتها الى مصلحة الامة والى ما تعد به العدة لمكافحة الاعداء المغيرون ونرى مثل ذلك في المصانع والمنشآت التي لاغى لمجموع الامة عنها والتي يتسبب بها ميدان العمل متخفف عن كاهل الامة وطأة الصال العاطلين ولا ريب ان الاسلام الذي يبني احكامه على قاعدة اليسر ورفع الضرر والعمل على العزة والتقدم وعلاج التعطل يعطى للامة في شخص هيئاتها وافرادها هذا الحق ويبيع لها مادامت مواردها في قلة - ان تقرض تحقيقا لتلك المطلب التي بها قيام الامة وحفظ كيانها ..

ثالثا هل هناك مخرج مع النص القرآني القاطع بتحريم الله الربا للدولة والبنوك المركزية والمؤسسات المالية في حالات تسوية

المعاملات في النظم الاقتصادية الحديثة ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مهما تعددت انواع الربا واختلفت صوره فان الاصل الذي تتفرع عنه الربا معروف وواضح فالظلم وكل اموال الناس بالباطل هو الحلة في تحريم الربا لقوله تعالى وان تبئم ظلمكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وليس اصح من هذا النص ان اراد ان يعرف حكمة الشريعة في النهي عن العامل الربوي .

ومشكلة الربا من الناحية الدينية هي مشكلة العالم الاسلامي وحده اما المجتمعات الاخرى المعاصرة فلا تنظر للربا من جانب الدين وانما تنظر اليه من الناحيتين

فان الربا هو الفائدة الزائدة عن المد وتسمى الفائدة الربوية والحدود التي تفرق بين الربا والفائدة مازالت غير مفهومة في الفكر الاقتصادي الاسلامي وتعتبر ايضا غير واضحة فضلا عن انه لا توجد اساس موضوعية لتحديدها ..

فقله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا يشير الى الفرق بين مجالات الاستثمار التي يحل فيها الكسب والزيادة في رأس المال ومجالات الربا التي تتحقق فيها الزيادة على النقود دون مقابل او بشفقة او بسبب اضطرار واستغلال وبذلك يكون الربا هو شهوة جمع المال لذاته دون منفعة للمجتمع ..

ومن ثم يمكن الاجتهاد في تحديد دائرة الربا بالمجالات التي تتزايد فيها النقود دون زيادة حقيقية من السلع والخدمات او المنافع وبالتالي يكون الاقتراض للمضرووعات الاستثمارية التي تدر انتجا امرا خارجيا عن روح وليس نص تحريم الربا لاثاره الضارة وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار بقاعدة الغنم بالغرم .

ثانيا . هل المعاملات التي يترتب عليها الاقتراض بالربا بين الافلاس الطبيعية

تشابه تلك التي تقوم بين افراد ومؤسسات او بين دولة ومؤسسات دولية تضمناها الدول وفقا لمصلحة الانسانية ؟

بادء ذي بدء يمكن القول ان نص تحريم تقاضي سعر الفائدة باعتباره امرا يشمل جميع المؤسسات والتي تتعامل سواء مع المؤسسات الدولية او مع الخارج او مع الافراد والمؤسسات في الداخل على اساس سعر الفائدة وليس للبنوك التجارية وحدها .

ويحل بعض الافراد ان النظم الاسلامي يفرض على الدولة نوعا من العزلة الاقتصادية التي تنجها عن بقية دول العالم والواقع هو عكس ذلك فالاسلام دين عالمي يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم .. وحيث ان العلاقات الاقتصادية الدولية الصنعة هي الاساس الاول لربط اواصر الدول والاخاء بين الدول .. فان الدولة الاسلامية تستقبل وتمسدر رؤوس الاموال للاستثمار بقصد اسعاد البشرية لا لبغى او سيطرة وما ارسلكم الا رحمة للعالمين ..



الاقتصادية والاجتماعية وما يقع من خلاف فيه بين المتعاملين ولكن نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية فلا يستطيع المجتمع الاسلامي ان يعتزل العالم ويقطع صلته الاقتصادية به والا اصابه افدح الاضرار في كافة المجالات .

ويمكن ان نحصر اهم الاعمال التي تؤديها المصارف اليوم فيما يلي :-

١) قبول الودائع النقدية مقابل ارباح للمودعين

٢) الاقراض ويدفع عنه المقرض ارباحا

٣) تحويل الصلوات بعضها الى بعض مقابل عمولة

٤) تحويل النقود من دولة الى دولة مقابل عمولة .

٥) حفظ الودائع الثمينة مقابل اجر

٦) اعتماد الشيكات السفرية في مقابل عمولة

٧) بيع اسهم الشركات في مقابل عمولة

٨) المساهمة في راس المال الشركات مقابل ربح .

ومن بين هذه العمليات نرى ان العمليات الاولى والثانية هما محل الفائدة وبالتالي شبهة الربا . اما العمليات الاخرى فهي عمليات تجارية محللة شرعا . وعملية الايداع تعود على المصارف بفوائد لان المصرف يخلق ائتمانا في مقابل جزءا منها وبالتالي فهي تعود على الطرفين المودع والمصرف بفوائد فهي من جانب تحفظ للأفراد اموالهم من السرقة والضياع .. ثم تستقله في اقامة مشروعات اقتصادية واجتماعية فيعود عليها بالربح تعطى جانباً منه للمودعين .

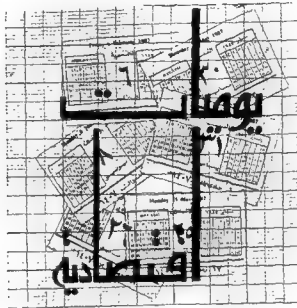
ولكن ما طبيعة هذا الربح والفائدة اهو عمل يوقع بين الناس العداوة والبغضاء اهو ظلم وعدوان من احد الطرفين على الآخر ؟ الجواب بالنفي لان عملية الايداع عملية اختيارية قائمة على التراضي بين الطرفين وعلى مصلحة متبادلة قائمة على اساس دراسات دقيقة ومضبوطة من قبل البنك .



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩



يكتبها أسامة مرأيا

السبت

□ أخيرا .. وقفة شرعية لنشاط البنوك في مصر

الأحد

□ قانون الاستثمار الجديد .. على مائدة المستثمرين بلندن



الأسبوع

أخيرا .. وقفة شرعية

لنشاط البنوك في مصر .

اليه .. ومن أجل دينه ومواطنيه تحمل الرجل أعباء الإجهاد وتقدم برؤيته الحقيقة والصائبة .. مشيرا إلى ديننا الصنيف أباح الاجتهاد مع تجديد المنهج الفكري القائم على احترام النص .. ولعل النجاح الذي تحقّق لفتوى المفتي الأول في النشاط الاقتصادي جاءت نتيجة دراسة والملم العلماء الفقهاء بحقائق النشاط الاقتصادي دقيقة تفاصيلها بتمايز وثيق مع المسئولين عن هذا النشاط لتجاوز إخطاء الامسك بالألفاظ دون مضمونها وحقيقة النشاط التي تقوم به . وبذلك جاءت فتوى المفتي مبنية على أسس من الواقع وبحقائق الأمور لتبهر الناس بجديوى ونفع حركتهم الاقتصادية .. وشكرا وتقديرا للمفتي الذي لم يأنس بتمحلات الارهاب واستمر واجتهاد فإن اصابعه أجهان وإن أخطأ فله اجر ..

عهدت به الحكومة الى البنك الامل باصدارها للمساهمة في دعم الوعى الاخرى ، وإن استخدام هذه الحصيلة يتم في تمويل مشروعات التنمية المدرجة في الميزانية ، وتؤدي لوزارة المالية أى الى الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية وتحمل وزارة المالية العوائد التي تدفعها شهادات الاستثمار لاصحابها بالإضافة الى كلفة التكاليف

المتعلقة بها . وهي قرض أو ودعة أن صاحبها باستثمار قيمتها وهكذا يكون التطليل والريبة وليس البحث عن أشياء تعبر أشياء ونطل أشياء من أجل مصالح ذاتية وصغيرة وبعبارة عن احتياجات المجمع . نحن جميعا في حاجة الى البنوك والمؤسسات النافعة لكي نتعامل معها .

ويحق استقرارا لاصعاعا الاقتصادية وليس في حاجة أن نتعامل مع البنوك والشك يحولنا من كل جانب .. فنحن في حاجة الى استقرار نفس وجداني لكل معاملتنا ولهذا كان تصدى المفتي للقضايا الاقتصادية الهامة الحيوية في حياتنا صدى مقترما من المصوح .. ولعلنا نطالب المفتي باستكمال تطيل وبمث جميع الظواهر الحديثة في حياتنا بلا خوف أو تردد ومواجهتها بشكل علمي متكما تحلق في تصديده الأول والذي ثم يحتاج ولقى من جميع المهتمين بالنشاط الاقتصادي الارتياح والتقدير الكامل ولعلنا نشيد بتطليل د غطواي عندما شرح أن العيرة في المعاملات المالية بالضمين والحقيقة وليس بالالفاظ والاسماء .. ولعلنا لا ننسى لفضية المفتي قوله أن من يستخف بالعلم سيؤدبه العلم ويعنى دون أن يلتفت

يجب أن تلقى تقديرا واحتراما لشجاعة مفتي مصر الدكتور محمد السيد طنطاوى . فقد أراد الرجل أن يخلصنا من حالة الازدواجية والانقسام الذى تعيش فيه .. فغسب حيلة لنخ المفتي من شرح وتفسير وأعطاه الفتوى الشرعية في نشاط البنوك والمصاريف .. تصدى الرجل بفهم وواقعية وأعطى الفتوى التي تضمنت تفسيرات واضحة عن شرعية المعاملات المالية الحديثة التي تقوم بها البنوك معنا أنها نافعة للأفراد وأمانة وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل . وهو الذى يؤدى الى الربا ولأول مرة ظهر واضحاً أن الدولة جزء أساسى بل رئيس من تفكير المجموعة . وعندما يكون هدفنا حماية الدولة ومؤسساتها فأننا نحمي المجمع ونحافظ على استمرار كياننا ككل ولكن عندما يكون التفكير قاصرا وعاجزا تنصرد أن معارضة الدولة تمنى هم المؤسسات وإعادة التشكيل من جديد ومن هنا اكتسبت فتوى المفتي أهمية خاصة لأنها تجاوزت الواقع وصالة قوى على المسرح تسعى الى الهدم وتفرغ كيان المجتمع من أصوله المادية والمعنوية وهؤلاء جميعا لا يدركون أخطار ما يفعلون ..

معيد الى فتوى المفتي التي أباحت شهادات الاستثمار وما يشبهها كصناديق التوفير وصناديق ارباعها على أنها مضاربة مشروعة وإذا عرفنا أن شهادات الاستثمار حصلتها حتى شهر ابريل ١٩٨٩ بلغت أربعة مليارات جنيه . ولعل تحليل اتجاهات هذه الاموال هو ما كشف عنه سبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى - التي اوفضت ان شهادات الاستثمار نوع من أنواع المخزرات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: الشرح

بيان لعلماء الأمة
لعدم قضية البينوك

عمل البينوك

التقليدية ليس لغير حضارية

والعجوبة من التغيرات الحربية
البروتية... ما حوله بعض
المستأجرين في البنوك البروتية من
تحويل عمل هذه البنوك على أنه
مضاربة شرعية أي أن البنك
يأخذ المال من العملاء باعتباره
مضاربة... وهم الذين قالوا
مضاربة لعلاء الدين بوسله
هو رب المال وهم مضاربون
وقد حصل فضيلة مفتي
الجمهورية المصرية بعض رجال
البنوك على عمل البنوك كقبوله
له هذا التكليف العجيب والخرجه
وأعلاه أجهة لم يطلع عليها
أحد يتحمل مسئوليتها.

وعدا التكليف من التصوير غير أمين
والاصحح... كما ذلك كل أسامة
الاحمد والمالية من عددا السيد
الفران... هو أحد البحار... والاسناد
احمد ردمو محافظ البنك المركزي

في الاسواق التي تقرر الشراء ببيان لعلماء الأمة يحسمون فيه
قضية ربا البنوك... التي أثير حولها لغط كبير... من أجل أن يستوضح
القاضي... فضيلة بيها مشيها أقل من... فضيلة الشيخ الخزان والشيخ
الشعراني... وأهمية التكميل الأكبر شيخ الجامع الأزهر... الذين اتفقا
جميعا... على أن ربا البنوك ليسوا... ربا الجاهلية...
حيث أكد فضيلة الشيخ الخزان في بيانه... على أن لعملة البنوك
حرام بطلان... مما لا يمكن إنكاره هذا أكد فضيلة الشيخ النجدي
حرمه ربا البنوك... الذي تحول جاحدا ربا لغيره
الذي... بطلع منهم بحدائقه والمعصرة... التي تحول جاحدا ربا لغيره
بطلان السهم في تجميع الأرض وأكد فضيلة الشيخ الجامع الأزهر... على
ربوية القروض البنية بمختلف أنواعها... وحرمة القسط... الجامع
علماء المسلمين الذين اتفقا على أن حكم الربا والقيل حرام... والأرض
به لا يتجده حلاله ولا شرعية وإنه في ما يترجمه العام سنة ١٩٦٤
كما تقررنا الجزء الأول من دراسة... بوسله الفرنسي حول نفس
الموضوع والتي أجعل عليها عنوانا الأجداد واعتبروا ربا موهبا
منهم لخصم الأداة حيث فهم فيها استقرارها تحليلا متعمقا واستغل
الربا لخدم غير المعصور الختلة... وهي عسرا الحديث ببنوك
البروتية كما نالها فيها بقرعة البنوك الإسلامية التي تعد بداية شريفا
للمعاملات البنكية البروتية
والعجيب نواصل نشر الجزء الثاني من دراسة... بوسله الفرنسي
التي نال فيها جميع الأقوال والكشاح التي نحاول أن نحلها لعملة
البروتية البنوك.



دراسة بقلم:

د. يوسف القرضولي

القرض (أي المضاربة) إذا شرط

أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم

معلومة

ومن حفظنا ذلك عنه - هناك

وأصحاب الرأي يمتنعون أبدا حذرة

وأصحابه والجواب فيها لو قلنا

نصف الربح إلا عشرة دراهم، أو

نصف الربح وعشرة دراهم كالجواب

فيما إذا شرط دراهم معددة

قال وأما لم يصح ذلك لثنتين

أحدهما أنه إذا اشترط دراهم

معلومة - احتل الأرباح غيرها

فمحض على جميع الربح واحتمل

الأرباحها - فيأخذ من رأس المال

جزءا وقد يربح كثيرا - فيستقر

من شريطة له الدراهم -

والثاني أن تكون معلومة بالأجزاء

أي بالنسبة لما تحقر كونها

معلومة بالعدد فإذا جهلت

الإجراء فسدت - كما لو جهل القدر

فيما يشترط أن يكون معلوما به

ولأن العامل متى شرط لنفسه

دراهم معلومة ربما توانى في طلب

الربح - لعدم فائدته فيه وحصول

نفعه بغيره - بخلاف ما إذا كان له

جزء من الربح

وقد وجدنا من بعض علماء العصرين

يزعم أن هذا الإجماع لا يعمد أن يكون

مجرد اجتهاد فمضى ليس عليه دليل في

كتاب أو سنة - وهو أمر ددت عليه منذ

٣٠ عاما في كتابي الحلال والحرام

وكان ينبغي على هؤلاء العلماء أن

يطعنوا في هذا الإجماع لا يمكن أن

يصدر عن فراغ - علماء الأمة لا يمكن

أن يجتمعوا على خلافة أي على رأي لا

الاسبق - وهو مخالف تماما لطبيعة عقد

المضاربة الذي يفتقر أن يكون المضارب

أمنيا على ما يبيده من المال فيه يد

أمانة لا يد ضمان - ولا يضمن إلا إذا

تعدى أو خان أو غرط

وأما شرط على المضارب أن يضمن

مال المضاربة - فسد عقد المضاربة وعقد

شرعيته - ومما لا نزاع فيه أن البنك

صاحب المال الذي يقصده فكيف يكون

أمنيا وصاحبا في الوقت ذاته

كما أن عقد المضاربة الشرعي يقتضى

ذلك اشتراك الطرفين في المصم والمعم

أي الربح والخسارة ولا يعمد أحدهما

بربح مضمين - ومال معلوم - على

حساب الطرف الآخر

المطلوب أن يكون نصيب كل منهما

من الربح حرجا شائعا - أي نسبة مئوية

مثلا واشتد العقاب لذلك بما فعله النبي

صلى الله عليه وسلم في مزارعة لأهل

خيبر على حرد شائع مما يخرج من

الأرض قالوا والمضاربة في معنى

المزارعة - وكان لها حكمها

وأي ضمان في المضاربة بإقرار معلوم

من المال لرب المال أو للمضارب فسد

المضاربة وبطلانها من دائرة الحل إلى

دائرة الحرمة - ويخرجها من طبيعة

التعامل الإسلامي الذي يجعل نماء المال

عن طريق الجهد أو المخاطرة - إلى

التعامل الربوي الذي يضرر لمصاحب

المال قدرا من الكسب وإن لم يصبل - ولم

يشارك

وهذا ما أجمع عليه الفقهاء من كل

المذاهب - كما نقله الأئمة الثقات -

يقول العلامة ابن قدامة في المعنى

شارحا كلام الشافعي - ولا يعمد أن

يجعل لأحد من الشركاء فصل دراهم

تأل ابن قدامة ومجملته أنه متى جعل

صيب أحد الشركاء دراهم معلومة أو

جعل مع نصيبه دراهم - مثل أن يشترط

نفسه جزءا وعشرة دراهم فطلب

لشركته قال ابن المنذر أجمع كل من

حفظ عنه من أهل العلم على إبطال

سنة له من نص أو قاعدة

ولقد قدر شيخ الإسلام ابن تيمية

يقن: أن كل إجماع ثابت عن علماء

السلط - لابد أن يكون مستندا إلى

نصوص الشرع - وأن خفي ذلك على

بعض الناس - ممن قصر بأعهم في

الاحاطة بالمصنوع

وهذا واضح في موضوعنا - فما نقله

الإمام ابن المنذر من الإجماع على المنع

من تصديق مبلغ معين من المال لأحد

الطرفين في القراض المضاربة وحكاه ابن

قدامة في المعنى ليس من الرأي المجرى

للعقلاء - بل هو مبني على أصل شرعي

منصوص عليه في موضوع مشابه

تماما - وهو المزارعة - قال العلامة ابن

تيمية (الجد) في كتابه منقذ الأضيار

من أحاديث سيد الأضيار باب إفساد

العقد إذا شرط أحدهما لنفسه الثمن -

أو بقعة بعينها - ونحوه ويبنى بالحد

عقد المزارعة - وذكر في الباب جملة

أحاديث منها

عن رافع بن خديج قال كما أكثر

الانتصار حقا - فكما نكرى الأرض على

أن لها هذه ولهم هذه فربما أخرجه هذه

ولم تخرج هذه منها من ذلك

أخرجه - أي البخاري ومسلم - وللفظ

كما أكثر أهل الأرض مرددا - كما نكرى

الأرض بالباحية منها تسمى لسيد

الأرض - قال فرما بذلك وتسلم

الأرض - وربما تصاب الأرض ويسلم

ذلك صهييا - رواه البخاري

وق لفظ قال إنما كان الناس

يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم بما على المدينيات وأقال

هذا - وأشياء من الزرع - فيملك

هذا - ويسلم هذا - ويسلم هذا - ويملك

هذا - ولم يكن للناس كرى إلا هذا

فذلك رجع عنه

رواه مسلم وأبو داود والنسائي

وق بعض الروايات أن صاحب

الأرض كان يستغنى لنفسه ما على

الإرعام (جمع ربيع وهو الحدول) أو



بعض التآخيرات من علماء المذاهب المشيئة من الفلوس وقاسوا النفود الوريقة عليها . والواقع أن الفلوس لم تكن نفود أساسية بل كسورا للنفود . يتعامل بها في المادلات الصبيرة ولهذا قبل للفقير والمصر مقلس لانه لا يملك الا الفلوس .

وبعضهم اعتبر النفود سندات دين على خزانة الدولة كما كان يكتب على الجنيئات المصرية قديما فطق عليها مالحق على الدين من الخلاف . وكل هذا خطأ قد ردت عليه في كتابي فله الزكاة مينا مصاد هذا القول وضاره فهذه النفود هي التي تدفع ثمنًا في البيع . واجرة في الإجارة ومهرًا في الزواج ودية في قتل الخطأ مرتب عليها كل الآثار الشرعية وعلى قدر ما يملك المرء منها يعتبر غنيا . وسرقتها تجوب الطوقية في كل قوانين الدنيا

ان القضية قضية سدا . ومبدأ البنك هو الفائدة . أي الرباة المشروطة على المال . لا يبيع . وبأي عملة . ولأي ظرف . وأي حال . فدعونا من هذه الحيل . مان الحق البلي . والباطل لجج

ربا الأصناف المضاعفة :

ومما قبل في تبرير الفوائد اليوم . أن الربا الذي حرمة القرآن هو ما كان (أصحاما مضاعفا) ما الربا القليل مثل ٨٪ و ١٠٪ ومجوعا فهذا لا يدخل في الربا الحظري

وهي شبهة اثبت منذ اوائل هذا القرن الميلادي مدعى الاستناد الى الآية الكريمة من سورة آل عمران . يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة . وتأولوا الله تطلمن تطلمن .

ومن العلوم أن يتذوقون العربية . ويظنون أن سلبها أن هذا الوصف للربا (أضعافا مضاعفة) إنما سبق لميسر الوائع وتبشيعه . وأهم بلفوا فيه أن هذا الحد عن طريق الربا المركب المتضاعف

نستخدما اليوم ونعامل بها فالأحاديث التي جاءت في الربا إنما تحدثت عن أصناف معينة منها الذهب والفضة والحكمة وأصحة منها لما من قيمة ذاتية . بوصفها معدنين يقيمين بطلان أداتهما ولتغنيتها وأولم يستعملا بقدن

حتى أن العلماء اختلفوا في الفلوس وهي النفود المصنوعة من معادن أخرى دون الذهب والفضة مثل النحاس والنيكل ونحوهما هل تلحق بالنفود الأصلية من الذهب والفضة أو لا ؟ والواقع أن في هذا الكلام باطلا . فهو قد قصر النقدية أو الشئنة كما يعبر الفقهاء - على الذهب والفضة وبعضها والفاء اعتبار النفود التي اصطلح الناس عليها في عصرنا . وهي النفود الوريقة التي اصبحت مقلس التبادل ومقرن القيمة . وإداة الإخبار . وهذه هي خصائص النقدية أو الشئنة أيا كانت المادة التي يتخذ منها النفود ان مقتضى هذا الكلام ابطال الزكاة المروضة وهي ثالث أركان الإسلام . وأبادة الربا المحرم وهو إحدى المربقات السبع مادامت الزكاة لا تجب الا في الذهب والفضة من النفود والربا يجري فيها كذلك . وللأسف الشديد يوجد مقر من الناس يقولون هذا الكلام أما من الحريريين الذين اسميهم الظاهرية الجدد أو من القلقدين الذين يعتمدون على ما قاله

.....

الدين . أو مددرا معينة من التمر . فهي التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله وهذه الروايات وغيرها مما في معاهد تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى وزجر عن اختصاص أحد طرق العقد بغيره من الخارج من الأرض . قد يسلم هو رده أو يهلك هو رده . أو فيكون لأحد الطرفين غنم مضمون . أو غرم محض . لا يشاركه فيه الآخر . وليس هذا بالعمل الذي يريده الإسلام . ان عدل الإسلام الذي نشده الرسل صلى الله عليه وسلم من وراء النبي المثل المذكور في الأحاديث السابقة ان يشترك طرفا المزاورة في الغنم والغرم جميعا . وإذا كانت الأحاديث قد جاءت في المزاورة فلا شك ان المضاربة اختها المضاربة مزاورة في التجارة والمزاورة مضاربة في المزاورة

المزاورة اشترك بين رب الارض والمحصل المزارع . والمضاربة اشترك بين رب المال والعمل تسمى التجارة والذين قلوا من علماء العصر ان اجماع الفقهاء على منع تحديد مبلغ معلوم لأحد الطرفين في المضاربة لا سند له من الشرع .. إنما اتوا من عدم احاطتهم بالأحاديث الثبوتية . وصانور السنة

وهذه افة ظالما شكونا منها ان اهل اللغة لا يهتمون معرفة الحديث . وأهل الحديث لا يهتمون معرفة اللغة مع حاجة كل منهما الى الآخر فلا ثقة لدراية بغير رواية . ولا ثقة لرواية بغير دراية

الذهبية والورقية

ومما طرح على الساحة أيضا لتبرير الفوائد وتبريرها القول بأن النفود التي حرم الإسلام فيها الربا هي النفود الذهبية والفضية . وليست هذه النفود الورقية التي



ومثل هذا الوصف لا يعتبر قيدا في اللغة ، بحيث يجوز علم يقين اصطلاحاً مضاعفة وهذا مثل ان نقول اليوم قلوبهم المخذرات المخذرة التي تدمر الانسان من اول شقة

هذا الوصف لهذا النوع من المخذرات المنتشر في الواقع والذي غالب خطر كل خطر ، لا يعتبر اخراج الانواع الاخرى من المخذرات من دائرة الخطر والمقاومة بل هو تظهير وتبيين الواقع المؤسف حتى يعمل الجميع على تغييره وقد جرت سنة التحريم في الاسلام ان يعم القليل خشية الوقوع في الكثير ، وان يعلق الباب الذي يمكن ان تهبط منه رياح الفساد والاساءة

ثم هو القليل والكثير ؟ وما الذي يعمل الله ١٠٪ قليلاً والـ ١٢ كثيرا ؟ بل الخيال الذي يحتمل ؟ ؟ ولو اخذنا بظاهره الفاظ الآية الكريمة لكناث الاصفاء ما يبلغ ٧٠٠٪ مشائخ (المائت) كما قال شيخنا الدكتور محمد عبيد الله دراز رحمه الله . لان كلمة (اصفاء) جمع ، واقله ثلاثة ، فاذا شتمت ثلاثة - ولو مرة واحدة - كانت صفة لغيره يقل بهذا الحد ؟

على ان البيان الحاسم هنا هو ما جاءت به آيات سورة البقرة ، وهي من اواخر منازل من القرآن الكريم وفيها ابطال لكل لغة . يقول تعالى : يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذكروا ما بيني من الربا ان كنتم مؤمنين فمن لم تفعلوا فاذنوا بغير من الله ورسوله . وان تدين فلكم رؤوس اصولكم لا تظلمون ولا تظلمون .

وبما قيل لتبرير فوائد البنية . ان الفائدة (البنكية) غير ربا الجاهلية الذي حرمة القرآن ، وتوعد مرتكبيه بحر من الله ورسوله فان ربا الجاهلية - كما جاء من بعض السلف - ان يكون للرجل على الرجل دين الى اجل ، فاذا جاء الاجل - قال له إما ان تقضي ، وإما ان تربي . وهذه الصورة لاشتائها من ربا الجاهلية ولكنها ليست هي الصورة الوحيدة فقد دلت وقائع شتى ، وادلة كثيرة ، على ان الربا قد يشترط من اول الامر - كما كان يفعل اصحاب القوافل التجارية - ولا تذكر الامام الجصاص في كتابه (احكام القرآن) . ان الربا الذي كان يعرفه العرب ولا يعرفون غيره - هو اقراض الدنانير والدراهم بزيادة مشروطة على ما يتراضون به

ولو صح ان ربا الجاهلية محصور في الصورة التي يذكرونها وان الربا في الجاهلية انما يبدأ بعد حلول الاجل الاول - لكناث الصورة الاخرى اولى بالتحريم . فحين مضى ماريو عن ربا الجاهلية انهم كانوا يسلفون في اول الامر بغير ربا . انما يبدأ الربا اذا حل الاجل ولم يقض المقرض ما عليه ومقتضى هذا ان الذي لا يقبل التسليف من اول الامر إلا بالربا ، يكون اولى بالتحريم . وهذا ما يقوم به البنك فان الفائدة الربوية تصحب على المقرض من اول

على ان الصورة الاخرى موجودة في تعامل البنوك التقليدية ايضا . فانه اذا حل الاجل ولم يدفع ما عليه قيل له . إما ان تقضي ، وإما ان تربي . بحيث لو تأخر يوما واحدا ، لمسجت عليه فائدة الربوية . وهكذا يتحرك (العدد) الربوي حلسيا على كل يوم من ايام التأخير .

اجابة الراى

وبما قلنا بعض الذين دخلوا حلبة النقاش في قضية الربا الذي يعطى ماله للبتك ليعمل فيه ويأخذ عليه فائدة محددة ، مثله كمثل الذي يجير ارضه لن يزرعها . ويأخذ عليها اجرة معلومة . ولا يفسره بعد ذلك اشترت الارض ام لم تشر . فهو يستحق الاجرة بتسليم الارض . ولاتبقة عليه بعد ذلك .

وهذا الكلام يخفى على مخالفة بيعة . واذا اردنا ان نصوره بلغة الفقه قلنا انه قياس النقود على الارض ، والمفاداة على الاجرة وهذا القياس منقوض من اساسه لان شرط صحة القياس الاشتراك في العلة ، وهو مدموم هنا والعلقة في اجارة الارض للفقير . من الانتفاع بعينها بالزرع والتفويذ لا ينتفع بعينها صاحب نقودا - إذ لا ربح ولا اشخاص في اعينها . كما قال الامام الغزالي بحق . ويعدا غارت النقود الارض الزراعية . ولا قياس مع وجود الفارق .

ومن قديم لشكر الفلاسفة الربا وحرموه . لانه بمثابة اجارة للنقد . وهي اجارة يتكرها الحق والعدل . اجارة - مالا يقلل التاجير .

على ان مسألة اجارة الارض بالنقد . ليست من المسائل المجمع عليها فقها .

هناك من لفقاء السلف من منع قراء الارض بالنقد وبالفقة . وهو المذهب الذي تبنته وابده ابوه محمد ابن حزم في (المحل) فرأى تحريم المؤاجرة . واجارة المؤاجرة . وهو الذي أرجح شخصيا

وهناك من اجاز المؤاجرة بالنقد . ولكن رأى وجوب وضع الجوانج عن المستاجر . يخفى النزاع عن الاجرة . بعدد مليصيب النزل من الاقلت . وهو ما رجحه شيخ الاسلام ابن تيمية في (افتاوه)

ويقول البعض ان تدخل الحكمة لضمان ارباح محددة لاصحاب الاموال تخرج المصلحة من الربا المعهود . وتقول . ان الربا هو الربا ، وكل ما لا يربو هو توسط الحكمة لتفري الناس بالربا . ونحرمهم عليه . ولكن انشأ ان تدعو الناس الى المشاركة في مشروعاتها وتعمل نفعة الافراد

في روح الربا الذي اشاعه الفناء في العالم . ان يلد المال الى وجهه . دين ان يبذل صاحبه جهدا . او يخاطر في مشاركة . يشمل فيها المسؤولية مع الطرف العامل . فيقتسمان الغرم والمغن جميعا ان كل ما عليه ان يقدم الاقل لتعود اليه الفا ويات او اكثر او اقل . بحسب الاتفاق . ولا يهجم ربح الامر ما خسر اى ان ماله ينمو ويتزايد عاما بعد عام دون عمل ولا معاظمة وهذا ما يرفضه الاسلام - انه ضد العدالة . وضد قوانين الحياة والعطرية اما انه ضد العدالة . فلا العدالة المحكمة تجوز ان يكون المال والمعل شريكين متخاصمين متكاملين لا يعطى احدهما امتياز على الاخر العمل . ويحتس من حق المال ان يربو ويربح . وإن خسر صاحب العمل . وما الشوبعية . فلم تجعل للمال اى حق . وان جاء من كد اليمين . وعق الجبين . وكذ السمين . وجاء الاسلام وسطا بين الفريقين . فابون ان يشترك الطرفان في الغنم والفرم فحين ربحا ربحا معا . وان خسرا كثيرا تقسما الربح معا . وان ربحا قليلا اشتركا في هذا القليل بالعدل . وان خسرا اشتركا في تحمل الخسارة فصاحب المال يصير من ماله وصاحب العمل يفسر من



المعلم من إدارة سواقي الربا لتصب في النهاية عندهم « وليكونوا هم المتحكم الأول في أموال المعلم ، والمستفيد النهائي من وراثتها .. كله حلال زلال ، إذ ليس فيه من الربا المحرم شيء ! » ان ثمره هذه الآراء ولا القول القاتري - تشجيع العرب والمسلمين على ابداع اموالهم في البنوك الأجنبية . مادامت أعمال البنوك اليوم خالية من الربا الذي حرمه الاسلام . ولتخدم الأمة من أموال ابنائها لتستفيد بها البنوك الغربية بفضل المجتهدين الجدد !!

كلمة اخيرة نختمت بها كلامنا في هذا الامر الخطير .

لقد انهدم لجماع المجالس والهيئات والمؤسسات الفقهية والاقتصادية الإسلامية على حرمة فوائد البنوك وانها هي الربا الحرام الذي لا شك فيه وذلك منذ سنة ١٩٦٥ م الى اليوم .

وحسبنا اجماع المجالس العلمية المحلية الثلاث ، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بالقاهرة ، والمجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة ، ومجمع الفقه الاسلامي الشيعي المنطقتي المؤتمر الاسلامي بجدة .

البقية ص ٢

ثم صامتي : لا ربا بين الوالد وولده ؟
اخى - صمعتي الفتي هنا ؟ اهو نفى الوقوع ؟ فهذا مخالف للواقع . أم هو نفى المشروعية ؟ فهي منقبة عن كل ربا . بين الاقارب أو الاباعد . أم معنى انه لا ربا انه ينقلب الحرام حينئذ حلالا . لقوة الصلة بين الطرفين ؟ اذن كان الأول ان تتضاعف حرمة لانه ظلم وعقوق وقطيعة رحم . ولو سلمنا انه لا ربا بين الوالد وولده بمعنى ان الربا بينهما جائز مشروع . فما الدليل على صحة قبائس الحكومة على الوالد والشعب على الولد في الامور المالية ؟

ان علاقة الولد بالوالد في الجانب المالى قد جاء فيها حديث صحيح . وهو قوله عليه الصلاة والسلام « أنت ومالك لأبيك » . ولكن لم يجرى حديث يقول « أنت ومالك للحكومة » . اللهم الا ما جاء عن ماركس والشيوعيين ، الذين يطمحون الحكومة هي السيد المالك والشعب هو العبد الذي لا يملك فهو ومملكت يداه لسيده .

يوجد بيننا في السلم كله

ثم ان مقتضى مايقوله فريق تحليل الفوائد البنكية انه لا يوجد ربا في العالم كله . وان متناخذه أو تحليه البنوك في اوربا وامريكا من فوائد ليس ربا لان بنوكنا نسخة من بنوك الغرب باضراف الجميع . وان مايقوله نقاد الاقتصاد الغربي عن الربا وأوزاره واضرارها على الحياة والناس - قبول لانهم لا ولاصموم ، وأن مايقوم به اليهود في

جهده وتميمه .
ولما انه ضد قوانين الحياة والتطيرة فلان كل السهم في الحياة - التي هي اعظم وانفس من المال - غير مضمونة ومن منا يضمن صحته أو سعراته أو حتى حياته ؟ ان الصحيح قد يمرض والمسيح قد يقتل . والحق قد يموت في عز شبابه .

ان الشباب قد يتذجر ولا يدري ايقظ في زواجه أم لا ؟ ايكبره الله بالذرية أم لا ؟ وهل يترقب البيوت أو الستات ؟ وهل يعيش كلهم أو لا ؟ وهل يكونون قرة عين له أو مصدر شفاء له ؟ وهكذا كل نعم الحياة قابلة للتفلس بل الزوال . سنة الله في خلقه . فلماذا يراد للمال وحده أن يبقى في حاله لا يتعرض للنقص ولا الزوال ؟

الربا بين الوالد وولده

ومما ذكر في معركة تحرير الفوائد الربوية اذا عرضتها الحكومة في سنوات او مهورات ، أو نحو ذلك ماقاله بعضهم في زهر زعجب : انه لا ربا بين الحكومة والشعب ، فبالسأ هل انه لا ربا بين الوالد وولده ؟

والمعروف في القياس ان يكون مبنيا على اصل ثابت بالنفس والاجماع . فأمين النص على أن الربا بين الوالد وولده في كتاب أو سنة ؟ أو أين الاجماع على ذلك ؟

كل ما في الامر انه قول قليل في بعض المذاهب . لم يدل على دليل وقد فهم بعض الكائنين انه حديث ، وماهو بهدريت لا صحيح ولاضعيف ولامرغوف ولامرغوف

عمل البنوك [بقية]

حق فقه قبله من الناس - أكثرهم
 شيخ متخصصين في الفقه ولم
 يقوضوا بحار - إن تخلف هذا
 الإجماع يرى أحادي جديد
 لابد أن نتخذ المجمع مرة أخرى
 للنظر في هذا الأمر إن كان قد جد فيه
 جديد - والواقع أن شيئاً لم يجد على
 السلسلة - البنوك هي البنوك -
 والنظام هو النظام - والفلسفة هي
 الفلسفة - وحسبنا هنا أن قضية
 الإمام الأكبر الشيخ جده الحق شيخ
 الأزهر قبل كلمته مدوية في صحيفة
 الأهرام (١٩٨٩/٨/١٨) وأنا لفرجو
 أن تكون في ميزانه يوم القيامة

ولقد اختلف علماء الأصول
 قديماً - هل يقول الإجماع النسخ أم
 لا - منهم من قال إن الإجماع
 لا ينسخ - ومنهم من قال إن الإجماع
 القائم على النظر والاجتهاد يمكن أن
 ينسخ
 ومن قال يجوز نسخ الإجماع
 الاجتهادي قال - أنه لا ينسخ إلا
 بإجماع مثله
 وإذا طبقنا هذا على حالتنا
 واعتبرنا الإجماع هنا من النوع
 الاجتهادي - أنه لا يمكن أن



المصدر: التشريع

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بشأن فتوى الفوائد

أود أن الإلتفات على فتوى دار الإفتاء المتعلقة بفائدة فوائد شهادات الاستئجار أنها قد بنيت على أسس إن شراء المواطنين لهذه الشهادات هو إيداع لأموالهم في البنك . وليس القرضا من جانبهم للبنك . ومنى كانت العملية (وديعة) وليست (قرضا) فغنى لا تسرى بشأنها أحكام القرض . ولا يعتبر المبلغ الذى يتلقاها من البنك فى نهاية المدة فوائد على القرض . وقد سئلت دار الإفتاء فى هذا الخصوص تكليف البنك المركزى لهذه العملية وانتهت معه إلى أنها وديعة وليست قرضا وذلك لئلا تتجنب دار الإفتاء والبنك المركزى هذه المعاملة حكم حرمة القرض بفائدة

□ ولما كان القانون المسمى المصرى بنص فى المادة ٧٢٦ منه على أنه إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى

عثمان حسين عبد الله

نائب رئيس محكمة النقض سابقا

شئ آخر مما يملك بالاستعمال وكفى المودع عنده ماثونا له فى استعماله اعتبر العقد قرضا فإن شراء المواطنين لشهادات الاستئجار . أن لم يكن من الأصل عقدا يقرض به المواطن الدولة أو البنك المركزى مبلغا من المال هو ثمن الشهادات فغنى وديعة مبلغ من النقود لدى البنك مقترنة بالأذن للمودع لديه فى استعمال هذا المبلغ . ومن ثم يعتبر هذا العقد قرضا . وذلك وطا لحكم المادة ٧٢٦ من القانون المسمى المصرى الصالف امراء نصها

□ وينطبق مقدم على أى فتوى تعززم دار الإفتاء إصدارها مستقبلا فى شأن ودائع المواطنين التلقية لدى المصارف التجارية كما فى صورة ودائع بالمحسبات الجارية . أو الدوائج لأجل وبفائدة محددة لهذه الدوائج ليست إلا علوبا بلأن المودع للمصرف بمقتضاها فى استعمال المال ليعتبر كل عقد معها عقد قرض وغير وارد يداهة القول بأن المودع يشترط على المصارف المودع لديه إلا يستعمل نقوده المودعة

□ وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن تكليف العقود وغيرها من التصرفات القانونية لا يجوز أن يتحكم فيه المفسر أو المفسر وإنما يتعين أن يحكمها إحران الأول . إرادة المتعاملين ومعنى بها ما يقصد أنه من العملية أو التصرف . لا ما يفرض المفسر أو ما يتصور المفسر من تكليف أو وصف للعقد والأمر الذى التخصيص القانونى السارى للفعول والتى يجرى الوصف أو التكليف فى ظلها وأنا كانت أحكام القراض والرابعة والمضاربة الشرعية غير مقفنة فى مصر فيما يتعلق بعملية المصارف للجزئية الحقيقية ولا تشمل عليها بنصوص القانونين المسمى والتجارى المصرى . فلا يجوز . حاليا - لرجل القضاء أو الإفتاء أن يصف عملية تعاقبية تجريبها المصارف غير الإسلامية بأنها مضاربة أو القراض أو مباحة لا بعد أن ينظم التشريع المصرى عمليات القراض والمضاربة والرابعة تقنيا لأحكام الفقه الإسلامى بشأنها



المصدر : الشمس

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد كانت فتوى دار الافتاء بشأن شهادات الاستثمار قد كانت هذه
الشهادات يملؤها إما أن تكون وديعة وإما أن تكون مضاربة أو مرابحة ، وذلك
دون أن تعتمد على تقصى ارادة المتعاملين ومشتري الشهادة والبنك
المركزي والدولة ودون أن يوافق وصفها للعلاقة بين الطرفين حكم القانون
الحديث المصري . ودون أن تكون عملية المضاربة والمرابحة - الشرعية -
منظمة وملقنة احكامها في التشريعات التي تصدر على معاملات المصارف
التجارية العادية المعالة في جمهورية مصر العربية لما كان ذلك لأن الفتوى
لا تقوم على اساس قانوني سليم

xxxxxxxxxxxx

□ هذا ومازالت اخفى ان تكون هذه الفتوى والاعتراض الشديد عليها
الصغير من مراجع علمية فقهية مولوق بها مثل الاستاذة القرضاوى
والغزالي والشعراوي وجد الحق . مما يثير الريبة ويصرف الناس عن
فتوى دار الافتاء وعن شراء شهادات الاستثمار وهو مسبوق ان حذرت منه
في مقال سابق



المصر : الشهر ١٩٨٩

للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

عن الفوائد المصرفية مرة أخرى

بقلم :
عادل حسين

الشيخ طنطلوى يسقط الآن في فئة الاعلام الرسمي ، فكل الصحف الرسمية تدني على فضله وسعة افقه . وقد التقت على ذلك جبهة واسعة تعتمد من الماركسيين الى المتحذلين باسم البيت الدولى . ومرورا بالاستاذ مكرم محمد احمد في «المصور» .. ولكن يجب ان نتذكر يا فضيلة المفتي - وسط هذا المهرجان - انك اتبعت ببيلتك حول الربا عن اهل بيته وعشيرته . وعن كل ما يمتنى لك الخير . فيفض النظر عن فعوى الراى الذى ظلمت به . فإن تسرعك . وانفراك باصدار البيان . واستهانتك بحجج معارضية .. كل هذا لا يليق بتقليد اهل العلم والفوى .. فخر الله لك .

■ ■ ■ ■

□ على اى حال ، حديثنا اليوم لا نوجهه الى الشيخ طنطلوى . ولكن نرد به على الاستاذ الدكتور سعيد النجار . فقد كتب الدكتور مقالين في ونواحيه . ومتصورا ايضا ان اهل الغرب قد قلوا في علم الاقتصاد الكلمة الأخيرة . ولم يعد علينا الا ان نتبع ما ساروا عليه .. وكل هذا غير مقبول من منظور الاسلاميين والمجال لا يتسع لمناقشة كل ما جاء في المقالين . وإذا تنكفى بقوقوف امام ما نراه جوهريا .
x x x x

■ اوضح د . النجار طبيعة الفارق بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي للفائدة . في الدول التى يقوم نظامها على الربا . فالسعر الرسمي هو السعر المحدد في عقد القرض . بينما السعر الحقيقي هو ما يتبقى من الفائدة الرسمية بعد ان نخصم منها معدل التضخم . فلذا كان الارتفاع السنوى للاسعار يبلغ ٢٠٪ مثلا وكان سعر الفائدة

الاهرام . عن ضرورة التعامل بالفوائد المصرفية (١٩٨٢ و ١٩٨٤) . وقد اسعدنا انه بدأ يصاكي الخطيب الاسلامي . فاستخدم في مثاليه بعض المصطلحات التى يستخدمها الاسلاميون . واستشهد بآيات القرآن الكريم . وهذه الظاهرة بالمناسبة تقتصر . وتمثل تراجعا من النديبين - على استحياء - امام الله الاسلامى الصاعد . ولكن يبقى ان يستخدم هذا كله في مواضعه الصحيحة . وإذا عدنا الى الدكتور سعيد النجار على سبيل المثال فإن كل ايماءاته الاسلامية لم تنفعه ال التامل في حقيقة ان الربا ممنوع على المسلمين . وفي كل الايمان . بنص صريح . متصورا ان الكلام في الاقتصاد ينبغي ان يتم في معرض الكلام في توجيهات الدين

الاسمعة ٢٥٪ . فإن السعر الحقيقي للفائدة يكون ٥٪ . وقد اضاف د . النجار بحق ان السعر الحقيقي هو الذى يعول عليه في دفع النشاط الاقتصادي . وقد سبق ان اوضحنا هذه النقطة نفسها في مقالنا السابق . وقلنا انه اذا كانت الفائدة ٢٠٪ وكان معدل التضخم ٢٥٪ مثلا . فإن الفائدة الحقيقية تكون تحت الصفر . اى يقل الرصيد الحقيقي لصاحب المال بنسبة ٥٪ حتى اذا لم يسحب مبلغ الفائدة واصله على اصل ما اودعه .. وهذا الظلم الفاحش يصيب اصحاب الودائع في قتل . ويصيب سوق المال وقراراته بغوى شاملة . وقد اوضحنا ان هذا هو حال الجهاز المصرى عندنا الآن . وإذا كانت



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

الدولة هي التي تمسك الخيوط، وهي التي تقرر عن عمد وأصرار هذا القلم والنصب، فلنأخذ نكوت بحدود جريمة خليفه وسياسة طلبنا من أهل القضاء، ومن كل أهل الرأي أن يدلوا برأيهم فيها. ونحن نعلم أن الدكتور النجار (ومعه صندوق النقد والبنك الدول) من يطلبون زيادة سعر الفائدة فوق معدل التضخم حتى تكون هناك فائدة حقيقية، تحكم التعامل داخل الجهاز المصرفي... ونحن نرى أن المناقشة الجادة لمسألة الريا ينبغي أن تبدأ من هنا. فلهيئات الدولية تريد رفع كفافة الجهاز المصرفي الريوي حتى يكون قادراً على جذب المدخرات المحلية، وإبعاده عن أوجه التشغيل غير الربوية العاملة خارج البنوك. والبنوك الريوية تحظى برعاية الهيئات الدولية ودعمها لأنها تخضع لتوجيهها ورقابتها.

نحن نطلب مثل الدكتور سعيد النجار بضرورة أن يتقاضى أصحاب الأموال عقداً حقيقياً، ولكن هل يتم ذلك من خلال الفوائد الثابتة المحددة سلفاً، أم من خلال المشاركة وحسبما يحقق المشروع، ربحاً أو خسارة؟ هذا هو السؤال: النجار ومن معه يقولون لا بد من الريا... ونحن في المقابل نقول: أهل الله البيع وهرم الريا.

■ ■ ■ ■ ■

□ في تقرير الفائدة يقول د. النجار إن عناصر الإنتاج أربعة وهي: الأرض (أو الطبيعة) - والعمل الإنساني - ورأس المال - والتنظيم. وهناك أربعة أنواع من الدخول تقابل هذا التقسيم

الرياعي لعناصر الإنتاج: الربيع (وهو دخل الأرض أو الطبيعة) - والاجر (وهو دخل العامل) - والفائدة (وهي دخل رأس المال) - والربح (وهو دخل المتكلم أي القلم على المشروع المعين الذي يتحمل مخاطر الإنتاج). ويكرنا د. النجار بأن هذا الشرح يعني أن الفائدة شيء مستقل تماماً عن الربح، ويصل من ذلك إلى أن إلغاء الفائدة يعني أن من اقتنعهم بضرورة الإيجار قد يحتفلون بمخدراتهم، تحت البطاطة... ويمتنعون عن يستطيع تشغيلها في زيادة الإنتاج. إذ ما الذي يدفعهم إلى تقديم أموالهم إلى من يطلبها إذا كانوا لا يجنون من وراء ذلك أية ثمرة أو دخل؟ ومن ناحية أخرى، فإن إلغاء الفائدة يعني بالتمسك لمن يستخدم أموال غيره، أنه أمام شيء مستباح بلا تكلفة، وهذا يدفعه إلى التمييز في استخدام الأموال... إن التزامه بسداد فائدة على الأموال التي يسحبها من غيره يدفعه إلى أن يحسب ويعيد الحساب قبل انقلبه لأي جنبه. هذا ما شرحه د. النجار، وكان محققاً إذ قل أن ما شرحه هو من أوليات علم الاقتصاد التي تعني للطالب المبتدئ... ولا أدري حقيقة لماذا افترض أن من يقولون بربوية الفوائد وبجرمتها لا يعملون هذه المبادئ الأولية؟ نحن يا سيدي نصرف هذه الدروس، ونعترف يا سيدي أن النظرية الحديثة التي تستند إليها أصابها تطورات كثيرة بعد ما ذكرت، ولكننا نرفض مع ذلك أن النظريات الاقتصادية الغربية هي كعلم الكيمياء أو الفيزياء، فنقل العلوم الإنسانية والاجتماعية لها وضع يختلف، وهم تتأثر

بالعقائد السائدة في هذه المجتمعات. فلننظر في نظريات الاقتصاد الغربية هي نظريات صاغها العقل الغربي في إطار عقائدهم الدينية أو المدنية، ومن واجب العقل الإسلامي أن يصوغ نظريات مغلفة للنشاط الاقتصادي في إطار الشريعة التي نؤمن بها... هذا ينطبق على الاقتصاد كما ينطبق على علوم الاجتماع أو السياسة أو القانون أو الأدب والفن والفلسفة. x x x x

□ وفي إطار ما شرحه د. النجار عن عوامل الإنتاج، نقول: إن الاقتصاد الإسلامي له رؤية متميزة في العوامل التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي، ويتكفي في هذا المقام أن نشير إلى أننا نصيب إلى عناصر الإنتاج رضا الله علينا... ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لخصنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فسادناهم بما كانوا يكسبون...

هذا العنصر الإلهي له نصيب... كما نعلم - من الدخول الناتج عن العملية الإنتاجية - وهو الزكاة. فزكاة هي حق الله الواجب الأداء، ويتركز على ما أكره وجوبها، ومصلحتها معروفة.

■ على أي حال، ما يعيننا في هذا المقام بشكل خاص هو نصيب صاحب المال. إذ تصور الدكتور النجار أن الفقه الاقتصادي الإسلامي يمنع هذا الحق (مداً يمنع الفائدة)، ويبدو أنه خلط هذا بين الموقف الإسلامي والموقف الماركسي. أولها ابتداء الاقتصاد التي وضعها ماركس (في رأس المال) غرقت الدول الاشتراكية في

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

عدد من النظم والسياسات تسميت في فساد الإدارة وتبييد الموارد .. ويعنيان في السياق الحالي أن تغيرتهم للتقود ودور الجهاز المصري خلقت في البداية ما هو متبع في النظم المصرية الرسمية الرأسمالية . فسيطرة الدولة بشكل مباشر على الفائض الاقتصادي (من خلال التأميم ومنها للنشاط الخاص ، ومن خلال تحكمها في الأجور والأسعار) جعلهم لا يكون أهمية كبيرة لتعبئة المدخرات لدى الأفراد . ومن ناحية أخرى كانت المشروعات الحكومية تعمل عن طريق الموازنة العامة مباشرة . وهذه المشروعات كانت لا تدفع أية تكلفة لهذا التمويل ، أي لا تدفع فائدة مقابل ما تتلقاه من أموال . ولم تكن مطابقة بسداد المبالغ التي قدمت إليها بهدف الاستثمار والتشغيل .. وقد أدى ذلك بالفعل إلى ضياع قسم كبير من هذه الأموال

السلبية ، ونصاعد ذلك إلى درجة مزعجة في منتصف الستينات ، فتولت منذ ذلك الوقت برامج الإصلاح الاقتصادي ، ونضمن هذا زيادة الاهتمام عنهم بسفر الفائدة ، سواء لجذب المدخرات أو لترشيد الإنفاق الاستثماري . وإيادها (في منتصف الستينات) كان الولاء للعقيدة الماركسية مازال قائما ، ولذا تطلب الانتقال إلى السياسات الجديدة تيارات ايدولوجية كبيرة . فالحصول الواسع على استخدام نظم الفائدة في توجيه النشاط الاقتصادي كان يجعل معنى العودة إلى اساليب رأسمالية تعطي قيمة للعمل واستخداماته ، بينما تقوم نظرية القيمة عند ماركس على العمل وحده .

ولكن أين هذا كله من الاقتصاد الإسلامي ومبادئه ؟ أن الوسطية الإسلامية تتضمن في الموضوع محل البحث أننا وإن كنا نعلم من قيمة العمل (كل صنوف العمل) إلا أننا لا نصل إلى ذلك إلى إهدار دور أصحاب المال والأرض إلى

تحقيق الدخل النتج . ولذا فلننا عند توزيع العائد لا نهمل أي طرف ولا نبخسه حقه ، ونرجو أن يطمئن الدكتور النجار تماما إلى ذلك . أننا لا نكفي بتشجيع أصحاب المال على الإضرار ، ولكن ندعوهم إلى دفع هذه المدخرات في القسمة مشروعات مفيدة وفي تشغيلها ، ونعلم أن صاحب العمل لن يفعل ذلك إن لم يامل في زيادة دخله . ولكن يجب ألا تكون الزيادة على هيئة ربا . أي يجب ألا تكون الزيادة مضمونة ومحددة . يجب أن تكون الزيادة مربوطة بتقواه ، وبفلسفه في اختيار شركائه ، وفي متعلمهم ، وبتمحله لاجتمعات الخسارة .

■ فليطمئن إذن د . النجار إلى أننا لا نهمل الحوافز الكلية بتحريك الأموال ودفع السحيلة الاقتصادية ، فنفرة الإسلام في موضوع الربا تختلف تماما نظرة الماركسية التقليدية ، فنحن نلغي الربا (العائد الثابت المضمون) ونقدم لأصحاب المال حافزا بديلا ونوع ميذا المشتركة في الربح والخسارة .

— ونحن نرى أن القيام بهذه المهمة ، في عصرنا الحالي الذي تميز بوفرة الأموال وضخامة مؤسسات متخصصة تتولى دور

الوسيط بين أصحاب المدخرات وبين القلمين على المشروعات . ولكن كما نرفض صيغة الماركسية التقليدية التي تنكر الملكية الفردية ودور أصحاب المال وتصادر حقوقهم ، فلننا نرفض كذلك الصيغة الربوية في الاقتصاد الرأسمالي .. أننا نريد بنوكا من نوع جديد ، بنوكا غير ربوية .

● الملاحظات وتوضيحات ●

في ضوء بعض الأسئلة التي طرحها د . أحمد كمال أبوالمجد في مقالته المنشورة في الأهرام وفي ضوء ما جاء في مقال د . سعيد النجار ، أقدم بعض

الملاحظات والتوضيحات السريعة ، تأكيداً لما أوردته في مقالات سابقة .

١ | يقلل إن البناء المصري الحديث أصبح يملك خبرات كثيرة تمتعه عمليا من تحقيق خسائر اجمالية . قد يخسر البنك في عملية هنا أو هناك ، ولكن في مجمل عملياته يخرج رابحا . وإذا حدث الأمر العكس وخسر البنك ، فإن البنك المركزي يلق الدعم والمساعدة ، فلماذا الإصرار على حرمان صاحب المدخرات من دخل ثابت مضمون ، فقام البنك صاحب ربح مضمون ، وغير معرض للخسارة ؟

والرد على ذلك هو أنه حتى لو افترضنا أن البنك ينتج دوما ويحقق ربحا اجماليا مؤكدا (وهذا غير صحيح) فإن معدل الربح الذي تحققه البنوك المختلفة يقل متلفوتا ، لقد حقق البنك في مجمل عملياته ربحا يصل إلى ٥٠٪ أو ١٠٪ ، فلماذا نحرم من يحظى البنك أو من يأخذ منه من حق المشاركة في نتائج الارتفاع والانخفاض في كفاءة الأداء . مع كل ما يترتب على ذلك من تنشيط للمتابعة والمحاسبة ؟

٢ | هل تعني دعوتنا إلغاء النظام المصري الربوي فورا ؟ لا تصور أن عقلا يدعو إلى ذلك . لقد اعتد كل العاملين في سوق المال على اساليب العمل في هذا الجهاز الربوي . وعلى هذا الجهاز قلعت ادارات خيرية لا يجوز الاستغناء عنها جهة وبإسامة . إن إلغاء الجهاز المصرفي الربوي الحالي بجرعة قلم يعني أحداثا انهيارا اقتصادي لسوق ربوس الجميع .



المصدر : الشهاب

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٣ | وماذا عن العلاقات الدولية ؟

يقال إن الاقتصاد المصري لا يمكن أن يتغلب عن النظام العالمي وشبكته المصرفية ، فكيف يتعامل جهازنا الربوي مع الجهاز الدولي القائم على الفائدة الذهبية ؟ هنا أيضا نقول بالترجيح ، وإذا تعاملت الدولة الإسلامية مع النظام الدولي من موقع الاستضعاف ، فانه مانون لنا شرعا أن نتعامل مع القوى الخارجية التي لا يمكن الاستغناء عن التعامل معها ، ومانون لنا أن نقبل شروطهم ، أي مانون أن نتعامل مع بنوك الخارج بفائدة ذهبية ، بينما جهازنا المصرفي المستقل يتطور ويتوسع في استخدام الأساليب اللاربوية في تعاملاته الداخلية .

ولكن .. في كل الأحوال

ينبغي أن تصد فورا من التعامل الربوي مع الخارج . حتى إذا استمر جهازنا المصرفي على ما هو عليه . فبئس إذا كنا مجبورين على قدر من هذا التعامل مع الخارج . فإن من الواجب أن يكون هذا القدر عند الحد الأدنى .. ففتح الباب على مصراعيه أمام التعامل الربوي مع الخارج أوقع الأمة العربية الإسلامية في التبعية وبدد مواردها . والدول الغربية الدائنة للغرب (دول الميزول) ليست في وضع أفضل من الدول الحديثة . فالدائنون للغرب خاضعون لأهل الغرب خوفا على أموالهم من المصادرة (وما حدث لإيران في هذا الشأن نذير معن للكافة) .. والدينون خاضعون إلى القدر الذي لا يحتاج إلى مزيد شرح .. نشال الله اللطيف والتوفيق

ماذا نريد إذن ؟ نريد أن نحدد

بمعين الهدف وهو : انتهاء الأسلوب الربوي . ونريد أن يتحقق ذلك على مراحل يتفق عليها ويشمل برنامج الفترة الانتقالية المصاح للمجال أمام المؤسسات الرائدة التي تسعى إلى تطبيق أساليب غير ربوية .. وإذا كانت النتيجة صالحة في إلغاء النظام الربوي تماما في يوم من الأيام . فمن الواقعية أن نسلم بأن هناك قوى كثيرة ستقوم التقدم في هذا الاتجاه . والتنافس بين الأسلوبين سيكون حادا . وبشر ما تلتزم المؤسسات الرائدة فاعليتها وكفائتها . بقدر ما تلتزم أن جزءا المتعاملين معها سيكون خيرا في الدنيا وليس في الآخرة وحدها . سيسهل أساليب المقومة لشريع الله . ويسهل تحول الجهاز المصرفي الحالي وقياداته إلى أسلوب إسلامي .. ولذا يجب إعطاء الفرصة أمام المؤسسات الرائدة . وليس إغلاق السبل كما تفعل الحكومة حاليا .

نحس لا نقول إذن بفترة مغامرة . ولكن نتكلم عن تخطيط ومراحل . بشرط أن يكون الهدف متفقا عليه وليس محلا لنزاع . وقد اشير هنا إلى تجربة الفترة الإسلامية في إيران فالثورة كانت تهدف منذ يومها الأول إلى تحويل البنوك الموروثة إلى بنوك إسلامية ربوية . ولكن تطلب الأمر مرور ثلثي سنوات من الجهود المتصلة قبل أن يقولوا أنهم وصلوا إلى نقطة تحول تلجحة .



اعلان « المطاوي » في بيان الشيخ « طنطاوي »

بقلم:

ابراهيم البيومي غانم

بقر لا بلأنا ، الثانية ، بلأنا السابق ، وهو معنى رده واكدته علماء اسلام على مر العصور عند حديثهم من السياسة الغربية . واذا كان الامر كذلك فهي سلطة فاقدة لشرعيتها السياسية اسلامياً . فاعلم يا فضيلة الفتى ، والحالة هذه ان اى حبل او ، بيل ، توجهه للناس ان ينج اثره حتى لو كان سليماً صحيحاً لاشك فيه مدمرة من تحت عمامة مثل هذه السلطة . فما باله اذا كان بيلان الاخير فيه ما فيه مما بينه اهل العلم والاختصاص (الشيخ الرشداوى والشيخ الغزال وفضيلة الامام الكبير شيخ الجامع الامرى وغيرهم)

ان ، المطوى ، او الخفى السبلى الذى يكتنف اولئك كاي بيلان لى يبدى معه الحصر على حسن النية فقط والامتنع الاستظهار بما قل فلان وفلان فحسب بل هو قد ذلك وقيله لا بد من التسليم بالافتقار للعروة الشاملة الى الاسلام لينظم شئون حياتنا .

٢ - المطوى الاقتصادي والاجتماعي

لايمارى احد في ان الامم السعيدة الرشيدة هي التى يكثر فيها عدد الافراد الذين يتعاونون على البر والتقوى . لا على الائتم والعداون . كما جاء في بيان لفضل الله . ولكن المشكلة ان كل نسل الى تكثر عدد المتعاونين على البر والتقوى لا بد وحتماً ان يتوافر مناخ اجتماعي تشجع فيه الفضيلة وتقيم الرحمة والتسامح ومناخ القصد على ايام على التوازن والاعتدال والعدل والشفافية والذبح ومعاملة العدالة والسفاهين . وكثير مالم - ومناخ سياسى يفرق الامم ويحصر الدين ، ويحصر الامم والأراضي والأموال ويحصر الكرامات . واذا كنا كجاذبين لامراض في البحث عن الفاسقية والجور والفساد الاقتصادي والاجتماعي لبيان الفتى فإنه مما يسترعى الانتباه صوره في ظل ظروف

حفا لنا انه لا يكون المقصود ، بلالمطوى ، جمع ، مطوة ، لان هذا المطوى على فيه شروع في العنف ، وهو ما لايرد لنا على بل لا حاضراً ولا مستقبلاً . وانما المقصود هو ما انطوى اى خفى . وفي لسان العرب : المطوى هو تغيض النفس . ومطوى الشجر ومطوى البطن ومطوى الدرع . اطواها والوحد مطوى . فيكون الهدف من هذا الخلق هو بيان ونشر بعض المطوى السياسية والاجتماعية التي انطوى عليها . بيان ، فضيلة الفتى الشيخ سيد طنطاوي بخصوص شهادته الاستدلال التي بين انها حلال حسب ما نشرته الصحف يوم ١٩٨٩/٩/٩ جميعها تحت عنوان : بيل للمفتى . ولم تكل فتوى . والمعروف ان ، البيلان ، هو تغيض الاخفاء ومن ثم فقد بين الفتى ولم يلت

انها ، تصلى عليهم ، وانها عاجزة وكسيفة تحتاج . المساعدة . تماماً كما جاء في البيلان . وثبتت فلتنا . ومازالت - في عملية الاموال العامة او في توجيهها في وجهه الخير والتفج الملم اى لتدبير شئون الرحمة بما يصلحها يا فضيلة الفتى ، فإذا اضفنا ان اقلية الناس ، الذين تستعظم لمساعدتها من خلال استنهاض قيم ومثل الاسلام في نفوسهم ، يدرك هذه الدولة وحكومتها صباح مساء لا تتلقى بالا الى اسلامهم

المزيج ولا الى قيمه واحكامه في اغلب مجالات الحياة . بل على العكس يرونها تنهد كل ذلك من خلال وسائل اعلامها ووزارة داخليتها والكثير من قوانينها واحكامها ومؤسساتها ، التشريعية ، وهم في ٩٨ / منهم يريرون ان يحكموا بالشريعة الاسلامية كما جاء في الاستطلاع الذى اجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، فأتى لهم بالذقة فيها ؟ انها فاقدة لشرعيتها واعلميتها لحكمهم في نظرم من هذه الناحية والا فهل ترى - بصفتك احد علماء الاسلام - ان السلطة التي تتولى امر المسلمين تكون متضمنة بالشريعة وعلى لاتطبق شرع الله كلاً - وليس ٩٥ / فقط اذا كان ذلك صحيحاً ؟ وحتى لو افترضنا ان هذه السلطة حسنة النية في سعيها ، لتتضمن مشروعات الناعة لكل افراد المجتمع . كما جاء في البيلان . وهي امور تتوقع الناس في معاشهم ولكنها تفلت عما يتوقعهم في معادهم وتجاربه . كما هو معروف ، فهل ترى يا فضيلة الفتى ان مثل هذه السلطة تكون - سلطة فاسدة - تحمل الناس على خيري الدنيا والاخرة ؟ ام هي - سلطة قاصرة - تحصر نفسها وتحتصرهم في هموم الدنيا فقط ؟ لاينح احد ان تدن الفتى وقفه وورعه يبعث

وأتادم الامر بعيداً عن ، الاقناب ، بلأنا الدقيق ، الفتوى ، والله محدد ، بيان ، فإنه يجوز لنا ان نبدى بعض ما ظل خافياً او مطوياً فقد علمتنا السياسة ان حلف كل بيان خافياً كثيرة او قل ، مطوى ، بلا حصر . وهي ما تحاول نشر او اعلان او شرح بعضها ونصير الكلام منها عمل ، المطوى السياسي ، والمطوى الاقتصادي الاجتماعي ، في هذا البيلان بعد ان تنصير اهل العلم والاختصاص بتوضيح ما انطوى عليه البيلان من جوانب فظية

١ - المطوى السياسي :

عدا فضيلة الفتى بيانه بالفتا على ، العقلاء الذين يتحررون الحلال الطيب . وعي . بينهم الضيعة وبعد ان اورد كلاماً كثيراً حول موضوع البيلان عاد ليؤكد قرب نهاية بيانه على مسألة ، النية ، مرة . اخرى فقال : ومن الخير ان يشترى الانسان هذه الشهادات بنيت المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها البالغة لكل افراد المجتمع وأن يتقبل ما تنصحه له الدولة من ارباح تغير ذلك على انها لئن من التشجيع على مساعدتها لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة ، ثم قل ، ولأفاننا . بذلك نخبر من خلافات المتخلفين ومن تصيرهم المعسرين . فبين الاعمال والنيات ، ولكل امرء ما نوى - كما جاء في الحديث الصحيح .

ولا احد في المعلنين يختلف مع فضيلة الفتى . ولا مع غيره . في أهمية النية واحسانها وخلوها من عمل الخير لمرضاة الله . ولكن المشكلة ما يا فضيلة الفتى ليست في انعدام حسن النية ، انما هي في انعدام ثقة الناس أصلاً بالدولة والحكومة . فقد ثبت لهم بالفعل



مباريات وأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية تضيء لما يتطلبه مجتمع « الأمم السعيدة » من منافع اجتماعي واقتصادي وسياسي بالأوصاف السابق ذكرها . فهذه الأوضاع التي تشكل في مجملها الاطار العام للمجتمع الذي يستقبل بياضك بالفصيلة المفتي متروية على نمو خطير بل مرعب ، على نمو التيسر على الناس فيه ، الحالل بالحرام ، ويجعل الانسان لايفضل فقط عن انتقاء الشهوات لكثرة الانتباس بل ينسية « خُرْجة » إن كان عطاراً !

إن صاخ الفصيلة في المجتمع وهو من شروط دفع الناس للتعاون على البر والتقوى . كما يريد المفتي ونريد معه ، لتحقيق مجتمع الأمة السعيدة ، غائب تماماً وموجود بدلاً طبقاً لادلالات الاحصاءات والارقام الرسمية والمطنة . مناح آخر يحض على الرذيلة والتدابير وقتل الأرحام - لاصطفيا التي اوصانا بها النبي صلى الله عليه وسلم - فعدلات الجريمة في مصر في تزايد مستمر وفقاً لتقارير الأمن العام الصادرة مؤخراً . وهجم العاطلين الآن من الشيايب يقدر بـ ٢,٨ مليون يشكلون مجتمعاً مهيباً ليرى فيه الفساد بكل اشكاله ، والمخدرات تكلف مصر سنوياً ١٥,٠٠٠ ضحية ممن يصيحبون مدمنين و ٢ (ثلاثة مليارات من الجنيهات) تنفق على الامن والتعاطي وهو مبلغ يعادل قيمة كل ما تحصل عليه مصر من معونات اجنبية سنوياً (طبقاً لما نشرته مجلة الاهرام الاقتصادي ١٩٨٩/٢/٨٢ وهل تلك نيا الرافضة التي حصلت هي وايضا على ٧٥ الف جنيه من موارد الدولة نظير الرخص في الفوزير ؟ او نيا ملكة جمال مصر - التي اغلقت الصحف انه تم دعم رحلتها إلى امريكا بـ ١ ١/٢ مليون دولار من اموال الحكومة المصرية حرصاً منها على احرار نصيب السبق بين الأمم . وهل يبقى انسان عاقل على قيد الحياة إذا سمع بعد ذلك ان العالم المصري الغد د . سعيد بجير قد مات فجلة ؟

أما المناخ الاقتصادي اللازم لنهضة الأمة السعيدة فيشهد ازمان طاحنة يعوز جزء كبير منها إلى سلوكيات الذخ والترف وسياسات الكبرياء والسدادات ! فحجم الدين الخارجي طبقاً لأقل التقديرات - حسب ما اعطته وزير التخطيط المصري في الحطة الجديدة هو ٢٩,٥ / مليار جنيه خلال الثمان سنوات الأخيرة . في نفس الوقت الذي بلغ فيه ما اهرب من اموال الشعب الى الخارج ١٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٨ فقط طبقاً لتقرير الأمن العام ، وبلغت قيمة خسائر إيراق الحكومة ١٨ مليون جنيه خلال



اعلان المطلوى [بقية]

وبطريقاً لتقرير النائب العام المصري من واقع المنظمات المدعة من المعتقلين بلغ عددهم خلال الثلاث سنوات الاخيرة ١٢,٥٠٠ معتقل سياسي او صاحب رأى او عقيدة .

إن هذا الانحطاط العام الذى يلف جوانب الحياة المختلفة جرى بأن يدفع فضيلة المفتى وهو خالص النية في العمل من أجل مصلحة هذا البلد ولاشك ، لأن

يبدل ليس البيانات فقط ولكن النصيحة الضالعة لاقتناع من يودهم الأمر بأن الذليل على احكام الشرع الصنيف كلمة

بلا نقص لايسبل غيره وإن الاسلام وحده هو الحل .

وهذا ما ينتظره الناس منك بالفضيلة المفتى ومن اخوانك الطماء بصفتكم علماء الأمة ، الآن

نفس العام بتقرير نفس التقرير أما ضحايا شركات توظيف الأموال فقد بلغ عددهم من ضحايا الريان فقط من ٧٥٠ الى ٨٠٠ ألف ولا أحد يدافع عن انحراف هذه الشركة أو تلك بل الكل يزايد فضيلة المفتى في ضرورة انزال العقوبة الصلبة في حالة ثبوت الانحراف ليس في شركات الأموال فقط وإنما في تصرفات البنوك على اختلافها إذا استثمرت أموال المودعين في أنشطة مسموعة تضر بالمجتمع .

أما مناع الأمن وسهر السلطة في حفظ الأتانس وحماية أموال وأعراض وعقول المواطنين للممارسات طبقاً لقوانين الطوارئ من الاعتقالات والتعذيب والمطاب الجماعي قد تحدثت عنها تقارير منظمات حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية بما فيه الكفاية



المصر: النور

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كبار علماء الأزهر يتحدثون عن فتاوى الدكتور طنطاوى :

علماء الأزهر .. ليسوا على خلاف مع فضيلة
الفتوى حتى نقول بهم المفلتون .. لكنهم
واقفون أن يلقوا بكتوف الأيدي اسم الفتوى
الجزئية التي صدر بها الفتوى مقامات المسلمين
بصفة عامة والعلماء بصفة خاصة ...
لقد أكد العلماء أن الفتوى التي أصدرها فضيلة
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي الجمهورية
بإقامة شهادات الاستسلام ودقائق التوفير ... جاءت
سجمة لهم .. ومخالفة لأجماع العلماء
وضموا أن هذه الفتوى .. هي رأى شخصي ..
ولا تمثل سوى رأى الدكتور طنطاوى فقط ..
كثف علماء الأزهر على أن أغلبية أعضاء مجمع
البحوث الإسلامية لم يخلوا المصالحات المصرية كما قال
الفتوى .. بل أن الأغلبية حرموها وأصروا عليها
بذلك .. تحدث العلماء «النور» حول
رأيهم في فتوى الفتوى .. فعلا نقول ١٢



المصدر: النور

التاريخ: ٩٠ سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد العظيم المطعني :
النية كانت مبيتة
.. لهذه الفتوى
 عميد كلية الدعوة :
ماذا
تجاهل
بيان
شيخ الأزهر؟

د. مطلوب :
حذرنا المفتي
بما فيه الكفاية
لكنه تسرع ! !

إشترك في التغطية

عبد الرسول الزرقاني

أبراهيم نصر	محمود راضي
حمدي البصير	محمد حلمي
عادل الأنصاري	أحمد سليمان
محمد فتح الله	سمير صيام
علاء الطيوي	عبد الله رواش
محمد علوان	أحمد بربري
محمود أبو سريخ	عاصم الخول

الدكتور عبد المجيد مطلوب رئيس قسم الشريعة بمطوق عين شمس ومفتي اللجنة التي اجتمع بها المفتي قبل اصدار فتواه ان أعضاء اللجنة ومنهم الشيخ عبد العزيز هادي والشيخ أحمد مسلم عضو لجنة الفتوى بالأزهر والمستشار عبد الشافي مائل طلبوا من المفتي التحويل إلى اصدار الفتوى قبل ان يتم تغيير الفتوى وبالتالي وجهات الاستفتاء المسؤل بغيره .. وحذروا المفتي بما فيه الكفاية من الصروح إلا ان المفتي أصر على اصدار الفتوى !

إسائذة كلية الدعوة أصدروا
بياناً بعدم شرعية الفتوى

أصدر إسائذة كلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر بياناً أكدوا فيه عدم شرعية فتوى المفتي صرح بذلك الدكتور سليمان درويش وكيل كلية الدعوة . أشار البيان إلى ان شهادات الاستفتاء وصليق التوفير غير جائزة شرعاً وأن فتوى المفتي لا تعبر عن إجماع علماء المسلمين وإنما تختلف مع فتوى مجمع البحوث الإسلامية الصادرة عام ١٩٦٥ التي أكدت ان شهادات الاستفتاء حرام



الدكتور محمد الاحمدى ابو النور
وزير الاوقاف السابق يقول ان مثل هذه القضية خطيرة لا يمكن ان يفتى فيها واحد وان كان مفتى الجمهورية .. وإنما ينبغي ان يصدر بشأنها رأى جماعى ويتعاون فيه كل علماء البلد بما فيه مجمع البحوث الإسلامية ليكون هناك رأى موحد مدروس ومصحح فتقول الآية بعد ذلك انشئ الامر في هذه القضية ولا يؤخذ برأى واحد بعد ذلك
وكم كنت اتعنى ان يجتمع علماء الدولة كلها بما فيهم رجال الاقتصاد ورجال الحديث والتفسير ورجال الاسماء العلمية المعنية بجماعة الأزهر وفروعها وكذلك جميع العلماء الذين تلقى تعليمهم وعلى رأس هؤلاء جميعا يكون فضيلة شيخ الأزهر لئلا يفتى في هذه القضية لأنها لا تخص مصر وحدها وتصدر فتوى واحدة تنتفى عنها كل الشبهات لأن مثل هذا المؤتمر سيكون صليبا ليس مع الدولة وليس عليها وإنما يفتى الحق ويرجو وجه الله حتى لا تنهم الفتوى .. وقبل وبعد ذلك فإن الإسلام دين الطهارة .. واصحاب الطهارة السليمة سواء كانوا من العلماء أو من غير العلماء يستقيمون ان يفتوا الفتوى اذا اطمئنت لها قلوبهم ولا فرضوا مهما كان شأن مصدرها
وأخيرا فإن القول بالاضطرار في إباحتها قول الربا القوي مردود لأنها اذا كانت مضطرين لأن تتعامل بالربا على المستوى العائلى فلا ضرورة ولا اضطرار لأن تتعامل به على المستوى المحلى .

أختلف !

الدكتور محمد الطيب الضاهر رئيس جامعة الأزهر الأسبق أنشئ لاجد رأى القائل بوجود شبهة رابعة ذات علل متغير يشتمل صحتها الريح والخسارة وهذه هي القضية الشرعية

اما شهادات المجموعة ب .. فإنتى ارى حرمتها ولا أتفق مطلقا مع القائلين بأنها حلال

ويقول فضيلة الشيخ عبد الحميد كاشك اذا لم تكن الفتوة المضمونة والثابتة هي الربا فعلا يكون الربا .. ولا عذر لاحد اذا تعامل مع البنك هذه المعاملة لان الاصل الشرعى موجود منذ اكثر من أربعة

عشر قرنا من الزمان .. وهو القضية والمرابحة .. والمشاركة
ولقد حرم الله الربا بعد ما احل النبي كما حرم الزنا لأنه شرع الزواج فلا عذر لاحد بعد ما تبين الرشد من الفس
لفمذا ترفض الصير في النور وتخطى في ظلمات الحرام ؟ اللهم لك بلغت اللهم فاشهد .. وعلى كل عاقل ان يختار طريق الرشد ويتجنب سبيل الضلال .

ويقول فضيلة الشيخ احمد الحساوى خطيب مسجد الفلاح ابراهيم بالاستندرية ان فتوى المفتى في البنوك غير محقة لأنه لم يقدم الاثمة .. وان كان قد رجح في شهادات الاستئثار إلى القول علماء سابقين وهي القول مرجوحة إلا أنه زاد عليها بغير حق ويبدو ان فضيلة المفتى لم يحط علما بعمل البنوك على حقيقتها ولذا جاءت الفتوى غير صحيحة .
ويقول الدكتور مصطفى عثمان الإسلام باسم الدعوة بكافة اصول الدين ان معارضة رئيس لجنة الافتاء المسبق للفتوى الخاصة بإباحتها بعض شهادات الاستئثار واعراض اغلب العلماء على مصرح به استلذا الفضل الشيخ طنطاوى يدل على وجوب ترك ملكه لشبهة حرام

اما الشيخ احمد حسن مسلم عضو لجنة الفتوى بالأزهر فيقول ان شهادات الاستئثار مازال فيها كلام وفتوى دار الافتاء منصوبة إلى المفتى وحده .. ولجنة الفتوى تستصدر عما قريب بيانا تفصيلى فيها رأيا لأن فضيلة المفتى جمعنا وبعض العلماء بناء على رغبة وزير الاوقاف ليبحث هذه القضية ولم ننضم بعد ولوجنتنا بفتوى المفتى وهي منصوبة اليه كما أعلن هو ذلك وليس لاحد آخر

يقول الدكتور عبد العظيم المطعنى الاستاذ بجامعة الأزهر لا يختلف معنا منصف اذا قلنا ان بيان دار الافتاء جاء طافحا بالتمتع مع المعاملات الربوية ولذلك قام بما يشبه ليسح الشك لنصو الربا والمضى بجوارها .
أضاف انه يرى ان الاسراف في

التحليل يشير من طرف خفى إلى ان القية كان مبيته عند دار الافتاء بما اختلف به .. ولا كان في الواقع ضروريا دعتنا إلى هذا التحليل اسررف لخصم الخطب .. ولكن لا ضرورة مع وجود البديل الاسلامى لكل هذه المشاكل
يقول الشيخ محمود عبد الوهاب فبعد من علماء الجمعية الشرعية ان ما قلناه فضيلة المفتى عن شهادات الاستئثار غير دقيق فقد قلنا ان أربعة من العلماء الذين شاركوا في شهادات اصدار الفتوى حرموا شهادات الاستئثار بينما اباحتها تسعة منهم والحقبة غير ذلك كما اخبرني فضيلة الشيخ عبد الله الشاذلى ان كل من مجمع البحوث الإسلامية انعقد بعد ذلك وقرن ان شهادات الاستئثار (أ) حرام بينما ابيد الجمع (ب) مباح (ج) (د) مباح وطالب البنك ان يراعى هذه الاختلافات لتكوين معادلته الشرعية .
ومع هذا لم يغير البنك حتى الآن من وضعه حسب ملاحضة مجمع البحوث
وابدى الشيخ محمود فايد حزنه الشديد لما يجري الآن من خلافات ضيعت هبة منصب الافتاء .
وذكر ان المكائلات التليفونية لم تنقطع من أنحاء مصر بعد صدور هذه الفتوى التي لا يطمئن اليها الناس ولا يثقون فيها
أضاف الشيخ فايد إسماعيل لفضيلة المفتى عليك ان تقرر وتبحث وتخرج للناس نظما الضميرية اسلامية يحسم النفس فيها على الثواب بدلا من البحث عن تحليل النظم الربوية التي ارساها اليهود الذين قل الله فيهم .. واذهب الربا ولا تنهوا عنه وتكلموا اموال الناس بقبيلكم .

اشتعلت المواقف

يقول الدكتور .. عبد الحى القرناوى الاستاذ بجامعة الأزهر

اعترض العلماء فتوى المفتى لأنها لم تحسم الموقف بل زادت توترا وإشغالا .. ولأنها لم تستند على دليل قوى وإشنى اتساعا لن الدولة أرادت تحريم الربا هل كتلت في حلبة إلى هذه الفتوى التي



النشر والخدمات الصحفية والاعلامات تاريخ :

٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

أفتتا بها فضيلة الدكتور عثمانوي^١
يقول د. حسن الوارثي الأستاذ المساعد
بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة .. إن
شهادة الاستمثار حرام حرام
يقول د. محمد سعيد لعمد المسير
الإسلامية أصول الدين إن الجوار
الذي دار بين فضيلة المفتي ورئيس
مجلس إدارة البنك الأهلي حوالاً لا جنوى
منه .. ولا يرتب عليه إيلامه الفوائد
فصل حقيقة شهادات الاستمثار هل
إنها علاقة حقيقية بين الدولة والأفراد ..
وهول وجوه استخدام حصيلته لشهادات
قبل أنها تستخدم في تمويل خطة التنمية ..
وهول من يدفع الأرباح قبل أنها وزارة
أهلية تكون الدولة طرفاً لا يسمح لها
بالتصرف بقراري وعن حصيلته لشهادات
تستخدم في التنمية لا يجبنا نأكل حراماً
وننتج في التنمية .. فيجب على الدولة
وجهاً لها الرسمية أن تلتزم وأما للإسلام
وإن تعرض عن قواهم وإن يتجند عن
الشهادة وإن تقدم القوة في الشهادة
المعية والاقتصادية.

الشيخ .. محمد يوسف
عطفي مدير عام التعليم
الثقوي .. بالأزهر .. إن ما
أثير حول موضوع لفظة
البنوك التجارية ليست حلالاً
لأنها لفظة محددة عند

العقد .. وله نص الفقهاء على تحديد
وبين وتوضيح الربا بأنه الزيادة
المشروطة في العقد .. ونحن فيما أثير
حول فوائد البنوك وشهاداتها .. ب
مع رأي فضيلة شيخنا وإمامنا الأزهر
الأعبر جده الحق على جده الحق الذي
الصحح في بيئته حكم الشرع بذلك
وأضحا وشفاها وتكفيا ورعا في ذلك
وجه الله

ما هو الربا ؟

ويقول الشيخ عبدالله الجوهري
مفتي شيوخ القرون بألأزهر
الشريف .. إذا لم يكن هذا ربا فحلت
أي اسم سمي الزيادة المحددة من
مبلغ القرض ثم أورد عند التسديد دفع
هذا المبلغ زائداً عن الأصل أيضاً
نسبي هذا أن لم يكن هذا ربا .. وإن لم
يكن ما قلناه المفتي ربا فما هو الربا .

تحريف .. وتبديل

يقول الدكتور محمد صلاح
الصعوي الأستاذ المساعد بكلية
الشريعة والفقهاء أن تحليل شهادات
الاستمثار على أساس المخاضة تكفل
تطهر وتحريف وتبديل لشرع الله ..
وإن القول بأن شهادات الاستمثار بين
صاحب المال وصاحب العمل فنقول إن
الأسلوب الذي تم به هذا الاستمثار
يعتبر مصفاة الإسلام أن لا
يكني فقط شرعية الأعداد والنفقات
بل لابد من شرعية الواسل والسبل
التي تسلك لتحقيق هذه الأعداد

ويقول فضيلة الشيخ محمد مصطفى
خشي رئيس لجنة الفتوى والفقهاء بمجمع
البحوث الإسلامية إن أي مبلغ زائد على
أصل القرض سواء كان مقدماً أو مؤخراً
مخرجة عن القرض المقصود منه شرعاً لا
فرق في ذلك بين القرض الاستهلكي
والقرض الانتاجي (أي القرض الذي
يعطيه المقرض لأغراض أخرى غير
الاستهلاك)

ويقول الدكتور عبد الجليل خشي
الأستاذ المتفرغ بجامعة الأزهر أن الإثمة
السابقين قد حرموا هذه الشهادات وإن
هذه الزيادة ربا محض وتول بيلت الأهل
إن يصدر بدلا من ضمانات الاستمثار
صوكا أو مستندات على وفق مكلتوا
يفعلون مع الربا والسعد والشريف
وهذه هي المخاضة المشروعة

وجهة نظر شخصية

الدكتور محمود مزروعة عميد
كلية أصول الدين يشبين
القوم إن د. محمد سيد
عثمانوي أخفا السبيل في
الفتوى وفي الوسيلة التي

نوصل من خلالها إلى إصدار فتواه ..
واعتقد أن هذه الفتوى لا تمثل إلا
وجهة نظره الشخصية وقد لفتنا من
العلماء من يعرف مسبقاً أنه يؤيد
وجهة نظره

ويستأهل الدكتور أحمد علاء
دعوى الأستاذ بكلية الدراسات
الإسلامية جامعة الأزهر إني أقول
لفضيلة المفتي إذا كتبت فوائد البنوك
ودفتر التوفير والبنوك الصناعية
والزراعية والعقارية وشهادات
الاستمثار أ ب ليست ربا .. على حد
قوله .. فما هو الربا ؟

ويقول د. محمد السيد جبريل
الأستاذ بفسم التفسير بكلية أصول
الدين بالقاهرة .. إن قضية الربا قد
حسمها الله ورسوله ووضعا شرعه
قبل أن تتكلم فيها المجامع الفقهية
التي كتبت على ما جاء فيها من حرمة
سائر الزيادات على الفروض أيا كتبت
المسميات التي تدرج تحتها وإذا
كتبت دار الإفتاء في بيانها الأخير قد
أباحت بعض صور الربا تحت
مسميات جديدة .. فمن قل بذلك
مستول عنه أمام الله عز وجل .. والله
عاقب على أمره

يقول الشيخ .. صابر اليربويس مراتبي
بمجمع البحوث الإسلامية السابق أن
مجمع البحوث الإسلامية أصدر فتواه عام
١٩٦٥ بتحريم شهادات الاستمثار وهذه
قضية أرى أنها حسنت من قبل
أضف .. أنه يتألف ويؤيد فتوى الإمام
الأعبر الشيخ جده الحق على جده الحق
التي نشرت في جريدة الأهرام ..
يقول .. د. عر عبد الرحمن استاذ
التفسير بجامعة الأزهر إن شهادات
الاستمثار ومستيقن التوفير فوائدها
حرام .. حرام .. حرام

وبقول

الشيخ اسماعيل صادق العدوي ..
خطيب الجامع الأزهر .. إن قضية
البنوك والربا وشهادات الاستمثار قد
حسمها القرآن الكريم في قوله تعالى
« الذين ياكلون الربا لا يقومون إلا كما
يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس »
ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا
وأحل الله البيع وحرم الربا ..
وأضف لفضيلة لفتا .. إني أقول
للذين قالوا يأن نستشير العلماء
قضية الربا فطه لماذا لم يستشروا
العلماء في قضايا أخرى مثل مصطنع
الخمير ومضلات بيع الخصور
والرافضات والكهربائيات .. وغيرها
أشار فضيلته إلى أن الإسلام جزء
واحد لا يتجزأ وإن الذين اتفروا
القضية التوراه من أجل مصالحهم
فقط.

ويقول الدكتور محمد خليل عبيد
كلية اللغة العربية سابقاً أن المفتي قد
تعرض لعدم على الإفتاء في شيء عظيم
كان ينبغي عليه أن يسأل ويأخذ رأي
العلماء دون أن يتفرد برأيه شخصياً
نوع الرجوع إلى العلماء حيث أن
المفتي قد جعل جانياً كبيراً ونسأل
الله سبحانه وتعالى أن يحفظ له
ويجرح إلى الله على هذا الشئ الذي
جعل الحرام حلالاً وعجبت كل
العجب من أمر المفتي الذي يسأل أهل
البنك عن أشياء حتى يبرر ما فعله
ويترك الطعام ولا يجد إلا أن القول
حسبنا الله ونعم الوكيل



كما أنني أكرر بأن القضية سهلة ومسومة في القرآن الكريم والسنة الشريفة والحال بين الحرام وبين

وكيفاً فتوى مجمع البحوث الإسلامية التي صدرت عام ١٩٦٥ وحسنت الموقف

الأزهر الحليم في هذه المسألة وأعان أن الفوائد ريباً بين وكان في ذلك مستنداً إلى مجمع

ويقول الشيخ هلال علي صالح الخفش بالآثار العديدة للمصاحد الأزهرية بالمقارعة التي خلفت تماماً ما جاء به فضيلة المفتي في فتواه الأخيرة لأنها لم تحسم موقفاً بل جعلت الموقفاً أكثر عرضة للتقليل والقال كما أنني أضم صوتي للمعنيين بفقرتي قبل الفتوى أو إصدار القرار.

ويقول الشيخ محمود أحمد فرج من علماء الأزهر الشريف إن فتوى المفتي الأخيرة فتوى لا أساس لها من الصحة - مع إحترامي للجمعية المفتي - ولكن إن أنسى قول الله تعالى وإن تنازعتم في شئ فمنوه إلى الله والرسول - فضيلة المفتي استند في فتواه بالأثر الذي ذكره في مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٧٦ وقال إنه يتألف من ١٣ علماً إسلامياً وإن جميع علماء الشريعة في هذا المؤتمر خرجوا بشهادات الاستئمان وضييف الشيخ محمود فرج .. إن الشيخ عبد الله الخند والشيخ الدكتور الحسيني شحاتة قد خرجوا أيضاً

كما يقول الدكتور محمد زين العابدين المشروس بكية الدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف إن المفتي يسأل أهل البيت ويترك العلماء ولقد عجبت من قول المفتي حينما يسأل ما صيغة شهادات الاستئمان وما الدافع إلى إنشائها . ويجب مسئول البيت « هي عبارة عن مذكرات لتحويل خلة التنمية وهي لا تزيد ولا تنقص على أنها علاقة بين مقرر ومقرر وهذا من قبيل الربا وليس من قبيل المضاربة

ويقول الدكتور حسن يونس عبيدو أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر أنه كان الأجدى بالحكومة والمفتي يدل أن تطوع الإسلام إلى موافقة النظم القليلة إن توجه الجهود إلى تطوع النظم السهلة في البنوك الربوية إلى النظم الإسلامي وبذلك يعود للمجتمع الإسلامي هويته المستقلة وذاتيته المفقودة وبمثل أن يدخل العلماء في معترك كلامية حول الحل والحرمه كل الأوق

إن يهد مؤتمرا

موسمها للعلماء والمفتاه وأهل التخصص في الاقتصاد للمع على تغيير النظم القائم في البنوك إلى النظم الإسلامي وقد ألق بيان شيخ

البحوث الإسلامية وإيد ذلك كثير من العلماء المتخصصين في الفقه والاقتصاد

وإننا كاسفة بكية الدعوة نرى أن رأى المفتي شخصي وإجتهاد فردي وليس من الآراء المزمرة ونهيب بشيخ الأزهر عقد جلسة طارئة لمجمع البحوث الإسلامية لحسم هذه المسألة من جديد كما نهيب بلمبة الفتوى بالأزهر أن تعلن رأياً حتى لا يلتبس على الناس أمر دينهم .

ويقول الدكتور أحمد السبيع الأستاذ المساعد بقسم الفقه العام بكية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة أن الفتوى الخاصة بشهادات الاستئمان بتحمل مسئوليتها المفتي أمام الله .. كفي اتسائل لماذا نتجاهل المضاربة الإسلامية ونتجه إلى تحليل ما حرم الله .. وتجربة البنوك الإسلامية أثبتت نهجنا كئيباً

ويقول الدكتور سالم محمد خليل مدرس الفقه بكية الشريعة جامعة الأزهر .. المعروف أن كل فرض حر نفعاً فهو ربا . والفوائد الناتجة عن شهادات الاستئمان من الربا المحرم شرعاً

التحريم .. بالإجماع

ويقول الدكتور إبراهيم الخويل المدرس بقسم الفقه المألفين بكية الشريعة والقانون : لقد حرم الشيخ الأزهر كل هذه المعاملات المصرفية .. وسبق أن حرمها كل المجمع الفقهي في العلم الإسلامي . فكيف يجيء المفتي ليحلل ما حرم الله ؟ !

وأنفق الدكتور السيد الطفي المدرس بقسم الفقه المألفين مع الدكتور الخويل في الرأي وقال أن فوائد شهادات الاستئمان حرام وهذه قضية قد حسمت منذ فترة طويلة فلماذا نتفحصها الآن ؟

يقول د . د . سعيد الصوابي محسومة من قبل ولم تكن تحتاج إلى فتوى أخيرة كاتني أصدرها فضيلة المفتي ولكني أقول للمفتي . إذا كنت قد أصدرت هذه الفتوى مؤخرًا فلين كنت طوال لدة الماضية وأصلحة من صدرت هذه الفتوى ؟

مطلوب من شيخ الأزهر

وناشد د . عبد المجيد مطلوب رئيس قسم الشريعة بقانون عين شمس مجمع البحوث الإسلامية بقيادة شيخ الأزهر أن يجمع علماء الأزهر وإمامه في الفتوى حتى يخرج الناس من ظلمات الشك التي أحاطت بهم طيلة الفترة الأخيرة والنتيجة عن تضارب الفتوى حتى كد البعض أن يفك الخلق في علماء الأزهر

ويقول د . حسن الشافعي . عبيد كلية الشريعة والقانون السابق إنني لا أوافق المفتي على فتواه حول قضية ربا البنوك .. وأحب أن أوضح



إنها قضية مثبته منذ عهد هويل . لقد أصدرت عدة هيئات دينية بحرماتها كتجمع البحوث الإسلامية .. فلماذا نرجع بالفتاوى المتفق عليها لننتقش فيها ونجمل ..

وقال د . علي جمعة الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر . إن حكم الدين في الربا واضح وجلي . وقد أجمع مجمع البحوث الإسلامية وعلماء الشريعة ورابطة العالم الإسلامي بمكة على حرمة الربا .. وإن جميع المعاملات البنكية الآن حرام

وإذا قلنا إن شهادات الاستئصال تشجيع على التثنية فإن ذلك لا يبرهن شيئا من حرمتها التي شرعها الله . فمن الغنى يحل أن يرى أنه لم يدرس الواقع الدراسي الكفافية العلمية التي تلتزم حقيقة الأمر على ملو علي .

ويقول الشيخ محمد الصليم من علماء الأزهر إن فتوى المفتي غير واضحة الآن للربانيين واضح وإذا كان البعض يشترط بأن الدولة لم تنطب عند ملاقاتهم صائر إلى سلا فهو بين وكل دين حر ربا فهو حرام بنص حديث رسول الله عندما وقف ليعلم قضية الربا قل في قضية « الوادع » إن أول ربا لضعفه هو ربا صبي العيس وذلك لأن العيس كان لديه مبيعية البتة من كثرة الأموال .

يشفي الشيخ الصليم لهذا التعريف من الثروة العلمية الهائلة الموجودة في اللغة الإسلامية من أمانة للمضاربة والمشاركة والمزاولة وكل هذه أبواب في اللغة الإسلامي لهذا لتأثيرها

وأي بيان شيخ الأزهر لقلنا أنه جاء في هذه المسائل وأضحا وإذا كانت مسألة الربا مشكلة أصبحت تعوق تقدم البلاد سواء الداخلي والخارجي فلماذا لا نوضح حلول متبرجة وتكفل الجهود في محاولة للشرح من مثل هذه الأزمات في ضوء الشريعة الإسلامية

وأجل الله البيع وحرم الربا . والربا في حد ذاته لا يحتاج إلى جهد لمعرفة نوعه وتمايز من أول الأمر أن يكون الاتجار الصحيح إلى تحقيق التشريع الإسلامي في المعاملات لأن الصورة الموجودة الآن هي محاولة لتبرير لوضوح ربوية معينة وحتى يكون دخلنا جلالا وعلمنا حالنا وسمعنا مبارك فلو أننا نفكر ونناقش بتطبيق الشريعة الإسلامية

لما الدكتور حلمي عبد المنعم ضابر استند المكافحة الإسلامية بكلية الدعوة يقول ما علمت دار الافتاء في بيانها حول

أربعة فوائد شهدت الاستئصال بأنواعها الثلاث وكذلك فوائد البنوك الخاصة زراعية أو صناعية وأرباحا صناعية التوفير ومع حسن الظن بدار الافتاء إلا أنها في بيانها الحصار إليه لاتعبر عن رأى صريح عليه ولغاية ما يقال أنه رأى شخصي وأجتهاد فردى وما استند إليه المفتي من وجود المعاملة الداعية إلى هذا النوع من المعاملات الحالية لم يرد عليه بيان المعاملة المستعرة في المحافظة على مقاصد الشريعة ولو خالفت مقاصد الناس كما قل الأمل الغزالي

وما استند إليه المفتي من عدم وجود الضيق أو الربا الفلاني مبرود عليه بأن القائل الربا وكثيره في التحريم سواء وإن النقص من الربا جاء مطلقا وصريحا في القرآن الكريم والسنة وتوعد الله بمحق الربا في لو كان ولعن الرسول لكلمه وبوقته وكلفته وشافهه . ولأن من لم يدعه يحرم من الله ويحوله وليس يخاف على أحد ما جده تكلم الاستئصال بملادة في البنوك من تكتلات القصص في أبدي الرباين في البنوك تحسنت بمقتضاها في النظم السياسية والقوانين التشريعية الموافقة لخواصها على مصاب الأفراد والشعوب

وعلى حد الأن للدول التثنية من التقييم المالي أو الضجر في ميدان المعوقات فضلا عن العجز في صداد المبيوعات من بسبب نظام الربا والاقتراض بملادة

وما حوجنا إلى بطل الجهود من أجل تنشيط النظام البديل وهو النظام

تجاهل الأزهر

ويؤكد الدكتور محمد الشعيات الجندى وكيل كلية الحقوق واستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة طنطا أن الإزالة التي استند إليها المفتي سواء من الناحية الظاهرية بينما لم يبرهن علاقتها بالموضوع اضل من المفتي تجاهل آراء الشيخ جاد الحق على جاد الحق في تحريم شهادات الاستئصال ذات الفائدة الثابتة

ويقول محلل سياسي الحرس المساعد بكلية أصول الدين أن القريب في فتوى المفتي أنه اعتمد على فتوى صفرية من البنك الأهلي الذي أكد أن العقود وديعة لم استند المفتي على المتابعة وهذا أمر يجهلنا متساؤل هل نبيح الضم لأن بها بعض المتابع ..

ويقول الدكتور محمد عبد الرحمن التكت الاستاذ بكلية الدراسات الإسلامية أن البيان الذي أصدره المفتي ليس محمدا وليس واضحا ولم يرد في البيان غير كلف في هذه المسألة الخطيرة التي هي من



المصدر: **الأنوار**

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩ **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

د. عبد المنعم البري:

الناصب للأدوم .. يا فضيلة المفتي

مؤتمرات بأسبوط وسوهاج
لإدانة فتوى المفتي
شهدت المؤتمرات الإسلامية عدة
مؤتمرات بمختلف أسبوط
سوهاج تحت عنوان "الناصب
حكم الجور وطهر الشيطان".
تعدوا فيه بفتوى المفتي بحرقها
الفتوى بتأجيل شهادات الاستمرار
والاعمال الربوية
حضر هذه المؤتمرات طلبة من
١٠ آلاف شخص من المواطنين
وأعضاء المنظمات الإسلامية
أكدت المؤتمرات أن المفتي لم
يستند في فتواه إلا على فتوى
ولله خلف جمع العلماء

رابطة الأزهريين بالشرقية تعرض على المفتي

صرح الشيخ محمد بغدادى
رئيس رابطة العلماء الأزهريين
بالشرقية بأن الرابطة أصدرت بياناً
استنكرت فيه فتوى المفتي بإبالة
شهادات الاستمرار

الشيخ مصطفى يعرض إلى اجتماع علني لجمع البحوث الإسلامية

صرح الشيخ عبد الحليم
مفتي الرئيس بجمع البحوث
الإشرافية بجمع البحوث
الإسلامية إلى عقد اجتماع علني
للمفتي في فتوى المفتي
أنه لم يملك أن إصدار بيان من
جمع الأزهر حول الفتوى قد أصدر
فتوى من المفتي مخالفة لبيان
شيخ الأزهر جعل المسلمين في
حيرة ذلك لأنه من اجتماع
الفتوى للمجمع لحسم القضية



٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

صحيح معصيات الإسلام أخلاف إن الربا حرام لذاته وإيجوز أن نقول أنه حرام لعلة

وهذا الدكتور سعيد أبو الفتح استدل الشريعة المساعد بحقوق عين شمس أنه بدلا من تقرير الوضعية العلمية بمسببات إسلامية من الأحرى بنا أن نضع تجربة البنوك الإسلامية والمطابقة بأسلمة البنوك الربوية لنقضى رسالتها التنصوية على أساس شرع الله

ويقول الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر أننا الآن نستقدم أساليب مستوردة ونقلد غربا ولكن إذا تجردنا في إنشاء التمسك الإسلامي بنقبي الكلام في كل هذا الجدل فسنجد تكون ذلك أوجهة ومصارف إسلامية تحكمكم لشرع الله

أخلاف قائلا أفني الحقني إن يكون البيبان صبرا من مجموعة من العلماء وإن يشترك معهم جميع البحوث الإسلامية بدراسة وأهمية ومستوعبه وإن يكون البيبان دعوما بالأسانيد والآله الشرعية التي يطمئن المسلمون إليها

ويقول الدكتور اسماعيل الدختر استدل الحديث وقامه بجامعة الأزهر أنه من المحذور أن طلع الفرض لايشترط فيه التلطف بكلمة الفرض أو السلف وإن شهدت الاستئمان أنها هي في منزلة صدق على فرض فيكون اشتراط الزيادة على المال المدعوم إنما هي من قبيل الربا الحرام شرعا وإيجيز من الأمر شيء اعتبر الزيادة مكافأة لأن المكافأة لا تكون شرعا مكافأة على الوقت الذي يحدد للدفع كما أن المكافأة لا يمكن أن تكون لتعويض الدين بقدمون الأموال كما أن تساوي المصالحين في نسبة المكافأة إما هو ربا واضح وهذا الكلام ينسحب على فصول التعامل بشهادات الاستثمار أ ب أما شهادات المجموعة ج د هـ من وجهة نظري فإنني أرى أنها لا تختلف عن أوراق الائتماني وبذلك لا فهي ضرب من الضمان

لا يمثل إجماع الأمة

ويقول د. عبد الرشيد صفر اعلم وخطيب مسجد صلاح الدين : إن رأي الخلفي ليس ملزما لأحد ولا يمثل إجماع الأمة وإن كل ما وافق القرآن والسنة اتبعناه وكل ما خالفهما لا نلتفت إليه ولا نعيده إن احكام وكلامه مردود عليه أيا كان منصب الذي أصدر البيبان أو الجهة التي أصدرته

ويرى الدكتور فاضل عبد العزيز الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية قسم الفتوى شرعية لفتاوى نجد لها معارضين ويرى بأن هذه الفتوى غير معتمدة ولابد من استشارة عدد كلف من علماء الإسلام حول هذه المعاملات

ملخص الشهادة الرابعة ؟

ويقول الشيخ ياسين رشدي رئيس جمعية الخواص الإسلامية الموالية أن شهادات الاستثمار محرمة وإنها إذا اقتصرت على كلام الخلفي صحيح لفتاوى الأرحح على شهادة رابعة وإن كان يريد أن يساعد الحكومة فمن الحق إنشاء صندوق أسرار والحكومة تعطيه مكافأة أصغر بشرط أن تقام بها مشروعات

ويقول الدكتور جلال البشير مدرس مساعد بكلية الدعوة الإسلامية أن هذه الفتوى لم تحسم الخلاف القائم في قضية البيبان وألغى فيها حيث إن هذه الفتوى التي أفني بها الخلفي لم تعتمد على نزع شرعي قطوع

وإن شهادات الاستثمار وصندوق التوفير تعتبر نوعا من أنواع الربا ولكن فضيلة الدكتور جلال البشير على أن جميع البحوث الإسلامية قد حسم هذه القضية في عام ١٩٦٥ ويتساءل لماذا يقول الخلفي على مثل هذه الفتوى ويرى الدكتور

سليمان درويش وكيل كلية الدعوة بالأزهر بأن هذه الفتوى مسالة اختلاف بين العلماء وإنما موضع دراسة واجتهاد فلا يصح الفصل فيها لشخص واحد مهما كانت قدرته على الاجتهاد وأن موضوع مثل هذا يتعلق بأموال المسلمين جميعا

ويرى الدكتور حسن جبر الاستدلال بكلية الدعوة الإسلامية بأن هذه الفتوى التي أفني بها فضيلة الخلفي غير جائزة

شرعا وذلك لأنها تعبر عن رأي شخصي وإن هذه الشهادات من الربا وهذا اجتهاد شخصي ولابد من إجماع علماء الإسلام في مثل هذه الأمور

غير مقبول

وقال الشيخ جمال قطب مفتش

الوخط بالأزهر : إن البيبان غير مقبول شكلا وموضوعا للفتاوى ذكر أسماء علماء سابقين لم تتقبل الأمة ما قالوه كما أن البيبان لم يشر إل اسماء العلماء الذين شاورهم دار الافتاء

أضاف أن جريمة شهادات الاستثمار لا تتوقف على كونها مقررة بجريمة الربا فقط بل أن الجريمة تأتي من طبيعة الوعاء المحصر حيث يصبح المدخر شريكا وعمولا لكل عمل يقوم به البنك وإن تنازل مع أحكام الشريعة الخفيف

يرى الأستاذ الدكتور علي السبيعي استدل الفتوة بكلية أصول الدين بأن هذه الفتوى شخصية ونقصها ولاتحيز عن إجماع علماء المسلمين ولم تستكمل بعد ويرى الدكتور حليم صبر استدل القرآن بكلية الدعوة الإسلامية بأن الخلفي اقترع هذه حول شهادات الاستثمار وصناديق التوفير أخذ برأي غير محل إجماع وكان رأيه شخصيا وهذه الفتوى تحتاج إلى كثير من من العلماء وخصوصا أنها تتعلق بالمعاملات النقدية للمسلمين

ويرى الدكتور عبد الله بركات الأستاذ المساعد أن هذه الفتوى غير شرعية ولابد من إراء عدد كلف من العلماء ويقول الشيخ عبد الصبور شلبي مدير المكتب التي بالإدارة العامة للدعوة والإعلام بالأزهر أنه لإجتهاد مع النص وأنه إذا كانت هناك آراء تبين شهادات الاستثمار فإن ذلك تحميل للدين بمقاييس فيه إذ أنه لم يجتمع رأي موحد على إباحتها والمؤمن من ترك طبعه إلى الألبابيه وإن ما مضى حول شهادات الاستثمار من تحليل بما أضاف هو إجماع من أسهل والأسس معرض لنقطة والصواب

أضاف أن هناك أروبا كثيرة لاستثمار أموالنا فما الخلق أن نستثمرها فيما أجمع عليه علمائنا وترك هذا الجدل

ويقول دكتور علي شاهين المدرس بقسم الدعوة بكلية أصول الدين أن النص القرآني بعيد التحريم لكل فرض جرحا فهو حرام كما نص في ذلك قوله تعالى « ولعل الله المبيح وهم الربا »

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين الأستاذ بكلية علم العلوم فتوى فضيلة الخلفي فتحت النقاش



النشر والذخائر الصحية والمعلومات التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

ولكنها لا تحسم لأن هناك شخصية* غالباً يمثل العلم الإسلامي كله وهو مجمع البحوث الإسلامية الذي سبق أن تعرض لهذا الموضوع عام ١٩٦٥. والعلامة كله ينتظر كلمة مجمع البحوث. وإنما اعتقد أنه قد ان الأوان أن يتفضل فضيلة الإمام الأكبر بدعوة مجمع البحوث الإسلامية لمناقشة الموضوع على مستوى العلم الإسلامي وليس مصر وحدها

ويقول محمد عبد العظيم المدرس المساعد بكلية اللغة العربية أن بيان المفتي لأبرزه من كونه فتنة للناس وقد قويت هذه الفتوى يستعجل شديد من كل الطغويين على دين الله والكرات عليها من الجبل بين المسلمين في الوقت الحاضر

ويقول الدكتور محمود علي لحد استدل اللغة العلم بكلية الشريعة والعلوم أن شهادات الاستسقام حرام ودخله في قوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربوا » مكررات هذه الشهادات مرتبطة برأس المال فقد بدو النظر إلى الربوي والضلالة

اضاف أن القول بأن هذه الشهادات لا استسقام فيها لهذا قول مردود عليه فليكن إذا خسر وضاع رأس المال فهو مملوك برأ المال ويزال الفلانة المخطوبه كما أن الفتنة حينما يحدد الفلانة منسوبه إلى رأس المال كسبحة أو عذرة في الفتنة في الوقت الذي قد يصل فيه ربحه إلى ألف في الفتنة إلا بعد ذلك استسقام

ويقول د. ذكريا التوتسي مدرس مساعد بجامعة الأزهر

إن فضيلة المفتي تخلص نفسه حين صدر بيانه بأصاحبت شريعة منها - الخصال بين والحرام بين - الحديث، وقوله صلى الله عليه وسلم « دمع ما يربيك إلا مالا يربيك » ومن يقرأ صدر البيان يتوقع أن تكون الفتوى بحرمه شهادات الاستسقام إلا أن من يواصل قراءة البيان يصدد يتعارض الفتوى مع صدرها

ويقول الشيخ / عبد الحليم الحملي رئيس المعهد الأزهرية أن الفتنة لا تزال محل خلاف كبير وفضيلة المفتي لم يصمم القضية بقاؤه الأخيرة. اضاف أن الفتوى مثل هذه محتاجة إلى تدقيق في الموضوع حتى يمكن أن تستريح صدور الناس ويامن الناس من عدم وجود خلافات في هذه الدائرة المفتوحة على صفتها الجرائد لود جدي

يقول الشيخ .. محمود محبوب المستشار بالإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إن فتوى المفتي الأخيرة لم تحسم الموقف بل زادت اشتعالا. فإني أرى أنه لا فتوى بعد فتوى الإمام الأكبر ومجمع البحوث الإسلامية .. والموقف محمود من علم سنة ١٩٦٥. بعد أن قل علماء الإسلام كلمتهم. وبين فضيلة المفتي ليس له أي اعتبار لأنه مستند على آراء علماء إقتصاديين وليس مختصين في اللغة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي ولا يد في مثل هذه الأمور الخطيرة أن يؤخذ آراء علماء الإسلام ليس في مصر فحسب ولكن في جميع العلم الإسلامي.

يقول الشيخ محمد علام وكيل الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إنه لا فتوى بعد فتوى الإمام الأكبر ومجمع البحوث الإسلامية والموقف لم ينجح إلى توضيح منذ علم سنة ١٩٦٥ حينما قل جميع البحوث الإسلامية كلمته في هذا الشأن يقول الشيخ محمد عبد الله الخطيب من علماء الأزهر .. أن الفعل بشهادات الاستسقام حرام شرعا فهي عبارة عن إبداع مبلغ من المال مسفوعة الربو بضميتها من أحد الصغار وهي نوعان الأول يشترط فيه ألا يرد إلا بعد زمن معلوم وأصاحبه أن يتلقى منها فوائد فهي نوع يتلقى عنه المودع فوائد سنوية وأما يسمح له أن يشترك يستدله في المقتضب وهذا هو الصلح بعينه

صمدية للعلماء !

يقول الشيخ محمد بهادى مفتش أول وعظما بشرقية أن بيان فضيلة المفتي جاء صمدية لعلامة المسلمين وأنه كان من الواجب عليه لحد آراء علماء الأمة الإسلامية قبل إصدار البيان خاصة أن هذا الموضوع قد حسسته الهيئات الإسلامية المسؤولة وعلى رأسها مجمع البحوث الإسلامية

اضاف الشيخ محمد بهادى إننا نطلب فضيلة المفتي ولجنة الفتوى بالأزهر بإصدار بيان لتحرير ما أحله المفتي بشأن فوائد البنوك الربوية وشهادات الاستسقام ١. ب

ويقول د. سيف الدين أحمد المدرس المساعد بكلية الدعوة الإسلامية بالمقاهرة أن هذه الشهادات حرام حرام

ويقول د. حسن عبيدو مدرس التصحيح وعلم القرآن بكلية الدعوة الإسلامية بالمقاهرة إن مسألة تحليل فوائد البنوك

وشهادات الاستسقام هي مؤامرة على الإسلام يديرها له أعداءه لأن النص صريح ولا اجتهد مع النص وقد انتهى بحرمها مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥

أما الدكتور محمد عبد الله الشرفاوى استدل الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة فاقول أن الفتوى لم تعتمد على دليل شرعي قطعي لإبادة شهادات الاستسقام

اضاف د. الشرفاوى أن المفتي اعتمد على مناقشات مجمع البحوث الإسلامية ولم يأخذ منها إلا ما وافق رأيه وأهمل ما يخالف رأيه على الرغم من أنه يمثل الأغلبية.

ويقول الشيخ نبوى صالح إمام وخطيب مسجد الحسين أن شهادات الاستسقام في البنوك مكدرات ليست لخمسها لكسب أو الفسادة فإن علماها حرام حرام.

يقول الدكتور حسن الشافعى الاستاذ بجامعة الأزهر إن الشهادات منها مباح ومنها غير مباح لأن مجموعة (ج) مباحة والمجموعة (أ. ب.) حرام حرام ولرى أن تحديد الفلانة عليها سلفا منسوبه إلى المال المودع والزس يجعلها انتهى إلى المنع والتعريم.

يقول الشيخ إبراهيم نصف مفتش الدعوة بشبرا الخيمة. إن إبادة شهادات الاستسقام وفلنات التوفير تعثر من المصيريات

ويقول الشيخ سعد سيد احمد عبد الحامى إمام وخطيب مسجد الفتور الإسلامي إن إبادة شهادات الاستسقام .. ويقول د. حسين محمد السيد المدرس بكلية أصول الدين .. بالسيوط. أننى أرى من واقع القلب والبسته أن فتوى المفتي لم تحسم الموقف بل زادت اشتعالا على آخره .. وجعلت فضيلة المفتي في موقف نحن لا نرضاه له ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

لما الدكتور شمعون اسماعيل
الاستاذ المساعد بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية بالقاهرة يقول ..
إن هذا الأمر لا يحتاج إلا أن يقل عنه
لله حرام حرام .. حرام

فتوى .. آخر زمن

ويقول د. رمضان عيسى محمود
المدرس بكلية أصول الدين ..

أسبوت .. إن الوقت محسوب من
أربعة عشر قرناً مضت ولا يحتاج إلى
قيل وقال .. أما إن تأتينا لينا فتوى
آخر الزمان بأن شهادتنا بالإستمرار
حلال .. فهذا لا يقبله عقل ولا يصحبه
منطق .. والأمر واضح ولا يحتاج إلى
تفسير أو تأويل كما أوله البعض .
ويقول الشيخ .. محمود حافظ
بإرفاق رئيس الفتوى بإدارة
العامة لشئون القرآن الكريم
بالأزهر .. إن القاعدة الفقهية المعروفة
تدفع عن أي كل فرض جبر فلغنا ردا
والمرسوف أن صديق البريد
وشهادات الإستمرار أ . ب . ج . د .
المقدمة نظير المبلغ الذي يؤدعه
صاحبه ومادام أن هناك تحديد لهذه
التحديد ينال الحديث المذكور وما
سوى ذلك من التعامل سواء كان بيعا
أو شراء أو كان عن طريق المضاربة
فهو حلال .. لأن الحال بين
والحرام بين .. وصديق رسول الله صلى
الله عليه وسلم حيث قال في حديث ما
معناه .. لا تفعلوا مثلما فعلت اليهود
فتركوا ما حرم الله بأدنى الحيل .

ويقول الدكتور محمود الصاوي عبد
الرحيم للمدرس المساعد بكلية الدعوة
إن هذه الفتوى لا تستند إلى أسس
شرعية من القرآن أو السنة .

ويقول الدكتور توفيق أحمد سلطن
استاذ الحديث بأصول الدين أن
فتوى المفتي .. جائرة .. لأن المفتي لم
ياخذ بأراء العلماء وإن فتواه لا تمثل
إلا رأيه الشخصي وما أحله المفتي
سبق أن حرمة جميع المباح
المختصة بالمفتي .

ويقول الدكتور محمد جودة عبد
الحزين بكلية أصول الدين أنه إذا
حددت نسبة الفتادة على أئمة الأئمة
فهي ربا

ويؤكد الدكتور محمد
عبد المنعم الاستاذ بكلية الدعوة
الإسلامية بالقاهرة أن فتوى
الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي
الجمهورية تخالف رأى الأجماع
من العلماء الذين اجتمعوا في
مجمع البحوث الإسلامية في عام
١٩٦٥ وأعلنوا فيه رأى الإسلام في
شهادات الإستمرار بأنها ربا محرم

ويقول الدكتور سلفى العوضى
المدرس المساعد بكلية اللغة العربية
بالأزهر أن تحديد نسبة هاشم الربيع
على المال ربا محرم وأضلف أن هذه
فتوى شخصية

ويقول الدكتور أحمد يونس
الاستاذ بكلية الدراسات الإسلامية
بالأزهر أن فتوى المفتي لا تستند إلى
نيل من القرآن أو السنة وهي غير
مأزمة للمسلمين

ويقول الدكتور طلعت عطيفي
المدرس المساعد بكلية الدعوة
المشكلة ليست في من قال ولكن ماذا
قال .. وعلى فرض أن هناك من أباح
التصالح بشهادات الإستمرار
وصناديق التوفير فيمقتضى الإيماء
وإتقاء الشبهات بفعل الناس وليس
بمقتضى قول فقل

ويقول الدكتور إبراهيم
الدسوقي .. المدرس بكلية دار العلوم
لقد فوجئنا بفتوى المفتي بتحليل
فوائد البنوك الربوية .. وهذه لفظة
مقصومة منذ القدم فملا ففتح
القضايا على لفظة بفضية محسومة
ويقول د. جمال عطوة .. الاستاذ
المساعد بقسم اللغة كلية الشريعة
والفنون أن شهادات الإستمرار
وفوائدها حرام .. حرام .. وكذلك
صناديق التوفير فهي حرام أيضا

ويقول د. أحمد حامد الاستاذ
لمساعد بقسم اللغة بكلية الشريعة
أن شهادات الإستمرار حرام
والفوائد التي تأتي منها حرام
وكذلك صناديق التوفير .. إننى
اختلف تماما عما جاء به المفتي في
فتواه

ويقول الدكتور .. عطيفي
عبدالموجود للمدرس بكلية الشريعة
جامعة الأزهر .. إن المفتي في فتواه
الآخيرة اقترض شهادة رابعة في فتواه
ذات عقد متغير .. ويستنتج من ذلك
عدم إيمان المفتي إلى فتواه قلبا
ولمؤادا .. ويستنتج من تغير اسم
المقدمة إلى الربيع الإستمرار إلى شد
في فتواه أيضا فهذه الفتوى أرى أنها
حرام .. حرام

ويقول د. سيد الفار رئيس قسم
الشريعة بكلية الدراسات الإسلامية
إننى أرى أن المفتي اجتهد وله أجر

ويقول التوفير يعتبر جرم في حق الشعب
ويذهب في حيز إضلال الناس وتغيير المسار
من المنهج الإسلامي إلى منهج لا يعرف له
ملة .. وإن إبادة شهادات الإستمرار شيء
خطير وأنه يجب على العلماء الجلوس
عند إصدار فتوى ويتفقوا على
ويقول الشيخ مصطفى العبدین عبد
محمود بيا الإعدادي الفتوى التي ليني
سوف كان ينبغي لفصله المفتي أن
يطلب مجمع البحوث الإسلامية وإن يفتح
فتوى الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف
ولكن المفتي تفرغ للفتوى وأخذ يرى
صحيلا لم يسبق أحد قبل فصلته أن
تجرأ على مثل هذه الفتوى .

ويقول الدكتور عزت السروجي وكيل
كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة أن هذه
الفتوى كلام غريب وإن يعمل بها ولكن
صالحه مع الناسا ويجب أن ينفذ مجمع
البحوث الإسلامية حتى يصح بيان
مشكل كما يجب على فضيلة المفتي أن
يعزم بيان شيخ الأزهر الشريف بصفته
الإمام الأكبر للأزهر والمسلمين

أما الشيخ إبراهيم نصران من
علماء الأزهر فيقول أن الفتوى
الآخيرة التي أصدرها المفتي عن
شهادات الإستمرار باطللة لأنها
خلفت في نظري الكتب والسنة بل
خلفت الفطرة السليمة .

الفائدة التي هي عين الربا
ويقول الدكتور محمد
عبد الوهاب السكاك مدير الأوقاف
والأرشاد بالأزهر الشريف أن إقدام
المفتي على هذه الفتوى وانفراد
دون سائر العلماء وضرب أجماع
العلماء على تحريم فوائد شهادات
الإستمرار أمر خطير يجب على
الأزهر بكل طاقاته أن يدعوا مؤتمر
عام يحضره جميع العلماء
المتخصصين

ويقول الشيخ حسن محمد مرزوق
خطيب مسجد الحنوفى عمر أنه
يرفض فتوى المفتي وطالب
العلماء جميعا بالرد على فتوى
المفتي حتى لا يتمادى ويوصل
المسلمين إلى الهلوة .



ويقول قطب عبد الحميد قطي
المدرس المساعد بكلية الدعوة أن هذه
الفتوى مخلفة للاجماع وهي صدمة
للعالم الإسلامي بأكمله
ويقول الدكتور محمد أحمد التكمي
المدرس بكلية أصول الدين أن شهادات
الاستئثار محددة القلادة حرام وبهذا
فإن المفتي أجل ما حرم الله من الرب
وعليه التراجع عن فتواه .

أما الشيخ محروس عبد الجليل
خطيب مسجد السلام بعزبة
النخل فقد اغرب عن رفضه التأم
الفتوى المفتي

ويقول الشيخ رمضان الكيلاني
المفتش بالمعاهد الأزهرية بمنطقة
بني سويف التعليمية أن هذه
الفتوى خطأ كبير وقع فيه المفتي
والذي أوقعه في ذلك هو وزير
الأوقاف الذي اصطحب المفتي في
كل مكان مما أدى إلى ضيعة هينة
العلماء الأجلاء .

ويقول الشيخ ممدوح علي
عبد الحفيظ أمام مسجد بني قاسم
بمحافظة بني سويف أن مقالته
المفتي من إبساحة شهادات
الاستئثار ودفتر التوفير لم يجرى
أي عالم مسلم على قوله بل إن
الفرق التي انشلت عن العقيدة
الإسلامية في المصور السابقة لم
يقل واحد منهم بهذا الأمر

أما الشيخ جمعة أحمد محمد
خطيب مسجد الزهراء بالعزيم
فيقول : إن هذه الفتوى في الحقيقة
فتوى تحريرية وليست إصلاحية
شهادات الاستئثار

حرام حرام وهذه الفتوى هي فتوى
فريضة لإرضاء السلطة ومن أجل
المحافظة على الكرسي فلا فتوى بها

بيان شيخ الأزهر
ويقول الشيخ شكري أحمد خليفة
مدير التعليم الإعدادي بالأزهر
الشريف بسوهاج ..

إنني اختلف تماماً مع ما جاء في
فتوى فضيلة المفتي الأخيرة لأن
ال قضية واضحة وضوح الشمس



المصدر: النور

٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءات في بيان المفتي

أصدر فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية
بينما يوم الخميس ١٧/٢/١٤١٠ هـ ناقش فيه قضية شهادات
الإستقلال وصندوق التوفير وانتهى إلى حل الفوائد التي يدفعها
البنك للمودعين...
وقد استعرض فضيلة المفتي محاضرات مجلس مجمع البحوث
الإسلامية . وفتوى للمرحوم فضيلة الإمام محمود شلتوت ،
وبنى مجموعة قواعد جعلها أساساً للتواء .

ومع تقديرنا الكامل لعلم فضيلة المفتي وخلقه الكريم غير أن
المنهج الإسلامي علمنا أن كل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه
إلا صاحب الروضة الشريفة صلى الله عليه وسلم .
ونحب بداية أن نضع تسلاً هو مفتاح القضية من أولها إلى
آخرها

هل نحن حريصون على تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي في
معاملتنا المالية ؟ أم أن رجال الاقتصاد - بولائهم للنظم
الرأسمالية والقيومية وتجارب الأمم يستحدثون لنا معاملات
ويخترعونها ثم يطالبون علماء الإسلام بتمريرها دينياً والبحث
عن مخرج لها ؟

لو صدقت النوايا وأراد المسئولون أصالة البنوك لما وجدنا
مشكلة . ولما وقع الناس في حيرة دينية . ولما تكلم من يحسن ومن
لا يحسن ..

فكما

لا شك فيه أن للاقتصاد الإسلامي قواعده وضوابط ومعاملاته ونظم حركته التي تخلف قواعد ونظم الاقتصاد الربوي ، والذي لا يتكره لحد أن البنوك المصرية أسست على النظم الربوي ، ولم تكن تخضع في معاملاتها لرأي الدين ابتداء ، ولا سالت عنه ، ولا حرصت على توفيق أوضاعها .. كل ملحد أن بعد أن قامت شركات توظيف الأموال تحت اسم الإسلام وقعت عملية نزوح لأموال المودعين من البنوك الربوية إلى هذه الشركات ففتنه المسؤولون في هذه البنوك إلى خطورة موقفهم فانتشوا مسمى بالفروع الإسلامية لبنوكهم الربوية ، وزعموا للناس أن أموال الفروع الإسلامية مفصولة تماما عن أموال الفروع الربوية ..

وهنا يغفر تسأول : هل صحيح أن هذه الفروع إسلامية أم أنها خدعة لجذب الأموال ومنع تسرب الودائع ؟ ولو قدمنا حسن الفن وقتنا إنها فروع إسلامية فقد لزمتم الحجة ووجب عليهم إغلاق الفروع الربوية ، لأننا نستطيع أن نتعامل بالإسلام ونعيش به ولنا في حلجة إلى نظامين أحدهما ربوي والآخر إسلامي .. وعلى علمائنا والمفتين منا أن يلحظوا هذا المعنى جيدا ، فليس من رسالتهم أن يبرروا الواقع ويتحلوا الأعذار لنظم فاسدة ومعاملات ظلمة ..

ولنؤان أن سلحة المواجهة مع النظم العلمانية والشيوعية والراسمالية مفصورة على الإسلام ، فالإسلام وحده هو الذي يواجه هذه النظم في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، أما كافة الأديان الموجودة الآن على أرض الله الواسعة فلا تستطيع أن تقوم بالمواجهة ، ولا خطر على الشيوعية أو الراسمالية أو العلمانية من النصرانية أو اليهودية أو الوثنية ، فهذه أديان لا تملك أسباب بقاءها ، ولا تستطيع أن تقدم البدائل ..

فإذا انتقلنا إلى بيان دار الافتاء وجدنا أنه بدأ بحقيقة أولى هي أن من شأن العقلاء في كل زمان ومكان أنهم يتحررون الحال الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم ، وأنهم يتركون ما يشكون في كونه حلالا ، والفقوى التي أصدرها فضيلة المفتي لم تراع هذه الحقيقة ، فابتنى مراتب الابتكار عليها أنها لم تتزعم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .. وقلوه عليه الصلاة والسلام دح ما يريبك إلى ما لا يريبك

وقد ركز البيان على أن أهل الذكر المقصودين من قوله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » هم أهل الاختصاص والخبرة في كل علم وفن ، ففي مجال الطب تسأل الأطباء ، وفي مجال الاقتصاد تسأل الاقتصاديين ..

ونسي بيان دار الافتاء أن الإسلام شرط لصحة سؤال هؤلاء ، فنحن نسأل الطبيب المسلم الثقة في حكم إفتار المريض مثلا ، ونسأل الاقتصادى المسلم الثقة في حكم تعامل مالى معين .. وهكذا ولا يجوز شرعا أن نأخذ برأى غير المسلم أو غير الثقة في أمور الدين ..

ثم ساق بيان دار الافتاء عبارة كررها ، هي أن العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها وليس بألفاظها واسمائها ..



المصدر : أنسور

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واقظن أن هذه العبارة فيها تساهل كبير ، فكتير من العقود الشرعية قائمة على اللفظ المعبر ، لأن التعامل بين الناس لا يكون إلا باللفظ . وقد اشترط الفقهاء اللفظ بعينها لصحة العقود . كلفظ النكاح والزواج في عقد الزوجية ، ولفظ الطلاق والفرار والسراح لوفوق الطلاق ، وهكذا . ولعل كثيرا من قضايا الدولة قائمة على تفسير العقود والألفاظ التي كتبت بها والعبارات التي تضمنتها ..

ثم إن الحوار الذي دار بين فضيلة المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي - حوار لاجدوى منه ولايثيرت عليه حل الفوائد ..

فحول طبيعة شهادات الاستثمار قبل إنها علاقة حقيقية بين الدولة والأفراد ، وحول وجود استخدام حصيلة الشهادات قبل إنها تستخدم في تمويل خطة التنمية ، وحول من يدفع الأرباح قبل إنها وزارة المالية . وإلى هنا لا جديد يستدعي تغيير الفتوى ، فكان الدولة طرفا لايسمح لها بالتعامل بالربا ، وكون حصيلة الشهادات تستخدم في التنمية لايجعلنا نأكل الحرام ونتاجر في المعصية ..

فيجب على الدولة وجهاتها الرسمية أن تظهر ولائها للإسلام وأن تحرص على فوائده وأن تتبعد عن الشبهات ، وأن تقدم القدوة في الطهارة المالية والاقتصادية ..

وعندما تخرج المسلمون من متع المشركين في موسم الحج وكانت لهم أسواق تجارية ، وخشي المسلمون الكساد الاقتصادي نزل قوله تعالى « ياأيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتم عيلة فسوف يغفر لكم الله من فضله إن شاء » . إن الله عليم حكيم ،

ونأتي إلى السؤال الرابع من أسئلة دار الافتاء . وهو هل شهادات الاستثمار تعتبر قرضا أو هي ودیعة إذن صاحبها باستثمار قيمتها ؟ وكان الجواب : شهادات الاستثمار تعتبر ودیعة إذن صاحبها باستثمار قيمتها ..

واقظن أن هذا السؤال بهذه الطريقة لايفهمه الاقتصاديون الربويون وإن هذه الإجابة مفتعلة لتبرير الحكم . والفرقة بين القرض الذي جر نفعا وبين الودیعة التي استثمرها المودع عنده ..

وإيا ما كان فهي مفالعة لاتعبر عن الواقع مطلقا . فلو أناس لم يشتروا شهادات الاستثمار لتكون ودائع يحفظونها في البنك وحسبة لوجه الله تعالى . وإنما الواقع الذي لايريب فيه . وحقيقة الأمر أن الناس يريدون استثمارا لأموالهم فيجب عليهم أربحها يعيشون منها ، ولولا هذا الحضي ما اشتراها إنسان ..

الهدف من شهادات الاستثمار

وإذا كان فضيلة المفتي حريصا - كما يقول - على أن العبارة بالمضمون والحقيقة وليس باللفظ والاسم فإن الناس لم يودعوا أموالهم وإنما أرادوا استثمارها ليعود ربحها إليهم

ومن هنا نذكر الخطأ الذي وقع فيه المرحوم فضيلة الإمام محمود شلتوت حين قال :

والذي نراه تطبيقاً للأحكام الشرعية والقواعد
العملية السليمة أن أرباح صندوق التوفير خلال
ولاخرمه فيها ، وذلك لأن المال المودع لم يكن حيناً
لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقتضه صندوق
التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد
من تلقاء نفسه طلقاً مختاراً ، ملتصاً منها أن تقبله
منه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة
لديها في معاملات تجارية ينثر فيها
- إن لم يعد - الكسب أو الخسران .



ونحن نقول : اسألو من شئتم من ملايين الناس
الذين لهم شهادات استثمار ماذا يريدون منها ؟

وقد كثر بيان المضي عبرات أسس عليها فتواء منها أن شهادات
الاستثمار معاملة نافعة للأفراد والدولة ، وليس فيها استغلال من أحد
طرق التعامل ، والأرباح التي يمنحها البنك ليست من قبيل الربا لانتفاء
جانب الاستغلال وانتفاء احتمال الخسارة ..
وهذه العيولات وأسعة الضموض لا يؤسس عليها حكم شرعي ولا ينفي
عليها فتوى يائسية .. فليس كل معاملة نافعة تكون حلالاً ، وتقدير منفعة
المعاملة نسبي ، والمنفعة التي تصلح النصوص لا عبرة بها ، وقد سجل
القرآن المجيد أن للضرر منافع ومع ذلك حرّمها وجعلها أم الخيالات قال
تعالى : يسألك عن الضرر والميسر آل فهما إنم كبير ومنافع للنفس
وإنهما أكبر من نفعهما .

وما مدى نفي الاستغلال عن هذه المعاملات حتى ينتفى الربا ؟ لو أن
النفس يعرفون أن أموالهم ربحت خمسين في المائة مثلاً وأنهم يحصلون
على عشرة فقط لما سمحوا بذلك ، ولما رضوا بهذا الغبن الفاحش ..

رَءِيسُ بَابِ سَبِيلِ

ثم إن الزعم بأن البنوك لا تخسر زعم باطل ، ودعوى عريضة ،
ويتناقض مع الواقع ، فكم من بنوك انقضت على مستوى العالم ، ونحن
هنا في مصر نعلم من شركات القطاع العام التي تخسر المليارات ، وهي
بإلحاح تمويل الدولة والبنوك ، فمن يتحمل هذه الخسارة الفاحشة ؟
إن مشكلة النظام الربوي تكمن في هذا التحديد المسبق للخسارة ، وإن
الإسلام يرضى نسبة من الربح وليس من رأس المال ، فالربح يقسم بين
المساهمين بنسبة خاصة منه يرتضيها الطرفان ، وليس الربح قلماً على
نسبة من رأس المال .. بمعنى أن الوديعة لو كتلت ألفاً من الجنيهات ،
ففي النظام الربوي يصفي صاحب الوديعة عشرة في المائة مثلاً من رأس
ماله ، فتكون أرباحه مئة جنيه ، وفي النظام الإسلامي ينتظر إلى الربح
الحاصل بالفضل ويقسم بين المساهمين بالنسب التي اتفقوا عليها ، فلو
ربحت الوديعة أربعمائة جنيه فيقسم هذا المبلغ بينهما على أسس
الثلاثين والثلاثين أو النصف والنصف ، أو مثلاً ذلك دون نظر إلى
الوديعة في حد ذاتها وذلك عندما يكون المال من أحدهما والعمل من
الأخر ..

وهذا يقتضى أن تكون ميزانية الشركات في نهاية العام وليس في أول العام ..
ولأننى إن النظام الإسلامى لا يسمح للأموال أن تستثمر في مصانع الخمور والبيرة . ومصانع المخدرات . وبناء القرى السياحية التى تمارس فيها الفحشاء أو الفساق التى يدار فيها القمار .. إما النظام الربوى فلا حرج عنده في استثمار أمواله في أى مكان وبأية طريقة طالما أدرت عليه ربحا .. وشتان بين الموففين ..



وإن أحسن فضيلة المفتى في نهاية بيانه أن الفتوى لم تلقم بدمه الشهيد . ولم تدفع الرية . وإن يطعن إليها القلب - فاقترح فضيلته لونا رابعا من الشهادات يسمى بالشهادة ذات العهد المتخير ..

ووالله لو صدقت النوايا واستقام المنهج لاكتفينا بالحلل البين . واستغنينا عن الشهادات والحرام . و إذا كانت حصيله شهادات الاستثمار حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩م قد بلغت أربعة مليارات حسب بيان دار الإفتاء لفتى القسم غير حلت أن شهادات الاستثمار لوجرت على الربح الإسلامى الصحيح لجمعت أضعاف أضعاف هذا الخلل ..
إن قرأتى اليوم لبيان فضيلة المفتى احتسبها عند الله تعالى . ولست ادعى لنفسى علما فوق علم الآخرين أو لهما يفوق فهمهم . وإنما هي قراءة مسلم حريص على إسلامه ..

ومع خالص تقديرى وحبي الشخصى لفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى لفتى أخصى أن تستمر مولات المنفعة والدولة وعدم الاستغلال بمضاهيها العامة أسلسا لما قد يستجد من غلوى . وبذلك تضع كل معالم الاقتصاد الإسلامى . وبينما العلمانيون بانتصرهم في معركة الاقتصاد ..
ولن بقر الله أعينهم .. والله غالب على أمره ..

بمقام :

الدكتور محمد

سيد احمد المسير



الثورة على المفتى

والقرآن الكريم هو الذي يلفت نظركم إلى هذه المقاعدة الاجتماعية حين يقول -
 «يا أيها الذين آمنوا، لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤلكم»
 وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل عليكم عفا الله عنها والله غفور رحيم.....
 فقد سألتهم قوم من قبلكم، ثم أصبحوا بها كافرين»

ومضمون هذه الآيات إلا يسأل الذين آمنوا عن كل شيء حتى لا يقربوا أنفسهم بالأجوبة عن هذا السؤال. وإن هذا الأمر قد وقع من قبل، وكان من نتيجته أن كل الناس بأجوبة الأئمة حين جمدت على وضع معين.

التغيير في النظم التشريعية مطلوب فيما يتعلق بمصالح الناس عن هذه النظم التي لا تتجلبب مع مصالحهم - وبخاصة عندما تكون هذه النظم من صنع البشر، وعلى أساس من الاجتهاد فيما لأين فيه، والذي يجب أن يستهدف دائما وأبدا المصلحة العامة للناس - المصالح التي تحقق دفع الضرر عن الناس، وجلب النفع للناس، والأمر الثاني يجب أن تتوافق عنده قليلا بعد معرفتنا للحقائق الثابتة -

(١) أن المؤسسات الاقتصادية التي ترعى مصالح البشرية هي مؤسسات مستحقة، ولم يرد في شأنها نص. (٢) أن عدم ورود نص فيها يرجع إلى حكمة يراها الله سبحانه وتعالى وهي أن امور هذه المؤسسات متروكة للناس، يراعون في قيامها ووضع النظم لها، المصلحة العامة لهم - تلك المصلحة التي تتغير بتغير الأزمان والتي يجب أن تتغير النظم فيها بتغير المصالح.

(٣) - أن الاجتهاد البشري، وليس النص القرآني هو الأساس الذي تقوم عليه هذه المؤسسات، وهذه النظم التي تعارض بها الأعمال الصارفة داخل هذه المؤسسات، الأمر الثاني الذي تتوقف عنده بعد معرفتنا بالحقائق هو - الأساس الذي ينبنى عليه قيام

هذه الثورة ليست، توجبه الله ولا لوجه الحق، وليست لمصلحة المجتمع الذي ننتمي إليه في هذا العصر الذي نعيش فيه، ثم هي أيضا ليست لمصلحة الديانة الإسلامية، وإنما لمصالح أخرى يعرفها أولئك الذين يحرصون على هذه الثورة، ويضعون الذين يقومون بها.

والسؤال بعد كل حليلة أو ولغة دينية نستعين فيها مواقف الديانة الإسلامية من هذه المؤسسات الاقتصادية التي قلعت من أجل تحقيق المصلحة العامة لهذا المجتمع الذي ننتمي إليه، وفي هذا الوقت الذي نعيش فيه.

والاستيفاء الدينية المطلوبة بشدة في هذا الوقت الذي نعيش فيه بعض المؤسسات التي تسمى نفسها بالإسلامية إلى أنها هي وحدها التي على الحق، وإن غيرها هو الذي على الباطل.

ويأتي ذي يده تشير إلى أن تسمية هذه المؤسسات بالإسلامية تسمية خدعة لأن هذه المؤسسات لم تلم تكتسبت الاقتصادية على أساس نص ديني جاء به القرآن الكريم وبينه للناس بيانا عمليا أو قويا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإنما قلعت بفعل بعض المسلمين الذين استبدوا بنظم العمل فيها من الخارج ثم أطلقوا عليها لهذا الإسلام أو الإسلامية.

إنها مؤسسات لم تلم يلم نزل القرآن الكريم، وإنما استحدثت فيما بعد، ولم يرد في شأنها نص قرآني. إنها من الأعمال الحضارية، وليست من الأعمال الدينية. من الأعمال التي سكت الله سبحانه وتعالى عنها ولم ينزل في شأن قيامها نصا قرآنيا.

إنه من هنا نقول إن تسميتها بالإسلامية هو من قبل خدام الناس حتى يغفلوا عن التعامل معها، ويحرصون التعامل مع غيرها. وهنا سؤال لابد من طرحه، وهو: لماذا سكت الله سبحانه وتعالى عن أمر هذه المؤسسات الاقتصادية التي تكون حولها المصالح العامة العامة للبشرية جمعاء؟

لماذا ترك الله سبحانه وتعالى أمر هذه المؤسسات الاقتصادية في غير نظام القصدى يوضع لها ويحظر العمل فيها عل، أساس منه

الجادة من عند الله.



د. محمد أحمد خلف الله

هذه المؤسسات الاقتصادية، أو لورثتها عليها ومماريتها لها، فهل يكون هذا الأسس هو الصالح العام فقبل منها ما يحقق المنفعة للمجتمع ونرفض ما يحقق الضرر؟ أو يكون مدى مخالفتها أو عدم مخالفتها مبدأ ديني ورد فيه نص قرآني؟

أو يكون مدى انفعالها أو اختلافها مع مقولات المجتهدين من الأقدمين من علماء الفقه والدين؟ لقد قلنا من قبل أن المصلحة العامة هي الهدف الأصلي والمباشر من قيام هذه المؤسسات الاقتصادية، وأن الله سبحانه وتعالى قد راعى مصلحة عباده عند وضعه التشريعات التي يملسون حياتهم العملية على أسس منها، وأن البشرية يجب أن تراعى هذه المصلحة عند وضعها التشريعات التي سوف تمارس حياتها على أسس منها. المصلحة العامة هي الأسس في التشريع لهذه المؤسسات الاقتصادية التي نقومها، وبخاصة في مثل الشهادات الاستثمار وصندوق التوفير، والأعمال المصرفية التي تستهدف التنمية.

وهنا سؤال لا بد منه، هو، من الذي يقرر المصلحة العامة عند قيام هذه المؤسسات الاقتصادية أهم علماء الاقتصاد أم هم علماء الدين؟ إن القرآن الكريم يجعل ذلك من حق أولي الأمر وأولو الأمر في القرآن الكريم، وحسب ما ورد في تفسير المائت للامامين: محمد عبده والسيد رشيد رضا هم الذين يولون أمور الناس في مجالات الحياة أي هم أصحاب الاختصاص

وليس يخفى أن أصحاب الاختصاص هنا هم علماء الاقتصاد وليسوا علماء الدين. إن موقف علماء الدين في تقدير المصلحة العامة للمؤسسات الاقتصادية، هو نفس موقف رجال القانون بمجلس الدولة أنه صياغة هذه المصلحة في ثوب فقه أو ثوب قانوني. هذا إذا كان الأسس هو المصلحة العامة المتمثلة في دفع الضرر عن المجتمع أو جلب المنفعة له، أما حين يكون الأسس مخالفة البناء الاقتصادي أو عدم مخالفتها فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

فكندا ديني جاء به نص قرآني فإن الآية هي التالية:

(٢) إن أهل الثقل من المسلمين يرفضون عملية القياس في أي شأن من شئون الدين، ومن الخير لنا أن نتمثل ببؤلاء حتى نزيح هذه العمليات من مسيرتنا في حياتنا التي نحياها اليوم.

يجب أن نرفض قياس المصليات المصرفية التي تستهدف التنمية على العمليات الربوية التي كانت قائمة أيام نزول القرآن الكريم.

(٣) إن التحليل والتقرير الديني حقل لا يبتغى أبدا إلا من من حقه أن يضع الدين، وهو الله سبحانه وتعالى.

إن التحريم الديني لا يكون إلا إذا كان هناك نص صريح واضح، لهذا الدلالة، وأرد مبدء التكليف، وهذا أيضا يعني أن تحريم شهادات البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨

البقية ص ٨



المصدر : إلخ

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثورة على المفتى [بقية]

إذا تعارضت المصلحة مع النص، وعجزنا عن التوفيق بينهما قدمت المصلحة على النص لأن الله سبحانه وتعالى إنما يراعي مصلحة عباده في تشريعاته لهم

وبقي بعد ذلك المخالفة للأول المجتهدين من قبل. وهذه المخالفة جائزة - من حيث أن الاجتهاد ينسخ الاجتهاد، ومن حيث أن الأحكام تتغير بتغير الأزمان لتغير المصالح وتلى النهاية ما قال به المفتى هو الصحيح من حيث

(١) أنه لا تحريم إلا بنص (٢) ومن حيث أن المصلحة لها الأولوية عند التعارض مع النص (٣) أنه لا نص في هذه الأعمال الاقتصادية وإنما قلعة على الاجتهاد الذي يستهدف المصلحة العامة، والذي يكون تقدير المصلحة العامة فيه من حقوق أولى الأمر. وهم هنا علماء الاقتصاد

الاستثمار. وصنفيق التوفيق. والأعمال الاقتصادية للتنمية لا يكون إلا إذا كان هناك نص قرآني وارد مورد التكليف في شأن هذه المؤسسات الاقتصادية

وهذا مما قال به الإمامان محمد عبده ورشيد رضا في تفسير المنار فلا بان التحريم حق من حقوق الله. وليس حقا من حقوق علماء الدين. وأن الحق سبحانه وتعالى قد عتب النبي صلى الله عليه وسلم حين حرم شيئا أحله الله له

لا بد من نص في التحريم ومادام هذا النص غير موجود فلن شهدات الاستثمار وصنفيق التوفيق والعمليات المصرفية للتنمية. لا تكون أبدا من المحرمات. أنها على كل تقدير من المباحات - لأنها مما سكت الله سبحانه وتعالى عنه قصدا. وهنا مسألة قل بها الإمام الطولي. الأصل في التشريع هو المصلحة وأنه



تعدد الفتاوى تأملات وزاد ارتباك المسلمين !!

نحن امام قضية عويصة وحساسة في نفس الوقت تحتاج الى وقفة جادة فلقد قلل الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر بيان الاقتراض بقرعيا محرم وأن الوعيمة ذات الفائدة المصنوع بها في شهادات الاستعانة هي قرع في تعريف القفون . ومعنى ذلك أن فضيلة الإمام يرى أنها محرمة موضعها الحال ما لم يدخل عليها تعديلات موضوعية والمغفرة ... واستمع الناس للمقولة في جد وإهتمام فهي مقولة صغرة من الإمام الأكبر . وما لبث الناس أن وجدوا أنفسهم امام فتوى أصدرها فضيلة المفتي الدكتور الشيخ محمد سيد طنطاوي تكفي بإصدار الفتاة على الودائع وشهادات الاستعانة عمليات مشروعة وأنه لايجوز التعصيم بخلل أو الحرام في كل معاشات البنوك لئلا معاملة حكمها باعتبارها حالة خاصة وأنه في سبيل إصدار فتوى تتعلق بهذه المعاملات تباعاً . واستمع الناس للمقولة وللفتوى في جد وإهتمام فهي فتوى صغرة من مفتي الديار وازادت حيرة الناس بين ما قاله شيخ الأزهر وبين ما قلتي به فضيلة المفتي !!

ونحن لسنا من أهل الذكر حتى ندلي برأي في هذه الموضوعات الشائكة ولكن لا حرج في أن اثير عن الجيرة التي وجبني اواجبها . شأن ملايين غيري - في موضوع حساس يتعلق بالمعاملات وهو مجال مزال كثرة يحتاج الى مزيد من الضبط .. فلنحكم بعضها مشروك لأجنداء المسلمين بعضهم يحرمه وبعضهم يجيزه . وأحكام البعض الآخر تضاربت بخصوصه الفتاوى والأحكام . وأصبح المسلمون في حيرة حطيفة امام آراء الأئمة المتعارضة المتناقضة في أمور حياتهم ومعاملهم مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة أو إجهزتها أو بينهم وبين أجهزة دخلت على حياتهم بحكم التطور والتغير الذي تحيطنا من كل جانب والأوساط المصرفية تتحسس من رمود فعل عملائها إثر هذه الفتاوى المتناقضة الأمر الذي عزز مكانة شركات الأموال التي كانت موضع اتهامات تقيلة على حساب البنوك لفشركت طرح لعملائها عقود ربح وخسارة وفقاً لما ينص عليه التشريع الإسلامي . هذا التناقض القريب ضد المصلحة القومية التي تقتضي تشجيع الأعمال حتى يمكن تمويل الخطط الموضوعية علاوة على توجيه الناس نحو العمل والاستثمار بدلاً من الاستهلاك ولتدوير زيادة التخلف .

والموضوع - وهو تعدد جهات الفتاوى يحتاج وبصراحة الى تنظيم اسلمة التخصص . ليس من الجائز تراء الحيل على الغريب في مثل هذه المسائل الجسيمة . ومن رأيي - والله الله ان يجنبني الخطأ وأنا لئس هذه الموضوعات التي لا اعرف عنها الكثير - أن يركز إصدار الفتاوى في جهة واحدة هي دار الإفتاء تحت رئاسته فضيلة المفتي ويترك بعد ذلك الأمر للمسلمين لاختيار الطريق الذي يسلكونه فمصعب الجميع بعد ذلك الله .

وليس معنى هذا الإقلال من شأن الجهات الدينية الأخرى أو من مرجع أهل العلم والفكر ... وفي نفس الوقت فهو لايعني قفل باب الاجتهاد والصره على دار الإفتاء . هذا امر بعيد تماماً عن تصوري ... الذي لكصد ان تصب كل الآراء بخصوص الموضوع للخلاف في دار الإفتاء سواء كانت هذه الآراء نتيجة للمؤتمرات أو الحلقات أو استطلاع الرأي أو طرح الاقتراح من أهل الذكر من علمون . جهة واحدة تصب فيها الآراء المختلفة . وجهة واحدة تصب الفتوى بعد ذلك .



المصدر : الزمان

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ول الله اعلم .. انهما سي يمن بصدهما حدث خلاف في الرأي بين قطبين كبيرين .. أحدهما شيخ الأزهر الشريف وله مكانته ومركزه عند المسلمين .. والآخر مفتي الديار وله أيضاً مكانته ومركزه عند المواطنين والموضوع الخثار هام وخطير تنعكس اثره على الأفراد والمجتمعات والمجتمع وتضطرب من اجله ميّزات المجتمعات والدولة على حد سواء .. ثم للموضوع فرعياته النظرية ويقول المصحدة والتي وعد فضيلة المفتي بالافتاء فيها تبليغا على اساس قاعدة عدم تعميم شرعية او تحريم هذه المصطلحات صلة واحدة .. فعلا يحدث للمتحمسين او للاقتصام القومي لو ان الفتاوى تعددت وتضاربت ؟ وكيف يكون حال امة لا تعرف على وجه اليقين ما هو صواب وما هو خطأ في التعامل بين الأفراد بعضهم وبعض او بينهم وبين الدولة بمؤسساتها او بينهم وبين مجالات النشاط الأخرى التي انضمت عليهم حياتهم بفعل التطور والتحديث ؟

أمين هويدي



ولينا كلمة منازوق الطويل

الحرام

● في مثل هذه الأيام من عام ٧٣ .. وبعد أن تحدثت ساعة الصفر .. فوزعت القيادة العليا مهام الرجال .. وبدأ العد التنازل للساكنين من الكتيب ولقت أحداث هذه القصة وأبطالها أضياف يوزفون .. فقد طابت إدارة التوجيه القومي للثوار المسلحة وكان يقودها في هذا الوقت اللواء جمال مطاوعة وهو واحد من جيل المفكرين العسكريين والدينيين أيضاً .. فهو ابن الأكبر شيوخ مصر .. وهو صاحب فكرة صحيفة التكاثر .. له أكبر المسبحة قبل السلام .. ويمازحه العميد رشدي حسام والمفيد علي الدوسوقي المسئول القبيس والذي جاب بالشيخ الشناروي جميع وحدات الجيش اللازمة حتى الآن .. وأصبح القول أن شيخنا الجليل وشيخ التوجيه الدينية بنانا جيداً لا يبال من جهد القتال بالادعية والديانات .. ونجحوا في تسخير آلاف الجنود للثوار حتى النصر .. لكن هذا كله لم يمنع هذه القصة الخطيرة جداً .. وأكثر جدياً خطورتها على نتائج سمو الملك ولأنها كان يمكن أن تحدث انقساماً داخل صفوف المقاتلين .. نتيجة خفا أحد شيوخ التوجيه الدينية الذي وقع في شرك البجة والثأر والأبيض والأسود ونسي أنه في معركة وأن البلاد على أبواب الحرب والحرب تحتاج لكل مصري .. أيا كان لونه أو دينه ..

● عندما تقررت الحرب كانت خطة الشئون العسكرية تتركز على حصر الجنود والضباط على الشهادة .. ولأن رجل الدين ليس عنده سوى البجة والتأثر .. فقد ارتكز الكلام عن الشهادة ونعيم الشهيد في الجبهة واستغلوا في وصف البجة ونعيمها القبيح .. وهذا ما يجده الشيخ .. أي شيخ .. التعريف من آثار والترغيب في نعيم الجنات الخالدة .. ولأنه حديث الشيخ وفك جدي بسيد يقول للشيخ في سداجة ياسينا .. طبيب العسكري المسيحي يفتي شهيد ويخضع معنا البجة .. فانتفض الشيخ في سداجة أكثر من سداجة العسكري وضغط طويلاً ولم يجسه للخلف .. مره والديان والبسر مره ثلاثة وفك .. فيه ينزلوا قلابوني أن شغلوا .. فك ذلك وكان معه ملاطنج البجة يوزعها على من يشاء ويجرم من يشاء ولم يمر أنه عن شغلوا في ظهر الجيش كله بهذه الكلمة .. وحدث هرج ومرج وسط الجنود وأحسن العميد ١ - من قائد اللواء .. ادامية بنظر الكلام .. على رجالة .. وسداجة الشيخ وعدم تقديمه أو إحسانه أو اختياره للكلام والمقصود .. وتحرك العميد بسرعة الصاروخ .. وأتبعه ناحية الشيخ الذي سارال يمشك وأزاحه يمشك وأسس الكورفون وبدأ يتكلم كلام السلفية .. وحديث الوفاق الشعر قال ل العميد ١ - من .. أقسم أني لا أستطيع أن أكثر ما قلته وأن لا يفرض كلاماً كثيراً لا أستطيع أن أستطيع أن أفعل ما فعلت الخاطئة في الإخوان المسلمين من أيام التلمذة لما عرفت الخروج من هذا الوفاق .. لا أدري كيف كانت تنزع الآيات والأحاديث من قلبي حتى أمت شمل الوفاق وأخسنت المسلمين من الرجال المسبيين قبل المسلمين .. الذين أتولوا على بعد الخطة يكلفون يدي وفلوفون .. ولذا نأت لنا بولول الشيوخ إنه فضل منهم يا سيدنا العميد .. وأقسم أن هذا اليوم كان أصعب يوم في حياتي وكان أصعب من أيام المعركة ذاتها لأن معظم رجال أو أبطالاً كانوا مسبيين ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

٢٠ سبتمبر

● أتريدك أن تتخيل أن كان يمكن أن يحدث لو لم يلم أده الصيدا ١ .. من بالتدخل في الوات المنسوب .. أتريدك أن تتخيل من كان مستفيد من فتح موضوع كهذا في وقت كهذا .. وأتريدك أن تتخيل أن هذه الصورة قبل حرب أكتوبر وبين صورة الأزمة الاقتصادية التي نعيشها اليوم والتي لا تقل ملاحقة عن هزيمة اقتصادية ساحقة مثل هزيمة ٦٧ بالتحديد .. في جوى تطهير البنوك الرسمية .. عز الأزمة الاقتصادية .. البنوك حرام .. البنوك ربا أنفس من ربا الباطنية .. كيف يتصرف البسالة أمام كلام شيوخ كبار أجلاء .. تعلمهم وتعتزهم وتسلع وراهم .. هل يعني التبرك ونافع فينبها أكثر من حسن مليار .. هل يعني أن كل المسلمين في البنوك يتكلمون من حرام .. هل يعني أن يستنكف رجال البنوك .. وإذا كان في وبعد أدينا للسلف من جديد .. وشيوخنا الأجلاء يشعرون أموالهم في قبرص .. ويتناقصون مكافآت من شركات توظيف الأموال .. لجرد استئثار بأسلافهم .. وطراي شيوخنا الأجلاء لما يحدث اليوم بملقات من انهيار في البنك الإسلامي .. هل تعلمون أن بنوك القطاع العام .. يتاح الربا .. هي التي تسفده في أزمته .. هي التي تعيد الحياة إليه من جديد .. هي التي تضمن خسائره .. مثلا حدث لكم يا شيوخنا الأجلاء .. هل هناك أي فرق بين كلاكهم وبين الشيخ الذي قل .. يبنوا بقلوبنا إن شغلونا ..

٢٠ سبتمبر

تأخالت الصورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية وعلقت كل منها على الأخرى حتى تشابكت الخيوط وأصبحت مثل بكرة الخيط .. والفتية .. مثلا من يصدر أن عبد القادر يرحمه الله هو أول من أدخل في الدستور نص دين القومية الرسمي الإسلام .. والمساكنات أدخل نص الإسلام من مصدر التشريع والأركان يكرهها كثير من الشيوخ المتطرفين والمعتدين والأول جازوا أفتاؤه واقتضاه فنجسوا في ذلك وتأخالت الصورة إلى حد أن أبادت أن قتلنا من أبادت الله أشعاف ما قتلنا من شيوخ السنة وقتلوا من المسلمين الإيرانيين أضعاف ما قتلوا من العراقيين .. من يصدر أن عسكريا أمريكيا ينظم صفوف المسلحين في جامع نيويورك وحتى لا يتسرب الشيعة السنة .. تأخالت الصورة إلى حد أن الثورة الإسلامية في إيران قتلت لأمريكان مائة ألف مهاجر وثق في عام يتعرض أحد مثلهما لاعتزاضا على اللادلاء الجبهة التي هاجرت لأمريكان في طريق التنبير .. تأخالت الصورة إلى حد أن أموال المسلمين تستثمر في بلاد غير المسلمين ومولاء يقدسون ثائثهم أربابها لأمريكان لتطوب بها ظهر العرب أجمعين .. وإذا قلنا أن إسرائيل قتلت برأسهال عربي قبل يكون كلالنا صحيحا .. هذه تأخالات الحياة الطبيعية .. ولو أن أحدا من شيوخنا القهار ذهب لجدى يعطى يداوي قلبه هل يستطيع أن يشفع مجدى يعطوب .. أم سيلاوي وأجبيه على أهمل وجه ما قول شيوخنا في فلاح أمريكي انشترال يعلى لرب عيسى عليه السلام .. زرع وحصد وباع بقلوبهم لأن يعلى لرب محمد .. هل يصبح لكل هذا شيوخنا في فلاح أمريكي وهل وجدنا من يقرضنا بدون فوائد .. وهبنا للربا لم أننا نتكلم بلغه العام ونستخدم حروفه وألفه كسنا كحرف العام فحين جره منه والاعتماد العالي حلق واحدة .. متداخلة متشابكة إلى أقصى الحدود .. هل نخل نتكلم في السلال والحرمان .. أن نعرض الناس على الضل والتعلم في أداء الواجب ونلج الرأس علينا ويقدمون أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن العمل جادة وإن من يأخذ دون عمل هذا هو الحرمان ..

يجب ومن يجمع دولارات المصروفين ليضعها في بنك أمريكي أو أديس ما فلوكم يا شيوخنا الأجلاء في هذا ..

٢٠ سبتمبر ..

٢٠ سبتمبر ..

كانت الدنيا وقعت عندما طلب ملهين اسرائيل شراء قلب فدائي حرمي بين الحياة والموت والآن برقدان في مستشفى هداسا .. الليبرير قلبه في خنجر .. والداي قلبه سليم ولكنه بين الحياة والموت .. ودارت اللقائات حتى وصلت القهقهة السريسية لمنطقة التعوير التي اغرست الاسد .. ولكن ابن الملل والهرام في مثل هذه الدنيا التي تحدث كل عام .. قلب مسلم في جسم يهودي .. كلية دروي في جسم مسلم او مسيحي .. وهكذا .. كلب سيحاسبه الله يوم القيامة .. كلام كثير يمكن ان تدوخ انفسنا فيه وننقل وقتنا وننسخ حياتنا في حوار كهذا .. ونقلح .. مكلف .. لا تقتلني قبل محكمة الدنيا التي تسمل الداء والدواء .. التي يجب عسسا في الطعام وينتظف وينشاجر ودرما تقوم حروب من اجل مناقشات كهذه .. مثقالا حدث من قبل عندما اختلف المسلمون على القرآن هل هو قديم ام متعلق .. وغديرا وهدورا كبار للشيخ حتى الموت من اجل مناقشة لغوية توصل الى التكرار كما يقولون .. لانا لا نترك ذلك لله رب العالمين .. لانا نتدخل في شئون الله ..

٢٠ سبتمبر ..

اختلاكم رصة بالمسلمين .. فتكلم اليهذه اليوم اديبه بقصة رجل سعيد جدا في حياته الزوجية ولناه اهل المال والدين ثم جاءه من يهوس في اذنه ويقول ان زواجك باطل .. هل يهدم بيته هل يحطم امله يبيده ثم جاء من يقول له زواجك سليم مثالا في الخلق .. فلهيما يفسل ومثالا يطل .. وهل هناك خير غير هذا .. الأسرة والمخاطبة على سعادتها او يدمر بيته يبيده .. من اجل وجهه نظر عليها اختلاف .. لا ياشيخينا الاجلاء .. والسعي والاعادة لكم جميعا ولكن تكثير اليهذه يعني الهجرة لشركات تمويل الاموال .. الهجرة الى الاستثمار في قبرص .. الى سحب اموال المصريين واخراجها خارج مصر الى بيته العلم التي لا تعرف الاسلام .. ان موافقكم اليوم الذين لشيوخ الغفبية الذي اعلن رسمه الرجال وقيل المعركة بساعات .. يدهوا يطالبوني ان شغلوها .. ونسند الله ونسعى شيعة الخليل الدكتور سيد عطاري حفظه الله فقد تدخل في الوقت المناسب مثقالا تدخل سعيد اديبية ..



المصدر : أ. خرساعة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• بلا أقنعة ..

حامد سليمان

الحرام .. في الساحة الإسلامية

وصل بنا « العالم للفكر » ، في الساحة الإسلامية - على امتدادها - إلى حد مؤسف من اللبلة والخلخلف .. لدرجة أصبحت تعتبر فيها أن كشف وجه امرأة من أكبر المحرمات .. في الوقت الذي تحول فيه كشف « عورة » له ، بسرارها .. ولحتلال أرضها .. وانتهاك أعراضها من « المسلمات » .. لفتى نبيهما « الضرورات » .. فلا تعتبرها من « المحظورات » !!

وهكذا لم يشعر « رجال » هذه الأمة بأي حرج .. عندما اغترق الأعداء حدودها في أوائل هذا القرن .. وصعدوا سيدة قراها .. واعتدوا على كل حرمتها رغم أن الله أمرهم .. ومن اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم .. . فخل هذا لا يمس كرامتهم في الصميم .. وإذا كانوا قد فعلوا في (فرض) الهزيمة على الأعداء ، فبكتيهم فهم نجدا في (فرض) الحجاب على النساء !!!

هذا مثل فقط .. على إمتنان مفهوم الحرام والحلال .. في الشارح الإسلامي .. الكبار التي تتعلق بالصالح .. أصبحت حالا .. والمفسدان .. أصبحت حرام .. !! فمن (قلب الآية .. ١٤)

لقد قللنا قرونا .. ندرس في الكتائب والمدارس .. أن امرأة دخلت النار في فكة عذبتها وقتلتها .. ولم يفتح الله على « مجتهد » ليحدد لنا حكم الإسلام في خوميتي .. بعد أن تسببت سياسته في قتل أكثر من مليوني إيراني وعراقي .. تصفية لحساب شخصي قديم بينه وبين « صدام »

وهكذا علقت الأمة في نال « الكبار » متمسكة ، بالمصفاة .. وسمح للحكام في « حل » الحرام الحقيقي ، الذي « يحلله » صمت العلماء والفقهاء وتركوا الشعوب لتفرق في وهم الحلال الذي يحرسه تعصب العامة .. وجبن الخاصة ..

وهنا رأينا « معاوية » يسرق الخلافة من (علي) من خلال دعة تحكيم القرآن .. فكان أول « حلال » أريد به حرام ، ورأينا (يزيد) يستحل دماء المدينة ثلاثة أيام .. وينزع رجالها .. ويستحل نسائها .. ورأينا المأمون (يستحل) اغتيال أخيه الأمين .. ويفرض اعتناق معارضيه على منيع (حرام) اخترعه خاص بمفولة (فزول) القرآن .. بينما كان الحرام الحقيقي هو وجود هذا النمط من الحكم .. الذي غيروا من شرعية نظام الحكم الإسلامي ، الديمقراطية .. الذي يقوم على الاختيار والشمورية .. وجعلوه إلى حكم ديكتاتوري ورأى عضوش ..

وهكذا ورثت الأمة الإسلامية لفة « الحلال المزيف » الذي ينطوي داخله على الحرام الحقيقي .. بينما نحننا بتقسيم صفات المحرمات .. واعتبرنا من أكبر الكبار .. حتى أنه جاء الوقت الذي كان فيه السماح ببيع عقول العامة في حلق الذكر (حلال) .. بينما السماح لهم بالإحتكاك .. بمناهل المفسدة .. ومعال العلم في أوروبا حرام .. والباحث في « عجائب » بعض فتوى عصر للمفيد والحلة الفرنسية .. ربما يجد ما هو أكثر إثارة للمفهمة و .. الخجل أيضا .. وإذا قال لبعض أن هذا ما كان يحدث في بعض عهود « الانحطاط » الفكري .. فأن الصور (الآن) ملائكة تتعدد ..

فالحرام الحقيقي مازال مغطى بمشترات الستائر والمبررات الحربية .. بينما المحرمات الصغيرة أو المزيفة .. خرجها ألف حجارة ونجرها ألف فتوى ..



المصدر : أ. خ. سامعنة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد جاء بسطه الناس في البنوك حرام .. وجميع المعاملات فيها حرام .. سواء كانت استثمارية أو إيجارية .. سواء كانت لصالح الأفراد والدولة .. أم لم تكن .. هكذا دون بحث في نوعية المعاملات في هذه البنوك .. ولعلنا إذا كانت مثل ربا التجاعلية المؤدى إلى الاستغلال .. والكسل .. وعدم تشغيل رؤوس الأموال في عمارة الكون أولا .. و .. ليس هذا موضوعنا اليوم .. ولكن موضوعنا .. ماذا يفعلوا (صراخ) الفتوى حول إيداع هؤلاء (الفلأية) في البنوك .. وتخسر الأمانة كل الأمانة عن إيداع (لعلنا) الدولة « البنزواسلامية » في بنك أوروبا وأمريكا واليابان ومعظمها بنوك ربوبية .. وصهيونية رغم علمنا أنها تعطى لويلها إسرائيل واليقي (تمنحه) ديونا لنا و .. من إيداعنا ؟ !!

ليس ما يحدث لأموال المسلمين هو الحرام (المؤكد) الذي يحمله صمت مريب .. وإن ما يحدث في بنوك مصر حرام (غير مؤكد) يكفنه صراخ معيب ؟ !! وفي نفس السلسلة - سلسلة المال - نسمع كلاما كثيرا عن الزكاة .. وإن صيام الصائم (لا يرفع لسماء) إلا بركة عيد الفطر وإن هذه زكاة للزراعة والتجارة والمال .. خاصة الودائع التي تمر عليها عام .. وأنه (لا يظهرها) سوى دفع الـ ٢,٥ في الألف كل عام .. وأنشهد أن صغار المودعين هنا مما لا يتعدى إيداعهم خمسة آلاف جنيه .. يخرجون على هذه الزكاة (رغم احتياجهم الشديد لها) ..

إن الكلام هنا يكتر عن زكاة الأموال المودعة لصغار المودعين .. وضرورة الالتزام ببركاتها وإلا .. لهم ، يتكلمون حراما ، ويشربون (حراما) ويلبسون (حراما) بينما لم اسمع فتوى واحدة في (حرمانية) إيداع ١٠٠٠ مليار دولار للموال الإسلامية في بنوك أوروبا .. رغم أن زكاة هذه الأموال تبلغ سنويا ٢٥ مليار دولار .. هي كلها من (حق) الدول الإسلامية والعربية الفقيرة .. فزكاة - كما هي من حق المسلم الضعيف .. للفقير - فهي أيضا (واجبة) من الدول الغنية المسلمة إلى الدول الفقيرة ورغم وجود هذه القاعدة الفقهية الذهبية في الفقه الإسلامي المستنير فلم اسمع علنا يهمس بها في إحدى القنوات .. !! أو خطيبا يصرخ بها في إحدى المؤتمرات .. مع أن مثل هذه الفتوى الشجاعة .. قد تغنيها عن الخش في مسيرة حوار الشمال والجنوب .. حيث يتفلسف أو لا تفلسف علينا الشمال الضعيف .. بأهانة جحولة الديون ..

ليس هذا هو (الحرام الحقيقي) الذي يعيشه العلم الإسلامي .. العلم الذي أراد له أن يكون « خير أمة أخرجت للناس » .. وإن تكون فيه « اليد العليا خير من السفلى » .. !

و نتعدد أمثلة الحرام .. أولاً أنتى لست من هواة جلد الذات .. وكشف العورات .. وإزاحة أوراق التوت .. فهذه مجرد أمثلة عن الحرام الذي أصبح حلالا .. في هذا الزمن الإسلامي الرديء .. وكل ما أرجو أن نسعى جميعا لإزالة أوراق الغيبوبة عن عقولنا .. ويومها سنرى الحرام حراما .. والحلال حلالا .. ونوقف تلك الملهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأمة والتي تلحق من الضحك قدر ما تلحق من البكاء ..



المصدر : الزمزم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٩

□ الغزالي والمشد يؤكدان :

شهادات الاستثمار وصناديق التوفير خلال

المفتى على صواب بشأن عدم ربوية الفوائد

أكد فضيلة الشيخ محمد الغزالي للداعية الإسلامية الكبير تأييده للمفتي الذي أعلنها الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير ، وقال في تصريح خاص للأهرام ، أنا مع المفتي فيما ذهب إليه من أن عقد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير لا يعتبر ربا . وأكد الشيخ الغزالي أنه إذا كانت الدولة رأت في شهادات الاستثمار حافزا لجذب مدخرات المواطنين فلا شيء في ذلك ، والبنوك ملك للدولة في النهاية وهي التي تتصرف في شئونها وفي الأموال المودعة فيها ، باستثمارها في القامة مشروعات وخلافه . وعندما يحصل الناس على عائد مقابل مدخراتهم في البنوك فهو حافز من الحكومة التي تملك البنوك ولا يعتبر هذا العائد من قبل الربا .

كما أعلن فضيلة الشيخ عبدالله القد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف أنه يوافق على ملءه في فتوى مفتي الجمهورية بشأن لائحة التعامل في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير وأنها حلال شرعا بشرط أن يوافق المستثمر على حذف كلمة « الفائدة » واستبدالها بكلمة « منحة أو جائزة » لقاء إيداعهم لمساعدة الدولة في التنمية والمشروعات الخدمية المختلفة وأن يصدرها شهادة رابحة لا ينس فيها على

روح محمد



دعوة للتفكير في فوائد الإيداع

بقلم :
عبدالمعزم النمر

جواز هذه الأرباح لأنها ليست من الربا المحرم بل خارجة عن نطاقه .. وعلماء آخرين لانغض من شأنهم وورادهم بعض مستشرقين الفرس يعارضون .. ويضرون عند القول التقليدي بحرمتها .. وهم اخوة .. ورجال علماء .. لكنني اعرف ان بعضهم يعارض مخلصا حسب سليمته .. وبعضهم غير ذلك .. ومهم كتاب سبسيون ركبوا موجتهم واقسموا انفسهم واكطلوب منا جميعا في هذه الحقة ان نطاول باحثنا حين اختلفوا في اجتهادهم اختلافا صارخا في بعض المسائل الفرعية في العبادات .. بل وفي الربا .. حيث قل بعضهم بجواز بعض المعاملات وليس ايها ربا .. بينما بعضهم حكم بان ايها ربا وحكم بحرمتها .. ومع ذلك لم يخض بعضهم في بعض .. ولم يتهم احد منهم الاخر في دينه .. ولم يتهم عليهم كما يتهم بعض العلماء الذين يتخلفون راي القلي الا ان حتى من تلقى المنحصر .. ثم لا يقدرونهم في اقلاتهم ايهم !! ما عطينا لمصلحهم عند الله وعند جمهور المسلمين ..

فما موقف جمهور المسلمين الآن : ان الضامني حين رأى ان قراءة الفتنة بالجسلة فرض في الصلاة .. ورأي الضماني ان قرأتها خلف الاسم حرام او مكروه كرامة تحريم على الاصل .. لم تنبه الضماني على رعي المسلمين .. ولم يتفرقا عن الصلاة .. بل أخذ من شاء بما شاء من رأى هذا ان ذلك .. وسارت الأمور .. وهكذا في كل ما اختلفوا فيه ..

ليرى موقف المسلمين الآن كموقف السابيين في مواضيع الخلاف .. ياخذ من شاء بقراءى الذى يقول بالجدوا

قديما كان يشترط في المفتي ان يكون مجتهدا .. ثم جرى عليه مجرى على العلماء كلمه في عصر التقييد .. فالتزم هو الآخر بالتقليد الحرفي وانتقل الحق عن كلام السابيين والمواضع في الأمور الشرعية لا يخرج عنها الا من مذهب اخيه .. وقد التزم المفتون من قبل .. ايام الخلافة العلمانية بالرأى الحنفى .. وكان المفتي والحكم الشرعية يسيران على ذلك .. حتى تحركت والحكم والمفتي من هذا الالتزام في اوائل هذا القرن .. لكن بعض المفتين في مصر طرأوا باب الاجتهاد بخفة .. وكان اولهم الشيخ محمد عبيد .. ثم لم يزل من يسير وراءه في هذا من المفتين الا في مسائل فرعية قليلة جدا في لجنة الفتوى

حتى لا يتطرق احد بان الأمر خارج الفوائد .. ووافق فضيلة شيخ الأزهر مشكوراً على هذا مع انه وهو في منصب القضاء اصعد قسوى بحرمتها .. لكن تلم الموضوع من وقتها بين الشيخ والبيت .. كما ان الجمع لم يدعه الشيخ للاجتماع منذ ذلك الوقت حتى الآن .. وقد سجلت رايي مع هذه الخطوات التي مريها بعد هذه الشهادات في كتابي « الاجتهاد » فالآراء السالبة من علماء لهم وزنهم في القل بجواز ارباح هذه الشهادات متخلفة منذ سنة ١٩٧٢ .. ولكنها ما انتهى اليه مجمع البحوث من جوازها بالاطنية وان لم يكن شيخ الأزهر ذلك على الناس مع سلبية اليه بتغيير كلمة « للقرآن » بكلمة « على او ارباح » او حوافز كمال لعل المفتي .. وليرى ذلك حين انتهينا في مجمع البحوث بالاطنية الى هذا الرأي لارج الجمع .. بل اكن منك .. سجل بعد ذلك للاخذ واليه .. بهذا اعلم ان فضيلة الاخ المفتي حتى مع بعض رؤساء البنوك ومنهم رئيس البنك الاملى لتغيير هذه الكلمة .. ولكنهم ابطأوا في الاستجابة .. ولوانهم استجابوا لما طالبه شيخ الأزهر سنة ١٩٨٤ الى عدم خضوع سنوات لولا طلبة المفتي حين خدمهم .. لتتبع مجرى الامر .. والموقف الآن يتضح في ان علماء كباراً لهم وزنهم في قلوبهم ومبهم رقا

ولان الفتوى ساروا على هذا النحو من التقليد .. وجد الناس غربة في ان يقرق زميلنا العالم الفاضل الدكتور الشيخ سيد طنطاوي المفتي .. باب الاجتهاد طريقا خفيا .. ويسجل مشكوريا بعض خطوات فيه .. كما فعل في ايام العلم الفكري المطروح به في القري يدخل شهر رمضان وغيره .. وكما فعل اخيرا حين ابدي رايه في ارباح شهادات الاستشار وصناديق التوفير .. وبعض المسائل الاخرى .. وبعد ان استشار بعض اخوات العلماء ووافقوا عليه .. وكان منهم اخوا فضيلة الشيخ محمد العزال العالم الداعي الجليل الذي قال لي .. اننى موافق جملة وتفصيلا على راي المفتي .. وان كنت مشغولا الآن بالرعى على ما اثير حول كتابي « السنة النبوية بين اهل الفتى واهل الحديث » ومع ذلك فقد سبق المفتي في القول بهذا علماء اجلاء اكثهم استأذنت في رأيي .. واولهم الشيخ على الصديق والشيخ ياسين سويلم اللذان قدما لجميع البحوث رايهما بجواز ارباح شهادات الاستشار في مؤتمره في ديسمبر سنة ١٩٧٢ .. ثم تكلموا علماء اخرون وافقوا ايضا .. تذكرهم فضيلة المفتي في بيته .. ثم اننى اخذت رايي بجوازها مع متابعي التوفير ثم صفات الحكومة في « الأهرام » بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .. ثم تبع ذلك بحث اللجنة الفتوية بمجمع البحوث للموضوع برئاسة فضيلة الامام الاكبر .. وانتهى البحث في آخر اجتماع اللجنة برواست في اوائل صيف سنة ١٩٨٤ بموافقة الاطنية على جوازها .. والعينا على شيخ الأزهر في وقتها ان يتفهم مع البيت الاملى على تغيير كلمة « الفوائد المنوطة » في الفتوى بكلمة عائد او ارباح .. او حوافز ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

للتصاميم بعد الهجرة - وكل من تلك الريا
امرا معلوما للجميع
هذه الصورة باركانها وحكمتها
وأثرها هي صورة الريا البيضاء الذي
حرمة القرآن ، لجل ملها صورة كريمة
بعيدة عن استغلال حاجة المحتاج وتقوم
على خلق التضامن والتجدة بين
السلمين . وفي صورة القرض
الصين

ول هذه الصورة القيمة دائن على
خلا قلبه من الرحمة ، يتسلط على
الحاجين للمعيشة ، الاستعمال
مهارتهم في التجارة مثلا لكسب رزقهم
وليس لديهم مال ، فيقرضهم الفنى
ويقرضهم عليهم ان يردوا القرض بزيادة
على قيمتها مضمنا نظير اعانتهم
وإقرضهم ، وقدر المستدين لقبول
هذا القرض لمجانته .
في هذه الصورة استقلال حاجه
المحتاج لأخذ مال منه . ولذا كانت
كريمة لضاع خلق التضامن منها .
والإسلام يحرم الاستغلال في كل
صورة ، في الارراض ، في البيع
والشراء ، وفي الاحتكاك . الخ .

ولذلك فان للمصلحة التي تنطبق
عليها هذه الصورة باركانها وغايتها
الآن . تحكم بحرمتها . كما تحكم الآن
على الأفراد المراهبين الذين يعطون
ألفة بملا وعشرين مثلا . وكما
تتحكم على المصارف التي تقوم
بتسليف بعض المحتسبين من
لنوظفهم قيمة حرام ثلاثة اشهر
ويضمنونهم مع ضمان آخر .
وتقطع حصة الريا طعما من المبلغ
وهم يشتغلون هذا المبلغ لمعالج . او
مواجهة مصروف الأولاد في اول
السنة الدراسية مثلا او في العيد .
تسلك على عمل المصرف هذا بأنه ربا
حرام . لان فيه استغلالا بغيضا
لمصلحة المحتاج .

فهل المودعون الدائنون للمصرف
الآن باقية حرامتهم تنطبق عليهم
صورة الدائن المقتسط لرياء هم
يستغلون حاجة المصرف فيقرضوا
عليه زيادة نظير ايداعهم . ويضطر
المصرف للقول لمحتاجه ؟

ول التنبه هل يفتن قيس على
الإيداع التي جملة على الصورة التي
نزل القرآن بتحريمها . ويكون القيس
سليما . حتى تحكم على التفتن من
الإيداع هذا بأنه ربا حرام . وان
المصرف يقوم مع المودع بمصلحة
ربوية .

ادارتها وليس لديهم مال . تصاميم
المال بعد نروسة . وتختار ميعرف
خبرها انه لحدى المشروعات ربحا
وعندا . وفلذا منهم بعض هذا
المعاش . وصنفته ايضا . علما بان
اموال البنوك هي الكثير من الاموال
المطروح عليها .

هذه حالات حتمية لم تكن موجودة
في المجتمعات الإسلامية حتى عهد
قريب .
فلا بد - الآن - من ان نترجمها على
ضوء الظروف والحاجات القائمة . دين
ان نلغ أعمال النص للقرن في تحريم
الرياء . على ان نحدد الصورة التي نزل
القرآن بتحريمها . ونقيس عليها كل
مليصها في اركانها ولجرائها . ول
تحقق الحكمة فيها من الاستغلال والمهر
المحتاج . ونحكم بتحريمها .

اما المصلحة التي لتصميمها في اركانها
وقياتها وحكمتها ، فلا نلغها للصورة
الحرة بالقرآن . ولتقيسها عليها .
وللتأكد بشروط قلها الفقهاء لظروف
خاصة في معاملاتهم . من ان تصيد
الربح مقدما يحمل للمصلحة ربوية في كل
ربح . لان هذا جزء من الصورة التي
حرماها القرآن .
ومعاملات البنوك الآن لتتنطبق
عليها الصورة الكلية المحرمة .
ثم ان التصديق اذا كان قد منعه
للمسلمين لمصلحة الدين . فلهذا الآن
شروطي لمصلحة الدائن الذي هو
المودع . فللمودعين الدائنون لبنوك
الآن غير الدائن الفني للمخاطر الذي
يقرض زيادة على المحتاج .
وهذا يجنبنا الى :

سؤال او تساؤل

يقتضى العلم ، اطرحه للبحث من
المصدر . لييسر لأخواني العلماء
والاقتصاديين والمفكرين بزباد علما
ومعرفة بجهنهم . واقتصر الآن على
بحث الإيداع وربحه . وهو :
• على اى اساس جرى الحكم
بالحرمه على ربح الإيداع في
البنوك ؟

أورد عدة بحث هذا الموضوع
وتشريحه على ضوء الريا الذي حرمة
القرآن .

فان الريا الذي حرمة القرآن هو
الربا الذي كانوا يتعاملون به
ويعرفون انه ربا في الجاهلية . وفي
عهد الرسول حتى نزل القرآن . وحرم
الرياء . اى الربا المصنوع الذي
تتداولون به . فـ الى في الريا لمعهد
كما قلنا للمفسرين . وقال الرسول صلى
الله عليه وسلم : اول ربا اضعه
(والغنية) هو رباعى العيس .
وذلك في حجة الوداع في السنة

والحرج عليه . وليتحم على من شاء
ولاخر عليه . وكل مسلم وريه
ليس عليه اجبار . وتنتهى الأمور
عند هذا . ولأريهى احد انه انحصر
على دينه . واكثر قلنا من التفتن
الذين تعلم على ايديهم والمشهود لهم
بين عارهم وتلاذمتهم بقانونى
وسداد الراى والفهم ولأرجوز
مطلقا الخوض في دين العلماء
واخلافهم وتوجيه الاهتمامات
الطوفانية اليهم . ومن كل بيته من
رجاح فلا يبرم الناس بالجملة . . .

دعوة للتفكير والبحث

ادعو اليها اخوانى العلماء
والمفكرين . من رجال الاقتصاد
وغيرهم . ليتفكروا معي فيها . مع
الامان بحرمه الريا الذي نزل القرآن
بتحريمها . لان الامان بذلك جزء من
ايماننا بالقرآن . وان اخفط العلماء في
التطبيق في المسائل الربوية : هل فيها
ربا اولاً ؟ ومع التسليم والاستمرار في
فلانها على الاخذ بالرياء السائد الآن
بين العلماء بحرمه المعاملات المثل عنها
انها ربوية .

القول : مع هذا الا يمكن ان تفكر
جميعا تفكيرا اخر جديدا . ونبيه
استمرار الحالات القائمة الآن من
المعاملات المستندة للبنوك في ضوء
الظروف المستحدثة التي لم تكن موجودة
في الماضي . ونحكم عليها في ضوء القواعد
والتصرص العلمية والظروف والحاجات
التي لتتصميمها حياتنا الآن . وتحديدها ؟
فالمسلمون منا في هذا القرن قد حكموا
أكتفاداً . فلما ان تحكم ونرى .

ان عصر البنوك في العالم الآن نحو
خمس مئة سنة . وعصرها في مصر نحو
مائة سنة فقد انشا الانجائيز البنك اطلعت
سنة ١٨٩٠ . وانشا المبرم المجمع
باشا حارب . ابو الاقتصاد المصري

والصناعة المصرية . بنك مصر سنة
١٩٢٠ وكثير البنوك واصبح لها دورها
المصري في اقتصاد كل بلد . والحاجة
الآن لتاسير بل ولايمتكتها لرياء عملة
الزمن لتسييرها كما كانت في العصور
السابقة القديمة .

للمصارف الآن في عملها الاول
تستجمع اموال المصارفين الذين
لا يستطيعون العمل في مزارعتهم في
مشروعات لهم بيوتهم . ولايتقنون
أفراد حوهم . للمصارف تجمع اموال
هؤلاء لتصرفها في أعمال تدريخا على
البنك ويقلل على المصارفين هذا
والا كان مقرها التفتيل . تحت
البلاطة . لاثرب علما في صليها .
ولأعلى البلب . ويضعفها ان تعملى
اصحاب المشروعات القادرين على



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذين يعرفون الريا بأنه الزينة
المشروطة المحددة ملهما ألخ . تقول
لهم . هذا ركن من أركان الصورة
الحرة وخاصة بها لإتكال صورة .
ولامتلاك زيادة . فالتريا هو الزينة
المشروطة المحددة ملهما من دافئ
مستقل لحاجة المحتاج . ولانتطيق
على حافة التودعين والمصارف .
وقوله تعالى : فلكم ربوس أموالكم
لاتنظمون ولاتنظمون . خلاص
بالصورة هذه التي حرمتها قبل ذلك
للاستغلال والتسلط على المحتاج .
ولذلك قل بعدها : وإن تصدوا خير
لكم . . . أي في هذه الحالة أي خير لكم
أن تصدوا ، بلقل كله أو بعضه في
هذه الحالة والصورة . بدلا من
الاستغلال .

لهي أي أسس - الز - حكم
الحاصلون أو تحكم الآن بان عملية
الإيداع في المصارف الآن معاملة
ديوية ؟؟

هذا هو مذهب إعادة بحثه . بحثنا
موضوعيا أصوليا لاوعاغية فيه
ولامهفاترات ، فليست كل واحد
منافسه هذا السؤال . وليحاول أن
يجيب عنه بصديق وموضوعية دون
التأثر بالحكم سلبية أو مغيرة من
المؤثرات . وليرسل رأيه للمصحف .
أو على مجلس الشعب ود اللجنة
الدينية ، أو تجتمع عمدى أو في أي
مكان . وذلك حتى يستأنف جميع
البحوث نشاطه بعد الانتهاء من
تكوينه الجديد . . . والله لائق
والخير .



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محمد خالد :

كل صور الاستشهاد في البنوك .. حلال والخلافت الفقهى حق .. يجب احترامه

قال العقب والمفكر الإسلامى الكبير خالد محمد خالد : إن كل صور الاستشهاد في البنوك حلال .. وهذه فتاوى . وأشكك : إن النصوص وروح الشريعة واجتهادات العلماء تؤيد هذا الاتجاه . وإن هذا الأمر في منتهى الوضوح فلم الخلاف .. بل والخصومة فيه ؟
وفيما الأثر البليدة والشوشرة المفضلة حول بيان مفتي الديار المصرية الخاص بشهادات الاستشهاد .. وقال : إن قضية المفتي هو قضية الأزهر العظيم للمسلمين في كل جيله وكل عصره .

وبال : إن الخلاف الفقهى في الفرعيات حق يجب احترامه ، وعلى العلماء إدراك أن الإسلام كدين عام وحاكم وخالد لا يصح بعيداً عن تطور الحياة في المجتمعات البشرية .
كشف الأستاذ خالد محمد خالد عن وجه الحقيقة في أمور كثيرة تتعلق بالتعامل مع البنوك . الحلال منها والحرام .. من خلال إدراكه للسراب والخطأ فيها .. مستشهداً اقتناعه بالنظم عن فهمه لنصوص الشريعة الإسلامية وحكماتها واتجاهات أعلامها وأنتمائها . في تلك يتقاصده وحديثاته .. في جريدة الجمعة ، بالأخبار غداً - إن شاء الله .

دعوة للبحر

على أي أساس حررنا فوائد الايداع في البنوك؟



يقلم الدكتور :

عبد المنعم النمر

النص القطعي الدالة والكثيرة بل ضوء
على الاثباتين ان يعمدوا النظر على ضوء
ظروهم ويثبتوا وانتمهم .. فلن نسلم
المصلحة العامة للمسلمين .. فلن نسلم
بطلوا كانوا مقصرون وضارون لمجتبهم
والثمين ..

يقول العلامة ابن القيم في كتابه اعلام
الموفين ص ٦٢ ج ٣ طبعه منير
فيهما تجد العرف فانيه ومهم
سلط الله . ولا تجد في المنقول قول
عمر . ثم يقول . والمجسود على
المنقولات ابداً - أي المسائل
الاختلافية - خلال في الدين وجهل
بمقتضى علماء المسلمين والسلف
الماضين .. ومن افترى الناس بمجرود
المنقول في الكتب على اختلاف عبارهم
وازمتهم واستكتمهم واحوالهم لقد ضل

انما الآن في اواخر عهد طويل . وانما فيه قروننا على ما وردناه في كتبنا الفقهية
من اراء اسلافنا المجتهدين . ومن تمذهبوا بمذاهبهم من العلماء الذين قيل
عنهم في كتب الاصول والظاهر . ومنهم المذاهب . وقسموا بها فيصليهم
القديم لها . مع ان الكثيرين من اهل شاموا وتميوا قليلا كانوا ملهم . والتكثير
يقدم ويرى القاعدة الشرعية التي تقول . الفتوى او الاحكام (الاجتهادية)
تختص بتكثير الزمان والمكان . ومع ذلك منحنى اراء السلفين الاجتهادية صفة
المواثيق والشعور وقبض التكميل مع انها كانت في ظروفها تون نظر الى الظروف
المحيطة الآن . ولها فيها . عملياً . في لغواتنا وتطبيقاتها ونقول كما يقول
العوام : : خطها في راية علم ويات مسلم .

ومن هذا القبيل سلسلته من
بعض اخواننا في مناقشة موضوع
فوائد الايداع في المصارف من ان
المصافة محسومة . يعنيون ان
السلفين قالوا فيها قولتهم وانتهى
الاس . وانسد الباب على كل حال يريد
ان يتأمل ويبحث . مع انني اعرف
احدهم عليها فتورا له اجتهادات في
بعض المسائل والقدر لهذا . ولكن
مثلاً نقول . والفرض - كما يقال -

موضوع ؟
حيث ان يتعرض لهذا الموضوع من
الجدد والمبدأ والاول لم كان اجتهاد
الصائين بمنع اجتهاد الاثباتين على ما
للصاحبة انفسهم ان يجتهدوا ويغيروا في
بعض احكام حكم فيها الرسل صلى الله
عليه وسلم اجتهاديا مثل صلاة الاصل في
الصيام التي منع الرسل صلى الله
عليه وسلم التفاضل وراى عثمان بموافقة
على رضى الله عنهم التفاضل لتفسير
الظروف عن ايام الرسل ومثل امور
اخرى ذكرها المؤلفون في كتبهم مثل
تاريخ الفقه للدكتور محمد يوسف موسى
عليه رحمة الله . ومثل على الاحكام
للدكتور محمد مصطفى شلبي وذكرتها في
كتابي . الاجتهاد . والسنة والتشريع
ولما جاء التفتين ويغيروا حكموا حكماً
غير ماكنه وقاله الرسل صلى الله عليه

.....
واذا كان فائدتنا هؤلاء قد غيروا
- بعد نظر - بعض ماكنه به الرسل
صلى الله عليه وسلم اجتهاداً على اساس
انه لو كانت ظروفنا امامه لحكم بمكنا .

فان لنا ان نقدرى بهم . وبغير لاحكام
حكم به الرسل صلى الله عليه وسلم
وانا حكم به بعض الفقهاء واجتهاد
منهم على ضوء ظروهم التي تغيرت في
ايماننا .. وذلك من باب اولي .
ولو ان ذلك امر شرعي ومن طبيعة
تدريتنا ماكنه لنا ان نقول ان الشريعة
صالحة لكل زمان ومكان لمرورية الشريعة
وبناء اغلب المسائل على الاجتهاد الذي
يعتمد على مراعاة النص الفاسط او
القاعدة الشرعية مع مراعاة ظروف
الزمان والمكان في مصاللتنا الخاصة
بامور الحياة لهدف تطبيق مصالح
الناس ..

فليس هناك - إذن - حكم اجتهادي
محمود يمنع الاجتهاد فيه كما يمنع في



وأصل وكانت جنائحه على الدين اعظم من جنائحه طبيب وطبيب الناس على اختلاف بلادهم وبعادهم وانتهت وطبائهم بما في كتاب من كتب الطب وهذا الطبيب الجاهل وهذا الملتقى الجاهل انهم ما يكونون على اديان الناس وابدانهم ...

أقول هذا الآن - وقد سبق لي قوله في مقال نشر بالاعرام في ١٩٨٩/٥/٢٤ - لأحمل اخواني الطغاة على البهت وأعادة النظر فيما صدر من قبل من أحكام اجتهادية ليتأكدوا من ان هذه الاحكام مناسبة الآن أو غير مناسبة لتغير الظروف ... ولعدم الاستقامة لما تقدم من قبل والتسليم به دون تفكير ... وقد ملك علمائنا هذا السلك الحميد بخصوصه عليه الثامن ... فحينما جاء الى الشرق في القرن الماضي أفق الفقه الحنفي الكبير ابن عابدين ١٧٨٤ - ١٨٣٦ في كتابه و رد المحتار على الدر المختار - وبأنه حرام مطلقا ذلك بأنه تعريض وأنه لزومه ما يلزم ... الخ .. وأخاف بعضهم انه زمان ومطامير الخ .. ولكن علمائنا المحدثين أعادوا بحثه ورأي الكثيرين ومنهم جوازهم بكل انواعه وأنا واحد منهم لكني تحفظت تحفظاً يسكن لفرقات التأمين القيام به ، وسيجد ذلك في كتابي « الاجتهاد » كما نشرته من قبل في صحيفة « الامام »

ولذلك انير الآن موضوع تعميم اخذ فائدة على الايدياعات في البنوك لتجنب سوا على أي أساس قام هذا الحكم ؟ ومعروف ان اول بنك القيم في مصر هو البنك الاهلي الذي اقامه الانجليز حوال

سنة ١٨٩٠ م .. وان معركة فقهية قامت حول انشاء المصرف .. طلعت حروب .. ليك مصر سنة ١٩٢٠ - هل التعامل معه حلال ام حرام .. ؟ وان بعض علمائنا قالوا بالحريم وبعضهم قال بالجواز .. ومن قال بالجواز المرسوم الشيخ عبدالمعز جالوش فانه اوضح الفائدة الفقهية غير المضاعفة وقال : ان تعميم الريا اي في الايداع انما تم بطريق القياس والاجتهاد .

ولذلك احب ان نبحث جميعا اننا واخواني وكل من يستطيع الادلاء بدلو على أي أساس قامت الفتوى بتعميم اخذ فائدة ارباح مصرف على الايداعات في البنوك ؟

هل تم ذلك لانه يندرج تحت مائتة عليه الآية « وحرم الريا » ؟ واشة من الريا المصنوع في السجعية الذي حرمه القرآن نعم ؟

أو جاء التعميم قياسا اجتهاديا على ربا الجاهلية ؟

مع ان فائدة الايداع لا تندرج تحت النص العام « وحرم الريا » لأن الله سبحانه حين حرم الريا حرم ربا معهودا مخصوصا كانت تتعامل به الناس في الجاهلية ... وصورة معروفة لنا جميعا وتؤدي الى استقلال البدائن للمدين المحتاج وظلمه وهي غير صورة التعامل مع البنوك الآن والايداع بل هي صورة مقفولة وعلى عكسها ..

فلا يمكن قياس الايداع اجتهاديا على هذا الريا المصنوع لأن اركان الشبهة بينهما غير متشابهة ولا متوافرة والاستقلال غير معهود .. ليمتحن حينئذ القياس على ربا الجاهلية المصنوع . والقول بصحتها كمرتب فعل أي أساس تعميم فائدة الايداع ؟

ذلك هو ما يلزم بحثه من جديد على ضوء

القواعد الفقهية التي اجتهد على اساسها المجتهدون السابقون اخذين في الاعتبار صورة الريا الذي حرمه القرآن ، وبسبب هذا التحريم عند التطبيق ..

علما - وبعدة اكثراها مرات .. باننا جميعا متفقون على حرمة الريا الذي حرمه القرآن واليسأل على الله عليه وسلم بما يكون مكلف وعلى صورته في مصرنا ولا بأس ان نشغل في التسطيق كما اختلف الائمة مادامت ذلك وجهة نظر وتلك المبادئ الاخرى وجهة النظر والدليل دين لغويته وتطاول واتساعات .. هي عادة السجعية المعجزين فان هدفنا هو الوصول الى الحقيقة وعلى كل منا ان يسهم بما يستطيع في الوصول بها وعلى الله قصد السبيل ..

~~~~~





## المفتي .. وشهادات الاستثمار

من حق فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي عليا من الدين نعمل في مجال الفكر الديني أن نحجبه على اجتهاداته واسهاماته المتكررة في تناول القضايا المعاصرة . فقد ظلت دار الافتاء فترة طويلة غائبة عن هذه القضايا . مكتفية بالإجابة عما يصل اليها من تساؤلات دونما وولوج أو القحام للمشكلات العامة والقضايا المطروحة على الساحة بشكل جسيم

وسواء اصاب الدكتور طنطاوي او لم يصيب . وسواء رضى عنه بعض علماء الدين او لم يرضوا فبما يصدر عنه من فتاوى . فستبقى لمرجل علميته واجتهاده الذي يستحق عليه الأجر والثناء وفيما يتعلق ببيانه الأخير عن شهادات الاستثمار . فمرجل استخدم حله ككلمة في الكشف والتوضيح لراي الدين في واحدة من أهم القضايا التي تشغل الخوارج على دينهم . وهو في هذا الكشف والتوضيح . كما قل في - لا يلزم أحدا بحكمه . فهو ليس قاضيا وظيفته الإلتزام بالحكم . هو فقط يوضح وهل الناس ان يلتزموا بما يصدر عنه او لا يلتزموا

والحقيقة ان الدكتور طنطاوي قد استخدم في بيانه الأخير المصطلح العلمي . فراجع إلى أهل الاختصاص في مجال الاقتصاد . ثم هو بعد ذلك استعرض آراء عدد من كبار العلماء في المذاهب الأربعة معن تصدوا بالدراسة والبحث لخصوص شهادات الاستثمار وليس مطلوباً منه أكثر من ذلك وليس مطلوباً ان تتفق كل آراء علماء الفقه والتشريع الإسلامي حول هذه الشهادات . فهي معاملة اقتصادية حديثة . ومجال الاجتهاد فيها مزال مفتوحاً . وقد سبق لآلة المذاهب الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبو حنبل ان اختلفوا فيما لا يوجد له نص لقطع في الكتاب أو السنة . لقد اجتهد كل منهم حسب علمه فيما كان يعرض عليه . وقد اجتهد الدكتور طنطاوي فيما يتعلق بشهادات الاستثمار ولا خير ان يجتهد غيره . فينبهه او يخالفه . وهذه سمة من أبرز سمات الإسلام السمح القابل للاجتهاد مادام هذا الاجتهاد يغير هو





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

## يوميّات

التجلى همدى وصحور الكثيرين ما نشته، الإبرام، أسس عن أن كلا من فضيلة الشيخ محمد الغزالي وفضيلة الشيخ عبدالله الشاذلي أبا فتوى فضيلة مفتي الجمهورية الشيخ الدكتور محمد سيد طنطوي الشخصية بشهادته الاستمرار وصديق المؤيد وأنها ليست مما ينطبق عليه وصف الربا الحرام فقد كان أمرا مازعا هنا أن ترى فضيلة المفتي يتعرض لعملة صعبة شواء.

سواء وفضيلة المفتي ليس معصوما ومن على وفق الآخرين أن يختلفوا معه بالآداب وبالاحترام وبالثبات هي أحسن أما ألا تعجب فتواء جماعة ما فتتوا به بغش والتجريح والتمحلات الغوغالية فقد كان حقا مقفرا تقيسا ولو جاءت فتوى فضيل المفتي على قوائم لرفعوه إلى أعلى عشرين.

إن هذه العملات السوداء لاستهدف الدين ولكنها تطلب الدنيا وأصنامها منقويون جدا جدا منهم من يطلب زعامة سياسية عن طريق مسطرة ميسري بين الأميين - وهم الغلبة - من خرافات ومنهم من يطلب المال - عن طريق تخلفات النفس من البيوت الوطنية إلى بيوت أخرى يسمونها إسلامية ولم يقدروا لنا بعد دليلا واحدا على الفرق الإسلامية بينها وبين سائر البيوت أنهم نفس الذين دافعوا عن شركات توظيف الأموال الإسلامية، حتى تلك التي التفتض أمرها بالتبديد والانفلاق في طرادات البضائر والنساء والأقناء إليهمم خراب الوطن وضياع مصالح الأمة، أو صدقهم الناس وسموا لبواهم من حيث الإضرار المشروع واستخدام الدولة المال لهذا الإضرار الخلل دون أن يقدم - مقلدوهم - اقتراحا واحدا بمفكرة واحدة كتصحيح أمور البلاد ووعائية مصالح المواطنين أخلاق البيوت وحسنات الخواص.

إننا لا نتحدث هنا عن موضوع الربا، فهذا مجاله إن شاء الله ولكنها فقد تشير بأصبع الاتهام إلى هؤلاء عدم الحصائل المشوهة الشواء والباطل يجب أن يقل له في عينه أنه ياكل منها زينوا له من فصيح الكلام ومعوج التفسير، وعدم الانضمام بمقصد الشريعة الحقيقية في تحقيق مصلحة الجماعة.

وكان مؤسسا إلا يخف العلماء والمكتب المتخصصون إلى الدفاع عن فضيلة المفتي. وليس بالضرورة بتأييد فتواء الصلابة الأمنية ولكن بالدفاع عن كرامته وحله في الفتوى بل وواجبه والمطوى لترغم لحد. ولا تطبق لمفهوم وأن يكون الخلاف معه بالاحترام وليس بالتمحلات السياسية الغرض المتفهمة الهوى، حتى بالتشكيك في شهادته الرسمية.

خافونا بالاحترام حتى نحاوركم بالاحترام ولاتتحدثوا اليما كانتكم سدة الدين وحراسه وعيخته. فدينا من يولفكم علما وفلها وتقوى ولا تستخدموا الدين لي كسب ثيرات شعية لن تتممكم طويلا وموضوع بهذه الخطورة. ومن كل نرة في حياة المسلمين جميعا لايجوز أن ينقلش بالفتنيتات.

أحمد بهاء الدين



## الربا حرام .. ولكن ما الحكم لو اقترض سكان المقابر بفائدة ليستروا موراتهم ؟

ان .. الربا حرام بيقين ، ولكن ما  
الغاية منه ارباح القرون من ضرورات  
وتجديرات ، كانت جميعا مرفوعة  
الاجتهاد والاختلاف بين أئمة الاسلام  
وبعض الشيعان الاحرار .  
ومن غرائب الصلوك ، وعجائب  
العقل ان يقضي المسلمون اكثر من اثني  
عشر قرنا يسترون اجتهاد المجتهدين ،  
واختلاف الفالقيين .. ثم يظلمهم اليوم  
وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين  
من يتظاهرون الجبن غرضا ، ويحيطون  
الاختلاف الاجتهادات كلها .. او مرضا ؟  
**ومرابط .. شيخ الازهر**  
منهجه يسلمنا الاستغناء خلد  
الى الامر النقي الذي يشهده  
الرافضون سيما لتجريم  
وتجريم الاستغناء للمصري  
وهو ضمان البنك الفسادة  
تضمنه ايها دون  
المستثمرين .. ملا تفرقه في  
ذلك ؟

●● أولا .. ليس البنك هو الذي  
يضمن ... انما الدولة في التعامل  
النهائي ، هي التي تضمن خسارة  
البنوك والملاسها .. ضلما كما تضمن

مرتبات اصحاب الفسدة الطماء ،  
وكافة العاملين فيها ..  
تري .. هل يكون مرتب الامام الاكبر  
شيخ الجليل الازهر ، ومرتب فضيلة  
مفتي الديار ، ومرتب كبار العلماء  
والموظفين اجمعين ؟ ربا ، وحراما  
لمجرد ان الدولة تضمن ومصلها ان كل  
شهر لثرونها ؟

قد يقال هذا قياس على الفارق ..  
وتقول بل هو قياس متفك على كل فارق  
فاذا قلتم اننا نتناقش اجورا  
ولا نستشعر امورا ..  
تقول : نعم ولكن الدولة تستشعركم  
بما تقدم من عمل وبما تتخون به من  
تبعه .

**مضاربة .. يتظاهرون بها**  
وهكذا تبدو العلاقة الخفية بين الدولة  
والمعاملين فيها ، وكأنها عقد شركة

وشركاء .. بل يبدو وكأنه .. عقد  
مضاربة ، فهل ضمان الدولة هذا يكون  
مصدر تجريم وتجرير ؟ ام هو تخفيف  
من ربكم رحمة ؟  
وما يقال هنا في ضمان الفسادة ،  
يقال ايضا في تجديد الربح او العائد ..  
ففي « المضاربة » التي تنظم رأس المال  
وعمل العامل ، يشترط لصحتها تقدير  
وتحديد نصيب العامل ، لانه يستحق  
نصيبه بالشرع المتفق عليه  
هذا عند بعض الفقهاء ، وعند  
البعض الآخر يكون نصيب هذا  
العامل .. اجر مئة .  
ثم ان المضاربة التي يتداول بها  
كديال وحيد مرفوع للاستثمار في  
البنوك ، نجدها في بعض صورها تضمن  
الفسادة وذلك حيث يشتري المضارب  
في مال الغير باكثر من ثمن المثل ، او يبيع  
بأقل من ثمن المثل .. فهنا يقول الامام  
احمد رضي الله عنه : « ان على المضارب  
ان يضمن النقص ويضمنه !! »

### للمضاربة .. صور مختلفة من الصور والاشكال للمضاربة ؟

●● نعم .. ان لها عشرات الصور  
والاشكال ، وتفرعاتها الفقهية تكاد تبلغ  
المنتهى ، وكلها تتراوح بين الجلب  
والعرة ، وبين الصحة والبطان .  
واكثرها كان مرفوع اجتهاد الائمة  
والفقهاء واختلافهم .  
ثم اننا وجدون الى جوار الاجتهاد  
بعدم تأثير ضمان الفسدة في الاستثمار  
على جوارزه وطه ، واقعة لها اعميتها  
وولاتها ..

ولذلك فيما يرويه الامام حاك رضي الله  
عنه عن زيد بن اسلم عن ابيه « ان  
عبد الله وعبد الله ابني عمر رضي الله  
عنه ، خرجا في جيش الى العراق ،  
واقترضا هناك من ابي موسى الاشعري  
مالا ، وابتاعا متاعا ، وهدما به الى  
الديعة ، فباعاه وربما فيه ..  
فأراد عمر اخذ رأس المال والربح كله  
فقالا له : « لو تلف كان ضماننا علينا ،  
فلم لا يكون ربحه لنا ؟ »

يقال رجل .. يا امير المؤمنين ! لو  
جمعت مضاربة ؟  
قال : قد جمعت ..  
واخذ منهما نصف الربح !!  
والشاهد هنا قريبا : « لو تلف ..  
كان ضماننا علينا »  
وهذا ملاحظه البنوك تماما تجاه  
خسارة المستثمر !  
وهذا الذي قلته يعمل لصنع الحق  
والصواب وبعد هذا اسأل : هل كل  
صور الاستثمار مباحة وجائزة ؟  
نعم .. هذه فتاوى بعد طول بحث  
واستقصاء .

### نظم البنوك بهذا التشبيه ● ولكن اسأل البنوك ● فخطت بعضها ببعض الاحبال بخرام .. وهذا مايجعل البعض على المنور في التعامل مباحا ؟

●● وما ننسى اذا اعطيت رجلا ثمن  
كثير من اللحم ليضمه امه وابطاله ، ثم  
ذهب واشترى به « حشيشا » او  
« افويا » ؟  
في اننا نعلم البنوك بهذا التشبيه  
فمستثناة المستثمر يحدد اختيار نوع  
التضاد المصر الذي يسهو باستثمار  
أمواله فيه .. ويحق يكون الاقراض  
« ربا » و« ربوة » انا اموال في مجال  
الاستثمار فلا شأن في بكل ما هناك في  
البنوك من معاملات ربوية .

### مثل .. ومثال

●● لكن الوان الاستثمار مع  
القول بطلها تشبه مع الاموال  
الربوية الناتجة عن الاقراض  
الى مصب واحد .  
●● وما شأنى بهذا المصب الواحد ؟  
بعض اصبر لك مثلا .. هناك قوم  
يزعمون الضرب ، فاذا اشروا اكله  
باعتوه لتجار الفاكهة الكبار ليترىوا  
بترخيص على التفكيكي المصري كي يبيعه  
لناس ..  
وهناك اخرون يزعمونه ثم يبيعونه  
ثمرة لصانع الخمر ..  
فهل استغناءه في صنع الخمر ..  
يجعل زراعتها حراما ؟ وبميه  
حراما ؟ فترادف حراما ؟  
وايك هذا المثال ايضا اذا علمت  
بقالا يبيع الجبن والزيتون والبصل  
وغريها مما احل الله .. لكنه يبيع ايضا  
الخمر وبهاهم الله .. بعد انك لا تشترى  
الخمر ولا خمرها .. بل تشترى  
الحلال الطيب كالجبن والبصل .. لكن  
بهذا قد اقترعت انما ، وارتكبت حراما ؟







## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: أ. نجيب

مكثا تماما بضع البنية - فحين تتعامل معها في مجال الاستثمار - فلا أتم طبعه مهما يكن لها من معاملات ربوية أخرى ..

أجل .. ليس هناك أي اعتبار لاختلاف المال الناتج عن حرام بالمال الآتي من الحلال .. أي أن أموال الديار التي ربحها من الضر لن تكون أمواله التي ربحها من الزينة والصل والزيادي !! والبنوك إذا ربحت من ربا .. لن يوثق هذا الربح ماتيجه من عمليات الاستثمار ..

### نطلبهم .. بالاحترام

● شكرا لك ياستاذ خلد ..

تكررها أكثر من مرة على هذا الإيضاح الجين والحكم لفضية آخر حولها الفهم من الطيار وأحتمت حولها الاختلافات وإذا كان الأمر بهذا الوضوح .. فكم الاختلاف ؟

●● سل الذين يختلفون .. وعلى كل حال ، فاستغلهم رجمة ، ولانطلبهم بأكثر من احترام الرأي المشاير لآرائهم ..

إن الفقه الاسلامي لم يكتب ثرامه العريض الذي لا ينظر له في كل الشرائع والقوانين ، الا بكثرة الاجتهادات والاختلافات المخلصة .. وكل أبواب فقهنا هذا وموضوعاته تفرج ببحر حباب من الآراء والاجتهادات ..

والربا .. من تلك الموضوعات التي اتسع فيها وجهها الخلاف .. اتسع تصورا مثلا .. أن انسانا الفرض آخر مبلغا من الدولارات في بلد - الدولار فيها يساوى جنيهها - يشتري عليه .. أن يسد الدين في بلد آخر - الدولار فيه يساوى خمسة جنيهات .. أهناك صورة للربا أوضح من هذه الصورة ؟

مع ذلك فقد وجدت من الفقهاء الراسخين من يقضي بجواز هذا التصرف رحله !!

### دعوة .. ودعاء

● والآن يا صديقي العزيز من بقيت في جميعك اسئلة أخرى ؟

كذا سألني الأستاذ خلد وكنت قد أخذت من وقته وجهده وفكره الكثير .. فقلت : لقد أدى تعليق بسيط ، يتلخص في أنك - كما هو معروف عنك - لا تفعل الحجج كي تدعم بها رأيك .. وأنك قلاد أن ما نكرته - في هذا الحوار - من نصوص وأدلة له وجود في تراثنا الفقهي !

● أجابني وبشملتة فخره وجهه وكل الرجوع من حوله هذه دراسة صادقة - وأنت كما تعرفه دائما ذكي الفراسة - فأمهات مؤلفاتنا الفقهية العربية ملأى بهذه الآلة ويكثر منها ، وقد فحمت أن أرى كل نص أو واقعة إلى مرجعه الفقهي ، لكنني قلت لنفسي : ولماذا لا أتبع شيوخنا العلماء يذلون أقل الجهد الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع ، حتى يطمأ ويثقلوا أن ينظروا فيما يصدر عنهم من فتاوى نظرة ثقافية وصحيحة ، قبل أن يفتاوا الناس بالرأي العاير ، والقول العاثر !!

أسأل الله ل ولهم الهدى ومعرفة الصواب .. وكانت هذه الدعوة والدعاء لمشايخنا العلماء مسك الختام في هذا الحوار الممتع والمبارك ..

وقلت آمين ..





المصدر: الزحمار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

الكاتب والمفكر الاسلامي الكبير  
"خالد محمد خالد يعلن:"

# كل صور الاستثمار في البنوك .. حلال

النصوص وروح الشريعة  
واجتهادات العلماء .  
تؤيد هذا الاتجاه

ضمن البيان لكسرة المستثمرين

جائز .. وحلال

إثارة البلبلة والشوشرة  
حول بيان المفتي .. مرفوضة

كتب عبدالوارث الدسوقي :









عبارته تدبر ان تعرف وايته .  
أما رأيي في قضية المعاملات المصرفية  
فرضي أبداً الحديث عنها باعترااف لابد  
منه : هو اني لا ارجع أبداً لنتي من  
علماء الاقتصاد - وجميع الله أمروا عرف  
قدر نفسه - وإذا استطعت ان أكون  
مجرد قارئ - فامد للاقتصاد مقد أطحت  
ونجست ..

ودأنا القول ان نفسي : انه لا شيء  
يليق معرفتي بالاقتصاد سوى جهل  
به

### سوء الفهم وسوء القصد

● نحن - طبعاً - لانسانك في  
علم الاقتصاد ، وانما نساله عن  
حكم الشريعة الإسلامية في هذه  
المقضية التي هي أصل  
الاقتصادية بطبيعتها ؟

● لقد كنت في وقت الحديث عما  
يشغل في خاطرك وسؤالك ، ولكن خلق  
الانسان عموماً ..

الموضوع والذي عبد الوارث ليس  
بمنا لميا او غنيا او تاريخيا في النظام  
أمانا للمصارف والبنوك ، انما هو  
مسألة لغرض مكان هذا النظام في دائرة  
الحلال والحرام ، شرعا .. لا مالا  
ومن ثم : فالمسألة في منتهى اليسر -  
نكتاحن الذين بعدها ، إما لسوء فهم  
او لسوء قصد !!

وسأمكن لي والقراء تصوري ..

ونقل مني  
لبنوك مشابهان : الاستثمار ،  
والاقرض .. وتستطيع ان تصيف لها  
نشأما ثالثا هو المشاركة العمالة في  
السبة .

ودعنا - مؤقثا - من التسمية ..  
عالمافضون للمعاملات المصرفية ، يوهنا  
لا بكة فيها لانها - بل حرام !!  
ولنبنت - أولا - عن ممكن او يظهر  
هذا الحرام .. ولنبدا بالاقرض .. ان  
عملية الاقرض المصرفي ، هي يرضعها  
الواهب اقرب صصور القروض الى  
«الربا» .. قامت تقريظ من البنك بضعة  
ملايين لنديم بها عبارة شائعة تاجر  
بها - ثليكا او تاجرا - واليك بقرضك  
بعادة كثيرة . وهنا نواجه مرقضا جر  
طعا . هو ربا .

يلتزم هذه المسيرة - صورة أخرى  
لاسه كبة تسكن الخافي ، او تقم في  
ساكن الايواء التي تشنها المصالحات  
للتسوية بينهم ، وقد رجع صفة  
واكن منذ مسين - بعض تلك الجعير .  
فرايت فيها هوان العورات ، وضياح  
الانسان !!

فإذا استطاع رب هذه الأسرة ان  
يحصل على قرض بفائدة ، ليعني به

مسكنا متواضعا ، يستر الاجساد  
الكشفية ، ويبد في الاراد والبنات  
مكنا يسمين في بعض الطمأنينة  
والسحر - فماد يكون حكم الشريعة  
هنا ؟

### المهم .. والاهم

واشياء مقلتين الصورتين كتية جدا ،  
ولاننتي بها في مشقة الاسكان  
فحسب ، بل في كل مجالات حياتنا  
انراي بهذا اوجع الى القول بجل  
الاقرض بفائدة .

والله ربي ، لو كنت اري ذلك لعلقت  
به في غير ثقت ولا حذر ، وانما القول  
ان عملية الاقرض المصرفي ، هي  
الاقرض بفائدة لاتزال تنتشر بالمحاج  
كلمة علماء الاسلام يقولونها بطله  
افواهم . بعد ان يلقوا فيها وجهه  
النظر ، ويصنعها بدأب وعنف ومثابرة  
وليكن حكمهم بالحل او التصرع .

المهم والاهم : ان يقولوا كلمة حق  
لايخلون فيها لومة لائم ..  
هذا بالاستاذ عبد الوارث - تصوري  
لقروض البنوك .. وينذهب الان مما الى  
الاستثمار .  
سنفترض انك - اطال الله عرك - قد  
بلغت من الماش ..

### لا تخف .. ولا تتزعزع

● الله .. وما العمالة -  
بالمسدى - يسبح بلوغي سن  
المشاش والدعاء ك يقول  
العمر .

● وبالمسألة حانية وكلمات ودية  
به الاستاذ خالد : لا تخف .. لا  
تزعزع .. ويقول : بيدوان من الماش في  
بلادا بعض النهاية .. وعلى أية حال فإن  
اعتراك هذا يلني بع دعاء آخر اكثر  
سرايا وهو : «طال الله اعماركم»  
مفترضين ان الاحالة الى الماش هي  
نهاية العمر الاول - بلاندا طبعاً - اما  
في البلاد الاخرى لشارعهم هو ذا -

الصيا تداد بعد الستين  
وعلى أية حال ، فلقول بان للاسكان  
اعمارا او «عمرين» يتسق مع قول  
القران الكريم : «هو الذي خلقكم من  
طين ، ثم نفس اچلا ، واجل سمي  
عنده» .

كما يتسق مع قول الرسول الكريم :  
«من اراد ان يتسا - اي يزاد - له في  
عمره ، فليصل رحمه» .  
فبالزيادة في العمر تمتعني به الانسان  
عمرنا ثانيا .  
وانتخبت استطرادنا هذا الذي اعتقد  
عنه - ان كان يستحق الاعتذار - فبالا -  
اطال الله عرك بالخالنا العزيز .. ونفع  
بصياك امداقنا واحباك .

### الى أين وصلنا ؟

● ونبنت الاستاذ خالد - في  
سودة نيسان : الى أين وصلنا .  
لفد نصيب !!

● شكرا بالاستاذ خالد .. عفا  
نعتصم عن التشاك المصغر  
وعما اذا كانت معه نقود اخذها  
الملك منه لاستثمارها وفق  
نظفه في تحديد الربح وضمان  
الضربة .

●● حقا ربي .. بل تكاد هذه  
الكلمات التي سالتها . وان  
فلأبدا دعوتي من حيث انتنت كلماتك  
فلقول : وأخذها الملك منه من لاستثمارها  
في حد ما ياتي

اولا : بتحديد الربح .  
ثانيا : ضمان الاستثمار .  
فهل هذا ربا ؟ كيف ولماذا ؟  
أما بتحديد الربح ، فلا يعني اكثر من  
ان البنوك خلال تجربتها الطويلة  
انتهت الى ان خضوض ارباح  
المستثمرين - بعد خصم جميع التكاليف  
والمرتبات والنفقات - يمكن في حدود  
١٢٪ او اكثر .. فلقترت به  
ويشبه هذا في المشاركة المشروعة ،  
ان يقول المصابر بعاله للمصابر  
بعضه : لك ثلث الربح - فهذا جائز  
ومصحيح .

والفرق بين التصديق بثلث الربح  
والتصديق بـ ١٢٪ او ١٦٪ هو تصديق  
للصبة لا للمصروف ، فهناك ربح ، وهنا  
ربح .. بيد ان البنوك التي تعمل مع  
ملايين المستثمرين ومن خلال الالاف  
للملايين او ربما المليارات من النقد .. ثم  
من خلال تجربتها ونظفها المقيدة ،  
والاشتباك مع النقد العالي استبنت  
بالخلق الربح تصديق .

اجلا يكون هذا الوضع - على الاقل -  
محالا للاجهت ، يصترم فيه الوضع  
الأخر ؟

### اغرب .. واعجب

وبعد ان يطرح الاستاذ خالد ممد  
خالد تساؤله هذا يعني ليقول : بل هناك  
ماور اغرب واعجب .. وذلك حين يقول  
المصابر بعاله : هذه مشاركة ، والربح  
كله لي .. او الربح كله لك !!  
هذه صورة مصححة للمشاركة  
الشريفة .. لقد ابطلها الامام الشافعي  
بينما اجروها الامامان : ابو حنيفة  
وذلك !!

اجلا يسلنا هذا على ان الاختلاف  
المعنى في التفريعات حق يجب  
احترامه ؟





## العلماء يحرمون رجال الاقتصاد يتناقشون بيان المفتي

# الشريعة تحرم أى تعامل بفائدة محددة مجمع البحوث الإسلامية طلب التوقف عن الافتاء بشأن شهادات الاستثمار

لدى بيان فضيلة الدكتور محمد سيد طنطونى مفتى الجمهورية حول إيلامه شهادات الاستثمار بربو، فعل جديدة بين العلماء والمفتين . يقول المفتي الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا : إن المفتي لم يأت . وإنما نقل القول لئلا يسيءوا في جلسة واحدة ولا دليل على أى قول منها يستوى في ذلك المفتون بإيلامه الشهادات . والمفتون يتحرمونها . فهناك قرار مجمع البحوث بوقف عن الإفتاء في شأن الشهادات الشار إليه فضيلة الإمام الأكبر في بيانه الذي نشرته «الأهرام» . والشعب . وسبب هذا التوقف أن الحكم الشرعي في هذه الشهادات كما بين العلامة الدكتور محمد مصطفى شادي في بيانه الذي قدمه إلى المجمع في هذا الخصوص يحتاج إلى اجتهاد بعيدا غير متين على نصوص الفقهاء لأن نصوص الفقهاء ليست أصلا يلائم عليها ولكنه يبين هذا الاجتهاد على أسس ما في هذه الشهادات من مصلحة أو مضرة لحكمها قواعد الشريعة العامة وأصولها الكلية . وهذه المصلحة أو المضرة لم تكن لتصبح على الرغم من محاولة الاستقصاء . ولقد اتجهوا إلى التوقف أن المفتين في الدولة والجمهورية التي تصدر شهادات الاستثمار أصروا على عدم النظر في قوانين هذه الشهادات لتحويلها على وفق ما طلب المجمع لعلها يرضى أصحاب المعاملات ذات الشبهة على بقائها بشبهتها كما هي . ويطلب من المفتين قبولها باعتبارها حلالا على النحو الذي قلناه المفتي في بيانه

ويؤكد الدكتور محمد سليم العوا أن المفتي في بيانه أحال إلى مسهل لأنه انتهى إلى كل الشهادات جميعا أما تقديرا للمفتين بها بغير دليل . وأما أنها مسألة مستحقة تحقيق متعمقة . والحكم على هذا النحو ليس معانا عليها بقل من العلماء أو يجوز العمل به حتى في حق العامة ولغيرها فإن مسألة المعاملات المستحقة ليست متروكة بلا ضابط وإنما ضابطها أن ثابت مصلحة لمصلحة . وإن تكوى هذه المصلحة مما ليس فيه نص من الشرايع سيحلها وتعالى باعتبار أن الإفتاء ويرى الدكتور العوا أن شهادات الاستثمار ليست هكذا . لأنها في حليتها إقراض مشروط فيه الزيادة معها لفئة الجهات التي تصدر هذه الشهادات بتحويل الشبهة من فرض أن شاهدة وتحويل الإسماء لأفراد كليا أو كثيرا في الحكم الشرعي . وهذا ما اعترف به المفتي نفسه في بيانه

• ويرى المستشار مامون الهشيشي عضو

مجلس الشعب أنه من المسائل المجمع عليها والتي خرجت منذ البداية عن مجال الاجتهاد سواء في عالم الشريعة أو في عالم المفتون أنه إذا أعطي أحد لأمر مالا مثليا وأبرز المفتيات في هذا الشأن هو التوقف عن أن يكون له حق الاسترداد مالا ما أعطي من المال . سواء وقع الاسترداد بعد دحل معين أو غير معين . لهذا فرض يعتبر في الوصف الشرعي والقانوني له أنه فرض دخل لمدة من الزمن والوصف ملاك أنكل على من أخذه كما يكون من أخذ المال استخدامه ولو أدى ذلك الاستخدام لاستهلاكه وأنه لا يجلب برب من المال الذي تسلمه إنما يرب ما يملكه ولاعرة بلصاح الفقهاء من علماء الشرع والمفتون بجعل الأطراف المتعاملين بملوكهم الشرعي والقانوني للتصرف الذي صدر منه . أو الاتفاق الذي أبرم بينهما فإن افعلوا في التوقف أو فقلوا أصما أو وصفا غير الوصف الوارء بالشرع أو الفتون أو أنهم فقلوا أن تصرفهم أو فقلهم يعرف في الشرع أو الفتون بوصف غير الوصف المقرر فيما

حلال . فإنه لاعرة فقلهم أو بجهلها أو بما افعلوا على تصرفهم أو فقلهم من وصف أو اسماء فقلهم صوا القرش وبيعه فهو في الشرع والففتون فرض . ويؤكد المستشار مامون الهشيشي أن تسمية الفرض بأنه شاهدة استثمار أو وبيعه استثمارية لإلزام من حياطة وصفه الشرعي والقانوني شيئا . ويقول الدكتور محمد سليم العوا أن المفتي يطلب من المفتين على أمر الشهادات فتعفى مسمى الفائدة أن مسمى العائد أهل الفتوى بجل الشهادات متوقفة على هذا التفسير . إذا قلنا الأمر ذلك فإن المفتي سبق الحوادث وكفى بجل قبل أن يتحقق شرطه . وإذا لم يكن الأمر متعلقا بقتضيه لعلها بطله . ثم أن المفتي دخل فيما ليس له أن يدخل فيه من طلب إصدار شاهدة جديدة من نوع جديد هي ذات العائد المغير لأنه إذا كان يرى أن الشهادات الثلاث القائمة حلالا فعلاا يطلب شاهدة جديدة وإذا كان يرىها مشتمة «الفد» في شأن الشبهة

العائد المغير فعلاا حتى يجلها وهي مشتملة ونص الحديث الصحيح يوجب ترك المشتبهات واجتنابها استيراد الشرع والدين • وتسمى الدكتور محمد العوا أن يتسرع المفتي في إصدار فتاوى في شأن شهادات الاستثمار وأن يرجع للفتنة في العلم الأمية الذين يطعنون على فتوى الشيخ معوض فقلهم ربحه الله في شأن صحيح التوقف ما يجعل الاستثمار بها غير سليم شرعا • ويرى الدكتور العوا أن المفتي حين إذا شين الحق له أن يرجع من مسلك الإخطاء الذي وقع فيه وتشمته بيانه • ويقول الدكتور عبد الجليل شفيق عضو مجمع البحوث الإسلامية أنه ليس هناك أى وجه لتحليل ما تدفعه البنوك من فوائد للوعميين بها . لأنها ربا مخفى واضحا وشهادات الاستثمار هي من نوع الربا لأنها تحدد أصلها المال ربحا معضا ينسجه من رأس المال وفق ربحه شكة سواء ربح البنك





أو خسر وهذا هو الربا بعينه  
ويرى أن البنك الأهلي في استطاعته عمل  
ما كلفت عمله شركات استثمار الأموال من  
تكوين مشاريع بكون للعلاء فيها المال  
ولمكة العمل ويخصص لهم نصيباً من  
الربح وليست من رأس المال. وإذا خسرت  
الشركة في أي فرع من الفروع كانت الخسارة  
على الجميع. وإذا تضاعفت أرباحها كان  
الربح أيضاً للجميع. وليس ذلك وجه أو  
المنعس إجماع هذه المعاملة سواء كانت  
قرضاً أو إيداعاً أو شهادات استثمار

#### طبيب وكسب

ويتناول الدكتور عبد الحميد الشراي  
استناد الاقتصاد بكيفية الاقتصاد والمعلوم  
المسيحية بين فضيلة المقتى مركزاً على  
شهادات الاستثمار. يقول  
- رغم ما اعتواه بين فضيلة المقتى من  
إيجابيات خاصة بصيغ الاستثمار  
والتعامل المالي الإسلامي والدعوة إلى  
التعامل مع البنوك الإسلامية إلا أن البيان  
اصطدم مباشرة مع أجماع متأثر حول  
المطلدة الربوية أو نظام المداينة الربوية  
سواء بالنسبة لشهادات الاستثمار (أ)  
و(ب) أو بالنسبة لفوائد صندوق التوفير  
والبنوك المتخصصة وأيضاً بالنسبة  
للبنوك الإجتماعية أن تأكيد البيان على  
الشهادة التي يقترحها فضيلة المقتى  
ذات العائد المتغير هو تأكيد طيب ينمى  
مع قدر المضاربة أو القراض الشرعي  
أما الشهادات (أ) و(ب) فهما تقومان على  
نظام المداينة الربوية كما أن الشهادة (ج)  
هي الأخرى محل شك وكثير من العلماء  
يعتبرونها

#### حقيقة شهادات الاستثمار

ويقدم الدكتور على السلوس استناد  
اللفظ والأصول وخبر اللفظ والاقتصاد  
بمجمع اللفظ بمنظمة المؤتمر الإسلامي. في  
رده على بيان فضيلة المقتى. يفتى عن  
موقف الشريعة الإسلامية من شهادات  
الاستثمار بأنواعها الثلاثة. حيث يؤكد  
أن شهادات الاستثمار تعتبر على فرض  
فهي تعلق لا تصلح للآجلة. وليست  
ودية تحفظ لدى البنك كاملة. ولكن  
البنك يستخدم هذه النقود في استثماراته  
الخاصة بعد أن يتفكها ويضمن رده  
فيتمتاز بزيادة. وهذا هو القرض المتكسب  
الربوي الذي كان شاملاً في الجاهلية.  
سواء كانت الزيادة الربوية تكتسب على  
السياسة شريعة أم تدفع بعد مدة منق  
عليها

ويتناول الدكتور السلوس شهادات  
الاستثمار بالتفصيل يقول  
- أن المجموعة (أ) تشمل الشهادات ذات  
القيمة المتزايدة حيث يدفع القرض (القيمة  
الشهادة) عشر سنوات ثم يسترده صاحبها  
مع الزيادة المحددة التي أعلن عنها  
البنك. أي أنه يسترد القرض مع ربا عشر  
سنوات كاملة. ولما كان هذا يستخدم في  
استثمار فهو إذن قرض لتلقي ربيوي.  
أما المجموعة (ب) فتشمل الشهادات ذات  
العائد الجاري. حيث يمكن سحب الأرباح  
أولاً بأول. ومعنى هذا أن رأس المال - أي  
القرض - يبقى كما هو. وتتخذ الزيادة  
المحددة كل فترة زمنية معينة. وهذا  
شبيه بنوع من الربا





## لماذا تباع فوائد البنوك؟

تعددت أنظار الفقهاء في ذلك وإن سُمح باستخدامها الجواز في التبرع، إلا أننا نرى إجماعاً إسلامياً عند تشريع المعاملات فمن أجل الوثائق شرع الزرع، ومن أجل عجز صاحب المال عن الاستئجار، وفكرة البيع على العمل وهو عديم المال شرع المضاربة، ومن أجل حيلة المال والاستئجار عليه شرع الوصية، ومن أجل عموم المصلحة شرع المضاربة، ومن أجل الإحتياج إلى القرض شرع القرض، ومن أجل التبادل بين أصحاب الأموال القاريين على العمل شرع الشركة بالتواضع.

وقد انطقت على موسوعة أعمال البنوك، واستخلصت منها ما يلي:

(أ) الأجهزة المصرفية التقليدية ضرورة اقتضاها العمل المصرفي للخدمة، ولا يمكن إلام أن تستغني عنها. فعملها التعليم والصحة والشرطة والجيش، وهم أو محاولة هم أحد هذه الأجهزة بلح الشكوك في الناس عن حسن أو سوء نية من يحاول التهم.

أ. هـ محمد عبدالحق القيس

## ثقافتنا الدينية ..

ما دام المصارف الإخلاقية مزيجاً من البر والمال، فثمة أن بسود الحياة تخلق خلقاً للهو العميق بين القول والعمل. وقد تأملت التوصل والمصل في الكتاب والسنة على نحو ما قلناه علماء البلاغة، فإن في ما أنتوى عليه القرآن والصحة من الجواز ولغت نظر، إلى ما وراء طواهر الإفتاء من الصحيح أن يحصل بعض الناس بين التضارب، الذي أزالوه في مجال الوظيفة، وبين الفقه الذي أريد فيه بين الواقع والمثل.

وكيف يلهم التضارب من لم يلقه إصرار النحو والبلاغة والفنون والاقتصاد؟





# فتوى المفتي .. في المـيـزان !!

آراء متباينة ومتناقضة لم تحسم القضية

المفتي يرد :

تجاهات الاستثمار حلال .. حلال

ضرورة

اصدار

رأى جماعى

لنقل

علماء

المستشارين

المؤيدون

الفتوى تأييد لآراء علماء المسلمين  
البنسوك هي الوحيدة  
والمضمون لحفظ المدخرات

المعارضون

مطلب باصدار حكمه

لما يحدث في تسييرات توظيف الأموال

تحقيق

صلاح زلط







## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: أ. ل. م.

٢٩٤

حكم الدين في الري واضح وجل وقد  
أجمع جميع البحوث الإسلامية بمكة  
المكورة على حرمة الريا بأن جميع  
المصنفات النكية الآن حرام .

### مؤتمر إسلامي علمي

ويرى الدكتور عبد الصبور شاميين  
الاستاذ بجامعة القاهرة أن فتوى المفتي  
الأخيرة تحت النقاش لكنها لا تتسمه  
لأن هناك شخصاً غائباً يمثل العالم  
الإسلامي كله وهو مجمع البحوث  
الإسلامية ولذلك فقد أن الأوان أن  
يتمثل جمعية العلماء الأكرام بدعوة  
مجمع البحوث الإسلامية على مستوى  
العالم الإسلامي وليس مصر وحدها  
لمناقشة هذا الموضوع .

ويعلق الدكتور عبد الرزاق صقر امام  
وخطيب مسجد صلاح الدين مع حديثاً  
السابق على أن رأي المفتي ليس ملزماً  
لأحد ولا يمثل إجماع العلماء وإن كل  
ما يوافق القرآن والسنة اتجهوا وكل  
ما يخالف لموا لا يطبق أحد اهتمام  
على حد قول الدكتور محمد الأحدي  
أبو التور وزير الأوقاف السابق أن مثل  
هذه القضية الخطيرة لا يمكن أن يشل  
فيها أحد ويطلب أن يصدر رأي جماعي  
يتضمن فيه كل العلماء بما فيه مجمع  
البحوث الإسلامية ليسكن هناك رأي  
مجمع مدروس ويتبنى أن يتبع علماء  
العقولة كلها بما بينهم رجال الانتماء  
وجبال الحديث والتفسير وجميع العلماء  
الذين نثق بهمهم وعلى رأس هؤلاء  
فضيلة شيخ الأزهر . ويضيف شاكلا  
إلى الاضطراب أن ابنة الرقي قبل مرهون  
عليه لانتا إذا كنا مصنفين لأن نتعامل  
بالري على السنن العظمى وكان لابد  
من عرض هذه الامتيازات لعلمية الشريعة  
الدكتور سيد طنطاوي الذي أجاب  
بقره .

### أنا المسئول أمام الله

لقد قلت أن التعامل في هذه  
المؤسسات متعدد الآثار ولكي نفهمها  
يشكل علينا أن نتكلم عن كل نوع  
على حده . وقد طبع من المستأجرين في  
التيك حدود العلاقات بها ويعد هذا  
تقديراً للبلاد والجمار بحول إسهامه  
التيناقض عندما طالب بصدرية شهادات  
مختصة الأرباح . قال فضيلة المفتي أن  
الأنواع الثلاثة خلال تعاملها جائز شرعاً  
فقط تسهيماً ذات ربح أو غائس استشاري  
لان كلمة الفائدة يعقها فيها أنها  
ربح عام اعتباراً بأن المعاملات بالمقاصد  
لا بالألفاظ ولكن نصير الاسم يروح  
المعتزمين وأنا مصر مرة ثانية بيان  
شهادات الاستئجار خلال .. حلال -  
لا شبهة فيه .. لأنها ليست مجريد  
اجتهاد عادي .

المسيره الأستاذ بجامعة الأزهر أن  
الحوار الذي دار بين فضيلة المفتي  
ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي حواراً  
لا فائدة منه ولا يشترط عليه إجابة  
الدلائل فحول طلبة شهادات الاستئجار  
قبل أنها علاقة حلقية بين الدولة  
والأفراد وجل إمكانية استخدام محمية  
الشهادات قبل أنها تستخدم في تمويل  
خطة التنمية وبالتالي لن يفع الأرباح  
قبل أنها وزارة المالية .

### أين الجليل

ومعارض الدكتور عبد المحي الروماني  
الأستاذ بجامعة الأزهر فتوى المفتي  
لأنها لم تستند على دليل قوي كما أنه لم  
تتسم الموقف بسل زائفة اشتغالا  
ويتشاور عما إذا كانت الدولة أرادت  
تحويل الريا قبل كانت في حلبة ال هذه  
الفتوى التي أتت بها فضيلة المفتي .  
أما الدكتور ه حسن الشالال - عميد  
كلية الشريعة والقانون السابق لا يوافق  
المفتي على فتواه حول قضية الريا البنوك  
ويرى أنها قضية منتوية منذ فترة طويلة

حيث أصدرت عدة هيئات دينية بمررتها  
كجمع البحوث الإسلامية فلهذا  
الجدال والنقاش .

### القرآن الكريم والرياء

ويشير فضيلة الشيخ اسماعيل صادق  
المدري خطيب الجامع الأزهر الى أن  
القرآن قد صم قضية البنوك والرياء  
وشهادات الاستثمار في قوله تعالى  
( الذين ياكلون الريا لا يقومون إلا كما  
يقوم الذي يخطيه الشيطان من الس  
ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الريا  
وأصل انه البيع وحرم الريا . ويضيف  
الشيخ المدري بأن الإسلام جزء  
لا يتجزأ وأن الذين أتوا قضية البنوك  
وشهادات قد أتوها من أجل مصالحهم  
فقط .

### تحرير الشهادات

وقال الدكتور عبد الجليل شاكس  
الأستاذ المتفرع بجامعة الأزهر أن  
الآلة السابقين أنه صرحوا هذه  
الشهادات وأن هذه الزيادة ريا محض  
وأول بيليكه الأهلى أن يصدر مكرراً أو  
مستندة على وفق ما كتروا يطعن مع  
الربط والسند والشريف وهذه هي  
المشاربة المحرمة .  
ويؤكد ذلك . على جملة بقوله أن

أعلنت دار الإفتاء برئاسة الدكتور  
محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية  
بينا قال فيه أن أرباح مصنفين  
التوفير قبل ولا حرمه فيها وأن  
شهادات الاستثمار وأرباحها حلال  
وجائزة شرعاً وأن الدفع إلى انتماء  
شهادات الاستثمار هو عملية الموهولة  
إلى المال لتحويل خطة التنمية وما أن  
أعلن هذا البيان حتى ظهر الانقسام  
بين رجال الدين فيفضل يتناقض مع  
فضيلة المفتي باعتباره شهادات  
الاستثمار تعد حلالاً لجنب مميزات  
المواطنين والبعض الآخر يختلف مع  
البيان باعتباره ريا صريح . ونحن  
نحسب أننا نعرض على صفحتنا ( الأيام )  
أراء المؤيدين والمعارضين على  
صاحب البيان عليهم حتى نصل إلى  
حل نهائي .

في البداية يقول الدكتور عبد الغنم  
المنزلي - قائد لجانته الأولى - في  
الموضوع أن أحد كتبي وقراء فضيلة  
المفتي واستشارني فيه . ولذلك فإن  
فتوى المفتي في أرباح التوفير  
وشهادات الاستثمار لا أعترض عليها  
والحقيقة يجب أن تتسبب فضل  
المفتي للعالمين بمجمع البحوث  
الإسلامية منذ عام ١٩٧٢ م فقد  
أنهت أغلبية اللجنة العلمية إلى  
الموافقة .

أما فضيلة الشيخ الفزراي  
فلا يوافق على القول بأن البنوك يمكن  
أن تكون معاملاتها شرعية سابقة في  
العامة فهو - خطفه - ويضيف شاكلا  
أنه إذا كانت الدولة رأت أن شهادات  
الاستثمار تعد حلالاً لجنب مميزات  
المواطنين فلاشئ في ذلك والبنوك في  
التجارة ملك للدولة وأوجب فضيلته  
أن الناس مضطرون إلى ادراج أموالهم  
في البنوك لأنها الوسيلة الوحيد الأسن  
لحفظ المدخرات . في هذه الأيام بعد  
أن أغلقت معظم أبواب الاستثمار  
ويؤكد فضيلة الشيخ الفزراي  
ما يصر على القول بأن عقد شهادات  
الاستثمار لا يعتبر ريا .

في بعض المصطفى أية فتوى من  
ذاته . والتكلام هنا للدكتور الجليل  
الضاهر رئيس جامعة الأزهر الأسبق :  
ويضيف الفتوى الأخيرة لا تشك إلا  
تأييداً لآراء علماء المسلمين وكان  
البعض يجيزه والآخرين رفضوا  
موضوع استثمارات . وأنسي أحمد  
الري القلق بوجود شهادات وأربعة  
ذات عقد مشير بتحمل مسلميها  
الربح والخسارة وهذه هي المصاهرة  
الشرعية .

### المفتي والبنك الأهلي

ويرى الدكتور محمد سيد أحمد





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

مرة أخرى :

# لا للهجوم على المفتي !

د. عبد العظيم رمضان

وكانت من الأسباب التي ألحقت كوارث اقتصادية بفريق كبير من شعبنا ، وسلاحا في يد مستغليه ، وفوتت على الاقتصاد الوطني فرصا كبيرة للنهوض في خدمة هذا الشعب وهذا الوطن - فقد أصبح السكوت عن مناقشتها كالسكوت عن الحق . ولم يعد مفر من التصدي للجميع التي ساقها الصديق المستشار طارق البشري في مقاله .

فلمل أكثر ما استلقت انتباهي من ملاحظات الصديق العزيز طعنه على المفتي لسؤاله البنك الأهلي عن شهادات الاستشارة . « وهل تعتبر قرضا أو هي ودعة أذن صاحبها باستشارة تقيتها » . فقد علق على ذلك قائلا : إن القاضي إذا فوض المحسم في تحديد الوصف القانوني الذي يتحدد به الحكم الواجب إعماله في هذه الحالة ، وإذا فوض القاضي المحسم في تحديد الوصف القانوني والقضي لتتبع التعامل محل النزاع ، أو للواقعة موضع الدراسة يكون قد نحل عن صميم وظيفته لهذا المحسم . ويكون قد فوض هذا المحسم في اختيار الحكم الواجب التطبيق . لذلك راعى - والكلام ما يزال للمستشار البشري - أن يسأل فضيلة المفتي البنك عن الوصف القضي لشهادات الاستشارة . وهل هي قرض أو ودعة ! أرايت قاضيا يفوض التهم في حسم ما إذا كان المال المسروق مملوكا له أم للمجني عليه ، أو يفوض المحسم في تحديد ما إذا كان العقد بيعا أو إيجارا ! لقد أفق البنك بأن

المستشار الأستاذ طارق البشري كتب مقالا في جريدة الوفد يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ ، تحت عنوان : « قراءة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستشارة » ، انتهى فيه إلى أن « المفتي لم يجتهد ، ولم يصدر فتوى ، ولم يحسم قولا ، ولم يحرز رأيا » ، وأنه « تنازل عن مهمة الإفتاء لغيره ، سواء كان هذا الغير هو البنك ، أو بعض أعضاء لجنة فرعية للمجمع البحوث » ، وأنه « قد التوى بالبيان الدليل ، وافتقد البرهان » !

وقد توصل الصديق الأستاذ طارق البشري إلى هذا الحكم غير حيثيات . لم أكد أنتهي من قراءتها حتى اقتنعت في الصديق العزيز ما تعودت وتعود قراءه عليه من سلامة حجج وسداد براهين وصواب استنتاجات . ولما كانت هذه القضية تعد من أخطر ما مر بتاريخ بلادنا الاقتصادي والاجتماعي من قضايا ، وقد شغلت بال شعبنا منذ أيام الثورة العربية حتى الآن ، وصدرت فيها اتجاهات وفتاوى تصب على المحصر ،

النشر





في البنك الأهلي ، لتيسلها أكثر من مائة ألف بعد عشر سنوات ، بواقع ٣٥ - ٤٠ ألف جنيه لكل فائدة ، بما يمكنها من بناء حياتها ، فقبل كان الحال أن يتسلم ثلاثة آلاف فقط

كما تركت والدين ، أو يفاقرن بالمبلغ كما فعل الذين أودعوا أموالهم في الريان ؟ وأي نوع من الاستغلال ارتكبته البنات الثلاث للبنك الأهلي حتى يستحقن غضب الله وحربه وحرب رسوله كما يقول النصارى الذين لا يخالفون الله ورسوله ، ويتاجرون بالدين لحساب شركات توظيف الأموال ؟ ألم يستفد البنك من أموالهم في مشروعاته الاستثمارية ، واستفاد اقتصاد البلد واستفاد من أموالهم ؟ وأين هذا النوع من المعاملات المصرفية من ربا الماهلية ، التي نزل فيه القرآن ؟ هل هناك أي وجه شبه بين النوعين ؟ إن ربا الماهلية يقوم في الاستغلال البيع من جانب من يملكون حاجة من لا يملكون ، فلا يكاد المقرض يمجز عن الدفع حتى يقرض عليه الدائن الزيادة ( الربا ) ويقول له : إما أن تقضى وأما أن تربي - فيعظم هذا إلى أن يربي ، ثم يعود فيربي ، ويربي ويربي حتى يبيع نفسه ! للذكاء البعيد الاسلام موقفا متشددا من هؤلاء المستغلين ، وأوصى بالصدقة والزكاة بدلا من مضاعفة المال على المدنيين ، فقال تعالى : ﴿ وما آتيتهم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتهم من زكاة يريدون وجه الله فأولئك هم المضطهون ﴾ ( الروم ٣٩ ) ، وقال تعالى : ﴿ يحق الله الربا ويربي الصدقات ﴾ ( البقرة ٢٧٦ ) ، وقال تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ ( البقرة ٢٧٨ - ٢٧٩ ) وعندما تفرغ المستغلون بأن ما يربكونه من استغلال وما يكسبونه من الربا هو أشبه بالربح الذي يأتي عن طريق البيع ، قرى الله تعالى بين الربا والبيع وترعهم بالعذاب يوم القيامه هذا الخداع ، فقال : ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مכם ﴾ .

مفهوم الربا في القرآن اذن هو بعيد بعد السهارة عن الأرض عن المعاملات المصرفية الحالية ، ومن هنا جاء التحريم . لقد جاء التحريم لأن الدائن يتفرد وحده بالمنفعة من الربا ، بينما

شهادات الاستثمار ودائع ، ويذهب الفتوى أصغر الفتى بيانه » !

ذلك أن السؤال الذي يطرح نفسه : كيف يعتبر المستشار طارق البشري البنك الأهلي خصا في هذه القضية ، ويلجأ إلى تشبيهه بالمشرك السارق الذي يفرض في جسم ما إذا كان المال المسروق عولكا له أم للمجنى عليه ؟ . هل يرى أن هذا التكييف للقضية على هذا النحو يعد تكييفا صحيحا ؟ وهل يعد تكييفا قانونيا ؟ . وكيف يقلب الصديق طارق البشري للقضية على هذا النحو الدخيل ، فيصبح البنك - الذي يمثل الدولة واقتصادها - سارقا ، بدلا من أن يكون خصوم البنك - الذين سرقوا أموال شعبنا واستولوا على ممتلكاته من خلال تطوير لحام في شركات توظيف الأموال ، ومن خلال استغلال الفتاوى التي تحرم المعاملات المصرفية - هم السارقين ؟

انني أسأل الأستاذ طارق البشري : هل سبق للبنك الأهلي أو لأي بنك من بنوك الدولة أن سرق مخدرات مواطن مصري مسلم كما سرقها أصحاب اللص الطويلة ؟ سوف أروي لك قصة عايشتها : منذ عشر سنوات ماتت ابنة قريب لي بعمل في بلد عربي ، وتركته تسعة آلاف جنيه ، فوزعها زوجها على بناتها الثلاث القصر ، واشترى لكل منهن شهادات استثمار بثلاثة آلاف جنيه . وفي هذا العام - بعد عشر سنوات - جاء الوالد من البلد العربي ليتسلم شهادات استثمار بناته ، فتسلم نحو ثلاثين ألف جنيه ، أي بواقع نحو عشرة آلاف جنيه لكل بنت !

فأين السرقة التي ارتكبتها البنك في هذه القصة ؟ لقد تسلم تسعة آلاف جنيه ، فسلم ثلاثين ألف جنيه ؟ ثم أين الخلال والجرام في هذه القصة ؟ هل الخلال أن تسلم البنات الثلاث القصر تسعة آلاف جنيه بعد عشر سنوات ، أو يتسلمن ثلاثين ألف جنيه ؟ هل يمكن لأي أحد في هذا البلد ، حتى ولو كان نصابا ، أن يزعم أن البنات الثلاث القصر قد ارتكبن بصلطن هذا خيانة الربا المهرم الذي تورع الله تعالى مرتكبه بصلطنهم ؟ وهل يمكن القول بأنهن أكلن مال البنك الأهلي المصري بالباطل ، لأنهن لا يستطعن التجارة واستثمار أموالهن بأنفسهن ؟ وما الطريق الأكثر أمنا لأولئك البنات القصر ؟ هل يدفعن بأموالهن إلى شركة توظيف أموال أو لأحد التجار لكي يستثمرهن أموالهن . أم الأمن هل أن يودعن أموالهن في البنك الأهلي المصري ؟ وإذا كان لدى أي مواطن مخدرات لا يستطيع استثمارها بنفسه ، وخشى من المفاقرين والنصارين ، فما هو الطريق الأمثل لاستثمار ماله ؟ ولقد أودع والد البنات القصر الثلاثين ألف جنيه مرة أخرى





بترلاها المفق حاليا . والغريب أنه بعد ذلك ينهم المفق بأنه فيها عرضه « كان تابعا ومقلدا محضا » . وينسى أنه لو كان تابعا ومقلدا محضا ، لاعتمد الفتاوى القليلة بدلا من الاجتهاد لتقديم فتوى جديدة - وكل ذلك مما يدعونا إلى القول بأن الأستاذ طارق البشري لم يكن عادلا مع المفق كما عودنا في مواقفه .

فهو يورد فتوى سلف المفق السابق وشيخ الأزهر حاليا في ١٤ مارس ١٩٧٩ ، التي يحرم فيها « أدون الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل ثابت ، على أساس أنها من باب القرض بفائدة ، وأن الشريعة قد حرمت القروض ذات الفائدة المصدرة أيما كان المقرض أو المقرض لأنها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع » . كما أورد الفتوى الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٧٩ التي تحرم شهادات الاستئجار وفوائد التوفير والإيداع ، على أساس أنها قرض بفائدة . وبالتالي تدخل فوائدها في نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع بها ؛ ثم أورد الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ ، وحرمت فوائد دفاتر التوفير وشهادات الاستئجار فيها عدا الشهادات ذات الجواز ، لنفس السبب وهو أنها من باب الربا المحرم شرعا ؛ وأورد كذلك الفتوى المؤرخة في ١٢ و ٢٢ يناير ١٩٨٠ التي تقول بأنه لا فرق في حرمة التعامل بالربا بين الأفراد والجهات أو بين الأفراد والدولة ؛ ثم الفتوى المؤرخة في ٢ أغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت أن « شهادات الاستئجار ذات الفائدة المصدرة مقدما من قبل القرض بفائدة ، وكل قرض بفائدة مصلدة ربا محرم » ثم أورد أيضا الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١ .

كل هذه الفتاوى التي تحرم شهادات الاستئجار والتوفير وغيرها ، أوردتها المستشار طارق البشري بدقة شديدة ، وهامس المفق لأنه لم يشر إليها ، ولكنه - وهو القاضي الذي يزن الأدلة - لم يشر أبداً إلى الفتاوى الأخرى التي أحلت هذه الفوائد لمعلماء أفاضل ، وبمجهدين إسلاميين كبار ، وعلى

رأسهم الشيخ محمد عبده - ليرد للقرآن الحكم بنفسه - إذا شاء هو ألا يدل برأيه في هذا الموضوع - بدلا من إن يقول إن بيان المفق « لا أحجمه ميراثا لنمق إن اجتبعه فيها انتهى إليه » .

نعم لم يورد المستشار طارق البشري فتوى واحدة من الفتاوى التي أحلت هذه الفوائد ، ورغم أنها استندت إلى الأساس الوحيد الذي يجب أن يستند إليه كل عالم يحترم نفسه وعلمه ، وهو فلسفة التحريم والتحليل - أو حكمة التحليل والتحريم - فلم يحرم المولى تعالى شيئا أو يحرمه على

بغفره المدين بالضرر والأستغلال الشائن ، وقد جاء التحريم لأن أخذ الربا هو مجرد تنمية أموال الدائن في أموال المدينين واستغلال حاجتهم من غير تجارة ينتقل بها الطرفان ، ولذلك نده الله تعالى بهذه التنمية الظالمة فقال تعالى : ﴿ وما أتيتهم التحريم لأن الدائن يستغل حاجة المدين ، ويضاعف الربا عليه كلما حل الأجل وعجز عن الوفاء ، وقد جاء التحريم لأن المدين عاجز عن الدفع هو أولى بالصدقة بدلا من مضاعفة الدين عليه .

فأين هذا الفهم من المعاملات المصرفية التي جرت في حالة البنات القاصرات المذكورة ؟ إن البنات الثلاث طوال السنوات العشر السابقة كن ذوات البنيك ، فهل كن يشبهن الربا في الجاهلية بأي وجه من وجوه الشبه ؟ ثم وهل يمكن تصوير البنيك لأهل المصري في صورة المدين المحتاج للصدقة الذي يعجز عن الدفع فتقول له البنات الثلاث : إما أن تقضى وإما أن تربي ؟ وهل افترقت البنات الثلاث الصغيرات بالنفقة دون البنيك ، حي يشقى أديعاه الدين والمتاجرين به على البنيك لأهل المسكين الذي يستحق الصدقة ؟ وإذا كان البنيك لأهل سعيها هذه المعاملة ويعلم أنه ينتفع بها كما تنفع الدائنت الثلاث الصغيرات في الذي يغضب المتاجرين بالدين ؟ وإذا كان البنيك قد قيل أن يدفع للبنات الثلاث الدائنت أموالهن بربح محدد مسبقا بدلا من ربح متغير ، فهل تبلغ الغفلة بالبحس أن يرتكن إلى ذلك فيصور المعاملة في صورة ربا كرها الجاهلية الذي نزل فيه القرآن ؟ هل يريد أولئك الناس أن نلقي عقولنا كلها أفرا عقولهم ؟

إنني لا أوجه هذا الكلام للصديق العزيز الأستاذ طارق البشري ، لسبب بسيط هو أنه لم يصعد موقفًا من فتوى المفق ، فلم يقل إنه ضد الفتوى ، ولم يقل إنه مع الفتوى ؛ أي أنه فعل نفس ما عابه على المفق ، الذي اتهمه بأنه « لم يصدر فتوى ، ولم يصمم قولا ولم يعزز رأيا » . وكنا نود لو اجتهد الأستاذ طارق البشري وقدم لنا نتيجة اجتهاده . ولكن قراءة مقالته تعطينا الحق في أن نقول إنه ضد الفتوى ومع الرأي الآخر ، فهو يقتصر في مناقشة المفق على ذكر الفتاوى التقليدية المختلفة السابقة التي اعتبرت معاملات البنيك ربا ، ويورد قائمة طويلة بها ، ويصفها بأنها « أكثر حسبا وأوضح معنى » ؛ وأنها صدرت من دار الافتاء التي







على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحقيقة لم يترك الأمر ، فقد حدد المقصود بالربا في حجة الوداع - وهي آخر مرة خاطب فيها الرسول أمته - بأنه ربا الجاهلية ، حيث يقول : « ألا وإن ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب » .

الأمر - إذن - محدد بالقرآن والحديث النبوي الشريف ، وهو ربا الجاهلية . وربي الجاهلية - باتفاق العلماء - هو الربا الذي نزل فيه القرآن ، وخصيسته هي أن يقول صاحب الدين للمدين عند حلول أجل الدين : إما أن تقضى وأما أن تربي . فإن لم يقض زاد الدين المال وزاد الدين الأجل . ومن هنا - أي من حكمة التحريم - أتى الشيخ محمد عبده بجزء تحديد الربح قائلا : « ولا يدخل فيه أيضا ( يقصد الربا ) من يعطى آخر مالا ويجعل من كسبه حطا معينا ، لأن مخالفة قواعد الفقهاء في جعل الحط معينا للربح أو كثر ، لا يدخل في ذلك الربا الحرام للبهت ، لأن هذه المعاملة نافعة للعامل وأصحاب المال معا . وذلك الربا - الضار بواحد بلا ذنب غير الاضطراب ، ونافع لآخر بلا عمل سوى التوسر والطمع - لا يمكن أن يكون حكمها في عدل الله واحدا ، بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر إن النافع يقاس على الضار ويكون حكمها واحدا .

وقد اتفق الأستاذ عبد الوهاب خلاف مع الشيخ محمد عبده ، وقال : إن « هذا صحيح شرعا ، وإن اشترط الفقهاء لصحة هذا العقد ألا يكون لأحدهما نصيب معين من الربا اشترط لا دليل له » . ثم قال : إن هذا تعامل صحيح ، فيه نفع لرب المال الذي لا خيرة له على استثمار ماله بنفسه ، وفيه نفع للتاجر الماهر أو القائل التابع على أن يكون له رأس مال يعمل به ويربح - فهو تعامل نافع للبلدين ، وليس فيه أضرار ولا ظلم لأي أحد من الناس ، وسد هذا الباب من التعارض فيه أضرار . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

وقد انتهى فضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف إلى القول بأن الإبداع في صندوق التوفيق هو من قبيل المضاربة ، وهي عقد شركة بين طرفين ، على أن يكون المال من جانب والعمل من جانب ، والربح بينهما - وهو صحيح شرعا - وإن اشترط الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحدهما من الربح نصيب معين ، اشترط لا دليل عليه . وكما يصح أن يكون بالنسبة ، يصح أن يكون حطا معينا .

المسلمين اعتبارا ، وإنا لعلقة تتصل بمصلحة المسلمين أنفسهم ، لأن الله غني عن المالين . وقد كان المفكرون والمجددون الإسلاميون على مدى التاريخ يستندون إلى هذه العلة في فهم النص وتفسيره ، بينما كان المقلدون الحاملون يتجاهلون هذه العلة لأنهم لا يستطيعون إدراكها ، فتكبرا أمتهم وأورثوها التخلف حتى وصلت إلى الحال التي هي عليها الآن .

وعلى سبيل المثال فإن الفتاوى التي حرمت الفوائد لم تستند إلى حكمة تحريم الربا ، وهي منع الاستغلال والظلم الذي يلحقه المالكون بالمدينين ، أو يلحقه القادرون بالمعجزين ، وإنا استندت إلى حجة ساذجة هي أن الفائدة محددة مسبقا - أي أن هذه الفتاوى تصلل الفوائد إذا لم تكن محددة مقدما ، فهل هناك سطحية أكثر من ذلك ؟ هل لهذا السبب حرم الله الربا وتوعد المرابين بحرب من الله ورسوله ؟ أم لأن المرابين يستغلون حاجة غير القادرون وي مارسون عليهم ظلمهم ، ويقتلونهم بينهم ؟

ومن أعجب ما تضمنه مقال الصديق طارق البشري هو أنه يعيب على بيان المفق أنه « لم يتضمن ذكر نص واحد من نصوص القرآن أو السنة التي تعرضت لهذا الأمر » ؛ فهل تعرض نص في القرآن أو السنة لمعاملات البنوك إن النصوص التي وردت في القرآن أو السنة تعرضت لشئ واحد هو ربا الجاهلية ، وليس معاملات البنوك ، ومن الضروري - عند الحكم على ما إذا كانت معاملات البنوك محملة أو محرمة - مطابقتها على ربا الجاهلية ، فإذا تطابقت وجب تحريمها على اعتبار أنها ربا ، وإذا لم تتطابق وجب تحليلها . وقد كان عبد الله بن عباس ومعه طائفة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضون الربا على الذي كان معروفا في الجاهلية ، ونزل فيه القرآن . وعندما ظهر تيار يوسع دائرته حتى طغت على كثير من ضروب التعامل ، قال عمر ابن الخطاب : « إنا والله ما ندرى لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ، ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن الكريم نزولا آيات الربا ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا ، فدعوا ما يريكم إلى ما لا يريكم » ، ثم يقول : « لقد خفت أن تكون قد دوتنا في الربا عشرة أضعافه بخلافته » أو يقول : « تركنا تسعة أضعاف الحلال مخالفة الربا » .





المصدر : ..... فكتوب

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والخلاصة في هذا الرد - الذي أعتد فيه على الطبعة الثانية من البحث الذي أعده المستشار القانوني بالسعودية .  
الدكتور إبراهيم بن عبد الله الناصر - أن اقتصاد مصر ومصصلحة شعب مصر يقتضيان من كل صاحب فكر تقدمي أن يقف ضد أصحاب الفكر الذي المتخلف . بعد أن قال عمر بن الخطاب : « لقد خفت أن تكون قد زدنا في الربا عشرة أضعافه بخلافته » ، أو قوله : « تركنا نسمة أعشار الحلال عاقبة الربا » كذلك فإن مصصلحة شعب مصر واقتصاد مصر تتطلب منا جميعاً أن نقف مع المجددين الذين يتحلمون عنه شديداً في ظل هذا المناخ المتخلف المخيم على المجتمع المصري . إلا إذا كان مفكر تقدمي مثل الأستاذ طارق الشربى يهاجم المجددين لحساب المتخلفين . أفليس من حقنا أن نتشائم كثيراً ؟ ففى الوقت الذى يتجاوز فيه القمر الصناعي الأمريكى « الرحلة ٧ » الكوكب نبتون الذى يقع على بعد ٧٧٠٠ مليون كيلو متر تقريباً من الأرض . مازلتنا مغفلين بقضايها ترجع إلى القرن الأول الهجرى ! ولا تكاد نتمثر على عالم إسلامى يمدد بعد قرن من الزمان . حتى نقاجأ بالتقدميين أنفسهم بقذفونه بالحجارة ! ويجب علينا ألا ننتظر معجزة . فقد انتهى عصر المعجزات . وقد حدد الموتى تعالى القضية في هذا الشكل : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ١





## كلمة حب

●● خلاف الضمان ليس جديدا .. فقد روى في الآثار ان عمر بن الخطاب سأل عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب عما يمكن ان يفعله في بيت المال .. فذكرت حصة المسلمين وأرحم بيت المال بما لديه .. وكانت الدولة الإسلامية في بداية تأسيسها تحتاج إلى أفراد وأسس تقوم عليها .. وكانت مهمة هذا الجيل الصالح ان يضع القواعد التي تكفل الاستمرار .. وكان باب الاجتهاد امامهم مفتوحا .. لانهم كبروا على ابدى رسول الله وتمت عهده .. وحضروا نزول الوحي من السماء .. ولم تكن لهم جميعا أي رؤية بتنظيم الدولة .. ولم تكن هناك تجارب يمكن ان يستلهموا منها .. خلاصة القول ان الاسلام على النبي بأن يخلق عمر كل ما يأتيه في نفس اليوم .. والابتعاد شيئا يبيت في بيت المال .. لانها أموال الله وحق للمسلمين ولا يجوز ان تحبس عنهم .. ولكن عثمان الذي بان بوعيه امير المؤمنين على المسلمين في حدود حاجتهم .. وان يبقى في بيت المال ما يمكن ان يواجه به أي طوارئ .. وكانت أول فتوى بتشاه اضيا لسي الدولة ..

●● واقع الامر ان عليا كان على حق وان فتواه تتفق مع طبيعته - من شدة الإيمان بالله والتوكل عليه .. وان الله الى بيضاء المال وسوف يأتي بغيره .. وأولى الامر ان يخلق كل ما واصل إلى بيت المال .. وكان عثمان على حق ايضا .. وفقاه تتفق مع طبيعته .. لانه كان تاجرا يعرف قيمة القرش .. ويعرف قيمة رأس المال .. ويعرف ان الحياة تتصل بالقرود الطارئة .. وكان قرار عمر مع فتوى عثمان .. وجاءت أعوام القسط فاتفق المسلمون من الاضيا لسي .. وأصبحت قاعدة ..

●● وعلى هذا الخلاف الفقهي لم يضبض علي ولا عمر ولا عثمان .. لقد اجتهد كل منهم .. ولهم بشي يمكن ان نخطيه ويمكن ان نصيب .. والشورى عاصم من الخطأ .. وولي الامر لا يأخذ برأيه وحده .. ولكنه يستشير .. ولا غاب من استشار .. وقد استشار عمر ثم أخذ بما اتفق مع عقله وقرره وأمته .. لم يتعمد عمر كل المستولية .. ولم يضبط على لاهمال فقهاء .. لان الجميع كانوا يصدرون في قواعده عن إيمان شديد بالله .. وبالصالح ..

●● واستمر خلاف الضمان على طول تاريخ الدولة الإسلامية .. وتقسيم الأمة وفقهاء وعلماء الفقه والتكلم .. ولم تسمح عن تضيق عالم على رأيه إلا في عصور التقليل والاحتياط الفكري .. بل كان الضمان يتجاوزون .. وولي الامر يسمع منهم جميعا ويصدر أقره .. كان المجتمع الإسلامي في أوج عظمتهم وفهم على ثلاثة ميادين .. الاجتهاد والشورى والمصلحة العامة - فلم تسمح ان الفقهاء اغتالوا حتى تضربوا .. ومن يومها ظهر المثال الذي يقول .. لاختلاف الرأي لا يفسد للود قضية ..

●● والحكومة عرضت اسر المعاملات المالية على الفقهاء .. هذه هي الشورى .. واجتهاد كل عالم رأيه .. وهذا هو الاجتهاد .. وتركه الامر لاصحاب المعاملات .. من التمتع برأي ائمه .. من التمتع بأن شهداء الاستثمار حلال كان حرا في شرهائه .. ومن التمتع بغير ذلك كان له رأيه .. فالمصلحة حساسة وديقة .. وعلى ولي الامر ألا يفرض على الناس شيئا ..

●● ولدت الطعنة تلجا في كل هذه القضايا الحساسة إلى الشورى والاجتهاد .. وان تترك للناس حرية الاقتناع .. في قضية تنظيم الأسرة مثلا .. وفي قضايا أخرى .. ومناقشة الضمان تنير الطريق للناس .. ولكن على الضمان ايضا ان يدعوا المصلحة العامة أولا .. وان تكون الفتوى بما وقر في ضمير لقيه ..

محمد الحيوان





المصدر: روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

أرزاق المشايخ على البنوك

# فتاوى البيع

والشمن في الآخرة

دولار مقصري!!

تحقيق: عبد الله كمال





**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

التاريخ :

الوقت هو عضو هيئة الرقابة الشرعية  
على المصرف والتي تضم د عبد الله  
المشد ، والشيخ عطية صقر

يقول الفزائي منذ إنشاء المصرف في ١٩٨٤، ونحن نعد برامج التدريب المتخصصة في البنوك الإسلامية ونصدر مجموعة من الكتب أسماها (نحو اقتصاد إسلامي) أصدرنا منها ١٣ عددا. وهذه الدراسات التي تضمها تلك السلسلة لديها مجاداً مركّز. على اعتبار أن أي انتقال حادٍّ للحرز، لا يستلزم للمصرف

أنا البعض ١٠ آلاف جنيه سنوياً مقابل هذا ، وهي مكافأة نكل عن راتب سكرتيري الذي يصل إلى ٦٠٠٠ جنيه شهرياً

والحق أن مسيرة البنوك الإسلامية قد شهدت وضعاً متفرداً على أكثر من لاد من الناحيتين العلمية والعملية. وكان هناك ترويج من هذا العمل بالقرن ما يجب ولم يكن يكفل بعضهم بمجسّد تقديم الاستشارات. وفيهم عمل أيضاً كشرائه بعض الأعمال المصرفية، وشملت شركات داعية تبعية هذه البنوك وأصلها بعض البنوك الإسلامية. يبلغ تعداد هذه البنوك أكثر من مائة في بعض التي أريد الإشارة للتجربة في دياليسيا، وخاصة بعد تعلق شركات التنظيم، خاضع الدوائج تقريباً وقد تلت مسيرة البنوك الإسلامية في هؤلاء الذين لم يكونوا على المستوى الفكري، وأسماوا لها من الأفكار

معهم إن الفقيه هو الذي لا يتبرع من  
فقهه ولا يجب أن يأخذ الشيخ  
أما بقوله

إِنَّ أَتْهَامَ مُسْتَشَارَى الْمُبْرُوكِ  
الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَسْمِهِمْ لَمْ تَوْرَطُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ  
فِي حِمْلَةٍ ضِدَّ الْمُخْتَلِئِ . أَمْرٌ غَيْرٌ مُقْبُولٌ لَأَنَّ

الغرضوى ويعمل مستشاراً لبيت نظري  
آخر، وهـ. عبد الحميد الغزالى ويعمل  
مستشاراً لمصرف إسلامى مصرى  
ويكتور عبد الله المشد ويعمل مستشاراً  
لبنك المصرف والشيخ محمد خاطر  
ويعمل رئيساً لهيئة الرقابة الشرعية  
ببنك إسلامى أيضاً والشيخ صلاح أبو  
إسماعيل وكان يعمل حتى فترة قصيرة

مستثمراً لأحد البنوك  
ومن بين هؤلاء الفقهاء من يصل  
رتبته الشهري مقابل ما يقدمه من  
الطاقة إلى نحو أربعة آلاف دولار أي  
أكثر من عشرة آلاف جنيه وهو  
ما يساوي مرتب خريج الجامعة - إذا  
تفكر بعمل - خلال أكثر من عشر  
سنوات

وهكذا صار الإلقاء عملاً مربحاً  
للحرفة.

ولذلك قامت (روز اليوسف) بإجراء  
مواجهة مع بعض مستشاري البفوك  
الإسلامية وكشفت المواجهة عن  
أشياء أخرى مثيرة غير أن الفتاوى  
صارت سلعة تباع الآن

إساءة من الشيوخ !

وبدأت المواجهة مع الدكتور  
عبد الحميد الخزالي - استاذ الاقتصاد  
الإسلامي - بكلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية بجامعة القاهرة يشرف على  
مركز الدراسات الاقتصادية التابع  
لجامعة الإسلام الدولي . وفي نفس

منذ سنوات أصيبت سمعة الفقه في مصر بفضيحة مدمرة أن  
يتخلص الإسلام من آثارها إلا بعد سنوات

فقد صار مشروعاً أن يصوغ من يتصدى للإلقاء أحكامه كالنزي على مفاصل المستفتي الذي يدفع الأجر .

حدث ذلك حينما لجأ بعض رجال الأعمال وأصحاب  
المشروعات لاستثمار بعض الفقهاء للإفتاء بما هو حلال وما هو  
هaram.

مثلاً بعض البنوك التي رفعت شعارات الإسلام قامت بتعيين القهاء لها مقابل أجر أو مكافآت شهرية يحصلون عليها . ولذلك تغاضى هؤلاء القهاء عن المضاربات الضريبية التي انخفضت فيها بعض هذه البنوك حتى شوشتها والتي أسفرت عن خسائر فادحة لدرجة أن واحداً منها جسر ثلاث قسمة اسمه

أيضاً وعلى نفس الطريق سارت شركات توظيف الأموال فهي كانت في حاجة لمير لجمع الأموال من الناس ولأن شعار ترفعه ليفضلوه على البنوك الجاهات هي الأخرى في تعيين لقاء لديها بفتنن بما هو حال وما هو حرام واختارتهم عن هم أكثر شهرة وديناً والجميع ان هؤلاء الفقهاء بالأجر لم يكتفوا بمرض فتاويهم للنبي وباعل سهر إنشائها في ملائمة من يتبرأ وولهم فتاوى مخالفة لتعاليم الإسلام

ووصل الامر لرويته مؤخرًا حينما قام  
البحر منهم بمغفرة ضغوط على مفتي  
الديار المصرية الدكتور سيد طنطاوي  
لا يصدر فتاواه خلال ايام فيها ان  
شهادات الاستطلاع حاله وميما لا  
يستطيع له الضغوط قاصوا بشأن  
حجة هجوم واسعة النطاق ضد  
ومن بين قائمة من اغتصوا معارضتهم  
وعرضهم لمفتي الدكتور طنطاوي  
على السلاوي ومجلس مستشاري لدية  
قصرى إسلامي، ود. يوسف





المصدر: روز الكوسف

٢٥ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

## ● من يقول بعدم تقاضى الفقيه اجرا لا يفهم الشريعة!

د. عبد الله المشد

## ● بعض المستشارين الدينيين أساءوا لتجربة البنوك الإسلامية

د. عبد الحميد الخوال

عليها هي مكسبه لما يفعله هو شراء ما تحتاجه النقابة وأعمالها بفارش - مثلاً - ثم يقول لها انه سيميع لها هذا فترشدين وليس هذا لفارش!

الهيئة ليس لها أى دور في حملة الهجوم على المفتى وإنما شخصياً لم ادل برأى في هذا الموضوع حتى الآن أما معارضة الشيخ خاطر الفلوى التى أصدرها د. فلفلوى لإنهاء صافرة عبه بأعذاره مفتياً سافلاً لا كرنيس للهيئة.

### الاقتناء بأجر حرام

ويقول الشيخ صلاح ابو إسمايل عضو مجلس الشعب كل من قبل عضواً بهيئة الرقابة على بنك فيصل الإسلامى لمدة ثلاث سنوات... لكنه ترك موقعه ليتفرغ للمهمة الأعلم فى مجلس الشعب

إذا تمع الإنشاء على فرد - أى لزم عليه أن يفعله - حرم عليه أن يأخذ أجراً - تماماً كما لو تمع على فرد أن يخطب الجمعة - فليس له الحصول على أجر - ومن هنا فالدولة توفر للناس القضاة والوعاة وتمتعهم أجوراً لأن عمر - رضى الله عنه - عندما رأى ايا

الافتقار المفتى اجراً من الدولة

### ملحوظة

هذا النشر اليسع الذى يتحدث عنه د. يونس يتحدث وفق نسمة من التزانية - وحسب أرباح البنك - ويراه الدكتور على حلاً - وليس تحملاً على مصروفات البنك وخاصة أن المساهمين يعطون أن البنك الإسلامى لديه هذه الهيئة ولها نظمتها بالتكثيد وإذا كانت الدولة تطبق الشريعة

الإسلامية لى تحتاج كل مؤسسة لتعيين هيئة رقابة شرعية

وعندما تعطل البنك لم يكن هذا سبب إدارته - إنما يرجع هذا إلى الدعايات المغرضة - ونحن فى الهيئة طمأنع نقول هذا حرام وذلك حلال لما إذا قامت هناك شخصيات عليها شهات صامرها إلى الله ثم أن هناك أجهزة تقوم بدور الرقابة على البنك وموظفيه

ومخصوص موضوع الفرش الذى صحت بموجبه البنك لثمان بعض السلع أعضاء نقابة أطباء الأسنان لمفائدة... فإن الأمر لا يحمو أن يكون مجبر عليه بيع وشراء والمفائة التى يحصل

منه - فمعه على سبب على إى جاءت الفتوى شديدة التحمل والصومعة والتضارب

نعم لقد اجتمعت مع المفتى - والشيخ يوسف الفلوى والشيخ على السلفى - واشترا عليه بمعنى الحضارية الشرعية - والربا - وخرجننا فى نهاية الاجتماع مطمئنين بعد أن قل إنه أن يتحمل إصدار الفتوى - قبل دراسة مقادير

### نشر يسير!

د. على يونس - استاذ القانون - وعضو هيئة الرقابة الشرعية على بنك فيصل الإسلامى - انتخب من قبل الجمعية العمومية للبنك - يقول لست مليونيراً من على هذا - فأننا لتقفى مخالفة قليلة - لا يمكن أن اسمعها راتباً -

لأننى لست موظفاً - ولا أبيع الفتوى - وإنما من مبالغ قليلة التحلش بها - ثم





المصدر : **د. أبو يوسف**

٢٥ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليس عبد الله المشد الذي يضع  
دينه ومركزه وخلفه مقابل على ..

إذا شعرت أن مشورتى لا تنفع  
سأقول لهم .. سلام عليكم ..

ولقد حدثت بعض الأسئلة  
لاعتراضات فطرت أن تكون هناك  
سجلات خاصة بالفتاوى .. وأن تصور  
وتوزع على كافة إدارات البنك .. وأن  
تعرض عليها الفتاوى المتعارضة مع  
الهيئة السنية .. وخاصة أنها كانت  
محتزمة

وقد طلبت موافقتى بمتلكن أراشى في  
موضوعات المشاركة والمضاربة والبيع  
بالأجل وطلبت إعادة جدولته الدين  
وكيف تكون

عبد الله كمال

أكون مخلصاً .. أما بالنسبة للظواهر  
القداسي فاعتقد أنهم كانت لديهم مبن  
أخرى يأتون منها غير الظاهر .. كان  
الإسلام أبى حنيفه مثلاً يبيع الفضل ..

.. تركت العمل في المصرف نظروف  
معيبة مر بها .. وبعثاً عن الراحة  
راحة الضمير .. وبسبب شعورى أنني  
في مكان غير مؤثر .. فطلبت منهم  
الاختلاص ثانياً .. وقد كان والحمد  
لله الذي أكرمنى بهذا ..

ويقال .. محمد محمود فرغش لله  
تركتم مولدى في المصرف الإسلامي  
الغوى .. لأننى لم أكن أحب أن أكون  
كاملأ على الورق فقط .. من ضمن أن

رغضى أن يحصل أدهم على سلفة بعد  
إعداده دراسة جدوى .. بشرط دفع  
فلانة ٧٤ .. سيخفف

بكر .. رضى الله عنه .. ذاهباً للعمل  
صبيحة يوم ميلهته .. لم يرهنه هذا ..  
وقال له .. إن السليمين يتكلمون ..

ولكنى أحب أن أذكر على أن علماء  
الدين بشر .. ياتلون .. ويدعون إيجار  
المسكن فإن لم تعلمهم مؤن الحيلة  
كيف يتصرفون على خدمة هذه  
المؤسسات .. ولأن المولة لا تتلبد بحكم  
الله في الربا .. فإنها لا يمكنها أن توفر  
هيئة رقابية شرعية لكل هذا البنك إذا  
كان الراتب الذى يخرى من هذه الجهات  
مصرياً .. لا علاقة له بالهولة ..

نص شيخ محققاً واحداً للميت ..  
وهو إيداع أموال معينة بغواث مصادرة  
في البنك المركزى المصرى .. لأن هذا هو  
شرط تصريح اليوم البنك بعمله ..  
واعتبرنا هذا ضرورات تبيح  
المحفظات ..

ولو كانت هذه الأموال راسوة  
لأنسحبت لمة الله على جعلها .. فقد  
لعم الله الراش والمختلى إنما نحن  
نأمر على الميت أحكام الشريعة ..  
ولا نلجأ المخالفة ..

وإنما لم أحضر جلست هذه الهيئة  
كثيراً .. ولذلك لا أعرف على وجه  
التحديد حجم المخالفة .. وعلى كل حال  
رأى بالهيئة المالية من مصلحتنا .. فبعد  
عشر سنوات لن نجد علأ نأ الأثر لم  
يعد يخرى ..

وبقول الشيخ الدكتور يوسف قاسم  
الاسنفة بكتابة الحقوق والذى قد  
مستشاراً للمصرف الإسلامى الدول من  
قبل ..

.. العامل في هذه المواقف يجب أن يسأل  
الله العافية ويصمم نفسه من الغرض  
الذى .. لذا فالتبليغة أمر مفروض  
وبسبب هذا كنت أتناقش مخالفة  
بسيطة .. فليل عمل أبذل ..

لما وافق على العمل في قطر من  
مصرف بغرف معيبة .. ولكن بشرط أن

## بيع الفتاوى حرام

يقول الدكتور .. محمود على ..  
رئيس قسم الفقه بأكاديمية الشريعة  
الفتوى بلا مقابل وتلقى  
الأجر عنها غير جائز .. لأنها أمر  
بالمعروف ونهى عن المنكر ثم من  
المتن أن تتلكن أراء الشيخ  
بالأموال .. وهذا يستوجب منع  
قبض مقابل الفتوى .. والذى هي في  
النهاية وسيلة للتقرب من الله ..

وقد يقول البعض إنهم يبدلون  
جهداً مقابل هذا الأجر .. ولكنى  
اعتقد أن هذا غير جائز خاصة إذا  
لم يكن مقترفاً .. وإننى أتحص هؤلاء  
من يتركوا هذه البنوك فوراً إن لم  
تستحسن لتصبحتهم وتعمل  
بمشورتهم ..

إن الواجب على الإمام في الماضي أن  
تكون له حرفة .. لكن مجرى الدولة  
لتنظيم الأوضاع .. ونشأة الجيش ..  
والشرطة .. وعلماء الدين أوجب أن  
يقتل هؤلاء أجراً من بيت مال  
المسلمين .. لكننا لم نكن نأخذ أى  
مبلغ غير أجر الله رغم مشروعية  
هذا الآن

ملحوظة قل د .. عبد الحميد  
الفرزلى دكتور محمد كان يحصل على  
٦٠٠٠ جنيه سنوياً كشكافة رعية  
الدكتور عبد الله المشد رئيس لجنة  
الفتوى بالأزهر وعضو هيئة الفتوى  
للمصرف الإسلامى يقول أن من يقول  
إن على الفقيه الأخذ أجرة .. رجل غير

فاهم للشريعة لأن الفتوى قضايا  
علمية تحتاج لذاكرة ويحث وعمل  
ولقد قيل الرسول الله إن يأكل ومنه  
الصحة من خروف أهلى له بعد أن  
أشقى بعض الصحة مريضاً ببعض  
القرارات .. أو ليس هذا أجراً ..





المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة أخرى حول  
شهادات الاستثمار

# مناقشة هادئة لقتوى الشيخ طنطاوي

مناقشة هادئة للفتوى التي صدرت عن دار الإفتاء المصرية بشأن شهادات الاستثمار وما شكلها . ونشرتها صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ٨٩/٩/٨ والتي تقول :

إن دار الإفتاء اقترحت على المسؤولين بوقف الأهل أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتسمية الأرباح التي تخص لأصحاب الشهادات بالعائد الاستثماري أو الربح الاستثماري . وأن يتخذوا كلمة الفائدة لإرشادها بالأمان بشبهة الربا . وأن يتخذوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد الصغير ولا ينسب فيها مقدما على ربح معين وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص . وبذلك يكونوا قد فتحو الأبواب أمام جميع المعاملات التي تطفن النفوس إلى سلامتها . وقد أبدى المسؤولون - مشكورين - ارتياحهم لهذين الاقتراحين ووعدا بتنفيذهما في أقرب وقت .

وإن دار الإفتاء ترى أن المعاملة في شهادات الاستثمار وإعطاها بشبهها كعسوق التوفير جائزة شرعا وريحها حلال .. وهنا يبرز تساؤل عاجل أنك اقترحت التعديل في نظامها وحكمت بجوازها شرعا وإن ربحها حلال فهل الحكم عليها بجواز أو حظر والصل فهل التعديل أو بعده ؟ الظاهر من كلامك أن هذا الحكم عليها قبل التعديل لأنه القمت الأدلة على الجواز مما قبل فيها قبل أن توجد فكرة التعديل في نظامها لأنني أول من اقترح تعديل نظامها عند بحثها في المجمع عام ١٩٨٢ . وإذا قلت حلالا فما فائدة اقتراحك تعديل نظامها الذي يفيد عدم حلها على وضعها الحالي ؟ وأقول إن نقول رأينا بالتفصيل في هذه الفتوى تقدم الحقائق التالية

أولاً : أن شريعة الإسلام التي ختم الله بها الشرائع السماوية عامة لكل زمان ومكان إلى أن تنتهي الدنيا مصداقا لقوله سبحانه « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون » سبا ٢٨ . وقوله جل شأنه « قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا » الأعراف : ١٥٨ وما شابه ذلك من الآيات

ثانياً : أن هذه الشريعة تكفلت ببيان كل شيء . بقول عز وجل « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة ويذكرى للصالحين » النحل ٨٩ فبيّنت بالتفصيل أحكام الوقائع التي كانت في عصر نزل الوحي . وأنت بخصوص عامة على هيئة قواعد يمكن تطبيقها على ما يجد من المواقف وشرحت الاجتهاد وأقامت الأدلة التي ترشد المجتهدين إلى معرفة تلك الأحكام جاء تفصيل تلك الأدلة وترتيبها في الكتاب والسنة ومن هنا قال رسول الله صلى الله عليه









وسلم . تركت فيكم أمرين لن تتضلوا  
فهما : أن كل حكم يصدر من فقيه  
لا يستند إلى دليل صحيح من تلك الأدلة  
يكون بإطلا لا يثبت به  
وأما : إن التصدي لأفلاك إذا لم يكن  
ففيها درس اللغة بذهابها وأصوله التي  
بينت طرق الاستنباط ومسالك الأئمة  
فيها قلما يصل إلى حكم صحيح إلا إذا  
كان نافلا له نقلا سليما من مذهب من  
الذهب .

**فصلها** : إن المسائل التي لم يتكلم عنها  
الفقهاء لعدم وجودها في أزمانهم تحتاج  
معرفة الحكم فيها إلى نوع من الاجتهاد  
لا يكون إلا من تأمل له .  
**فصلها** : إن شهادات الاستثمار نشأت  
في ظل نظام ربيوي يحكم البلاد فيه قانون

ويضعي يبيع التعامل بالربا ومشها  
صناديق التوفير ، فالحكم بطلان شرعا  
كما هي دون تعديل في نظامها مجازفة  
غير مبرورة . وإن قال صاحب الفتوى إنه  
مسئول عنها أمام الله وعلى ضوء هذه  
الحقائق تناقش ففضيلة الفتوى أودار  
الاتفاق كما يغير من نفسه .

وقبل المناقشة نذكر ملخصا لما جاء في  
بيان لبطم القاري موضع المناقشة في  
البيان الافتائي . فقول : بدأ بيباه  
بقوله : كثر الكلام في هذه الأيام عن  
المعاملات في البنوك والمصارف رعا  
يترتب على ذلك من أرباح وهل هي حلال  
أو حرام وقد رأت دار الافتاء المصرية أن  
تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات بعد  
أن خاض فيها من يضمن الكلام عنها  
ومن لا يضمن . ثم قدم حقائق جيدة .  
لكنه - مع الأسف - لم يلتزم بها كلها  
منها : إن من شأن العقلا في كل زمان  
ومكان أنهم يتعزرون الحلال الطيب في  
جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم امتثالا  
لكتاب الله وسنة رسوله . وإن من شأن  
العقلا : أنهم إذا ناقشوا مسألة فنية  
مجال للاجتهاد بدوا مناقشتهم على النية  
الطيبة والكلمة المعذرة وهي تعزى إلى الحق  
والابتعاد عن التعصب وعن الحق  
بالهوى وعن سوء الظن بلا مبرر . وإن  
الكلام في الأحكام الشرعية بصفة خاصة  
ولي غيرها بصفة عامة يجب أن يكون  
منيا على العلم الصحيح والفهم السليم  
والدراسة الواسعة لأصول الدين  
وفروعها ولقاصده وأهدافه . ويجب أن  
يكون المتحدث في هذه الأمور غايته  
الاهتداء إلى الحق والصواب . فلذا خفي

## يقدم :

## د . محمد مصطفى شلبي

عليه شيء سال أهل الذكر . وهم أهل  
الاختصاص والخبرة في كل علم وفن .  
وإن ما يصدر من دار الافتاء المصرية  
من فتاوى وأحكام هي مسئولة عنه قبل  
كل شيء أمام الله تعالى  
ولكنني أسأل بعد هذا الكلام الجميل

أين تعزى الحلال الطيب في فتاوى  
وأين الدراسة الواسعة الواجبة فيها  
وأين الكلمة المعذرة فيما نقله بعض  
الصحفيين عنه من وصفك لبعض  
الرواد طبع بأنها قللة أدب أو وصفك  
لأحدهم بأن الكلب ابن الكلب قال  
كذا ١٩٩

ثم قال إن لكل مسألة حكما . فبعض  
المعاملات جائزة بالاتفاق . وبعضها  
جائزة بالاتفاق . وبعضها مختلف فيه .  
ومنها شهادات الاستثمار . وقد سال  
أهل الذكر من رجال الإدارة في البنك  
الأعلى ومن أقوال الفقهاء فيها .  
فأجاب المسئول في البنك : بأن مصيلة  
الشهادات تستخدم بعد أن يسلمها  
البنك لوزارة المالية في تمويل مشروعات  
التقنية المدرجة في الخزانة . وإن وزارة  
المالية تتحمل العوائد التي تدفعها  
الشهادات بالإضافة إلى كافة التكاليف  
المتعلقة بها .

وإن شهادات الاستثمار تعتبر رديمة  
أذن صاحبها باستثمار قيمتها وليس  
قرضا ثم انتقل إلى كلام الفقهاء على حكم  
هذه الشهادات فقال : إننا وجدنا كلاما  
طويلا لم يته إلى اتفاق على رأي واحد  
وستسكتي بذلك خلاصة آراء لجنة  
البحوث الفقهية بمجمع البحوث  
الإسلامية التي عقدت لبحث المسألة  
سنة ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد  
فرج السعوري وكانت تتكون من أربعة  
عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة وعد  
أسامهم . وقال وكانت قرارات اللجنة  
كالاتي . أربعة ذهبوا إلى أن هذه  
الشهادات وأرباحها غير جائزة شرعا  
وعد أسامهم مع وجهه نظريهم . وتسعة  
منهم ذهبوا إلى أنها جائزة شرعا وذكر  
وجهة نظر بعضهم ثم اختار رأي  
الغلبة لأنه رأى الأغلبية

ثم انتقل إلى بيان رأى الشيخ شلتوت  
في أرباح صناديق التوفير من أنها حلال  
ولاحية فيها وعلق على ذلك بقوله  
ولاشك أن أرباح شهادات الاستثمار

تطبق من كل الوجهه أرباح صناديق  
التوفير التي قال عنها فضيلته إنها حلال  
ولاحية فيها  
وانتهى من كل ذلك إلى أن دار الافتاء  
اقتضت على المسئولين بالبنك الأعلى  
المترشحين سبق ذكرهما  
ثم قال ويتناه على كل ما سبق فإن  
دار الافتاء المصرية ترى أن المعاملات في  
شهادات الاستثمار وأرباحها يشبهها  
حسابات التوفير جائزة شرعا وإن  
أرباحها كذلك حلال ويجازة شرعا إما  
لأنها مضاربة شرعية كما قال لفضيلة  
الشيخ عبد العظيم بركة وغيره . وإما  
لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد والأمة  
وليس فيها استغلال من أحد طرف  
التعامل للأخر كما قال لفضيلة الدكتور  
سلام مذكور وغيره .

**المنقطة**  
قلنا فيما سبق إن الحكم الشرعي  
الذي يصدر من فقيه لا يكون صحيحا إلا  
إذا استند إلى دليل شرعي صحيح  
فأين الدليل على هذا الحل والجواز  
بافضيلة الفتى ؟

لقد استندت إلى أمور ثلاثة . أولاها  
أن هذه مضاربة شرعية كما قال الشيخ  
عبد العظيم بركة وغيره وثانيها إنها  
معاملة جديدة نافعة للأفراد والمجتمع  
وليس فيها استغلال من أحد الطرفين  
للآخر كما يقول الدكتور سلام مذكور  
ثالثها : فإسما على أرباح صناديق  
التوفير التي قال عنها الشيخ محمود  
شلتوت إنها حلال ولاحية فيها وهذه  
كلها لاتصلح للاستدلال بها أما الأول  
وهو كونها مضاربة شرعية فهذا ليس  
مضاربة صحيحة ولا نافعة لأن  
المضاربة شركة تقوم على مال من أحد  
طرف العقد وعمل من الآخر بالمضاربة بيع  
وشراء . ول شهادات الاستثمار المثل  
من أصحاب الشهادات . ولاتجارة من  
الحكومة . لأنها تأخذ هذه الأموال  
لتنضمها في تمويل مشروعات التنمية  
المدرجة في الخزانة كما يقول رئيس  
مجلس إدارة البنك في رده عليه . وهذه  
المشروعات استثمارية ككفى الطرق  
وإصلاح وإنشاء الكباري والمدارس  
ومشاكل ذلك . فأين التجارة التي نشأه  
ويحيا حتى تكون مضاربة ؟ ؟





## المباح وغير المباح

ولو افترضنا أن الدولة تستورد ببعض هذه الأموال سلماً فهي تستورد سلماً ممنوعة منها المباح وغير المباح كالتمويل مثلا فإن الربح السلبي وقد اضطلح المرام بالاحلال ؟؟ وتكون على هذا الفرض مضاربة فاسدة لتعدد نصيب صاحب المال ابتداء . ثم إن المسئول عن البنك يصرح بأن ما يصرف لأصحاب الشهادات تتحملة وزارة المالية بالإضافة إلى كلفة التكليف .

وأما الثاني : وهو أنها معاملة جديدة نالمة للأفراد والمجتمع وليس فيها استغلال من أحد الطرفين للآخر . فلا يصلح دليلاً هنا ، لأنه وضع للشئ في غير موضعه . حيث لا يزال هذا الكلام إلا فيها يسمى بالمصالح المرسلة وهي التي لم يرد فيها دليل خاص باعتبارها ولا بالغائها ، وهي تأتي في آخر سلسلة الأدلة فيما إذا لم يجد المجتهد دليلاً على المسألة المفروضة لأمن القرآن ولا من السنة ولأمن الإجماع ولأمن القياس ولأمن العرف فينظر في الواقعة وما يترتب عليها من منافع وضار ، فإن غلب نفعها أباحها وإن غلب ضررها حكم عليها بعدم الإباحة .

وهنا في شهادات الاستثمار : قرض

ياخذ عنه فائدة مقدرة ابتداء وهو ربا محرم بالنصوص الكثيرة أو على الأقل فيه شبهة الربا ، وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الربا والريبة . وقال : « دعه ما يريبك إلى ما لا يريبك » . وقول المسئول بالبنك : إن شهادات الاستثمار ليست قرضاً بل هي ربيعة مأثورة بالتصرف فيها لا يفيدها هنا لأن الربيعة المأثورة بالتصرف فيها إذا كانت من الأضياف التي تستهلك قرضاً بنص الفقهون المذاهب م ٧٢٦ ، ولأن تحديد الفائدة مقدماً يجعلها قرضاً بفائدة وهو الربا .

## اقتراح

وإن فضيلة المفتي حينما اقترح على المسئولين بالبنك الأعلى أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتسمية الأرباح التي تعطى لأصحاب الشهادات بالمعتمد الاستثماري أو الربح الاستثماري ، وإن يتخذوا كلمة الفائدة لارتباطها بالأرباح بشبهة الربا ، وإن يتشاوروا شهادة ربيعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ولا يأنس فيها مقدماً على ربح معين وإنما تخضع الأرباح للزيادة والنقص . كان يعبر عما ينتج في صدره من أن هذه الشهادات لاتخلو من شبهة الربا من تسمية ما يأخذ أصحاب الشهادات بالفائدة ، وإن تشديده مقدماً يؤكد ذلك وهو ما يشعر به كل عالم بالأحكام الشرعية ، وإن كنا لانوافقه على أن تغيير اسم الفائدة بالربح الاستثماري بغير الحقيقة وينقلها من الحرمة إلى الحل . وأن يجد من يوافق على ذلك إلا قلة قليلة ممن يتصدون للاقتاء .

وإنكر أنه حينما كان جميع المحدث يبحث في شهادات الاستثمار سنة ١٩٨٢ اقترح عضو بارز فيه تغيير اسم الفائدة بالمعتمد أو الربح ففقت ثلثاً على هذا الاقتراح وقلت له . إن تغيير الاسم لا يغير الحقيقة ولا يزيل الحرام وليس هناك عائد ولا ربح ووافقي الأعضاء على ذلك إلا من شذ ومانت هذه الفكرة . وإن كان الدكتور النمر يقول في كتابه الاجتهاد ص ٣٠٤ أن جميع المحدث اقر ذلك التغيير وسجل في محضر الجلسة . وهو افتراء على الحقيقة . وأما الثالث الذي استند إليه فضيلة المفتي وهو قياس أرباح شهادات الاستثمار على أرباح صناعات التوفير

التي ألتها الشيخ محمود شلتوت فهو قياس غير صحيح ، فقد قيل أنه في أيامه الأخيرة يرجع عن هذه الفتوى وليس ثاباً تحذف من كتاب الفتاوى عند إعادة طبعه فيكون قياساً على غير موجه . وعلى فرض أنه لم يرجع عنها كما يدور بعض الذين يتخذونها سنداً لهم فيما يقولون به فاقصم ما في ذلك أنه فتوى مجتهد والمجتهد خطيء . ونصيب وليس له دليل قاطع فيما ذهب إليه لا من النصوص ولا من الإجماع .

والقياس الصحيح هو إلحاق الواقعة التي لم يرد في حكمها نص أو إجماع بواقعة أخرى ثبت حكمها بالقياس أو إجماع لتساويهما في علة الحكم ، وعلى هذا لا يصح القياس على حكم فله عليه لم يثبت بأحد مذهبين الملتزمين .. وبهذا أصبحت فتوى دار الافتاء خالية من الدلائل الصحيحة الذي تستند اليه .

فلن قيل أن منع مشروعية هذه الشهادات يعود على الدولة بالقرض لأنها جمعت البليات من أجل لتملك بها مشروعاتها وهي تنفيمها عن القروض الأجنبية ، فلنا هل الدولة التزمت بتطبيق المشروعية في كل نواحيها ؟ وما الذي يمنعها من تعديل نظامها حتى تنقادي من فيها من شبهة الربا لتحقيق مقاصدها بطريق مشروع يرضى عنه المولى جل وهلا .

## ملاحظة أخيرة

بقيت لنا ملاحظة أخيرة على هذه الفتوى ... وهي أن صاحبها عندما ذكر آراء الفقهاء الذين اعتضد على أقوالهم قال إننا لنكتفي هنا بذكر خلاصة آراء لجنة البحوث الفقهية بجميع المحدث الإسلامية التي عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من أربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة .

من يقرأ هذه العبارة يظن أن هذه اللجنة المكونة من أربعة عشر فقيها هي لجنة البحوث الفقهية بجميع المحدث بالازهر وليس الأمر كذلك فإنه لم يكن من هؤلاء أعضاء بالمجمع في هذا الوقت إنما نعلم غير الشيخ السنهوري والشيخ عبد الجليل عيسى رحمهما الله . والآخرين لم يكونوا أعضاء به . وقد دخل منهم اثنان بعد ذلك سنة ١٩٨١ هما الشيخ عبد الله





المصدر :

الكتاب

التاريخ :

٩٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشهد والشيخ القسبي شحاته .

وقد أراد الشيخ السنهوري رئيس اللجنة أن يستطلع آراء علماء الأديان الأربعة فقط ولم يتخذ الجميع قراراً في ذلك .

وإيراد الكلام بهذه الصورة فيه إيهام بأن لجنة البحوث العلمية بحثت هذه المسألة وانتهت إلى أن تسعة أعضاء من الجميع أطحوا وأربعة فقط قالوا بعدم جوازها ، وطعنا بكون الصواب في نظره رأى الأغلبية لأنها أكثر عدداً وكان من الأفضل إذا أراد أن ينقل للناس رأى مجمع البحوث أن يرجع إلى آراء اللجنة العلمية وقد بحثت المسألة بعد هذا التاريخ سنة ١٩٨٢ وكتب كل عضو فيها مذكرة وآلية برأيه ، وكانت الأغلبية مع المنع أو التعديل في نظامها ، والأقلية هي التي ذهبت إلى جوازها كما هي . ولما كتب فضيلة شيخ الأزهر إلى البنك بما انتهت إليه أغلبية الأعضاء . كان الرد عليه بأن بعض العلماء وهم أعضاء بالمجمع يقول بجوازها ، ويقول الآخرون عند هذا الحد والآخر المجمع أوباه إلى أن وجدت الحكومة شكلتها المشورة في دار الافتاء وكان ما كان ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وأشد من فضيلة المفتي قبل إعلان فتواه فلم بزيارة الكثير من العلماء ليطلبهم على ما انتهى إليه من رأى مكتوب في مسودة . ولما زارني لأخذ رأيي فيما كتبه استمعت إليه واقتربت عليه تغيير بعض العبارات لمستجاب لهذا التغيير . ولما وصل إلى عرض آراء العلماء الذين استكتبهم الطبيب السنهوري وقال هؤلاء العلماء تسعة منهم قالوا بجوازها ، وأربعة قالوا بعدم الجواز قلت له يا فضيلة المفتي : لا يصح أن يقال تسعة مقابل أربعة لأننا لا نأخذ الآراء في المسائل الاجتهادية بعدم الرئيس . وإنما ننظر إلى دليل كل واحد ونقارن بين آفة الفريقين ونأخذ بأقواهما دليلاً . فقد يكون الصواب قول واحد والخطأ فيما عداه ..

وهذا أمسك من القرارة وسألتني عن رأيي في المسألة ، فقلت له أن في مذكرة في هذا الموضوع قدمت لجميع البحوث حينما كان يبحث هذه القضية . وأن رأيي فيها أن نعدل نظامها لتتفقها مما يخالف الشريعة وأعليت المذكرة لمجمع آرائه وانصرف دين أن يقرأ على بقية ما كتبه بجملة أنه مسافر آخر النهار إلى

الجزائر لحضور ملتقى هناك .

ويحد : فإن شهادات الاستثمار أنشئت عام ١٩٦٥ وهي تزايد يوماً بعد يوم بالقبال الناس عليها رغم ما فيها من شبهة الريا أو الريا كما يقول البعض . وقد استغفرت الدولة مجمع البحوث الإسلامية مرتين وكانت النتيجة الاختلاف بين جوازها وعدم جوازها . ولما المرة الثانية وكنت عضواً بالمجمع اقترحت تعديل نظامها لتتفقها من شبهة الريا ولت : أن حصول هذه الشهادات تجمع وحدها ولا تخطط بغيرها من أموال الدولة ولا يفرض منها فائدة ولا تحد لها فائدة مقدما . والدولة أن كانت تستورد بعضها سلعا لتربح فيها لا تستورد بها سلعا محرمة كالصنوبر مثلاً . وإن كانت تنقلها في المشروعات الداخلية لا ينشأ بها المشروع شرعا كدور الملاهي . وبعد ذلك تترصد الدولة لأصحابها مكافأة تشجيعية غير محددة مقدما . مكافأة على الإنجاز . وعلى مساعدة الدولة في تنفيذ مشروعاتها وحملتها من النجوة إلى الاقتراض بفائدة كبيرة وهذا أمر مشروع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أسدى اليكم معروفا فكافئوه . وعدم التحديد للمكافأة مقدما لا يمنع الناس من الإقبال عليها . لانهم إذا علموا أن نظامها الجديد إسلامي خال من شبهة الريا اتبوا عليها كاتبعهم على البنوك الإسلامية وبغيرها مما يتعامل بعيدا عن الريا وشبهة ..

## وجبة استثمارية

وتقدم هذه الأموال على أنها وجبة استثمارية تصرف فيها الدولة على أن يكون استثمارها حق استرداد في الوقت الذي يريد وعدم تحديد المكافأة أولاً يخرجها من القرض المنوع وبهذا نوفي عليها خلاص من شبهة الريا ولي سؤال أخير توجه إلى المستوفين في الدولة : لاحظنا كلما تضرع أمر من الأموال لتحقيق الغرض المقصود منه اتجهت إلى المفتي باسم الإسلام ليصدر لكم فتوى تبرح هذا العمل .. كما حدث في تنظيم النسل أو تعديده بالمضى الأصح . وقد صدرت فيه الفتوى المحقة لفرسكم وأن حصل التراجع عن بعضها في البيانات اللاحقة ممن أصدر الفتوى . وفي شهادات الاستثمار والتي جاءت الفتوى فيها على ما تمهين . وفي فوائد البنوك وقد رحتم دار الافتاء بها بعد الدراسة .

القول ل هؤلاء المستوفين إذا كانت شريعة الله هي التي تحمل لكم المشاكل فما الذي يمنعكم من تطبيق هذه الشريعة بتطبيق القوانين مما يخالفها وهو ما يتفق مع دستوركم الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لكل القوانين هدانا الله وإياكم إلى ما يرضيه جل شانه \*

\* كاتب هذا المقال عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، فاستاذ الشريعة المتفرغ بجامعة القاهرة .





المصدر : أ. الشافعي

التاريخ : ٩٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بيان من الشيخ الغزالي

### حول شهادات الاستثمار

أرسل فضيلة الداعية الشيخ محمد الغزالي بيانا إلى جريدة الشعب أكد فيه أنه لم يدل بأي بيان إلى الصحف حول شهادات الاستثمار ، وذكر في بيانه موقفه تحديداً من هذه الشهادات ، كما أكد أن شركات توظيف الأموال يضيّق عليها الخناق حتى تكاد تموت ، وأعلن استنكاره لذلك وهذا هو نص البيان .

لم أتحدث إلى صحيفة ما في موضوع شهادات الاستثمار . الإنشئ منذ مدة فترت أن من حق دار الافتاء إذا اختلفت وجهات النظر في قضية ما أن ترجح رأيا على آخر . وهذا ما فعلته فضيلة المفتي . ولا يستكره عليه احد

ورأيي أن الذين يشيرون شهادات الاستثمار لا يفتكرون في رباها ، ولا يسعون إلى الحرام وإنما يضعون أموالهم في مصدر للربح بعد أن ضلقت مصادر كثيرة . والحكومة هي التي تأخذ هذه الحصة وتوجهها إلى أبواب التنمية المختلفة في الميزانية العامة . وينبغي أن تصاغ المعاملة بما يفيد أن عقد هذه الشهادات منحة من الدولة وأن تمنح كلمة فائدة وقد لاحظت في فتاوى حالات الضرورة التي تمر بقلوس وسوء الوضع الاقتصادي الذي تواجهه الدولة

أما أعمال البنوك أجمعها فلا يمكن تحليلها بكلمة خاطفة والعلم الثالث يشكو أشد الشكوى من الفوائد التي تستنزف دمه .. وهناك أعمال أخرى تكتنفها الريبة . وتحتاج إلى تدخل

إسلامي كي نستقيم ونصلح .. وتصحيح عمل طرف لإيعني إلغاء هيئة الشريعة على سائر المعاملات الاقتصادية . وقد نوه فضيلة المفتي بالبنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال . ونحن نلاحظ أن هذه الشركات يضيّق عليها الخناق حتى تكاد تموت ! فلم ذلك السلوك ؟ أنى وفضيلة المفتي وسائر العلماء تريد توثيق روابطنا بالاسلام على بصيرة وفي كل ميدان عمل . والله ولي التوفيق







## ■ في قضية المفتى وشهادات الاستئمان :

## ألوان من النفاق الاجتماعي

الفلاء العجيس . المهوم بقضايا الحياة اليومية . المفترس يوحش الفداء . الخفق بسقوط العصر . من ارتفاع الأسعار الى عبء الدين التي تثقل كاهل الأجيال الحاقية والقدمة .

■ ■ ■

في مثل هذا الجو اللاهي يصبح الخداع تزييفا حقيقيا للحقيقة ويصبح الهروب إلى النفاق وتلميع الوجه وخذاع الناس . ديلا لمواجهة المشاكل الضاغطة ومساقتها بموضوعية والبحث عن حلول لها هكذا نفاقا كل يوم . باستئمان معارك لا فارس فيها ولا قضية . لكنها تثار بهدف اجتذاب اهتمام الناس بعيدا عن معاناتهم . ولا نفلوا لنا ما معنى محاولة إلهائنا صباح كل يوم بتضمين حوادث قتل الأزواج والزوجات . أو بسقوط بعض نجوم المجتمع اللامعين العالين في أوكار المخدرات . أو القتل بآلة ضجة حول أغنية محمد عبد الوهاب . . . . . حال هي أم حرام . أو حشر الرأي العام . المعيا بالمشاكل الحادة . في معركة الانتخابات الترفيعة لنادي الجزيرة . الذي كان نداء الاستقراطية القارسي سايلا وأصبح نداء الآراء الجدد حاليا حركة البحث عن دور وعن رجاءه اجتماعية تصاف إلى رصيد المناصب الاجتماعية .

نعم . كل يوم نفاقا . بأن البعض يحاول الإيهام بأن هذه هي نوعية المشاكل والمهوم التي تشغل المجتمع . وكأننا يعيش في مجتمع الرفاهية والترف والانتعاش والوفرة . مجتمع السويد . بينما الحقيقة الناصعة غير ذلك تماما فلا حوادث القتل تمثل ظاهرة منتشرة . ولا النجوم

ملبئة هي حياتنا بالنفاق الاجتماعي .. ألوان الوان .. وأشكال أشكال .. والكث يعوم على الموجة التي تريحه . ويعفني اللحن الذي يعجبه .. لكن الكل يعرف أن النفاق يكتسح بقوة حياتنا العامة والخاصة . الصغير يتالفق الكبير .. والفقير يتالفق الثرى .. والضعيف يتالفق القوي ..

البعض يفعلها بهدف واحتراف واتقان . والبعض الآخر يفعلها بلا هدف وبسذاجة وبلا اتقان . لكن الكل . كما هو واضح - يمشك على الكل ويسفر من الكل فإذا ما وضعنا النفاق السياسي جانبا . لأننا سنعود إليه في أوقات أخرى . لربما أن النفاق الاجتماعي - وهو الأخطر بحكم تأثيره العنيف في المجتمع - أصبح الآن سائدا جانبا بل متحكما في كثير من أمور حياتنا وأشكالها المتغيرة حين نطالع الصحف ونقرأ الأعلام معروفة ولقالب مشهورين . نجد القمم أحيانا ما يميل مع الهوى . وينحرف في اتجاه النفاق بل في اتجاه المصلح . والغرض مرض كما يقولون .

تتابع الإذاعة أو التليفزيون نرى الشيء نفسه ولكن بصورة مجسمة مبهرة . أما حين نجلس في الدورات والمجالس والمحافل الاجتماعية . فحدث ولا حرج عن ألوان النفاق السائدة المنهورة كأمطر الشتاء .

المنشقة الحقيقية أن انهار النفاق وطواوير المذايقين . لا تكثر ولا تشدد موجتها هذه الأيام . إلا بين « الصلوة » التي يفرط منها زبد المجتمع وخلاصة قيادته في حين تهرب هذه الصلوة - في معظم الأحيان - من مواجهة المشاكل الحقيقية للشعب المطعون بموجات

المنهورة تشغل بال الحكوميين بلقمة العيش . ولا أغنية عيد الوهاب تشغل مشقة . ولا انتخبات نداء الجزيرة تشد انتباه حتى واحد في الملئون من هذا الشعب . لكن ماذا نقول في جماعات النفاق التي تهر صياح مساء وتسل الدنيا ضجيجا بلا طعن . . . . . اللهم إلا شغل الناس بما لا يفيد . وجنب الاهتمام بعيدا عن حلقات الأمور ومشاكل الحياة نفاقا لهذه الجهة أو تلك .

وحيث





ويبدو ان الرجل وهو يسلك هذا السبوك المحبوب جماهيريا قد اغضب السادة المتجربين بقلدين ، واقدم اوكار الزميين المظلمين

## صلاح الدين حافظ

وهذه بلا سباسة حقيقية حتى من تلك الأصوات التي كانت عالية ذات يوم ، فإذا بها اليوم تنصرف الى ممارسة كل صنوف النفاق الرخيص جذبا للانتباه بعيدا عن المعارك الحقيقية ، الى معارك ماضية مزيفة

■ ■ ■

إن استطاع المفتي ان يغضب السادة ، ويرضى العامة في نفس الوقت

● منذ ايامه الأولى في دار القضاء ، فاجا الجميع بموقف متميز ، أراد به ان يبدأ عهده باستقلالية جديدة لهذه العمار المتعبة ، حين خاض بصراحة في قضية تحديد اوائل الشهور واستطلاع هلالها ، بما فيها هلال شهر الصوم ، لقد أعلن ان الرؤية بالعين المجردة وبشهادة الشهود المعقول بها تقليديا منذ أكثر من ألف عام ، لم تعد وحدها كافية في عصر تطور فيه العلم واستحدثت فيه مخترعات التكنولوجيا واقدم الانسان الفضاء

### كيف

قل ، ان علينا ان نستفيد من هذا الانجاز العلمي ، ونزأوج بين العقل والنقل والتقليد المتوارثة ، بين الاجتهاد الفردي وعبقريه الفكر الانساني الحديث ، بصرف النظر عما تغله دول اخرى في هذا الشأن

يومها ثار البعض .. لكن الأغلبية الساحقة استراحت ورحبت وسارت وراء مفتحه

● بعدما اقدم الرجل كل مجالات الاجتهاد للراي والمفتي في قضايها ، كانت شائكة عند البعض محيرة في رأي البعض الآخر ، مثل تنظيم الأسرة ونقل اعضاء جسم الانسان طاملا انها تتم لحسنة الانسان

وكان ذلك على عكس ارادة المتفتحين بالجمود الفكري المتحيزين للإفتاء في كل شأن

● تقدم الرجل خطوة اخرى ، حين ناقش علانية وبشجاعة فكر جماعات التكفير ، حين أوضح انحرالهم عن صميم الدين وصحيح الاسلام .. حين ادان العنف والإرهاب حتى لو كان باسم الاسلام .. حين كشف مؤامرات الفتنة الطفيلية وخطر من مرجعها واعاد للأهل المبدأ الاسلامي الخالد في معاملة أهل الكتاب ، كما جاء في القرآن الكريم الذي خصه ، النصارى ، بشخص خاص لانهم العرب مودة ..

وبينما كان الشيخ المفتي يفعل ذلك ، كان كثيرون يناقون جماعات التكفير ، ويشجعون الارهاب ويشيدون بالعنف ، عن افتتاح كتاب ، او عن نفاق رخيص

على ان واقعة الاستفزاز الكبرى في باب النفاق الاجتماعي ، هي تلك التي حدثت قبل ايام ، ومازالت تشغل الجميع حتى الآن ولا المستقل ، وتضفي بها المعركة الأخيرة التي خاضها بشجاعة نادرة فضيلة المفتي الدكتور خالد سيد طنطاوي ، ضد اباطرة التخلف واصنام التجو .. حين المفتي بأن شهادات الاستعمار وما ياكلها من تعاملات مقلية مع البتوك حلال ومبيوعة عن شبهة الربا التي نهى عنها الاسلام ..

ما كان الرجل يعلن اجتهاده المدعوم بإراء عديد من العلماء والفقهاء اللغات ، حتى فتحت عليه النار من كل اتجاه ووصل الأمر من مخالفته الى تهديد حياته ، واتهامه بعدم الامانة تارة ، وبعدم الأهلية للنقيا تارة ثانية ، وبالمعاملة للحكومة تارة ثالثة ، وبمسيرة الدهماء تارة رابعة

وسط هذا الهجوم الاستفزازي ، على رجل له هيبته وقدره واجتهاده الديني سكت كثيرون وتناصروا عن مسندة الرجل الذي يكاد يلف وحيدا مدافعا عن رايه واجتهاده .. وقد جاء السكوت جيئا ، او هروبا من المواجهة ، او انقاء خاضع مسندة الحق .. ولم يكن هذا كله الا لونا من ألوان النفاق الاجتماعي السائدة الآن

وقبل ان نخوض في معسكة المفتي ومعارضيه ، يجب ان نقر باننا نؤمن بحق الجميع في الاختلاف في الراي والاجتهاد بل والافتاء ان كان مؤهلا لذلك .. بشرط ان يجري الاختلاف في اطار موضوعي عاقل موقف ، حيث لا عصمة لأحد الا لله عز وجل ..

اما الحملة الضارية التي يتعرض لها لفضيلة المفتي ، الذي لم انتشر بمعرفته شخصيا - فهي خارجة عن أي اطار موضوعي ، فضلا عن انها اضرت الى مسارات الاتهام الكاذب والتجريح الشخصي في مناح تغلب عليه الإثارة والتهميش

■ ■ ■

وبداية نقول ان الرجل منذ ان جاء الى دار القضاء في مثل هذه الايام من عام ١٩٨٦ ، وهو يكسب كل يوم ، ارضا جديدة عند البسطاء والفقهاء على السواء ، بعلمه وفضله وبساطته ووده ووداعته ونواضعه ، وبعدة عن التفرع واصطلاح العبقريه والهائ الناس بقضايا نظرية بعيدة ، غير قضايهم الحقيقية وهمومهم الحقيقية

منذ ان جاء ، تكوّن الرجل بتاريخ كبير الامة الفقهاء في تاريخها الحديث المعوى والصلار ومجد عهده وعبد الجيد سليم ومحمود شلتوت .. وفعل مثلهم ، حين تمسك بأن يقف فيما ينطق الفس في حياته اليومية ، ولما يخدم مصالحهم في نفس الوقت ، متجاهلا المصالح القوية الجادة ، التي تستعصي على فهم العامة ، مقلبا عبدا المصلحة العامة في فنياء





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأرقام

التاريخ :

١٩٨٩ سبتمبر ٢٤

ثم جاءت الخطيئة الكبرى للمفتي .. حين اقترح غير هيب . قس الأوقاف . مخازن المال وخزائن المصالح . وقال ببدء العمل ان المصالح الآتية . وتكسب المال والأرتزاق باسم الدين . لا يصلح جوازاً للمروءة الى الجنة ولا يوجب الإلقاء بغير شرع الله ..

●●● قل علي - غير إرادة الحكومة :- ان ضريبة التركات غير متفقة مع اصول الشرع القويم .. هاجمه الذين كان عليهم ان يسندوه . وخذل عنه حتى الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً ضد هذه الشريعة ..

■ ■ ■

● اما حين افقي مؤخرًا بأن شهادات الاستثمار - وما يمثلها من تعامل مع البنوك حالاً - فقد اهاج كثيرين . اندفعوا لمهاجمته قريبا ودينيا وقلميا وشخصيا . حتى اوشكوا

ان يهفروا نعمة . بعد اهدروا اجتهاده وعلمه وادبه ومكانته الدينية والعلمية .. فلما كان ذلك يحدث مع المفتي نفسه .. فعذا يحدث لأمثلنا من ضعف المجهدين على باب الله . ولماذا نغضب ان كلنا اهدمنا واتهمنا بالروق ..

والحقبة الساطعة . ان المفتي اقترح مجالا محرمًا .. ارضا مملوكة .. حين اجتهد بفتاياه الشهيرة . في مجال الاقتصاد والعمليات المالية .. في وقت تشدد فيه المصالحة الاقتصادية على ملايين الناس .. بل تشدد فيه حملة الحصار الاقتصادي على المجتمع .. داخليا وخارجيا . التل يسمى لحنه وتركيبه

المشكلة الحقيقية تكمن في ان هناك دخولا مالية هائلة . تجري في سرائير هذا المجتمع . تخاف من الاستثمار الإنتاجي الصناعي والزراعي - بعد تجربة الانقراض وما الورثة من فساد وتفريق وتغليب - لكنها تريد استغلالها بشكل مضمون ..

غير السنوات الماضية . تسابقت الحكومة مغطاة في البنوك . مع كيانات هائلة طارئة هي شركات تمويل الأموال . التي تسهرت بشعارات اسلامية للحصول على هذه الأموال .. باسم الدين . وتمت تأخير فتاوى فصلها بعض رجال الدين وبدفع ارباح خيالية . تمكنت هذه الشركات من الاستحواذ على الجزء الاكبر . فكانت النتيجة المعروفة التي يعنفها كل من لجا الى ايداع أمواله في هذه الشركات : ضياع في ضياعا . لان هذه الأموال اودعها اصحاب الشركات في بنوك اجنبية تتعامل بقربا الصريح ..

لكن .. كيف يأتي مفتي الديار . هذه الأيام ليعفي بغير ما يعيد هذه الشركات الى الحياة ..

وكيف يشجع اصحاب الأموال - خاصة عامة الناس - على ضمان أموالهم في شهادات استثمار تضمنها الحكومة بنوكها القوية وبطريقة يراها فضيلة حلالا . طيفا لاجتهاده العلمي والفطحي مع من شاورهم في الأمر وهو المتواضع الذي يقول للجميع . انني لا يساورني شك في ان التعامل في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها من المعاملات حلال ولو ساورني هذا الشك لصرح به . ولكني مع ذلك لا أزم غيري برأيه . فانا أقول رأيي وأنا المسؤول عنه أمام الله .. فمن شاء اخذ به ومن شاء لم يأخذ به ..

هكذا .. نخل المفتي - بشجاعة - المنظة المجرمة . حيث تختلط فيها نسلت المال مع الاعيب السياسية مع فتاوى المتاجرين باسم الدين والشريعة المسماة

■ ■ ■

ماذا نقول

نقول للمفتي ثقة في شجاعته وحرصه على امور المؤمنين جميعا لا تخش يا مولانا صراخ المتهلجين ولا سكوت المنافقين ولكن اعطها وتوكل على الله . فالناس تنتظر منك مزيدا من الفتاوى الصالحة للهدى والبرار . تنتظر شجاعة الإفتاء في هومنا اليومية الضاغطة الأخرى . لمواجهة الفساد والائراء الفاحش على حساب قوت الشعب . والانفاق الباذخ المستلزم . والمقاومة الشفقت الاسرى والاحتلال الاخلاقي البدوي . ومحاربة الهويو نحو الوهم والمضرات .. مثلما تنتظر منك شجاعة الإفتاء دفاعا عن الحريات وحماية لحقوق الانسان .. التي كان الاسلام السليل في حملتها ..

يا مولانا لا تخف من هذا الضمير الأوفى فاجرك في الاجتهاد عند الله محفوظ ولا تخف في وجه معارضيك ونقادك فانت الذي منا بمعنى حرية الرأي والاجتهاد وحق الاختلاف

ولنتذكر منك ومعهم قوله تعالى : « وجادلهم بالتي هي احسن » .. وقوله : « وقولوا للناس حسنا » .. صدق الله العظيم □

الآن





المصدر : **النزدي**

التاريخ : **٢٧ سبتمبر ١٩٨٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# .. وخبراء الاقتصاد الاسلامي

## يعارضون المفتي

**د. احمد النجار** على المفتي أن ينادي

**بتشجيع البنوك الاسلامية**

**د. عبد الحميد الفزالي**

**بيان المفتي .. اصطدم**

**مع أساسيات وفهوم الربا**

**د. حاتم القرنشاوي**

**المفتي تنازل عن مهمة**

**الافتاء لغيره**

**د. عشاوي : شهادات الاستثمار**

**وصناديق التوفير .. قرض انتاجي ربوي**







النور

المصدر :

٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد الحميد البعل

## لساذا تتجاهل صيح الاستثمار الاسلاميه وتدخّل في الشهوات

ما زالت فتوى الدكتور محمد حميد بن بطاوع رئيس  
الجمهورية والخاصة بعمل التعامل بشهادات الاستثمار  
بمعدومات الثلاث (١ - ٢ - ٣) والعلل على الودائع في  
مستحق التوفّر لها اصدّوها على جميع المستويات

(كلت النور) قد عرضت في العدد الماضي لآراء ١٠٠ من  
كبار علماء الأزهر الشريف الذين يعارضون فتوى المفتي من  
الناحية الفقهية والتشريعية والتي جاءت - لما اقلوا -  
مخالفة لإجماع الأمة ولروح ونهر الشريعة الإسلامية فكان  
رأيهم هذا من الناحية العلمية

واليوم نعرض لآراء رجال الاقتصاد الإسلامي في هذه  
القضية بوصفهم الوجه الآخر لمسرح الحملة الذي يعارض  
فتوى المفتي ولهم من الناحية التطبيقية لمصلحة العلم مع  
الواقع لإقرار عدم شرعية ملجأ بفتوى الدكتور طهطاوي

وقطع الطريق على كل من يحاول

الخوض في هذه القضية مرة

أخرى لماذا قال علماء

الاقتصاد





في قوى المفتي وتعليقه على الفتوى وتصرحاته الصحفية نجد أنه مشتت في حل فوائدها. فبشهادات الاستئثار والمجلس على ذلك استعمله لإثبات ميثمة والحضائفة وغير دقيقة كي تخرجه من الحرج بل استعمله آيات قرآنية واحديث نبوية في غير موضعها ليوهم الناس أن الفتوى أصل شرعي... مثل قوله إنما العمل بالفتوى... مع ما يربطه إلى مالا يربطه... ويطلب من الناس أن يضعوا النية بأن يكون الحق الذي يشترطون به بشهادات الاستئثار شرع وحيمة للدولة وبإقتال تكون الفوائد التي يحصلون عليها هبة أو هبة من الدولة لتشجيعهم وتحفيزهم على التبرع لها!!

ويشير د. حسين شحاتة إلى الاتصال الذي تم بين المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي بأنه شبه غير وتأسيس من رئيس البنك الذي أدى بمعلومات غير صحيحة إلى المفتي... مثل البنك يأخذ جزءا كبيرا من شهادات الفوائد ويقربها للدولة بغلفة ولا يشرى بها أية مشروعات استعمارية

ويشير د. حسين شحاتة إذا كانت شهادات الاستئثار حلالا فلماذا أنشأت الدولة أنواع المعاملات الإسلامية وأعلنت تصاريح لإنشاء بنوك إسلامية؟

ويتجهب الدكتور الغربي ناصر الإسلام بم عهد الاقتصاد الإسلامي بالقرص سلبيا من الإصرار على البس القبيح المعطلة البراءة الشرعي على الرغم من وجود نصيب وتجاوب إسلامية صالحة للتطبيق بل طبقت فعلا على المشاركة والمضاربة وهي من العقود المباحة لأن تحكم عليها الإبداء والاخترار على أساس شرعي بعيدا عن الشهادات

ويضيف د. الغربي ناصر أن القضية من أسسها ليست عملية بحث عن البنية الإسلامية للنظم ومعاملات لثمة فقط ولكنها محاولات لإيجاد الصيغ الإسلامية عن سوق العمل المصرفي

يقول: لكم رؤوس أموالكم... أي أن الربا المحرم الذي أعطاه الخلق ورسوله حراما على مقترفه هو ربا الذين أي الزيادة مقابل الأجل سواء كانت مشروطة ابتداء أو محددة عند الاستحقاق للتأجيل في السداد.

ويامل الدكتور الخزالي أن تراجع دار الإفتاء موقفها بصفة عامة ومواجه في هذا البيان المتجمل على وجه الخصوص وأن تؤكد ملجاء في البيان من إيجابية خاصة صيغ الاستئثار الإسلامي والمؤسسات النقدية الإسلامية أي البنوك الإسلامية.

وعلى دار الإفتاء أن تدعو البنوك التقليدية إلى القبول إلى صيغة العمل المصرفي الإسلامي على أن يكون هذه صون من شهادات الاستئثار سوى تلك التي اقترحتها البيان وهي صورة الشهادة ذات العقد المتغير وفقا لعقد المضاربة الشرعي.

ويهدأ تقوم دار الإفتاء بواجبها من حرض على الصك بشرع الله حتى تصلح ديننا وديننا وأخرتنا

### كان من الأولى

ويقول الدكتور أحمد النجار الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

كان من الأولى أن ينفذ المفتي بتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بدلا من الإفتاء بحل شهادات الاستئثار ويؤكد الدكتور النجار أن المفتي يشق هذه صوب البنوك الإسلامية في مثل

أما الدكتور رفعت العوضي استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر فيقول: اتفق تماما مع فتوى شيخ الأزهر بحرمه فوائد شهادات المجموعة ١. لأنه مستند على إجماع أراى المفتي لهو رؤية شخصية لأراى فردى وقوله بأن فتواه مستندة إلى قرارات مجمع البنوك الإسلامية قول غير صحيح لعدم وجود قرارات تبيح شهادات الاستئثار. ب في مجمع البنوك الإسلامية

ويقر الدكتور العوضي ضرورة دعوة مجمع البحوث الإسلامية لجلسة عاجلة ويشرح عليه هذا الموضوع الخطير

### لماذا القروع الإسلامية ؟ !

ويضيف د. حسين شحاتة استاذ الاقتصاد متحذرا الأهم إذا تعمقنا

يقول الدكتور عبد الحميد الخزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

لقد جاء البيان الذي كان متوقفا كما توقعه الجميع موقفا ليضع البيهات الإسلامية وهذا هو الجانب الإيجابي فيه مثل التعامل وفقا لشرع الله على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة ومثل تأكيد صيغة البنوك الإسلامية كبنوك شرعية للبنوك الربوية ومثل شهادة الاستئثار المقرحة ذات العقد المتغير وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة على أساس عقد المضاربة الشرعي

### إستخدام مفهوم الربا

ولكن البيان جاء نضما وروجا ليصطدم بأبسيات: مفهوم الربا المحرم ومع صيغ الاستئثار الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي وعلى وجه التحديد جانب الصواب فيما يلي

١ - تحليل شهادات الاستئثار خاصة الشهادة ذات المجموعة (أ، ب) وذلك لأن هاتين الشهادة تؤولان على أساس نظام الدائنة الربوية ومن ثم لعقد كل منها يدخل في باب الربا المحرم كما أن الشهادة المجموعة (ج) تعد محل شك في هذا الاتجاه

٢ - أن القول بأن البنوك المتخصصة (زراعية كانت أو صناعية أو عقارية أو اجتماعية) يمثل عملا غير صحيح البنوك الإسلامية قول غير صحيح تماما. فليكن المتخصصة تعمل في الوساطة المالية بين المقرضين (من المودعين) والمقرضين من مستخدمين أموالهم (مستثمرين - مستثمرين - تجار) وعلى ذلك فلاذى يحكم علاقة هذه البنوك بالمقرضين معها في جانب السوادة (المودعين) ولا في جانب الاستفادة (مستخدمي الأموال) هو عقد القرض الربوي أي وفقا لنظام الدائنة الربوية.

٣ - القول بأن العلاقة بين الفرد والمؤسسات المالية أو الفرد والدولة ليست علاقة استغلال ومن ثم تبيح التعامل وفقا لعقد القرض بغلفة أمر لم يقله أحد سواء بقنينة إسلامية الاستغلال أو بقنينة لعقد الذكيات على المال المضمون

٤ - أن الربا المحرم والمعلوم من الدين بالضرورة على عكس ما أراد البيان أن يوضي به صحت ومعرفة بعض الخلل والسنة الخلق بربك وتعالى





المصدر :

المصدر :

## النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

نبئت فتوى المفتي بالقرار وعاء  
اخرى يتبع رغبة المودع في  
الحصول على ملك مرتفع بقيمة  
اسلامية مع ابراز ان الشهادات  
القائمة ايضا خلال

### مخطط صهيوني

اما الدكتور - عبد الحميد الجبل  
استاذ الاقتصاد بجامعة الإمام محمد  
بن سعود بصفة فيقول ان موضوع  
شهادات الاستثمار كفل بحثا طويلا  
ظهر على الساحة الآن بهذه القوة :

ويرجع الدكتور الجبل وجود  
مخطط صهيوني لشخص الحكم  
الاسلامي وعلمته بقطايا فرعية

### تحقيق

### حمدي البصير

وموضوعات قديمة لايعدهم عن  
قضاياهم الكبرى

ويضيف الدكتور عبد الحميد  
الجبل مشائلا - ما هو الجديد في  
موضوعات شهادات الاستثمار الذي  
يراد به ؟

كما ان في اخر سؤال وجهه المفتي  
لرئيس مجلس ادارة البنك الاهلي  
كلفت الاجابة ان شهادات الاستثمار

تعتبر ورائع مانوس باستعمالها  
وهذا كلام مخالف لنص القانون  
الذي يعتبرها فرض بفائدة .. وطفا  
لل قانون المدني - الوبيعة المأثور  
باستعمالها تعتبر فرض

ويؤكد الدكتور الجبل ببقاء حالة  
الضرورة او وجوب مساعدة الدولة  
لان هناك تمييز حكومي واضح .

وطالب الدكتور عبد الحميد الجبل  
بالاخذ بالصيغ الاسلامية المنبذة بدلا  
من التضييق على الناس والمخول في  
التشبه بمقام في امر سعة ويضيف  
في ردة - امريكا اخذت بنظام  
المشاركة - الاسلامية طويل الاجل

وعملت شهادات مشاركة في الربح  
مضونة العائد لا تغطي في مصر ..

وطالب ايضا بتشجيع البنوك  
الاسلامية

باعتبارها نموذجا جيدا لتنظيم  
الاقتصاد الاسلامي بشرط الالتزام  
بالوعى والجدية وعدم التفلت  
و في نهاية حديثه قل د - الجبل ان

المفتي حسن النية ولكنه استعان بمن  
ليسوا بالقطع فلهذا او متخصصين .  
ويؤكد هذا الكلام الدكتور يوسف  
كسال استاذ الاقتصاد الاسلامي

السليق بجامعة ام القرى  
بالمسعودية - فيقول ان الطامة

الكبرى تجرى من تشغل غير  
المتخصصين في امور لايمهون  
ظاهرها وينظروا جيدا وهذا في حد  
ذاته كذب على الله ورسوله وكذب على  
الناس بصفة الاجتهاد .

ويضيف الدكتور يوسف كسال  
ان كلام المفتي غير ملائم لانه يصطدم  
مع اجتهاد جماعي .. وتحرير الزيادة  
المشروطة متفق عليه بين الفقهاء  
واليك احد ان يستثنى شهادات  
الاستثمار خاصة مجموعة ا. ب - من  
الربا لان الحكم واضح في القرآن  
الكريم . فيقول الله تعالى : فان تبوء  
فلكم رؤوس امواكم لا تظنون ولا  
تظلمون .

### تفازل

ويقول الدكتور حاتم القرشي  
استاذ الاقتصاد بجامعة الزهر - ان  
المفتي في بيانه - وليست فتواه -  
بتحليل شهادات الاستثمار بجميع  
انواعها لم يجهد ولم يعز فتوى ولم

يعززا رايه بل تفازل عن مهمة الافتاء  
لهيئة سواء كان هذا الغير رئيس  
مجلس ادارة البنك الاهل او بعض  
اعضاء مجلس ادارة البنك الاهل او  
بعض اعضاء لجنة فرعية لمجمع  
البحوث

أكد الدكتور القرشي ان راي  
الشيخ شلتوت ليس اجماعا واجماع  
الامة لا يكتفي به فرد والقول بانه  
لاستقلال في علاقة الدولة بالافراد  
وان الافراد يساعدون الدولة في تمويل  
مشاريع التنمية التي تعود بالنفع  
على المجتمع قول ينقصه الصراحة ..

لان اموال الشهادات تستخدم في سد  
الحجز في الميزانية بل ان الافراد الذين  
يشتركون هذه الشهادات لايعلمون في  
أي المصارف تصرف بل ان المشتري  
يشترى الشهادات وينتبه الحصول

على الفلدة الثابتة عليها وليس  
بفرض الاستثمار وتعمل مخاطر  
الربح والخسارة .

ويقول سمير الشيخ كبير الخبراء  
بمركز الاقتصاد الاسلامي ان الغريب  
في فتوى المفتي هي الاستلة المتبادلة  
بين المفتي والبنك الاهل .. فكيف  
يسال المفتي رئيس البنك الاهل عن  
نوع الفتوى .. وهل هي وبيعة ام  
فرض ؟ فليكن الفتى بانها وبيعة فلول  
تعمل البنك ودار الافداء وتطيلتها  
لقد خدع رئيس البنك الاهل  
المفتي

ويضيف سمير الشيخ : ان القول  
بان - حيلة الشهادات يستخدم في  
تحويل مشروعات استثمارية تحاقق  
النفع للافراد وكل منفعة جلال .. فلول  
تعال المعنى لان بها بعض الخلف

وطالب سمير الشيخ بسرعة عقد  
اجتماع يضم علماء الفقه والاقتصاد  
ليتشاوروا في مشروعية شهادات  
الاستثمار وصنعوا لغيرهم ليكون  
الراي متوافقا بين علماء الاقتصاد  
الاسلامي والفقه بدلا من هذه الفتوى  
المبصرة .

### فرض انتحاجي ربوي

ويضيف الدكتور عسماوى على  
عسماوى مدرس الاقتصاد بتجارة  
الازهر : ان طاب المفتي من القاضين  
على امر الشهادات تغيير مسمى  
الفلدة الى مسمى العائد لينتبه ليدل  
على ان كل هذه الشهادات متوافقة على  
هذا التغيير واذ كان يراها مشتبها  
والخروج من الشبهة العائد المتغير .  
للعلم لا يفتى بطلان وهي مشتبها ؟

ويشير الدكتور عسماوى الى ان  
شهادات الاستثمار وعودات صنفين  
التوفير تعتبر هذه فرض فهي تاقوا  
للتاحل للاجرة وليست وبيعة تحفظ  
لدى البنك ككاشفة ولكن البنك  
يستخدم هذه العائد في استثماراته  
الخامسة ويعتبر في بيعتها مع الزيادة  
وهذا مايسمى بفرض الاقتراض الائتماني  
الربوي الذي كل شكها في  
الجامعية .

اضاف الاستاذ محمد مصطفى  
نائب محافظ بنك فيصل الاسلامي  
المصري انه على جميع البحوث  
الاسلامية المصرية التحرك بسرعة





المصدر : ..... المأثور

التاريخ : ٩٧ صفر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاخراج النفس من الشدة الذى انتكهم  
نتيجة تضارب الفتوى والراء حول  
المسألة الواحدة .

وعن الدلائل الإسلامية يقول محمد  
مصطفى : سواء يقوم البنك بالإن  
الله - بإصدار شهادات استثمار  
إسلامية لتمويل شتى القطاعات  
الاقتصادية ( الإسكان الصناعة  
الصناعات الصغيرة وغير ذلك على أن  
تكون هذه الشهادات غير محددة  
المال .







المصدر: **السنور**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

## شهادات استثمار اسلامية يصدرها بنك فيصل

كتب محمود راضي

صرح محمد مصطفى نائب  
محافظ بنك فيصل الاسلامي ان  
البنك يستعد حاليا لاصدار شهادات  
استثمار اسلامية غير محددة  
الفترة لتحويل جميع القطاعات  
الاقتصادية المختلفة منها مشروعات  
السكن في الأراضي الجديدة  
والصناعات الصغيرة  
أكد نائب محافظ البنك انه تم  
تخصيص ١٠٠ مليون جنيه بهدف  
تنشيط السوق المحلية والمساهمة في  
المشروعات التي تقوم بها بعض  
القطاعات المهنية





المصدر: ..... النور

التاريخ: ..... ٩٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# ١٠ ملاحظات أساسية على بيان د.ان. الافتاء

بقلم الدكتور:

سيد العقليم الطمنو  
مكة المكرمة





صدر بيان دار الافتاء حول الفوائد الربوية ، واذاعه فضيلة الأستاذ الدكتور سيد طنطاوي مفتي الجمهورية ، واحتفلت به الصحف - وبخاصة القومية - فيما احتفل . وكان فضيلة الدكتور المفتي قد وعد بصور هذا البيان مرات ، حتى بعد أن اذاع فضيلة الدكتور الامام الأكبر شيخ الأزهر البيان الذي كان قد أصدره المؤتمر العام لمجمع البحوث الإسلامية الذي انعقد علم ١٩٦٥ م ونشر البيان في جريدة الأهرام يوم الجمعة ١٦ - ٨ - ١٩٨٩ م . وقلل الأهرام يومها في إشارة سريعة بالصفحة الأولى - شيخ الأزهر يحسم الخلاف في فوائد البنوك .

ومع هذا استمر فضيلة الأستاذ المفتي يعد لصور بيان دار الافتاء - وكان المسألة لم تصدر فيها فتاوى من علماء اجتمعوا في مصر من كل بلاد العلم الإسلامي . ثم صدر بيان دار الافتاء ونشرته الصحف المصرية صباح الجمعة الموافق ١٩٨٩/٨ م . وأصدر دار الافتاء على صفحته رغم الاعتبارات التي اشترى إليها أنفا جس النخس يتراقبون بلهفة عارمة صدور ذلك البيان ولم أعلم أن احدا من أهل العلم الا وقد أبدى كثيرا من الانتكار لمحتويات البيان . هذا وقد بدا لي في وضوح عدة ملاحظات استسبى على ملوود في بيان الدار . فرأيت من الواجب الحديث عنها حمية لوجه الله وطاعة لرسوله القائل : « لا يمنعكم خشية الناس أن يقول الحق إذا علمه » .

### الملاحظة الأولى :

#### المصروفات الإدارية حيلة باطلة :

من أول الملاحظات الأساسية على بيان الدار أنه بدأ بمسح شمل للمعاملات الربوية التي تتقاضاها البنوك الاجتماعية والزراعية والصناعية والعمالية من صلاتها . على الفروض التي تقدمها تلك البنوك لتمويل المشروعات المختلفة وحزم البيان بأن هذه الفوائد حلال شرعا وبمنا بل ذهب مذهبا شديد المتكافة حين ادعى أن المحتالين من العلماء قد انقلبوا على جوازها وإنما لا شيء فيها شرعا ... وهذا الادعاء يسرف في الخيال إلى أبعد مدى . فمن هم يقرى أولئك المحفلون ؟ ومضى انقلبوا : وما هو العلم الذين يمتحنون إليه ؟ أمو العلم الشرعي اصولا وفلها ؟ إن علماء الشريعة موقفهم معروف من الفروض التي تترتب عليها ربا وإن شذ شذرة منهم من المحللين . ومع هذا يدعى بيان الدار اتفاق المحتالين من العلماء على شرعية الفوائد التي تتقاضاها هذه البنوك ولا حول ولا قوة الا بالله .

#### دليل تجويزها

كبر البيان أكثر من مرة أن الدليل على جواز هذه الفوائد أن البنوك تتقاضاها لأنها مصروفات إدارية ، وأجور موظفين وعمل وأعباء أخرى تتحملها البنوك . وهذه حيلة باطلة لم تتبناها الدار وإنما هي مقولة خبيثة كان وميزال يرددنها المخاضون لنظم البنوك الربوية . وهي مرفوضة رفضا قطعيا . لأنها ليست صالحة والواقع يخالفها . لأنه ممنهجا أن هذه البنوك كمن في الزهد والورع لا تكسب من نشاطها مليحا واحدا . ولا تتقاضى إلا المصروفات الفعلية من عمالها . وهذا أبعد مليون عن الواقع فليبنوك تجمع أموالا طائلة من أرباحها في المغود . وتتوسع أنشطتها عاما بعد عام والرواقب والحوافز التي تنفعل على موظفيها وعملها تبلغ حد البذخ فمن أين لها هذا - يسادة - إذا كانت تلك المزمة من الزهد والمثالية والتصفو بحيث لا تتقاضى إلا المصروفات الفعلية على نشاطها ؟ وإذا لم تثبت صحة هذا الادعاء الذي بنت عليه الدار حكمها بالأجاعة فإن حكم الدار باطل وعلى الدار أن تراجع نفسها فيه . والرجوع إلى الحق واجب فوق كونه فضيلة





المصدر: السور

١٩٨٩ سبتمبر

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مسئول هذا النظام

ولم تنتبه الدار إلى مقايته له غيرها من مساويء تمويل البنوك والمشروعات العامة فقد حدثني أحد الخبراء أن سلعة شعبية لا تتجاوز ثلث ثمنها في السوق السوداء، بل هي في السوق السوداء (على شكل اليد الورقية) تباع للجمهور بمائتين وخمسين قرشاً، فمن أين جاءت القيمة الزائدة عن ثلث ثمنها الإنتاج؟ قال: أنها المصروفات الإضافية وأهم بنودها نسبة الفوائد المحملة على التكلفة، ثم نفقات الدعاية، مثل صغير وما خفي كان أعظم. للفوائد التي تتقاضاها البنوك لا يتحملها المنتجون وإنما يتحملها الشعب الكادح، لأن أصحاب المشروعات يضيقون قيمة الفوائد بالغة ما بلغت على الثمن الذي يدفعه المستهلك الغليل، وبخاصة سريعة يتبين لنا عناصر الثمن الذي يدفعه المستهلك في شراء أية سلعة هو في حيلة إليها.

وهي قيمة التكلفة الحقيقية للإنتاج + نسبة الفوائد المحملة على التكلفة + قيمة الربح الذي يحدده المنتج لنفسه + قيمة ربح الوسطاء بين المنتج والمستهلك، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة + قيمة نفقات الدعاية والإعلان وإذا كان المستهلك يدفع في عملة التمثيل الورقية الواحدة جنيهين فما بالك بالعملة الأخرى الأكثر أهمية والأعلى إنتاجاً؟ فأى نفع علم من هذه المعاملات الربوية على الشعب سوى زيادة الأعباء كما ترى؟

إن المستقبل الوحيد من هذه الفوضى الجريئة، هو البنوك والمعلمون فيها إما الشعب فهو الضحية غير المذكرة؟

### الملاحظة الثانية:

### أسئلة الدار وإجابات البنك:

وجهت دار الفتاة أربعة أسئلة للبنك الأهلي المصدر لشهادات الاستثمار. وهي أسئلة مضمرة على الله، وفي بعضها إجابة بنوع الإجابة المطلوبة. أي أن الدار تحدثت للبنك، صيغة الإجابة، المطلوبة تماماً وقد جاءت الإجابة طبقاً لما ورد في السؤال. فقد جاء في السؤال الرابع: هل شهادات الاستثمار تعتبر رهناً أم هي ودیعة إذن صليحها باستثمار قيمتها؟ أما جواب البنك على هذا السؤال فهو بالحرف الواحد: «شهادات الاستثمار تعتبر ودیعة إذن صليحها باستثمار قيمتها». والذي يهتد من أسئلة الدار وأجابات البنك أمران: الأول: تسمية قيمة الشهادة ودیعة، والأخرى أن الدار أرادت أن تقول للناس أن العلامة بين أصحاب الشهادات ليست بالبنك وإنما هي بينهم وبين الدولة، فهي التي تستثمر قيمة الشهادات ثم تدفع الفوائد أو الجوائز عليها. وهذا - كما هو واضح من البيان الذي أذاعته على الناس أن فوائد شهادات الاستثمار حلال شرعاً.

والواقع أن ليس فيما استندت إليه الدار دليل أو شيء دليل على مشروعية تلك الفوائد. وإنما الجواب

إن تسمية قيمة الشهادات ودیعة مغالطة مكشوفة ولا عبرة بتسمية البنك أنها ودیعة لأن أحكام الدیعة في اللغة الإسلامية لا تنطبق على حقيقة شهادات الاستثمار. فالودیعة لأريد صاحبها إلا حفظها عند شخص معين: وهي مراعاة لمعنى الأمانة من كل وجه. وأصحاب شهادات الاستثمار لم يصدقوا حفظ أموالهم في البنك، بل تصدوا للحصول على الفوائد أو الجوائز. فهو من باب القراض الفاسد. وبذلك أفتى بعض العلماء بجميع البحوث الإسلامية. وقد ذكر ببيان الدار هذا الرأي ولكن لم يحم له رزناً.

والقراض كما هو معلوم أن يكون المال من طرف. وهو هنا صاحب الشهادة. والعمل من طرف آخر وهو هذا البنك. وهو قراض فاسد لتحديد العائد مقدماً زمناً ومقداراً. وهنا موضع إجماع بين العلماء إلا من شذ من المحدثين.

ويوصف الدیعة في أعمال البنوك بنطاق على الحسابات الجارية. وليس على الأموال التي يصدق أصحابها من تسليحها للبنك فوائد أو جوائز. ومن هذا يظهر أنه لا دليل للدار على شرعية تلك الفوائد بتسمية أصول الأموال مستثمرة فيها ودائع





ولا دليل لها كذلك في إن الدولة هي التي تستثمر حملة الشهادات في خطط البترول . ثم تتحمل دفع الفوائد أو الجوائز لأصحاب الشهادات بذلك لأن الحرام يظل حراما حتى وإن كانت الدولة طرفا فيه . فليست تصرفات الدولة - أي دولة - دليلًا من أدلة الأحكام المتفق عليها أو المختلف فيها . وهل تريد الدار بهذا السلوك أن تفسد إلى ألفة الأحكام بليلًا جديدًا ما أنزل الله به من سلطان . ولا أتقن به رسوله . ولا معرفة علماء الأمة على اختلاف تخصصاتهم : أصليون وفقهاء وباحثون ومفسرون . إن الذي يجب على الدار أن تتصدى هي لمن يدعي هذا لا أن تكون هي مصدره والردج له . ١٢

### الملاحظة الثالثة :

### مخالفة الدار في بناء الأحكام للأصول

ومن أشد ما يؤخذ على بيان دار الافتاء أنها خالفت القواعد الأصولية في بناء الأحكام . فقد أفلت بجواز فوائد البنك الأهلي إلى شهادات الاستثمار بناء على أن هذه المعاملات تخلو من الاستغلال فليس فيها طرف مستغل ( إسم فاعل ) ولا آخر مستغل ( اسم مفعول ) لأن الطرفين مما مشتركان في الربح . والمعروف عند الأصوليين أن الأحكام تبني على عللها المعتمدة شرعا لا على حكم مشروعيتها . ومخاربه الاستغلال ليس هو علة تحريم الربا بالاجماع . وإنما هو حكمة مشروعية التحريم . والفرق بين علة التحريم وحكم مشروعيتها أن العلة هي مبني الحكم ولغور معه وجوده وعدمه . أما حكمة مشروعية التحريم فهي العلة الناتجة عنه وبناء الأحكام على العلة له فائدة جلية الشأن هي ضبط الأحكام في إطار حكم . أما بنائها على حكمة المشروعية فعدوثة للاضطراب والخلل . ولتضرب لذلك بعض الأمثلة :  
□ علة تحريم الرزأ هي انتهاك لمحرّم الله من بضع النساء . أما حكمة مشروعية تحريم الرزأ فهي المحافظة على الأنسان .  
وحين يزعم زاعم أن علة تحريم الرزأ هي المحافظة على الإنصاف فيقتل الأمر إذ لا نعدم بلطجيا يقول أن الرزأ حلال مع فعله موانع العمل . أو إذا مورس مع علفر إذ لا خطر على الإنصاف في هاتين الحالتين ... ١٣

□ وعلة وجوب صيام شهر رمضان هي حلول الشهر نفسه . وحكمة مشروعية الوجوب هي تهذيب النفس وتقوية الإرادة . وحين يدعي مدع أن علة وجوب الصوم هي تهذيب النفس ولاة الإرادة يقتل الوضع كذلك إذ لا نعدم من يقول إن صيام شهر رمضان نفسه ليس بواجب . لابد من المعن أن يجعل تهذيب النفس وتقوية الإرادة إذا صمنا شهرا آخر غير رمضان كربيع أو المحرم مثلا . ولدفع هذا الخطر لجمع الأصوليين على أن الأحكام تبني على العلة الموجبة لها لا على الحكم التشريعية .

إذا وضح هذا وضح لنا بجملة أن بيان دار الافتاء قد خالف القواعد الأصولية في بناء الأحكام . وقد ترتب على ذلك اختلال الفتوى التي صدرت عن الدار . وعلى تحريم الربا شيء آخر غير الاستغلال . والدار نفسها تعلم ضرورة أن علة تحريم الربا محصورة عند الظواهر في التنمية والمطعمية والإقنيات والإسكان والكيل والوزن واتحاد الصف لم يقل أحد من علماء الأمة سلفا وخلفا أن علة تحريم الربا هي الاستغلال فمن أين للدار هذا القول ياترى ؟

إننا ندعو القارئ الكريم أن يعود لقراءة بيان الدار وسوف يجد أن جميع من استشهدت بهم الدار على إباحة فوائد الاستثمار بنوا أراهم على خلو المقام من الاستغلال . بل أن فضيلة الاستدانة لنفسه قد ردد هذا مرات . وقد علمنا أن علة تحريم الربا شيء آخر غير الاستغلال بلجماع علماء الأمة سلفا وخلفا

لما رأى الدار أن فتواها بالإباحة ياترى " فهي - وحدها - اعني الدار - على حق وعلماء الأمة سلفا وخلفا قد باطل " أم ماذا شيء مريب وذو الجلال والإكرام . ونحن يخرجننا من هذا الأرباك إلا شجاعة نكرة تتحل بها دار الافتاء .. إذا لم يمتعها قضاء قضت به بالأسس عن المراجعة والردوخ للحق .





## الملاحظة الرابعة :

### تبديل الألفاظ لا يغير الواقع

احسنت الدار صنعا حين طلقت المسئولين عن شهادات الاستثمار بإنشاء نوع جديد ذي عقد متغير يخضع لحسابات الربح والخسارة ولكن لا معنى أبدا حين توجهت باقتراح أخريبي على نظام ذي الفقدان الثابتة مع تغيير التسمية من « الفوائد » إلى الربح الاستثماري أو الربح المتغير . فكذا الإجراء لا يغير من الواقع شيئا . وبين الدار نفسه قد أقر هذا المبدأ فهل رأى وجه ساع الدار الإلقاء - إذن - أن تطالب بتغيير التسمية مع الإبقاء على أصل النظام المتنازع عليه . ومطالبة الدار بإنشاء نوع جديد من الاستثمار يخضع لحسابات الربح والخسارة اعتراف صريح منها بحزمة الفوائد المحددة مقدما زائما ومقدارا . فكيف تقول بغيره وضده في أن واحد ؟ ! فكذا كان نظام الاستثمار المعمول به الآن حلالا عندها فلا معنى للمطالبة بإنشاء النوع الجديد المقترح ؟ ! وإذا كان بطلا فلا معنى لمناقشته والإبقاء عليه . وهذا الاضطراب في موقف الدار يحمل على عدم الثقة في فتاها بتجهيز النظام المعمول به الآن .

### الملاحظة الخامسة :

#### تجوير الفوائد بنشاء على عدم النص بمنع التحديد

في مواجهة الدار لخصومها الذاهمين إلى تحريم الفوائد المحددة مقدما زائما ومقدارا قالت الدار : إن منع التحديد لم يأت به نص في كتاب الله ولا في سنة رسوله . وبناء على عدم ورود النص ذهبت الدار إلى الفتوى بجواز التحديد ؟ ! وهذا استدلال مريب ولا وزن له . فلقد تعلم قبل غيرها أن القرآن والسنة لم ينصا على جميع المحظورات . وإنما اشتملا بجانب النص على ما نصا عليه على قواعد كلية ومقاصد عامة استنبط العلماء منها أحكاما كثيرة من المحرمات . ولو صح إستدلال الدار في هذا الفرع لترتب عليه محظوران شريعة الله بريئة منهما كل البراءة

الأول . عجز " نريعة عن مواكبة الحياة وجمودها عند حد معين . والآخر . تعطيل أحكام لاحصر لها استنبطها علماء الأمة من أدلة الأحكام ولم يرد بها نص صريح ثم الحكم عليها بالفساد والطمأن ؟ !

وهذا لم يال به أحد . وإن يقول .. ولعل سكوت مصدرى التشريع عن النص على تحريم التحديد . لأن التحديد ظاهر تحريمه بدلالة الشرع ومعمونة المال معا . لأن الربح عند بداية العمل غير محقق مهما قبل الآن من القواعد الضليعة . واحتمل الخسارة وارد . فلا حدد الربح صلا لفائدة مضمونة أبعد ما يكون عن الربح الحلال والمعروف عند علماء الأمة أن تحديد نسبة الربح قبل بداية العمل يقتضف أو الربح - مثلا - جائز . أما تحديد المقدار فهو عندهم مصدر للمضاربة . ومن عبارات علماء الحنفية في ذلك قولهم . . فلا اشترط لنفسه بتقدير أو دراهم معينة لصحت المضاربة . .

### الملاحظة السادسة :

#### الاستقلال موجود في كل عمل ربوي

لقد فيما تقدم أن الدار اعتمدت الاستقلال على في تحريم الربا مخالفة بذلك على القواعد الأصولية . ورات في مشاركة صاحب شهادة الاستثمار للبنك أو الدولة في العقد نكيا للاستقلال فافتت بالجواز . وإذا سلمنا - جدلا - في أن الاستقلال هو علة تحريم الربا فلا نسلم أن هذه المعاملات خالية من الاستقلال لا في الفروض الانتاجية كما يقولون . ولا في فوائد البنية [ ص ٨ ]





الاستثمار طبقته أو الدولة تعطي فائدة مقدارها ١٦٪ على الأموال المودعة فيها وهذا جزء ضئيل من العائد الفعلي

وقد قال في أحد رجال البنوك الكثير أن الربح الفعلي الذي يحققه البنك لا يزال عن ٧٠٪ فليكن إذن يستأجر أو يستبد بمقدار ٥٤٪ نظير عمله فهو - هنا - يستغل حاجة المودع في استثمار ماله . ولا يعطيه إلا الفئات . فهل بعد ذلك استغلال يا ترى ؟ ثم يستغل البنك حاجة أصحاب المشروعات في تمويل مشروعاتهم . ويقرضهم بفوائد باهظة على نفس القرض . وعلى تأخير السداد . فوائد التأخير . فإنت ترى أن المعاملات الربوية محاصرة من أية جهة . يرى انصرافها أنها حلال بلغظار إليها . وهذه سمة من سمات التشريع الإسلامي . فلا يمنع دفاع عن شيء حرمه سواء من نصيحة على التحريم . أو حكم مشروعيات التحريم . وفي ذلك بلاغ للنفس

#### الملاحظة السابعة :

##### قياس الاستثمار على التوفير

ومما استند إليه بين الدار في تحليل فوائد الاستثمار الفتوى التي كان له الفتى بها المرحوم الشيخ محمود شلتوت . وبإرجوع إلى كلامه يظهر أنه اعتمد في تحليله فوائد صندوق التوفير على إعبارين أحدهما كون المال المودع في الصندوق ليس ديناً ( يعني قرضاً ) والآخر تحقق ربح فعلي لحصيلة الصندوق مع الأمن من حدوث خسارة . وقد أصاب الشيخ شلتوت في جعله المال المودع في الصندوق ليس ديناً حتى يكون قرضاً جر نفعه . هذا صحيح . وإذا لم يكن قرضاً فهو - إذن - قراض لا تنطبق شروط القراض عليه . لأن القراض يقوم على ركنين أساسيين وهما : المال من طرف . والعمل من طرف آخر . والطرف الأول هم المودعون والطرف الثاني هو مصلحة البريد . ولكن شروط القراض الصحيح لا تنطبق على صندوق التوفير . لأن المعروف عند جميع الفقهاء وفي كل المذاهب المالوية جواز الاتفاق على توزيع الربح قبل حصوله بتحديد النصيب لا بتحديد المقدار . فيكون لصاحب المال الربح أو النصف مثلاً . أما تحديد المقدار بنقود مسماة فهذا لم يرد عنهم . وسكوت الفقهاء قديماً عن منع التحديد لعله راجع إلى عدم وجوده في المعاملات التي كانت تجري في عصورهم ومع هذا فقد رأينا بعضهم ينص على فساد المضاربة إذا اشترط صاحب المال مراهم أو بتغير معينة له . وجوزوا ذلك بالنسبة للعامل ويكون في هذه الصورة أجيراً عند صاحب المال يأخذ ما اشترطه لنفسه سواء ربح أو لم يربح في غير أعمال . الفتوى الشيخ شلتوت رحمه مع كونها إجنهةً فردياً لم تستوف شروط الصحة . وهل تعلم دار الإفتاء أن ظاهراً صندوق التوفير هي الطعم ( يضم الطاء ) الذي أوقع مصر في فخ الربا في جميع صوره الآن





المصدر : **ألسنور**

التاريخ : **٢٧ سبتمبر ١٩٨٩**

**النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

إن الذي دعا إلى هذه الظاهرة هم الإنجليز لما كانوا محتلين لصر . ويعلمون منهم أنشأت الحكومة المصرية صندوق التوفير . وكانت حصيلتها تذهب الخزائنة البريطانية بطلاق بينها وبين الحكومة المصرية . وكانت بريطانيا تحصل على أموال الصندوق بغلظة تدفعها للحكومة المصرية (على من الغلظة التي تدفعها الحكومة لأصحاب الودائع . ثم تستفيد بالفرق بين الفلدين . وكانت بمثابة القنينة الباردة للحكومة ولم يفل الناس عليها أن ذاك إلا بعد فتوى أصدرها الشيخ محمد عبده بمشروعيتها

ومعروف أن الشيخ محمد عبده كان مغرماً ببعض انماط الحياة في أوروبا كما كان جريماً في إصدار الفتاوى غير ميل بقوتها أو ضعفها . ثم تابعه تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا فافتى - فيما يقل - بمشروعية فوائد البنوك . ثم عمت المعاملات الربوية في الاقتصاد المصري بعد ذلك واستمرت الحكومات هذا الكسب الضئيل

وعلى هذا فإن قيس دار الافتاء فوائد شهادات الاستثمار على فوائد صندوق التوفير بناء على فتوى الشيخ شلتوت إنما هو قيس واه ضعيف إذا أرادت به الدار مشروعية الفلدين فتوى الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد والشيخ شلتوت معارضة بلجماع العلماء سابقاً ولحقاً . وليس من المقبول أن تلقى قرارات مجمع البحوث الإسلامية . وقرارات المجامع الفقهية العامة وتعمل بفتوى شلطة لم تقم على أسس فقهية سليمة

#### الملاحظة الثامنة :

##### سوق مخصوص على غير المراد منها

سبق بيان الدار خصوصاً على غير المراد منها . ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « من صنع ليكم معروفاً فكافؤوه » . واستدل البيان بهذا الحديث الشريف على مشروعية فوائد الاستثمار . على معنى أن حائزي الشهادات يسدون معروفاً للدولة فواجب على الدولة مكافأتهم بأعطائهم الفوائد ! وهذا استدلال غير صحيح . وهذا الحديث أصل من أصول الأخلاق العامة وليس دليلاً على حكم شرعي في مسألة فقهية بحتة . ولو صح استدلال الدار به لكان دليلاً على الحكم بيلاحة جميع صور الربا مشروعاً . لأن المرابي يصنع في المقرض معروفاً كذلك فيجب على المقرض أن يكافئه بأعطائه فوائد على القرض ... ! وذكر بيان الدار حديثاً آخر هو قوله عليه السلام « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات » فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه . ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام . ولست أدري ما الذي جعل بيان الدار على نكر هذا الحديث . وقد خالفته في فتاويها بجملة عدد كبير من صور الربا كما جاء في صدر البيان . وهب أن الدار لم تر فيما حلفته ربا صريحاً فلا مناص أن تكون شبهات في نظرها . والحديث يدعو إلى ترك الشبهات ويبين أن الوقوع في







الشبهات هو أربعة أو وقوع فعل في الحرام لعل أن هذا الحديث يبين الدار فيما ذهب إليه . وليس لها دليل فيه .

### الملاحظة التاسعة :

#### أدلة مجوزى الفائدة

قال البيان أن لجنة من أربعة عشر عضواً بجميع البحوث كتبت قد درست نظام شهادات الاستثمار عام ١٩٧٦ م وأن أربعة منهم ذهبوا إلى تحريم فوائدهما وتسعة حلتوها . ولم يبين بيان الدار رأى العضو الرابع عشر ؟ !  
ولما كان الأمر في النظر إلى أدلة مجوزى الفائدة لا ينتهي بنا إلى واحد منهم الكفت إلى على تحريم الربا المجمع عليها عند علماء الأمة سلفاً وخلفاً وقد تقيمت الأمانة إلى تحليلهم للفوائد على مبدأ خلق هذه المعاملات من الاستغلال . وبعضهم بنى رايه على أن هذه النظم تخلق للدولة وللأفراد . وبعضهم بنى رايه على اعتبار أن هذه المعاملات حيوية لا تسفل تحت أية ضوابط شرعية فهي إذن حلال . وبعضهم بنى رايه على أن الأصل في المظنح الإبلجة .

وكل الذي ذكروه - فيما عدا الوجه الأخير - لا يصلح شرعاً لاستنباط الأحكام الشرعية . بل المصول عليه عند علماء الشريعة أصولاً وفعلها هو بناء الحكم على طلبة الشريعة . وهذا ما لم يلق له بيان الدار ولا المحققون بشرعية هذه المعاملات أي وزن .

وكان حرياً بالدار وهي نقصدى لمسائل شديدة الخطورة والمصيرية أن تستند إلى الأصول الشرعية المجمع عليها . فهي بناء الإبلجة على المظنح يقال : ليس كل نطلع جفتراً شرعاً . وإلا كان الربا الصريح جفتراً لأنه نطلع من بعض الوجوه للمقترض والمقترض معاً . والمحول عليه هو النفع الذي يعتبره الشرع لا الذي يستحسنه العقل . لما قول من قل من مجوزى الفائدة أن الأصل في الإنشاء الإبلجة فليله ناقص . وكما : ما لم يره حكم للشرع بحظره نصاً أو إجماعاً أو قياساً . والفائدة التي يدافعون عن جوازها لم تفل من حكم سابق بالتحريم .

ويقال أن تشير إلى قرارات مجمع البحوث الإسلامية . والمجلس الفقهي . وإلى آراء أهل العلم المخلصين بالتحريم . والمفتاؤون بالتحريم قوى سندا من المجوزين للمسألة المختار حولها لم يعرف تحميلها إلا في العصر الحديث عن بضعة علماء يخالفهم كل علماء الأمة

والخلاصة أن فتاوى مجوزى الفائدة لم تقم على سند شرعي صحيح . بل إستندت على تأليفات وحيل بعيدة كل البعد عن الاعتبار . ولم تدع إليها ضرورة لأن البديل الشرعي لهذه المعاملات المختار حولها موجود

#### الملاحظة العاشرة

#### تعامل الدار مع المعاملات الربوية

لا يختلف معنا منصف إذا قلنا أن بيان دار الإفتاء جاء طلعها بالتحفظ مع المعاملات الربوية . ولذلك قام بما يشبه المسح الشامل لصور الربا وإلغى بجوازها . وإلى مقدمتها الفوائد التي تتلقاها البنوك على ما يسمى بالقرض الائتمانية . وقد تضمنت هذه الفتاوى فتاوى أخرى بجواز الفوائد التي تعطيها البنوك لمن يودعون فيها بعضاً من أموالهم . وإلى البيان بجواز فوائد شهادات الاستثمار ذات الفائدة الثابتة . ثم ألت بجواز الجوائز التي تعطى على الشهادة ( ع ) في الدورة . ووعت الدار بإصدار فتاوى أخرى حول ما يتبقى من صور المعاملات .





المصدر : ..... (المصدر)

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن الميسر أن نتنبأ بشكل القنوي الموعود بها . وسيفي الربا الوحيد المحرم عند الدار هو ربا الأفراد أو ربا الجاهلية ( ٢ : ) أما ما عداه لحلال جلال . وهذا الإسراف في التحليل يشير من طرف خفي أن الغية كانت مبيحة عند الدار بما ألفت به .

ولو كان في الواقع ضرورة دعنا إلى هذا التحليل المسرف لهذا الحطب ولكن لإضرورة مع وجود البديل الإسلامي لكل هذه المشكلات . للبيان صندوق التوفير . ولتقيق شهادات الاستثمار مع تعديل بسيط يقضي بتوزيع نسبة من الربح الفعلي مضاعفة لمتنصوص على مقدارها عند الإيداع ولتقيق البنوك ولكن لتدخل شريكا مع اصحاب المشروعات بقيمة القروض التي تقدمها أو تقب البنوك عند معاملاتها الحلال الأخرى التي تقوم بها الآن . أما الربا فيجب أن تدعو الدار إلى تحويل الاقتصاد الفردي والجماعي منه ، ومعلوم أن المعاملات الربوية كانت إحدى الخطط التي رسمها الاستثمار لتخفيف الإسلام عن حياة المسلمين . ولعل المسلمين عن الإسلام فيجدر بقدر أن تعمل على اخضاع النظم للإسلام لا لاختضاع الإسلام للنظم ونذكر في نهاية هذا الحديث ما قاله خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ما الربا - يعني تخصيصا - فت كنا نسمة اعتمد الحلال خشية الوقوع في الحرام . والله من وراء القصد □





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر : الزهر ٢٢

## وزير الأوقاف والمفتي في مؤتمر قوافل الدعوة برئاسة عائد شهادات الاستثمار حلال ويطابق أحكام الشريعة الإسلامية واجب العلماء البحث عن الحلول التي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية دار الافتاء لن تتراجع عن قوافلها وتدرس جميع المعاملات المصرفية مع العلماء لاعلان الرأي فيها

كتب - عبد الواحد عبد القادر :

أعلن الدكتور محمد طر محبوب وزير الأوقاف في المؤتمر الكبير لقوافل الدعوة جمعيتها رئيسه ان من واجب العلماء البحث عن الحلول التي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية والتي تنظم مع أحكام الشريعة الإسلامية على أن يكونوا ملتزمين في نقل هذه القضايا بالأسلوب الحكيم ، وأن إطار المسألة العلمية التي تتعلق بالخبر للأمة والجماعة ، خاصة وأن الشريعة الإسلامية كرمت قضية المعاملات واجتهد الفقهاء ، وأعد الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن عوائد شهادات الاستثمار حلال ويطابق أحكام الشريعة الإسلامية





وأضاف القس إنه يبحث الآن مع مجموعة من المتخصصين فوائده البنوية جزئية جزئية ، وأمر الانتهاء من بحثها سيظهر على الملأ مؤيدة بالأدلة الإسلامية وإن دار الافتاء لن تتراجع مطلقاً وتحت أي ظرف من أن تكون رأياً في هذه القضايا أرجح الله والربح . وقال وزير الأوقاف إن الإسلام لديه حلول لكل قضايا العصر . وأن قضية المعاملات الإسلامية في التشريع الإسلامي من القضايا التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية وأن الأحكام فيها تتطابق مع المصلحة . واختلف الرأي فيها لصالح الأمة وأوضح وزير الأوقاف أن الاختلاف في مثل هذه القضايا أمر طبيعي لأن التشريع الإسلامي تشريع متطور ، وواجب علمائنا أن يبحثوا عن كل جديد لمدة ديننا ومجتمعنا وأن لا ينجم أحد الآخر إذا عاقد حكماً لصالح الأمة خلا أنه في إطار أحكام الشريعة الإسلامية . خاصة وأنه تم بحثه من جميع جوانبه وشارك في أعداد كبيرة من العلماء . وأن دار الافتاء قد تصدت لقضية المعاملات الاستثمارية بحكم مسؤوليتها عن الفتوى في مصر . خاصة وأنها تشهد للأموال الرئيسية التي تحتفظها الأمة لتقديم لها الحلول التي تريح الأفراد والمجتمع .

وقال الدكتور طنطاوي أنني وصلت إلى فتوى شرعية فوائده شهادات الاستثمار وصناديق الأرباح من القطاع كامل وأعلن مسؤوليتي عما جاء بها أمام الله . وأن كثيراً من العلماء قد شاركوا في ذلك الرأي في ذلك

وأضاف أن القول عن شرعية ومثل عوائد شهادات الاستثمار أمر قد أثاره كثير من العلماء . وأن دور دار الافتاء أضحى وكشف

عن أراء هؤلاء الفقهاء وأنه يتحمل المسؤولية كاملة أمام الله والناس فيما انتهى به لأنه مقتنع بسلامة ما انتهى به وأن فتواه لا تتألف نصاً واحداً في الشريعة الإسلامية .

وأعلن الشيخ عطية صقر أن تنظيم الأسرة أصبح أمراً وجودياً في هذه المرحلة . وأنه يعنى بأن تنظيم الأسرة في هذه المرحلة أمر حتمي ولا يتعارض مطلقاً مع الشريعة الإسلامية ، وإن كل من يحاول أن يشك في هذا الحكم وأنه مخالف للشريعة الإسلامية يعد انساناً قصير الفكر . ولا يعلم شيئاً من أمور دينه . وتنادى المجتمع النزيه بالانسحاب في هذه الفترة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد لأن ذلك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حضر المؤتمر الدكتور محمد عبد الهادي محافظ البصرة والواء الدكتور قسبي عبد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات







# بيان من الشيخ الشعراوي يطالب علماء الدين بوقف الفتاوى الفردية في المسائل العليا والنظر الى شهادات الاستئثار نظرة ترجيح.. لا تجريح

## طالب

تؤلمه شخصية الطيبة إن يشارك في الحوار ، وأن يبحث كل امر من هذه الاسماء العليا الخاصة بالتحليل والتجريح ، لنيل كل واحد برأيه ، وتقرع الصلة بالحجة ، فلذا ما انتفى الاجتماع بالغلبة الآراء إلى قرار بالفتوى ، القوم جميع به ، حتى من كانوا معارضين له في النقاش ، وبذلك تضمن وحدة الرأي ، لأن ه القدر بالجميع مصمم ، وذلك مع احترامنا للرأي المخالف احتراماً لا يشكك في حسن القصد لصالحه وإن ذلك يقول انه تعالى ه فلهما سبلان وكلا أثبتا حكما وطما ، وبسبب من كان مكاناً أن يرجع بالأجر الواحد .  
وبذلك نقفل الباب على كل مغرض يشكك في الاسلام ، لأن علماء لا يكابرون بل يتكلمون على حكم ..  
وأنا بدوري أشهد الله أنني عاهدته إلا أفني في امر فتوى فردية حتى تمر بهذا الطبعي الذي يدفع خطر الانقسام .

واقترح أن ننظر إلى مسألة العالم من شهادات الاستئثار نظرة ترجيح ولا تجريح ، وذلك بأن نعتبر الدولة مسؤولة عن الأمة ، مسئولية رب الأسرة نحو أسرته فإذا كان رب الأسرة يشجع أبنائه على الأفعال وبذلك يورثه أن يكافئهم بسل ما أشدروا أن يبغضه فكذلك يجب أن ننظر إلى هذا الأمر من جانب مكافآت الحكومة حافزاً لتبنيها مادامت المكافأة لا تستثمر بالفعل وبذلك يكون متفهمة الدولة للمعشر ككافة له تحفز سواء على التماس به .  
وإن سبحانه وتعالى يتولى جميع بالتوفيق والهداية إلى الصواب .

فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي علماء المسلمين بالفتوى عن الإفتاء الفردية في المسائل العليا التي تتعلق بكيان التحليل والتجريح .  
طالب الجميع باحترام الهيئات التي رشحتها الدولة لهذه المهمة وعلى رأسها الأزهر الشريف ودار الإفتاء ولجنة الفتوى بالأزهر الشريف .  
قال فضيلته : أنني بدوري أشهد الله أنني عاهدته إلا أفني في امر فتوى فردية حتى تمر بهذا الدور الطبيعي في هذه الهيئات .

يحتفل ، ويواجه بهوء الحجة ، وحكمة المواجهة .  
ولكن الأمر الذي يفيق على النفس ، ويغضب المسلم ، أن توجد الخصومات بين علماء الدين نفسه ، لأنهم كفوا بفعلهم هم القوة التي تواجه كل هؤلاء الخصوم .  
فلذا ما دب الانقسام فيها وإن أرائنا وظفروا أمام الناس جميعاً ، يظهر الانقسام المتحضر لعلماء دين واحد ، فإن ذلك قمة الخطر .  
بالخلق تصلح ماضيتي تحفزه

كفيع بلخلق إن حلت به الفخر؟  
لذلك كان من الواجب على كل غير على دين الاسلام ، أن ينهض لإيقاف هذا الداء الويل ، ولا يكون ذلك إلا بأن يهرم كل عالم على نفسه ، أن يفتي الفتوى الفردية في المسائل العليا ، التي تتعلق بكيان التحليل والتجريح ..

ولا يكون هذا إلا إذا احترمتنا نحن علماء المسلمين الهيئات التي رشحتها الدولة ، لهذا المعنى ، وعلى رأسها الأزهر الشريف ، بما فيه من جميع البحوث الإسلامية ولجنة الفتوى ، وكذلك دار الإفتاء منقسماً اليهم كل من

كان فضيلته يعلق على الجدل الذي يدور حول فتوى مفتي الديار الخاصة بشهادات الاستئثار .  
قال أنني اقترح النظر إلى مسألة العالم من شهادات الاستئثار نظرة ترجيح ولا تجريح ..  
وكلفت ، الأخبار ، قد طرحت امام فضيلته هذه القضية وميراثاً بصداقاً قال :  
يؤلمني في المجال الإسلامي ماثرته في طهر من تواجبه ، فالاسلام الذي يواجه ملاحدة له خصوم منهم والاسلام الذي يواجه بدلتا جهاد عليها الاسلام يواجه خصومات أيضاً .  
والاسلام الذي يواجه طوائف متعددة في عامة المسلمين ، يعوقون مسيرته ، ويضعفون الثقة فيمن يريد أن يجعله ديناً .  
والامر في كل هذا كل من للمؤمن أن





# شهادات الاستثمار حلال وعائدها طيب

ولاشك ان للتشدين يمكن ان يقرأوا ان الزيادة في السعر هنا بسبب تأخير السداد وتغير الريا ولكن شيوينا السابقين كانوا الصبح صبرا واعاق فكرا ولقد الى المزيد من الفروج حول شهادات الاستثمار وابل ما نهتم به هو ايضاح الفرق بين الريا وبين عائد شهادات الاستثمار يقول ابن تيمية في تحديد الريا ان الريا يقطع المحتاج فالوسر لا يأخذ الفا حالة بالف ومائتين مئة واحدة وأما يفعل ذلك من هو صحتا فقطع هذه الزيادة فلما احتاج الف الفتي الكري ج ٣ ٢٦٦ هـ . وعلى هذا فالري مرتب بالحاجة واستقلالها اما الادعاء بالعنود وما مثله فليس به حاجة ولا استقلال ولذلك ليس من الريا في شيء

وهناك سؤال مهم عني به المفسرون والعقلاء وهو: ما اسباب تحريم الريا ؟ واسباب تحريم الريا قد وضعها المفسرون المسلمون . وقد ذكرها الامام الرازي وخلاصة كلامه ان في الريا عيوب خلقية واجتماعية واقتصادية ففي الجانب الخلقي يقطع الريا صلة المعروف والقرى بين الناس فما دام القرض برىا فلا موساة ولامعاونة ولا احسان وفي الجانب الاجتماعي يصبح الريا تسلطيا لطيفة الاغنياء على طبقة المحتاجين وفي الجانب الاقتصادي يسبب

## د . احمد شلبي

استاذ الحضارة الإسلامية  
بكلية دار العلوم

الرياء كساد التجارة وضعف الصناعة لكتفاء الاغنياء بربح القروض عن المشاركة في النشاط الاقتصادي . تفسير الفقر الرازي ج ٧ ص ٩٤ يتصرف

ويذكر المفكرون المحدثون جوانب اخرى ذات مال عن سبب تحريم هذه الالة الصطرية وفيما يلي خلاصة مقالته ابو الاعلى الودودي في ذلك الريا يرتب بالآلة والبذل وتجبر القلب والتكالب على المادة وهو يقطع الأواصر في المجتمع اذا يكن فيه عوز شخصي ويقدر فرصة يفتتها الغني للاستغلال . والرياء يقسم المجتمع الى طبقة مستقلة وطبقة بائسة مستقلة « ابو الاعلى الودودي الريا ص ٤٠ - ٤٢ » .  
ول ضوء تعريف الريا واسباب تحريمه نقرر ان شهادات الاستثمار وما مثله ليست من الريا في شيء

ليس هناك اجماع في الراي حول شهادات الاستثمار ولكنه لا بد من اتباع المنهج العلمي في الحديث عنها فكيفية لم يرد فيها نص قطعي . واختلف الراي فيها طبعيا اما انا فاقوم ايمقا جاريا بين شهادات الاستثمار حلال وعائدها طيب وقد اثبت ذلك في كتابي « الاقتصاد في الفكر الإسلامي » .

ينص: الآن الى الدعام العلمية التي اكدت لي حل التعامل بشهادات الاستثمار والاولاه سلامة الاسلام تلك الساحة التي تظهر في عدة مواقف اقتصادية كالسلم والبيع المؤجل او المقسط بسعر اعل . ففي السلم يشتري انسان قسما مثلا او ارزا قبل تسديه اى وهو لا يزال في الضل بسببه ويمكن الثمن اقل من الثمن عند التسليم وقد اباح الاسلام هذا تطبيقا لمصالح البائع الذي يحتاج للثمن قبل تسليم السلعة ويصالح المشتري الذي يريد ان يقطع على حاجته ويسمر اقل وقد اباح الاسلام السلم مع ان الاصل تحريم بيع الغرر ويعترف جمهور المفكرين المسلمين ان في السلم نوعا من الغرر لان المشتري لم ير البعير ولم يفتره ولكنه ابيع للضرورة من اجل التيسير على الناس وبيع الحراج عنهم لان المشتري يحتاج للسلعة وليس متحولا في الحصول عليها والبائع محتاج للثمن قبل ان توجد السلعة ومن اجل هذا وضع الاسلام شروطا للتقليل من الغرر . حتى لا يحدث خلاف بسبب حصة السلم . ومن هذه الشروط تحديد النوع . ومقدار الجودة وقت التسليم وشيئ الكلمة كيلا او وزنا او قياسا كما حتم الفكر الاسلامي على المشتري الا يبالغ من خفض الثمن استغلالا لحاجة البائع . فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الاضطرار وبضم الفكر

الاسلامي على البائع حسن التسليم وسرعته والعمل على مطابقة السلعة السلم فيها للوصف اما البيع المؤجل والمقسط بسعر اعل فهو ايضا باب من ابواب التيسير على المسلمين فان السلعة يمكن ان تعرض بشئ عاجل يدفع عند تسلمها فدره مائة . وبشئ اجل او مقسط بشئ يزيد عن المائة زيادة غير باهظة وفي ذلك يقول ابن القيم ان من باع بمائة مئة واحدة او خمسين حالة ليس هنا ربا او جفالة ولا غرر ولا قمار ولا شيء من المفسد فانه غيره بين ابي الاثنين شاء . . . الاعلام الموهلين





شه ، فليست بها عنصر الريا من قريب أو من بعيد وتوضح ذلك فيما يلي  
أولا - أن الريا كما اقتبسنا أنفا من ابن تيمية -  
يلعبه المحتاج فهو الذي يأخذ بالرفق بالفقير ومائتين  
، والبكيت ليس محتاجا ، والمكومات ليست كالنساء  
فغيرا مموزا وهي لاتسعى لتخطب العيون بل أن الذي  
يشترى شهادات الاستثمار انسان عادي وكثيرا  
ما يكون القرب إلى الفقر ، وهو الذي يتقدم من لقاء  
نفسه ليشتري هذه الشهادات .

ثانيا - لاتقطع هذه المعاملة صلة القربى بين  
الناس ولاتنتال مع الاصلان والمواصلة وليس فيها  
تسليم للاغنياء على الفقراء وليس فيها تحدير قلب  
وانتهاز فرص

ثالثا - هذه المعاملة لاتعاب التجارة والصناعة  
بل على العكس تستلزم حصيلتها لتنشيط التجارة  
والصناعة والميرمان الذي تقوم به الدولة فتمحصل  
على الارباح المباشرة من هذه المشروعات وغير  
المباشرة من الضرائب التي تجتمعها نتيجة النشاط  
الاقتصادي

فلين نقاط أحب أن اودعها في ختام هذا  
البحت

النقطة الاولى هي لتذكير علماء المسلمين القديين  
حرموا شهادات الاستثمار فاطاعهم بعض المسلمين  
وضاعت اموالهم لدى شركات ترطيف الاموال التي  
قال عنها هؤلاء العلماء انها المضاربة الصميمة  
والنقطة الثانية - أن كثيرا ممن يعمرون  
شهادات الاستثمار يعتقدون في كلامهم على تحديد  
العائد وقد صرخ فضيلة الشيخ على الخفيف يطلب  
من هؤلاء دليلا من القرآن او السنة يبرهن تعديد  
العائد ومازنا نطلب ذلك وإن يجده هؤلاء بحال من  
الاحوال

ويذكر الشيخ على الخفيف أن المضاربة  
بالقاصمة التي كان يتبعها الرسول صلوات الله  
عليه في عمله بحال السيدة خديجة كانت سمة ذلك  
الصهر ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا  
امثاله ممن يتباشرين هذا العمل بقلوب ١٠ او ١٥  
/ فان ارباعهم كانت تزيد جدا عن هذه النسبة  
ويقول الشيخ على الخفيف ان القرار الراسي الزام  
للمضاربة التي يقسم فيها الربح لاربعي الزام  
المتعاملين بهذه الصورة في استثمار الاموال  
التي عن غير هذه الصورة فانه صلى الله عليه  
وسلم لم يأل بمنع الصور الاخرى

والنقطة الثالثة - هي ذكر اسماء صلوفا  
المجتهدين المسلمين الذين قالوا بالحل وبكفي  
للمسلم ان يتبع هؤلاء ومنهم الشيخ محمد عبيد  
فوات صناديق التوفير بالبريد والامام الشيخ  
شلتوت والشيخ على الخفيف والاستاذ عبد الكريم  
الخفيف ، والشيخ عبد الرحمن عيسى ، الشيخ عبد  
الجليل عيسى ، الشيخ يس سويلم ، الدكتور محمد  
عبد الله العربي ، الدكتور عبد المنعم النمر وغيرهم  
من جمعت اراهم في كتابي « الاقتصاد في الفكر  
الاسلامي »

والنقطة الرابعة - فكرة خطرت لي عندما كنا  
نبعث هذا الموضوع في المؤتمر الاسلامي الدولي  
الذي عقد بماليزيا في ابريل سنة ١٩٩٦ وكنت  
عضوا في وفد مصر في هذا المؤتمر فاقترحت على  
المؤتمرين أن تظن الحكومات الاسلامية عن  
تشجيعها للادخار كما تشجع الزان النشاط  
الرياضي والثقافي وانها كما تشجع جوائز للمثقفين في  
الاشيطة المشتقة التي تعود بالخير على الدولة فانها  
ستمع جائزة للمفكرين بنسبة مئوية مما يدفعون  
وقد تذاكر اعضاء المؤتمر هذا الاقتراح وكان  
طبيعا انه بعيد كل البعد عن الريا والهمزات  
والشبهات طليس الا جائزة من الدولة على نحو  
الجوائز الاخرى التي تدفع لمن يخدمون الدولة في  
اي مجال من المجالات المفيدة والقرآن ان اكثر الطماء  
وجدوا في هذا الاقتراح حلا طيبا لهذه المشكلة التي  
طال الحديث عنها ليت حكومتنا تصدر قرارا بذلك  
وهي بذلك تقضي على هذه الخلافات وقد اشار  
فضيلة الامام الاكبر لذلك ولكن اسمعيا مكافاة  
وليس منحة كما اقترح فضيلته فامسح تقدم بدون  
جهد ولكن المكافاة تعطى اعترافا بسجود معين في  
ميدان من الماديين

واجبوا فاني اذكر مسلكا اسلاميا كريما فلك  
كنت ضمن وفد ازيارة محافظة البها منذ ثلاث  
سنوات في صميمة وزير الاوقاف الاستاذ الدكتور  
محمد علي محبوب وكان في الوفد عالمان جليلان هما  
فضيلة الاستاذ الدكتور محمد السيد طنطاوي  
والاستاذ الشيخ عطية صفار وفي اجتماع كبير  
حضره عدد كبير من العلماء والجماعير قدم احد  
الحاضرين لي سؤالا عن شهادات الاستثمار  
فاجبت بان بعض العلماء يهدونهم من الريا ،  
وبعضهم يهدونهم حاللا طيبا لاصلة لها بالري  
وقدمت الشرح التي اودعتها في هذا المقال وبعد ان  
انتهيت سأل الدكتور الوزير عما اذا كان هناك  
العلمانيون المفاضلين تعلق على الرد الذي لفت به  
فتأبانا باننا ليس لهما تعلق وفي الاجابة احاطة  
بالرأين في هذا الموضوع

□ □ ويعد ايها القاريء الكريم انت في حل ان  
تترك شهادات الاستثمار اتباعا للذين يدينونها  
ليست حاللا وانت ايضا في حل ان تتعامل مع  
شهادات الاستثمار على مستوية اربك الذين قالوا  
بحلها واكثروا ان علمتها حال طيب  
مرة اخرى انت بالخيار والله يهديا سواء  
الصالح □





المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سيطرة رأس المال على الدين هدف حملة مشايخ البنوك ضد المفتي

• وسيطرة رأس المال على الدين ، عبارة قد تبدو غريبة بعض الشيء إذ أنه من المعروف أن رأس المال قد يسيطر على الحكم . أما على الدين فهذا شيء غريب ولكن الغريب هو حدوثه عندما هذه الأيام . ومفهوم ذلك ما أحدثته من ردود أفعال فتوى فضيلة مفتي الجمهورية أخيراً حول شهادات الاستقراض وودائع التوفير

فقد أن تصدر هذه الفتوى على النحو الذي صدرت به علت عدة اجتماعات مطولة بين بعض رجال البنوك وبعض علماء الدين . وقد تفهم فضيلة المفتي الوضع تماماً ووجد الرأي فيما أصدرته لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية التي علتت لمبحث هذه المسألة عام ١٩٧٦ بالأمر الشريف . وقد علان المفتي في أعداد بيانه مساعده بدار الإفتاء وصدر البيان ونشر بالمصنف يوم الجمعة الموافق ١٩٨٩/٩/٨ . وبعدها وبوقت قصير ظهر دور أصحاب المصالح الذين سوف تتأثر مصالحهم بهذه الفتوى وبعض علماء الدين فهلكوا ومأجوا وكانوا قد بدأوا تحريكهم أثناء المناقشة وفي المراحل التشريعية للفتوى .

ولا يدري كثيرون ما سر دورتهم هذه فهي ليست والله حرصا على الدين أو مصلحة المسلمين .. وإنما حرصا على ما في جيوبهم . المتحمسة بالأموال الطائلة

التي كدسوها كخسبة عنهم بتدريس الدين في دول الخليج وغيرها . وبدلاً من أن يساهموا بهذه الأموال في خدمة الاقتصاد الوطني راحوا وأنشأوا ما يعرف بالبنوك الإسلامية لأغراض البنوك الوطنية والقضاء عليها . وقد حاولوا السيطرة بهذه الأموال على الحكم دون جدوى وسكنتهم وجدوا ضالقتهم في الدين المفرط عليه

• • •  
إن بعضهم يملك بنوكاً إسلامية مستقلة قائمة بذاتها تروج فيها أموالهم فقط وهم في نفس الوقت أعضاء مجالس الإدارات بها ومراقبون شرعيون لهذه البنوك وقد أخذوا يسمون على أنفسهم الأرباح ويحرمون منها سائر المودعين وقد جرو وراءهم البعض من علماء الدين كمرابطين شرعيين واقتصاديين وفانونيين تخفروا آلاف الدولارات شهرياً . وقد بلغ مرتب الواحد منهم المئحة آلاف دولار شهرياً وكان يشغل من قبل منصباً نيانياً خطيراً ومسؤولاً .. وهكذا

وبالطبع أعزجتهم فتوى المفتي لأنها ستؤثر على بنوكهم الملاكى والتي هي في حقيقتها وجه آخر للبنوك العادية فقد أصلاها إليها كلمة ، إسلامية . وقد أصابت نهبا للقاصي والأدنى يختلون وراءها لأكل أموال المسلمين والأضرار بالمصالح العامة للناس



بلقم الدكتور  
البيومي محمد البيومي







الشافعي .. عليهم أن يبنوا جهدهم في اظهار رأى المذهب حول هذه الموضوعات إذ المذهب الشافعي لا يال عن المذاهب الأخرى بل لقد جمع صاحبه رضوان الله عليه وهو الامام الشافعي بين مذهب أهل الرأي بعراق ، الإحناف ، ومذهب أهل الحديث بمكة ، المالكية ، وحمل تلاميذه الفقه من بعده وحتى الآن .

واسأل .. بهذه التعصبية - لماذا لا توجد الدولة كل البنوك العاملة في بلادنا وتضع هذه التفرقة بين الإسلامية وغيرها إذ أن الحكام المسلم العامل من طقه التدخل في أي وقت لاعادة التوازن وتحقيق مصلحة

الريعية .. وقد يزع الله بالسلطان ما لم يزع بالقرآن ، وذلك باصدار قانون مودع للبنوك في مصر طاعما أن هذين النوعين من البنوك وجهان لعملة واحدة وسلفا أن البنوك الإسلامية تستثنى معظم أموالها بالخارج وتضارب بها ويستفيد منها اصحابها فط ولا يزال الدولة منها الا الشوشرة والمنافسة غير المجدية ؟

وإذا كانت الدولة قد تدخلت في شركات تلقي الاموال والشر ذلك على الكادحين من أبناء الوطن فلماذا لا تدخل في البنوك الإسلامية والتي لا يوجد فيها إلا المعلومات ؟

وأخيرا فإن لرجاء أتوجه به الى القراء .. وهو أن يبنوا ان أن هذه الصفة ضد المعنى ليست موجبة لغتوى تبني وجه الله والامة . بلدر ما هي موجبه للنيل من فقهنا الإسلامي الضيق الذي أصبح يحق خط الدفاع الأول للمسلمين أجمعين وهذا ما يزع أصحاب المصالح الخاصة والبنوك الملاكي .

انهم يريدون النيل من .. للفتنر حتى لا تكون مثل الدين خيريون بولهم بأيديهم . فاعتبروا يا أول الأبيصار

ولنتق الله في بيننا وأمتنا ووطننا

● كاتب المقال مستشار مجلس الدولة كان موضوع رسالته التي نقل بها درجة الدكتوراه من كلية حقوق القاهرة . السيرة الذاتية : الشافعية للتأمين . دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وبعض الأنظمة الوضعية المعاصرة ●●

إذ أن المعاملات البنكية متصلة بعضها بالآخر . وإذا سألنا : هل كل رؤوس أموال البنوك الإسلامية في الداخل ؟ فإن الجواب سيكون لا .. بل معظمها في الخارج مختط بأموال الصهينة وغيرهم

ويضع هؤلاء المشايخ تصدى بشدة لغتوى المعنى وجروا وراهم بعض رجال الرأي الذين يكتبون في الصحف الحزبية . ولم يدر هذا البعض الذي يعارض أنه يدافع عن مصالح هؤلاء الفئة من المشايخ الذين كانوا معديين في أول حياتهم وأصبحوا الآن مليونيرات ، وبدلا من أن يفتروا دينهم ووطنهم أخذوا يحاولون السيطرة بهذه الأموال على دينهم . في الصحيح والباطل . وأنا أعرهم شخصيا ومن هنا فإن الصراخ والعويل لأعل الدين بل خوفا على أموالهم من أن تكسد تجارتهم من أن تبور وأرباحهم في البنوك الملاكي من أن تنجم

وقد كان الأول بهم أن يجتمعوا برجال الفقه والسراى من فقهاء المذاهب المختلفة تحت مظلة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ومعهم الخبراء من رجال الاقتصاد وبقيادة المفتي لاستقطاب الرأي الرائج ووضعه امام الأمة ليلتزم به الجميع دون معاراض إذ كسا تصرف جنينا .. أن مذهب الملاكي هو مذهب مفتية ..

وإن المعنى مسئول عن الفهم يوم الدين . يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وبالنسبة لبنان فضيلة المعنى كان ينبغي عدم الاعتماد على آراء صدرت عام ١٩٧٦ فقط . بل يؤخذ في الاعتبار الظروف التي جدت على الوطن بعد ذلك إذ الآراء ليست متجمدة والظروف ليست ثابتة والفتوى كسا تعرف بتغير تغير الظروف والأحوال والمكان والزمان

وقد أشر بيان فضيلة المعنى المذهب الشافعي المعارض وأنا أقول لا وذلك بصفتي من الباحثين في هذا المذهب ومن الدارسين له بكلية الشريعة والقانون . وقد تلقيت الفقه على يد الفقهاء الثلاثة الذين ملئوا المذهب الشافعي في لجنة مجمع البحوث الإسلامية الذين ورد ذكرهم في هذه الفتوى ومع توافري الشديد لهم ولعمدي اخلاصهم وغزارة علمهم إلا أن هناك غيرهم من رجال المذهب





المصدر : الأثير

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حول فتوى شهادات الاستمارة

الدكتور عبد الجليل شلبى : اختلف مع المفتى.. وأرفض

### التداول عليه

الدكتور جمال الدين محمود : أهدر من تجاوز الموضوعية

### .. إلى النواحي الشخصية

أطال الدكتور جمال الدين محمود : وإنه لا ينبغي اعتدال أن فضيلة المفتى قد أبدى رأياً في مسألة مطروحة... ومن حقه أن ينشر هذا الرأي باعتباره صاعداً من دار الإفتاء المصرية ومن حق الناس أن تعلم به. وهذا الرأي له بلا شك حججه وأسفذه والكثيرون يوافقونه وهذا الرأي قد يوجد من لا يوافق به ومن حقه أن يعبر عن رأيه.

ولكن النقاش ينبغي أن يكون نقاشاً بين علماء وليس مطروحة على الرأي العام لاكتساب المؤيدين أو تجميع المعارضين ومكان النقاش هو المجالس العلمية أو في المجالات العلمية المتخصصة

● وهذا عن أسلوب هذا الحوار ؟  
الاحظ أن النقاش ينصرف أحياناً عن المسألة الموضوعية إلى المسائل والمقاييس الشخصية وكذلك يراد به تأكيد وجهات نظر لإسالة لها ببالغة أو الإكسالة والبراهين العلمية. والواقع أن هذه ظاهرة جديدة يجب التحذير منها وهي

جديدة على المجتمع المصري وتتدخل فيها الصحف والمجلات. إذا كان لها اهتمام محلي - طريقة النشر وأساليبه والعنوان الذي يوضع له بما يؤيد وجهة نظرها دون نظر إلى إعطاء الموضوع حقه كاملاً من الجوانب أعلام القرية

ومنذ عشرات السنين لم تكن هذه المسائل العلمية الدقيقة تعرض على القرية العريضة بل كان النقاش فيها يتم بين العلماء في المجالس العلمية المتخصصة لم يتخرج على الجمهور ما ينبغي إليه العلماء.

ويضيف الدكتور جمال الدين محمود : ويستلزم الفقه منذ قرون عديدة لاختلاف من خلاف وجهات النظر... والعمل بأراء متعددة في مسألة واحدة الخلاف ليس حراماً وكبيراً لكنه المذاهب اختلفوا في مسائل عديدة أشد من هذه المسائل وقيل العلماء خالفهم وهو موجود في مذاهبهم وحول فتوى المفتى قال الكاتب الصحفي مبري أبو الصمد في مجلة المصور : « هل جاءت فتوى شيخنا المفتى في أوانها أم أنهم استندجوه إليها لاثارة جدل حول أمور مستقرة منذ سنوات عديدة » رغم اعتراضات بشيعة المفتى فإنه ما كان هناك داعٍ قط لصدورها وكلفنا ماصدق من فتاوى.

### كتبت الفت الخشاب :

قال فضيلة الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين العام السابق لمجمع البحوث الإسلامية : كنت أود أن يكون الحوار مع الشيخ المفتى حواراً علمياً بحتاً. أما أن يتم الحوار موضوع الفتوى إلى شخصية المفتى فهذا - في الواقع - هروب من الموضوع أو تفل منه. ويعرف أن فضيلة الشيخ عبد الجليل شلبى حارس فتوى مفتى الديار المصرية أو فتواه الخاصة بشهادات الاستمارة ودراسة صندوق التواقيع. ولكنه يرفض تماماً - بالتداول على المفتى عند الخلاف معه في الرأي. قال فضيلته : كنت أود أن يكون الحوار مع الشيخ المفتى حواراً علمياً بحتاً... فكثيرون ممن اختلفوا معه لجأوا إلى القواعد الشرعية وذهبوا لأرائهم فأنهضهم من مستندات فقهية وما كان له داعٍ لأن يتحدى الحوار موضوع الفتوى إلى شخصية المفتى. فهذا في الواقع هروب من الموضوع أو تفل منه... وأما يكون الحوار دائماً مما يدور حول الفكرة. وبيننا مليوناً أو يعضها وهذا بعض النثر عن قلنا. وقد رأيت... بعض من عرضوا فتوى المفتى يتناول شخصية الشيخ المفتى أو يرميه بما لا ينبغي أن يرمى به.

وواقع أن مثل هذه المناقشات سيظهر من مناظر أخلاق وأخلاق العلماء والباحثين ويجب أن تكون فوق المهورات.

وعن أيد الحوار والجدل حول المسائل العلمية والفقهية يقول الدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجمع الأعلى للشؤون الإسلامية : إن الحوار في المسائل الفقهية كان دائماً يسود بين متخصصين وكان له مجال من حيث الوسيلة التي يتم من خلالها المناقشة مستندة عن طريق الصحف والمجلات. ونحن نعلم أن الصحف والمجلات لا تنسج نشر الرأي كلاً وبادلته وبراهينه. ويريد على ذلك أنها في الغالب تعبر أسساً عن اتجاهات سياسية أو اجتماعية وهي ليست مخصصة أصلاً للنقاش في مسائل علمية وفقهية بلية تفسر ملايين الناس في حياتهم اليومية كما أنها تختلف في سعة الانتشار وقد يكون الرأي الضعيف أو الخاطئ - علمياً الذي ينشر في صحيفة أو مجلة واسعة الانتشار له أثره على الناس.





المصدر : ..... الأثر حنبار

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●●● وتعلق فضيلة الدكتور محمد سيد طنططوى على ذلك بقوله

يجوز أن الأستاذ صبرى أبو المجد غير متابع لما قيل .. وعلى كل حال فهذا رأيه .. إلا أنني لم أقبل هذا الكلام إلا خدمة للعلم والظهور للحقيقة وأجابه على كثير من التساؤلات التي وردت إلى دار الإفتاء في هذا الشأن .. لا سيما بعد أن تكلم في هذه المسألة من يحسن الكلام ومن لا يحسن .. واختلفت فيها الآراء مابين مجيز وما يبين مانع ..

وكان من الواجب في هذه الحالة على دار الإفتاء أن تقول كلمتها حتى لا تنهم بانها تسكت العلم الذي أمر الله بالظهور ..

ودار الإفتاء عندما قالت كلمتها في مسألة شهادات الاستمثار وما يشبهها لا تلتزم أحدا برأيها وانما ذكرت مقترآء وأجابه من الآلوال وهي مسئولة عنه امام الله ..



# هل هذا اجتهاد يحل المشكلة

حول قضية الربا :

الحلول ان اوضح ما اريد البدء بقوله في الصراع الجاري حول الربا يذكر القضية الثانية . في السمعيات طلب الرأي الفقهي من هيئة تمثل أعلى مستويات الأفتاء في المعلم الفقهي المصري ، وكان الطلب يتعلق بما اذا كان الأطباء الذين يعملون مساعدا مقرر على اسبوع يلغى مؤسسات العلاج لقاء مغلظة . هل يعتبرون عاملين بهذه المؤسسة . وكان القول بأنهم من العاملين يجر على المؤسسة عمدا من المشتغل الأثرية ( من حيث شروط العمل الدائم ) والأعيان المقيمة ( من حيث حصص الاشتراك في الممتلكات والملاوات ) وكان الأطباء أنفسهم ولقها أكثر ميلا لاعتبارهم من غير العاملين بالمؤسسة . تشتبا من أعيان الوظيفة العامة كان اعتبار الأطباء من غير العاملين مفيدا لكل الأطراف من كل الفواحي المقيمة والوظيفية والأثرية . وتصورت هذه الأطراف كلها انه لايفك في وجهها كلها الا المقاهيم الطقونية وبدأ ان رجل القانون هو العقبة الكؤود في وجه تحقيق كل المتابع ( وبالنسبة لمن رجل القانون - حتى في القانون الوضعي - دائما يتهم بالجمود . لأنه يقيم نصا يشتم بغير من التباث على واقع يتسم بالتحرك والتشوق . فالمعملية انظرانية لها دائما وجه مختلف لأنها الزار لعدم )

يتم  
طارة  
البري



كانت مشكلة رجل القانون ثلاثي من التصور الطقوني لعلاقة العمل ( أي طاه العمل ) وعلاقة العمل علاقة شديدة المرحية طبيعة المتنوع . وفي مجال صراع بين العامل وصاحب العمل . وكلما أعطيت ضمانات للعمل زادت رغبة صاحب العمل في التخلي عن هذه العلاقة وأصبح الأمر في المعاصرة الرئيسية التي تكيين هذه

أفعلا  
أصعب الأعمال  
يصرفون على  
أشروع بالعمل  
من أطراف هذه  
العلاقة  
التي يصعب  
الإنشغال ليعتد  
الإنشغال ليعتد  
الحماية الطقونية  
على الطرف  
أصعب في هذه  
العلاقة وهم  
جميعهم العاملين  
لعدم قدرتهم  
الاجر - يفتح  
السعة - وضرب  
علاقة العمل

سببهم بين مايعتبر علاقة عمل ومالا  
يخير . وكان من نتائج ذلك الإجهاد  
أمرق السعيد . ان منح الشرف على  
حالات العمل قد صار أصعب مما يجوز .  
في أصبحت ضمانات طاه العمل وحقوق  
المسعى عن أهدار غير محدودة من العمل  
في حالات أخرى غير الحالة التي كانت  
موسع الإتهام . وحتى الأطباء في هذه  
مؤسسة عيها ممن عملوا فيها بعد عدد  
س السبع . جازوا بالشكوى من تركهم  
عندما يلغى الصفقات والطقون التي  
مستفها عليهم علاقات العمل . وأصبحت  
السل في التماس والمخاضات  
دند ساع ليعتد الإتهام بعد سنوات ان  
شدد . في فوإذا الى سابق مكثت استقرت  
حله اعطيم الطقونية . وان فرجع عما  
جاء يوما انه حل موقف سعيد . لأنه لم يكن  
مرفعا ولا سعيدا الا في اطار حالة خاصة .  
لأنه جرح ملجر من مشاكل على الحالات  
الأد . وعلى هذه الحالة العامة عيها  
بعد تدبر طرولها لك كانت ثمة مشكلة  
أد في تنصيص ومشكلة أخرى الاقتصادية  
فيها في وقت معلوم بالتمسك لجماعة  
خصوصية . وأريد ان تحل هذه المشكلة  
بما رأى انه حل فقوني . حل لايتأزم  
أحد من كتلة صفحتين وتغير بعض  
آلات الإتهام . فهو امرع وبالسبب والقل  
حطه من حيث العهد والقل . ولكن هذا

عورة ان ثمة حل موقف يرضي الأطراف  
وسلخ غير الجميع . ولاينقصه ولاينقص  
خيه الا جهود المدنية الطقونية التي  
مصر على ان ثمة علاقة عمل بين الأطباء  
ومؤسساتهم . وأنشأت هيئة الإتهام وراء  
هذا التصور . وأنشأت وضعت معيارا  
لنصيب بين علاقة العمل وغيرها لايتصل  
بالاجر وأشعله . وأنشأت من ذلك ان ان  
الأطباء ليسوا من العاملين في هذه  
المؤسسة . وأرضت جميع الأطراف  
وأصبحت كل الناس  
ولكن هذا الإجهاد الذي كان موقفا  
سبيل في الحالة المعروضة المقومة .  
أصاب جوهر التصور الطقوني لمخالفات  
العمل بالصطراب كبير . ان كل مقص  
الراي في الإتهام الحلفت . ان أشغل معيار







# النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩٩ سنة ١٩٨٩

## المصدر :

## الوفد :

المصير لوجد امتيازاً هلالاً في مفاهيم ومصير بحتكم بها نفس كتبتون في مجالات شتى

انظر هذه القصة جيداً عندما اطالع بصفتك اليوم في موضوع أرى أن تجد كلا من المصير والمفاهيم يرون لغتين في الأسماء القديمة من أرى أن عدد من الحالات الخطيرة ، ولأنها علة كؤوداً في وجه الحل الموفق السعيد إلا عدد من المحققين الجادين في الفكر ، وتجد عدداً من الجادين يرون دعوة الإجابة بما لديهم من علم وخبرة ، وغالب مفاهيمي يتعلق على من مفاهيم بعض المصطلحات ومعنى في دلالات بعض الكلمات .

وأما اختلاف مع هذا المنهج ، فمن محققين دائماً بإعادة اختيار مفاهيم وأدلة النظر في دلالاتها في ضوء الواقع وبرامجه ، ولكن أرى أن تتكلم في اسطر في مناجاة الحكيم الجيد الذي دنا من النظر في كل هذا التعديل الذي يخلقه من شأنه أن يصيب اهتماماً عليه بنوع من التلك أو الضمان لا أرى أن لا تأتي إحالات من جهة إسمية يسوقها الجديسون في الكلمات الأخيرة من أرى ، لتتعلق بل التعديل هو في حقيقة أنه تتضمن العلاقة استطلاعاً هو لا وما يترأى لنا وجهه داخل من جهة أخرى من أرى ، من أجلها الجديسون ، وبين " الله " التي ربط بها الحكم وجوداً وبما وإله الفطور - سواء في هذه السريعة أو في الفطور الوهمي - يفرغون جميعاً من الإحكام سورع علىها وليس مع حكمة والفرق بين الحكمة والحق في الحكمة وأن كانت هي ماثرة الحكم من أجل تعظيمه ، هي ليست صالحة دائماً والاستقصاء ، وأن العلة مخرج ذوا الحكم العليا في غالب الأحوال دون أن تتوافق في كل الحالات ، بل تعزيم يكونها في السوام للفترة وسددة ، فالأطراف في رفض حكمته راجع

المثقة وهي أمر مطلوب ولكنها أمر غشير يصعب فهمه والاتفاق على حالات محددة له ، وعلة المرض والسفر وهما أمران لا يتفق عليهما في ظهورهما وتحدثهما ، وترأى المثقة العليا فيما في الفطور الوهمي بسطة الحكم بعدم الظاهر في ثلاثة أبعاد أو خمسة أو خمسة عشر ، حكمته استقرار المحلات أو حكمتها صاحب الحق من الظاهر به ، وهي أمور ليست ظاهرة ولا مستبعدة وأن كانت مقصودة من الحكم ، وهذه قوات الفطن لتحدد مما لا يتفق في ظهوره والآن فيسبب الحكم الشرعي والحكم الوهمي سواء في أن كلا منهما وأن أحد من تشرعته تحقق حكمته معينة ، إلا أنه من تشرعته لا وجوده وعدمه بالغة وليس بالحكمة ولا أعرف مثلاً لهذا النظر .

ولا أعرف أن هذه التفرقة محقق خلاف بين الشرعيين والوهميين في أصل الحكم والتشريعات في بلادنا

لذلك فوجدت أن غالب من اتجه لتحليل الفوائد كلها أو بعضها ، بل حتى قوله على عدم وجود الاستقلال أن الاستقلال يصلح حكماً للحكم وليس علة له . والاستقلال يختلف في تحديد معناه بين التشريعات الاقتصادية والمواقف الاجتماعية المختلفة القانونية ، متعينه من الجوانب الاجتماعية الاقتصادية شتى جداً ، وتحديد من الناحية القانونية أكثر مثلاً ، أننا لم نكد نتفق بعد ولأنه نستقر على تعريف للفطن في القانون ، منذ صدر القانون المدني الجديد ١٩٩٩ حتى الآن فكيف يكون الحكم بالنسبة لعرض الاستقلال . أن علماء الإسلام نظروا في أمر أرى وعرضوا للحدود الضيقة " الذاهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشمع ، والقرن بالقرن ، والمثلج بالمثلج ، سواه سواء وأن من زاد أو أن سائر أرى ، واستخلصوا من الحديث علة الحكم التي يدور معها وهي تتعلق بالقرن والمثلج أو بالقرن والشعير والإخراج أو التفتيح الخ وكلها أمور ظاهرة منضبطة لا تملك مداراً للحكم سواء الأشياء المثلجة التي تكل أو تؤزن أو تصنع أو تملأ أو لتفتيح ( التفتيح ) أو وسيلة أسفار أو التفتيح كل هذه أمور يسهل التعرف عليها والاتفاق بشأنها وتصلح علة للحكم . أما الاستقلال فكيف يتأتى شيء هذا

فيلوون جداً من كتبوا في أرى في هذه الأيام الأخيرة تعرضوا لهذه القضية المنهجية الهامة . هؤلاء الفئة رجحوا اعتماد الاستقلال رابطاً لحكم أرى بسبب أن الحكم الذي قال به العلماء السابقون على مختلف علمها ، والنصرون أنه ان غلت العقل السليمة مجالاً لبعض الاختلاف . من ساحة الخلاف مثلاً ما ستكون أضيف كثيراً بما لا يقرن بالقضية كسلسلة الاختلاف حول الاستقلال رابطاً للحكم ، وغشوش الاستقلال لا يمكن مساواته بأي غرض يمكن أن ينسب لغيره من العقل السليمة . هذا ومن تأخيرة ثالثة ، فإن اعتماد مبدأ ربط الحكم بحكمته لا يخلو إذا اجتزاه في حالة أرى ، فلم لا يجزئ في غيره من الحالات لم لا يربط حكم الأطر في رمضان بالفتنة وليس بالقصر والارض ، وكذلك القصر والجمع في الصلاة وكذلك شرب الخمر نظراً فيما إذا كان الذهب المثلج لا يرون احتياجاً بالشراب وهذه التي رآته في الرأى تنتقل في اختلاف الانساب ويرتبط به الحكم وحده . ولم لا تلتزم التي رآته في الفطور الوهمي - والقاعدة واحدة والمنهج واحد - لهذا لأرى ربطه كسوط الحكم بالاستقلال المحلات وحكم سقوط الدعوى ببقائها

مواعيد معينة وبذلك مدى التفصيل لدى صاحب الشأن أو رفضه الحكم الج على القاتلين بربط حكم الربوا بالاستقلال أن يبركوا أنهم يفرقون من قاعدة أصولية تتعلق بلفظ الأحكام وأنهم يصون مبدأ يتعلق بمصير لهم الأحكام وأعمالها وعليهم أن يمتثلوا في أمرين يترافيان ما صنعوا بالقضية لولا ، أما أن يبيدوا لنا كيف يمكن

ربط الأحكام بمحلتها وكيف يمكن الاستفادة من على الأحكام في الحالات الأخرى ، ثانياً ، أو أن يبركوا لنا لماذا يخصص الحكم دون غيره من قاعدة الارتباط بالغة وأساسه أن حكمه ومن نلتزمه في أن توسلوا لتضييق حكم الحكم باستثناء أن الاستقلال كسعة له . غالب عنهم في ظني أنهم على جسر الحكم والارحام من بعض الشهادات وسدات البؤنة ، فقد اظهروا أن أرى على تركه ويرى طلياً من أي بسط ظني يصير على عدد غير محدود من المعاملات المالية والاقتصادية ، لهم عندما يكون الحجة بين معانيه الحديث الشريف " الذهب ، وبين حكم أرى ، لم يبركوا فيما قل أن أرى اظهروا لأن حكم أرى مدام ارتباط بالحكم كل مستثنى في سائر المعاملات بالحكم كل ملاحق أن فيه استطلاعاً سواء في بيع أو أحرق أو رهن أو علاقة عمل . وسبق لقاعدة التصريح الواسع والواسع من المعاملات لا يستلزم إلا أن ننشأ بها ولا يمد ما يستلزم ولا يصل الأمر إلى تعريف أرى بأنه لفظ الضيق وتقوم رابطة بين نظرية الاستقلال المنهجية ونظام التصريح الإسلامي أساساً من مسألة صهيبة لا بد من لحل وقمة الفكر الدينية ما لا يدور اليوم من أراء . وعيناً أن فيها وأن تثير أرباباً ونظر في معاللات قاطعتها وأرباباً في غير الحالة المعروضة علينا الآن

١ - قد عده أكثر من الملاحظات أرى أن كثر إليه في عمالة

هناك حجة تربط كثيراً بالقضية لشهادات الاستقلال ، وهي أنها بشر . وأن العلة التي يصح للمفسر لأبعد أن يكون مكالمة أو فخر أو منحة أو الحكومة وهذا يشترط سؤال ما يجب أن تضعه نصب أعينها ، بل الجهة التي تتلقى الإقرار وتكلمه المفسر . مثلاً التزاماً مسبقاً بأداء مكالمة محددة مرفقة تصرف بشرط تدوير للمفسر . أن لها ليست مكالمة وإنما تؤدي المكالمة أو تصرف سلمة منها بل المفسر يستلزم الزامه هذه القصة فما نؤدى له هذا الجعل الدوري أم لا يستلزم هذا





## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: الوفد

القومي . ويمكن أن تكون من مؤسسات القطاع الخاص المنتج الوحيد . المفترضة بغوايته الدولة ونظمها وإشرافها ويمكن أن تكون من مؤسسات القطاع العام . ولعل هناك جمهوراً ينتظر دخول القطاع العام في هذا النشاط

المختصر هام جداً في تحديد طبيعة العمل المنصور إلى الصخر للأمر ليس مجرد تغيير اسم والاستعانة عنه بلفظ آخر . أما الأمر فمراجعة طبيعة الحقوق ومدى الالتزامات ونوعها أن تحقيق المصطلح لتغيير الحكم لا يرد إلا إذا توافرت في المصطلح شرائط قيمه حسيماً هو معطوف عليه

٢ - لا يستقيم في منطق القصص ومناهجه أن تعارض النصوص بالمصالح سواء كانت النصوص شرعية أو وضعية لأن هذا المذهب يهود خاصة الالتزام الواجبة بالقضية للالتزام بمقصود . لأن سواء كانت شرعية أو وضعية . لأن المصلحة تستخلص فيما تستخلص منه من النصوص ذاتها ومن الهيكل الشرعي والتشريعي القديم . كما أن العدالة لا تعارض بالنصوص . وإنما تستخلص من النصوص . وجلب المتافع ويبلغ المفسر . كل ذلك لا ينبغي أن يوضع موضع المعارضة مع النصوص ولا اجترأ خروج المجتمع على الالتزام بأية قاعدة موضوعية مضبوطة

ويطرح على ذلك محاولة الاثارة عند تفسير الأحكام أوسف التشريعات . يقال إن هناك إيماني وأينما يتعمقون من فوائد البنوك . أن من يقول هذا يرد الرد وهو أن هناك إيماني وأينما أيضاً يتجنلون للغرض ويدفعون عنها الفوائد . وذلك احتياجاً لمساكن أو غير ذلك . ولم يكن مجدداً من قبل إثارة موضوع الملاك العجائز للشقق القديمة كثير لانتقال اجرة المساكن القديمة . لأنه ثمة مستأجرات عجائز أيضاً مثل هذه الشقق ولم نجد في أي من هذه الحالات إحصاءات دقيقة تؤيد أية دعوى

٣ - وهناك من يقول إن القائلين بتحرير فوائد البنوك إنما يؤدي قولهم إلى عدم الاقتصاد القومي وفضلاً عن ذلك فإن القول بتحرير الفوائد (خطأ كل أو صواباً) قديم وليس طرأ إلا وليس حديثاً بالأساس . وأيضاً سيع فتوى من دار الإفتاء ذاتها بصيرت من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ تقول بالتحرير . وفي لم تجهد الاقتصاد ولا قوضت بنياناً والرأي الراجح على هذا الحال من قبل وفضلاً عن ذلك يضمن على جميع الأطراف المعنية أن تقدر أن من الناس من تكبده هذه القضية غيراً على دينه . لأنها قضية تتعلق بقواعد التحليل والتحرير في الدين . وأنه يمكن جذب الكثير من المدخرات واستثمارها الموجود إذا امتنعت بواسطة الدولة مثلاً مؤسسات تتوافر في نشاطها الشروط التي يتطلبها المخزون ويؤمنها أصون لهم من اللجنة الدينية للقضية الربا ليست مستوعبة في مؤسسات محددة كما يذكر البعض خطأ . ومؤسسات التمويل يمكن أن تكون مؤسسات تعليمية تضر بالاقتصاد





## العلم والحياة

شهادات الاستشارة .. والأرباح .. والأرباح .. وأرباح البنوك .. وذلك للمصطلحات المالية المتعددة الأسماء .. كلها تخضع للنظم المالية والاقتصادية للدولة .. والذي يقف فيها من الوجهة العلمية .. هم رجال المال والاقتصاد .. والذي يقف فيها من الوجهة الدينية .. هم رجال الله والدين .. أقول هذا لأخ أو الابن صالح عبدلثواب .. شارع البحر بمصاط .. الذي يلومني لأنني لم أكتب في الموضوع .. الذي شغل بال الصحافة الحظوة أن مثل هذا الكتاب .. قد تكرر كثيرا من بعض الإصغاء لقراء .. لقد زلت فكهم في شخصي الضعيف بدرجة خيالية .. فمن بعض منهم ألقى موسوعة علمية .. وذلك لغة غالية أعتز بها .. ولكن الحق أقر أن يتبع فيها الأخوة والأخوات .. والأبناء والبنات ..

إن من قال : لا أدري .. فقد ألقى كما يقولون .. وأنا شخصا لا تصدى لموضوع أجهله .. بل حتى فيما أعرف قلنا كثيرا ما نعود إلى المراجع وربما كان المرجع الزميل العزيز .. الصديق والامتداد جنبل البنداري .. صاحب فضل على في ذلك .. قد كان مكتبي مجاورا لمكتبه ومكتب الزميل الكريم منير ناصف .. مكرتيرس المرجع الأستاذ الكبير على أمين .. وذلك قرة تمريني بدار أخبار اليوم .. كان الزميل البنداري كلما أردت الاستئناس عن شيء سألتني .. وطعنا كنت أتعرف بلقنى لأعرف .. فثبور في وجهي قلنا : مال كلفة علوم إله .. طية القصة إن الجلسة ما يخرج حد بلهم حاجة ..

كنت في ذلك الوقت طلبة بكلية العلوم .. وكان جنبل البنداري يراجع الموضوعات القصصية .. ويكتبه التعطيات على الرسوم الكاريكاتورية الضاحكة .. في آخر ساعة .. ويقول بأى عمل محضى يطلب منه ..

ومثلتني بأن تعرفت معه .. فهم في كل شيء حتى فككت الضاحكة .. وقد قال الله سبحانه في كتابه الكريم : ولا تلقوا معهم لئلا به علم .. هذا من ناحية ، من ناحية أخرى .. قد قال علماء المال والاقتصاد كلمتهم .. وكذلك قال لفظة مفتي الجمهورية .. كلمته بالقضية لتجلبب الدين .. وكذلك فمن فضيلته يحصل المسولية الكاملة بالقضية لهذا الرأي ..

أما نحن الذين لا نعرف .. لدينا الرخصة من الله عز وجل الذي أمرنا بقوله : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ..

أرجو أن يكون في هذا الإيضاح مظهرتي من نعمة التفتير التي يريد الإلمام في الدين صالح عبدلثواب .. أن يصحها من ..

د. عواطف عبدالجنبل





# شهادات الأستثمار :

## مناقشة لفضيلة المفتي

ليس هناك مسلم على وجه الأرض يجيز الربا الذي أذن الله بحربه ورسوله ، أو أن يقول بخلاف نص قطعي الورود وقطعي الدلالة ، ولا يخرج عن الإسلام وعد كافرا ، وإنما الخلاف حول بعض العمليات خاصة المستحبة كشهادات الاستثمار والفوائد المصرفية ، وفيما إذا كانت تنطوي على ربا محرم أم لا . وهذا الخلاف جائز شرعا ، باعتباره خلافا حول التطبيق لا المبدأ ، ولقد عبر عنه علماء أصول الفقه بقولهم ، تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة ، وتأكيدهم بأنه ، خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان ، أو أنه بحسب تعبير شيخ الإسلام ابن تيمية ، هو اختلاف تنوع لا خلاف تشدد .

شهادات الاستثمار مع اقتراح العدول عن تسمية ، فوائد ، لعدم الارتياح إليها أي أي مسمى لغير . لذلك لم استطع فهم هذه الحملة الشرسة التي شنّها البعض على بيان المفتي ، بل والخروج على آداب الإسلام بمحاولة التشكيك والنظاير على شخصه أو النيل من المنصب الرفيع الذي يمثله ولم أجد تفسيراً لها سوى أنها حملة مضطربة لأصحاب مصالح مضادة ، أو أنها تعصب أصلي لأراء صميدة أو أوهام رفضتها أغلبية الفقهاء الثقات بمجمع البحوث الإسلامية ما سبق بهائنه . أو أنها مجرد محاولة من فئة قليلة تمني فرض رأياها المارضي أو وصايتها الزعرية . كما لو كانت تحدها الفيرة على الإسلام أو أنها تستكر لهم الصريح .

الربح المحقق ، وما نسبته إلى رأس المال إلا الخرفة ما يخصه من الربح العام للأموال المستثمرة وكذا لدفع الفزاع بين رب المال والمضارب وأنه لا يوجد نص صريح يحرم مثل هذه المعاملة المستحبة ، فتبقى على الإباحة والشرعية خاصة وإنها بختلهم من المولة التي لا تسفل حيلجات النفس بل تفتح لهم أبواب البرق وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية وتقيم المشروعات العالة من حصيلة هذه الشهادات ، كما أن النفس لا يستغلون المولة لأن ما تربحه من ضرورتها في استثمار أموالهم اضفك ما تعطيه لهم . ثم جاء قرار مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٨٤ برئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر مؤكداً بأغلبية أعضائه شرعية

د . محمد شوقي الفنجري  
وكيل مجلس المولة الأسبق  
واستاذ الاقتصاد الإسلامي

ولقد اطلعتنا جميعاً على بيان مفتي الجمهورية فضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي بشأن حل كل من : عوائد شهادات الاستثمار ، وكذا صناديق التوفير ، وكذا مقابل خدمات البنوك المتخصصة كبنت ناصر الاجتماعي وبنوك الإسكان والتنمية الصناعية أو الزراعية . ولم يكن هذا البيان إلا مجرد إشهار أو تطبيق للمبدأ الفقهي الذي أقرته أغلبية أعضاء اللجنة المختصة بمجمع البحوث الإسلامية عند بحثها لشهادات الاستثمار حيث انتهت بمضاميرها المؤرخة في ٢٧/٧ و ٢٢/٨ و ١٩٧٧/٩ برئاسة فضيلة المحرم الشيخ فرج السنهوري ما تلخصه بالفاظها وجباراتها فيما يلي :  
إن اشتراط نسبة معينة لرب المال لا يضير مثل هذه الحملة لأنه من







ولقد أحسن فضيلة المفتي حين أعلن أن باقى العمليات البنكية خاصة فوائد الودائع الاستثمارية وكذا فوائد القروض المصرفية الحالية ، هي ما تحتاج الى مزيد من البحث والمناقشة مع المختصين حتى تتبين حقيقتها وبالتالي أعمال حكم الشرع بشأنها ونرى انه حتى يمكن الحكم سليما ، على مدى شرعية هذه العمليات ، وبالتالي الإبقاء عليها أو ترشيدها ، أو إلغائها ، يتعين فتح باب الحوار فيها واسما بين المختصين من كل من « علماء الدين » و « علماء الاقتصاد » ، ليلقوا عليها الأضواء الكافية ، وذلك بكل تقوى وموضوعية ، ذلك أن الأمر يتعلق بحقوق الله تعالى والمستهدف هو تبين الحل بالنسبة لكيان أئمتناى متشابك يسود حياتنا والعالم أجمع . ويعلقنا فله لن يحسمه سوى اجتهاد جماعى على مستوى رفيع . تمهد له الدراسات الدقيقة الشاملة لجنة تشكل لهذا الغرض من المختصين من كل من فقهاء الدين ولغاهم الاقتصاد . يبحثون الأمر خلال مدة محددة ولكن سعة على الأكثر وذلك بعيدا عن الأضواء حتى لا يقع ادهم تحت تأثير اى ضغط وظلمى أو ارباب فكرى أو مزائدة غوغالية .

وتلك هي مسئولية وى الأمر ، نسأله تعالى السداد والتوفيق .

« الفوائد ، أو « العوائد ، دون مناقشة من المواطنين ، وكذا استقلالها بإرادتها المنفردة بتعديلها من وقت لآخر وفقا للمتغيرات الاقتصادية وما تقتضيه المصلحة سواء بالانقاص أو الزيادة كما هو حاصل فعلا .

ولقد كشف الواقع أن التعامل فقط على شهادات استثمار البنك الأهلى ، تجاوز ستة مليارات من الجنيهات المصرية . كما تبين أن اغلب الحائزين لها هم من اصحاب الدخل المحدود ، والذين لا يبرجون من وراثتها سوى دعم الدولة فى مشروعاتها النافعة لهم ، مع حصولهم على عائد متناسب ويستقر يعينهم على تحمل اعباء المعيشة .

وإن ما أيداه فضيلة المفتي بشأن شرعية عوائد شهادات الاستثمار ، ثم قبله عليها عوائد صندوق التوفير وكذا مقابل خدمات البنوك المتخصصة ، لم يكن حكما منشأ وهو ما لا يمكنه ، وإنما هو حكم كلف لشرع الله فى قضايا مستحدثة هي مجال اجتهاد . وكان دوره فيها هو دور المرجح . ومسيرة الراى الغالب الذى انتهى اليه الفقهاء الثقلت بجميع البحوث الإسلامية ، حسيما سبق بيانه .

وكل قيمة إعلان فضيلة المفتي ، ثم تصريح فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر ، أنه أراح شجون ملايين المتعلمين بهذه « الشهادات » وأشجاءها فرفع عن كاهلهم أرواح الخروج عن الدين أو معاناة الشعور بالذنب فعلا ان تصير القيمة مرجوحة على مواصلة حملات التشكيك فى هذه المعاملات وتكثير الخب الخب النفس بغير حق . متذللين أن تحريم الحلال هو كتحليل الحرام كله مضوء لحقيقة الشريعة وسيادتها .

وحسنا ان اعطى ذلك بتصريح فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر ، بشرعية شهادات الاستثمار ، وأن تعطف فضيلته بأن عائدتها « منحة ادخار » لا « فوائد » كما ابدى البعض اخيرا تحفظا شكليا آخر ، وذلك بأن تتضمن هذه الشهادات نصا صريحا بأن فوائدها « متغيرة » أو انها « قابلة للزيادة أو النقصان » أو انها « تمت الربح والخسارة » .

ونرى ان مثل هذه التحفظات وغيرها ، هي تحصيل حاصل ، ذلك ان حقيقة المعاملات الثلاث موضوع الفتوى ، أنها علاقة بين الدولة ومواطنيها ، فهي ليست علاقة تعاقدية شأن علاقة الأفراد فيما بينهم تترك أطرافها . وإنما هي علاقة ادارية خاصة ، أن لم تكن علاقة سيادة . وما يترتب على ذلك ما هو مسلم به بغنسية للمعاملات المذكورة من استقلال الدولة ابداء بتحديد هذه





المصدر : الأسبوعي

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

## الشيخ الفزائى

### شهادته الاستثمارية وصناديق التوفير

شئونها وفي الأموال المودعة فيها استثمارها في الأمانة مفروقات وخلافه . وعندما يحصل الناس على عائد مقابل مدخراتهم في البنوك فهو حافز من الحكومة التي تملك البنوك ولا يعتبر هذا العائد من قبيل الربا كما أوضح فضيلته إلى أن الناس مضطرون إلى ادخار أموالهم في البنوك لأنها الوعاء الوحيد الآمن لحفظ المدخرات في هذه الأيام وإشار فضيلته أن ما يسرى على شهادات الاستثمار يسرى أيضا على صناديق التوفير ..

إيه الداعية الإسلامي الكبير فضيلة الشيخ محمد الفزائى الفتوى التي أعلنها الدكتور محمد سيد طنطاوى مؤخرًا بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير . قال فضيلته : أنا مع المفتي فيما ذهب إليه من أن عائد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير لا يعتبر ربا وإن من يعتقد بأن البنوك يمكن أن تكون معاملاتها شرعية مائة في المائة فهو مخطئ . كما قال : إذا كانت الدولة قد رأت في شهادات الاستثمار حافزا لجذب مدخرات المواطنين فلا شيء في ذلك ، والبنوك ملك للدولة في النهاية وهي التي تتصرف في



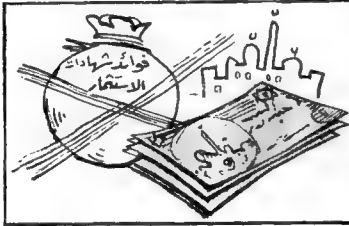


المصدر: الشعب

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# شهادات الاستثمار وضاديق التوفير بين التحريم والتبرير



بقلم

د. محمد صلاح الصاري

## لأنكر بل لعهد الذي تنجيه إليه شهادات

## الاستثمار ولئن نكسر أسلوب التمره إليه

في البداية أريد أن أقرر حقيقة هامة يجب أن تكون متغللا أساسيا في هذا الموضوع . وهو أن ضابط الواقع ونظرة آييني أن يحملنا على تحريف الكلم عن مواضعه . وزحزحة الحقائق الشرعية عن مواقعها الصحيحة . وتلمس التناولات مهما كانت سمجة أو باردة . من أجل أن نقول للناس أن ديننا لا يظف علقا في طريق شهواتكم ومطلصكم . بل أن الواجب أن تحقق الحق وأن تبطل الباطل . وأن تنور مع الدليل حيث دار . وأن تلقى حيث أولفنا الله ورسوله وأن نجته حيث يسوغ الاجتهاد . متقنين في ذلك بالقواعد الشرعية والمقاصد الشرعية . بحيث لا يخرج الاجتهاد عن هذه الأسار في الليل أو في كثير .





المصدر :

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلم أننا لننا لاتقدم بذلك التعريض بأحد ، فالأمور في مجال الفقه حتمية أوجه ، والمجهود اذا يدل وسعه ونخلصت نيته ماخرج على كل حال الخطأ أو أصاب ، وإنما قصدنا بذلك النصح لافسدا أولا ، وللتنصيح لكل من ينتهبط للاحتياط في هذا المجال ثانيا والله عليم بذات الصدور

وبعد هذه اللقطة نقول  
اننا نتفق مع اصحاب القول بان العمرة في الطلوع بالاعتاني لا بالقباس ، وبالمسميات لا بالاسماء ، ومن هذه المساعدة ننطلق في تقسيم هذه الاجتهادات

لقد ذكرنا فيما سبق ان التكليف المنفرد بالدين لشهادات الاستسثمار انها قريش من اصحاب الاموال الى الجهة التي أصدرت هذه الشهادات ، وان الزيادة التي تتضمنها زيادة مشروطة في القرض هي من الربا الحرام وذكر اصحاب هذه المحاولات انها عقد استسثمار يلزم على اساس الضمانية ، او عقد مستحدث لا يتضمن مايجال القواعد الشرعية القطعية ، او انها من قبيل المسكوت عنه فتباح لما تنقضي من النفع والمصلحة

ونريد ان نتحكم الى الواقع العمل فعلا لهذه الشهادات لا الى التخييلات والافتراضات لثري اي النهجين اقوم سبيلا واول بالاعتبار

ان اصحاب الاموال يقدمون اموالهم الى البنك ، فيعطيه البنك حكا يمثل الحق في المبلغ الوارد لديه يمثل في هذه الشهادات ، وتكون اموالهم وديعة خاضعة لنظام القرض

● فهي تتمتع بالضمان المصرفي الكامل ، والعصرف مسئول عنها على كل حال .

● وهي تفل فائدة ثابتة محددة ، لاتتأثر بربح البنك ولابضارته ولاافضل لها بالطوارئ والمخاطر .

● ويلتزم البنك برد قيمتها في موعد الاستحقاق فضلا عما اتفق عليه من الرائد .

وبالتأمل في هذه القواعد نرى انه لافرق بين هذه العمرة وبين صورة الدائع الاخرى التي تفل فائدة ربوية واتفق الجميع على انها من المعاملات الربوية المحرمة ، اللهم الا في القرض الذي تخصص من اجله هذه الاموال وهو دعمها الى قوات التنمية ومشروعات الاستسثمار .

ونحن لاننكر ذيل الهدف وهو جمع المدخرات وتوجيهها الى مبادىء بحري البلاد والعباد ، وانما ننكر الاسلوب او الصياغة التي يتم التصرح بها نحو تحقيق هذا الهدف ، فكم من قاصد لتجريبك اليه سيلا معوجة محرمة فلا يشق له قصده الطيب .

### شهادات الاستسثمار والودائع الخفية

وانما نتساءل : ما هو الفرق الصل بين الاسلوب الذي يتم التعامل به في شهادات الاستسثمار وبين الاسلوب الذي يتم به في الودائع الخفية الاخرى .. اللهم الا في بعض الفروق التي تشكل بعض المبررات لشهادات الاستسثمار ، دون ان تؤثر على تكييفها القانوني اوجوبها العام ، كوديعة مصرفية تفل عائدا ربويا ، او بالاقبى كقرض اشترطت فيه الزيادة ، واتفق اطرافه على استسجارة الفائدة

اما القول بانها من قبل المسكوت عنه فتباح ، لما فيها من النفع ، فنقول هذه مسالة مكتشفة لان القرض بزيادة هو من الخصوص عليه والمجمع على حرمة ، وما وراء ذلك الا خداع الكلمات ، وزيغ الاسماء

واما تفريجهما على اساس الضمانية فنكفك ظاهر ، بل تحريف وتديل فالضمانية التي تعرفها الامة ، واتفقت على مشروعيتهما ، لها اطرافها المعروفة التي تشكل لها التوجه الصحيح ● فلا ضمان فيها على العمل الا بتفريط او عوان ، لان يده على المال يد امته .

● والخسر فيها مصيبته على رب المال

ولا يخسر العمل الا عمله .

● والربح فيها جزء شائع لا مبلغ ثبت حتى لا تقطع الشركة في الربح هذه هي ملامح الضمانية التي عرفتها الامة في تاريخها كله ، وهي غالبة بالمقابلة في شهادات الاستسثمار ، لان المصرف يضمن قيمة الشهادات على كل حال ، ولا فرق بين المعروف

وعرفا والشروط شرطاً ● ولا يتحمل رب المال خسراً ، لان ربحه ثابت على كل حال ، ايا كانت نتيجة الاستسثمار

● وبيع رب المال فيها ليس جزءاً شائعاً ، بل مبلغ محدد ثبت يتقاسمه رب المال ولو لم يبيع الخسوف غيره ، بل ولو خسر كذلك .

● ملاذ بقي من قواعد الضمانية حتى نصر على ان تتفق هذه الشهادات بها اللهم الا اعتراضات وامتناعي ● اما الاعتراضات عن تحديد الربح وثبات مقداره بالطلب عند التمتع برب مقداره بالنسبة لرب المال بان اشترطت شيعوه كان اجتهدا من الفقهاء لا يعتمد على نص قاطع ، او الاعتذار عنه والقباس على جواز جعل الربح كله لرب المال ازيد الاجنبى ، لان العامل ان يكون اسوأ حالا من ذلك ، او بان ذلك حيث يكون ربح فلان لم يكن فليس لرب المال شيء ، او بان العامل قبل من طوب نفس منه ان يبذل هذا القدر لرب المال ايا كانت نتيجة الاستسثمار

● كل ذلك محل نظر ● اما القول بانه شرط اجتهداى يعتمد على النظر الاجتهادى وحده فيمكن التجاوز منه لتغير الظروف ، فيمكن ان يعرف ان هذا الشرط موضع اتفاق بين العلماء ، بحيث لا يضره له مخالف من فقهاء الامة قبل السادة الاجلاء اصحاب هذه التفريجات ،

ولا يشق لتجاوز هذا الاجماع قولهم ، ان هذا الاشراف من الفقهاء انما ينصرف الى الصورة اللبائية من القراض ، حيث كان احتمال الضرر او انحصار الربح في هذا القدر المشترط لرب المال قلما وكثيرا ، بخلاف القراض

الهوم الذي تقوم به المؤسسات التي تعتمد على الدراسات العلمية ، والوسائل المحاسبية المتقدمة ، مما يضيف من هذا الاحتمال لحد مردود بالاعتبارات الاتية .

### حجج .. وردود

● ان كل استسثمار في الارض معرض للربح والخسر ، فهذه هو طبيعة الاستثمارات في القديم والحديث ، وكل سمعا في هذه الايام من بنوك القست وتضخمت واغفلت اموالها الى الابد ، ولم تكن عنها دراسات ولا محاسبات وكل سمعا من شركات كبرى تدعمها الحكومات ، وتضخد في محاسباتها على ارقى نظم الحاسبات ولكنها تفسر باللائين بل وتزداد خسارتها في كثير من الاحيان علما بعد علما ، ولا يمكنها من دعم حكومي تبذله لها تتلقاه من دعم حكومي تبذله لها الحكومات لتخضع في ماء وجهها امام الشيعين ، والاسييا في دول العالم الثالث حيث يتشر خراب الازمم وموت الصمائز وانتشار اللصوصية التي تنتفع وراء المراكز والاقاب .







ان احتمال الكوارث والمفاجآت قائم ومتوقع ، وكتم سمعنا عن سرقات تلوثها

الحرائق المروعة ، التي يشعلها بعض الصوص تسمية لأثار جرائمهم وشعارهم في ذلك ( اسرق وأحرق ) فهذا تغفل المصارف او الشركات لو منيت بمثل هذه التكتيات ، ثم تكثرت سنوات وسنوات ؟ ؟

انه اذا كانت قد تقدمت النظم الحاسبية والدراسات العلمية التي تكفل تجنب المصارفة الى حد كبير ، والنقصون الى تقديره للأرباح يشك ان يكون

دقيقا فقد تقدمت كذلك اساليب التافسات ، وخطق الانزواء والمناورات ، بحيث ان من يظل الى ساحة الاستثمار بغير رصيد خضم من الخبرة المالية والسوقية سمحت المصارف التجارية ، والفت به كيانا غربيا في ذيل الموبك

يبرجر ذليل الغفل والخبيث وإذا كان الإسلام على الدعوة وعلم التشريع ، لا يشترط لسط استثمار تتولاها حكومات في دولة فاعية لا يوجد لها ند ولا منافس ، بل يشترط لكل مكان ، ولكل زمان ، ولكل ظروف ، فلابد ان تتضمن عقوده من القواعد ما يكفل لها الوافية والامان ، مهما تغيرت الظروف والاحوال

ولما كان الاصل في عالم التجارة هو العرض والطلب والتنافس ، وكان

الاحتكار وعدم المنافسة هو الاستثناء كان لابد ان يكون الوضع الأول هو المعتمد في التشريع ، على تبنى القواعد على اساسه ، بحيث يصح اطلاق القول بان احتمالات الربح والخسر في محالات الاستثمار هو الكثير القليل ، وان احتمال الربح وحده للفرد وعدم المنافسة هو القليل النادر ، على عكس ما ذهب اليه اصحاب هذه المحاولات ، وما قبلهم هناك بارل من قولنا هذا ، بل ان قولنا أول ذلك لا يتضمن من عموم النظر والوقوف عند احوال الامنة

واما قولهم بجواز تحديد قدر ثابت من الربح لرب المال قياسا على جواز ان يجعل الربح كله في المضاربة لرب المال او لاجنبي لانه ان يكون العامل اسوأ حالا من ذلك فهو محل نظر

● لان جعل الربح كله لرب المال ينقلنا من دائرة القراض الى دائرة الإيجار ، وهو حائر بالاتفاق

● وجعل الربح كله لاجنبي لم يجره غير الملكية ، وسندهم في جوازه ان ذلك من باب الاحسان والتبرع وهو جائز على كل حال

اما تحديد قدر ثابت من الربح لرب المال فعلى أي اساس يمكن تخريجه ؟ وقد اتفق الفقهاء جميعا على ربه

وبطلانه ؟ وكيف يصلح قياس المجمع على فسادة على المختلف في قبوله ليصبح جواز المختلف فيه عند البعض اساسا لتصحيح الفاسد المخالف على فسادة عند الجميع ليس ذلك قلنا لا لأمور ، ومفكرة للحقائق ومصحة للمعقول وطبعان

الاتجاه ؟ ● وما قولهم ان ربح رب المال يتم له حيث يكون هناك ربح فرب لم يكن له يتم له ما اشترط له ، فذلك قول يريده الواقع ، وينجسه الضمان المصور الكامل الذي تتمتع به لشهادة وفوائدها ، وهو ضمان تنظمه القوانين واللوائح وينتشر العلم به لدى الكافة ، واصبح معلوما من نظم البنوك بالصورة ، فهذا الزعم مناه التفتيل والافتراض ، ولا يستل الى الواقع العمل بصله

● اما قولهم ان العامل قد قيل عن طيب نفس ان يبذل لرب المال هذا القدر ايا كانت نتيجة الاستثمار ، فمردود بان طيب النفس لا يصل حراما ولا يرم حلالا ، ولا يخلق اجماعا ، ولا حجة به الا اذا كان داخل الاطارات الشرعية فإذا كان تحديد قدر ثابت من الربح لاجد الطرفين مردود بالاجماع فلا يصلح لإباضته التراضي وطلب النفس الا كما يصلح التراضي على الربا لإباضته التراضي بين المرأة وخدنها لإباضة الربا

● وما الاعتذار عن الضمان المصور الكامل لهذه الشهادات وفوائدها بان الضمان هو المصور ، وهو شخص ثالث تتولى عن العقد ، او انه ضمان تبرعي قام به المصور اختياريا ، ليعرف اصحاب الاموال باستثمار الاموال عن هذا الطريق ، فهو كذلك محل نظر

● لان القول بأنه شخص ثالث اجنبي يضمن ثأره اجنبي عنه ، قول غريب عن العقد ، وليس بضمير الربح ان يضمن ثأره اجنبي عنه ، قول غريب وعجيب ، واننا لتتساءل ما هي صفة هذا الطرف الثالث ؟ اهو محسن كريم يبذل ضمانا وايامنا واحتسابا لوجه

الله ؟ ! له انه موكل من قبل الحكومة في اصدار هذه الشهادات وفي ضمانها ؟ فذلك لم يكن مستصفا ولم يكن موكلا من هي سلطته في تحمل المخاطر وبذل

الضمان وهو الذي لاتألف له ولا جعل اقتيدوا يا اولى الالباب

● وما القول بأنه ضمان تبرعي قام به المصور اختياريا ، فمردود بان تبويع العلم بهذا الضمان يجعله شرطا في التعاقد لان المعروف عرفا كالمشروط شرطا فلا يتبع القول بان العقد قد خلا من أي شرط يقضي بضمن العمل لراس المال لان الضمان المصور لهذه الأوراق قد صار له من الشهرة ومعرفته الناس به وقبولهم ، ما يجعل التعاقد مع المصور مراعى فيه ذلك الضمان

● أما جمعت العاملة بين ضمان العامل للمال ، وتحديد الربح لرب المال ، بحيث لا يتأثر المركز المالي لرب المال نتيجة الاستثمار مهما كانت ، بل يسلم له ربحه ورأس ماله على كل حال ، فقد خربت العاملة بالرة من باب القراض الى باب القرض ، وخرجت عنه رب المال من نطاق الربح الحلال الى نطاق الربا الحرام

● ولا يرد على ذلك ان يقال ، انه استثمار أخذ فيه صاحب المال بماله ، وصاحب العمل بعمله فلا غير عليه ، لان الاسلوب الذي تم به هذا الاستثمار كان ضمانا لاحكام الاسلام كما رأينا من خلال العرض السابق ، ولا يكفي فقط شرعية الادعاء والغايات ، بل لابد كذلك من شرعية الوسائل والسبل التي تتسكك لتحقيق هذه الاهداف ، والا اتهمنا نربة الفكر السقيمة ، فحزت على البشرية ما جرت من الخراب

### واخيرا بقيت كلمة

ان هذه المحاولات ان بدلت على شيء ففها تذل على اعكافية الانتقال بالاعمال المصرفية من الربا الحرام الى الربح المباح ، وإن تلتفت كل من القاطنة الى الاسلام .. وان الاسلام يملك من النظم والاحكام مالا يحتاج منه ابتذال الى التبعية لاي نظام آخر ، لو صدقوا العزم ، وتحرروا من اغلال الزبينة النفسية والروحية

☆ استأذ مساعد بالجامعة الإسلامية - اسلام اباد









المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٠ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق: ابراهيم عيسى  
عبد الله كمال

شيخ زاوية يقول للمفتي

- تحت العمامة لا يوجد علم
- وشيخ جامع مشهور يتهمه بالفساد
- وشيخ جامع الأزهر يصف الفتوى بالضلال
- ونائب يحذره من تقليد اليهود
- المشايخ يحرضون المصلين ضد المفتي





المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للاسيوع الثالث على التوالي وينجاح كبير ملاقات الحرب مشيخة ضد المفتي لانه تجرا وافتي بان شهادات الاستفهام حال .

ولكن المثير هذا الاسيوع ان الحرب امتدت من الصحف إلى المساجد .

وبذلك فتح من اعلنوا الحرب (المقدسة) ضد المفتي جبهة جديدة \* او استخدموا سلاحا جديدا في حرسهم هو ميكروفون المسجد بعد ان صمد المفتي ضد الاقلام واوراق الصحف . فجأة وفي توقيت واحد فتح عدد من الشيوخ وائمة المساجد نيران ميكروفوناتهم على المفتي في خطبة الجمعة حيث ذلك في الاسكندرية والزقازيق وسوهاج والمنوفية واسيوط وفي عديد من احياء القاهرة المختلفة وامكن لنا حصرها ومتابعها

في جديدا من حثود الله حتى يصف مرصدا وهي تكرر الامة بك و.ر الان لطيفه فدمع علماء النفس واسمع اهل البشر لاهل اهل دكر لحرك واعلن شعب مصر قول اسنطاق \* بن سراسر في شيء صبروه بل له ورسو . رس اذا عبرت الشورى فصد خبره به مدنا خطر عليه من الامة

### تطوان الخطيب

ومن بعد تسليح العدوى بدأ الطوفان طوفان من الخطب اعلمنا

الشيوخ والائمة في المساجد وكتب تهاجم المفتي ونهتكم عليه وشارب في الهجوم اسماة شهيرة واخرى غير شهيرة

في زاوية صغيرة بمنطقة امامية على اسمي (عبدالمطعم علي) الحبر ليشهد المفتي بالجليل . حينما قل موجها جديدا له . بالمقصية المفتي تحت الحماية لا يوجد علم . اتمت نطاول ما دم انه لقد حل الله البيع وحرم الرب

وفي شبرا وفي حاتم العليل عمر من عبدالغفرير انهم الإمام دافع الصب

والاكثر من دهر حرش جموع المهان عليه بعد فاش في خطبته . فيها السقوط من الحرس ان سبست على احكام الضلالة ولابد من الرد من عولا حتى يبرحوا الى الحق فاستنوه في الدرس والادب من شمعهم بعد مرض المشترك المنك في كل من رسول . . . . . حبيب . . . . . فاسي صابونوه على ان بعد مسجد يومنا وودنوه . . . . . و . . . . . بعد تسيد شفر ريعنوا انه شبرا صبرسون . الشاؤون لقطط كل طريق السومة ثم تولد بعد خطب المساجد احسرت لاعدمن الشفوات في دهر الله وعرفه بين صفوف المسلمين .

وسعد . . . . . مسيح شبح العدوى اسكور طعنوا بمقوى انه وبقول انق . . . . . في مسير ائمة خالد بن الاسلام شريك في الذي خطف في بعد الاسماء من ماس اتحد بالفرقة

وياب الشبهة جني وإن كانت عذرك شبهة طعنات احوال واعراض السطحي من المراء .

السائل من واسترا من . وبينهما امور متشابهة . من انق الشبهات بعد استقرا شبيه وعرضه الا ان لكل ملك حتى الا ان حتى انه حماره فمن يشهد حدود الله بعد ظلم نفسه كل البني ورويت على الله . فلو طنظف لا تبني والمناصب : شوم

وحدث ايضا في المساجد الاعلى والمساجد التي تشرف عليها وزارة الاوقاف وبدا ان ثمة تدبرا في الاس وخاصة ان الدين اشتركوا في الهجوم الجديد على المفتي من فوق منابر المساجد كان من بينهم لقيادات في الجماعات الاسلامية وسواب في مجلس الشيوخ

ولم يسم من هذا الهجوم كل من ايد المفتي في فتواه وايضا كل من اقر بحقه في الفتوى وحتى كل من اتفنى لفظ بالظلمة والمجسني . بعد الإساءة إليه

### إشارة البدء

والذي اعطى إشارة البدء في هذا الهجوم العديد المصطف ضد المفتي من فوق منابر المساجد كان هو الشيخ اسماعيل العدوي خطيب المساجد الأزهر

وقد اعطى الإشارة مكررا جداً بعد ساعات من اعلان الدكتور سعد طنطاوي صريحه جميعا ففتح الهجوم عليه في اور يوم جمعة ثاني بعد الاذان

انهم الشيخ اسماعيل العدوي فتوى له التي اجمالة التي لا يمكن السكوت عليها وانهم هو شخصيا بانه يسلموه على نعم الله لاحداث الفتنة بين المسلمين







المصدر : روز اليوسف

٢ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## • دعوة لانقاذ الاسلام من بعض المشايخ !

عمل اليهود فستسحقوا محاربه الله مالئ  
الحديد

### الحرب خارج القاهرة

وقد امتدت هذه الحرب المظلمة ضد  
المغرب الى خارج القاهرة الى  
الاسكندرية واسيوط وسوهاج  
والقناطر وغيرها  
غير ان اكثر الميزان كثافة التي  
انطلقتها مدافع الشيوخ ضد المفتي  
حاتم من الموهبة وبالتحديد من مدينة  
لوسيدا وتحتدي اكثر من مسجد  
الساعي بالمدينة فقد اعتلى الدكتور  
عبد السلام السكري المنبر وانطق  
بتهاجم المفتي مضراوة وقال  
المفتي يجعل بتعليمات من الحكومة  
ويبحث عن المنصب والمفتي دانت  
معزى طاهر ويوجب الحد من مواهب  
وتسلحها وقد حاصها الصواب من كل  
حواصم فلا علماء المسلمين مجمعون  
على ان القوائد ومحاملات البنوك حرة  
سلك طعنى .

كما اشترك في الهجوم ايضا جنس  
الحمد المساجد فتاعة لوراة الاذى  
وبعد ان توقف الشيخ عبد الحميد  
كشك عن المحطاه في جامع باسمه في  
دبر الحلات تولى حطه الجمعة فيه  
منه من وزارة الاوقاف واعتلى المنبر  
واسطق هو الآخر مهاجما المفتي وقال  
له يا فضيله المفتي الرباصة لا يعنى ان

الاقتصاد الاسلامي ورغم ان حرج  
شركات التوظيف لم يلبث بعد . إلا انه  
تعرف ان كثيرين يرفضون مجرد  
الاقتراب من البنوك . وفوائدنا  
ريوية ومثلها حرام بل ان الفروع  
الاسلامية في هذه البنوك لم تعرفهم  
كيف يأتي اصل كل فرع مسلم .  
ان هذه الفتوى بها عدة سمات  
لهي اولاً تعتمد التذليل . لأنها تنقل  
حكمنا عليها وضع الامر ما إلى اخر دون  
اشترك في العلة . او تشابه في القليس  
والصلة الثقلية - مع اعتذارى - هي  
عدم فهم النصوص التي اورثتها . فقد  
جاء حديثك طوفانيا ساجدا لا تكفي فيه

العية الحسنة بل يجب ان يكون حاربا  
على احكام القليب والسنة وانت  
تعرف ان طريق جهنم مفروش بالموايا  
الحسنة .

بالحسنة انفى لا تكن سياسيا لان  
تحوط لهذا قل على الحق المساء  
ولقد اتسمت فتواك بعدم الحياد الفنى  
وتكسر النزاهة في الاحكام فقد  
استشهدت من يبيد . ولد تدور  
احتداد من عارصوك

لو كنت مثلكا من فتواك ما طلبت  
سوء رابع من شهادات الاستمرار  
فهذا احتراض صمى يعنى سلطان  
ما تدعو اليه اما القول ان كل من يمثل  
على الدولة يمثل هو اثم . ولكن مساعدة

الدولة لا تكون بالحرام ولكن مغلغل  
الخطيب

كل اولك ان تدعو الدولة  
للاستفادة من تجربة شركات الايوال  
التي قويت بنوك الربا سمها كفى  
اولى ان تدعو لتحويل المصارف الى  
اسلامية فلو حدث هذا لما استوعبت  
خزائنكم اموال المسلمين ولا تفعلوا كما

الشيخ محمد عبدالرحمن طلس  
المفسد وجذر المصير البري ينشور  
حول عدة آلاف من الكتب على هذه  
انغوى الفاسدة

ويؤول عبدالرحمن طلس  
ان فتوى الدكتور طلسوى جاءت  
لصالح المومنين في نهضت  
ويحصلون على فوائدنا . وانه من  
الاجتماع ميثقا ترك شمس حيو  
العالمية من اثناء السهم غيرة لا

فتوى نزعهم وتقول قوله حق فيما  
يعانونه من قوانين عبادة للحريات  
والتعديب لقد ترك المفتي هذه القضايا  
الخطيرة وذهب لخشافة فقهية يخالف بها  
اجماع العلماء .

ان العلماء إذا فسدوا فهذا دالة  
فساد اعلى . وفتوى الربا هذه  
لا تستحق المسكوت عليها . ويجب ان  
نواجه بالاراء المخيرة .

### تقليد اليهود !

اما شيخ يوسف البدرى فقد ذهب  
الى مدى احد من الجميع في مجموعة على  
الدكتور سميد طلسوى بسبب فتواه .  
ولذلك لم ينس التأكيد على انه يحسن  
الطن به ويحترق بعدافته ورباطه الاحوة  
والعلم بينهما .

فقد اتهم الدكتور طلسوى بمجموعة  
من الاتهامات وليس اتهاما واحدا  
فمثل احداث البلبلة بين الناس  
السعى لهدم الاقتصاد الاسلامي  
وعدم فهم النصوص وتكسر  
النزاهة والسداحة وايضا  
التذليل . ثم تقليد اليهود .

خطبة الشيخ يوسف البدرى  
استغرقت ساعة ونصف الساعة واعا  
انه سوف يصدرها قريبا في كتاب وقال  
صها موجهة حذره لمنهني

لقد احدثت بلبلة بين الناس  
بتفواك والحب انها حلقة في هدم





المصدر: روز آيو صف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩

ولكن ..  
كل هذه الإجراءات لم تمنح  
إعلان الحرب ضد الملقى في  
المسجد .. ولم تحم من الديابر.  
التي هاجت عليه وتحاول لدغه من  
كل جانب !  
فلنذهب كل العقول المستنيرة ..  
دفاعاً عن الملقى .. والأهم دفاعاً عن  
سملة الإسلام الذي أعلى شان  
العقل .. لو إنتلقت الإسلام من  
المشايخ

الدينية .. كالجمعية الشرعية التي تعين  
خطيباتها معارفها في المسجد الكسفة  
لها

وفي مصر الآن حوال ٧٠ ألف مسجد  
أهل .. يرتلي متابرها من يشاء فمن  
تشرف على ٢٠ ألف مسجد لخطب والوزارة  
معذورة في هذا .. لأنها تؤدي خدمات من  
خلال ميزانية محدودة .. لا تسمح لها  
بضم أكثر من ٤٠٠ مسدد كل عام

أما بخصوص خطب الجمع ضد  
الملقى مانا في انتظار التقارير  
ولفوى الملقى سليمة .. وهو يتكلم  
عن ارضية ثابتة من العلم الإسلامي ..  
فكل عالم منصف يقرأها

كما سألت رؤساء اليوسف الشيخ  
مصور الرفاعي عبيد - مدير عام  
المسجد الحكومية بالاقبال فقل إن  
كل إمام له حرية الاختيار في الموضوع  
الذي يتحدث فيه دور قيد لكن الأمر  
الذي توهي به أن يكون الموضوع  
مرتكزا على القرآن والسنة والوقال  
السلف الصالح .. وأن يهدف إلى غاية  
اخلاقية أو أمور تعددية

ونحن هنا نقابع بواسطة المختصين  
مواضيع الخطب بحيث تتفق مع المنهج  
الإسلامي السليم فالإسلام لا يهاجم  
أحد أيدا .. حتى لو خرج عن الإسلام  
ولكن نحن نقابل الأمور بالحكمة  
الهدنة

ولابد أن نقف أي لفوى يهود  
لأننا نعلم من هدى الإسلام أن من  
اجتهد له أجر إن أخطأ وإن أصاب طه  
أحرار ..

تكون بديلة للصلاة .. والتي ليس بديلاً  
للمضاربة .. وهناك أشياء لا نقاش مثل  
موضوع فوائد البنوك هذا ..

### مواجهة الحملة -

وهكذا بدأ إن ثمة تدبيراً من بليل  
على وقت واحد اعقل عدد من  
الشيوخ منابر المساجد لمهاجمة الملقى  
وانطلقت اليكروفونات تنقله  
بأتهامات

سألمنا الشيخ عبدالله أبو عيد مدير  
عام المساجد الأهلية بوزارة الأوقاف  
لماذا استخدمت المساجد في الحرب  
المعلقة ضد الملقى ؟

قل إن أي خطيب بالمكافاة .. تثبت  
ضده تجاوزات بروجوه عن الأرباب  
الإسلامية وعن إطار الدعوة إلى الله  
بالحكمة والموعظة الحسنة .. فإن  
الإدارة العامة للمساجد الأهلية تضره  
بألا يعود لهذا .. وإن يلزم الخط  
الإسلامي فإن نضاد في الإدارة  
لا تمكن إلا أن تلقى ترخيصه علما  
بأننا لا نسيطر على بعض الجمعيات

### المشد يقاطع النور

د . عبدالله المشد - رئيس لجنة  
الفتوى بالأزهر أصدر قراراً يذكر  
فيه مروسة بقرار شيم يمنع  
محوري جريدة النور من دخول  
مكتبه .. د . المشد ذكر موقفه بهذا  
بعد الجدل الذي ثار حول الفتوى  
تحرير المشد .. عبد الوهاب .. من غير  
فيه .. والتي قل إنها مزورة .. وإن  
الصيغة نقلت عنه كلاماً مرعفاً





المصدر: الأهرام الإقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٨٩

## يا فضيلة المفتي!



صدر فضيلة المفتي فتواه بشأن شهادات  
الاستثمار وصندوق التوفير ..  
ولم تصدر الفتوى من فراغ وإنما بعد تمحيص  
وسؤال المختصين في هذه الأمور الاقتصادية ثم  
وضعها فضيلة المفتي تحت منظار الشرع حتى  
يخرج بفتواه ..  
الفتاوة هنا أن الفتوى صدرت بعد سؤال أهل  
العلم والخبرة الاقتصادية ..  
وهم بما وضعوه تحت يد ونظر فضيلة المفتي  
مسؤولون ..  
ولا شك أن هذه الفتوى هي تحرير فكري لكثير  
من القيود والبلبلات الحادثة ..  
ولا تزال هناك عشرات من العمليات المصرفية  
تحتاج إلى الفتوى فيما إذا كانت حلالاً من عدمه ..  
هناك عمليات حلال ملاءة بليلة وهناك عمليات  
فيها شبهة من الربا ..  
نحن نطلب البنوك بأن تكون لها الميعة وأن  
تضع أمام المفتي بكل تجرد وإيمان وإخلاص كل  
العمليات المصرفية واحدة بواحدة لنسمع فيها  
رأي فضيلة المفتي ..





المصدر: الأهرام الإقصادي

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن

توشك سلحة المعاملات التقنية ، وهي فرع من مجالات  
فقه المعاملات الإسلامية أن تتوهج فيها جذوة الحوار  
ما بين طائفة من أهل الذكر ، بقدر ما تمنح بالضجيج  
الصغير عن المهارشات واللجة بين من سواهم من الذين  
يشيرون الأدلاء بدلائهم في غيبة أبلر لا يعرفون مديت  
أعمالها ، وفي حين يعدد الطريق الأول إلى الاستدلال المعتمد  
على الاستبصار الصائب لاستنباط الفتاوى والأحكام والآراء  
ابتغاء فتح أبواب الاجتهاد وسبعة رحمة على منطلقات  
تعرف عن تعيين مكن أن المصالح المرسله لعملة الناس هي  
غلبة الحكمة من الشريعة ، فإن الفريق الآخر يوشك أن  
يجانف مناهج الحكمة من الشريعة بتجاوزة المفهوم وجوهر  
الفكر الإسلامي الذي يتكئ على حقيقة مؤداها أن الرسالة  
الإسلامية بجانب أنها رسالة عقيدة وعبادات ، فأنها رسالة  
معاملات وأخلاق وإن الشريعة لحد مكونات الرسالة ،  
وعكس ذلك مخالف لطبيعة الرسالة ومقاصدها .

# الفوائد البنكية

و..

# فقه التنمية







وليس ادل على ذلك قطعة ، من أن نسبة آيات أحكام التشريع الى مجمل آيات القرآن يؤكد هذه الحقيقة ولا ينفيها ، وبيان ذلك ان سور القرآن البالغة مائة واربعة

عشر سورة تشتمل على آيات عدتها ستة الاف آية ، لا تزيد فيها آيات العبادات والمعاملات عن سيمائة آية ، منها قرابة خمسمائة آية تتصل بتشريع العبادات ، ونهاء ملثى آية تتعلق بتشريع المعاملات بما يدخل في إطار ذلك من آيات اقتضت الحكمة الالهية نسخها ، الامر الذى يصل بالآيات التى تتدرج في مضمار الاحكام السارية الى نحو ثمانين آية ، أى ما نسبته ١,٢ ٪ من مجمل عدد آى القرآن ، يستقر الرسالة الاسلامية السامى ، وذلك ما يؤكد ان ميدان الاجتهادات في فقه المعاملات وشؤون الحياة ترك مفتوحا لحكمة تتجاوز باستشرافها أبعاد الزمان والمكان للعصر الذى كان وعاء زرعها وبشرىا للرسالة . وما دمت قد دلفنا من مقاربات الاحصاء

حملها أرباب المصالح المرسله ودعاة المياسرة على حمل الحل والأباحة ، ومعلمها أرباب الانكباب والمكوف على حرفية النصوص على مجمل الحرمة ومجالاتها لنصوص التشريع الذى يأخذون بظواهر نصوصه وليس غاياته ويمكن المرونة فيه .. فالذين رأوا في فوائد البنوك عدم التصادم مع روح التخفيف في اجتهادات فقه المعاملات ذهبوا إلى أنه ليس على المجتمع بما فيه نظامه الاقتصادى بما ينطوى عليه من علاقات الانتاج ، خير أو مراعاة في الاخذ به مع ضرورة إبدال الفاظ عائذ أو ربح أو حافز بلغة فائدة ، والذين اعتقدوا عن غلو وتنطع ، في أن فوائد البنوك كبيرة من الكيلنر المنهى عن الاقتراب منها .

اصروا على الإبقاء على الأوزار فوق كواهل العباد ، وجددوا مدلولها في إطار أحكام الربا الذى نص على حرمة بموجب منطق الآية :

( .. لعل الله البيع .. وهرم الربا ) .. والبيع وفقا لظروف عصر الرسالة كانت مدلولاته

تتصرف إلى البيع والشراء ، أى المتاجرة ، لأن تطور للنظم الاقتصادية على النحو الذى نعهد الآن لم يكن قد عرف بعد .  
وواقع الامر ، أن الدين في جوهره ومنطلقاته وأعدائه ليس إعتراضا لسياق الحياة أو إعالة لاستمرار التفاعلات الجيدة فيها ، وإنما هو إستجابة حضارية وأعية ، تتجاوز كل المتواصفات والأعراف التى أثبتت صفات التجارب ومقاييس الاقتناء انها لم تعد ضرورية كما انها لم تعد تكفى لتأكيد مبدأ انفتاحية العقل الانسانى لسبب المستجدات القومية ، في مواجهة تطورات الحياة ، وتغاير نوايس الاحداث التى تستنزها هذه التطورات ، والحديث عن مرونة واستقلالية العقل مبادئ معنوية لتحرره من القواب والصيغ التى كانت تنتمى الى مراحل خلت ، ولذا فلانها لم تعد تملك صلاحية التجاوب مع اشتراطات وطوارئ هذا العصر ، بل العصور القادمة ، وهذا ما اشارت اليه مباحث الفقه المتعبد حين استصوبت أعمال العقل ، والتحرر من الانخراط في النقل ، وفقا للقاعدة

والمقارنات ما بين مضامين وعناصر الرسالة من قواعد الاخلاق ومفاهيم الرحمة ، في مقابلة مع التشريع اى الجانب القانونى في الرسالة ، فمن الجدير بالتنويه أن نذكر أن مصطلح الرحمة الذى يرادف المرونة والسمعة والاسماح في استيعاب واستتلاف تطورات ومتغيرات شئون الحياة قد وردت في ( ٧٩ ) آية ، بينما وردت كلمة الشريعة في ( ٤ ) آيات فقط ، بما يعنى أن جوهر الرسالة الاسلامية ومجورها هو الرحمة التى تتدلى في الاتصال والانتماء في صفات البشر ومصلحية وسماعة تتسع لشئى مقتضيات الصعود في سلم الحضارة التى تجد لها عونا دائما في فكر تمهد له الرسالة الطرق مقتضيات الصعود في سلم الحضارة التى تجد لها عونا دائما في فكر تمهد له الرسالة الطرق وتنشأ له .

ومتار كل أولئك الحوارات بالتي هي احسن ، والمجادلات المترعة بالالدرد والخصومة ، هي قضية ( قوائى البنوك ) التى





## سيرة مؤلفي

مستشار الجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة ببورسعيد

الإسلامية التي تنظر إلى كل فائدة مشروطة ومعددة سلفاً على عمليات الاقتراض والاقتراض من منظور الربا المحرم بنص القرآن، ولذا فإن كل معاملات البنوك جرى عليها الحكم بالتحريم الأخلاقي والتحريم التشريعي أو الفقهي، ولأن في اختلاف الفقهاء مندوحة من الرحمة، فقد أفتى قبيل من الراسخين في العلم بأن الربا المحدد لفظاً مصطلحاً في القرآن هو ربا الجاهلية بكل ما علق به وتربط عليه من مفارم وبضار.

وجورمعت، للذين دفعتهم حواشهم أو ظروف جائحة إلى طلبه وقبول شروطه وتحمل أوزاره، وقد احتجوا بالبراهين والإسناد اللغوية على إيضاح هذا المعنى حين أقاموا الأدلة على أن أداة التعريف (ال) لا تأتي في سياق الحديث إلا للمعد، أي الحديث عما هو معهود ومعروف ومن ثمة فإن لفظة (الربا) الواردة في القرآن تنصرف معنى ومدلولاً إلى الربا المعهود في الجاهلية.

بيد أن فصيلاً آخر من المتناشقين يذهب بالمخالفة إلى غير ذلك ويرون في معاملات المصارف معاملات ربوية لأنها تستأدى من مقترضها فوائد محددة، يمثل ما يقتضى فيها مقرضوها فوائد محددة مشروطة بخلاف منطق القرض الحسن بمعيار المعاملات الربوية وفقاً للقاعدة التشريعية يكمن في الأساس في الاتفاق المسبق على معدلات فوائد محددة أياً ما كانت طبيعة المعاملات، ولأن هذا الأمر بطبيعته حال أوجه، وهو أدخل بطبيعته في حظيرة فقه المعاملات، فإن تقلب الأمر على وجوهه المتعددة صار في ضوء حزمة التطورات المحلية والعالمية، بحاجة ماسة إلى إعادة البحث والمراجعة للوقوف على منطجه الواضح واستنباط أحكامه الدقيقة.

ولأن ربحي المجالات قد دارت ولابد لها أن تصدر طعناً، فعمل هذا يقودنا إلى إدراك طبيعة التناقض وأسس المفارقات، ما بين نظرة الإسلام إلى المال، ونظرة الاقتصادات الوضعية إليه.. فالإسلام لا يعتبر المال سواء أكان في صورته النقدية السائلة، أو فيما يعرف الآن بأشياء النقود، على أساس أنه سلعة تصلح أن تكون موضوعاً للتجارة مما

الاصولية قاطعة الدلالة في حديث الرسول: (أنتم أعلم بشئون دنياكم) والشئون هنا الناس ومختلف هموم واحتياجات ومهام عامة والتي تستحدث بدافع من تغيرات الأوضاع وتبدلات الظروف مع استمرارية وأطراد التقدم الاتساعي، وتعدد وتنوع الحاجات والمطالب الإنسانية، ونمو مرافق الحياة مع نمو وإزدياد صوالح العباد، وبلا رياء فإن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان تاصيلًا عميقاً للمغزى لفقه الواقع، وفقه المتغيرات في توازن حصين ومتوافق مع فقه السنة.

وبقدر ما وضعت آيات التشريع المتعلقة بالحدود (القصاص) والعقوبات مصالماً وضوابط حاسمة لا تحتمل الاجتهاد أو إعادة التأويل مهما تباينت الظروف، أو اختلفت العصور، فإن تشريعات المعاملات عدت إلى ترك مساحات مقدرة لما تفرغه الضرورات الوافدة في ركاب كل عصر، واستجبت في المجتمعات ملكات التجديد والابتكار فسد التكيف والتلازم والاتساق مع الوقائع والتغيرات التي أدرك الإسلام أنها آلية كافية في جوهر حياة البشر مع تغلب الأعصار، وتقلوت الأجيال، ولذا فإنه في مجالات المعاملات سمح لقوى العقل أن تقود خطوات الإيفاء في آفاق التقدم على نحو تتسلسل تياراته المتواترة دين أن تطعم تواصلها واستطرادها مع قيم المضي وثوابت البديهيات قيود أو موانع تتناقض مع هذه البديهيات، أو تتضاد مع حقائق الوجود الإنساني التي لا تتوقف عن التحور والتوالد لتتواءم مع طبائع وأطر كل عصر وإزيميات حيات الناس فيه. والفحشية التي لكتنمت حياتنا وبخلت من باب الاشكاليات هي قضية (الفائدة البنكية) وموقعها من مقننات الشريعة





يمكن إثارة الوبيلة في هيئة إحداث خلقة في بنية الاقتصاد وتوزيع ممتلكات المعاملات داخل دائرة المجتمع الواحد أو فيما بين مختلف المجتمعات ، لأن النقود لاتعد كونها وسيطا للمبادلات في نظر فئة المعاملات الاسلاسي ، وليست سلعة يتباع وتشترى ، أو مخرنا للقيمة يراكم الثروة في ذاته ويمكن إجراء المضاربات على قيمة التي لم ترفع من قدرها أنشطة منتجة ، وإنما يرى الاسلاسي في النقود أداة ووسيلة تعين على خلق طاقات إنتاجية جديدة أو تحسين طاقات إنتاجية في حوزة المجتمع ، لأن المال مهما تعددت صوره وأشكاله لا يخرج عن كونه ثروة ذات طابع مجتمعي ، تؤدي وظيفة اجتماعية تتوخى بناء قواعد ومراقب للإنتاج الاجتماعي والكفائية الاجتماعية ، وتحقيق مستويات من الرفاه لكل من تدار هذه الثروات فيما بينهم وأن تدار لتحقيق مصالحهم .

ومع هذا المتخلف ينبغي أن نطرح تساؤلا على جانب كبير من إثارة الاهتمام والأهمية ، وهو هل تقوم البنوك داخل بنية الاقتصاد

## عن الفوائد البنكية

المصري وتنداما ٤٤ بنكا ، بالمقارنة في النقود في حد ذاتها ، بمعنى أنها تقوم بدور الوساطة السابعة ما بين المدخرين والمقرضين بما يترتب على ذلك من خير ومعاملة تستغل حاجات المحتاجين ، بلقر عدم الانسحاب إلى المدخرين ؟ .. وأنها في سبيل وسلطانها هذه تثرى وتتراكم الفوائد على حساب الفروق ما بين الفوائد الدائنة والمدنية ، إنها قسمة ضمنية إذن لابد أن تكون نتائجها خلق اعتماد متوازن ينصب بالدرجة الأولى على حركة النقود الموضوع الاسلاسي للتجارة ، مما يجعل رموس الأموال السائلة تبيت في تلمظ وشرابة عن أعلى معدلات الفائدة سواء في البنوك الوطنية ، أو البنوك الأجنبية ، مما يؤدي إلى تجسيد ثروات كبيرة في أنشطة المضاربة ، وخلق موجات من التضخم المفرط ، وإيجاد طوائف من الناس تنمو على الدوام . فتح اغتداثها على الداخل الريعية التي تتولد من أنشطة غير إنتاجية .

ويرغم من الألفاظ والصيغ اللغوية مهما بلغت براعتها لا يمكن أن تتحول بمعزل عن الفعل إلى وقائع منسجمة كما يقول أساطين الفقه القانوني ، وإنما غاية ما تنصل إليه أن تكون أدوات كاشفة ، فحين الحديث عن زمة من المصارف التي اتت على متن أمواج سياسة اليلب المفروح اقتصاديا ، وأشرعتها معلومة نياح البحث عن أقصر السبل لتعطيم عوائد

بكل الوسائل والذرائع ، والتي لم تفلح في إقامة نظام إقتصادي جديد أو تصعيد نظام إقتصادي قائم ، وإنما ضخت كل أوجل أرسدتها وودائعها في قنوات الاستثمارات الخارجية لدى بنوك خارجية للحصول على عوائد رابية ، وهرمان مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي من الإفادة منها في الاستثمارات بزعم أن السلطة الاستثمارية للاستثمارات في مصر قصرت دون فتح مجالات لهذه الأرصدة ، مما يوجد علامات استفهام كثيرة حول الضرورات والغايات التي من أجلها . ولغت هذه البنوك أن مصر بداعة ذي بدء ، فحين الحديث عن مثل هذه المصارف لا يمكن أن يكون هو كل مافي جمعية الراصمين للأنشطة البنكية بأنها أنشطة تنطوي في







عمومها على معاملات ربوية .

لأن المسألة لا ينبغي أن ينظر إليها من زاوية واحدة ، فمشكلات التنمية في مصر بكل تشابكاتها وتداخلاتها وأبعادها ، تنفي بمنطق الواقع العمل أي تصورات تدور حول أي احتمالات لقيام البنوك الجادة العاملة في إطار النظام الاقتصادي المصري بأي تحاليل للاتجار في النقد كسلفة قائمة بذاتها . ذلك لأن احتياجات تشغيل الوحدات الإنتاجية ومتطلبات التنمية تقتضي على الدوام أبواب الطلب على أرصدة هذه البنوك ، وتخلق المصارى دون انتهاج البنوك - وليس الأفراد - بهذه الوظيفة التي تصادم مع طبيعة المهام المطلوبة بالمحاح في هذه المرحلة والتي تتوسع فيها مجالات الاستثمارات السلعية والخدمية لاستمداد كل ما هو متاح من أموال البنوك والدخريين في أنشطة تفيد المجتمع .

فمن أقرب الأشياء إلى المنطق ، أن نوازن ما بين بدلين أو خيارين لاثالث لهما ، وهما إما أن نتجه إلى البنوك التي تعمل على أرض مصرية ، وتتعامل في أموال مصرية للاستفادة لتعميل أنشطة التنمية التي يشارك فيها كل الدخريين لدى البنوك على نحو أو آخر ، وإما أن نذهب لننظر أبواب المؤسسات المالية الدولية للاقتراض بما يترتب على ذلك من قبول شروط جائرة ومعيقة للتنمية ، وسداد فوائد محددة سلفاً ويمددات كبيرة إلى هذه المؤسسات ، فلذلك إن البنوك العاملة في مصر صارت وفق متطلبات الظروف الراهنة من أهم أدوات التنمية ، وبمقارنة المراكز المالية لهذه البنوك في هذه الأوقات وتحليل بياناتها وأرقامها سواء فيما يتعلق بإيداعات الدخريين أو أيداعاتها وما تقدم به من الائتمانات في إطار السياسات النقدية فسوف يتبين على الفور إلى أي حد أسهمت وتسهم هذه البنوك في بناء قواعد إنتاجية على أرض مصر .

ولعل التساؤل الذي سوف يبقى شاخصاً في وعي جميع المتجادلين ، وسط هذه الموارات التي لا تفرق ولا تتوقف هو ، ما الذي ينبغي عمله ومصر في أشد الحاجة إلى رعي أموال ضخمة لكفاية متطلبات التنمية ، وإشباع حاجات جافة متزايدة من البشر ولكي تعد للمستقبل عدته من القوة الاقتصادية والبناء الاجتماعي المتناسك ؟ هل سوف تنتظر كل الجهود الرامية إلى بناء قواعد

للإنتاج تتناثر على كل بقاع الخريطة المصرية ريثما يحسم الخلاف أو الاختلاف حول ربوية الفائدة ، وشرعية الأرباح والفوائد والحوافز ؟ ليست العبرة بالفايل والأهداف بصرف النظر عن المسميات مادامت الوسائل شريرة على قدر شرف الفاية ؟ أن المودعين وهم كثر أصحاب بليال الخواطر وذهبت بهم التساؤلات والشكوك كل مذهب ، عما ينبغي وكل البنوك العاملة على أرض مصر بما فيها البنوك التي تحمل لأفئد البنوك الإسلامية ، يقال أن ماتلفه المودعين هو فائدة والفائدة ربا ، والربا محرم شرعا ، في ذات الوقت الذي تقرض فيه الدولة من المصارف والمؤسسات والحكومات الأجنبية بفوائد مشروطة ومصدرة ، ويحذر من تلك المصارف تستضيف ضمن ودائعها رؤوس أموال مصرية هاجرت إليها للبحث عن الفائدة الأكبر والضمان الأوفر . أليس من المجدي والحالة هذه ، الاتفاق على طبيعة وأنواع الأوعية الإذارية ، وأن ينشأ صندوق حكومي للقرض الحسن للمحتاجين من الأفراد ذوي الحاجات ، والتي تقنيا غالبية مثل هذه الشكوك والهواجس والمتشابهات ، ما بين الحل والحرمة ؟ إن مصر تعيش الآن في الهزيع الأخير من القرن العشرين ، وسط تفاعلات عالم له شروط تعاملاته وقواعد تسيير أموره ، واشترائط استمرار الحياة والأنشطة الاقتصادية فيه تتجارب أصدائها في كل الأصناف والأمصار دون استثناء وليس هناك أي مبرر عملي لنشوء صراعات أو مسائل خلافية معوقة في فترة تمر فيها مصر بطوفان غايه من الحرجة ، تنصب على مدى شرعية أو عدم شرعية الفائدة ، مع أهمية ذلك من وجهة النظر الفقهية ، لأن لطرافاً عدة تنتظر حل هذه القطلة التي تتألف معطلتها من وجود أموال لدى أصحاب الوفورات النقدية .. ووجود مصارف تقوم بدور وسائط للتنمية بضبط أسس وقواعد الائتمان ، ومحتاجات إجتماعية متجددة للتنمية ، ومجتمع تتزايد فيه أعداد البليئين من عمل منتج يوفر لهم حياة كريمة .. وعلى قدر التوفيق في موازنة هذه الاعتبارات والمواضع فيما بينها ، تكون الإجابة على المشكلات الملحة التي تترتب مسار التنمية والتقدم في مصر .







## فض الاشتباك الفقهي

### فهمى هويدى

وقد تمينا أن ينأى المشجعون من التكتلين بأنفسهم عما ذهبا إليه ، في الترافيق بالانطاف وبالحجارة بعد التصديق والنفذ الذين اتصا بالانفصال والتشجيع . لقد اتهم الفقى بكنه ضمنية للحكومة ، واتهم معارضوه بأنهم عملاء للشيوك الإسلامية . ولم يكن في مثل تلك الاتهامات أسامة لأولئك النفر من أهل العلم فحصب . ولا هوو بمستوى الحوار فحصب . وإنما كان الأسلوب تكريسا لنهج ، التكفير ، الذى يسارع إلى مقارسة الفقى المطلق والإغتيال المعنوى بحق الآخر المخلف في الراى . إذ لا فرق في المنهج بين اتهم المخلف لك بأنه كافر ، أو بأنه عميل وخائن لقضية هذا وطن في المعادلة وذلك ضمن في الولاء والذمة وكلاما بحث في الضمائر ومحكمة للتقوايا .

وأربعا كنا في غنى عن ذلك أو ان الامور عولجت على نحو آخر . أبعد الحوار العلمى والفقى عن صفحات الصحف ومناظر الخطب العلم . وجصره في دائرة أهل الفقه والاختصاص شأن كل عمل علمى . وقد كان لافاق للتقوى وطيرى لالتباهان أن تظهر منقذات كبار أهل الفقه للموضوع على صفحات الصحف بعد إعلان الفتوى وإبليس قبلها . لقد كتلت التجربة عن أن هناك ذفرة على البناء الفقى في مصر .

من يفنى في ماذا ؟  
وتلك هي القضية الثانية  
أعني ذلك الخلل الظاهر في شأن الفقه والفتوى القول ، الظاهر ، لأن الامر واضح ومحدد في القوانين واللوائح لكنه مضطرب في الممارسة والتطبيق .

اللفظ الذى أثاره كلام مفتى مصر حول بعض المعاملات المصرفية يستدعى عددا من القضايا المهمة ، التى يجدر بنا أن ننتبه اليها ونقدّر دلالاتها .

أولى هذه القضايا أن مناقشة الموضوع جرت على صفحات الصحف . فارتفعت في محاليل ، عديدة ، رأت من حيرة الناس فضلا عن أنها أصابت بعض أهل العلم والمثلى في معتقدهم . —  
يرد أن كان يحسن تجنبه من البداية .  
على صفحات الصحف تلعبنا خلال الأسابيع الأخيرة كتابات مستقيمة لقلّة من المحاورين وكثرة من المشجعين . وكان صوت المشجعين أعلى ، سواء بسبب من كثرتهم أو بسبب حارّة عواطفهم في التقليد أو المعارضة .

من علامت ذلك الخلل أن كل من ليس عمامة وحمل شهادة العلمية أو الدكتوراه اعتبر نفسه من أهل الاجتهاد والنظر بصرف النظر عن مجال تخصصه

لكن الامطار التنظيمى للفتوى عندما له منطلق آخر . والخريطة الموضوعية رسمت لهذه المهمة الجبلية مسارا آخر ، أبرز معالمه هي

• قبل عام ١٩٦١ م . الذى صدر فيه قانون اعادة تنظيم الأزهر . كتلت الفتوى الشرعية من اختصاص شيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء وكان الفتى جزءا من وزارة العدل . وظيفته محددة في لقانون الاجراءات الجنائية بإبداء الراى في مدى مطابقة أحكام الأعدام الصغرة من الحكم للقنوات الشرعية . ولهذه الوظيفة أصلها التاريخى . وثيق الصلة بتنظيم الحكم الشرعية ، الذى ظهرت في فقه وظيفه ، مفتى الحنفية ، أو مفتى وزارة العدل ، الذى صار لاحقا مفتى الديار المصرية . ثم مفتى

#### الجمهورية .

• عندما صدر قانون تنظيم الأزهر كان أهم تغيير أحدثه هو أنه الفقى هيئة كبار العلماء واستبدلها بمؤسسة شبيهة هي مجمع البحوث الإسلامية وطبقا للقانون الصادر في سنة ٦١ . فإن شيخ الأزهر - الامام الأكبر - اعتبر صاحب الراى في كل مايتصل بالقانون الدينية والمشتغلين بالقراّن وعلوم الإسلام ( مادة ٤ ) .  
بينما وصف مجمع البحوث بأنه الهيئة العليا للبحوث الإسلامية ومن مهمه بيان الراى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية ( المادة ١٥ ) .  
وعندما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر ( في سنة ٧٥ ) نصت على أن من بين مبيعاته جميع البحوث . بيان الراى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية ... أو الاقتصادية ( مادة ١٧ ) .

وفي الوضع الجديد لم يطرأ تعديل يذكر على دور الفتى ووظيفته ، التى نقلت مرتبطة بوزارة العدل ، وإلى الحدود المستقرة من قبل . غير أن ذلك لم يمنع من أن يوسع الفتى من نطاق ادائه . وهو نطاق كان ضيق ويتسع حسب كفاءة . كل مفت في الاجتهاد .

إذ كان من أهله .  
وفي ظل وجود هيئة كبار العلماء .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٨٩

المصدر: الصحافة

ومن بعدها جمع البحوث الإسلامية كان المبدأ الحكم هو أن الفتوى شأن جماعي . وإن واقع النفس صار من التعقيد بمكان بحيث يصبح الفتوى له بالفتوى من جانب فرد بذاته عملا لينحدر من مجازفة وإن كان ذلك واجبا في الماضي فهو اليوم واجب والزم بعدما تغيرت العلوم ونشأت الاستشارات وتمثلت التخصصات . وللدة فلا بد أن نقرر أن الماضي لم يستطع حكما شرعيا جيدا ولكنه رجح في شأن شهادات الاستفتاء رايها على رأي آخر . واستأنس في ذلك بآراء بعض أهل العلم كما ذكر . وربما كان أوفق وأدعى إلى الثقة والاستئناس أن يتم ذلك من خلال مجمع البحوث . وهو جهة الاختصاص بال موضوع طبقا لما هو محدد بالقانون واتخذته التنفيذية . لكن ذلك طريق بدأ مسودا لأن المجمع محفل عن العمل منذ حوال ثلاث سنوات بسبب خلاف بين أعضائه .

وتلك هي القضية الثالثة ! فواقع الحال أن بيت فقهنا من زجاج وأن الكثير من أمراضنا والفناء تفتت بينهم . وإن أصابت الثقة فيهم . إلا أن تقدم تلك الثقة للصفوف اعلى عن الجميع انطبعا سلبيا لا بد أن نتصالح في مصده .

لقد تناولت الصفح منذ أكثر من عام قصة الخلافات بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمستنكرات والاهتلات المتبادلة بينهم . التي مست الجميع .

وكانت واحدا من انتقادات ارتباط الفقهاء بالبنوك وشركتها الاستثمار وتأثير ذلك على مصتهم وحيثهم والمفارقة . واقترح حلا لذلك . انشاء جهة فقهية موحدة . منفصلة عن البنوك والشركات لتتولى ممارسة الفتوى والرقابة الشرعية على تلك المشروعات . إذ استغلالتها ادعى لحيثها . وإن لاعضائها من القبل والقال . ولحيث الفقهاء علم من اللفظ الذي يجهد الآن ويوغل فيه بكثر مما ينبغي فلتريصون والصقلون في الله العكر جاعزون ورهن الاشارة في كل حين .

ولا أريد أن احصل أو أزيد . فليس الهدف تعداد الفترات ومواضع الزلل . وإنما الأهم هو الصورة التي استقرت في الأذهان وخلصتها أن جهة الفقهاء حكمة وسهولة الاختراق إلى جانب معاشلتها من التفرق والتشتت .

وقد كان ذلك الشقاق أحد الأسباب التي عطلت عمل مجمع البحوث الإسلامية وباعت به بالذات وبين مواكبة حياة النفس والعيش وسط مشكلتهم اليومية . إذ شغل المجمع بهمه عن عموم الناس . فبالتة الاجتهاد او تعطلت طوال سنوات ثلاث . في زمن تتوالى متغيراته يوما بعد يوم .

في ظل غياب دور مجمع البحوث من السلسلة . والفراغ الذي نشأ عن ذلك . تصرف البعض على اساس الامر الواقع . بمنطق أنه حيث لا يعمل فهو إذن غير موجود . وكان هذا المنطق موديا إلى تجاوز . وأحسب أن مبادرة الماضي إلى التصدي للامر كانت من الجليل ذلك .

لكننا نصيب أيضا أن الموقف أصبح كان يقتضي أن يبحث أمر المجمع لتدبير فيه الحياة . بدلا من تجاوزه والمفارقة بمبادرة اختصاصه والتعجيل في حسم مسألة حيوية مفروضة عليه منذ حوال ثلاثة عشر عاما . في حين لم يجد مغمضوج ذلك الركنش المخفى . !

### حكاية « التوجيهات »

قليل أن هناك « توجيهات » . وذلك هي القضية الرابعة ! فليس خفيا على أحد أن مقولة « التوجيه » . وأصلها في مختلف الوسائل السياسية والفقهية في مصر . وأن بعض المسؤولين يريدونها في مواجهة المعارضين أو المتخططين . وفيما أعلم فإن الإمام الأكبر شيخ الأزهر بلغه تلك المقولة فتمردى مدعى مسحتها . وسأل المسؤولين في مصر صراحة في الموضوع فجماعه الجواب على لسان الدكتور يوسف في وقتي رئيس الوزراء الذي زاره في مكتبه وأبلغه بأن رئيس الجمهورية ليس له أي توجيه في هذا الصدد . وأن الشأن

الفقهي متروك كله للفقهاء أنفسهم يترقبون في صده مستترجيب إليه ضمائرهم وما يحقق مصالح الناس . من جانبني أضيف أنه ينبغي التفرقة بين دعوة إلى حل مشكلة وبين توجيه يعطى في اتجاه معين . أو ترغيب بحل دون آخر . والدعوة لها مثيرها لمن حتى الدولة إذا اعترضت سيرتها مشكلة أن تطلب أهل الاختصاص بحلها ومن الشلعية الإنسانية والمنطقية فلا يستبعد أن يكون هناك عواطف تعميل في هذا الاتجاه أو ذاك . لكني لا أحسب أن أحدا في الدولة يمكن أن يبلغ بعواطفه تلك مبلغ البحث على تحليل الحرام أو تحريم الحلال .

تلك نقطة ينبغي أن تكون واضحة حتى لا ينجس . أو يزياد . أحد على أحد .

لكن هناك موقفا سياسيا وآخر اعلاميا . يفران الشكوك والشبهات حول تلك النقطة الدقيقة بغير داع أو صبر .

على الصعيد السياسي فإن مور وزير الأوقاف في العملية بغير علامت استغلام كبيرة .

في تصريحه المنشور يوم ١٣ أغسطس الماضي ذكر أن الدولة تترك تقرير أمر العلاقات المصرفية إلى « علماء الدين » وبخاصة دار الافتاء . باعتبارها الجهة المختصة بها اصدار الحكم الشرعي ! - وذلك تقرير غير صحيح من الناحية الفنية إذ أن نفس القانون الصريح يقضي : كما نكرنا - بأن مجمع البحوث الإسلامية هو جهة الاختصاص في هذا الموضوع .

لقد كان هذا الموقف بالذات مصدرا للخط لإيزال مستمرا حول اختلاف المواقف بين الماضي ومؤسسة الأزهر والقبل بأن تقديم الماضي ودار الافتاء على ذلك النحو الثلاث المنظر سببه أن موقف الرجل يصطف هوى ويلقي ترجيحاً من جانب بعض المسؤولين وذلك لخط اساء إلى موقف الماضي بلكر ما اساء إلى الحكومة .





والطرفان في غنى عن ذلك كله. الملقى يجمع رأيا قاهيا موجودا في السلطة وله ذلك كأي علم مسلم كما لنا. وينبغي الإقبال من شأنه أن يجد بين المسؤولين وعامة الناس من يرحب به ويستفحح اليه. ولم يقل أحد بأن الملقى ينبغي أن يثبت مصداقيته بمعارضة الحكومة والحكومة ليست مضطرة لأن تنحاز إلى طرف دون آخر في أي خلاف قاهي وإن تعلق بالمعاملات المصرفية. ولربما في استقرار تلك المعاملات لا تعني أنها تواجه كلفة، إن تحل إلا بغزو الملقى وأبعاده شهدت الاستعتر أو حتى فوائد البنوك على الصعيد الإعلامي فإن وكفة الصف القومية ومظاهر التوجيه الإعلامي الأخرى بدت متخلفة أراي الملقى وغير مؤسسة المجال للراء الأخرى، التي لم نجد متنفسا لها إلا في بعض صف المعارضة.

قال لقل بأن ثمة مصلحة عليا اقتضت ذلك. فالمصلحة باتت تهدد الاقتصاد القومي وأن الشكوك المذرة حول المعاملات المصرفية بلغت الناس إلى الاعتراض عن البنوك الوطنية. وتوجيه مسيراتهم إلى البنوك والمشروعات الإسلامية التي ما انفكت توسع من أرضيتها يدعو أنها خالية من شبهة الربا. وحل هذه المشكلة سيؤدي إلى حل مشكلة البنوك. والاقتصاد القومي يكتال.

تسائلت: هل هذه مشكلة حقيقية أم وهمية. وأن كانت حقيقية أما هو جميعا؟

ذلك الخطر الوهمي

هذه هي القضية الخامسة... قال الراوي أنه بعد الأخلاق طف شركات توظيف الأموال التي كان مجموع ايداعها كما ذكر رسميا حوالي خمسة مليارات من الجنيهات فلم يعد في السلطة المصرفية المصرية غير مشرعين اسلاميين اثنين (ينكبن) وثلاث تشكل حديثا. وهذه

المشروعات يختلف وضعها تماما عن وضع شركات توظيف الأموال فهذه الأخيرة لم تكن خاضعة لإشراف الدولة. بينما البنوك الإسلامية خاضعة للإشراف المباشر للبنك المركزي ومقاتل في جزء من النظام المصرفي المصري. ولأنها كذلك فقد سارع البنك المركزي إلى دعم واحد من تلك البنوك الإسلامية عندما واجه بعض الخائب المالية هذا العام. وتجاوزت قيمة الدعم ١٥٠ مليون جنيه.

من ناحية ثانية فوسط غلبة المصرف القائمة في مصر، التي يقوم على أرضها مائة بنك بينها ٤٠ بنكاً اجنبياً، لا يقل أن يكون هناك خطر على النظام المصرفي من ينكبن اثنين ودانهمما لا تتجاوز ملياري من الجنيهات وثلاث ولد حديثا ولم يبدأ في تلقى الودائع بعد.

ثمة نقطة أخيرة هنا هي أن التحول من بنك إلى آخر في مصر لاخطر منه طالما أن الجميع خاضع للبنك المركزي وفي قبضته ولكن الخطر الحقيقي والمشكلة الأكبر هي في تسرب أموال المصريين إلى خارج البلاد وهي عملية معروفة أنها سليفة على انشاء البنوك الإسلامية واستمرت بعد ذلك حتى وصلت قيمة أموال المصريين المودعة في البنوك الغربية إلى رقم يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليار دولار.

على أرباح الأموال والأمر كذلك. فإن كانت هناك أزمة فهي وثيقة الصلة بالسياسات المالية والاقتصادية وعناصر الطرد فيها ومن المفصلة والتصرف أن تعلق على شجب البنوك الإسلامية.

هل يعني ذلك أن يترك أمر شرعية المعاملات المصرفية مطلقا بغير حسم؟

هذا هو السؤال - القضية - الأخير.

ليس ذلك واردا على الإطلاق فالدعوة ملحة إلى تقوّل رصين وممثل للموضوع من جانب كل الأطراف ليمضي البحث في سلحته وبين أهله وإتراف ابدى المشجعين والمفوحين بالتوجيهات والضغوط. وليتق الله أهل اللغة في خلق الله أن وجدوا شبهة الحرام لتقبلهم إلى البديل الحال. برافق وفي غير عسراو مضرة وليكونوا مع الناس لا عليهم ومع الحق في كل حين. وليس بين الحين والحين □





المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٨٩

للتشروالخدمات الصحفية والمعلومات

### شهادة استثمار رابعة

تجوزى الآن دراسة لاصدار شهادة استثمار رابعة فئة ( د ) ، تتميز بالماند المتغير ويصرف كل ثلاث شهور . لتحقيق دخل دورى للمستثمر الصغير ، صرح بذلك نصر طنطاوى وكيل ابل وزارة التخطيط ورئيس قطاع الدرامج بنك الاستثمار القومى ، وأضاف بان هناك لجنة مكونة من بنك الاستثمار القومى ، وادارة شهادات الاستثمار بالبنك الاملى المصرى ، تدرس حاليا الاجراءات التنفيذية لاصدارها .







المصدر: الأذهان

التاريخ: ٤ أكتوبر ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأيان حول قضية البنوك والإسلام

### بإفضلية المفتي أحبك واشد على دينك أوارجوك اعطهم هذا الدواء

الفنوصية يوجد في داخله فريق كبير ينادى بضروة [تحميد النسل] يتزعمه [صبي] متفهم ركب موجة الإسلام مؤخرًا والتي [على غير] ومن مدة اكدنا لهم ان الدين - اي دين - هو عظيمه وعبادة وأخلاق [وان ميدان] الأصل - المساجد والجامع والتكايا والزوايا والخانقاهات والربط وطلقات الذكر و [حضرات الصوفية] و [مجالس دلائل الخيرات] ... إلخ وإن إذا غادر هذه الأماكن [المبركة] تغيرت كينونته كما يحدث للسكة إذا -

خرجت من الماء وكالماء قد قوما في وجهي ب- [الكلبيات] المعرفة كالتبوية والتبعية لجهة أجنبية والسير وراء الغرب وحملوا على حملة شعواء بل ان

#### خيل عبد الكريم

بعضهم [كفرني] [لاني] انكرت ما هو معلوم من الدين بالضرورة [وطلب مني] القوة والرجوع الى حظيرة الاسلام واللق انني لم اكن اتوقع ان يقدم

[عبد الناصر] بهذه السرعة البرهان على صدق هذه [الدعوة] التي تنصت بها . ان لم يمش وقت طويل حتى قامت [عكة] لرب السماء بينهم على [قوائم البنوك] وانفسوا فريضي

مفها كمار جهادية يفتن بطلها . وعطاء اجلاء بها ليل يفلون بحزنها . وكل فريق قدم ادلة [شغل الرجل القبر] والجمال القدر] وثقل السفر وتذهب البعوض وتضهر العيد واحترار محوور المسلمين وصاحوا احرام هي ام

رجل - سنة . وتحولت شوارع سن- التي سارت فيها النسوة الى [عرجة] المحاب تحولت الى [كينال] فقد ظهر [المحاب المندش] و [المحاب] [السودة] و [المحاب المصقب] و [المحاب البونيه] .. إلخ وترى الآن من تردي المحاب وسيقلها مكتوبة وترى المحبة التي تنصع [مكياع] على [الاخر] ومنذ البدء والواقع يفرض نفسه على [النصر] ويتجاوزها ويتخطها والذي يماري في هذه الحقيقة فبهنا وبينه [علم الناسخ والنسخ] احد علوم القرآن .

ومنذ اعوام ظهرت لي في هذه الصفحة حقلة بعنوان [تحميد النسل او الكرامة] فهاجمني [الاخوة] وردوا بان فرنسا تنصع على زيادة النسل وهي مخالفة مكتوبة لانها قياس مع الفارق تمسكو بالحديث الفاسد [تناكروا] تناسلوا ... إلخ [الذي قلنا لهم إنه يرد على اسبيل القلب - واليوم نشق] التيار السفوي [على نفسه في هذه

احد اصقلني الاعزاء كلما قرا مقالة في [الايها] قل لي انت ومن على شطرك ممن تسمون انفسكم ب- [اليسار الاسلامي] تنفخون في قربة مقطوعة وتؤنثون في مخالفة وتسمعون ضد التيار ومن يقل ذلك فنصروه معروف . ان خصوصكم [في الراي] يمكن كل شيء في ايديهم مئات الآلاف ان لم نقل الملايين من [المثرو بولارات] العربية والاجمعية . وترسلة نووية من وسائل الاعلام كم هائل من الكتب والمجلدات والصحف والمجلات والدوريات محلية وعربية واوروبية [يهدد التي تنطع في عواصم الفرنجة] وعشرات الساعات التي ثبت كل يوم من الاذاعين المسوعة والمرئية حتى الكسبيات [المعاة] بطح [المهيجين الدينيين] لاتفتن انها [طبعة محلية] بل هي [مدعومة]

فاين انتم من هذا الطوفان المكعب الذي يجرف امهه اي شيء او شخص او جماعة تكلف في طريقه ؟

واجيبه في كل مرة . ان صاحب [الرؤية] ولا اقول الرسالة . اذا ليس وكلف عن تبليغها قلته يحكم على نفسه بالفناء ولا تنس ان الكتاب المقدس يقول اسألوا عظموا وأقرعوا يفتح لكم . فريد ملايها . انن استمعروا في [القرع]

واحد الله تعالى ان ماسطوره في مؤلفاتنا وابحاثنا ودراساتنا ومقالاتنا ومحدثات به في الشوات والمناضرات طلق يؤتي شاره وكنا على لغة من ذلك . ولم يباش طريقة حين . وان ان العيز المتاح لهذا الغلل شيق ولايتكني لاحصاء وتعداد تلك الشار فبني اجزيء منها الاتي :

منذ سنوات كتبت في مجلة [الطبعة] في اصدارها الثاني بحثا عن [الاحزاب في الاسلام] فصارح [الاخوة] بانكار الفكرة وزعموا انه لا يوجد في الاسلام سوى حزب الله وحزب الشيطان واليوم يقومون بتأسيس احزاب لهم ويميلون الدنيا صياحا بحسبهم في اشعارها .

ول ذلك الوقت تكلم الاستاذ السفير حسين احمد امين عن [الحجاب] الذي على من [مفريات الاثاريين] و [مشاخص التاريخ] فناقض به [الاخوة] تهمه اشاعة الفاحشة بين المؤمنين واكن كما هو مستوم فرض





المصدر : الأذهان

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٩

فاجأتني احد جيرانى بعد عودتنا من صلاة الجمعة قل لي افادك الله هل افتح الشياك لم اتقه ؟ فسألت : أى شياك تمنى ؟

اجاب الفوائد : من تأخذ بفنائه بشأنها فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر ام فضيلة مفتى عموم الديار المصرية ؟

هذه نتيجة حتمية لأخراج [ الدين ] من مبدئه الطبيعية التى ذكرناها أنفا وجهه الى خارجها الى الدنيا التى هي بنص الحديث المنبئ الشريف الناس اعلم بشؤونها وإذا كانت هذه المعركة المهولة استمر اوارها بين اكبر مؤسستين دينيتين رسميتين في مصر المحروسة [ الأزهر الشريف ] و [ دار الافتاء ] ، يبع كل منهما كوكبة من [ الشيوخ ] الامثال في مسألة بالغة الصغر [ الله واثق ] فكيف يكون الحال يا [ عبده النادم ] اذا سمعتم الدين إلى ميادين الدنيا الواسعة الأخرى ؟ وماذا تتوقع ، شكتم ؟

هل مما يثقل وكرامة الاسلام ان [ يتبرج ] الناس عليكم وانتم تسكونون بخناق بعضكم البعض ويرى كل فريق منكم الآخر باب شع التهم ؟

عودوا بالدين الى [ المسجد ] حيث وقاره واعتباره ولا تدفعكم اعداءه شخصية او مصالح طائفية او مذاهب ذاتية الى تزيث الادحلام في مسائل لاهلته له بها لا من قريب ولا من بعيد

اما مفتى عموم الديار المصرية فله من التحية لانه يتنوء [ الشجاعة ] وضع الأمور في نصابها الصحيح ويبتعد [ بر ] بمسألة من تحت الماء [ ليفهمها من يريد ويفهمها من سأل ] الانقضاء ، المثل وغيرها لها اختصاصها واستاذنها وهم اعلم من [ غيرهم ] بشؤونها اما [ الآخرون ] فلم يحق الفتوى في [ العقيدة والعبادة واخلاق ] وهم مجالات سامية وجلية ، وتامعهم الناس عليها وعلموا فيها [ به ] ، فهم اخبرون [ و ] خاطرون [ الايمان ] ، و [ مراعاتهم البليدة ] لتحقق من وراءها ما خير عميم للاسلام والوطن

يا صاحب الفضيلة [ ارجو ] ان اعطهم هذا الدواء [ مع الاعتذار للاثارة الكبر احسان عبد القدوس ] - عه لى الله له بالشعاع - احد ابرز ائمة كتاب الرواية العربية رغم انوف [ الاسلام ] ، بل ما لهم بفتاواك الجريئة المستبصرة مرديا منه حتى ينوبوا الى رشدكم ويعودوا الى صوابهم ولا يتبعوا دينهم يهرس من الدنيا قليل ولا يتجربوا [ به ] [ الاسلام ] ويدعوهم في حلقه ويتكبره في وطنه الذى حده الله تعالى له وهو [ المسجد ]





## كلمة إسلامية في المعاملات البنكية.. خداع المجماهير

بخطي من يعتقد أن إيداع الأموال في البنوك استثمار جيد ومع ذلك يضطر الإنسان اضطراراً أن يودع ماله في البنوك من أجل الاستثمار والمحافظة على الأموال في مكان أمين بعيداً عن السطو والسرقه والضياع ومن الأفضل استثمار الأموال في التجارة أو الصناعة له من العائد المجزى والمساهمة في الإنتاج والعمل ولكن قد يحزن الفرد عن تشغيل ماله لأسباب كثيرة منها عدم الخبرة وضاعة رأس المال الذي في حوزته لاسيما وأن الانتفاضة الاقتصادية الحديثة تقوم على التخصص وتقسيم العمل واه استخدام الأساليب العلمية وإمام تحف العملية الإنتاجية تنعكس الجهود الفردية لتحل محلها الجهود الجماعية التي تنجبه في إنشاء الشركات المساهمة وغيرها في التجارة والصناعة وهذا تلعب البنوك دورها في تنمية النشاط التجاري والصناعي

### أحمد زين السالك

الموقف أن يقفوا تحت لافتة الربا فالربا جريمة لم تركب بعد . ويقول من الثاني نستطيع أن نؤكد أن قيمة ما يودع في البنوك في عام لا يساوي قيمة السلع والخدمات التي تنتشر بالموجة العالمية لارتفاع الأسعار ، فالمالغ المودعة في البنوك بإضافة الفوائد لتساوي على الإطلاق القيمة الشرائية التي تنتشر بارتفاع الأسعار

ويعتقد آخر فإن إيداع مبلغ معين في البنك يقللته كميات مقابلة من اللحوم والأسماك والبش والخبز والسكر والزيت الخ . وبعد مرور سنوات الإيداع نرى أن ما أودع مضاعفاً إليه الفوائد لا يؤدي إلى الحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات فأن الربا وعلام الصراخ ، والعويل وأقام فصيلة المفتي الدكتور - محمد سيد ، فطشوا في إعلان بيان يؤكد على شرعية الأموال المودعة في البنوك ومع بساطة هذا الموضوع رأينا وسعنا تشجيعاً ل بعض رجال الدعوة ظناً منهم وبدياً سليماً أن البنوك لا تقوم إلا على الربا بينما جريمة الربا أقدم وأعمق من كل ذلك و آراء ذلك كله فالبنوك المسماة بالبنوك الإسلامية مستفد أكثر من عملاتها بسبب فتنة ، على . . . . . التعامل مع البنوك الوطنية والإيطحي أن البنوك في مصر و في العالم الإسلامي تودع أموالها في البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة والبرامح الأوروبية ثم تضع كلمة إسلامية على المعاملات البنكية لخداع جمهور المسلمين والاسلام مراءى وحتى لا يستخدم سلاح بيد المتفعين الذين يتكبر ويصرون على صياح مصالحهم دون النظر إلى ، الصالح العام وأقام الاسلام فيما لاينبغي من برائن الربا والنظم والاستغلال

ويشهد العالم في هذا القرن كثافة سكانية كبيرة ، ومضترات ومئات الأسر يعيشون تحت أسقف بناء واحد وكذلك حشد كبير من الصناع والعمال بعد بآ لئات أو الآلاف في داخل المصانع كصناعة الفزل والنسيج وغيرها . وهذا راجع إلى التطور العالي السريع في شتى مجالات الحياة في كل مكان في العالم ونسب من ذلك وجود هيكل تنظيمية ثابتة كالبنوك والمنطقها المالية ودورها في التدويل والتنمية ، ومن الأمثلة الملموسة في مصر الدور الذي لاه به بنك مصر في البيان الاقتصادي المصري منذ مطلع القرن العشرين الذي ساهم في نشأة الشركات المختلفة بغسل استثمارات المودعين من المصريين .

وبالرغم من هذا التطور الاقتصادي المدهش إلا أن هناك نعمة تتردد بين أن وآخر تحرم إيداع الأموال في البنوك الوطنية بحجة أن هذه البنوك تقوم على الربا . والواقع أن الربا جريمة ومثلها في ذلك جريمة الزنا حيث تشابه الكمثتان في الحروف وتختلفان في وضع النقاط على الحروف ويحدث التشابه مرة أخرى من خلال الإستغلال الذي يقع على العباد

ويعاني الإنسان من سوء الإستغلال الذي يوقعه في براثن الظلم ، ولقد حرم الله الربا لما له من قهر شديد يؤدي إلى اضطراب الأواء قبل أنتهائهم لعدم قدرتهم على السداد ولقد نهى الله سبحانه عن ذلك بشدة ، لا تقتلوا أولادكم خفيئاً أطلاق . . . . . ولا ترضوا بقرية الربا منب الحزن فيما يتعلق بإيداع الأموال في البنوك . باعتبار أن فوائد البنوك تعتبر من قبيل الربا

وفي الواقع أن الربا كما دينا هو استغلال القوي للضعيف ، والبنك يمثل الجانب القوي بينما المودعين يمثلون الجانب الضعيف ومن هنا لايتحقق الإستغلال الظالم بالنسبة للمودع وبالتالي لايمكن للدينين في هذا





المصدر :

النور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٦ أكتوبر ١٩٨٩

## نحن في انتظار

# الخمسة يا فضيلة المفتي !!

## الأعداء يسيحون التعامل بالربا معنا ويحرمونه فيما بينهم

الإسلام دين يقيم مجتمعه على التآخؤ والحب . فهو يتجه إلى قلب المسلم مباشرة لينمي فيه عاطفة الرحمة والأيتار عن طريق الترغيب والترهيب . وذلك لتحقيق مبدأ الأخوة والتكامل بين المؤمنين ثم بين المؤمنين من ناحية والإنسانية كلها من ناحية أخرى وذلك لينبسط على أسباب الحرب الطبقية التي أرادت الشيوعية أن تقضي عليها بانتزاع أموال الأغنياء بحجة تنوير الطبقات فاشعلوا نكر الحقد والغش في القلوب وذلك لأنهم تصاموا مع الظفرة التي فعل الله للنفس عليها .

فقد أراة الله عز وجل أن يكون النفس طبقت في المجتمع الإنساني حيث يقول : وهو الذي جعلكم خلافاً الأرض ورزق بعضكم فوق بعض درجات ليلبؤكم فيما أنكم ، ولم يجعل الله عز وجل هذا الاختلاف والتميز ذريعة لاذلال الضعفاء والمخلفين . بل جعله وسيلة من وسائل الامتحان والأيتارة للبشر حتى يقيسوا سلوكهم ودرجة إيمانهم وشكرهم على ما آتاهم . وبهذا يجمع كل الدرجات أو الطبقات في أمر واحد من الأضوة الإيمانية والأضوة الإنسانية .

ومن المريب أن تتور الخواصف ضد الإسلام وأهله الذين يجهرون بتحريم المعاملات الربوية ويقولون إن التخلف الذي تعيشه البلاد الإسلامية سببه أن المسلمين يرفضون التعامل بالربا .

وبلغت الأمر القصير على الحالفين على الإسلام وأهله وإنما اعتنقهم ونسل ربكهم بعض من يتنصرون للإسلام بل من حصل على أعلى المراتب

العلمية فيه . مع العلم أن الإسلام لم يكن بدعاً بين الشرائع السابقة فقد حرم الربا في التوراة والإنجيل فقد ورد منسوباً لسيدنا موسى عليه السلام . إذا القرئت فطمة للغير الذي عندك فلا تكن له كالرأبي . وفي الإصحاح ٢٣ من سفر التثنية : لا تقرض لكك ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض يربا . ولكن المريب في هذا الأمر أنه خاص بما بين اليهود وبعضهم البعض فقط ففي الإصحاح نفسه : للأجنبي تقرض يربا ولكن لا لأجنبي . ولكن لا تخشك لا تقرض يربا لكى يتركك الرب الهك في كل مأكدة اليه بك . وذلك هي العنصرية التي يستحيل أن تصدر عن سيدنا موسى عليه السلام .

واستمر التحريم في المسيحية حتى قيام حركة الإصلاح وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية . فتلقت الكنائس جميعاً على تحريم الربا بل أن «مارتن لوتر» شدد في التحريم حتى حرم تكفراً من الببوع وكثيراً من الحيل التي عهت لترويج

المعاملات الربوية باسم التجارة . ومن هذا يعلم لماذا يجارب المفسرون الإسلام ويدعون أهله للتعامل بالربا لهم يوم لا يربون فيها إلا ولا ثمة خاصة وقد تعلموا من حبارهم واسلموهم أن الربا محرم فيما بينهم فقط وذلك لأنه يدمر البلاد والعميد . وهذا مفسعون له في بلاد المسلمين منذ أن فلتت للإسلام دولة . لهذا ليس بغريب أن يقع منهم ولكن الذي يذهب الحال أن ينضم اليهم فضيلة المفتي ويذهب مذهبه وهو سلم والحمد لله

### بقلم

الشيخ إبراهيم نصار  
من علماء الأزهر

يا فضيلة المفتي الرجوع للحق فضيلة والقول لك يا فضيلة الدكتور لو كان هؤلاء يسمعون لخيرنا ونقطع خياط قلوبهم حاضرة من أجفنا ويههون الإسلام بأنه هو الذي يعوق حركة الحضارة في بلاده بشتمهم والمعاملات المصرفية القائمة على الربا :

لو كنوا صافقين حقا في مشاعرهم نحو أمة الإسلام لمكانا يمتحنون الأسرار العظمى عنها ؟ والحق أنهم أربوا أن يمرغوا أمة الإسلام في الوحل الذي تروا فيه . مصداقا لقول الله سبحانه : ودوا لو تكفروا كما كفروا فكفروا سواء فلا تتخذوا منهم أولياءه .

لذلك لا نهاد لهم ثائرة حتى يفلحوا بعب الجدل حول فوائد الودائع المصرفية والاقتراض ببلدة والربا







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ أكتوبر ١٩٨٩

المصدر :

الرسالة

الاستهلاكى والربا من تجل التجارة وحول السبب الذى من أجله حرم الربا وعلى هذا اتصحت المعاملات الربوية مثل شهادات الاستثمار وتشجيع الادخار والتأمين على الحياة والسيارات والطائرات .. الخ ..

ولقد تذبذبت العقلاء الى خطر الربا وولجوه على العلم من نمل وخراب والفتن فى بلاد الاسلام فاعلوا النكاح من جديد واستحدث نظام البنك الاسلامى وشركات تمويل الاموال التى البتت جدرانها وجودها فى زمن قيسى لم يسبق له مثل الا فى عهد حكم الشريعة الاسلامية .

ولكن الشياطين الاقتصاديين واصحاب الاموال الاجنبى الذين سيطروا على الرؤساء والملوك المسلمين لم يهدأ لهم بل حتى ضربوا هذه الشركات . ومكان لهم ان يصلوا الى غرضهم الا عن طريق هؤلاء الشوكة الذين ملكوا مقدرات البلاد والعباد والاساق يتكلمون للاسلام ولا يهدموا حيله فى الحصول على لقوى باطلة تؤيدهم فى لعلم منسوبة للاسلام .

**ماذا جر الربا على العالم ؟**  
لقد ضمن الاسلام نفعها الاقتصادية

فريدا من نوعه فى العلم فقد قام نفعه على قاعدة جسيمة فى مرتبتها وهى قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ، من هذا التعاون الذى جعله الله اسما يقوم عليه المجتمع الزكاة .

فلو اننا قلنا بانحصاء دقيق الموازنة بين ما يجمع من الزكاة من اموال الاغنياء وبين ما تخصصه اى دولة فى العالم لانفاقه المجزية والمحتاجين . لو جئنا ان حصه الزكاة الاسلامية تفوق مقدار العون فى الميزانيات الحديثة ولاسيما ان الزكاة تؤخذ من الفنى عنده لهى لاتعتبر منه نقشا بل حقا معلوما يأخذه المحتاج فى عزه واباء . وليست الزكاة

هى المصدر الوحيد بل هناك صدقة الفطر والتطورات بانواعها . بل يوجب الاسلام اعادة المكثوف والحجاج مدام لقوه المسلم يستطيع امداده بما يرفع عنه كل الحرجة .

قال تعالى : ارايت الذى يكذب بالعين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام السكين فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم براعون ويمننون بالمعوز . صدق الله العظيم قال عمر بن الخطاب راس الماعون الزكاة وانما المخل والايرة .

مجمع متعاون غنية رحيم وكثير عزيز امين .

فمن اين تاتي الضرورة والاضطرار حتى تنجا الربا بالفضيلة المفقطة المطلوب منك ان ترفع عبيدك بالنفادة بتطبيق شرع الله فورا ترفع بدا بالكتاب المبين والاخرى بها استقلت اذا لم يلب طلبك .

لها نحن نلحق العلم ونجر نيل الجنة والنل والعلما مما اصعبنا من تعطل شرع الله تعالى وخاصة عندما نسينا ربنا ورضينا بحدونا بل قبلنا التقدير وحلونا الله ورسوله بالربا الذى دمر اقتصادنا حتى احدثنا للغة العيش من تحت قدم عدونا فاسلونا على اعراضنا فامست مفادع النصارى مطعونة تحت اسم المسيحية واصبح الرجل ديلايت ، جمع ديوت . تحت اسم الحضارة والتلفح !!

ولقد صدق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : الربا سبعون حوبا . اى الى ما - اهونها كاذب يتكبح الله - لذلك سعى الله عز وجل للرابى - كفرا لقيما - فى قوله تعالى : يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار الاثم . قال ابن كثير . لان الربا يربى بما يصم الله له من الطلال ولا يتكفى بالكتسب لاجاب فهو يسعى فى كل اموال النفس بالمعامل بانواع المكسب الخبيثة . ولقد لعن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كل الربا وموكله وشاعبه وكتبه وذلك لما فى الربا من الشناعة والفسوق وفقدان الرحمة واستغلال كوارث النفس لاشباع الجشع الصارخ فى اعطافهم . الامر الذى غفلت عنه شانه كما ورد فى الحديث السابق ان صور اعله فى صورة من يتكبح امة وابس بعد هذا بشاعة ومهينة .

ليس الربا هو السبب الذى اتاح الفرصة للاجانب ومهد للامتيازات

الاجنبية وسوغ الاحتلال واغزو البلاد باسم المحافظة على الحقوق وضمان سدادها ؟

هذا الذى جرى ويجرى من اخطار الربا على الافراد والامم وهو الذى من اجله اشد الاسلام غلبة الضدة فى تتبع الاضياء التى تشبه الربا من المعاملات والمصطلحات التى ليست صريحة فى ذاتها واعفا يمكن ان تؤدى الى الربا . فحرم هذا وذلك مثل بيع الخضر وبيع الغرر والعينة وبيع الحصاة والاملاسة والمفازة وحيل القبلة والمزينة والمحكمة والمفازة والمخومة الخ ..

ليفتق هذا الشر الذى يوشك ان يصفى بالانسانية كلها فلكل لاتجد مبرايا الا وقد فقد ادميته وبقى روبايع الرحمة واستهان بالشراف والعرض ودان بالخيال والشح عشقا للعلم واعصم فى كذبة بالقبيلة المفقطة

لابد للمسلم ان يعتقد ان هناك استحالة فى ان يكون امر خبيث مثل الربا ويكون فى الوقت نفسه حذيا لقيام الحياة والتقدم . وانما هو سوء فهم وسوء تصور والسبب هو الدعاية السخيمة الخبيثة الطاغية التى دابت ليجالا على يث لغرة ان الربا ضرورة للفهم الاقتصادي والعمرانى . وهذا خداع انطى على بعض العلماء من المسلمين بالقبيلة المفقطة هذا والا ففطن فى انتظار ابرقة الخمر بالقبيلة المفقطة !!





المصدر : ..... السور

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المفتى .. والحكومة .. واليسار

## المصري !!

### هللوا لفتواه الجريئة لباحة ربا

### شهادات الاستثمار

### وتجاهلوا فتاواه التي تخالف

### هواهم !!



هذه بعض فتاواه



المنسية :



عندما أصدر الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية فتواه بالبحلحة لوائحه تمديدات الاستثمار والفوائد الربوية المحددة لمستفيقي التوفير .. سارع المسؤولون الحكوميون وكوادر اليسار المصري إلى الإشادة به وبقفواه المصرية التقدمية . وبلغ بعض المسؤولين بالتحاكيه على أنهم سينفذون فتاوى المفتي على الفور . واكدوا أيضا أن فتاوى الدكتور طنطاوي يجب أن تستقر . لأنه مفتي الديار المصرية . ونسى هؤلاء المسؤولون واليساريون أو تناسوا أنه سبق للمفتي الديار المصرية أن أصدر عشرات الفتاوى التي لم تعمل بها الحكومة ولم يهتم بها اليسار وقبيلتها . صحف هذا المستكر وذاته . بل تجاهلوا ولا هذا التحقيق نستعرض عددا من الفتاوى التي أصدرها المفتي . ولم يهتم بها أحد إلا من يعارضون المفتي اليوم من المعسكر الإسلامي .





المصدر: النور

التاريخ: ٤ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● حفلات رأس السنة ..

حرام

● عقود شقق الأوقاف .. ربا

نسئله

● التامين .. ومكسب الكوافير

حرام

حيات المؤمنات لا تميز بين ما نزلت به من آيات وحيثما نزلت

● حفلات رأس السنة .. حرام





### حرام .. حرام ..

ففي عدد جريدة النور رقم ٣٠٤ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ قال فضيلته بالحرف .. أن احتفالات رأس السنة بالصورة التي تتم بها حرام شرعاً .. ولا يقربها دين سموى صحيح .. وإذا حدث في أي احتفال ما يتناقض مع آداب الدين الإسلامي وتعاليم الأديان السماوية والأخلاق الكريمة والسلوك الحسن كشرب الخمر .. واختلاط الرجال بالنساء .. فإنه لا يشك عقل في حرمة .. وكانت نتيجة فتوى المفتي .. ان استمرت الحكومة في رعاية حفلات رأس السنة .. بل ان كبار المسؤولين يشاركون في هذه الحفلات ..

### مكسب الكوافير .. حرام

وفي عدد جريدة اللواء الإسلامي رقم ٣٧٣ الصادر في ١٦ مارس ١٩٨٩ أصدر الدكتور سيد طنطولي فتوى أكد فيها ان مكسب الكوافير .. حرام وقل في فتواه بالنص .. وأجب على المرأة ان تستر جسدها من قمة رأسها الى القدمين .. وفقط يباح لها كشف وجهها وكفيها .. وحرمت النظر اليها من غير زوجها .. ومحارمها الذين يبينهم الله في الآية الكريمة «لن للمؤمنين بعضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أكرم لهم ان الله خير بما يصنعون .. الآية .. هذا امر من الله تعالى للرجال والنساء على السواء بان يعضوا ابصارهم عما حرم عليهم .. ولا ينظفوا الا الى ما أباح الله لهم النظر اليه .. لأن النظر داعية الى فساد القلب .. وذريعة للوقوع في المحرمات وقد روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ان النظرة سهم من سهام ابليس مسوم .. من تركها مخالفتي أبذلته ايماناً يجد خلواته في قلبه ..

القائمین غرر وضرب لأن شركة التأمين تأخذ الأقساط من المتعاقدين معها وتستثمره في القروض الربوية وغيرها، ثم تدفع من أرباحها الوفيرة ما يلزمها به عقد التأمين من تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالمؤمن عليه مع أنه لا تدخل للشركة في أسباب الخسارة لا بالمباشرة .. ولا بالتسبب فلقرآنهام يتعويض الخسارة ليس له وجهه الشرعي، وإن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضى عقد التأمين لا وجه لها شرعاً .. بالطبع لم يسارع المسؤولون الحكوميون الى اخلاق شركات التأمين تنفيذاً لفتوى المفتي .. وتحويل نشاطها الى نشاط انتقالي يفيده خطط التنمية في المجتمع ..

### التعاقيل .. حرام

وأصدر الدكتور محمد سيد طنطولي مفتي الجمهورية فتوى بتحريم إقامة التمثيل .. ومطالب الحكومة والمسؤولين بالدولة بإزالة التعاقيل الموجودة في الشوارع والميادين .. وفي جريدة النور العدد ٣٧٠ الصادر في ١٥ أبريل ١٩٨٩ قال المفتي .. لا يجوز شرعاً ان يبقى تمثال فوق أرض مصر المسلمة لأنه محرم شرعاً .. ويجب على الحكومة إزالة هذه التعاقيل الموجودة .. ولم تلم الحكومة بالطبع بإزالة التعاقيل .. إنما اعتمدت مبالغ مالية ضخمة لإقامة المزيد منها في جميع محافظات مصر .. بدعوى الشكل الجمال !!

### رأس السمكة

أصدر المفتي .. أيضاً فتوى بان الحفلات التي تقام في رأس السنة

في مائتين عدد جريدة النور رقم ٣١٦ الصادر في ٢٣ مارس ١٩٨٨ أعلن الدكتور محمد سيد طنطولي مفتي الجمهورية فتوى بان العودة الى بدعة تنظييم مسابقات لاختيار ملكة الجمال في مصر امر يحرمه الدين الإسلامي ويخالف خصوص الشريعة الحنيف .. وطالب المسؤولين بالدولة بان يزيلوا هذا العيث الذي يعتبر وصمة على عرل جبين مصر المسلمة .. وأكد في فتواه ان بدعة تنظييم مسابقة لاختيار ملكة الجمال يظهر الدولة بصورة غير لائقة اسلامية ..

• ويدل على سبإح المسؤولون ان تنظييم فتوى المفتي .. ويقرون بها .. هذه المسابقة المشبوهة المخالفة لتعاليم ديننا الإسلامي .. قروا مساعدة الجهات الأجنبية المشبوهة التي تعد هذه المسابقة في التوسع في إقامة مسابقات للجمال في عدد آخر من المحافظات !!

### التأمين .. حرام

في عدد جريدة اللواء الإسلامي رقم ٣٧٢ الصادر في ٢٤ مارس ٨٨ أعلن المفتي فتوى حول التأمين بنظامه الحالي قل فيه بالحرف المعروف في الشريعة الفراء أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو القيمة الا اذا كان قد استوفى على هذا المال بغير حق .. أي ضاعه على صاحبه أو أخذ عليه .. لانقاذ به بجرمه أو بغيره .. وهدمه مثلا أو تسبب أو إتلافه .. كما هو حجر حفرة في الطريق .. فتعطل فيها سيارة أو حيوان أو وضع يد .. وتضمن على مال ولا شيء من ذلك يخالف في التأمين التجاري حيث يقضي التعاقيل ان تضمن الشركة لصاحب المال ما يملك أو يتلف أو يضيع .. كما ان المؤمن لا يعد كليل بمعنى الكفالة الشرعية .. وتضمن الأموال بالصورة التي يجعلها عقد التأمين محفوف بالمغرم والغرم .. ولا تفر الشريعة كسب المال بأي من هذه الطرق واشباهها .. وعقد







قال : ويشربن انفس من امثي  
الخمر ويسموننها بغير اسمها ، وفي  
رواية : لتسحقن طائفة من امثي  
الخمر باسم يسموننها اياه ، وهذا  
هو الواقع الآن مع الخمر ومع  
الربا وغيرهما من المحرمات  
يسميها المسلمون بغير اسمها  
ويستحلونها !!!

الحلال من الواجبات التي امر الله  
سبحانه وتعالى بها في القرآن  
الكريم . وعلى لسان رسوله صلى  
الله عليه وسلم قال الله تعالى  
( يا ايها الذين امنوا كلوا من  
طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان  
كنتم اياه تعبدون ) .. وزوى ان  
سعدا سال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان يسأل الله تعالى ان  
يجعله محبوب الدعوة .. فقال له  
( اطلب مطعمك تستجيب دعوتك )

### عقد شقق الاوقاف به ربا نسيئة

وفي عدد جريدة اللواء المصرية  
يوم ١٨ فبراير ١٩٨٨ اصدر  
الدكتور محمد سيد طنطاوي  
فتوى أكد فيها ان عقد شقق هيئة  
الاوقاف المصرية به ربا نسيئة ..

وقال فيه بالنص : الهيئة تأخذ  
فلانة سنويا فوق الثمن المتعاقد  
عليه مقدارها ٥٪ على باقي ثمن  
الشئق التي تعرضها للتخليق ، ان  
ما تقيده نصوص العقد وملاحظته  
ان نسبة الخمسة في المائة جاءت  
فائدة مفررة على المبلغ الموجد من  
ثمن الوحدة السكنية المبيعة ..  
لان البيع قد تم بالعقد وتسلم  
المشتري المبيع برضا البائع . فله  
الانتفاع به جميعه شرعا بدون  
مقابل غير الثمن المسمى بالعقد .  
واخذ نسبة ٥٪ على الموجد من  
الثمن يكون في نظري التاجيل .  
وهذا هو ربا النسيئة الذي حرمه  
الله تعالى في القرآن الكريم وعلى  
لسان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم .. من هذا قول الله سبحانه  
في سورة البقرة في الآية رقم ٢٧٥  
( .. ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل  
الربا ونحل الله البيع وحرم  
الربا ) .. وعلى هيئة الاوقاف  
المصرية للتخلص من ربا النسيئة  
ان تصيب فوق التكليف الفعلية  
للمعاني الربيع المتكسب .. ثم تبيع  
الوحدة بتمن محدد لا تتقاضى اكثر  
منه .. ولقد حذرنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فيما رواه احمد  
وابوداود وابن ماجه عن استحلال  
المحرمات بتسميتها بغير اسمها



وروى البخارى ومسلم عن ابى  
هريرة رضى الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال  
: ان كتب على ابن آدم حظه من  
الزنا ادرك ذلك لا محالة . وزنا  
العيشين النظر وزنا اللسان  
النطق . وزنا الاذنين الاستماع .  
وزنا اليدين البطش . وزنا الرجلين  
الخطى . والنفس تمنى وتشتئى  
والفرج يصدق ذلك او يكذبه ..

وقد اوضحت الآية القرآنية ان  
على المرأة ان تستر جسدها من شبه  
راسها الى القدمين . ولقد يباح لها  
كشف وجهها وكفيها .. ولما كانت  
هذه النصوص من القرآن والسنة  
قد اوجبت على المرأة ستر جسدها  
وحرمت النظر اليها من غير زوجها  
ومحارمها الذين بينهم الله في هذه  
الآية الاخيرة . كان من شئ من  
جسدها محرما لانه اكثر اثره  
لغيرائه من النظر .  
ولما كان الرجل الذي يقوم  
بتصليب الشعر لغير زوجة له او  
لغير محرم منه انما يمس جزءا من  
جسدها وجب ستره وحرم الله  
النظر اليه وبالقائه حرم سمه . كان  
هذا العمل محرما على الرجل .  
وكل عمل محرر يكون كسبه  
محرما . مع ان تحرى الكسب





فهمي هويدي

## فض الاشتباك الفقهي

السيدار المصرية ، ثم مفتي

الجمهورية

• عندما صدر لقون تنظيم الأزهر كان أهم تغيير أحمله هو أنه ألقى هيئة كبار العلماء واستبدلها بمؤسسة شبيهة هي مجمع البحوث الإسلامية وطيحا للقون الصادر في سنة ٦١ . فلن شيخ الأزهر - الإمام الأكبر - اعتبر صلب الرأي في كل مايتصل بقضون الدينية والمشتغلين بقرآن وعلوم الإسلام ( مادة ٤ ) بينما وصف مجمع البحوث بأنه الهيئة العليا للبحوث الإسلامية ومن صلبه بيان الرأي فيما يجد من مشكلات دينية أو اجتماعية ( المادة ١٥ ) . وعندما صدرت اللائحة التنظيمية للقون الأزهر ( في سنة ٧٥ ) نصت على أن من بين مبادئه مجمع البحوث بين الرأي فيما يجد من مشكلات دينية أو اجتماعية أو الفصائية ( مادة ١٧ )

وفي الوضع الجديد لم يطرأ تعديل يذكر على نور المفتي ووظيفته . التي ظلت مرتبطة بوزارة العدل . وفي الصعود المستمرة من قبل غير أن ذلك لم يمنع من أن يوسع المفتي من نطاق أدبه وهو تطلق كان يقيق وينسج كذلك كفاءة . كل ملت في الإجهاد . إذا كان من أهله

وفي ظل وجود هيئة كبار العلماء . ومن بعدهم مجمع البحوث الإسلامية كان المبدأ الحاكم هو أن الفتوى شأن جماعي وإن واقع الناس صار من التقدير يمكن بحيث يصبح القصدى هو بلقافى من جانب فرد بذاته عملا لا يخلو من حجازة وإن كان ذلك واجبا في الماضي فهو اليوم واجب والزم بعدما تفرقت العلوم وثوات المستجدات وتعمقت التخصصات ولذلك فلا بد أن تقرر أن المفتي لم يستطع حكما شرعيا جديدا ولكنه رجع في شأن شهادات الاستئمان رابا على رأى آخر . واستأنس في ذلك براءه بعض أهل العلم كما ذك

اللفظ الذي أثاره كلام مفتي مصر حول بعض المصطلحات المصرفية يستدعى عددا من القضايا المهمة . التي يجدر بنا أن نتنبه إليها وننتبه دلائها . أول هذه القضايا أن مناقشة الموضوع جرت على صفحات الصحف فترزقت في صحاير . عديدة . زادت من هيرة الناس فضلا عن أنها أصابت بعض أهل العلم والمفتي في مقدمتهم - برذاذ كان يحسن تجنبه من البداية على صفحات الصحف تلجما خلال الأسابيع الأخيرة كتلت مستفيضة لغة من المحاورين وكثرة من المشجعين وكان صوت المشجعين أعلى . سواء بسبب من كثرتهم أو بسبب حرارة عواطفهم في التأييد أو المعارضة .

من يفتي في ماذا ؟

وتلك هي القضية الثانية أعني ذلك الخلط الظاهر في شأن الفقه والفتوى القول . الناصر . لأن الأمر واضح ومحدد في القوانين واللوائح لكنه مضطرب في الممارسة والتطبيق

من علامات ذلك الخلط أن كل من ليس عملة وحمل شهادة العالمية أو الدكتوراه اعتبر نفسه من أهل الإجهاد والنظر بصرف النظر عن مجال تخصصه .

لكن الأماز التنظيمي للفتوى عندما له منطق آخر والخريطة الموضوعية رسمت لهذه المهمة الجلية مسارا آخر . أبرز معالمه هي

• قبل عام ١٩٦١ م . الذي صدر فيه قنون إعادة تنظيم الأزهر . كانت الفتوى الشرعية من اختصاص شيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء وكان المفتي جزءا من وزارة العدل . وظيفته محددة في لقون الإجراءات الجنائية ببدء الرأي في مدى مطابقة أحكام الأعدام الصادرة من المحاكم لضوابط الشرعية ولهذه الوظيفة أصلها التاريخي وثيق الصلة بنظام الحكم الشرعي . الذي ظهرت في ظله وظيفه . مفتي الحكافية . أو مفتي وزارة العدل . الذي صار لاحقا مفتي

وفد تمينا أن ينأى المشجعين . من الكتائين بأنفسهم عما ذهبوا إليه . في التزايق بالانفلال والبالحارة بعد التصديق والتهاب الذين اتسما بالانفعال والتلنج . لقد اتهم المفتي بأنه صنيعة للحكومة . واتهم معارضوه بأنهم عملاء للينوت الإسلامية . ولم يكن في مثل تلك الإتهامات أسامة أولئك النفر من أهل العلم فحسب . ولا هبوط بمستوى الحوار فحسب . وإنما كان الأسلوب تكريسا لمنهج . التكفير . الذي يسارع إلى معارسة النهي المطلق والإغتيال العنوي بحق الأشر المخالف في الرأي إذ لا فرق في المنهج بين أهله المخالف لك بأنه كافر . أو بأنه عميل وخائن للقضية فهذا طعن في العبيدة وذلك طعن في الولاء والذمة وعلاهما بحث في الضمائر ومحكمة للنوايا .

ولربما كنا في غنى عن ذلك لو أن الأمور عولجت على نحو آخر . أبعد الحوار العلمي والفقي عن صفحات الصحف ومفتي الخطاب العام . وحصره في تداثرة أهل الفقه والاختصاص شأن كل عمل علمي . وقد كان لافتا للنظر ومثيرا للاستياء أن تظهر مناقشات كبار أهل الفقه للموضوع على صفحات الصحف بعد إعلان الفتوى وليس قبلها لقد كتبت التجربة عن أن هناك ثغرة مالى البناء الفقهي في مصر





توجيه بحلوله في اتجاه معين ، أو توجيه بحل دون آخر . الدعوة لها مبرورها فمن حق الدولة اذا اعترضت مسيرها مشقة ان تطلب اهل الاختصاص بحلولها ومن الشكحية الانسانية والمنطقية فلا تستبعد ان يكون هناك عواطف تميل في هذا الاتجاه او ذلك لكن لا لحسب ان احدا في الدولة يمكن ان يبلغ معواطفه تلك مبلغ الحق في تحطيل الحرام او تعيير الحلال

تلك نقطة ينبغي ان تكون واضحة حتى لا يتجنى - او يزايه - احد على احد

لكن هناك موقفا سياسيا و آخر اعلاميا ، يثيران الشكوك والشبهات حول تلك النقطة الدقيقة بغير داع او مير

على الصعيد السياسي فان دور وزير الاوقاف في العملية يثير علامات استفهام كبيرة

ففي تصريحه المنشور يوم ١٣ اغسطس الماضي ذكر ان الدولة تترك تقارير امر العمليات الصورية الى علماء الدين ، وبخاصة دار الافتاء باعتبارها الجهة المخوطة بها اصدار الاحكام الشرعية - وذلك لتقرير غير صحيح من اللجنة القانونية ان نص القانون الصريح يقضي - كما ذكرنا - بان مجمع البحوث الاسلامية هو جهة الاختصاص في هذا الموضوع

لقد كان هذا الموقف بمقتضى مصدرنا للخطب ليزال مستمرا حول اختلاف المواقف بين المفتي ومؤسسة الازهر والوقل بان تقديم المفتي ودار الافتاء على ذلك المحو للات نظر سيمه ان موقف الرجل يعكس هوى ويغلب ترجيحا من جانب بعض المسؤولين وذلك لخط اساء الى موقف المفتي بقدر ما اساء الى الحكومة

والطرفان في غنى عن ذلك كله المفتي رجح رايها فلهذا موجودا في الساحة وله ذلك كاي عالم مسلم كما قلنا وينبغي الا يقلل من شأنه ان يجد بين المسؤولين وعلمة الناس من يرحبه به ويستريح اليه . ولم يقل احد بان المفتي ينبغي ان يشتت مصداقيته معارضة الحكومة

في ظل غياب دور مجمع البحوث عن الساحة والافراغ الذي نشأ عن ذلك تصرف البعض على اسس الامر الواقع . بمنطق انه حيث لا يعمل فهو ان غير موجود . وكان هذا المنطق مؤديا الى تجاوزه وانصب من مبادرة المفتي الى التصدي للامر كانت من قبل ذلك

لكننا نحسب ايضا ان الموقف الاصح كان يقتضي ان يبحث امر المجمع لتبني فيه الحياة بدلا من تجاوزها والمفكرة بمباشرة اختصاصه والتعجل في حسم مسألة حيوية مرفوضة عليه منذ حوالي ثلاثة عشر عاما في حين لم يجد مفيستوجب ذلك الركض المفلج

### حكاية « التوجيهات »

يقول ان هناك « توجيهات » بذلك وتلك هي القضية الراهنة فليس خافيا على احد ان ملونة « التوجيه » راجعة في مختلف الاساطير السياسية والفقهية في مصر . وان بعض المسؤولين يريدونها في مواجهة المعارضين او المتخلفين ولعلنا اعلم فان الاعلام الاكبر شيخ الازهر يلمعته تلك الموقلة فخرى دعى صحتها وسهل المسؤولين في مصر صراحة في الموضوع فجاءه الجواب على لسان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء الذي زاره في مكتبه وابلقه بان رئيس الجمهورية ليس له اي توجيه في هذا الصدد . وان الشأن الفقي مترك كله للفقهاء انفسهم بطريق في صدهد مستريح اليه ضمتهم وما يحقق مصالح الناس . من جفتي اضيف انه ينبغي التفوقه بين دعوة الى حل مشقة وبين

وربما كان اوفق وادعى الى الثقة والاطمئنان ان يتم ذلك من خلال مجمع البحوث وهو جهة الاختصاص بالموضوع طبقا لما هو محدد بالقانون واتخذته التنفيذية لكن ذلك طريق بدا مسلوذا لان المجمع معطل من العمل منذ حوالي ثلاث سنوات بسبب خلاف بين اعضائه

وتلك هي القضية الثالثة فواقع الحال ان بيت فقهنا من زجاج وان الكثير من امراض والعنا تفتت بينهم . وان اصابت الثقة فيهم . الا ان تقدم تلك الثقة للصوف اعطى عن المجمع انطباعا سلبيا لا بد ان نتصالح في صدهد

لقد تناولت الصحف منذ اكثر من عام قضية الخلاف بين اعضاء مجمع البحوث الاسلامية والمذكرات والالتزامات المتبادلة بينهم . التي مست المجمع

وكانت واحدا من انفقوا ارتباط الفقهاء بالعقود ويشركات الاستثمار وتاتي ذلك على سمعتهم وجديتهم المفترضة والمفترحت خلا ذلك . انشاء جهة فقهية موحدة . منفصلة عن البنوك والشركات لتتولى ممارسة الفتوى والرقابة الشرعية على تلك المشروعات . اذ استقلالها اعصى لحديثها . وامن لاعضائها من الفعل والقال . ولجميع الفقهاء علم من اللخط الذي شهد الان وبوقل فيه بكلمر مما ينبغي للمفترضين والمسلطون في الماء المعكر جاهرين وهرن الاشارة الى كل حين ولا اريد ان اصل او ازيد فليس الهدف تعداد الفترات ومواضع الزلل وانما الامم هو الصورة التي استقرت في الاذهان وخلصتها ان جبهة الفقهاء مشاة وسهلة الاخران الى جانب معانفتها من التصرف والاشفاق

ولقد كان ذلك الشقاق احد الاسباب التي عطلت عمل مجمع البحوث الاسلامية وباعدت بينه مكاتل وبين موازنة حياة الناس والعيش وسط مشكلاتهم اليومية اذ شغل المجمع بهمه عن هموم الناس فقلبت آلة الاجتهاد او تخطعت طوال سنوات ثلاث في زمن تتوالى متغيراته يوما بعد يوم





سارع البنك المركزي إلى دعم واحد من تلك البنوك الإسلامية عندما واجه بعض المتابعين المالية هذا العام وتجاوزت قيمة الدعم ١٥٠ مليون جنيه من ناحية ثغنية فوسط غلبة المصارف القديمة في مصر ، التي يقوم على أرضها ملأه بنك بينها ٤٠ بنكاً اجنبياً . لا يعلل أن يكون هناك خطر على النظام المصرفي من بنكين اثنين ودانعهما لتجاوز مليونين من الجنيهات وثلاث والد حديثاً ولم يبدأ في تلقي الودائع بعد

ثمة نقطة اضيفها هنا هي ان التحول من بنك الى آخر في مصر لاخطر منه طالما ان الجميع خاضع للبنك المركزي وفي قبضته ولكن الخطر الحقيقي والمشكلة الاكبر هي في تسرب اموال المصريين الى خارج البلاد وهي عملية معروف انها سابقة على إنشاء البنوك الإسلامية واستمرت بعد ذلك حتى وصلت قيمة اموال المصريين المودعة في البنوك الغربية الى رقم يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليار دولار . على ارجح الاحوال

والامر كذلك . فلن كانت هناك ازمة فهي وثيقة الصلة بالسياسات المالية والاقتصادية وعناصر الطرد فيها ومن المخالفة والتقص ان تنقل على شجب البنوك الإسلامية

هل يعني ذلك ان يتحرك امر شرعية المعاملات المصرفية معقلاً بشير

حسم هذا هو السؤال - القضية - الأخير

ليس ذلك واردا على الإطلاق فقدوة ملحة الى تناول رخصين ومسئول الموضوع من جانب كل الأطراف ليصيح الحدث في سلحته وبين اهله ولترفع ايدى المشجعين والمؤرخين بقوتهم والضعف والابتق الله اهل الله في خلق الله ان وجدوا شبهة الحرام فليدلوهم الى البديل الصالح . مرفق وفي غير عسر او مضرة وليكونوا مع الناس لا عليهم ومع الحق في كل حين . وليس بين الحين والحين □

والحكومة ليست مضطرة لان تختار ال طرف دون آخر في اي خلاف فقهى وان تعلق بالمعاملات المصرفية ورغبتها في استقرار تلك المعاملات لاتمنى انها تواجه . كارثة . لن نحل الا بقوى الحق والبراهين شهدات الاستثمار او حتى فوائد البنوك

على الصعيد الاعلامي فلن ولغة الصحف القومية ومفكر الفوجيه الاعلامي الاخرى بدت محاذرة لراي المفتي وغير مفسدة المجال للراء الاخرى . التي لم تجد متنفسا لها الا في بعض صحف المعارضة

فل لفل بل ثمة مصلحة عليا انقضت ذلك . فالتسالة باقت تهدد الاقتصاد القومي وان الشكوك المثرة حول المعاملات المصرفية بلغت الناس الى الاعراض عن البنوك الوطنية وتوجيه مدخراتهم الى البنوك والشروعات الإسلامية التي ما انفكت توسع من ارضيتها مدعوى انها خالية من شبهة الربا

وحل هذه المشكلة سيؤدي الى حل مشكلة البنوك والاقتصاد القومي بالمثل

تسلطت هل هذه مشكلة حقيقية ام وهمية . وان كانت حقيقية فما هو حجمها ؟

### ذلك الخطر الوهمي

هذه هي القضية الخساسة فل الراوي انه بعد اغلاق ملف شركات تمويل الاموال التي كان مجموع ايداعها كما ذكر رسمياً حوالي خمسة مليارات من الجنيهات فلم يعد في السلطة المصرفية المصرية غير مشروعين اسلاميين اثنين (بنكين) وثلاث تشكل حديثاً وهذه الشروعات يختلف وضعها تبعاً عن وضع شركات تمويل الاموال فهذه الأخيرة لم تكن خاضعة لاشراف الدولة . بينما البنوك الإسلامية خاضعة للاشراف المباشر للبنك المركزي وبإقتال فهي جزء من النظام المصرفي المصري ولانها كذلك فقد





## الإسلام يرفض هذه الوصاية



من حق العالم الفضل الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي جمهورية مصر العربية أن يذكر له بكل التقدير والاعتزاز أنه خرج مدار الإفشاء من حلة التلويح التي كانت فيها مما جعل الإسلام وعلماءه يبدون في مثل حال أهل الكهف عجزين عن معارضة قضيا المس ومشاكلهم

ثم جاء الشيخ الدكتور طنطاوي نموذجاً للأهري المستنير الفقه لدينه والذي يجمع بين أصالة الدراسة وروح معاصرة الواقع بمسجداته . فلقد بهذا الإتحام الشجاع لبعض المسائل الفقه التي تطلبت فيها آراء الكثرين من الحل والصراحة ويأت الناس حيارى لا يطمئنون إلى الطريق الحق حتى يعضوا عليه

والصورة الإسلامية فلما لاى يؤمن معية تحمل اسم الإسلام هي الصورة التعاونية التي يكون لمصالح المرتفعة الواحد فيها من الرأي والمشاركة . كل مصلح الألف سهم حتى لا يظلم الأغنياء الحق بأموالهم كما حذرنا القرآن وكما كل عليه الحل في مجتمع المدينة . ولنتذكر أن عمر رضى الله عنه لما طعن . جعل الأمر شورى في ستة من كبار الصحابة كل فيهم العمى والمسئور . ولم ومع ذلك كل الأمر بينهم شورى في اختيار الخليفة ولم يكن للفني صوتاً وللشورى صوت واحد وهذا هو الإسلام

لكن أصحابنا هؤلاء يعضون أعينهم عن فساد الهيكل من أساسه لأنه يتفق ومصلحهم الشخصية المرتفعة دائماً بالأغنياء وسيطرة رأس المال فهم الذين يمكنون أن يعينهم مفتين ومستشارين أما الفقراء فاني لهم ذلك . محاولاتهم الدائبة لطرح مسألة « الربا » والتركيز الإعلاني المصلح عليها وكان الإسلام كما قد انصهر فيها . ومضمون المطلق عن الجور الأسس للفنية وهي فنية المال والثروة في الإسلام . فلتأت من أبناء المسلمين يموتون كل يوم جوعاً في آسيا وأفريقيا ولم نسمع لأصحابنا أى صوت ينادي الآخرين أن يفعلوا شيئاً للأبناك الجائعة والتي اعتبرها خاسر الراشدين عمر من عبد العزيز رضى الله عنه أول مصادقة من البيت الحرام . وحين حدث المجاعة في إفريقيا ووطن الجوع أطفال المسلمين وشيوخهم لم نسمع لأصحابنا أى صوت . في الوقت الذي يعضون فيه أعينهم عن « القضية » في عين الآخرين يتخفون باهتمام ليجلوا عن « الفتنة » في عين مصر

### قرض أم وديعة ؟

أصحابنا لا يمنعون ذلك ويقترون يوماً في الاقتراب منه لأنه يفضي عليهم سادتهم بينما تعكس القواعد والنوازل للنظر في أمر سيدة طاهرة أرسل إليها زوجها الكفا في بلاد الله ملكة جنية فذهبت إلى أحد البنوك وأودعتها فيه لتتخلف عليها بعداً عن ربها من تلجئة ولتتصل منه على « قرشين » من نأحية تلبية

ما لم تترك جماعة الضغط على الفقراء لحساب الأغنياء لتنتظر في توصيف هذا المبلغ هو قرض أم وديعة

قرض نعم يقولون ذلك ويصرار هذه السيدة المسكينة . عندهم « المني » في البنك . وخصوصاً إذا كل من بنوك الإسلام . وهي قد أقرضت هذا المبلغ وعليه فلا يجوز لها أن تأخذ من ورائه أي عائد لأن كل قرض جر

ويستلزم العالم الهدى . والفهم الصحيح لكتاب الله وستة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم بالضرورة الأمية للنسوة من العلماء شرع في التصدي لواحدة من هذه القضايا الفقه وهي « شهادات الاستثمار » وأصر بيده الشهير بما هدا إليه اجتهد . والمجتهد في كل الأحوال وأن لخطا مشكور وماجور كما علمنا الرسول صلوات الله وسلامه عليه

بيد أن ثمة طائفة من أولئك الذين أسماعهم البعض فقهاء البنوك . ثلاث مفاهيم ومواقف مع بعض المسطحيين وتكونت من الفريقين . مجموعة عمل . كل من أبرز أعمالها حسب ملاحظ من ممارستهم في الأوامر الأخروية

■ الصمت عن الممارسات الفكرة التي توثقت فيها شركات لتوظيف الأموال وبعض البنوك الإسلامية وأضاعت بسببها مئات الملايين من الدولارات في « المقامرة » على العملة التي يسومها زوراً . تجارة . التبرير الغريب لعمليات مزج الفقه الاقتصادية بصر والمثقلة في مخدرات وودائع أبنائها من العاملين في الخارج والتي كانت شركات الأموال والبنوك الإسلامية جميعها تودعها في الخارج حيث تسهم هذه الملايين في تقوية المؤسسات المسيطرة على الاقتصاد في العرب كله وتحرم منها مصر فلما اضطرت مصر تحت ضغط الحاجة إلى تمويل بعض مشروعاتها أو حتى لاستيراد الدقيق للشعب والقرضت بالمقابلة المرفقة ولقد هؤلاء يصرخون على الخائبي الدولة تتعامل بالربا بما يترتب مثلل التضييق الشديد . يقلل القليل ويضيق في جبرانه ■ الزعم بأن هذه الشركات وهذه البنوك هي الصورة المثل للأقتصاد الإسلامي مع أن الهيكل الذي قامت عليه هو هيكل الشركة المساهمة وهو هيكل غربي وإسعاد قوامه تركيز سيطرة ومصالح الأغنياء حيث يكون القرار والتصويت للسهم لا للشخص وفي هذا مغالطة صريحة للتخمين القرآني الذي نهي عن ذلك وحذر من احتكار الأغنياء للثروة كما يؤدى إليه ذلك من مغالطة حيث قلل الله تعالى في سورة النحر منذراً من يخالف ذلك بالعقاب الشديد

■ ما لاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمستكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب . . . الحشر ٧ .





المصدر : الأناضول

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقعا فهو ربا ،  
هكذا " المحتاجة  
تصرخ لتجعلوه  
قرضا .. سموه  
، وبيعة ، وهتوا  
لي من ورائه اى  
حاجة  
جماعة الضغط  
على الفقراء في  
تدوئها العتيدة -  
ترفض هذه  
الاستغثة وتقول  
هذه المرأة لا تستحق

عن الملة جنبه اى  
ربح لان " الأرباح بالفضلان ، ومادام البنك وخاصة - اذا  
كان اسلاميا - هو الفضل فهو الذى يأخذ الربح وحده " .  
اهذا كلام - اهذا اسلام " ألم تسمعوا يوما ان الإمام عليا  
رضي الله عنه القى بفضمين الصنّاع حين ظهر فيهم عدم  
الامانة " .  
عدم الامانة " في زمان لم يكن العهد بالرسول صلى الله  
عليه وسلم بعيدا . فليكن بهذا الزمان الذى أصبح فيه  
الاحتيل حرفة واحد معالم الشرطة والمهارة .  
لكن اصحابنا لا يفتهمون ذلك وانما يعميهم - اعفاء  
البنك - وخاصة اذا كان اسلاميا - الى امره سادتهم من كل  
مسئولية

ومعنى هذا ان البنوك في ظل الاسلام الذى يعموه لها  
الحق المطلق في الحثب بأموال المودعين كما تشاء وان  
تقدمها للاحباب والأصحاب يصنعون بها المشروعات  
ويؤمن بها القروان ويميل لهم البنك في سدادها ريثما  
يصبحون من أصحاب الملايين . ولأفصح ان يلتزم لهم  
العذر فجدول الديون مرة ومرة ثم يقلل انهم  
مسكينون - لا يمكنون الا مليونوا او مليونين مسكينين  
والاية تقول - هكذا يتطوع المليونون - ، وان تصفوا خير  
لكم ، يعنى لماذا لاتعترف هذه ديونا مدومة . ولعلهم  
تعدم . تعدم لصالح الأغنياء والمحتالين . وعلى المودع  
المسكين ان يصمت والا خرجوا في وجهه اتريد ان تقلل  
العوض " ان هذا حرام . الاول قول هذا اسلام .

### الاسلام المظلوم

لقد ظلم الاسلام كما لم يظلم على ايدى هذه الجماعات  
الضالعة التي ابغقتها بيان المذكور المظني فدا هم  
يتضمنون هذه المناحة . مضرين بكل مفكرين على فرض  
وصايتهم على اقتصد مصر بل وعلى الاسلام نفسه  
ولست بحاجة الى ترجيح الفتوى لى في غير حاجة الى  
ذلك . بل لقد رجحها ورسمها من هم خير منى وأفضل علما  
وقضيا على نحو مقلع الشيخ الجليل عبد الله الخند  
ومقلع الصديق الاجل الشيخ محمد التزالي . والمفكر  
الصديق الشاهر دائما خالد محمد خالد أكثر الله من  
إملاهم يصنعون بالحق في وجه طوفان الباس

ومن حق المواطن ان يتسلم ادا كل الحق في جانب  
المظني واذا كان العلماء الاعلام قد ابدوه فلماذا يستسيظ  
اصحابنا غضبا على هذا النحو الغريب .  
والقول مضمر الفزع الأكبر عندهم ليس لان المظني  
رجل دولة ففسب وانهم دائما معاقبون لكل مفسد عن  
الدولة حتى ولو كان الحق

ولكن لان المظني أعلن انه - ولأخذ على نفسه عيشه  
العهد - بأنه سيعمل بالقصى فيستطيع على حمل رجل  
الاقتصاد في مصر وحمل الدولة من ورائهم على ايجاد  
الاساليب الاقتصادية المبراة من اى شبهة ربا .  
والغرض ان يكون هذا ما يتنومه - لو حصلت  
النيات - لكن الامر ليس كذلك . لانه اذا أصبحت كل بنوك  
مصر تعمل بعيدا عن اى شبهة ربا . فمادام يبقى لهم هم  
انهم يربونها . اسلامية ملاكي . يفتون لها ويريجون  
منها وصحفيون كذلك لا يربون للمشكلة ان تحمل ايدا  
لتستمر ورقة ما يبيعهم للضغط والمرايدة . واذا كانت  
خطوات المظني تتصل بهم الى هذا الضياء عتيق يستكون  
عنه

•••••  
تلك هذه القضية في صورتها العامة  
جماعة ضغط ذات مصالح شخصية تزيد - بكل  
الطرق - ان تافرض وصايتها على مصر وعلى الاسلام بلف  
وجها رجل تطلق اليد واللسان والغلب يريد ان يجعل  
شيئا يزيح به كأموس القلق عن صدور مواطنيه لكن  
الأخوين لا يربون

•••••  
ولان الاسلام العظيم هو في النهاية الذى يدفع الشر  
لفنى ائساد الماضيين  
" ان يصطخوا القليل من الانصاف ان ايدوا او  
عارضوا  
" ان يستيقظوا من احلامهم في محاولة فرض الوصاية على  
مصر أو على الاسلام فقد ملئت الشجوب على مستوى من  
الوعي يصعب خداعه  
" ان يرفضوا بالاسلام ويحاولوا رفع النظم الفاسد الذى  
يوقعه به آخرون ليس من بينهم المظني  
والله من وراء القصد . وهو حصيا ونعم الوكيل



# أول دولة .. عرفت نظام البنوك الإسلامية !

الرحمة إلى صلبها ، ومن  
تصلحها في المصحة . ومن  
العمدة إلى الصبث فليست من  
الشريعة . وإن دخلها التناول .  
ويقول الباحث : أنه إذا كان  
موضوع وسائل إشباع الحاجات  
- مثلا - من أهم الموضوعات التي  
عالجها علم الاقتصاد ففي كتاب الله  
العزیز يشير إلى هذه الموارد كما  
يقرر حددها للتأمين فقال ( الله  
خلق السماوات والأرض  
وخلق من السماء ماء فأنزل به  
من الثمرات رزقا لكم ، وسير لكم  
الفلج تجري في البحر بأمره ،

ومن

ومن

ومن

ومن

ومن

ومن

ومن

وسير لكم الفلج تجري في البحر بأمره ،  
والبحر ، وسير لكم الفلج تجري في البحر بأمره ،  
وإنما كان الشال والحل  
هما ركيزتا النظريات الاقتصادية  
باعتبارها مصدر كل حلوجيات  
الحياة ففي كتاب الله تظهر من  
الآيات التي تحدثت عن المال  
وسياسية وطرق توزيعه فقال  
تعالى ( أنزلنا الله ورسوله وأنزلوا

من القرآن كل ما نزلنا  
المعاني العلمية في شرح لفظة  
الفرع الإسلامي وتكملة للخدمات  
الخاصة بالمعاملين والمتعاملين في  
هذه الفروع .

مفهوم الاقتصاد الإسلامي  
وبعد أن تعرض الباحث لتشاة  
المصارف العامة وتطورها تعرض  
لمفهوم الاقتصاد الإسلامي  
وتسائل هل يوجد منهج إسلامي  
بالاقتصاد الإسلامي الكامل ... ؟  
وابواب قلنا :

أن الشريعة الإسلامية خاتمة  
الرسالات السماوية فهي دين حياة  
ومناهج عمل صالحين لكل زمان  
ومكان ، فيها الهدى والنور  
والسمعة والفلاح لجميع البشر  
( كتاب ارتقاء اليك لتفريح النفس  
من القلقت في النور بأن زعيم  
في صراط العزيز الحميد ) لذا كان  
أسسها ومبناها قلما على مصالح  
العالم وسعادتهم في الدنيا والآخرة  
، والشريعة محل بين عباده  
ورحمة بين خلقه ، وإنما يوجد  
الحل فلم شرع الله .. فكل مسألة  
خرجت من الحل في القلم ومن

● عرض :  
محمد وهذان



الدراسة بطلان ( دور العلاقات  
العلمية .. في البنوك الإسلامية )  
وحصل بها الباحث رضى سعد  
عبدالمعنى على درجة الماجستير  
في العلاقات العامة والإعلان من  
قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة  
العربية - جامعة الأزهر بتقدير  
ممتاز ..

والشرف طبعها ونافسها  
الدكترة .. سعد عبدالمعنى فلاح  
عبد الكلية السابق ومضى العيون  
عبدالمعنى رئيس قسم الصحافة  
( مشرفين ) ومحمد عبدالمعنى  
خبر من الأستاذ غير المتفرغ  
بالجامعة ، وحسن محمد خير  
الدين الأستاذ بتجارة عين شمس  
( عضوين ) ..

وعن الأسباب التي جعلته يبحث  
هذا الموضوع يقول الباحث أن  
الانجازات التي حققها المصارف  
الإسلامية منذ نشأتها وحتى الآن  
كجديرة بأن تظهر للرأي العام ،  
حتى يمكن الاحتفاظ بالمعاملين  
وجذب رؤوس أموال أخرى وهو  
من أهم أهداف العلاقات العامة  
والتي تنبثق من الأهداف العامة  
للمصرف الذي تعمل به .. كما أن  
التوسع في إنشاء فروع إسلامية  
تابعة للبنوك التجارية تحتاج إلى  
ولفة تجاه أجهزة العلاقات العامة





المصدر : المساء

التاريخ : أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مما جعلكم مستغللين فيه ..  
مما يؤكد أن الإسلام حافظ على  
العمل إلى بعد ما يمكن أن يتصوره  
عقل دون مبالغة فرد على حساب  
الأخر .

### تحريم الاحتكار

ويتطرق الباحث إلى خصائص  
الاقتصاد الإسلامي يقول : أنه  
يتميز بما يلي :

- تحريم الربوا والاحتكار ، وكل  
الممارسات الخاطئة في النشاط  
الاقتصادي من غش وتكليس  
ضماناً لمساواة إسلامية صالحة .

- اعتبار النظام الإسلامي في  
الاقتصاد مركزه الزكاة وهو يشكل  
دعامة أساسية لدور محدد للدولة  
في توجيهه وترشيده النشاط  
الاقتصادي ..

- الاهتمام بنظم السوق  
وميكانيكية الائتمان بضوابطه  
الإسلامية ( السوق التعاونية  
الإسلامية ، والأمان المعقولة ) ..  
ويتعرض الباحث لنشأة المصارف  
الإسلامية في مصر ويقول بدأت  
أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي  
في مصر عام ١٩٦٣ متمثلة في  
( بنوك الأنصار المظلية ) في  
مدينة ( ميت عمر ) وأمدت نشاط  
البنوك خلال ثلاث سنوات إلى ٥٣  
قرية وبلغ عدد الصلاء ٨٥ ألف  
مسلم . وقد تعرضت هذه التجربة  
للتحدي من العقبات والمصاعب التي  
أجهضت التجربة ، وأغلقت بنوك  
الأنصار ، إلا أن الحركة الفكرية  
والتطهيرية للفكر الاقتصادي  
الإسلامي وإنشاء البنوك الإسلامية  
لم تتوقف وإنما تبثقت سلسلة من  
المؤسسات الإسلامية كان ترتيبيها  
كما يلي :

- في عام ١٩٦٧ أنشئت جامعة أم  
درمان الإسلامية أول قسم  
للاقتصاد الإسلامي في العالم ،  
وأنشء فيه دبلوم للاقتصاد  
والبنوك الإسلامية في عام  
١٩٨٣ . ثم أنشئت كلية تجارة  
الأزهر دبلوم الدراسات العليا في  
الاقتصاد الإسلامي والمصارف  
الإسلامية عام ١٩٨٤ وتوالى بعد  
ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في  
مصر والعالم .





**كلمات تنقصها الصراحة !!**

● في هذا المجلد استند بكفاءة المعنى . ويعلمه وتشجاعته لما أصدره من فتوى خاصة بالقرود وشهادات الاستمرار . وفي هذا المكان - وفي اسبوع تل - قلت : اخشى ان يكون شيخنا ومفتينا قد استنرج . ونال لخوانا المشرف على صفحة الجمعة في الاخبار الغراء ما قلته وتولى لشيلة المعنى الرد على بما عرف عنه من انب جـم وتواضع محبب إلى النفس . ولست اريد المشغول في حوار مع الأستاذ الجليل د . محمد سيد طنطاوى - وإن كان ذلك يشرفنى ويسعدنى - فقط لقل اننى كنت اتمنى ألا تنصر الفتوى حتى لاتخسر العديد من علمائنا الذين نزلوا في حوارهم مع المعنى إلى المضيض واستخدموا عبارات لا يمكن أبدا ان تصدر عن علماء لجاهل .

● كان يسعدنى ان اشارة في تكريم شيخنا الشمرأوى في محافظة الدهلية . وكان قد دعانى إلى المشاركة الأخ الصديق اللواء محمد حسين ممين المحافظ . لقد لفت الدهلية بولجعية نابعة عن مصر كلها . سمعت لوجود الإمام الأكبر الشيخ جادالحق على جادالحق . ولم اسعد لأعذار الأخ الصديق د . محمد على محبوب وزير الأوقاف . الإمام الشمرأوى عطاه موصول وصيف من سيوف الإسلام .

● جاعنى صوته من بعيد . من الحرائنة حيث يقم . يزرع . ويقلع . ويشيع الحب والود بين الناس . عباس رضوان الوزير السابق ولحد كبار الضباط الأحرار . هئانى على ما كتبتة عن عبدالناصر وعجبت لان الذهنة تجيء من عباس رضوان الذى حكمته عبدالناصر وقضى عليه بالسجن سنتين قضى منها سبعا . روى لى عباس رضوان كيف تكلم نيا ولغة عبدالناصر وهو لى السجن . يكى . كما لم يبك فى حياته . إنها يا أخ صبرى عشرة عمر . زلفة شيب ورفلة سلاح . درس فى الوفاء نذر . فى هذه الأيام المظلمة الداكنة يخرج من بينها من يؤكد ان الدنيا لاتزال بخير !!

● الأستاذ امين هويدى اصره جدا . منذ ان كان صغيرا لنا فى العراق . ومنذ ان كان وزيرا للأعلام والثقافة . اختلفت معه كثيرا عندما كان صغيرا . وعندما كان وزيرا . ولكنى لکن له تحية خاصة رغم اختلافى معه فى هجومه الضارى على انور السادات والسيدة جيهان السادات . ولو كان الهجوم بوجه حق . لما اختلفت معه . كتب امين هويدى فى : الاهلى . كلمة طيبة عن عبدالناصر . وما قاله يوم ولفاته انيس منصور . ونجيب محفوظ ولنور السادات . وبابى امين إلا ان يشك انور السادات ديوسا فى نهاية الكلمة محملا إياه - وهو جثة هامدة - مشاركة ببجين فى جنائزه .

● فى ان امين هويدى قللا - وهو كما اعلم بلغها وهو طائفة - يقتل القليل ويمشى فى جنائزه . على ذكر القديس . القول . ان بعض مستولينا الله ما يكونون بالديبليس لمن جهة يشكون باستمرار زملامهم ومن جهة اخرى روموس كرخوس القديس . صغيرة جدا .

● فكرت مرة فى ان تكون هناك مكافأة نهاية الخدمة بالنسبة لمسياسى الذى قضى ٥٠ عاما فى العمل السياسى . المكافأة التى اريدها عشرة اضعاف من الاراضى المستصلحة او الجارى استصلاحها يعيش فيها الإنسان ما تبقى له من عمر . بدافا للاحين . ونريد ان ننشئ للاحين . لن يخلق هذا الحلم إلا الأخ الصديق د . يوسف والى . يس بشرة ألا يكون فى ذلك العمل استثناء او مجاملة ؟ .

● قلت : اخبار اليوم . ان توماس لوتيل رئيس مجلس النواب الأمريكى الاسبق استقال من منصبه بعد ٥٠ عاما من العمل السياسى كان رصيده فيها لايتجاوز ٢٩٠٠ دولار . عمل لوتيل بالإعلانات فى التليفزيون ويتقاضى فى اليوم الواحد مائة ألف دولار أى مليونارى ما كان يكافئه وهو رئيس مجلس نواب لمدة عام كامل ! . حد علوز يلقى توماس لوتيل ؟ .

● يبدو لى ان لجنة جوائز على ومصطفى امين قد انحازت تماما إلى جانب للمعارضة . هل يوضح لنا الأستاذ الكبير مصطفى امين صاحب تلك الجوائز . لماذا اصر على ان يكون من بين جوائز هذا العلم جائزة لاهمن تحرير جريدة معارضة . هذه الجوائز تلك الكثير من مصداقيتها إذا تم تفصيل الجوائز معلما عند تربية معينين بلشيرة حتى الجوائز فيها "لعب" !! .





المصدر : ..... المصدر

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● فوجيـه الشيخ بكنته « الأوسطي » وهي الأصغر من اختها التي تنسم بالقلماسة ، فوجيـه بها  
تألول له ودون تمهيد - انت مكتاتور ؟ ذهل الشيخ وسأل . لماذا ؟ . قالت - وكانها المصفع سريع  
المطالقات : انت لا تعلمينا إلا القدر اليسير من الديمقراطية . تليس زى ما احنا عاوزين ، نروح القادى  
اللى احنا عاوزين نروحه . اما المسائل الهامة والخطيرة فانت تتحكم فيها . قال : مثل ماذا ؟ . قالت :  
حق اختيار شريك المستقبل . انت دائما تتدخل فى عدم منحنا هذا الحق كعلا . قال : لأننا - فى هذا  
الحال بلادات - أكثر منكم نجارب وفيها للنفس ؟ قالت : ولكنه مستعملنا وحدنا . قال : انا على اتم  
استعداد لعدم التدخل فى مثل هذا الأمر شريطة ألا تتدخل فى الموضوع برمته منذ البداية لا صلياً  
ولا إيجابياً ، ولم تقنع ! ولم يفتح هو أيضاً وهل فى مصر من يفتح ابنة الـ ٢٠ ربيعاً !  
● حكمة اليوم - عن أبي العباس ، سهل بن سعد الساعدي قال : « جاء رجل إلى النبي - صلى الله  
عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، ملني على عمل إذا عملته احببني الله ولحبنى الناس ؟ - قال : ازهد  
فى الدنيا يحبك الله ، وازهد فيما فى ايدي الناس يحبك الناس .. - رواه ابن ماجه وكثيره .

هـ . ١





المصدر : ..... الأمانة والتليفزيون

التاريخ : ..... ٧ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من أوراق الإمام الأكبر محمود شلتوت

فتوى قديمة

تؤكد رأى المفتى فى « قضية الربا »

كانت الدنيا ولم تقعد بعد أن أصدر مفتى الديار المصرية فتواه  
التي تحلل شهادات الاستئمان .. وتوالت الاتهامات على المفتى  
قليلة يائه لحل الربا الذي حرمه الله .. ونحن اليوم نقف فى  
أوراق عالم جليل هو الإمام الأكبر محمود شلتوت الذى اغتنى  
بتحليل فوائد البنوك وصناديق التوفير والإسهم والسندات فى  
النصف الأول من هذا القرن .. كما نورد نص الفتوى التى جاءت  
فى كتابه « الفتاوى » الذى أصدرته دار الشروق . وذلك لنؤكد رأى  
فضيلة المفتى الذى عودنا أن نقف دائماً ضد ظلمات الجمود بعقله  
المستنير ..





### أرباح صندوق التوفير

● هل يحل للمسلم شرعا أن يأخذ نصيبه من أرباح صندوق التوفير؟  
رأى بعض علماء الحلال والحرام أن الربح الذي تكفمه مصلحة البريد لأصحاب الأموال المودعة في صندوق التوفير حرام، لأنه إما فائدة ربوية للمودع أو منفعة جرها قرص. وكلا الأمرين حرام في نظر الشريعة. وعلى هذا يجب رده ويحرم أخذه والانتفاع به.  
والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية، والقواعد الفقهية الإسلامية - أنه حلال ولا حرمه فيه.

ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير. ولم يلتزمه صندوق التوفير منه. وإنما تقدم له صليبه إلى مصلحة البريد من لقاء نسيء طائفاً مستفراً. ملتصقا بقول المصلحة أيا. وهو يحرر أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في مواد تجارية ويندر فيها - أن لم يعمد - الكساد والخسائر وقد قصد بهذا الأرباح أولاً: حفظ ماله من الضياع، وتعميد نفسه على التوفير والاقتصاد. وقصد ثانياً: إمداد المصلحة بزيادة رأس ماله، لينسج نطلق ممتلكاتها، وتكثر أرباحها فينتفع العمال والموظفون، وتنتفع الحكومة بالمخاض الأرباح.

ولا شك أن هذين الأمرين - تعميد الناس على الاقتصاد، ومساعدة المصلحة الحكومية - غرضان شريهان كلاهما خير وبركة ويستحق صاحبهما التشجيع، فإذا ما عينت المصلحة لهذا التشجيع قدراً من أرباحها منسوبة إلى المال المودع أي نسبة توريد، وتقدمت به إلى صاحب المال، كانت دون شك معاملة ذات نفع تمولوي علم.

يشمل خبرها صاحب المال والعمل والحكومة. وليس فيها مع هذا النفع العام الذي شلته لنظم أحد، أو استغلال لحاجة أحد، ولا يتوالت حل هذه المعاملة على أن تندمج في نوع من أنواع الخدمات التي عرفها الفقهاء وتحموا عنها وعن احتكامها

معاملة جديدة

وإن الواقع أن هذه المعاملة بكيفيةها، وبغيرها كلها، وبضمن أرباحها لم تكن معروفة لفقهاء الأولين وقت أن بحثوا الشركة ونوعها، واشتروا فيها ما اشتروا.

وليس من ريب في أن التقدم المبني أحدث في الاقتصاديات أنواعاً من العقود والاتفاقات المركزة على أسس صحيحة لم تكن معروفة من قبل، ومعاملة الميزان الشرعي في حل التعامل وحرمة قلما في كتاب الله - والله يعلم المقصد من المصلحة - الآية ٢٦٠ من سورة البقرة - لما علينا أن نحتكم، ونسير على مقتضاه. ومن يبين أن الربح المذكور ليس فائدة لذين حتى يكون ربا. ولا منفعة جرها فرض حتى يكون حراما على فرض صحة النهي عنه. وإنما هو كما قلنا تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستحبهما الشرع.

● ضرورة الأفراد وضرورة الأمة - من المشاريع الهامة التي تعود بالف خير على المسلمين ما يحتاج إلى فرض من المصروف. يتقاضى عنه المصروف ربحاً، فهل يجزم المسلمون عن ذلك على أنه ربا، ويترك المجال لغير المسلمين. وما حكم الشرع في الأسهم والسندات؟

الربا الذي نزل فيه القرآن - لا شك في أن القرآن حرم على المؤمنين التعامل بالربا، والربا حدد بالعرف الذي فيه القرآن، بالدين يكون لرجل على آخر، فيطبق به عند حلول أجله فيقول له الآخر: أقر دينك وأقره على ملك. فيعلن ذلك (وهو الربا اسمعاط مضاعفة) فنهاهم الله عنه في الإسلام.

وواضح أن هذا المصنع لا يجري عادة إلا بين مقدم غير واجد، وموسر يستغل حاجة الناس، غير مكثر بشيء من معنى الرحمة التي يبين الإسلام مجتمعه عليها، والتي لو عمت في المجتمعات لأصبحت تفكيات الحيوانات المفترسة، وهذا النوع من لا تغفل أنسانية فالمصلحة الحكم بإباحتها، وقد قليل القرآن الكريم حرمة في جميع الآيات - مستبدلاً إياها - بالمصلحة التي تبدل في مساعدة الفقير المحتاج، وتشير هذه المصلحة إلى أن تلك الحالة كان جديراً بها أن تجري فيها المصلحة، وعلى الفقير المحض، فإن لم تكن مصلحة فلا تكمن في الرد بالمعالي ومن التنكرة إلى العيسرة:







المصدر : ..... المذاعاة والذلففون

التاريخ : ١٧ كمسوع ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وماردها في حة - ان تا - يش بفرج تحفقا  
للك المصلح التي بها قيم الامة وحفظ  
يغنها .

اما الفرق بين الاسهم والسندات ، فهو  
ان الاسهم من الشركات التي يملكها الاسلام  
باسم المضاربة ، وهي التي تتبع الاسهم  
فيها ربح الشركة وخسارتها .  
واما السندات ، وهي القرض بالمالدة  
معيئة لاتباع الربح والخسارة ، فان  
الاسلام لايبيحها الا حيث دعت اليها  
الضرورة الواضحة ، التي تفوق اضرار  
السندات التي يعرفها الناس ويعبرها  
الاقتصاديون .

هكذا يمثل علينا رأى الامام الاكبر محمود  
شلتوت الذي قال به في النصف الاول من  
هذا القرن ليعضد قنوى فضيلة الشيخ  
محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية  
في مسألة الربح والربا .

• يحق لله الربا ويربى الصدقات • -  
الآية - ٢٧٦ من سورة البقرة • - لا تظلمون  
ولا تظلمون ، وان كان لو عسرة فنفرة الى  
ميسرة ، وان تصدقوا خير لكم ان كنتم  
تعلمون • - الآيات ٢٧٩ ، ٢٨٠ من سورة  
البقرة • - اما الزيادة والمضاعفة فيها ، فلها  
ظلم وعدوان ، وهما من موجبات العنت  
والخسب عند الله ، واتقوا النار التي  
اعدت للكافرين • -

### الضرورات والحلجات

والفقهاء نشأوا مع توسيع نطاق  
التراحم ، واليعد مما يفتح على الناس باب  
التراحم المادى فى المضط على ارباب  
الحلجات ، توسعوا كثيرا فيما يتناولونه  
الربا ، وكان لهم فى ذلك مشرب مقتلفة  
وأراء متعددة . ورأى كثير منهم ان الحرمة  
فيما يحرمون يتناولون الممضطين مما  
المقرض والمقرض . وإنى اعتقد ان  
ضرورة المقرض وحاجته مما يرفع عنه اثم  
ذلك التعامل ، لأنه مضطر او فى حكم  
المضطر ، والله يقول : • - وقد فصل لكم  
محرم عليكم الا ما اضطررتم اليه • - الآية  
١١٩ من سورة الانعام .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء ، فلقوا  
يجوز للمحتاج الاستقراض بقرض . وإذا  
كان للأفراد ضرورة او حاجة تبيح لهم هذه  
المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع اليهم  
وخدمهم ، وهم مؤمنون بصيرون دينهم .  
فان لامة ايضا ضرورة او حاجة ، كثيرا  
ماقدعون الى الاقتراض بقرض ، فليزارعون  
كما تعلم تشد حاجتهم فى زراعتهم  
وانتاجهم الى ما يهولون به الارض والزراعة  
، والحكومة كما نعلم تشد حاجتها الى  
مصلح الامة العامة ، والى ماقد به العدة  
لمكافحة الاعداء المفيرين . والتجار تشد  
حاجتهم الى مستوردون به البضائع التي  
احتلتها الامة وتتم بها الاسواق . ونرى  
مثل ذلك فى المصانع والمنشآت التي لاغنى  
لمجموع الامة عنها . والتي يتسع بها  
ميدان العمل فتختلف عن كامل الامة وحاجة  
العمال المعطلين . ولزيب ان الاسلام الذى  
يبنى احكامه على قاعدة اليسر ورفع  
الضرر ، والعمل على العزة والتقدم وعلاج  
الاعطال ، يعطى لامة فى شخص ميئتها  
والفرادى هذا الحق ، ويسمح لها - ماكانت





المصدر: المصباح

التاريخ: أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ضوابط وذكريات

### شهادات الاستشمار وأدب الاختلاف

الاختلاف القائم حول موضوع فوائده شهادات الاستشمار ، أخذ صورة بعيدة كل البعد عن أدب الاختلاف في الإسلام خاصة بعد أن أعلنت دار الافتاء رأيها وذهبت الى أن فوائده شهادات الاستشمار لا تعادل الشريعة الاسلامية ؟ فتحول الاختلاف في الرأي الى اتهامات متبادلة بضيق الأفق العلمي ، والتأمر على الاسلام ومبادئه ، واتسم هذا الخلاف بالتعصب للرأي والتمسك به دون مناقشة رأي الآخرين ، أو الالتزام بأدب الاختلاف كما حددته الاسلام ومنهج في الرد على رأي الآخرين .

ولأسف فإن الاختلاف لم يتوقف عند أهل العلم . فقد دخل حلبة الجدل كل من « هب ودب » ومن يدرى ولن لا يدرى .

وهذا الأمر لا يختلف . كثيراً عما حدث بين بعض الشباب لمتعصب ، الذي ليس له الدراية العلمية الكافية بمبادئ الاسلام وعلمونه ولكنه تمسك بتكفير الناس . وأوجب الجهاد على جماعة المسلمين وأعلنوا أن الدولة ليست دولة اسلام او حتى دولة امن . وما الى ذلك من الأفكار الخاطئة التي هاجموا بموجب العلماء الذين اشتغلوا اليوم بهذه الصورة حول فوائده شهادات الاستشمار ، فكيف يسمح العلماء لانفسهم ان يفعلوا ما المذكور في أسلوب التعاطف وإبداء الرأي

والعلماء - وجوباً - هم ادرى الناس بأدب الاختلاف ، وهم اكثر الناس حليماً وعلمياً ، ومادام الأمر يهم كل الناس ، فليس من حق عالم واحد او جهة عليية واحدة ان تصدر حكماً يلزم كل الناس بما قرأه ، وعلى الأظهر وهو حامل لواء الاسلام ان يدعو كل الأطراف الفقهية والعلمية المتخصصة لدراسة ماأختلفت حوله الناس ، وأن يدعو كل المختلفين حول فوائده الاستشمار ويقرروا الرأي بالإجماع .

ابراهيم أبو داه





المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات اسلامية :

### بيان المفتي وكلمة اخيرة

البيان الذي أصدره المجلس الدكتور محمد طنطوي مفتي البلاد أمين ورئيسين الاول ان الرجل لم يمثل عن نيتي الشارع ويعيش مع الناس في مشكلاتهم وقضاياهم ومن واقع مسئوليته .. يدل برأى الشارع فيما يشغلهم وهذه هي وظيفة المسئول عن الافتاء .. أولا وقبل كل شيء .. لا ان يظل جالسا في مكتبه يستقبل الزوار ويتحدث مع الزملاء ولا يدخل في امر الا اذا طلب منه ذلك .. وبورقة رسمية .. والامر الثاني ان المفتي اكدنا اننا نرى في شجاعة .. فهو يعلم ان اراءه ستسوف تفضيظ البعض .. ولكنه قال مرأه حقا ..

هذه واحدة وموضوع اخر فيما يتعلق بقوى المفتي اكدنا بياننا انه لم يتغير برأى وانما استشار فيه اسفذة اجلاء وزملاء .. الخ وقد ابداه بشفاهل بعض من ذكر ومنهم المشيخ المشد والفرابي والشعراوي وان اختلفت الافاظ ورغم ان الدكتور طنطوي قد اعلن وانك ان هذا ما رآه واجتهد فيها .. وهو ليس بمفرم لأحد .. فمن شاء اخذ به ومن شاء تركه

ولست مع هذا او ذاك لما كان لي ان اجلس في مواقع الافتاء فتكده مسئولية كبرى .. ولكنني ضد الخلافات المثيثة بين العلماء والتي تخرج عن الموضوع للنسك بالاشخاص .. وضد كل المتطرفين والذين يملكون اسداء الرأي ولا يمتثلون .. ومن اجل هذا فاني ادعو الى حسم موضوع الفتوى وان يكون كما نصت قوانين الدولة عن طريق مجمع البحوث الاسلامية للجمهور فورا وليناقش الفتوى والمفتي وليصدر بيانه الحاسم على الامه ..

صلاح عزام





المصدر : أ. كنون

التاريخ : أ. أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# فتوى المفتى .. فتحت الباب ولم يقفل بعد !

الموقف

منذ أن أصدرت دار الإفتاء بياناً حول شهادات الاستنصار .. ظن البعض أن النفوس قد هدأت .. وسيخرج كل صاحب مال ما عنده ليعضه في البتوك .. مستفيداً بما يعود عليه من أرباح .. ولكن كل رأى له رأى مضاد .. وصاحب الرأى معرض دائماً للهجوم عليه أو الوقوف معه .. ولكن دون الدخول في تفاصيل .. كان معرفتنا في هذه القضية هو آراء علماء لهم مكانتهم العلمية والدينية .. وهم وإن بضعوا آراءهم فلن يكون ذلك فصل الحتام في هذه القضية . حتى يقول العلماء أجمع .. القول الفصل .

## أحمد البلك

الجماعية منذ سنوات ونشر ذلك في الصحف وقتئذ .

وإني أؤيد تأييداً مطلقاً . ما أشار إليه الأستاذ صلاح متنصر في مقالته بالأهرام . وما أشار إليه فضيلة الشيخ الشبراوي بهذا الخصوص . فليس لعالم في عصرنا هذا . مهما بلغ علمه أن يحيط بالقضايا المعاصرة . في مسائل الاقتصاد والدين إحاطة تؤهله لحل الاجتهاد المقرر .

إن لهذا الدين أصولاً عامة تخضع لها الجزئيات والفروعيات . وأكثر الذين خاضوا

□ حول فتوى فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى مصر ، عن شهادات الاستنصار . قال فضيلة الدكتور محمد نابل عضو مجمع اللغة العربية وعصيدة كلية اللغة العربية الأسبق :

إن فتوى فضيلة المفتى .. اجتهاد طيب ولا غبار عليها من الناحية الدينية ، فالأمر فيها واضح . نابل : إنه يجوز أن كثيراً من لاصلة لهم بالدراسات الفقهية الدقيقة . دخلوا في الأمر . وأعطوا أنفسهم حق الفتوى . وهذا خطأ وخطر لا شك فيه . وقال د . نابل : إنني من أنصار رفض الفتاوى الفردية . ولقد دعوت للفتوى





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ أكتوبر ١٩٨٩

الاجتهاد موجود في الفقه الاسلامي، وبين أئمة المذاهب الأربعة، فتواه أبداها علماء لهم قدرهم واجتهادهم، وإن اختلف البعض فلا خير من هذا الاختلاف، وللإنسان أن يأخذ بالرأي الذي يقتنع به.

وقال د. هاشم: حين قال إنها حلال، اقترح إلى جوار ذلك بعض التعديلات في شهادات الاستشارة، اقترح إلى جوار التعديل إيجاد شهادة استشارة أخرى ذات عائد متجدد متغير، فمن اقتنع بالنظام الأول أخذ به، ومن لم يقتنع بالنظام الأول، أخذ بنظام شهادات الاستشارة ذات العائد المتغير.

وأكد د. هاشم إنه في اعتقادي أن فضيلة المفتي، ألقى ما في رءوسه من اجتهاد ولم يفرده وحده بالرأي، إذا رجع إلى آراء كبار

العلماء .. وأعطي في فتواه نموذجين: الأول: وهو الذي وافقه عليه العلماء.

المجتهدون، وأغلبية اللجنة في جميع البحوث.

والآخر: هو الجديد الذي اقترحه من شهادات الاستشارة ذات العائد المتغير. إلى جانب ما استند إليه من اجابة المستقلين في البنوك الذين أقادوا أن المودع ليس مفرضا، وأن البنك ليس مفرضا وأن الصورة الربوية متفقية في هذا النوع من الشهادات.

والكل راجع إلى الدولة، ومن حقها أن تعطى مكافأة لمن يسهم في تنمية موارد الدولة، حيث لا ضرر ولا ضرار، وحيث لا يوجد قرض جر نفعاً.

د. شافين: لا بد من انعقاد جميع البحوث الإسلامية لإصدار الرأي!

قال د. عبد الصبور شافين الأستاذ بكلية إدار العلوم بجامعة القاهرة: إن الواقع أن فتوى فضيلة المفتي تناولت موضوعاً خطيراً جداً يتعلق بحياة الناس وحياة الأمة الإسلامية، ويتصل بجانب من جوانب

ويخوضون في معاملات البنوك من شهادات استشارة أو إيداع، أو ما شابه ذلك، لم يتضمنوا على هذه الأصول العامة التي خصص لها علماء المسلمين علماً مستقلاً، هو أدق العلوم الإسلامية، وهو علم أصول الفقه.

ولقد أثار أضرنا د. النمر في مقال نشر عن قريب قضية الإيداع في البنوك ولم يصدر فيها رأياً، إنما طلب من العلماء أن يدرسوها ويبحثوا أمرها بطريق جماعي أيضاً حتى تصدر بها فتوى عاتلة للفتوى التي أصدرها فضيلة المفتي فتبينها أو نفيها.

ويرى د. نابل أن هذا اتجاه طيب لأن الناس وإن كانوا قد اطمانوا إلى سلامة التعامل بشهادات الاستشارة، فإنهم في حاجة إلى أن يطمئنا إلى موضوع الإيداع في البنوك، فإنه يمثل خطراً هاماً من الجانب الاقتصادي في تعامل الجمهور مع البنوك. وإن أحاول هذه الأيام، والكلام له نابل - أن أكتب شيئاً في الأصول العامة التي ينبغي الرجوع إليها والاعتناء عليها في الفتاوى التي تتعلق بالمعاملات البنكية، إجمالاً حتى يستريح الناس في أمرها تحليلاً أو تحريماً.

د. أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر: د. طنطاوي لم يفرده برأيه، بل رجع إلى كبار العلماء.

قال د. أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر: إن فضيلة المفتي رجع في فتواه إلى آراء أعضاء جميع البحوث الإسلامية الذين يمثلون الأغلبية في اللجنة التي كانت تبحث هذا الموضوع، ورجع فيها أيضاً إلى كثير من آراء السادة العلماء والمجتهدين، وقد اجتهد بما وفقه الله إليه ورأى أنه الصواب.

وهذا الاجتهاد منه ينظر إليه بعين التقدير والاحترام، لأنه رجل كفء في الاجتهاد إلى جانب ما يعتد برأيه من آراء علماء الأزهر وعلماء جميع البحوث، ولا يضير رأيه أن يختلف غيره معه، فاختلاف الرأي في





خفيض . وما هكذا ينبغي أن يكون الجبر الذي تصدر فيه فتاوى أئمة الإسلام . وأخشى ما أخشاه . والكلام لـ د . د . شاهين . إذا ما أمعنا في هذا الاتجاه أن يخرج علما من يقول « لا اقتصاد في الدين » ولا دين في الاقتصاد » . على قيس « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة » .

بل أخشى أن يكون هذا الشعار جاهزا للاستهلاك على المدى القريب أو المدى البعيد . لأنه مادام كل شيء في معاملات البنوك الربوية . أو حتى نسبة ٧٠٪ حلال . فلا داعي لأن يقال إن هناك بنوكا إسلامية . وأخرى غير إسلامية .

وليس من مصلحة المسلمين أن يذبوا الحاجز الفاصل بين الإسلام وبين النظم الأخرى بدعوى تحقيق المصلحة . فشرع الله هو المصلحة . وحينا كان شرع الله كانت المصلحة . بعكس ما يقال من أنه حيث كانت المصلحة فتم شرع الله .

وطالب د . عبد الصبور شاهين بالدعوة إلى اجتياح جميع البحوث الإسلامية في ظل المقولة : « لن نجتمع أمة على ضلالة » . وللجميع أن يصدر رأيه الحاسم سواء بالموافقة أو بالمخالفة . وبذلك يجتمع شمل الأمة فليس من المصلحة أن يدوم هذا الانقسام .

وقال د . شاهين : إنني لا أظن أن فضيلة الحق قد استبدل بوظيفته الشاملة وظيفه الدعوة إلى ترويض شهادات الاستشار مهما تكن الاعتبارات التي تضغط في هذا الاتجاه . فكرامة المنصب ترتفع بفضيلته فوق هذه الاعتبارات .

د . السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر :

الحضور الإسلامي في المجتمع المعاصر . وللإسلام طابعه الإلهي وتميزه بين جميع النظم التي عرفتها البشرية . ولذلك فإن فتوى في هذا الموضوع الخطير لا يمكن فيها أن نظري الاجتهاد الشخصي الذي قام به فضيلة المفتي وأصر على أن ما قاله هو اجتهاد له : « من يشاء أن يأخذ به فليقبل ، ومن يشاء ألا يأخذ به فليقبل » .

إن هذا في رأيي نوع من تبجح الموقف الإسلامي . والمسلمون يعرفون طريقة استنباط الأحكام فيها بعيد من أفضيات .. أن يكون ذلك أولا من كتاب الله . فإن لم يكن فيه ، ففي سنة رسول الله . فإن لم يكن فيه ، فالسبيل هو أن يعتقد الاجتهاد على حكم لا يخرج عن الطليات العامة والمبادئ التي تقررت في الكتاب والسنة . فإذا استحال الاجماع . فليكن الاجتهاد .

ويؤكد د . شاهين أن الاجتهاد وهو ما يعبر عنه باللباس أحيانا هو آخر مراتب مصادر الأحكام . ولذلك فانا اعتبر أن هذا الموقف الذي وضعت فيه المشكلة . قد تجاوز أصلا من أصول الشريعة وهو محاولة أن ننقذ الإجماع . وسبيل ذلك أن يدعى جميع البحوث الإسلامية . ومبرر الدعوة لاجتياح أضران :

الأول : أن هذا مصلحة المسلمين . ولابد أن تقوم المصلحة على أصول الإسلام وأحكامه .

الثاني : الإسلام في مصر يعني المسلمين في العالم كله . ولا ينبغي أن نفترض أن الاجتهاد في مصر مهمته ترويض ثوب الإسلام المهمل . فإن لذلك دوبا سيئا جدا في العالم الإسلامي . الذي يتأثر بما يحدث هنا سلبا وإيجابا .

وقال د . شاهين : إنني لأشعر أن فتوى فضيلة المفتي .

قد حلت المشكلة ، على الرغم من احترامنا لكل اجتهاد . إنما هي فتحت الباب لكثير من الشهرة التي أدت ببعض المواقف إلى التشجّع والتوتر . والتي فتحت الطريق إلى تبادل الاتهامات بصوت عال أو بصوت





المصدر: ..... أكتوبر

التاريخ: ..... أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الآراء صدرت عن اجتهاد قائم على أدلة .

يقول د . رزق الطويل : إن تعليقنا على الفتوى التي صدرت من دار الافتاء المصرية لا يعني أننا نرفض هذه الفتوى أو نقلل من شأنها ، لأنها صدرت عن اجتهاد قائم على أدلة معتبرة ، وأي رأى يقوم على أدلة معتبرة له وجهاته وصاحبه مأجور على اجتهاده عند الله .. إن أصاب فله أجران . وإن أخطأ فله أجر واحد .

أما القضية في حد ذاتها فكنت أود أن تصدر هذه الفتوى عن مجمع من علماء المسلمين يناقشون القضية من جميع وجوها . ويخرجون إلى الناس بيان شاف كاف يطمئنهم على هذه الألوان من التعامل . حتى لا يكون الناس ضحية البلبلة بين جماعة تويد ، وأخرى تعارض .

ويؤكد د . رزق الطويل : أن هذه الألوان من التعامل « شهادات الاستشارة وصناديق التوفير » تختلف عن الرأى . الذي جاء النص القاطع بصره . وإن كان فيها بعض الشبهات ، باعتبار ما تحتويه من بعض الأمور التي كره الفقهاء وجردها في تعامل المسلمين . مثل المخاطرة وتحديد نسبة الربح ونحو ذلك .

ويقرر د . رزق الطويل أنه في النهاية لابد أن تصدر الفتوى في هذه القضايا العامة والمهمة من مجمع علماء المسلمين معززة بالأدلة والبراهين .



## حملات

### الفتاوى الدولارية



بقلم د. فرج فؤاد

موضوع خطير ذلك الذي نشرته مجلة روز اليوسف ، وكشفت فيه أسماء ورواتب بعض الفقهاء الذين ملأوا الدنيا احتجاجا على فتوى المفتي الأخيرة بشأن شهادات الاستثمار وفوائد صناديق التوفير . أما الأسماء فهي اعل الأصوات رفضا واستنكارا وتجريحا . وأما الرواتب فبعضها بالعملة المصرية وأغلبها بالدولار ، وأما جهات دفع الرواتب فهي البنوك الإسلامية داخل مصر وخارجها .

بعض الرواتب يصل إلى أربعة آلاف دولار شهريا ( أي أكثر من عشرة آلاف جنيه مصري ) ، وكلما ساءت سمعة البنوك المحلية . وكلما شاع ذلك الحديث المكذوب عن أن الزنا في جوف الكعبة أهون من ( فوائد البنوك ) . وكلما أيقن المودعون أن فوائد البنوك معادلة لربا الجاهلية . زاد الإبداع في البنوك الإسلامية ، وزادت الرواتب وزادت مكافآت ( هيئة الرقابة الشرعية ) وهي تحصل بالمناسبة على نسبة خمسة في المئة من ربح البنوك الإسلامية السنوي . وركب بعض فقهاءنا الفضلاء متن الطائر الميمون إلى لكسمبورج وسويسرا وجزر البهاما . حيث يمهرون بتوقيعهم المبارك ميراثيات البنوك الإسلامية المباركة ، ويعودون إلى مصر الميمونة لكي يركبوا ( الزلعة ) . وهو اسم أطلقه العامة على سيارة شهيرة ، نسبة إلى مؤخرة الدجاج العتالي . الشهير بطيب اللحم وجودة المرق . والله اعلم .

للحلمة اذن على فتوى فضيلة المفتي خلفية بعضها كامن في حسابات البنوك الإسلامية . وبعضها الآخر كامن في حسابات بعض شركات توظيف الأموال . وبعضها وهو للأسف أقل القليل يصدر عن عقيدة وحسن نية ونبيل قصد . وجميعها للأسف أيضا تصدر عن بذهيون أول كل شهر لقيض مرتباتهم من مال الدولة الذي يصفونه بأنه ملوث بربا الجاهلية ووزر الحمرات . وهنا فقط تدو سملحة الفقه







المصدر : ما بينو

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتفتتح العقل واللبس قبل العصر ، وتبرز القاعدة الفقهية الشهيرة ( الضرورات تبيح المحظورات ) . إلى فقهاء البنوك الإسلامية نتوجه بالأسئلة التالية ، عسى أن تزيل ما في صدورنا من حرج ، وتدلنا على رأى الدين الحنيف فيما عرض ويعرض علينا من قضايا - ما هو حكم الدين فيما استغل مكانته الدينية أو منصبه الدينى الرفيع في دعوة المسلمين إلى وضع أموالهم في شركات توظيف أموال مشبوهة ، اتضح أن أصحابها لا علاقة لهم ولا لنشاطهم بالدين من قريب أو بعيد ، وكانت النتيجة أن ضاعت هذه الأموال ؟

- ما هو حكم الدين فيما حصلوا على أموالهم المودعة في شركات توظيف الأموال كاملة غير منقوصة دون غيرهم من المودعين ورغم الخسارة المؤكدة لهذه الشركات ، ورغم أن أصولها المالية لا تتجاوز ثلث حجم الإيداعات ، وهل يشفع لهم أنهم من مشاهير الفقهاء وأصحاب الفتوى في أمور السياسة والدين ؟

- هل ينطبق على التعامل مع البنوك ما ينطبق على التعامل مع ربا الجاهلية ؟ وهل الدائن الذي يودع مائة جنيه مثلا في البنك الأهل المصرى يستغل حاجة المدين وهو البنك الأهل المصرى بتاريخه وإيداعاته وكيانه ومكانته ؟ بل وهل يمكن لهذا الدائن أن يسرق المدين إذا عجز عن السداد ؟

- أين تودع البنوك الإسلامية أموالها في الخارج ؟ هل تودعها تحت منابر المساجد أم في البنوك العالمية ؟ وهل تحصل من هذه البنوك على فوائد أم لا ؟ وإذا كانت تتنازل عن هذه الفوائد فهل من صحيح الدين أن تصاف هذه الأموال إلى ثروات المساهمين في البنوك الأوروبية والأمريكية ، أم أن تنفق على من تصدهم الجماعة من مواطني السودان والصومال وموريتانيا وتشاد ؟

- لماذا لم تسمح السعودية بفتح فرع لبنك فيصل الإسلامي فيها ؟

ولماذا لم تسمح أيضا بإنشاء شركات لتوظيف الأموال بها ؟ هذه أسئلة حائرة لا إجابة لنا عليها ، لأننا لم ندع الفقه أو التفقه في الدين ، غاية ما في الأمر أننا مسلمون نتجهذ لدنيانا دون خروج على قواعد الدين أو جوهره أو روحه ، ونحاول أن نستخدم أروع ما وهبنا الله وهو العقل والمنطق . ونؤمن إيمانا جازما بأن الإسلام لا يصطدم بالعصر ، وإن ما يصطدم به حقا هو قصور الاجتهاد واجتهاد المفسرين ، ويرجعنا أن يحاول البعض طعن الفتوى في الصميم ، ليس بمناقشة فحواها وإنما بالالتفاف حولها ، عن طريق المطالبة بالإجماع . وهم أول من يعلم أن إجماع الفقهاء على موقف واحد في قضية معاصرة هو المستحيل بعينه . والأمل على ذلك شتى . فقد أفتى البعض بأن ما فعله الرئيس السادات في المبادرة إسلام في إسلام ، وأفتى آخرون بأنه باع الأرض وأهدر مصالح العباد ، وأفتى البعض بحل قانون الأحوال الشخصية السابق والحال . وأفتى آخرون بأنها قوانين تبيح الزنا وتسمح للمرأة بأن يكون لها زوجان . والغريب





المصدر : عابدين

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان كلا من الطرفين قد استخدم نصوص القرآن والسنة  
لاثبات فتواه .

الشاهد هنا ان البعض يريد بنا ان نعود القهقري . وان  
ندور حول انفسنا بينما يعدو الآخرون إلى الامام . ويرحم  
الله الفقيه الطوق الحنبلي الذي كتب منذ مئات السنين ما  
نهديه إلى أصحاب الفضيلة من فقهاء البنوك الإسلامية  
( حيثما تكون المصلحة يكون النص . فإذا تعارضت  
المصلحة مع النص فضلت المصلحة لأنها المقصد الأساسي  
للتصوص )

الف رحمة على الفقيه الطوق .. الحنبلي





ارات ، باهتمام واستمتاع اكبر ما كتبه الاستاذ الدكتور سعيد النجلى حول « سعر الفائدة المصرى .. والأغلبية الصامتة » ( في مقالين علميين باهرام الثلاثاء والخميس ١٢ / ١٩٨٩ / ٨٤ م ) . ولقد كنت دائما اسعد بقطر وجهاث النظر - على اساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين الدكتور سعيد ويبنى . وكنت اود - كالعادة - ان تكون مسلة الاتفاق في هذا الموضوع تسمح لي بان اكتب بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، رغم اتساع هذه المسلة فيما يفصل بينى وبينى وبينى وبينى الاقتصاد من ناحية . وفيما يتعلق بهوم الاقتصاد المصرى وضرورة تنميته عن طريق تشجيع الادخار والاستثمار من ناحية اخرى ، وفيما يرتبط ببعض ضيق الاستثمار الاسلامى ومسلمات الاقتصاد الاسلامى من ناحية ثالثة ، اجد نفسى ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جبرى مع جوهر ما جاء في مقال الدكتور سعيد .

ولتاكدي مسبقا من عملية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقتى سلفا من رباط الاخوة ، والاحترام المتبادل ، فان هذا الخلاف - رغم انه ليس خلافا في الراى فقط .

وانما خلاف اساسى حول ثابت من ثوابت الاسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الاسلامى - لن يفسد ، بمشينة الله ، للود الذى بيننا قضية .

وقبل ان اقدم مساهمتى المتواضعة ، والتي ستكون شديدة الانقباض ، على أمل ان تسمح لي الأهرام بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الافلام التي سوف تشير اليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الاسلامى ، اود ان اسجل كلمة قصيرة عن العنوان .



# من الأغلبية الصامتة الى جمهور الاقتصاديين





وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الإخذ بالأساليب في حدود الاستطاعة . وهذا يعنى الإخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى : من تنظيمات وطرائف غنية ، وأساليب ووسائل تكنولوجية ، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية ، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الاسكانات الانتاجية للمجتمع ، وبما يكفل التعامل ، المنسب ، والكفء والفاعل مع ، الاشياء ، بهدف اعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

اما اختلال ، فيقوم على حقيقة ان ، الأغلبية الصاعدة ، ليست هي ما قصدها الدكتور سعيد ، وإنما هي - في قصدي - الإغلبية التي استقرت بإيقتها ثوابت الإسلام ، وتقدم عقلها متغيراته ، وثبتت في وجدانها حرمة الربا ، وقررت فيها حرمة الفوائد المصرفية ، ولكنها في العمل حائرة - من حليلة او ضرورة او شهوة - ومتخيفة - من تغيير مقصود وتغيير مخطط واعلام مشوه - بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها . وهي اشد حيرة وتخبطا الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيئة الأثر الشريفة ، ودار الافتاء المصرية ، ولجنة

الشئون الدينية بمجلس الشعب ، حول موضوع مضموم اصلا من لفظها القدامى ، ومقطوع به فعلا من لفظها الحديثين بفتاوى متواترة من علماء اجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاما . ولقد بلغت هذه الفتاوى اكثر من ثلاثين فتوى ، ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصديق - مفتى الديار المصرية ( ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م ) ، وانتهاء بفتوى مجمع الفقه الاسلامى برباطة المعلم الاسلامى ( ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م ) فمن هذه الإغلبية الصاعدة كتب ، وعن اسمها وادعائها تدور مساهماتى تلك الإغلبية التي لفتت اسلما بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية الخلفية ، ولأسباب أخرى معروفة ، ترتبط بالثقافة والخدمة الجيدة والعائد الدورى المرتفع وضريبة التركات ( الخلفاء ) وحملات الاعلان والدعاية والاعلام ... الخ ، بصناعة ظاهرة وشركات توظيف الاموال ، بجانب العديد من الانشطة الاستثمارية الأخرى . ولقد ادت هذه الإغلبية ، من

في المقال الثانى ، بنسبة الصفة الى الفائدة . ويقصد الدكتور/ سعيد ، بالأغلبية الصاعدة - نصا ، قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام الى آخر بتغير الأرباحية ولا يتلقى بفشل الشروع ، وهم ، في نظره ، ، اكثر من ثمانين في المائة من الآخرين ( المقال الثانى ) . كما اشار الى متى مقلبه الى ان ما ذكره بخصوص مبادئ وبيهيئات الاقتصاد ، ودر سعر الفائدة في الايجار والاستثمار .. هو رأى جمهور الاقتصاديين - ، رغم خلافهم واختلافهم الشديدين ، كما سأتبرع فيما بعد ، حول العوامل المحددة لسعر الفائدة ، وحول جدوى هذه الآداة ، ومدى فاعليتها ، خاصة في الدول النامية . ولنا اتفاق - الى حد ما - معهُ في النقطة الثانية . واختلف الى حد كبير معهُ في الأولى .

لما اتفقا ، فيتأسس - واقعا - على ان جمهور الاقتصاديين ، تربى في حضن المدارس الوضعية الصلبة - خاصة الغربية - في الاقتصاد ، وترعرع على ادبياتها ، ورث على سلوكياتها في ارض الواقع

وكنّت - اما منهم . ومن ثم فلا توجد مشكلة في التفاهم - ان وجد اصلا . كما لا يعد هذا الاتفاق - وهذا هو المهم - حجة تحسب ضد ثوابت الإسلام ، بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين فالاسلام لايعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالاسلام . ولمايتن ان يكون الاقتصاد الوضعى حكما لثوابت الشريعة في الاقتصاد ، ولكن ، على العكس من ذلك ، يجب ان تكون الحاكمية - في الاقتصاد وفي غيره - لشريعة الله . ولايعنى ذلك الانغلاق على انفسنا ، بعيدا عن التراث الانسانى الذى اسهمنا اسهامات أصيلة في تراثه ونطوره . بل ، العكس - ايضا - هو الصحيح . فالاسلام ، والاقتصاد الاسلامى كجزء منه ، يتعامل مع التراث الانسانى بكثر مفتوح تماما . فلنسا في حلجة الى : اسلحة ، الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد يثقل منها الاقتصاد الاسلامى على انفس ان ، الاصل في الاشياء البليغة ، وان ، الحكمة ضلة المؤمن ، ظللا لا تصد بنصر اسلامى صريح ، لو موقف اسلامى مستقر اى ظللا لاتحمل حراما ولا تحرم حلالا ، وان هذه بضاعتنا ردت اليها







## دكتور محمد الحميد الفزالي

خلال دعمها المادي المستمر، إلى «عقبة» هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة. ثم أخيراً تحولت هذه المظلمة - بالحق أو بالباطل - لأن أحداً لا يستطيع أن يجرّم برأي، بسبب عدم وجود «معلومة صحيحة» يعتمد عليها حتى الآن لدى أي جهاز رسمي أو غير رسمي حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كارتة «اضرب أسفاساً بالودعين» ولولت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله في مصر. وتلك قضية أخرى، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة.

وعليه، كان عنوان مساهمتي - حول الفوائد المصرفية - من الإظلمية الصلصة إلى جمهور الاقتصاديين، فأغلبيتي الصلصة ليست بالقلم الغليظة الدكتور سعيد، وإن كان «جمهور الاقتصاديين» - أي حد ما - هو نفسه مالمصده ودون توضيحية بجوهر الموضوع الذي طرحه الدكتور سعيد، ودون إخلال بتفصيلات عرضه وجمل تركيبه وبلفظ تنظيره وخطورة ضميراته، تمثل وتركز التحليل الذي قدمه في محاولة أثبت أن «سعر الفائدة» هو السعر الاستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر، فهو «الجهاز العصبي» للنظام المصري، وهو الركيزة الأساسية لإدارة النظام النقدي، وهو العامل المؤثر في المخزرات، وهو «الفرارة» التي تضمن انتقالها المشروعة، وهو الذي سيفلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالقائه من النسيئة، وهو - أخيراً - الذي سيفرض أكله استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها، وبالقائه تحقق «عمارة الأرض» وتتم مقومات «القوة الاقتصادية» وببها التحديد والحسم، تعد هذه الآداة قدراً محتوماً وقضاء غير قابل للرد كتبه «جمهور الاقتصاديين» على النظام الاقتصادي المعاصر.

وإذا ما حاول أي نظام قائم، وبإلذات النظام المصري، التفكير منه، فيصيح، «اصطاع» - نعلم للاح على «دائن» الفرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود، وسينهار النظام المصري، ويشل النظام النقدي وتتوقف إدارته الرشيدة، وتتلاشى المخزرات في اكتئاز، تحت الجلاطة، وتسرّب إلى

الخارج، مما يعرض الاقتصاد المتعثر على هذا القدر إلى الاضطراب إلى مزيد من «المديونية الخارجية»، لتحويل العملية الاستثمارية - على أساس سعر الفائدة - فلا مخرج منه إلا إليه، كما أن هذه المحاولة - الفاشلة - ستؤدي إلى «هدم» الاقتصاد، لأن الغاء الفائدة يعني أن رأس المال .. يصبح في حكم المال البايح كالقواء ويعني فوضى في أخذباير المشروعات حيث لا تتجه القروض بالضرورة إلى أعلى المشروعات انتاجية وإنما اعلامها صوتاً أو أكثرها نفوذاً وفي النهاية، سوف تدم الفوضى الاقتصادية، وتهدد عملية التنمية الاقتصادية

وأعزل الأرض والقوة الاقتصادية، ويزداد الفقر، وكفراً، وتتحقق «النسيئة»، وفي ختام عرضه، يجزئنا الدكتور/ سعيد - بالحق - إذا سربنا في طريق الغاء الفائدة، فإنني أخشى أن تكون هذه هي نهاية الاقتصاد المصري، وهذه نتيجة يعلم الله أنني لا أقولها في خلعة أو عجلة، وأنها مسألة واضحة وأضحى وضوح الشمس، وقد اعذر من انذر ..

وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض، وفيه أن أبدأ في سرد مساهمتي، أود من باب التوكيد، وليس من باب الاطناب والتكرار، أن اسمحل حقيقة أن الدكتور/ سعيد بدأ مساهمته بتأكيد أن «جمهور الاقتصاديين» يرى .. أن سعر الفائدة يؤدي وظيفة حيوية في النظام الاقتصادي المعاصر، وأن الفاضا يدعوى أنها تنوذج تحت الربا المحرم يعود بأوهم الحواجب والحدج الاضرار على الأمة الإسلامية ثم شدد على أن هذا الجمهور يعتقد أن «الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كمال الاختلاف عن ظروف الماضي» وأخيراً قطع بأن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف شيئاً اسمه «النظام النقدي» أو «النظام المصرفي»، أو البنك المركزي أو «التراكم الرأسمالي» أو عملية الائتلاف والاستثمار، ثم انتهى، كما بدأ مؤكداً أن «هذه الأشياء» الصليقة بالنظام الاقتصادي المعاصر والنسيئة لسيره، مرهون وجودها بوجود سعر الفائدة، وأن غياب هذا السعر معناه الهدم والفتنة.

وأخيراً، رفض الدكتور - سعيد الربح كبديل لسعر الفائدة، فأكد، أن هناك من يقول أن الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدي نفس الوظائف التي تؤديها، ويشير أصحاب هذا





وإجراءاتها التنظيمية. بمصطلحات وتعريفات اليوم ولكن من المسلم به في الوقت ذاته أن النظام الإسلامي كأي نظام له قواعده التي تعد بمثابة الأصول والجزور. وله متغيراته التي تمثل التخصيلات التي تشكل وتغير بفعل ظروف الزمان والمكان. وتتور مع المصلحة المتغيرة شرعا. وجودا وعدما ومن المسلم به أيضا أن النقود والبنوك من

المتغيرات - في أي نظام - . وتطورها التاريخي الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك فضلا . . البنك المركزي لم تعرفه البشرية. وفي صورته الأولية. إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي. وهو بنك رينس السويدي ومع ذلك يعتبر بنك إنجلترا. بنك الإصدار الأول والذي تولى وظائف البنك المركزي. ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديث أساليب الف المصرفي المركزي. ولقد انتهى هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر. ولكن لم تكتمل - كما هو معروف - وظائفه وأدواته في التحكم في الائتمان. إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالتحديد. يخلط البنك المركزي من حيث نطق مسؤوليته. وعدد وفعالية أدائه. ومن حيث خصلته التنظيمية. وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى. ومن فترة لأخرى - بالنسبة لكل تجربة. وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة ومن ثم لا نستطيع أن نعرض على النظام الإسلامي الأخذ بمستحدثات العصر شيئا مستجداته. بدعوى - وهذا. لم يلقه الدكتور - سعيد - أن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات فهي - كما نلحظنا - من المتغيرات ولا يمكن بداهة. محاكاة الأسلاف حرفيا في تخصيصات مواضعهم شرعا مسبقا كمن - أو ميرر. لأخذ بهذه

الرأي إلى ما يعتبر في نظرهم النظام الاقتصادي الإسلامي. الذي يعتمد على معاملات برية من الربا الحرام مثل المشاركة أو المراجعة والمضاربة. وقبل أن يتبين أن هذه المقابلة - تنطوي على مشقة تعريف خاصة بالربح في المفهومين الإسلامي والوهمي. اعتبره أن هذا كلام لا يحتمل التخصيص من الناحية الاقتصادية. وراح يدلل. باستخدام « أوليات علم الاقتصاد » وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج. أن هذا الكلام يعني أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة. وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد. . هذا وإن كان الدكتور - سعيد - عاد. وهو يصعد تحديد أغليته الصامتة ويحصرها في الباحثين عن دخل ثابت مضمون - لأموالهم. وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامي في خريطة الأدوات الاستثمارية. التي يستحوذ وفقا لها على سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقا للأجل الزمنية على أساس الفائدة الثابت. قال - وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة

والمرابحة التي لا تحمل دخلا ثابتا. ولكنه دخل متغير بحسب نجاح الشروعات الاستثمارية أو فشلها. وبالرغم من هذا الاقرار. ولا أقول الأزدواجية أو حتى التناقض. يظل - عند الدكتور - سعيد - سعر الفائدة الثابت أساس الاستخدام الأكفأ للموارد. ومحرك النشاط الاقتصادي وقوة دفع عجلة التنمية. ومن ثم عصب النظام الاقتصادي المعاصر

وبعيدا بقدر الامكان الانساني. عن التعميدات النظرية. والعوميات العامة. والتسليحات غير المفيدة والمجادلة من أجل المجادلة. واقتربا من واقع الأشياء. ودهوم الناس. وتطبيقية المفاهيم. وعملية الأدوات. وذرائعة النظم. أحاول - بعبق الله وتوفيقه - أن أوجز مساهمتي في النقاط الرئيسية التالية

- ١ - لا جدال في أن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه. ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامي الأول. لم يكن يعرف شيئا اسمه النظم النقدية والمصرفية.



« إيديولوجي » في الاقتصاديات الاشتراكية ، ويضعف شديد في الاقتصاديات النامية . وكانت نتيجة أداة الوجود ، والأساليب أخرى ، انتشار مرض « الانتكاش التضمضي » في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة وبصور ظاهرة أو مستترة كليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد ، وكما في ، لا يخطئ ، عن « عدم الاستقرار » النقدي والمالي والاقتصادي . مما أدى ، بصفة عامة ، بالمثل إلى حالة من الشلل المزاي في نشاط الوحدات الإنتاجية ، وتكلم فلوح بأغلبية المتعلمين ، وتهديد حقيقي لعملية التراكم الرأسمالي ، وتحويل مشاهد لحركة النمو وعلمية التنمية .

وبعيدا عن مثالية « باريتو » ونموذج « المنافسة الكاملة » القائم على حالة « التوازن » ، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر ، على المستوى العملي ، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة ، والأموال القابلة للاقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص بل العكس تماما هو الصحيح . فلقد توصل ، مثلا ، « كورنار » و« جونسون » على أساس دراسات ميدانية ، إلى حقيقة أن رأس المال في الاقتصاديات المأصرة - قد أساء ، إلى حد خطير ، تخصيصه - أساسا بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات . فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد ، تتميز بصفة رئيسية للمسرعات الكبيرة على أساس « افتراض » غير مدروس - بجدارتها الائتمانية ، وتعرض هذه الأداة ، بالتالي ، الاتجاهات الاحتكارية .

المستحدثات ، مؤداه أن نتخلي عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثة لا يمكن أن تعمل بكفاءة ، أو حتى أصلا . إلا من خلال أداة « سعر الفائدة » - وهذا ما أفكر أن الدكتور - سعيد قد قاله بوضوح

٢ - ليس هذا مكلنا مناسباً لسرد ، ما هو معروف ، وممتع ذهنياً من خلافات جذرية واختلافات عميقة بين جمهور الاقتصاديين ، حول تعريف ، وتحديد ، ونظريات ، سعر الفائدة ، ناهيك عن دورها والتمارها في النشاط الاقتصادي . ولا يجوز أن نقول كما قال بعضهم ، بعدم وجود هذا ، الفيل الأبيض ، إلا في مخيلة الصالحين ، أو نؤكد ، كما فعل البعض الآخر ، بعدم وجود الفائدة كمصدر تكلفة في الاقتصاد السير . ثم نتمثل ، دون تبرير ، بالقول بأنها بعبارة قطة سوداء في حجرة حائلة الظلام . أعيت الباحثين عنها بلا جدوى ، لأنها ببساطة غير موجودة أصلا في هذه الحجرة

كما لا يجوز أيضا أن نقول ، كما قال البعض ، بأن سعر الفائدة - كعلم - أو

، إيجاز ، للظلال التي لا تعد اتفاقا عنصرا من عناصر الإنتاج . يشهد « أدوايا » من قبل السلطات النقدية ، أما مباشرة أو من خلال التحكم في الكتلة النقدية - هو ، أصل ، الإثراء ، لدرجة اعتبار ، كل ، عند من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من ، الفائدة ، أو نشده ، كما فعل البعض الآخر . على أن كل ، أجزاء الدخل يمكن اعتبارها ، لغوائد ، على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للأشخاص . فهذا تعميم ، بلغة الدكتور - سعيد ، لا يحتمل التعميم ،

ولكننا ، أمام هذين التقيضين من عدم الوجود ، ووسط ركام أو غلبة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود ، سعر الفائدة ، نسلم بوجود هذا ، السعر ، على أرض الواقع ، الحريص ، قويا في الاقتصاديات الرأسمالية ، وعلى استحياء



وحتى لو افترضنا ترابطاً إيجابياً كبيراً بين الفائدة والإدخار، أي وجود تفصيل زمني إيجابي قوي لدى جمهور المستثمرين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين، فإن إصرار «الغالبية الصامتة» عند الدكتور - سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد، في الاقتصاديات التي يتحدد فيها سعر الفائدة

تسكماً وعشوائياً، ويتعرض لموجات تضخمية متصاعدة، أمراً غير منطقي وغير مفهوم. لأن هذا يعني ببساطة: إصرار هذه الأغلبية الغريبة على استمرار انخفاض، أن لم يكن انهيار، مستوى معيشتها، نتيجة الأثر المتآكل المتزايد للتضخم على أموالها. فالسعر «الحقيقي» للفائدة (أي السعر الاسمي ناقصاً معدل التضخم) يصبح، إن عاجلاً أو آجلاً، سالباً، ويمعدلات متزايدة خلال الزمن، أي أن الأموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار من عام لآخر.

وليس الوضع أفضل حالاً إذا ما تغيرت أسعار الفائدة. إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقرضين) والذي يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك، بسبب تغير أسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن ثم، يؤدي ذلك، في النهاية إلى تباطؤ التكوين.

ففي دراسة قام بها «إيلينغ» للتجارة الأمريكية، وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعاً كبيراً من الاستثمار. ففي فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٧٨م)، بلغت مدفوعات الفوائد «ثالث» العائد الإجمالي على رأس المال. مما أدى إلى تشكل في «رسمية الشركات» وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلي (أي في مجموع الأسهم والقروض) وانخفاض التكوين الرأسمالي، وادى هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في «دورة» نزولية، من انخفاض في الانتاجية، أدى إلى انخفاض في القدرة على تموين التكلفة المرتفعة لرأس المال المقرض، مما ترتب عليه انخفاض جديد في «رسمية» وانخفاض متزايد في معدل التكوين الرأسمالي.

والعكس تماماً صحيح، من حيث الأثر لاسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الرأسمالي هنا، يقع الظلم أساساً على المدخرين الذين يوظفون أموالهم

فالمشروعات الكبيرة، بحجة ملائمتها، تحصل - في الواقع - على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل. بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى، وكفاءة أكبر، وعلامة أفضل. فتحصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من احتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها. وعلى هذا الأساس، ويدون دراسات جادة تذكر في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراكاً للعائد (المتوقع) بسبب عدم القدرة على التمويل، الذي يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية، بل وأقل حاجة - نسبياً - إلى التمويل الخارجي، ولكنها، بلغة الدكتور - سعيد - وعلى عكس ما ذهب إليه، أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً.

يلت أكثر من ذلك، أكدت بعض الاستقصاءات - التي أجراها «ميد» و«أندروز» - أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملاً يذكر في تحديد مستوى الاستثمار. أي أن الطلب على الاستثمار يعد «غير مرت» بالنسبة لسعر الفائدة، لسببين: الأول، كون سعر الفائدة يمثل اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل أثره، ككفافة ضمنية على المال المستثمر، محدوداً.

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار - أي الإدخار - يرى جمهوريون من الاقتصاديين المعاصرين، مع «كينز» أنه «غير مرت» عادة لسعر الفائدة وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والإدخار. ويؤكد «سامولسن» ذلك بقوله: إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد، حينما تزداد أسعار الفائدة، وأن كثيراً من الناس يدفعون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة. وأن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى ثم يستطرد قائلًا: إن «المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً فكل الدلائل توحى بأن مستوى الفائدة يميل في قراري الاستهلاك والإدخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر».







## المصدر: الأهرام الإقصادي

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الدول، نجد أن كثيرا من أقسروط الأساسية للفعالية المحدودة - أصلا - للسياسة النقدية والائتمانية أما غائبة تماما، أو متوافرة بصورة بدائية ومن ثم، تعد «محدودية» فعالية هذه السياسة أحد حدة ووضوحا في هذه الدول فالمشكلة هنا باتفاق الاقتصاديين - ليست بالطبع مشكلة نقدية، وإنما مشكلة هيكلية فما تحتاج إليه هذه الدول ليس زيادة في الائتلاف النقدي لكي تخرج من ركوبها الزمن، وإنما أحداث تغيير هيكل في الصلية الانتاجية عن طريق التنمية فالقضية هنا ليست قضية «طب» بقدر ما هي أساسا مسألة «عرض» بمعنى العمل على رفع درجة استقلال الموارد الانتاجية المتاحة وفي هذا الإطار، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة كما تنضبط فيما بعد، وليس عن طريق سعر الفائدة، أن تلعب دورا مفيدا في هذه العملية فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالي، وعدم فعاليت في معالجة الاختلالات التنفسية والائتمانية. بعد سعر الفائدة، في رأي عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين، من أهم عوامل «هدم الاستقرار» في الاقتصاديات المضطربة لقد تساهل «فريدمان» في بداية الثمانينات عن أسباب السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثل للاقتصاد الأمريكي. ورد على تسلاؤه بقوله «أن الاجالية التي

في الاقراض، كما تشجع هذه الاسعار على الاقتراض للاستهلاك، وهي تدعى نوعية الاستثمارات، مما يعمل بالتالي على تخفيض معدلات الانسار الاجالية جيوى في النهاية، كما أكد أحد تقارير «الجات»، ال اسوء استخدام رأس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالي وكجاء مصصح للاختلالات الهيكلية (تضخما أو انكماش) يتناق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة «محدودة» خاصة في حالة الكساد. فالسياسة النقدية والائتمانية باتفاق الاقتصاديين، هي جوهر عمل البنك المركزي وتضى ببساطة عملية التحكم في العرض لتلك النقود، أي كتلة أو كمية النقود في المجتمع، وذلك للتحكم في الائتمان بما يقلق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه، ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على القروض، خاصة قصيرة الأجل في حالة

الانكماش، وتقليد وعدم تشجيع منح هذه القروض في حالة التضخم، من خلال تغيير سعر الفائدة ويتم هذا التغيير بطريق مباشرة، أي «سعر البنك» وهو سعر الفائدة الذي يقرض البنك المركزي على أساسه صيتمج البنوك، أو بطريق غير مباشر، من خلال أدوات - كمية ونوعية - أخرى معروفة «ومحدودية» فعالية هذه السياسة - عمليا - في التأثير على حجم ونوع الائتمان، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادي، ترجع في حالة التضخم، إلى أن العائد من الائتمان، في صورة استثمارات مربحة، أكبر نسبيا من سعر الفائدة. ومن ثم، بعد سعر الفائدة غير كاف، كعصر تكلفة، للحد من التوسع في الائتمان أما في حالة الانكماش، فهي أكثر وضوحا ويرجع ذلك إلى أن كتلة المتعاملين من بنوك والمصارف ومشروعات لايتوافر لديهم الحافز على الاقتراض، وهو امكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان، في هذه الظروف ومن ثم، لا يكفي أن يقدم البنك المركزي الائتمان بشروط مشجعة، أو حتى «مجانا» في حالة كساد حال لكي يقبل المتعاملون على استخدامه فعلا وكما يقول المثل الإنجليزي يمكن أن تحضر الحصان إلى الماء، أو تحضر الماء إلى الحصان، ولكن لا يمكن أن تجبره على أن يشرب. ويختلف الوضع كثيرا، في الواقع، بالنسبة للدول النامية، إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في





تخطر على البال هي السلوك الطائش المتساوى له في أسعار الفائدة بالتقلبات في سعر الفائدة تؤثر مباشرة في سوق الاستثمار ، فيسوده قدر كبير من الشكوك ، بما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بثقة ، أو التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال ويرجع « سمونز » السبب الأساسي للكساد العالمي العظيم في الثلاثينات الى « تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام الائتماني غير مستقر » ، واكد على اعتقاده بان خطر الاضطراب الاقتصادي يمكن تقاويه الى حد كبير ، اذا لم يتم اللجوء الى الاقتراض والاسيما الاقتراض قصير الاجل ، واذا ماتمت الاستثمارات كلها في شكل تمويل ذاتي وبالمشاركة وبحول المعنى نفسه ، شدد « مينسكي » على حقيقة أن قيام كل مشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله المائل ، وللتخطيط الرشيدي لاستثمار ارباحه غير المؤبقة ، يفرض نظاما ماليا قويا ولكن لجوء المنتجين الى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض ، يعرض النظام لعدم الاستقرار .

ولقد تجسدت هذه الحقائق في السبعينات فعندما ارتفعت أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، انخفضت نسبة الاستثمار الثابت المحل الاجمالي من الناتج المحل الاجمالي للدول الغربية ، كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدولى وعليه كان الاداء الاستثمارى الضعيف - لتفكك ربحية المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة - هو العامل الرئيس للنمو البطئ المتشاهد خلال هذه

الفترة وهذا ، يؤكد في رأى الكثير من الاقتصاديين ، أن « الربح » وليس « الفائدة » هو المحرك الاساسى لديناميكية الانتاج والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية ، بل ولي « غيرها » من الاقتصاديات - وإن اختلفت المفاهيم والتعريفات والتطبيقات .

٣ - يعد العرض الرخيص الذى قدمه الدكتور/ سعيد عن عناصر الانشاج وعوائدها بصفة عامة ، ورأس المال وسعر الفائدة على وجه الخصوص ، تحليلا لا يختلف عليه اثنان من الاقتصاديين ، وفقا للأدب الاقتصادى الغربى - رغم المقولة المشهورة بأنه ما إن وجد اثنان من الاقتصاديين إلا وكان هناك ثلاثة آراء ، على الأقل . فهذا التحليل ، كما قل بحق ، من « اوليات » النظرية الاقتصادية بعامة ، ونظرية رأس المال بخاصة .

ويعلم الدكتور/ سعيد أن هذا التحليل يقوم على فرض « غير واقعى » زائد فى التيسيط ، من بين عدد من الفروض غير الواقعية الأخرى ، وهو فرض « التيقن التام » :

« 5 CERTAINTY » « ORESIGHT »

وفى عالم غريب من اليقين تحدث أشياء غريبة تماما . منها أن سعر الفائدة التوازنى يتطابق تماما ودائما مع الانتاجية الحدية لرأس المال ، أو بلفظ « سامولسن » و « باتنكن » ، يتساوى سعر الفائدة مع معدل الربح ، « المتوقع تحقيقه » بالتأكيد .

وعليه ، تأتى « منطقية » النتيجة التى توصل إليها الدكتور/ سعيد ، باستحالة تصور حالة « سعر فائدة صفري » عند التوازن فى عالم الواقع الذى يتسم بالندرة الشديدة فى رأس المال - خاصة فى مصر . لأن هذا ليس له إلا معنى واحدة وهو - افتراض - أن رأس المال متوافر بلا حدود ، أى افتراض حالة « تشبع رأسمالى » CAPITAL SATURATION ، « كالهواء » . وحيث أنه ليس كذلك ، فلا مفر من تعديل قائم بوهو إمكانية التوازن الصغرى ، كما افترض ، « سامولسن » ، فى حالة ركود قاسى الشدة . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور/ سعيد بحالة





ويزداد الميل للإدخار في ظل النظام الإسلامي بفعل القيم التي تدعو إلى القوام، أي الاعتدال في الاتفاق بعاملة، وبالذات الاتفاق الاستهلاكي. وتلعب الزكاة دورا محوريا في زيادة هذا الميل، عن طريق محاولة الفرد زياد مدخراته على الأقل بما يساوي ما عليه من زكاة، وذلك للحفاظ على مستوى ثروته. ويتحريم الاكتناز، ومحاربه عن طريق

الزكاة، التي تجعل الأرصدة النقية العاطلة تتآكل خلال الزمن، ويتحريم الربا أو الفقد، وبالتالي منع تشييد المال وتنميته من خلال أبشع صور اكل أموال الناس بالباطل، ويتحريم الاحتكار، ومحاربة كافة الممارسات الخاطئة - بوسائل عملية - في الإنتاج. ويتأكد قيمة العمل المنتج، ويرفعه إلى مرتبة الجهاد، ويحمله جزءا من العبارة بالمعنى الواسع، فتح النظام الإسلامي الباب أوسع لاستخدام مدخرات المجتمع في استثمارات حقيقية ومربحة، وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة. بدلا من نظام المداينة بفائدة.

- وبالذات غير الموزعة - في التمويل الاستثماري، قدم النظام الإسلامي العديد من الصيغ والأدوات الاستثمارية، القائمة على عقود المشاركة، وعلى رأسها عقد الشركة - بكل أنواعها - وعقد المضاربة، وعقد البيوع، وعلى رأسها عقد المراجعة بأنواعه، وعقد السلم. كما أمكن، ويمكن استحداث الكثير من الصيغ والأدوات الاستثمارية، على أساس فكرة العقود غير السمسرة، أي التي لم يقل بها علماء السلف، ولكنها تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية: كالتمويل التأجيلي، والبيع التأجيلي، والأسهم وصكوك التمويل أو الاستثمار الإسلامية المختلفة القيم والأجل ودرجات المخاطرة، بما يتشظى ويرغب المتعاملين، بما فيهم الأغلبية الصامتة عند الدكتور/ سمعدي.

وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستخدمة نتيجة أحلال التمويل للمشاركة كل المداينة بفائدة يلعب الجانب المؤسسي - من بنك مركزي، وبنوك استثمار وأعمال،

الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر الفائدة.

ويظهر ذلك بوضوح في ظل المؤسسات النقدية المعاصرة. فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل، وفقا لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامي والعديدة والمتنوعة، كان عليها أن تكون أكثر دقة وحذرا وموضوعية في تقويم المشروعات. كما لا يتصور، في هذه الحالة، تميزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما هو الحال في الوضع الراهن. فالشروعات جميعا تصبح على قدم المساواة، ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح. كلما ارتفع هذا المعدل، كانت فرصة المشروع على الحصول على التمويل - أو المشاركة في التمويل - كبيرة. والعكس تماما صحيح. وعليه لا يعد معدل الربح، أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط، بل أيضا أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية.

وعلى أساس هذا المعيار، يستطيع النظام الإسلامي - عمليا - تحقيق العدالة بين المدخر (رب المال) والمستثمر (المفظم). إذ لا يحصل أي منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقا، وإنما يشارك في المخاطر، ويتحمل النتيجة - ربما كانت أم خسارة. بحسب الاتفاق الذي يتحدد وفقا لقوى سوق رأس المال. ومن ثم لا تعرف هذه العلاقة - الانتاجية الصحيحة - ظلما للمدخر، كما هو الحال عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح، أو ظلما للمستثمر، عند حدوث العكس، أي ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح، أو تحقق خسارة. وإنما تقوم العدالة بين الطرفين، مما يؤثر إيجابيا على الادخار والاستثمار.

وإن ظل عدم توافق عالم التيقن التام، لا بد فطريا أن يعمل الإنسان إلى الادخار، للاحتياط من ناحية، وللعمل على رفع مستواه المعيشي في المستقبل من ناحية أخرى، ولا يشد المجتمع الإسلامي - على المستويين الفردي والكي - عن هذه القاعدة، سواء في صورته الأولى، أو في أي صورة حالية أم مستقبلية. وبصفة عامة، هناك تراكب إيجابي بين الدخل والادخار. فكلما زاد الدخل، أساسا نتيجة زيادة الأرباح، زاد الادخار.



النفوس الاقتصادية في استخدام رأس المال النادر « بزوال سعر الفائدة ». وهذا يؤدي لاجتذاب الأموال للدمار والقضاء .

وواضح على الأقل عندي - أن هذا التحليل يخلط تماما بين أمرين على طرفي نقيض ، وغاية في الاختلاف والتمييز ، وهما : « إلغاء سعر الفائدة » ، مع توافر بديل وهو « الربح » : « التوازن الصفري لسعر الفائدة » . فهناك فرق شديد التضيق والوضوح بين الحالتين ، فالالاقتصاد الإسلامي ، لم يتم بإلغاء سعر الفائدة - على المستويين الفكري والتطبيقي - يعني به هذا « التوازن الصفري » ، وإلا كانت النتيجة فعلا تبديدا واضحا في استخدام عنصر شديد

النُدرة ، وهو رأس المال . وإنما قدم « الربح » كمعيار يحكم هذا الاستخدام - على أسس أكثر منطقية فكريا ، وأكثر عدالة اجتماعيا . وأكثر - وهذا هو المهم هنا - كفاءة اقتصادية

وإذا ما تلخصنا من - سلبيات آثار الفكر الاقتصادي الغربي ، وأعدنا وأنعمنا النظر العلمي في مسلماته ، سوف نكتشف فوراً أن إلغاء سعر الفائدة لا يعني ، بتاتا وأبداً ، أم رأس المال ليس له عائده ، ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة . ومن ثم تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة « مجاناً » ، فيصبح الطلب عليها " غير محدود . وتكون النتيجة غياب « آلية » لمعادلة الطلب مع العرض ، وتوصلا إلى توازن في سوق رأس المال . ويحدث في النهاية ، تزايد رأس المال نتيجة الاستخدام غير الرشيد له ، ويعم ، بالتالي ، الخراب فرأس المال - إسلاميا أو غير إسلامي - بالقطع له « عائده » . نظير اشتراك الفعل في النشاط الانتاجي . وهذا العائد - إسلاميا - ليس « فائدة محددة مسبقا » ، وإنما « حصّة » - نسبية شائعة - في الربح ، بعد « نقي » ، أي بعد تحقيق أو تسهيل رأس المال - فعلا أو حكما . ولا اعتد أن أحدا سوف يتمسك بالتقسيم الرباعي للعوائد - رغم وجوده - بحجة أنه « لا اجتهاد مع النص » في الاقتصاد الوضعي .

ولا أتصور أن أحدا سوف يصر على ظاهر « الفاظ » العوائد المختلفة . فالعبرة بمعاني الالفاظ ، لا بعبانها ، كما يقولون . كما لا أظن أيضا أن أحدا سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى « الربح » على عائد رأس المال المخاطر ، ( أي المنظم ) - عنصر المخاطرة التقليدي . فلا مشاحة في الاصطلاح « أي التعريف . إذ أن كلا من رأس المال والمنظم يتحمل - إسلاميا - مخاطر الاستثمار ، والربح بينهما ، بعد سلامة رأس المال ، بحسب الاتفاق - مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامي ، ليس هذا مكانه .

وهذه الحصّة في الربح هي تكلفة عنصر رأس المال . ومن ثم ، يصبح « الربح » هو المعيار الذي يحكم تخصيص الموارد المالية

ولعل هذا ما يدعوه - عمليا - إلى مزيد من تحرر الكفاءة في استخدام رأس المال . نظر النظام الإسلامي ، وذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات ، بحيث تصبح المشروعات ذات الجدوى المنخفضة . وليس الأمر كذلك ، في حالة التمويل عن طريق القروض . فالقروض لا يهتم سوى الفائدة ، ولا يسهم أصلا في مضاطر المشروع موضع التمويل ، بل يتحملها كلها - عملا - المنتفع المقترض ( المنظم ) . ومن ثم ، لا يهتم المقترض أساسا بإجراء تقويم شامل للـ « ع » على عكس ما يجب أن يفعل صاحب « ن » لمخاطر وعينه ، يمثل معدل الربح الذي نتخصيص







سيفاسه مالفية رشفية ومؤسسة الزكاة ، على تفعيم السيفاسة النققفية عن طريق زيافة ابراداتها من مشروعاتها الاقفصادية ومقابل بعض قفدماتها ويدا لالال التوظيفات المالفية الاسلامفة التي تؤخذ من قفصول الاقففاء - محل الضرائب أو المكس ثم اقفرا القرض الحسن ومن ثم لامجال الى اللجوء الى الاقفراض بفافدة داخلفا أو قارففا وإذا ما اققت الحاجة الى التمويل القارفف وقد تنشأ فعلا - فلفكن ذلك على اساس منقح المشاركة مع الدول الاسلامفة ذات الفافض أولا ثم مع بقفة دول العالم بعد ذلك .

وبهذه العناصر الاقفاففة الاساسفة من اقفصار واستقشار وانقفتاح على التقدم التقفنولوجف الماساب ، وصيفغ وادوات استقمارفة متنوعة واطار تنظفمف ومؤسسة متكامل ، وسيفاسات نققفية ومالفية رشفية ، واستققرار فف المعاملات بعفدا عن التقلفات الطائشة لسهر الفافدة ، تتوافر فف ظل النظام الاسلامف الشروف الضرورفة لقفام عملفة تنمية شاملة جافة ومقجدة . ولكن هذه الشروف بذاتها لفسف - وفقا لفلسفة هذا النظام ومرفكزاته - كاففة وهذا فبقلنا مباشرة الى اهم جوانب هذا النظام - وهو الجانب القفمف

قفمفدا عن القرافة الشائعة القاففة بقاءفة الاقفصاد الوضفمف ، وعدم اعطافه بالاعتبارات القفمفة والاخلاقفة تأكفدا لصففقه المافدة واهتمامه الاكفر - بالاشفاء ، فبقلنا

البقففة \_ ٧٤

وشركلات استقشار وتموفل ، وشركلات تكافل وتمافن اسلامف ، وهركة تعاونفة وسوق اوراق مالفة دورا اساسفا فف فوففج عملففات الاستقشار ، بما فكلل فقفقف نمو مقزابف فف مقدرات الترافم الراسمافف ، وفحقق بالثالل اولوفات واهداف المجتمع . وبالفرم من اقفثالل البفات النظم النققفية والمصرففة فف الاقفصاد الاسلامف عنها فف الاقفصادفات الاقفرى ، وابدون الففول فف تفافصفل هامة لفس هذا مكانها ، سفظل البفك المرفكزف « عمدة » الهافز المرفكزف : كفبك لاصدار النقود ، وبفك للبنوك وممولها الاقفرف ، وبفك للحكومة ، وبفك التفكم فف كمفة النقود .

ففى ظل النظام الاسلامف ، سفقخدم البفك المرفكزف ادوات سفاسة نققفة تتفق مع منقح التمويل بالمشاركة . ومن ثم ، ففتركز عمله اساسا فف التفكم فف عرض النقود ، بما فقفق والاقففاجات الفقفلة للنشاط الاقفصادف وعملفة تنمية خلال الزمن ، اف بما فحقق اقصف قفر من القفدمات التفبادلفة مع ثبات

، نسبف - فف قفمة النقود . وهنا ، ففكن من اوجب مهام البفك المرفكزف ان فتابع معدل التففر فف الاسعار ومعدل النمو فف الانتافق للثافك من ففوفد مفرر قففقفف - فف سورة زيافة فف الانتافق - لاصدار نقدف جففد . او بمعنى اخر ، ففجب على البفك المرفكزف ان فثافك - بقدر الامكان - من ان اف توسع نقدف فقوم به ، لن فؤدى الى تضخم سعرف فلفف اثاره على حجم الارصدة القففقففة وفف هذا الصدف ، وبجانب اشراف وفقففش مرفكزف رشفف ، ففكن للبنك المرفكزف ، من بفن وسائل اقفرى ، سلطة اقفصار التفففات لمجتمع البنوك بشأن الاغراض التي فمفج التمويل ففها ، وسقفوه الارصدة الندفة التي فقففن الاقففاظ بها ونسبة ونوع الضمان الذي ففجب الفصول ففها .

وفف حالة تمويل الانتافق الحكومي ، فقففن ان ففكن هذا التمويل من مصادف قففقففة وهذا فقفف انه لا مجال فف ظل هذا النظام لاسلوب - تمويل الحكومة لفنققاتها بالمعرف - عن طريق الاقفصار النقدف او الاقفراض من الهافز المرفكزف وانما فعمل الحكومة من خلال





### بقية حوثب الفاشدة المصرفية

بالمعنى الواسع الذي يشمل اعمار الارض اعمارا حقيقيا مستمرا ، اشارة للعقول و زراعة التحول ومن ثم يتم تحقيق .. تمام الكفاية اى الحياة الطيبة الكريمة ، لكل فرد يعيش في ظل هذا النظام . وبهذا التحقيق يتم حفظ مقاصد الشريعة الفراء - حفظا ديناميكيا تنمويا ، متمثلا في حفظ الدين والنفس والعقل والمال ، والنسل ولقد تركزت مساهمته المتواضعة حول مس خفيف وسريع لجانب من جوانب المقصد الرابع وهو المال هذا الجانب هو الية الربح في استخدام الاموال

٤ - وانى في نهاية مساهمته التي لم اتعرض فيها ، عن قصد لحكم الفوائد المصرفية شرعا ، لان هذا الحكم قد اضعف حسما وقطعا ، بعد ان قتل بحثا ، من قبل فقهاءنا القدامى ، وفقهاءنا المحدثين ، وفقهاءنا المعاصرين فرادى وجماعات ، كما اشرت في صدر هذه المساهمة - اشعر ، من اخى الدكتور يوسف القرضاوى ، بكثير من الاسى

والاسف ، على انشغالنا بامور يفترض اننا تجاوزناها وكاننا فرغنا تماما من معالجة مشكلاتنا الحقيقية والحادة بافضل ما تكون المعالجة فرحنا نقفش في دفاترنا القديمة - كما يقولون لنخرج منها مشكلة تمت معالجتها صرامة وانضباط شرعيين لنعالجها من جديد قتل للوقت ، ام قتل للنفس لا ادري ؟

ويزداد دعى ويشد حزنى عندما اذكر واذكر نفسى ، بخير الكلام .. كلام الله ، واقول - في نفسى وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها الله ، واقول في نفسى وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها للمرة الاخيرة انه ينبغى علينا نحن ننذكر دائما قوله تعالى

يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما

يقى من الرما ان كنتم مؤمنين . فلن لم

تفعلوا فافذوا بحرب من الله ورسوله وان

تنبه لكم رموس اموالكم لا تظلمون ولا

تظلمون ( البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩ )

وقوله جلا عدا

من اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن

اعرض عن تكرى فلن له ممشه ضلعا

ونحشره يوم القيامة اعصى . ( طه ١٢٤ )

التاريخ ان جميع الانظمة التي عرفتها البشرية - لايد وان تتأثر ، بصورة او باخرى ، بالقيم ولكن القيم في الاقتصاد الرسمى تمد اطارا خارج ميكانيكية النظام . بينما في الاقتصاد الاسلامى ، تعد القيم الاسلامية متغيرا داخليا حاكما في الية النظام . فهي تعتبر المحرك الاساسى لعملياته .

فنحن ، هنا امام اقتصاد دينى « اودين اقتصادى وليس هذا تلاعبا بالالفاظ وانما تأكيد لحقيقة كون الاقتصاد الاسلامى جزءا من كل يترابط ويتفاعل ويتكامل ، في تناسق وتوازن ، مع بقية الاجزاء المكونة للاسلام ، كدين ونظام حياة كامل - يحكم بضوابط الاسلام ، ويسير وفقا لاحكامه . ومن ثم ، يستند الاقتصاد الاسلامى في تحليله وفي تطبيقه - على الانسان الذى يعمل واقعبا ، في اطار من القيم والاخلاق الاسلامية

هذا الانسان الواقعى - في ظل هذا النظام - هو الانسان « المحرد » حقيقة ، من القهر والاستغلال ، اى من الظلم بشتى صوره - المعنوية والمادية . فهو الانسان المحترم لذاته ، والمكرم لادميته ، الذى ينعم فعلا وعملا بالحرية والعدل ، ويدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب المعد (الانسانى - الممكن - في اعمار الارض . وإن يتمكن الانسان من القيام بنمجة تنفيذ هذا المشروع ومن ثم يظل التخلف قائما ، ويظل

المعيشة الضنك جائئة على عقول وحقول البشر . وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لى باستخدامها هذه نتيجة يعلم الله اننى لا اقولها لى خفة او عجلة ولكنها مسألة واضحة امامى وضوح الشمس .

اذ ان لا مخرج للدول الاسلامية المعاصرة ، ومنها مصر ، في مواجهة هذا التحدى الاقتصادى والحضارى الا من خلال تطبيق كامل وشامل للخيار الاسلامى الذى لم اتناوله هنا الا من خلال اشارات عابرة وكلمات مقتضبة وبهذا المخرج - خروجا من مستنقع التجريب والتعريب ولا اقول التقييد تتحقق غاية النظام في عبادة الخالق تشارك وتعالى





المصدر: الذمير الإقتصادي

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقوله سبحانه - ولو أن أهل القرى آمنوا  
وانفقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء  
والأرض ولكن كفروا فآخذناهم بما كانوا  
يكسبون - (الإعراف ٩٦)  
وقوله عز من قبل - وإن هذا صراطي  
مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق  
بكم عن سبيله - (الأنعام ١٥٣)  
صدق الله العظيم ولا حول ولا قوة إلا  
به سبحانه وتعالى





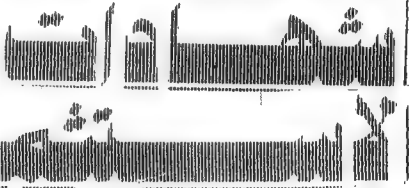
المصدر : ..... المُنشَب

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي - مفتي جمهورية مصر العربية - أخ عزيز  
وصديق قديم عرفته منذ سنين طويلة ، فلم أجد فيه إلا الغيرة على الدين ، والألبان الجم  
وملائمة الأخلاق والمودة لأخوانه ، ومعرفة الفضل لذويه .  
ومعرفتي به وحبي له ، وحسن ظني فيه - ككثيرين غيري - تجعلني أكثر ما أكون حرصا  
على ألا ينساق وراء ضغوط وأغراءات توترطه فيما لم يكن من طبيعة نهجه وخطه  
ونقدي لقنواه - أو لبيانه أو لكلمته - لا يقتل من موثني له ، وأعززي أياه ، بل كما قال  
الإسلام الحافظ للذهبي عن الإمام ابن تيمية : شيخ الإسلام حبيب الينا ، ولكن الحق أحب الينا  
منه ..

## مناقشة علمية هادئة لفتوى فضيلة المفتي :



الدولة بلسانين ، وجعلت من  
اختصاصها البحث في القضايا  
الجديدة ، والمسائل المهمة ، وهذه  
المؤسسة هي ( مجمع البحوث  
الإسلامية ) أهدى الهيئات الإسلامية  
الثلاث ، التي تكون الأزهر الشريف ،  
وهو مجمع عالمي يفرض فيه أن  
يتكون من كبار علماء الأزهر وعدد  
آخر من كبار علماء العالم الإسلامي .  
كل يومه أن يعقد بانكم -  
محترم الحكم - محترم مهمة المفتي  
من سنين طويلة في الإجابة عن فتاوى  
الميراث وغيرها ، من التمسك  
والشخصية ، والتصديق على حكم  
الاعدام ، وأعلان ثبوت هلال رمضان  
وشوال وذى الحجة ! ! ولم تسأله  
عن تطبيق أحكام الشريعة في  
الاقتصاد والمعاملات والسياسة  
والعقوبات .. ونحوها !  
وكان يمكنه أن يعترض بوجود  
فتاوى المفتين سابقين قد يكونون

البيتك - وبين المؤمنين من الراد  
الشعب فالحكومة تستقرض الناس  
ليسلموا في مشروعاتها أو تملكها ،  
والراغبون من أبناء الشعب  
يقترضونها ، ويتقاضون على قرضهم  
هذا فوائد محددة ، يمينها البيتك في  
كل عام بنسبة مئوية معلومة ١٠ %  
ملا أو لا أو أكثر ، المهم أنها  
منسوبة إلى رأس المال وليس إلى  
الرصيد . ولذا تحدد عند البيع في كل  
عام . وقد تخلف من عام إلى آخر ،  
فكان كل الفوائد الربويية  
ولم يذكر فضيلة المفتي أن أسئلة  
جديدة كثيرة قد أنهالت عليه من هنا  
وهنا تستقر عن حكم الشرع في  
هذه الشهادات وما ملكتها . ولكن يبدو  
أن طلب الفتوى هذه المرة لم يكن هو  
الشعب . ولكن كانت الدولة  
وكانت الآن أن المفتي - وقد  
استفتته الدولة في الموضوع - أن  
يجعلها على مؤسسة رسمية أنشأها

كثبت الدراسة الصليبة عن  
( الفوائد ) قبل أن تصدر دار  
الافتاء ببيتها أو فتواها  
الأخيرة .

ثم أصدر صديقنا العزيز  
الدكتور محمد سيد طنطاوي -  
مفتي جمهورية مصر العربية  
- فتواه المتعلقة بشهادات  
الاستثمار التي يصدرها البيت  
الأهل المصري ، وهو بيتك  
ربوي عريق في الرأيا منذ  
نشأته إلى اليوم .. حتى أن لم  
يحاول أن يفعل كما فعل بنك  
مصر مثلا من إنشاء بعض  
الشروع التي تتخصص  
بالمعاملات الإسلامية ، أصدرها  
منه على التمسك بيمينه  
الأساسي ، ومضيا في خطه  
الأصل الذي لا يرى أن يجيد عنه قيد  
شعره .

وشهادات الاستثمار هي نوع من  
القرض بين الحكومة - ممثلة في





عرق منه في علم الفتوى، ولا يجب أن

يختلفهم.

كان يوسع ان يفعل ذلك ولن يلوهم احد.

ولكن فضيلة المفتي، وهو اخ عزيز - غفر الله لنا وله - استدرج الى طريق اخر متجاهلا شيخ الازهر ومجمع البحوث، ومجمع الفقه في العلم الاسلامي، ومؤتمرات الفقه والاقتصاد والدعوة والبنوك الاسلامية وغيرها. مستحينا بغلة قليلة العدد والعدة، معروفة الاتجاه، اعلمهم ليسوا من علماء الفقه، ولا من مرسومه تاليفا او ترميسا، او فتوى او قضاء، ويذا يبحث في فوائد البنوك وما في حكمها من شهادات الاستثمار وما شابهها، برغم تحذير المخلصين له وتنبيهه على ان هناك من يحاول توريطه فيما يشقى ان يقدم عليه حين لا ينفذ الغد.

● وكان فضيلته قد شرع في بيئته بالقاهرة في اوائل شهر يوليو من هذا العام (١٩٨٩ م) وتدارسا الموضوع المنار، مع بعض الاخوة وتلقينه من شتى جوانبه، وحسبنا اننا قد ارفنا بعض اللبس الذي كان في ذهن الدكتور، نتيجة بعض الردود المضلة التي جاءت من بعض الجهات، وبعد ثلاث ساعات انتهى فضيلته الى انه لن يصدر فتوى وانما هو يريد ان يلمهم ما يجري من المعاملات، ويستوضحها من اهل الاختصاص، حتى اذا سل فيها كان على بيعة، وانه اذا اصدر في ذلك شيئا، فسيعرضه علينا قبل صدوره وهذا من ادبه وتواضعه المعروف ولذا، وكان معنى في هذه الجلسة اخوان كريمين من اهل الاختصاص هما: الدكتور علي السقاوس، وهو



من اهل الفقه، والدكتور عبد الحميد الغزالي، وهو من اهل الاقتصاد. وقد دعت جمعية الاقتصاد الاسلامي بالقاهرة الى ندوة موسعة يحضرها اهل الفقه واهل الاقتصاد واهل القانون ودعى اليها فضيلة الدكتور النمر اول من اثار هذه القضية على صفحات الصحف المصرية، وفضيلة الدكتور المفتي. وكل من يناصر رايهما، ولكنهما للأسف لم يحضرا، وكان اتجاه الحاضرين - وهم اكثر من مائة - الى تحريم الفوائد كلها، واعتبارها الربا الجاهل الصريح، ولم يشذ عن ذلك الا واحد.

والى (ملتقى الفكر الاسلامي) بالجزائر التقيت بفضيلة المفتي، واكدت تحذيري له مرة اخرى واشهد متصفا انه قال لي: انني اعددت مسودة لشرع في هذا الموضوع، واريد ان اراء عليك، وتواعضا على اللقاء عند شيخنا الشيخ الغزالي ولكن عذرا حال بيئتي وبين هذا اللقاء، وكان سفر المفتي في ذلك اليوم، فلم يقدر لي ان اسمع او اقرأ ما كتبه. واخيرا فوجئنا بالفتوى الصادرة

من (دار الافتاء) والتي اعلمها المفتي في مؤتمر صحفي، وقد نشرتها الصحف المصرية يوم الجمعة ١٩٨٩/٨ م في صفحاتها الاولى، وضمتها أجهزة الاعلام المصرية، لحاجة في نفس يعقوب، والتي تعلن ان شهادات الاستثمار حلال وجائزة شرعا، وملها صانديق التوفير. - وقد سككت عن (فوائد البنوك) الموضوع الاصل، ربما كان تاجيلها لاختيار ماذا تحبته هذه الفتوى، فلذا اطمأنوا الى ثقل النفس لها، تجاروا على الخطوة التالية، وأول الفيت فطر ثم نهى.

**ماذا تقول الفتوى؟**  
فتفتت في هذه الفتوى وفي لينة ما استندت اليه واعتمدت عليه من ادلة شرعية

«١» بدأت الفتوى بالتذكير بقاعدة مسلمة متفق عليها، وهي وجوب تحريم الحلال البين، واجتناب الحرام البين، واتقاء الشبهات فيما لم يبين، عملا بالحديث الصحيح المشهور، «ان الحال بين وان الحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمون كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام» كلاما عري يرى حول الحمى يوشك ان يقع فيه، متفق عليه من حديث النعمان بن بشير.

ولقد اصاب المفتي يذكر هذه القاعدة والاستدلال بهذا الحديث، وبالحدوث الاخر المشهور ايضا، «دع ميريبة الى مالا يريبك، وفسره بقوله «اي اترك متشكك في كونه حراما، وخذ ما لا تشك في كونه حلالا».

ومقتضى تطبيق هذه القاعدة ان





يترك المسلم التعامل بهذه المعاملات المحجونة بالربا، فلها ان لم تكن الحرام البين، كما يرى ذلك جمهور الثقات من العلماء - لآخر عن دائرة الشبهات - بل الشبهة فيها قوية، حتى عند المفتي نفسه، كما سيبين ذلك من النظر في مضمون الفتوى

« ٢ » تعرضت الفتوى للمعاملات المتفق على حلالها - مما يمكن ان تقوم به البنوك الاسلامية وشركات تمويل الاموال وغيرها - مثل البيع والشراكة والمضاربة وغيرها، وكذلك المعاملات المتفق على حرمها مثل كل معاملة يشوبها الغش أو الخديعة أو الظلم أو الاستغلال أو غير ذلك من الرذائل التي تتناول مع شريعة الله تعالى. وهذا في الواقع خروج عن محل النزاع، والمعرفة دائرة حول فوائد البنوك وما يشابهها ويصح بها من شهادات الاستثمار ونحوها، فهذا استطراد في غير موضعه، ولا حاجة اليه، لانه معلوم للخاص والعلم، ولكني اخذ على الفتوى في هذه النقطة بعض الملاحظات

أ - ان فيها عمرا وتشكيكا في البنوك الاسلامية، حيث قلت عنها انها يفترض في معاملاتها انها تقوم على المضاربة الشرعية، او على غيرها من المعاملات التي احلها الله تعالى، والتي تخضع فيها الارباح لزيادة والنقص دون تحديد سابق لها في الزمان او المكان، والتي يتوقع جميع

الاطراف بربحها، ويحملون جميعا خسائرهما بطريقة يتواءم معها العمل بهذه المعاملات ولربحها حلال وجائزة شرعا. ا هـ

هذه الصيغة (يفترض في معاملاتها) تحمل شيئا من التشكيك في كل البنوك الاسلامية، مع ان لهذه البنوك هيئات رقابية شرعية، بعض اعضائها زملاء لفصيلة المفتي، وبعضهم اساتذة له

ب - ومثل ذلك قوله (البنوك التي تسعى نفسها اسلامية) فهذا الوصف غمز لا يليق، ولا يخمد الا البنوك الربوية - وانضى ان يكون مقدمة لتبرير فوائد هذه البنوك بصراحة، كما يتوقع كثيرون، وهو ما استبعدته من المفتي لاني مرلت ارى فيه بقية من خير

ج - وقد ذكر المفتي هنا ان ما تقوم به البنوك الربوية (التي لاتصف نفسها بالاسلامية) من معاملات تسميها (اسلامية) من (الحلال المفق) عليه

وهذا غير مسلم، فإن من العلماء كثرين لا يزالون يشككون في شرعية هذه المعاملات التي يقوم بها بنك لايزمه قانونه ونظامه بانتساب الربا، ولا يفرض عليه رقابة شرعية، ولا يتأكد عمليه من وجود دعة مالية مستقلة للعمل الحلال، الخ. فكان الاول ان يدرج ذلك في المختلف فيه ويرجع المفتي ما يراه فيها لما نعين له من دلائل

وقد يدخل في ذلك ما تأخذه البنوك المتخصصة، ما قد يسمى مصروفات ادارية، فهذه ايضا قد ينازع فيها متزعمون بتقضى الامانة العلمية ان يشار الى رايهم، وان كان مرجوحا في نظر المفتي، فلا يدخلها في المعاملات المتفق على حلالها

د - وفي الجانب الآخر (الحرام المتفق عليه) ذكرت الفتوى مثلا له ان يقرض انسان اخر مبلغ مائة جنيه مثلا - لمدة معينة، فلا حل موع السداد وعجز اللدين عن الدفع، انتهن الدائن هذا الحرج وقال للدين ان يسهل الاستقلال، اما ان تدفع ما عليك

بكم :

## ٥ . يوفى القرضاي

و اما ان تدفع لي هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلا - فهذا هو الربا - الجلي الذي اعطت شريعة الاسلام حرب الله ورسوله على من يفعل ذلك. ا هـ

وكت اول من فضيلة المفتي - وهو بصدد البيان والتوضيح - ان يقول هذه صورة من صور الربا الجلي ولا يحصر الربا الجلي في الصورة المذكورة وحدها كما ينضج من كلامه، وكما هو واضح من تفسير الذين يقولون، ان ربا الجاهلية ينحصر في قول الدائن للدين اذا حل الاجل اما ان تقضى، واما ان تربي وقد باقينا ذلك في الدراسة التي يتنا فيها تحريم فوائد البنك يبقين

وموجب الفتوى ومعناها ان من ذهب الى انسان من اول الامر يقول له اقترض مائة جنيه - مثلا - وساديعها لك بعد شهر - مثلا - مائة وعشرة ولم يدخل ذلك في الحرام المتفق عليه، لانه حصر الربا في الصورة الاخرى، بصيغة الحصر المعروفة عند اهل النحو والبلاغة بصيغة المسند والمُسند اليه، وبينهما ضمير الفصل (فهذا هو الربا الجلي) اي لا غير

## ٥ اجمال الفتاوى الخامسة

« ٣ » اما صلب الفتوى فهو ما يتعلق بشهادات الاستثمار، واهد اخبرها المفتي تحت عنوان « المعاملات المختلف فيها دمع ان يكون متفقا على ان فئة (أ) و (ب) محرمة شرعا والخلاف في فئة (ج) وني لتتصلح مع المستثمر الكبير بالاستعانة بطريق البشري

لما اختر الشيخ المفتي نقولا وردت في اجتماع هذه اللجنة وصغر عرضه عليها، وكلفت لديه فتاوى اكثر حسما واوضح معني، صدرت عن ذات دار الافتاء التي يتولاهما فضيلته الآن، وقد صدرت في عهد سلفه الامام الاكبر شيخ الجامع





بجريدة ( اخبار اليوم ) نصحيا شارك فيه بعض العلماء . ولقد بان الودائع التي توضع في البنوك تستخدم في مشاريع صناعية وتجارية . وان هذه الشهادات الاستثمارية تدر عائدات خلالها . لا ريب . وحيث انه حريص على الايدخل بينه حراما . بحث في المضي يستصغر عن رأي الدين في هذا الامر . حيث ان بعض العلماء يقولون ان الفائدة حلال . والبعض يقولون انه ربا ..

وكان جواب فضيلة المفتي الموقع

ببعضه ينقص كما يلي :

يقول الله تعالى : يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بين يديكم ان كنتم مؤمنين لان لم نفعلا فافنوا بحرب من الله ورسوله وان تبذلوا فلكنه رؤوس امواتكم لا تنظلمون ولا تنظلمون . الايتان ٢٧٨ . ٢٧٩ من سورة البقرة . ويقول الرسول الكريم صل الله عليه وسلم فيما روى عن ابي سعيد قال الذنب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالبر والشعير بالبر والمال بالمال مثلا يمثل يدا بيد من ربه او استاذك فله اربى . الاذن والمطلى فيه سواء . رواه احمد والبخارى . واجمع المسلمون على تحريم الربا . والربا في اصطلاح الفقهاء المسلمين هو زيادة مال في معاوضة مال بمال بدون مقابل . وتحريم الربا بهذا المعنى امر مجمع عليه في كل الاديان السماوية

ما كان ذلك . وكان ايداع الاموال في البنوك او اقرضها او الاقتراض منها باى صورة من الصور مطلق عبثا محددة مقدما زمنا ومقدرا يعتبر قرضا بفائدة وكل قرض بفائدة . محددة مقدما حرام . كانت تلك الغوائد التي تعود على السائل داخلة بنقضى الربا الزيادة المحرم شرعا . بمقتضى النصوص الشرعية . ونصح كل مسلم بان يتحرى الطريق الحلال لاستثمار ماله واليعد عن كل ما فيه شبهة الحرام لانه مسئول يوم القيامة عن ماله من اين اكتسبه وفيما اتفق والله سبحانه وتعالى اعلم .

والذي جد خلال الاشراف القليلة في الدنيا حتى غير المفتي فتواه تفسيريا كليا . لا تريد ان نسي به الفن . كما يرى بعض الناس . لشواهد وقرائن يذكرونها والاصل حمل حال المسلم على الصالح

الازهر الان فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق . منها ما صدر في ١٤ مارس ١٩٧٩ م ذكرت ان اذن خزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل ثابت من باب القرض بفائدة . وقد حرمت الشريعة الاسلامية القروض ذات الفائدة المحددة ايا كان المخرش او المقرض لانها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع .

١٩ ديسمبر ١٩٧٩ م . لما كان الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار انها قرض بفائدة . فان لو ان تلك الشهادات . وكذلك فوائد التوفير او الاداء بفائدة تدخل في نطاق ربا الزيادة . لا محل للمسلم الانتفاع بها . اما القول بان هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولى الامر . فان هذا الخطر غير وارد بالنسبة لشهادات ذات الفائدة المحددة مقدما . وقد جرى هذا الخطر في الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد . ومنها الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ م التي ابلجت الشهادات ذات الجوائز . ثم اعقب . اما الفائدة المحددة مقدما لبعض انواع شهادات الاستثمار الاخرى وعلى المبلغ المدخرة بدلت التوفير بواقع كذا في المائة فهي محرمة لانها من باب ربا الزيادة المحرم شرعا

ومنها الفتوى المؤرخة ١٢ يناير ١٩٨٠ م ومنها الفتوى الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٨٠ التي ذكرت انه لا فرق في حرمة التعامل بقرابا بين الافراد والمجتمعات او بين الافراد والدولة . ومنها الفتوى المؤرخة ٢ أغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت ان : « شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبل القرض بفائدة . وان كل قرض بفائدة محددة ربا محرم . وكذلك الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١ .

بل القول هذا ما افق في فضيلة . فتنظروا نفسه منذ عدة اشهر . وبالتحديد في ١٩ فبراير ١٩٨٩ . فقد حصل احد المواطنين على مكافأة تقدر بـ ٤٢ الف جنيه . وهو يريد ان يضعها في صورة شهادة استثمار شهرية . حيث لم يعد هناك امكان لوضع الاموال في شركات توكيف الاموال . وحالته الصحية لا تسمح له ببقاء باى مجهود . وقد قرأ

والحكم بالفتاوى . وترك السرائر التي الله تعالى لنفعل تغيير فتواه انن على تغير الاجتهاد .

المفتي والسلم . بيان شهادات الاستثمار مختلف فيها بين العلماء . ما بين محرم فضيلة المفتي في فبراير ١٩٨٩ م وما بين ما حل كلفني في سبتمبر ١٩٨٩ م . فما هي وجه نظر المخالفين للرأي السائد المعروف القائل بالحرمة ؟ وبعبارة اخرى ما وجه النظر الذي غير مفتي سبتمبر عن مفتي فبراير ؟ وما سبب اجتهاده الجديد ان يقولنا وسببنا ذلك اجتهاد ؟

فنتظروا في الامر بموضوعية وانصاف

لتحديد ملعية هذه الشهادات اربل فضيلة المفتي الى البنك الاهلى ( استغفرت ) عن هذه المعاملة وما ضيقها . وما الدافع الى انشطتها . وفيما تستخدم حصيلتها . ومن يقوم بدفع الارباب التي تدركها . وبالذات ان اجابة رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى عن هذا السؤال الاخير كانت مفيرة لسؤال دار الافتاء . قد سالت ادار عن يقوم بدفع الارباب التي تدركها شهادات الاستثمار لاصحابها . وكان الجواب . تتحمل وزارة الخلية ( العوائد ) التي تدركها شهادات الاستثمار بالاضافة الى كافة التكاليف المتعلقة بها . اهـ . فلم يقبل رئيس البنك ان يتورط في تسمية هذه العوائد ارباها لانها ليست كذلك بالضرورة وجعل ذلك عبئا تتحمله وزارة الخلية . ربح المشروع ام خسر

وهذا ما وضحه كلام الامام الاكبر شيخ الازهر لصحيفة الاهرام عن شهادات الاستثمار . قال - حفظة الله - قد علمنا من المختصين ان شاء الله بحث موضوع شهادات الاستثمار ان ارباها شهادات الاستثمار توجه الى المصحات وان الدولة تدفع من خزانتها ارباها هذه الشهادات . وقد نصت القرارات الوزارية المفوضة لتقنونها على ذلك بان تدفع الدولة فائدة ممنوعة لاصحاب هذه الشهادات . وهذا هو السبب الذي توقف مجمع البحوث من اجله في تحديد الحكم الشرعي بفضيلة لهذه الشهادات .





ومن أعجب وأغرب ما في أسئلة دار الافتاء للجنة الايمان السؤالات الاخير الذي يقول - هل شهادات الاستنصار تعتبر قرصا او هي وبيعة اذن صاحبها يستلزم قيمتها ؟  
فهذا تكليف شرعي ولفظي يجب ان يسأل فيه اليك الفتى لا ان يسأل الفتى اليك ؟  
وكان فضيلة الفتى بهذا يقن اليك مايجب ان يقولوه وهو ملاخذه المستنصار الكبير الاستاذ طارق البشري في كلمته بصحيفة الوند يوم الجمعة الماضي (١٩٨٩/١٠/٥)

## ملاحظات على لجنة الفتوى

« ٤ » المهم بعد ذلك ان الفتوى تعدت اسسها على دراسة قلتم بها لجنة كونها جميع البحوث الاسلامية من عدد من علماء المذاهب الاربعة بالازهر ، ليبحث موضوع شهادات الاستنصار وبيان الحكم فيها ، وتقديم تقارير عنها ، وعظم هؤلاء العلماء من غير اعضاء المجمع وادب ان اسجل هنا مجموعة من الملاحظات

« الأولى » ان اللجنة لم تنفق على النتيجة او القرار النهائي ، بل اختلفوا بين مجيز ومانع ولم يصدر عن اللجنة ما يمكن ان نسميه قرارا ، انما هي مجرد دواوات .

« الثانية » ان هذه اللجنة ليست صاحبة القرار في هذا الامر ، لان مهمتها اعداد الدراسة وتقديمها للمجمع ليست فيها بالقبول او الرفض ، والواضح ان المجمع لم يتبن

ما انتهت اليه الغلبة للجنة ولم يتخذ قرارا في ذلك ، يرغم مرور بضعة عشرين عاما على تشكيلها (اي منذ سنة ١٩٦٦ م)

« الثالثة » ان اعضاء هذه اللجنة اختيروا باختيارهم محتلين للمذاهب المتبوعة ، فهم علماء مقلدون ملتزمون بالقول ذاهبهم ، وترجيحات اهل الترجيح فيها ، وليس لهم ان يجتهدوا من عند انفسهم ، وهذا يوجب عليهم ان يكون حكمهم في هذه القضية مفرجا على اصول المذهب وهو ما نفذه تماما في اقوال المشيوخ (التسعة) الذين مالوا الى ابيحها هذه المعاملة .

فلم يقل لنا الدكتور سلام مذكور رحمه الله كيف خرج ذلك على اصول الحنفية ؟

ولم يقل لنا الشيخ يس سويلم رحمه الله كيف خرج ذلك على اصول المالكية ؟

ولم يقل لنا الشيخ عبدالمعظيم بركة - ولا ادري اهو حي ام ميت - كيف خرج ذلك على اصول الحنابلة ؟ وقد علمت ان العلامة الشيخ فرج السنهوري رئيس اللجنة اخذ على اعضاء اللجنة ، ان ما انتهوا اليه ليس اكثر من رأي شخصي لهم ، بعيدا عن مذاهبهم ، ولواقع انه رأى يفقد الآلية التي تجعل له اعتبارا لقد اصطنع مشايخ المذهب الشافعي الاربعة حين قالوا : انها الرب مكتوبون الى المضاربة الفلسفة لان المال فيها من طرف والعمل من طرف ، ولكن لاشتراط جزء محدد من الربح معلما ، اعتبرت مضاربة فلسفة شرعا

وكان يجب ان يضيفوا الى ذلك وجود الفضائل من المضارب وهو مخفف لما هو مقرر شرعا بالإجماع ان يد المضارب بد ائيد ضمان اما مشايخ المذاهب الثلاثة الأخرى فقد تناقضوا فيما بينهم ، وشاقصوا مع انفسهم .

فتارة قالوا - او قال بعضهم - ان هذه المعاملة من باب المضاربة ، وهي مضاربة صحيحة ، ولا ادري كيف تكون مضاربة صحيحة ، والفتاوى مجمعون على ان يد المضارب بد ائيد ضمان ، وهنا يضمن البنك اصل المال على كل حال ، وان لم يتعد ولم يرض ولم يقصر كما انهم متفقون على ان تحديد مبلغ من النقود معلوم لأحد الطرفين في المضاربة يسددها بالإجماع كما نقل ذلك ابن المنذر ، وابن قدامة وغيرهما

والعجيب ان يقول ذلك الشيخ بركة باسم المذهب الحننلي ، وشيخ المذهب ابن قدامة صاحب (المغني) يقول الاجماع على ضد ذلك ، فقل اي شيء استند من مذهب احمد بن حنبل ؟

وعلى عكس ذلك يرى الدكتور مذكور انها معاملة حديثة ، ولا تخضع لاي نوع من العقود المسماة وهي معاملة نافعة للأفراد والمجتمع ، وليس فيها استعمال من أحد الطرفين

لأخبر ، والإرباح التي يطرحها البنك ليست من قبل الربا ، انتقال جانب الاستغلال وانقضاء احتمال الخسرة !!

وكل هذه دعوى لادليل عليها ، وتحصفت بغير برهان ، فقلول بأنها معاملة حديثة يكتنبه قول من جعلوها مضاربة او قراضا ، على اعتبار ان دفع مال من طرف ، وعمل من طرف آخر ، سواء اعتبرت فلسفة كما هو رأى البعض ، او صحيحة كما زعم ائدهم

ومن ذا الذي يقول ان اعطاء المال لشخص واخذ عائد ثابت عليه كل ستة او حتى كل شهر ، هو معاملة حديثة من ميكنات العصر ولم يعرفها الأولون ؟ لهذا الفخر الرازي يقول في تفسيره « ان ربا النسبة هو الذي كان مشهورا في الجاهلية لان الواحد منهم كان يدفع مائة لغيره الى اجل ، على ان يأخذ منه كل شهر دراهميا ، ورأس المال باق بحاله ، فهذا كله امر معروف من قديم عند العرب وغيرهم ، قبل الاسلام وبعد الاسلام في عصور الانحطاط والانحراف ولئن على ذره ، فقد نص الفقهاء على مثله وحرموه ، فهذه المعاملة لا يتناول تكليفها على احد اجتماعين

اما فرض بغائده محددة مشروطة مقدما ، وهذا هو الواقع الذي ينطبق به قانون استثنائها لنفسه ، ولماذا يسمى عندها (فائدة) مطبقة لواقعها

واما قراض - بتعبير المالكية - او مضاربة - بتعبير الحنفية - فستد أحمد استيفائها للشروط الشرعية وامانة اليد ، وبهذا خرجت من دائرة الاذن الشرعي ، لتدخل في دائرة الحرام المحظور

والقول بأنها (معاملة نافعة للدار والمجتمع) باعتمادها على ان لا يمتثل الحنفية ، ولا برهان عليه ، ومن يدري لعلها مشروعة كسدة خاسرة ، ككثير من مشروعات القطاع العام ، لمسد الإدارة ،







المصدر : .....

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .....

وضعت الرقابة وفصل الضمائر  
وانتشار الرشوة وفقدان الثواب  
والعقاب الخ .. مانعهم .. ولو كانت  
هذه المؤسسات لها اصحاب يخسرون  
بفسادتها ويربحون بريحتها لكن لها  
وضع آخر

**المناقشة بجملة**  
**في الاسماء القديمة**





## حول معركة المفتى :

الذين يحرمون العقد النقدي من العملية المصرفية المعروفة باسم شهادات الاستثمار . إنما يقولون بذلك استناداً الى القياس الفقهي الذي يساوى بين العقد النقدي من شهادات الاستثمار والمفردة النقدية من العملية الربوية . ويطلق الحكم الشرعي الذي نزل به القرآن الكريم في شأن العملية الربوية على العملية المصرفية الخاصة بشهادات الاستثمار . ومن هنا يقول بتحريم هذه القيساً على تحريم تلك .

موعظة من ربه فانتهي فله مسالف وأمره الى الله . ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون . يحق لله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، واتقوا الصلاة وأتوا الزكاة ، لهم أجرهم عند ربهم . ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني من الربا - ان كنتم مؤمنين . فان لم تطلقوا فأنونا يحرب من الله ورسوله . وان تبتم فلكم عرص أموالكم - لاتقبلون ولا تظلمون . وان كان ذو عسر وفقرنا الى مسيرته . وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون . واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله .

وجهاء في سورة البقرة من الآيات القرآنية مايمسحون نفس العملية الربوية . وما يبين لنا أن الأمر هو أمر الفقراء ومن البهم . وأن الصدقات هي البديل عند الله .

يقول الله تعالى . - اويلم يروا . ان الله يبسط الرزق لمن يشاء وفقر . ان في ذلك آيات لقوم يعقلون . فأتت ذا القربى حق . والمسكين وابن السبيل . ذلك خير للذين يريدون وجه الله . وأولئك هم المفلحون . وما أتيتهم من ربا ليربوا . ان أموال الناس . فلا يربوها عند الله . وما أتيتهم من رزاق تريبون وجهه الله . فاولئك هم المفلحون .

هذه هي الآيات القرآنية التي تصولنا المتاع الاجتماعي والاقتصادي للعملية الربوية التي جاءت الآيات الكريمة في شأن تحريمها . والتي تقدم لنا في الوقت ذاته العناصر الأساسية للعملية الربوية . وهي العناصر التي سوف نؤان منها والعناصر الأساسية في العملية الاستثمارية كي تتبين الى حد يكون المتأمل او المتفحص بينهما - الأمر الذي نبني عليه حكماً في مدى صحة أو فساد القياس الفقهي فيما بينهما .

## أصول التحريم والقياس الفاسد

والقياس هنا فاسد . والحجة هنا واهية . فلا تماثل مطلقاً بين العمليتين حتى نقبس هذه على تلك . ونصدر على هذه الحكم القرآني الوارد في تلك . والآيات القرآنية الكريمة الواردة في شأن الربا . والتي تقدم لنا الصورة الصاعدة للعملية . الربوية . والعناصر الأساسية في هذه العملية . هي التي تكشف لنا عن حقيقة الموقف . وتقدم لنا البرهان الساطع والدليل القاطع . على أنه لاتماثل او تشابه بين العمليتين . وأن قياس هذه على تلك نوع من الوهم الشرعي الذي يعيش فيه أولئك الذين يجادلون في الله بغير علم

### • محمد أحمد خلف الله

المدين بما عليه من دين . وهذه هي الآيات القرآنية الواردة في هذا كله .

يقول الله تعالى في هذا المتاع الفكري الذي أشرنا اليه من سورة البقرة - ان تبدو الصدقات فنعسا هي . وأن تصفوها وتزيتها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم - والله بما تعملون خبير .

ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء . وما تنتفقوا من خير فلافسكم . وما تنتفقون الا ابتغاء وجه الله . وما تنتفقوا من خير يوف اليكم وانتم لاتظلمون . للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لايتضلعون خربوا في الأرض - يحسبهم الجاهل أغنياً من المتطعف . تعرفهم سببهم . لايسكنون الناس الجاهل . وما تنتفقوا من خير فان الله به عليم .

الذين ينتفقون أموالهم للتلليل والنهار - سرا وعلانية - فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

الذين يتكلمون الربا لايتقون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس - يقوم بانهم قالوا . انما البيع مثل الربا . وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن حامه

ان المتاع الفكري الذي نزلت فيه الآيات القرآنية المتعلقة بتحريم الربا . هو المتاع الاقتصادي الذي يطالع مشكلات الحياة عن البؤساء والفقراء ومن البهم ممن يحزنون عن تلبية الاحتياجات الضرورية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وما الى ذلك . كانت سبيل هؤلاء الى هذه التلبية هي الاستنادة من الغير عن طريق العملية الربوية .

هذا الوضع الاجتماعي الاقتصادي هو الذي حاربه القرآن الكريم . وهو الذي 'نزلت فيه آيات التحريم . وهذه الآيات حتى نزلت صورت لنا هذا المتاع الفكري . وأدركت لنا في الوقت ذاته البديل . فقدمت لنا 'عملية التي تتم

فيها تلبية الاحتياجات الضرورية للعاجزين بأنفسهم من هذه التلبية . ولم تكن العملية البديل الا الائتلاف بين الفقراء والمساكين وإتباع السبيل ومن البهم ويتمش هذا الائتلاف في الصنعة والصدقة والزكاة .

ولم يقف القرآن الكريم عند هذا الحد وإنما دعا الدائنين المرابين الى امور ثلاثة . - الا يأخذوا الا أموالهم التي دفعوها بغير فائدة او زيادة . وأن يتنازلوا المصرح - يصحب من الموسرين القادرين على دفع الدين . وأن يفعلا ما هو خير من ذلك وهو ان يتصدقوا على



٢ - وإذا انتقلنا في الموازنة الى الدين ذاته وجدنا التناقض لايزال قائما بين العمليتين . الربوية والاستثمارية . وظيفة الدين في العملية الربوية هي تلبية ضرورات الحياة من المأكل والملبس والسكن والصحة وما الى ذلك من العمليات التي يستهلك فيها الدين . ولا يبيح منه شيئا .  
وظيفة الدين في العملية الاستثمارية هي استثمار رأس المال في الإنتاج لـ الزراعة والصناعة والتجارة وبناء المساكن وما اشبه . وهنا يظل رأس المال قائما بدون استهلاك . بل يظل رأس المال جاليا لمزيد من رأس المال .  
وشأن بين وظيفة رأس المال في العمليتين . والتناقض بين الوظيفة هنا [ البقية ص ٦ ]

والعناصر الأساسية في كل من العمليتين : الربوية والاستثمارية هي الدين ، والدائن ، والدين أو القرض ، والعائد أو الفائدة .  
(١) : ونبدأ بالموازنة بين الدين في العمليتين . وسوف نرى : أن الدين في العملية الربوية هي الفقير المعدم الذي يستحق الصدقة والاحسان . والذي يمحى عن تلبية المتطلبات الضرورية لحياته الا عن طريق العملية الربوية . وأن الدين في العملية الاستثمارية هو صاحب الثراء الضخم والغنى الفاحش . انه المصرف الذي بدأ حياته باكتساب اقتصادي وفقر له الملايين من الجبهات . ومن هنا لا يمكن أن يقاس هذا على ذلك . وأن يقال في الحكم الشرعي على هذا ما قيل في الحكم الشرعي على ذلك .  
ان وضع هذا الاجتماعي والاقتصادي متناقض تماما لوضع ذلك . وليس بين وضعيهما تماثل أو تشابه حتى تماثل في الحكم الشرعي بينهما .  
(٢) : - والموازنة بين الدائن في كل من العمليتين : الربوية والاستثمارية تنتهي بنا الى نفس النتيجة - التناقض وعدم التماثل أو التشابه في وضع كل منهما - الوضع الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي .

الدائن في العملية الربوية هو الذي يقدم المال ويفرض الشروط فيما يخص المدة الزمنية للقرض . والفائدة المرجوة من هذا القرض .  
والدائن في العملية الاستثمارية لا يملك أي حق في وضع هذه الشروط . وإنما هو الذي يتقبل شروط المدين فالمصرف هو الذي يضع الشروط التي تتناسب والعملية الاستثمارية التي سوف يقوم بها أي أن المدين هنا هو الذي يضع الشروط التي تخص المدة الزمنية . وحجم القرض . والعائد أو الربح أو الفائدة .  
والشروط هنا توضع بكفاءة عالية . يضعها الخبراء وأمناء الاستثمار الذين يحاولون بين المصرف الذي يعملون فيه والمضاربة التي قد تؤدي بأموال الدائنين .



## معركة المفتى : [بقية]

٢ - ومن الغير للدائن ان يتصدق على الدين المصر بما عليه من دين . وهكذا نرى الفرق الشاسع بين المصلتين الربوية والاستثمارية ، ونرى مع ذلك التناقض بينهما ، وإلى الحد الذي لا يمكن ان يكون فيه تماثل كى تقول بالقياس الفقهي وتحريم هذا على اساس من تحريم ذلك

ان الذين يقولون بالقياس الفقهي في هذا الموقف لايصلحون ابدا ان يكونوا من رجال الدين . ومن حق اى مسلم الا يأخذ بالقول لهم ، وان ينصرف عنهم ولا يصعب بهم ونهى مقالنا هذا بالتأكيد على ان التحريم الدينى لا يكون الا بنص من كتاب الله من حيث ان وضع الاديان حق من حقوق الله ، ولا يكون ابدا من حقوق البشر .

وعلى هذا الاساس يكون التحريم الدينى على اساس من القياس الفقهي مرفوضا - حتى ولو كان القياس صحيحا -

ان كل عالم ينزل فيه نص من المباحات ويدور الحكم فيه على اساس من المصلحة . من النفع والضرر ، فتعمل بما يجلب النفع ، ويتنصت عن كل ما يؤدى الى الضرر

والعملية هنا عملية اجتهادية يقوم بها اصحاب الاختصاص الذين يمسنون تقدير المصلحة في كل مجال من مجالات الحياة .

وهؤلاء هم اربو الامر الذين من حقوق وضع التشريعات الضارفة ، وليس وضع التشريعات الدينية . الله وحده هو صاحب الحق في وضع التشريعات الدينية

او هؤلاء ، هو الذى يجعلنا نقول بفساد القياس الفقهي بين هذا او ذاك ٤ - اما المائدة او الفائدة : او الربح ، وهو المصر الذى ينصب عليه التحريم على اساس من النص القرآنى في العملية الربوية ، وعلى اساس من القياس الفقهي في العملية الاستثمارية - فالامر فيه سهل يسير .

في العملية الاستثمارية يأتى المائد او الربح من استثمار الدين او رأس المال في ميادين التنمية والانتاج ، وهو استثمار يضيف إلى رأس المال مزيدا من المال وهذا المزيد هو الذى يوزع على كل من الدائن والمدين ، ويتم ذلك بعد حسابات دقيقة قام بها الخبراء وامناء الاستثمار من قبل ، ويضعونها في اعلانهم عن تبليهم لمخزرات المواطنين بصكوكه هي شهادات الاستثمار .

اما في العملية الربوية فالامر على النقيض من هذا كله . فرأس المال هنا لا يدخل له ابدا في تامة الفائدة للدائن . انه قد استهلك من قبل في تلبية الاحتياجات الضرورية للمدين . لا بد للمدين في العملية الربوية من القيام بما يشبه المستحيل . لابد له مع عجزه عن تلبية الاحتياجات الضرورية لحياته من العمل في سبيل تلبية هذه الاحتياجات وفى سبيل تحصيل الدين الذى عليه ان يؤديه ، ثم في سبيل تاديه الفائدة ذاتها .

انه من هنا كانت رحمة الله بعباده ، فحصى بتحريم الفائدة ونفى الى جانب ذلك - بالنسبة للمدين - بما يلي : ١ - من العدل ان يدفع المدين الدين . ٢ - ومن الرحمة بالمدين ان ينتظر الدائن الميسرة ، فان بعد المصر يسرا .







المصدر : ..... الأندلس

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**على هامش فتوى الدكتور طنطاوي ..**

**العلماء يتساءلون :**

**أين ..**

**مجمع البحوث الإسلامية**

**وكيل وزارة شؤون الأزهر :**

**عودة المجمع .. ستحسم كثيرا من القضايا الخلافية**

**د . عبد الجليل شلبي : شيخ الأزهر يعمل جاهدا**

**لتحويل المجمع إلى منارة إسلامية عالمية**

**تحقيق :**

**عبد الصبور فاضل**





المصدر : النور

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## توقفت جلساته نجاة منذ عامين

### وتوفى ١٨ من أعضائه !

سنوات انشائه والدليل على ذلك تلك المجلدات القيمة التي تضم توصيات وقرارات مجمع البحوث الإسلامية خلال المؤتمرات التي عقدها وملمن مكتبة في مصر أو العالم الإسلامي إلا وتضم الكثير من هذه المجلدات .  
ولكن ما حدث أخيرا لمجمع البحوث الإسلامية لم يحدث له من قبل منذ انشائه ..... فقد توقف

التي الغيت وفقا للقانون تطوير الأزهر وهيئاته .  
هذا المجمع الإسلامي الكبير مهمته الأولى بحث المسائل والقضايا التي تهم المسلمين وتعلق بحياتهم وإيجاد حلول لها تتماشى مع الكتاب والسنة في مختلف مناحي الحياة والحقيقة التي لا ينكرها أحد ان المجمع قام بدور فعال تجاه الكثير من القضايا الإسلامية خلال

مجمع الإسلامية ..... هيئة علمية كبرى لها مكانتها وثقلها لدى الرأي العام المسلم في مختلف أنحاء العالم ..... لاسيما وأن هذا المجمع يضم في تشكيله القاتولي خمسين عضوا من أبرز علماء الإسلام في مصر والدول الإسلامية ، وقد انشئ بديلا عن هيئة كبار العلماء

عن مزاولة نشاطه وعقد جلساته منذ حوالي عامين كطالين بدون أسباب واضحة ! ! !

كيف يحدث هذا الأكبر هيئة في العالم الإسلامي ؟ وهل الظروف التي تمر بها الأمة تسمح بغياب هذه الهيئة ؟

على سبيل المثال ..... أصدر فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية فتواه الخاصة بشهادات الاستئثار فقامت الدنيا وانقلب الناس على أعقابهم بين مؤيد ومعه حججه ومعارض ومعه حججه ، فعادوا صدرات الفتوى من مجمع البحوث الإسلامية ؟ فهل كان يستطيع أحد معارضتها ؟ وحتى بعد صدور فتوى فضيلة المفتي اما كان يجب على مجمع البحوث الإسلامية ان يعقد جلسة طارئة لبيان وجه الصواب حتى لا تحدث البلبلة لدى الناس ؟

### ١٨ عضوا توقفوا

وأضاف أحد أعضاء المجمع - رفض ذكر اسمه - ان المجمع يتم تشكيله من ٥٠ عضوا قانونا فإذا توفي عضو ما يجب تعيين بدلا منه ولكن المجمع لم يتعقد منذ مدة طويلة بالإضافة الى ان ١٨ عضوا انتقلوا الى رحمة الله ولم يتم شغل مقاعدهم حتى الآن لهم ثمانية أعضاء من مصر وعشرة من مختلف الدول الإسلامية ولا أحد يعرف السبب . ولكن على المجمع ان يجتمع - على الأقل - لحسم الخلاف في الفتوى الأخيرة ولو اجتمع لكان اجتماعه قانونيا رغم وفاة ١٨ عضوا الذين يجب تعيين بدلا منهم فوراً .

واكد الدكتور السيد رزقي الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة

### شيخ الأزهر

قال الدكتور عبد الجليل شلبي الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الأسبق اعلم ان فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بهم حلقيا بموضوع مجمع البحوث الإسلامية ويريد أن يعيد اليه الروح من جديد حتى يكون متحركة اسلامية يلجأ اليه المسلمون لحسم القضايا الخلافية والتي لم يرد فيها نص قطعي .

ورغم ذلك يقول الدكتور عبد الجليل شلبي كل ينبغي على مجمع البحوث ان يعقد جلسة طارئة للجنة الفقهية لبحث فتوى شهادات الاستئثار واعلان رأى قاطع فيها للرأي العام المسلم .





المصدر : **الأمنور**

التاريخ : **١١ أكتوبر ١٩٨٩**

## للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

الأزهر أنه يجب على جميع البحوث الإسلامية - في هذه الظروف بالذات - أن يتخذ ويشارك في القضية المثارة بالبحث والدراسة مستعينا بما فيه من أعضاء يعدون من أعلام العلماء في كل المجالات وأن كان قد تقلص عدد أعضائه بسبب وفاة الكثيرين منهم .

### عناصر شاملة

كما يتطلب الأمر والواقع يدعم المجمع بعناصر جديدة شابة قادرة على البحث والدراسة والتفكير على أترانه وفيما به مهمته العظيمة لأن هذا المجمع الذي يعتبر خلفاً لهيئة كبار العلماء لابد أن يقوم بدوره وأن يشارك في مناقشة هذه القضايا الهامة ويصدر فيها رأيه الذي سيكون بلا ريب مريحاً للمسلمين في مصر والدول العربية والإسلامية .

### اجتماع عاجل

وطالب محمود عاشور وكيل وزارة شؤون الأزهر بضرورة عقد اجتماع أو جلسة عاجلة وموسعة تضم جميع البحوث الإسلامية وفاء الافتاء ولجنة الفتوى بالأزهر وخبراء واستاذة الاقتصاد الإسلامي لبحث ودراسة القضايا الجوهرية التي تتعلق بحياة الناس بحيث يتم هذا الاجتماع خلال شهر على أكثر تقدير . أما أن تترك الأمور تسير هكذا وفي وجود مجمع للبحوث الإسلامية وهيئات إسلامية متعددة فهذه مشكلة خطيرة جعلت الناس لا يعرفون ماهو الحلال وماهو الحرام وماهى وابن الحلقه وتشئت أفكارهم بين المؤيدين والمعارضين وبين خلافات العلماء والمؤسسات الدينية الرسمية والتنظيمية فلهذا ننظر من المجتمع بعد هذا كله أن هذه الأوضاع هي التي تسبب البلبلة الفكرية لدى الناس خاصة الشباب... أكرر ندائى بأن يجتمع العلماء على كلمة واحدة

ورأى واحد في الأمور الهامة فهل

يفعلون ؟

### موضع ثقة

ويقول الدكتور عبد الحليم حنفى الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الواقف أن مجمع البحوث الإسلامية أو أى هيئة علمية أو دينية هي موضع الثقة لدى الراى العلم قبل الأفراد . ومجمع البحوث الإسلامية حينما تصدر عنه فتوى أو رأى فإن هذه الفتوى ستكون موضع الرضا

والإطمئنان من عامة الناس وجهمهم خصوصا إذا كانت هذه الفتوى في امر اجتهدى لم ترد فيه نصوص قطعية لأن الأمور الاجتهادية ليس من السهل على أى فرد مهما كان وضعه أو منصبه الدينى أن يفتى فيها وإذا الفتى فلن يرضى كل الناس وإن تطلبن غالبية النفوس الى فتواه الفردية

أوضح الدكتور عبد الحليم حنفى أن الهيئات بوصفها جماعة موضع ثقة وليست فردا فإن مايصدر عنها من فتاوى سيكون موضع ارتياح الناس ولتقهم ولهذا يجب أن يكون مجمع البحوث الإسلامية في قمة الاهتمام به وبتنسيطه وتدعيمه بصفة دائمة بالتحقيقات العلمية المؤتوق بها . ويجب أن تعرض على هذا المجمع كل الأمور والفتاوى الاجتهادية حتى بعد صدورها ليكون للمجمع الراى الاخير فيها .





المصدر: المسار

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١١ - ١٩٨٩

الفوائد المصرية

# من الأغلبية الصامتة .. إلى جمهور الاقتصاديين

١ - تقديم حول التغيب والتغريب

قرأت ، باهتمام كبير واستمتاع كبير ، ما كتبه الأستاذ الدكتور سعيد النجار حول ، سعر الفائدة المصري ... والأغلبية الصامتة ، في مقالين علميين ياهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ - ٩ - ١٩٨٩ م ) ولقد كنت دائما أسعد بتطابق وجهات النظر - على أسس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين الدكتور - سعيد وبيني وكنت أود - كلمة - أن تكون مسلة الانطلاق في هذا الموضوع تسمح لي بأن اكثف بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، برغم اتساع هذه المسلة فيما يتصل بمبادئ وبيهيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهجوم الاقتصاد المصري وضرورة تنميته عن طريق تشجيع

الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط ببعض صيغ الاستثمار الإسلامي ومسلات الاقتصاد الإسلامي من ناحية ثالثة ، أجد نفسي ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذري مع جوهر ما جاء في مقال الدكتور - سعيد . ولناكدي مسبقا من علمية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقي سلفا من رباط الأخوة ، والإحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف - رغم أنه ليس خلافا في الرأي فقط ، وإنما خلاف أسس حول نقيت من ثوابت الإسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي - لن يفسد ، بمشيتة الله ، للوه الذي بيننا قضية

الربح هو  
القوة الأساسية  
الموجهة لقرارات  
المستثمرين

بقلم دكتور :

عبد الحميد الغزالي

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة







وقبل ان أقدم مساهمتي الموضوعية، والتي ستكون شديدة الاقتصاد، على أمل ان تسمح لي النور بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الإعلام التي سوف الشير إليها، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الإسلامي. أود ان اسجل كلمة قصيرة عن العنوان كان عنوان مقال الدكتور سعيد هو: «سعر الفائدة المصري.. والأغلبية الصامتة». مع اختلاف في المثل الثاني، بنسبة الصفة الى الفلدة ويصدق الدكتور- سعيد بالأغلبية الصامتة- نصا- .. فطاعت كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لايتغير من عام إلى آخر بتغير الأرباحية ولا يتأثر بفشل المشروع.. وهم.. في نظره... أكثر من ثمانين في المئة من المخيرين.. (المثل الثاني) .. كما نشر في متن مغلية إل .. ما ذكره بخصوص مبادئ وديهيته الاقتصاد. ودور سعر الفلدة في الانبعاث والاستثمار.. هو رأي .. جمهور الاقتصاديين.. رغم خلافهم واختلافهم الشديدين. كما سانشير فيما بعد. حول العوامل المحددة لسعر الفلدة. وحول جدوى هذه الإدارة. ومدى فعاليتها. خاصة في الدول النامية. وأنا اتفق.. الى حد ما- معه في التعلقة الثانية. واختلف- الى حد كبير- معه في الأول

**حقيقة جمهور الاقتصاديين**  
فأما إنشائي. فيتأسس- وأقيا- على أن جمهور الاقتصاديين. ترتبى إلى حضن المدارس الوضعية الحديثة- خاصة الغربية- في الاقتصاد. وترعرع على أدبياتها. وشب على سلوكياتها في أرض الواقع. وكنت- أنا- منهم ومن ثم. فلا توجد مشكلة في إنشائهم- إن وجد أصلا- كما لا يعد هذا الاتفاق- وهذا هو المهم- حجة تحسب ضد ثوابت الإسلام. بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين. فالإسلام

لايعرف بالرجال. وإنما يعرف الرجال بالإسلام. ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الوضعي حكما للثوابت الشرعية في الاقتصاد. ولكن. على العكس من ذلك. يجب ان تكون الحكمية- في الاقتصاد وفي غيره- لشرعية الله ولا يعنى ذلك الانغلاق على انفسنا. بعيدا عن التراث الانساني الذي اسهمنا إسهامات أصيلة في إثرائه وتطوره. بل. العكس- بقينا- هو الصحيح. فالإسلام والاقتصاد الاسلامي كجزء منه. يتعامل مع التراث الانساني بفكر مفتوح تماما لنعنا في حلقة إل. لسمه. الكثير من المبادئ والسلوكيات التي لا ينهل منها الاقتصاد الاسلامي على أساس ان. الأصل في الأشياء الاباحة.. وان. الحكمة ضالة المؤمن. ظللا لا تصدم بنصر إسلامي صريح. او موقف اسلامي مستقر. أى ظللا لاتحل حراما ولا تهرم جلالة. وان. هذه بضاعتنا ردت إلينا..

وعليه. فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب في حدود الاستطاعة وهذا يعني الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري من تقنيات وطرائق فنية. واساليب ووسائل تكنولوجية. وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية. بما يتفق مع طبيعة وخصائص الامكانيات الانتاجية للمجتمع. وبما يكفل العمل. الخصب. والكفاءة والفاعل مع. الأشياء.. بهدف إعمار الأرض. وتقديم المجتمع

#### حقيقة الأغلبية الصامتة

أما إختلال. لياقوم على حقيقة أن. الأغلبية الصامتة. ليست هي ما قصدها الدكتور سعيد. وإنما هي- في قصدي- الأغلبية التي إستقرت إلى يقينها ثوابت الإسلام. وتكتم علقها متغيراته. وثبتت في وجدانها حرمة الربا. ووفى في قلبها حرمة الفوائد

المصرفية ولكنها في العمل حائرة- من حلقة أو ضرورة أو شهوة- ومتخيلة- من تخفيف مقصود وتخريب مخطط واعلام مشوه- بين فتاوى المفتين وفتاوى للويها. وهي ضد حيرة وتخطيا الآن بقلنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف. ودار الافتاء المصرية. بلغوى الشئون الدينية بمجلس الشعب. حول موضوع محسوم أصلا من فقهائنا القدامى. ومطروح به فعلا من فقهائنا المصلين بلغوى متواترة من علماء اجلاء-

فرادى وجماعات- على مدى ما يقرب من ثمانين عاما. ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين لغوى. إبتداء بلغوى فضيلة الشيخ بكرى الصديق- مفتي الديار المصرية (١٣٢٥هـ إلى ١٩٠٧م). وإنتهاء بلغوى جميع الفقهاء الاسلاميين برابطة الصحاح الاسلامي (١٤٠٦هـ إلى ١٩٨٥م)

فمن هذه الأغلبية الصامتة لكتب. وعن أصلها وإسمها تدور مساهمتي.

لك الأغلبية التي قامت- أساسا بسبب تفرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة. ولأسباب أخرى معروفة. ترتبط بالقلعة والخدمة الجيدة والعائد الدوري المرتفع وضريبة الشركات (الملغة) وحملات الإعلان والدعاية والإعلام. الخ -- بصناعة ظاهرة شركات توظيف الأموال. بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى. ولقد انت هذه الأغلبية. من خلال دعمها المادي المستمر. إلى علقه. هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة- ثم أخيرا تحولت هذه الظاهرة- للتحقق أو بالتحقق لأن احدنا لايتستطيع ان يجزم برأى. بسبب عدم وجود معلومة صحيحة.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

يعتمد عليها حتى الآن لدى أى جهاز رسمى أو غير رسمى حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كثرة، أضرت أساسا بالودعين، ولولت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله في مصر وتلك قضية أخرى، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة ..

وعليه، كان عنوان مساهمى حول الفوائد المصرية - من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين فالغالبية الصامتة ليست بالقطع أغلبية الدكتور - سعيد، وإن كان «جمهور الاقتصاديين» - إلى حد ما - هو نفسه ما قصد. ومون تصحية

بجمهور الموضوع الذى طرحه الدكتور - سعيد، ومون إخلال بتفاصيلات عرضه وجعل شركيه وثقة تنظيره وخطورة تحذيراته، مثل وتركز التحليل الذى قدمه في محاولة اثبات أن «سعر الفائدة» هو

السفر الاستراتيجى، في النظام الاقتصادى المعاصر - فهو «الجهاز العصبى» للنظام المصرى، وهو الركيزة الأساسية، لإدارة النظام النقدى، وهو العامل «المؤثر» في المخدرات، وهو «المرآة» التى تضمن انتقاء اكمل المشروعات، وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالقابل من التخصيم، وهو - أخيرا - الذى سيضمن اكمل توزيع لها، ويقاقل تحقّق «عمارة الأرض»، ويتم طوالت «القوة الاقتصادية»، وبهذا التحديد والجسم، تعد هذه الإدارة لقرا محتوما، وقضاء غير قابل للرد، كتبه «جمهور الاقتصاديين» على النظام الاقتصادى المعاصر.

وإذا ما حلل أى نظام قلم، وبإذات النظام المصرى، الفكك منه، فسيعلم - لأمانة - نظم فلاح على «دائن» القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة التوفد، وسينهار

النظام المصرى، ويشل النظام النقدى وتتوقف إدارته الرشيدة، وتتلاشى المخدرات في إكتفان تحت البلاطة، وتصب إلى الخارج، مما يعرض الاقتصاد المصرى على هذا القدر إلى الاضطراب إلى مزيد من «المديونية الخارجية» لتسويق المعقولة الاستثمارية - على أساس سعر الفائدة - فلا مخرج منه إلا إليه، كما أن هذه المحولة، الفائلة، حتما ستؤدى إلى «هدر القصدى» - لأن «الغاء الفائدة» يعنى أن رس المال ... يصبح في حكم المال المباح كلهواء .. ويعنى فوضى في اختيار المشروعات، حيث «لاتتجه الفروض بالقضرة إلى اعل المشروعات لتجلبه وإنما اعلاما صوتا أو اكثرا نفوذا»، وفى النهاية - سوف تتم «الفوضى الاقتصادية» - وتهدد عملية التنمية الاقتصادية واعمال الأرض، والقوة الاقتصادية، ويزداد الفقر كبرا، وتتحقق «التخمة» - وفى ختام عرضه، يحدّثنا الدكتور - سعيد - بالحق - ... إذا سرتنا في طريق الغاء الفائدة - فإننى أخشى أن تكون هذه نهاية الاقتصاد المصرى، وهذه نتيجة يعلم الله اننى لا اقولها في غلة أو عجلة، ولكنها مسألة واضحة امامى وضوح الشمس - وقد اعذر من افتره - وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض، وقبل ان ابدا في مزيد مساهمى، اود من بلب التوكيد، وليس من بلب الاطّلب والتكرار، أن اسجل حقيقة أن الدكتور - سعيد بدأ مساهمته بتأكيد أن «جمهور الاقتصاديين» يرى ... أن سعر الفائدة يؤدي وظيفة حيوية في النظام الاقتصادى المعاصر، وأن إلغائها بدعوى أنها تخرج تحت الريا المحرم

يعود بأوخم العواقب والقدح الاضرار على الأمة الإسلامية، ثم شد على أن هذا الجمهور يعتقد أن «الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضي» - وأخيرا قطع بأن

«المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف شيئا اسمه «النظام النقدى» - أو «النظام المصرى» - أو

«البنك المركزى» - أو «التراكم الراسمال» - أى عملية الاضرار والاستثمار، ثم، إنتهى، كما بدأت مؤكدا أن «هذه الأشياء» - النصيقة بسلكنظام الاقتصادى المعاصر والصحية لسيره - مرهون وجودها بوجود «سعر الفائدة» - وأن غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء ..

وأخيرا، رفض الدكتور - سعيد الربح كبديل لسعر الفائدة، فأكّد أن هناك من يقول أن الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدى نفس الوظائف التى تؤديها - ويشير اصعب هذا البرأى إلى ما يعتبر في نظره النظام الاقتصادى الإسلامى، الذى يعتمد على معاملات بريئة من الريا المحرم مثل المشاركة أو المرابحة والمضاربة - وقبل أن يتبين أن هذه «المقابلة» تنطوى على مشكلة تعريف، خاصة بالربح في المفهومين الإسلامى والوضعى، اعتبر - أن هذا كلام لا يحتمل التخصيص من الناحية الاقتصادية -، وراح يسدل، باستخدام «لوئيت علم الاقتصاد» - وتحريفاته لعوائد عناصر الإنتاج - أن هذا الكلام يعنى أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة - وهذا يؤدى إلى إنهيار الركن الأساسى لفكرة التوزيع الاقل للموارد -، هذا، وإن كان الدكتور - سعيد قد عك - وهو بصدد تعميم أغلبية الصامتة وصهرها في البلطين عن - دخل ثابت مضعون - لأموالهم، وترك مسحة محدودة للاستثمار الإسلامى في خريطة الانوات الاستثمارية، التى





يستحوذ ولفا لها سعر الفائدة الثابت على نصيب الأمد من الأموال القليلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية ولفا للأجل الزمنية على أساس سعر الفائدة الثابت. قل ، وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمراوغة التي لاتحمل دخلا ثابتا ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها .  
وبالرغم من هذا الإقرار ، ولا أقول الاندواجية أو وحتى التناقض ، بطل - عند الدكتور - سعيد - سعر الفائدة الثابت ، أساس الاستخدام الكفا للموارد ، ومحرك النشاط الاقتصادي ، وقوة دفع عجلة التنمية . ومن ثم ، عصب النظام الاقتصادي المعاصر .

وبعبارة ، بطل الإمكان الإنساني ، عن التعديلات النظرية ، والمعلومات الضائعة ، والسطوحات غير المفيدة ، والمجادلة من أجل المجادلة ، وإقترابا من « واقع » الأشياء ، و ، حكوم ، الناس ، و ، تطبيقية ، المفاهيم ، و عملية « الأدوات ،

و ، ذرائعية ، النظام ، أحاول - بعون الله وثوقيه - ، أن أوجز مساهمتي في النقطة الرئيسية التالية

١ - لأجادل أن إن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه ، ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامي الأول ، لم يكن يعرف شيئا اسمه « النظام النقدية والمصرفية » ، وإطارها التنظيمية ، بمصطلحات وتعاريف اليوم . ولكن ، من المسلم به ، في الوقت ذاته ، أن النظام

الإسلامي ، كأي نظام ، له ثوابته التي تحد بمثابة الأصول والحدود ، وله متغيراته التي تمثل التعديلات التي تتشكل وتغير بفعل ظروف الزمان والمكان ، وتقدر مع المصلحة ، المعترية شرعا ، وجودا أو عدما . ومن المسلم به أيضا أن « السوق

والمونك ، من المتغيرات - في أي نظام - ، وتطورها التاريخي الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك .

فهنا « البنك المركزي » لم تعرفه البشرية ، وفي صورته الأولية ، إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي ، وهو « بنك ريكس » ، وهو « بنك السويد » ، ومع ذلك ، يعتبر « بنك إنجلترا » ، بنك الإصدار الأول ، الذي تولى « وظائف » البنك المركزي ، ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديث أساليب « الفن المصرفي » المركزي ، ولقد انتهى هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر ، لكن لم تكتمل - كما هو معروف - وظلاله وأدواته في التحكم في الائتمان ، إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وباستكaid ، يختلف « البنك المركزي » ، من حيث نطاق مسؤولياته ، وعدد فعالية أدواته ، ومن حيث خصاصه التنظيمية ، وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى . ومن فترة لأخرى - بالنسبة لكل تجربة ، وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة

#### أهمية النظام الإسلامي

في الأخذ بمستحدثات العصر ومن ثم ، لاستطيع أن ندرج على النظام الإسلامي الأخذ بمستحدثات العصر تبعا لمستحدثاته ، بدعوى - وهذا للحق - لم يلقه الدكتور - سعيد - أن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات فهي - كما أشرنا - من المتغيرات ، ولا يمكن ، بداهة ، « معالجة » الإسلام حرجيا في تفاصيل مواقفهم السلوكية ، لاستحالة ذلك أصلا وعلا . كما لاستطيع ، بالقوة نفسها ، أن تضع شروطا سببا كامن ، أو مبرر ، للأخذ بهذه المستحدثات ، مؤداة أن نتخلل عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثات لا يمكن أن

معمل بكتانه ، أو حتى أصلا ، إلا من خلال أداة « سعر الفائدة » - وهذا ما لقن أن الدكتور - سعيد - له قالة بوشوح

وعليه ، بعبارة أكثر تحديدا ، لا اعتقد أن الدخول لهذه القضية هو أن على المجتمع الإسلامي المعاصر ، الذي لم يعرف أسلافه هذه المستحدثات ، وهو مضطر لها لكي يلحق بروح وركب العصر ، أن يأخذ بحكمة وأعدة ، بكل ما فيها ، حتى ولو كان في ذلك إسقاط واضح لثوابته . وإنما أزعج أن الدخول المنطقي والعدل - في نظري - يتمثل في التساؤل أولا عن ضرورة وفعالية « سعر الفائدة » ، في الأنظمة

الاقتصادية المعاصرة ، ومنها العلمية ، وثانيا عن إمكانية اخذ النظام الإسلامي بهذه المستحدثات دون حيلة إلى « سعر الفائدة » ، وهذا ، ما ساحول نتاوله ، فيما يلي من نقاط .

#### موقف الفكر الاقتصادي من سعر الفائدة

٢ - ليس هذا مقنا متسببا لسرد ، ما هو معروف ، ومنتج ذهني ، من خلاصات جذرية واختلافات عميقة بين « جمهور الاقتصاديين » ، حول تعريف ، وتحديد ، ونظريات ، سعر الفائدة ، ، ناهيك عن دورها وأثرها في النشاط الاقتصادي ولا يجوز أن نقول ، كما قل بعضهم ، بعدم وجود هذا « الغيل الأبيض » ، إلا في مخيلة الحللين ، أو نؤكد ، كما فعل البعض الآخر ، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلف في « الاقتصاد المسير » ، ثم نتمسك ، دون تبرير ، بالقول بأنها بمثابة قطة سوداء في حجرة حكمة الظلام ، أعيت الباحثين عنها بلا جدوى ، لأنها ببساطة غير موجودة أصلا في هذه الصورة .  
كما لايجوز أيضا أن نقول ، كما قل البعض ، بأن سعر الفائدة - كامن ، أو « إيجار » ، للثروة ، التي لاتعد





يمثل نسبة ضئيلة من نفقة الاستثمار الجديد، خاصة في حالة التقدم السريع، والذاتي، اعتمد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل الزم، كفلة ضمنية على المال المستثمر، محدودا.

وبالنسبة لعرض الأموال القليلة للاستثمار، أي الإئثار، يرى جمهور من الاقتصاديين المعاصرين، مع «كينز»، أنه «غير من»، عادة، لسعر الفائدة، وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ارتباط إيجابي كبير بين الفائدة والإئثار. ويؤكد «سكوليس»، ذلك بقوله: أن بعض الناس يمل أن اخراهم بدل أن يزيد، حينما تزيد أسعار الفائدة، وأن كثيرا من الناس يديرون المبلغ نفسه تقريبا بفرض انقراض عن مستوى سعر الفائدة، وأن بعض الناس يعملون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بارتفاع أعل، ثم يستردون قلقا «أن المبداء الاقتصادية قددها لا يمكن أن تعطينا تنبؤا حاسما. فكل الدلائل توحي بأن مستوى الفائدة يعمل في قراري الاستثمار والإئثار إلى أبطل تأثير كل منهما على الآخر».

وهي لو افترضنا ارتباطا إيجابيا كبيرا بين الفائدة والإئثار، أي وجود تفضيل زمني إيجابي قوي لدى جمهور المستثمرين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين، فإن استمرار الإغلبية الصاعدة، «عند الدكتور/سميد»، على الفائدة الشائعة المضمونة بعدد، في الاستثمارات التي ينفذ فيها سعر الفائدة تحكما وعشوائيا، وتعرض لوجبات تضخمية متصاعدة، أمرا غير منطقي وغير مفهوم لأن هذا يعني ببساطة استمرار هذه الإغلبية الغربية على استمرار انخفاض، أن لم يكن انهيار، مستوى معيشتها، نتيجة الأثر التراكمي المتزايد للتضخم على أموالها. فقمصر «الحقيقي»، للفائدة، أي السعر الاسمي لنقصا مستل للتضخم، يصبح، أن علاجها لاجل، سلبي، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن، أي أن الأموال الحقيقية لهذه الإغلبية تتناقص باستمرار من عام لآخر.

وليس الوضع أفضل حالا إذا ما تغيرت أسعار الفائدة، إذ يقع الظلم

العمل، أداة لفك التخصيص للموارد بصفة عامة، والأموال القليلة للأقراض لفرض الاستثمار، على وجه الخصوص، بل المعس تماما هو الصحيح، خلف توصيل، مثلا، «كوترا»، و«جوشون»، على أساس دراسات ميدانية، إلى حقيقة أن رأس المال، في الاقتصاديات المعاصرة، قد أساء، إلى حد خطير، تخصيصه، أساسا بسبب سعر الفائدة، بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات. فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، لتحسين بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس، افتراض، «غير مدروس» بجدارتها الاقتصادية، وتحتضن هذه الإدارة، بالقتال، الاتجاهات الاحتكارية.

فالشعور الكبير، بحجة ملائمتها، تحصل، في الواقع، على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل، بينما المعكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى، وكفاءة أكبر، وملاءمة أفضل، فتفصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من إحتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طقتها، وعلى هذا الأساس، وبدون دراسات جادة تدرك في ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لاتنفض الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إمرارا للناكث (الموتوق)، بسبب عدم القدرة على التمويل، الذي يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية، بل وأقل حاجة- نسبية، إلى التمويل الخارجي. ولكننا، بلغة الدكتور سميد، وعلى عكس ما ذهب إليه، «اعلاها صوتا أو أكثرها نفوذا».

بل أكثر من ذلك، أكدت بعض الاستثمارات، التي أجراها، ميد، «اشروز»، أن رجال الأعمال يمتلكون أن سعر الفائدة ليس عملا يذكر في تحديد مستوى الاستثمار أي أن الظفر على الاستثمار بعد «غير من» بالنسبة لسعر الفائدة، لسببين الأول، كون سعر الفائدة

أقلها عنصرا من عناصر الإنتاج، المحدد «إداريا» من قبل السلطات النقدية، إما مباشرة أو من خلال التحكم في الكلفة النقدية- هو، أصل الأشياء، لدرجة اعتبار «كل، عند من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من، الفائدة»، أو تشدد، كما فعل البعض الآخر، على أن «كل، أجزاء الدخل يمكن إعتبارها، فوائد، على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان، لهذا تميم، بلغة الدكتور- سميد، «لايحتدل التضخم».

ولكننا، أمام هذين التفسيرين من عدم والوجود، وبسبب ترك أو غلبة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب التضخم، سعر الفائدة، «نسلم بوجود هذا، السعر، على أرض الواقع المرضي»، هوى في الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى إستخدام «ايدولوجي»، في الاقتصاديات الاشتراكية، وبضعف شديد في الاقتصاديات النامية، وكانت نتيجة هذا الوجود، ولأسباب أخرى، انتشار مرض الانكماش التضخمي، في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة، وبصور ظاهرة أو مستترة، كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد، وكشوش، لإخطئه، عن عدم الاستقرار، النقدي والمالي والاقتصادي، مما أدى، بصفة عامة، بالقتال إلى حالة من الشلل المزداء في نشاط الوحدات الإنتاجية، وظلم لحد بالغلبية

المعاملين، وتهدد حقيقي لعملية التراكم الرأسمالية، وتعميق مشاكل لمرحلة النمو وعملية التنمية.

**سعر الفائدة أداة سلبية لتخصيص الموارد**

وبعيدا عن مقايمة «بارتو» ونموذج «النافذة الكاملة، الغم» وجود من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لايعتبر، على المستوى





نتيجة توزيع العائد بين المدخزين والمخريجين.

المخريجين... والذي يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك. بسبب تغير أسعار الفائدة. سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ومن ثم. يؤدي ذلك. في النهاية. إلى تباطل التكوين الراسمالي.

### ارتفاع سعر الفائدة

وعند تشجيع الاستثمار في دراسة قام بها. ليليتش.

للتجربة الإمبريكية. وجد أن ارتفاع

أسعار الفائدة كان ملحا كبيرا من الاستثمار في فترة الدراسة ١٩٧٠-١٩٧٨ م. بلغت مددوعات الفوائد. ثلث. العائد

الإجمالي على رأس المال. مما أدى إلى تآكل في ربحية الشركات. وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلي. أي في مجموع الأسهم والقروض.

وانخفاض التكوين الراسمالي وأدى

هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد

الأمريكي في «ثورة» تكنولوجية. من

انخفاض في الإنتاجية. أدى إلى

انخفاض في القدرة على شعوب

التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض

مما ترتب عليه انخفاض حديد في

الربحية وانخفاض متزايد في معدل

التكوين الراسمالي

والعكس تماما صحيح. من حيث

الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على

عملية التكوين الراسمالي هنا. يقع

الظلم أساسا على المدخزين الذين

يوظفون أموالهم في الأقراض كما

تشجع هذه الأسعار على الاقتراض

للاستهلاك. وعلى تدني نوعية

الاستثمارات. مما يجعل بالمثل على

تخفيض معدلات الأرباح الإجمالية.

ويؤدي في النهاية. كما أكد أحد

تقارير. جاءت. إلى سواء استفاد رأس المال. وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الراسمالي

وكلجراء مصحح للاختلالات الهيكلية. تضخما أو انكماش. يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة محدودة... خاصة في حالة الكساد فالسياسة النقدية متناقض. مستأق الاقتصاديين. هي جوهر عمل البنك المركزي. وتعني ببساطة عملية التحكم في العرض الكلي للنقد. أي كتلة أو كمية النقود في المجتمع. وذلك للتحكم في الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادي

المرغوب فيه. ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على

القروض. خاصة قصيرة الأجل. في

حالة الانكماش. وتقييد وعد.

تشجيع منح هذه القروض في حالة

النضج. من خلال تغيير سعر

الفائدة ويتم هذا التغيير بطرق

مباشرة. أي. سعر البنك... وهو

سعر الفائدة الذي يقرض البنك

المركزي على أساسه مجتمع البنوك.

أو بطريق غير مباشر. من خلال

أدوات - كمية ونوعية ومعنوية -

أخرى معروفة. و. محدودة.

فعالية هذه السياسة - عمليا - في

التأثير على حجم ونوع الائتمان.

وبالمثل مستوى النشاط الاقتصادي.

ترجع في حالة النضج. إلى أن العائد

من الائتمان. في صورة استثمارات

مربحة. أكبر نسبيا من سعر الفائدة.

ومن ثم. يعد سعر الفائدة غير كاف.

كعنصر تكلفة. لعدم من التوسع في

الائتمان أما في حالة الانكماش. فهي

أكثر وضوحا. ويرجع ذلك إلى أن كتلة

المخاضين من بشوك والقراد

ومشروعات لا يتوافر لديهم الحافز

على الاقتراض. وهو أمكنية تخلف

رمح فوق تكلفة الائتمان. في هذه

الظروف. ومن ثم. لا يمكن أن يقدم

البنك المركزي الائتمان بشروط

مشجعة. أو حتى. مجلنا. في حالة

كساد حاد. لكي يقل المتعاملون على استخدامه فعلا. وكما يقول المثل

الإنجليزي يمكن أن تحضر الحصان

إلى الماء. أو تحضر الماء إلى الحصان.

ولكن لا يمكن أن تجبره على أن

يشرب

الدول النامية وسعر الفائدة

ويختلف الوضع كثيرا في الواقع.

بالنسبة للدول النامية إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في هذه

الدول. نجد أن كثيرا من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة. أصلا -

للمنظمة النقدية والإنشائية أما غلطة تماما. أو متوافرة بصورة

بدائية ومن ثم تعد. محدودة.

فعالية هذه السياسة أشد حدة

ووضوحا في هذه الدول فالتكلفة

هنا متاقل الاقتصاديين ليست

بالطبع مشكلة نقدية. وإنما مشكلة

هيكلية لما تحتاج إليه هذه الدول

ليس زيادة في الإنفاق النقدي بكي

تخرج من ركوبها الزمن وإنما

أحداث تغيير هيكل في العملية

الإنتاجية عبر طريق التنمية

لفعالية هذا ليست قضية. طلب.

بلرما هي أساسا مسألة. عرض.

يضع العمل على رفع درجة استغلال

الموارد الإنتاجية المتاحة وفي هذا

الأمر يمكن للمنسيات النقدية

والمالية والتجارية المساعدة. كما

مستشر أيضا بعد. وليس عر طريق

سعر الفائدة. أن تلعب دورا مفيدا في

هذه العملية

فمن حيث آثاره السلبية على

عملية التكوين الراسمالي وعدم

فعالته في معالجة الاختلالات

المنضمية والإنشائية. يعد

سعر الفائدة. في رأي عدد ليس

بمفيل من الاقتصاديين. من أهم

عوامل. عدم الاستقرار. في

الاقتصاديات المعاصرة للفقد





المصدر:

الموارد

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٩ أكتوبر

تسأل . فريدمان ، في بداية الثمانينات عن أسباب السلوك العنثاش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي . ورد على تسالته بقوله . ان الاجابة التي تخطر على البال هي السلوك

العنثاش المساوي له في اسعار الفائدة . . لفتنيدات في سعر الفائدة تؤثر مباشرة في سوق الاستثمار . فسوده قدر كبير من الشكوك . مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الاجل بدقة . او التخطيط الجيد لمستقبل العمل

ويرجع . سيمونز ، السبب الاساسي لكساد العالي العيم في الثلاثينات الى . تغيرات الذلة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر . والتداع على اعتقاده بان خطر الاضطراب الاقتصادي يمكن تلغويه الى حد كبير . اذا لم يتم الجوء الى الاقتراض . ولا سيما الاقتراض قصير الاجل . واذا ما تمت الاستثمارات كلها في شكل تمويل ذاتي . وبالمشاركة وحصول المعنى نفسه . تشدد . مينسكي . على حقيقة ان قيام كل مشروع بتمويل ذاتي لراسمائه العامل . والتخطيط الرشيد لاستثمار

ارباحه غير الموزعة . بقرن نظاما ماليا قويا . ولحق لجوء المنتجين الى

التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض . يعرض النظام لعدم الاستقرار

ولقد تجسدت هذه الحقائق في السبعينات فندما ارتفعت اسعار

الفائدة خلال هذه الفترة . انخفضت نسبة الاستثمار الثابت المحل الاجمال

من الناتج المحل الاجمال للدول العربية . كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدول

وعليه كل الاداء الاستثماري الضعيف . لتأكل ربحية المشروعات

بسبب ارتفاع اسعار الفائدة - هو العمل الرئيسي للنمو المطفي . المتضاعد

خلال الفترة وهذا . يؤكد . في رأى الكثير من الاقتصاديين . ان

الربح . وليس . الفائدة . . هو المحرك الاساسي لديناميكية الانتاج

والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية . بل وفي . غيرها . من الاقتصاديات -

وان اختلفت المفاهيم والتعريفات والنظريات

ولقد ايدت الدراسات التطبيقية هذا الراى . ان ثلث من هذه الدراسات

وجود ارتباط ايجابي قوى بين مستوى الاستثمار ومستوى الارباح

ويرجع ذلك الى . الارباح غير الموزعة التي تتيح للمشروع شغفا مقدما

يساعد على التمويل الذاتي لغير الولايات المتحدة . خلال الفترة

١٩٧٧ - ١٩٨٠ . ولدت الارباح غير الموزعة . بالإضافة الى تخصصات

استهلاكات الأصول في الشركات المساهمة . موزدا مقدما داخليا صافيا

بلغ خمسة امثال الارباح الموزعة ومن اجمال الانفاق الاستثماري في

الشركات غير المالية . في عام ١٩٨٠ م . والبالغ نحو ( ٢٩٩ )

بليون دولار . كان النصيب النسبي للتمويل الداخلي ( ٨٧ ) . ونحو

( ٢٨ ) زيادة في رأس المال اما المقروض . فكان نصيبها الباقى . الى

( ٩ ) فقط

الربح هو الخيار

الناتج للاستثمار

ومثل ذلك . بين القول . باعتماد . ان . الربح . هو القوة

الاساسية الموجهة لقرارات المستثمرين . ليس فقط كمعيار

لجاذبية الاستثمار . وانما ايضا لانه مصدر تمويل هام . ولقد ايدت نتائج دراسة قام بها . ميلر . . على . ١٢٧ .

مشروعا . هذا الراى بشكل واضح ومباشر ان وجد ان ٧٧٪ . من هذه المشروعات . استخدمت مفهوم معدل الربح . عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية

واخيرا . يؤكد . تيرلى . ان السعر التقدي للفائدة ليس هو المتحكم في الاقتصاد . فمعبر الفائدة لا يصلح . ولم يكن متسبا . لقرارات الاستثمار وعليه . يجب ان يحل محله . سعر . الأصول الحقيقية الموجودة . او المستوى العام لاسعار الاسهم ومن ثم . يكون لدينا . نظرية . عامة . تحت فيها اسعار الأصول الحقيقية . لا اسعار الورقية . مركز الصورة . او الصادرة . ان . الفوائد . الحقيقية . اذا ما استخدمنا مصطلح الدكتور/ سعيد . هي . الربح . . وليس . الفائدة . .





المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المفتي ورجال البنوك يهتفون اصدار شهادة استثمار جديدة ذات عائد متغير

ومحمود عبدالمزين نائب رئيس  
البنك الاهلى ويافى القرائنى مدير  
عام شهادات الاستثمار بالبنك  
توجه جمعية الشهادة الجديدة  
لشروعات القومية ذات عائد متجز  
وتصدر الشهادات باللجنة المصرى  
ليصبح عدد شهادات الاستثمار فى  
مصر ١٠ شهادات منها شهادات ١٠  
و ٥ ب و ٥ ج .

كتب - محمود سالم :  
يعقد الدكتور محمد سيد  
منطوى مفتى الجمهورية اجتماعا  
بعد غد الاثنين مع رجال البنوك  
وذلك لبحث اصدار شهادة استثمار  
جديدة ذات عائد متغير ومتجز .  
يشهد الاجتماع طاهر البشرى نائب  
رئيس بنك الاستثمار القومى ونصر  
منطوى وكيل اول الوزارة بالبنك











Biblioteca Alexandrina



0460864